



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



دور مراكز التفكير الأمريكية في صنع السياسة الخارجية
الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001
مؤسسة "راند كوربوريشن" - أنموذجا -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

تخصص العلاقات الدولية و الإستراتيجية

إشراف الأستاذ:

د. نور الدين فوزي

إعداد الطالبة:

خميسة عقابي

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د. نور الصباح عكنوش	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بسكرة	رئيسا
د. نور الدين فوزي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بسكرة	مشرفا و مقرا
أ.د. عمر فرحاتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	ممتحنا
أ.د. عادل زقاغ	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة-1	ممتحنا
د. عبد الله هوادف	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	ممتحنا
د. سهام حروري	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018 - 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكرو عرفان

قال تعالى: " وَ إِنِّ رَزَقَكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَئِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ "

[سورة النمل / الآية 73]

فالحمد والشكر لله الذي أعانني على إنجاز هذه الأطروحة، وما كنت لأبلغها إلا بعونه وبركته سبحانه وتعالى.

عظيم الشكر والامتنان إلى من نحت أفكارى، ووقف بجانبى حتى بلغت هذه الأطروحة أشدها، إلى من شملني بعلمه ووقته، وزاد هذه الأطروحة لمعانا وتشريفنا، إلى الأستاذ: د. فوزي نور الدين، فله أسمى اعتباري وأصدق دعواتي.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبول مناقشة هذه الأطروحة.

شكر خاص وامتنان إلى كل من قدم لي يد المساعدة سواء من قريب أو من بعيد أقول:

" جزاكم الله خيرا وسهل لكم طريقا إلى الجنة "

إهداء

إلى الذين يحملون شعلة العلم الوهاجة و نبراس الفكر في الدروب المظلمة

إلى الذين يرسمون قوس قزح من الأفكار النيرة في سماء المعرفة

تتلاطم هذه الأفكار أمام أنامل تحاول رسمها بالعبير كالدرر على الورق الأبيض

معبرة عن مكنونات، تبقى راسخة كالعبير

>> نحن مجانين إذا لم نستطع أن نفكر، و متعصبون إذا لم نرد أن نفكر، و عبيد إذا لم
نجرؤ أن نفكر<<

أفلاطون (427 ق.م - 347 ق.م)

>> القراءة تمد العقل فقط بلوازم المعرفة، أما التفكير فيجعلنا نملك ما نقرأ<<

جون لوك (1632 - 1704 م)

مقدمة

تتضمن السياسة الخارجية مكونين أساسيين هما الخطة المتضمنة لأهداف السياسة الخارجية المستوعبة للمصالح الحيوية للدولة، والمكون الثاني هو السياسة الخارجية كتطبيق وآليات عمل تتفاعل مع مؤثرات أخرى، لكن الجزء المركزي من تحليل السياسة الخارجية هو دراسة عملية صناعة القرار التي تشير إلى الجذور المتعددة للموضوع، وخلفية صناعة مواقف معينة دون أخرى.

يعد إنشاء مراكز التفكير من قبل فئات الشعب الواعية والمثقفة " النخبة" شكلا من أشكال المشاركة في صنع السياسة العامة للدولة، كما تعد وسيلة لقيام القوى المسيطرة على المجتمع بإيصال خبرتها ووجهات نظرها لصانعي القرار السياسي من ناحية، والبأس فلسفتها لباسا علميا، وإعطائها الشرعية والمصادقية من ناحية أخرى.

تحظى مراكز التفكير الأمريكية باهتمام خاص لأنها منبع لمختلف الأفكار التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، كما تعد من المرتكزات الأساسية لإنتاج المعرفة والتفكير العام في هذا البلد، ذلك من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها هذه المراكز، وهذه النشاطات جعلت من المراكز مكانة مهمة كونها تقدم دراسات أكاديمية تحليلية حول أي مشكلة مطروحة تخص دولة معينة.

كما تعتبر مراكز التفكير بأنها من المؤسسات التي تعمل ضمن الثقافة السياسية والاجتماعية والتي تعرف بثقافة اللوبيات، ويرجع قدرة هذه المراكز على التأثير على عملية صنع القرار إلى تكيفها السريع مع القضايا والأزمات الجديدة التي تظهر على الساحة الدولية، فبعد وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001 ، استغلت مراكز التفكير الأمريكية هذه الأحداث للتأكيد على دورها في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية حيث أصبحت الأبحاث أكثر تركيزا على إنتاج أفكار وتحليلات من شأنها أن تؤدي لتطوير بل وإعادة مراجعة العلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي.

إن المواد الخام التي تعتمد عليها مراكز التفكير هي الأفكار، وهذه المؤسسات تقوم بتقييم واختبار مدى صحة الأفكار التي تشكل أساس السياسات، كما أنها تقوم بالعمل على تطوير أفكار جديدة تعمل على صياغة سياسات أخرى.

إن فهم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية، يتطلب منا فهما أعمق للمصادر المجتمعية والثقافية والحضارية والأمنية التي تغذي تصورات الأمريكيين حول المسلمين بصفة عامة والعرب بصفة خاصة.

كما أن المنطقة العربية تتمتع بمؤهلات جيو-استراتيجية واقتصادية جعل منها موضعا لتحرك الإستراتيجية الأمريكية، فمنذ أن توسعت المصالح الأمريكية وامتد حدود الأمن القومي إلى المنطقة العربية، امتدت بالمحصلة إستراتيجيتها إلى هذه المنطقة وعكست خطط ومبادئ وسياسات الإدارات الأمريكية ومن ورائها مراكز التفكير وجماعات الضغط، التي تعد محركا أساسيا لها.

1- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في أنه من المواضيع قليلة التداول في المكتبة العربية وعلى صعيد البحث العلمي في الجامعات الوطنية والعربية حيث تقوم هذه الدراسة بالتركيز على تأثير مراكز التفكير الأمريكية ودورها في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، خاصة أن الولايات المتحدة تحتل مركز الصدارة عالميا من حيث عدد مراكز التفكير، ومن حيث الدور المنوط بها في رسم السياسات والاستراتيجيات ومساعدة صانعي القرار على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبما أن السياسة الخارجية الأمريكية مؤثرة تأثيرا بالغا في المنطقة العربية خاصة بعد أحداث 2001/9/11، فإنه من الضروري معرفة مرتكزات تلك السياسة وخلفياتها وآلياتها، وكذا معرفة تداعياتها على العلاقات بين الطرفين.

ولتحليل السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية لابد من الأخذ بالاعتبار الربط بين الكثير من المؤشرات سواء كانت عوامل نابعة من النظام الداخلي في الولايات المتحدة، أو عوامل نابعة من النظام الإقليمي أو العالمي للدول العربية.

وكذلك تم التركيز على مؤسسة "راند" لتكون نموذجا للدراسة لكونها من المؤسسات التي لعبت دورا كبيرا في رسم السياسات الدفاعية الأمريكية، وهي إحدى أذرع البننتاغون الأمريكي من خلال تحديدها ورسمها لأجندات معينة، وكذا تطورها وتعدد مجالات بحثها.

2- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أبرزها ما يلي:

- دراسة خارطة مراكز التفكير الأمريكية ومناقشة دورها وتأثيرها في صناع القرار خاصة مع دراسة حالة مؤسسة "راند" إحدى مراكز التفكير التي ترتبط بعلاقة واضحة مع صانع القرار لاختبار تأثيرها فيما تبنته الإدارة الأمريكية من قرارات أو مواقف خارجية تجاه بعض القضايا العربية بعد أحداث 9/11.

- إبراز المساحة التي يتيحها النظام السياسي والاجتماعي والفكري بالولايات المتحدة الأمريكية لمراكزه الفكرية، ومدى اكتساب هذه الأخيرة القوة والتأثير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية خاصة بعد أحداث 2001/9/11.

- أصبحت مراكز التفكير الأمريكية ليست مراكز فقط لتقديم النصح والمشورة في هيئة بدائل سياسات تطرحها من خلال ما تنشره من دراسات وأبحاث، إنما تسعى لخدمة سلطة المعرفة وتحقيق المصالح وبالتالي نسعى من خلال هذه الدراسة إلى معرفة انعكاسات أحداث 9/11 على دور مراكز التفكير الأمريكية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية.

3- أسباب اختيار الموضوع:

أ- الأسباب الذاتية: يعود بالدرجة الأولى إلى:

- الرغبة في تكملة البحث المنجز للحصول على شهادة الماجستير في إطار دراسة العلاقات الأمريكية-العربية، حيث اقتصرت الدراسة السابقة عن الجانب الاقتصادي المتعلق بمتغير النفط، وبالتالي جاءت هذه الدراسة للتعرف على خلفيات صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 9/11، لأن عملية صنع السياسة الخارجية عملية معقدة تتداخل فيها محددات داخلية وأخرى خارجية، وتعتبر مراكز التفكير من المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية وبشكل خاص بعد أحداث 9/11.
- محاولة إثراء المكتبة الجزائرية بموضوع قليل التداول على الصعيد العربي.

ب- الأسباب الموضوعية:

إن هجمات 2001/9/11 على الولايات المتحدة تركت بصمات واضحة على نمط السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها وترتيب أولوياتها وتصنيفها لقوائم حلفائها وأعدائها وترسيخ عقدة الاضطهاد الديني على أساس "لماذا يكرهوننا"، وكذا الربط بين الإسلام والإرهاب في وسائل الإعلام الغربية المختلفة وكذا في بعض مراكز التفكير المغرضة أدى إلى تعميق العداء للعرب والمسلمين وسيطرة الحاجة للأمن على قمة الأولويات الأمريكية.

ومن ثم وجدت مراكز التفكير الفرصة السانحة لوضع البدائل والاقتراحات والرؤى المختلفة أمام صانع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية وبالتالي جاءت هذه الدراسة لتحليل حرب الأفكار "War of ideas" التي تزامنت مع تلك الأحداث ومن ورائها مراكز التفكير الأمريكية وانعكاساتها على القضايا العربية على جميع الأصعدة والبحث عن مظاهر السياسة الأمريكية للحفاظ على مصالحها في المنطقة العربية من خلال وضع الاستراتيجيات لمواجهة التهديدات الجديدة.

4- الإطار الزمني للدراسة:

تم تحديد الفترة الزمنية للدراسة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 باعتبارها منعرجا حاسما في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، لأن هذه الهجمات تعد أضخم وأجراً هجوماً عليها، وما نتج عن ذلك من انعكاسات على العلاقات الأمريكية العربية وعلى الأمن القومي الأمريكي في إطار محاربة الإرهاب وتسخير كل الامكانيات سواء القوة الصلبة أو القوة اللينة لتحقيق الأهداف، كما تزامن ذلك مع النشاط المكثف لمراكز التفكير الأمريكية لتحليل تلك الأحداث ووضع مقترحات وبدائل مستقبلية لصانعي القرار وتنتهي الدراسة في 2018 .

5- إشكالية الدراسة:

إن السياسة الخارجية الأمريكية عملية متدفقة، يديرها صانعو السياسة في ضوء أهداف معينة، ولكن تحت ظروف متغيرة، ولتحليل السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 2001/9/11 لابد من معرفة العوامل الداخلية و الخارجية التي تقف وراءها.

ومن المحددات الداخلية نجد مراكز التفكير التي تمثل اتجاهات ذات جذور فكرية متعددة تتولد منها النخب السياسية غالبا ما نجدها تعمل في الإدارات الأمريكية المتعاقبة و الكونغرس ، و هي عناصر مؤثرة على القرار الأمريكي سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي .

يتوافق الرؤساء الأمريكيون على أهمية المنطقة العربية وكل ما يجري فيها للأهمية الإستراتيجية التي تتبناها بكل أبعادها الاقتصادية والأمنية والسياسية وكذا تطورات الأحداث التي شهدتها هذه المنطقة خاصة بعد أحداث 9/11 و كذا الاحتلال الأمريكي للعراق والحراك العربي .

وبالتالي سنعالج الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير مراكز التفكير الأمريكية عموماً ومؤسسة "راند" خصوصاً في رسم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؟

يتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية نوجزها كالتالي:

- ما مفهوم مراكز التفكير الأمريكية؟

- هل كانت لأحداث 2001/9/11 انعكاسات على تأثير مراكز التفكير الأمريكية على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية؟

- هل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 2001/9/11 كانت نابعة من أفكار ومخططات مراكز التفكير الأمريكية وعلى رأسها "راند"؟

- ما هي حدود تأثير مؤسسة "راند" في صنع آليات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 9/11؟

6- الفرضيات:

للإجابة عن الإشكالية نضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تشكل مراكز التفكير الأمريكية دعماً للنفوذ والقوة وشكلاً من أشكال الضغط على صانعي السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 9/11.

الفرضية الثانية: كلما زادت الارتباطات بين صانعي القرار في السياسة الخارجية الأمريكية ومراكز التفكير كان لهذه الأخيرة الأثر البالغ في رسم معالم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية.

الفرضية الثالثة: يعود تأثير مراكز التفكير الأمريكية عموماً و مؤسسة راند خصوصاً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 9/11 إلى غياب دور العرب و مراكزهم التفكيرية في الرد و الدفاع عن قضاياهم.

7- المقاربة المنهجية للدراسة:

فيما يخص المقاربة المنهجية التي اعتمدها للتحقق من صدقية هذه الفرضيات وتحليل الموضوع من جميع جوانبه، فإننا استخدمنا مقاربة منهجية مركبة مما يلي:

- منهج التحليل النظامي:

الذي يتميز بأنه يقوم على أساس أن النظام يعمل من خلال المؤثرات الداخلية والخارجية، وأن النظام يعتبر وحدة عضوية حية متحركة وقابلة للتطور والتغير المستمر، كما يؤكد هذا المنهج على التفاعل الموجود بين النظام والبيئة، وبالتالي استخدمناه لمعرفة خلفيات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والعوامل المؤثرة في ذلك.

- منهج دراسة الحالة:

يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات والمعلومات عن حالة واحدة وتنظيمها وتحليلها قصد الوصول إلى نتائج دقيقة، يقوم على أساس دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل بقصد الوصول إلى تعميمات حول الوحدات المتشابهة.

وما يتم التوصل إليه من نتائج لا يمكن تعميمه على جميع الحالات الأخرى إلا في حالة التوصل إلى نفس النتائج عن عدد معين من الحالات المماثلة، تم استخدام هذا المنهج عند دراسة دور مؤسسة "راند" في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 9/11 كنموذج لمراكز التفكير الأمريكية.

- اقتراب الدور:

إن استخدام اقتراب الدور في الدراسات السياسية جاءت كمحاولة لعلماء النفس و الاجتماع توسيع تطبيق نظرياتهم النفسية على العلاقات الدولية من خلال تحليل سلوك القادة السياسيين والنخب الحاكمة في عدة دول .

يرتبط الدور بالوظيفة أو الوظائف التي تقوم بها الدولة في الخارج لتحقيق أهدافها والدفاع عن مصالحها عند التفاعل مع النظام الدولي ، كما يرتبط الدور بالبيئة النفسية لصانع القرار لأنه يعبر عن إدراكاته في السياسة الخارجية لأي دولة ، كما يرتبط بمدى تجسيد هذا الدور على أرض الواقع (تصور الدور ، أداء الدور).

تم استخدام هذا الاقتراب عند دراسة سلوك الرؤساء الأمريكيين و دور النخبة السياسية في التأثير عليهم خاصة الشخصيات المنحدرة من مراكز التفكير الأمريكية في إطار " الباب الدوار " ومدى تطبيق أفكارهم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وهذا ما نجده جليا في دور " مشروع القرن الأمريكي الجديد " .

- اقتراب صنع القرار:

يعتمد هذا الاقتراب على اختيار خطة ضمن عدد محدود من البدائل التي تهدف إلى صياغة وتحديد الموضوعات التي يعالجها صانع القرار أي منهج للحركة يستند عليها مخطط السياسة الخارجية للانتقال من مرحلة الإعداد إلى مرحلة التنفيذ على ضوء الأهداف المرسومة والمصالح.

إن هذه العملية تتم على مراحل مع التركيز على أهمية بعض البدائل من بين البدائل الأخرى ، تم استخدام هذا الاقتراب في هذا البحث عند دراسة بعض القرارات التي أصدرتها الولايات المتحدة تجاه بعض الدول العربية بعد أحداث 9/11، لعل أبرزها قرار احتلال العراق عام 2003، وقرار محاسبة سوريا عام 2004، وغيرها من القرارات الأخرى المتعلقة بالمنطقة العربية.

- تقنية تحليل المضمون:

تعتمد هذه التقنية على تحليل المضمون عن طريق تصنيف البيانات وتبويبها إلى وصف المضمون المحتوى الظاهر للمادة قيد التحليل، وتعتبر بصفة عامة من أدوات جمع المعلومات وتفسير مضمون ومحتوى الوثائق والرسائل والاتفاقيات والتقارير والخطب السياسية وبرامج الأحزاب السياسية والمقابلات مع الشخصيات القانونية أو السياسية وغيرها، كما يمكن استخدامها في تحقيق واختبار الفروض العلمية والكشف عن المعاني الكامنة وقراءة ما بين السطور للتوصل إلى معرفة العلاقات الارتباطية بهذه المعاني.

تم توظيف هذه التقنية عند تحليل بعض التقارير التي أصدرتها مراكز التفكير الأمريكية وعلى رأسها مؤسسة "راند" المتعلقة بالقضايا العربية بعد أحداث 9/11 و عند دراسة تصريحات بعض الرؤساء أو كبار المسؤولين الأمريكيين أو عند دراسة بعض الشهادات التي تم الإدلاء بها أمام الكونغرس الأمريكي من طرف خبراء مراكز التفكير الأمريكية.

8- الأدبيات السابقة:

يزخر موضوع مراكز التفكير (Think Tanks) بتوفر كم هائل من الكتب والمقالات خاصة باللغة الانجليزية، وما يعيننا منها تلك التي تتقاطع مع موضوعنا تحديدا فالتى وجدناها قليلة جدا سواء العربية منها أو الأجنبية سنختار عينة من الدراسات التي ساهمت في توجيه بحثنا مما استطعنا الحصول والاطلاع عليه.

كتاب: "مراكز البحوث الأمريكية ودراسات الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر (تشكيل الإدراك الأمريكي) الصادر سنة 2013 لصاحبه "هشام القروي" ، الذي يناقش فكرة تدور حول دراسات الشرق الأوسط في أعقاب أحداث 2001/9/11 التي تخضع لاعتبارات سياسية ولم تبق دائما داخل المجتمع الأكاديمي، وتوصل من خلال هذا الكتاب إلى أن السياسة الخارجية لا تتم في دوائر مغلقة بعيدة عن مراكز النفوذ المالي والفكري في المجتمع حيث أن القرارات التي لها وزن تمارس تأثيرا كبيرا على خريطة الشرق الأوسط، والقرارات غالبا ما تتخذ بناء على نصائح من خبراء مراكز التفكير ومكاتب الاستشارة المتعاقدة مع الإدارة لهذا الغرض، أي أن مسألة اتخاذ قرار مهم نتيجة تفاعل فكري بين أطراف تتقارب في وجهات النظر، وكذا السياسة الخارجية ودراسات الشرق الأوسط ومختلف البرامج البحثية تخضع لعدد قليل ممن يملكون الثروة.

كتاب: "المحافظون الجدد: قراءة في خرائط الفكر والحركة" للباحثة أميمة عبد اللطيف، الصادر سنة 2003 ، حيث تبين من خلاله تصاعد المحافظين الجدد في الولايات المتحدة عبر تتبع تحالفاتهم وقراءة وثائقهم واستعراض أفكارهم وخططهم.

وإلقاء الضوء على أهم الشخصيات التي تمسك بخيوط حركة المحافظين الجدد ومصادر تمويلهم، وطرق ممارسة النفوذ، مستهلة كتابها بإعطاء مثال على تنفيذ ما جاء في تقرير معهد القرن الأمريكي الجديد الصادر عام 1997 عند الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وإثبات أن أحداث 2001/9/11 مهدت لتحويل التقرير ليكون واحدا من أهم مبادئ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

كتاب: "Think Tanks: The brain trusts of the US foreign policy" لصاحبه الألماني "Kubilay Yado Arin" أي: "مراكز التفكير: مسؤولية العقل المدبر للسياسة الخارجية الأمريكية" الصادر في 2014 ، حيث يتطرق فيه إلى تيبولوجية مراكز التفكير وتفسير تأثيرها السياسي مع

التركيز على بعض مراكز التفكير للمحافظين الجدد ودورها في السياسة الخارجية الأمريكية خلال إدارتي كلينتون وبوش.

- كتاب: "A Capital Idea: Think Tanks and US foreign Policy" لصاحبه دونالد أبلسون Donald E. Abelson، الذي طبع في كندا سنة 2006 ، وهو كتاب قيم يدور فحواه حول تطور مراكز التفكير الأمريكية وعلاقتها بالسياسة الخارجية الأمريكية ومدى تأثيرها، عقيدة بوش بعد أحداث 9/11 وحرب الأفكار "War of ideas"، كما يختم كتابه بالعلاقة بين مراكز التفكير والسياسة الخارجية والمصلحة الوطنية.

هذا بالإضافة إلى بعض المقالات التي لها علاقة بموضوع بحثنا نجد مقالا مهما وهو:

- مقال بعنوان: "مراكز الأبحاث الأمريكية وأثرها في السياسة الخارجية الأمريكية إزاء القضايا العربية" لصاحبه "هاشم حسن حسين الشهواني" الذي نشر في مجلة دراسات إقليمية العدد (8)، الصادرة سنة 2008 ،حيث تضمن دور بعض مراكز التفكير الأمريكية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية لكن باقتضاب دون إعطاء تفاصيل.

- الفجوة البحثية:

بعد استعراض بعض الدراسات ذات الصلة بالدراسة، سيتم التطرق إلى الفجوة البحثية بين تلك الدراسات وهذه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

نتائج الدراسات السابقة	التعقيب على الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
<ul style="list-style-type: none"> • مراكز التفكير الأمريكية دور في رسم معالم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط. • هناك مجموعتين رئيسيتين في الولايات المتحدة: الأولى: السياسيون الذين يحتلون مناصب ذات نفوذ في الإدارة الأمريكية. • المجموعة الثانية: فهي تشمل صحفيين، وباحثين بعدد من مراكز التفكير التي تروج للفكر اليميني. • الاحتلال الأمريكي للعراق جاء تنفيذًا لخطة مركز تفكير مهم في الولايات المتحدة الأمريكية وهو معهد القرن الأمريكي الجديد. 	<ul style="list-style-type: none"> • التركيز على منطقة الشرق الأوسط في ذلك الدول العربية في الشرق الأوسط. • التركيز على إعطاء مثال واحد على نفوذ المحافظين الجدد المتمثل في سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق وإعطاء أمثلة عن مراكز الفكر لحركة المحافظين الجدد. • القاسم المشترك بين الدراسات السابقة هو دراسة خلفيات الاحتلال الأمريكي للعراق. 	<ul style="list-style-type: none"> • التركيز على المنطقة العربية بما في ذلك الدول العربية في الشرق الأوسط. • دراسة دور مراكز التفكير الأمريكية في فترة ما بعد أحداث 2001/9/11 إلى يومنا هذا، أي فترة حكم بوش الابن، ثم الرئيس أوباما والرئيس الحالي ترامب. • شهدت المنطقة العربية عدة تطورات بعد الاحتلال الأمريكي للعراق لعل أهمها الحراك العربي وما نتج عن ذلك من تغيرات على مستوى القيادات السياسية والفواعل الإقليمية والدولية المؤثرة على الساحة العربية.

وما يمكن أن نتوصل إليه كـتقييم للدراسات السابقة أنها ركزت على التطور التاريخي لمراكز التفكير الأمريكية من حيث النشأة و التطور و اتسمت بالصبغة النظرية باستثناء البعض منها.

و من جهة أخرى تأثر بعض الدراسات السابقة بمعيار النظرة الغربية عموماً و الأمريكية خصوصاً و خدمة المصالح الأمريكية و عناصر الضغط وبالتالي جاءت أغلبها تقتصر للموضوعية ، وبالتالي كان دافعا لنا لدراسة هذا الموضوع للتعرف على خبايا السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 9/11 حتى يتسنى لنا كعرب إعداد العدة لقطع الطريق أمام مراكز التفكير الأمريكية المغرضة و الوقوف في وجه كل ما يحاك ضد القضايا العربية .

وعلى الرغم من الملاحظات السابقة لا ننكر فائدة الدراسات السابقة في إعداد هذا البحث حيث أنها أجمعت على أهمية الدور الذي تقوم به مراكز التفكير الأمريكية.

9- الصعوبات:

من الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث نذكر ما يلي:

1- قلة المراجع والكتب حول موضوع الدراسة وإن توفرت فإنها لم تتطرق إلى دور مراكز التفكير الأمريكية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية، فجل المراجع التي تحصلنا عليها تقتصر على دراسة مراكز التفكير الأمريكية وصناعة القرار دون التطرق إلى القضايا العربية.

2- عملية الترجمة أخذت منا وقتاً وجهداً كبيرين، لافتقار المكاتب الوطنية والعربية لمثل هذه الكتب التي تتطرق إلى موضوع الدراسة مما استلزم الأمر اقتناء كتب أجنبية خاصة الانجليزية منها من بعض المكاتب العالمية في العواصم الأجنبية.

3- بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي الأمريكي، فإن الحكم على تأثير مراكز التفكير على صنع السياسة الخارجية أمر صعب القياس والرصد بسبب الطبيعة المعقدة لعملية صنع السياسة الخارجية التي يشترك فيها فاعلون كثر، يصعب الوقوف على كواليس إصدار القرارات فالحديث عن غياب دورها أمر مستبعد جداً، فهي موجودة ومنتجة وقريبة من صنع السياسة الخارجية الأمريكية، أما درجة تأثيرها ومدى فعاليتها فأمر صعب رصده بدقة.

10- تبرير خطة البحث:

للإجابة عن إشكالية البحث والتأكد من صحة الفرضيات فإننا أعدنا خطة تتكون من أربعة فصول، وتم تقسيم كل فصل إلى ثلاث مباحث خصصنا الفصل الأول للتأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة وذلك للتطرق إلى الإطار المفاهيمي لمراكز التفكير الأمريكية ثم معرفة المقاربات النظرية المفسرة لدور مراكز التفكير في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وبعد ذلك قمنا بدراسة آليات تأثيرها.

أما في الفصل الثاني المعنون بـ "الدول العربية في منظور الولايات المتحدة الأمريكية و مراكزها الفكرية بعد أحداث 2001/9/11: بين تعدد الرؤى ووضع الاستراتيجيات" فإننا خصصنا المبحث الأول لدراسة اتجاهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 9/11، ثم إعطاء صورة المنطقة العربية في الإدراك الأمريكي، أما في المبحث الثالث فإننا خصصناه لإبراز استراتيجيات الهيمنة الأمريكية على الدول العربية ودور مراكز التفكير فيها لمعرفة خلفيات الاستراتيجيات التي وضعتها الإدارة الأمريكية.

أما الفصل الثالث بعنوان السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 2001/9/11: المظاهر والتداعيات، فإننا حاولنا من خلاله التطرق إلى مظاهر السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 2001/9/11 ثم معرفة انعكاسات تلك السياسة على الدول العربية و يأتي المبحث الثالث لتقييم ومعرفة حدود التعاون بين مراكز التفكير الأمريكية والعربية.

وفي الفصل الرابع تم التطرق فيه إلى دراسة دور مؤسسة راند في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 9/11 ومن خلال هذا الفصل تم استعراض نشأة وتطور مؤسسة "راند" ثم تم التطرق إلى توجهاتها ومواقفها تجاه القضايا العربية بعد أحداث 9/11 من خلال دراسة وتحليل بعض التقارير التي أصدرتها، وأخيرا وفي المبحث الثالث فإننا حاولنا من خلاله تحديد مدى تأثير مؤسسة "راند" في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 9/11 من خلال التطرق إلى مستويات التأثير ومظاهر السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

إن السياسة الخارجية تعتمد على تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار باتجاه محدد، و هي كذلك من صنع أفراد و جماعات يمثلون الدولة بصفة رسمية و يسمون بصناع القرارات لذا فصناعة القرارات في السياسة الخارجية تكون ضمن تفاعل صانع القرار ببيئته الداخلية و الخارجية.

لقد أثبتت الأحداث التي مر بها العالم أهمية الأفكار و العقائد في توجيه القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية ، و كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 الأثر الواضح على المدارس الفكرية و السياسية الأمريكية ، وعلى الرغم من ابتعادها النسبي عن الأضواء إلا أن مراكز التفكير تؤثر على صانعي السياسة الخارجية الأمريكية .

تعد مراكز التفكير من المؤسسات المؤثرة في بلورة منطق القوة الناعمة لدورها في صياغة الاستراتيجيات الأمريكية خدمة لمصالحها و أهدافها على المستويين الداخلي و الخارجي حيث بعض الدراسات التي تقوم بها مراكز التفكير الأمريكية تجد طريقها لتكون عاملا محددًا أو مؤثرا على صناع السياسة الخارجية بشكل أو بآخر .

و بالتالي سنحاول التعرف من خلال هذا الفصل على ماهية مراكز التفكير و المقاربات النظرية المفسرة لدور هذه المراكز في صنع السياسة الخارجية الأمريكية ثم نعرض على آليات تأثير هذه المراكز على صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الأول: ماهية مراكز التفكير

بفعل تعدد قضايا القرار السياسي وتشعب مهام الدولة الحديثة، وخصوصا الدول التي تمتلك سياسة خارجية فاعلة، وتعتبر نفسها معنية بشكل جاد بما يحصل خارج حدودها بحيث تؤثر وتتأثر فيه، وبالتالي لجأت تلك الدول إلى فسخ المجال لمراكز التفكير للاستفادة من تحليلاتها وتوصياتها واستشاراتها في شتى المجالات.

المطلب الأول: تعريف مراكز التفكير

ثمة غموض يحيط بتعريف مراكز التفكير Think Tanks، فتعريف هذه المراكز لا يزال محل خلاف بفعل عدة عوامل منها صعوبة حصر الهيئات والمؤسسات التي تندرج ضمن فئة ما يسمى Think Tanks إضافة إلى مطاطية المفهوم.

الفرع الأول: تعريف مراكز التفكير لغة

يتم استخدام عدة مترادفات له، تترجم عبارة Think Tanks إلى اللغة العربية بصور مختلفة، فهناك من يترجمها إلى " مراكز التفكير"، وهناك من يترجمها إلى "بنوك التفكير أو الفكر"، ولكن في بعض الأحيان يستخدم تعبير " مراكز الأبحاث والدراسات"، وذلك لأن معظم المؤسسات أو المراكز التي تقع تحت القطاع المذكور لا تعرف نفسها في وثائق تعريف الهوية الذاتية.

وحتى باللغة الإنجليزية، ولغاية الأربعينيات من القرن العشرين، فإن أغلبية Think Tanks عرفت باسم المؤسسات أو مراكز الدراسات والأبحاث، ولكن أثناء الحرب العالمية الثانية استخدمت عبارة (Brain Boxes) أو صناديق الدماغ أو المخ باللغة العامية في الولايات المتحدة، وفي زمن الحرب استخدم مصطلح (Brain Boxes) للإشارة إلى الغرف التي ناقش فيها الإستراتيجيون التخطيط الحربي، ويرجع أول استخدام مدون لعبارة Think Tanks إلى السبعينات، إذ تم استخدام هذه العبارة بشكل عام للإشارة إلى مؤسسة راند Rand، وإلى المجموعات الأخرى التي ساعدت القوات المسلحة.⁽¹⁾

يعرفها قاموس أوكسفورد الإنجليزي بأنها: " مجموعة من الخبراء تقدم المشورة و الأفكار لمشاكل سياسية أو اقتصادية خاصة"⁽²⁾

هناك اتجاهين في التعريف اللغوي لمصطلح (Think Tanks) الذي تم استعارته من الحقل العسكري كون انطلاق عمل هذه المؤسسات قد بدأت فيه حيث تمت استعارة المصطلح من التسمية التي تطلق على الغرفة المحصنة التي تعقد فيها اجتماعات قيادات هيئة الأركان المشتركة في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) التي تسمى (Tank) باعتبارها موقعا أمنا محصنا ضد الضربات كالدبابة (Tank)، فكان التوجه

(1) "مراكز الدراسات الأمريكية وصناعة القرار"، دراسات إستراتيجية، العدد (1)، تشرين الأول، 2008، ص- ص: 7-8.

(2) Catherine Soanes, The paperback Oxford english dictionary, USA, New York: Oxford University press, 2001, p: 871.

الأول عند تعريب المصطلح على أنها " دبابات الفكر "تعريبا لكلمة " دبابة / Tank" استنادا إلى ركن الوصف الصوري للمكان في أصل و مصدر المصطلح ، فيما نظر التوجه الآخر للجانب الوظيفي للكيان فعره على أنه وعاء و مخزن / tank تجري فيه مناقشة و صياغة الأفكار الإستراتيجية .⁽³⁾

الفرع الثاني: تعريف مراكز التفكير اصطلاحا

مراكز التفكير هي عبارة عن منظمات مرتبطة بتحليلات بحث السياسة العامة، والتي تولد بحث السياسة الموجهة والتحليلات وتقديم المشورة في الشؤون الداخلية والدولية، لذلك يتمكن صانعي القرار من صنع القرارات حول السياسة العامة، وهذه المراكز يمكن أن تكون مؤسسات مرتبطة أو مستقلة، وعادة ما تكون كجسر بين الأكاديمي وصانع القرار وبين النظام والمجتمع المدني، وتعمل لخدمة الصالح العام.⁽⁴⁾

لعل التعريف الأكثر تداولاً لمراكز التفكير هو تعريف دونا لد أبلسون Donald E. Abelson حيث عرفها "هيئات ذات توجه بحثي لا تهدف إلى الربح، ولا تعبر عن توجه حزبي معين، دون أن تنفي عنها الصفة الأيديولوجية، وتتمثل أهدافها الرئيسية في التأثير على الرأي العام والسياسات العامة."⁽⁵⁾

فوفقاً لـ "دونا لد أبلسون" فإن مصطلح "Think Tanks" في الأصل استخدم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية، حيث كان يشير إلى غرفة أو مكان آمن يلتقي فيه خبراء الدفاع والمخططون العسكريون لمناقشة الإستراتيجية.⁽⁶⁾

أما رينشارد هاس Richard N. Haass فإنه يرى بأنها: "مؤسسات مستقلة تم إنشاؤها بهدف إجراء الأبحاث وإنتاج معارف مستقلة متصلة بالسياسة، وهي تسد فراغاً في غاية الأهمية بين العالم الأكاديمي من جهة وبين عالم الحكم من جهة ثانية، ذلك أن دافع الأبحاث في الجامعات يكون في أحيان كثيرة حول النقاشات النظرية المنهجية والغامضة التي لا تمت إلا بصلة بعيدة للمعضلات السياسية الحقيقية، أما في الحكومات فيجد الرسميون الغارقون في مطالب صنع السياسة اليومية الملموسة، أنفسهم عاجزين بسبب كثرة

(3) انس حسن حميد ، " دور المراكز البحثية في صنع القرار السياسي (الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً) " ، مجلة

المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، العدد (50)، 2015، ص: 6 .

(4) James G. Mc Gann, 2015 Global Go to Think Tank Index Report, University Of Pennsylvania, 2016, P6.

(5) Donald E Abelson, "Think Tanks And U.S Foreign Policy", U.S Foreign Policy Agenda, N°3, November, 2002, P:10.

(6) هشام القروي، مراكز البحوث الأمريكية ودراسات الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر ، بيروت: مركز نماء للبحوث

والدراسات، ط1، 2013، ص: 122.

مشاغلم، عن الابتعاد قليلا عن الشؤون اليومية لإعادة النظر في المسار الأوسع لسياسة الولايات المتحدة، من هنا كانت أولى مساهمات مراكز التفكير المساعدة على سد الفجوة بين عالمي الأفكار والعمل⁽⁷⁾

إن كثيرا من هذه المؤسسات والمراكز هي كيانات غير ربحية يتم تمويلها كما في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا عبر برامج الإعفاء الضريبي، وهناك مراكز أخرى يتم تمويلها عبر الدعم المقدم من طرف الحكومة أو مجموعات المصالح، وكذلك عائداتها من البحوث التي تشرف عليها وتتجزها.

كما يعتبر المعهد الياباني المسمى " المعهد الوطني لبحوث التقدم NTRA " أن مراكز التفكير تتبوأ مكانة مرموقة في المجتمعات الديمقراطية التي تفسح مجالات للشفافية والبحاث وصناعة القرار تتواجد بهذه المراكز بأسماء مختلفة، ففي بعض الأحيان تطلق على نفسها مؤسسة (Foundation) وفي بعض الأحيان معهد (Institute)، ويصف آخرون أنفسهم بالصندوق (FUND).

كما نجد دراسة مهمة مقدمة من طرف "ديان ستون" (Dian Stone) ومارك غارنيت Mark Garnett في كتابهما المشترك (Think Tanks across nations : A comparative approach) ترى أن مراكز التفكير عبارة عن منظمات مستقلة تحاول التأثير أو تشكيل السياسة عبر حجج فكرية أو تحليلات أو من طرف لوبيات مباشرة، وهي أحيانا منظمات للصالح العام، والتي تقوم بمهمة مساعدة الملتزمين بفهم السياسات العامة وتعليم أو إعلام تجمعات المواطنين⁽⁸⁾ وفي دراسة أخرى تحت إشراف "ستيفن بوشر" (Stephen Baucher) حيث وضعت هذه الدراسة تسعة (9) معايير لتعريفها (Think Tanks) حسب الظروف الأوروبية نوجزها في النقاط التالية:

منظمات دائمة، مختصة في إنتاج حلول السياسة العامة ، فوج للبحث ، تقترح حلولاً وتحليلات ونصائح ، الهدف الأساسي لها هو إعطاء نتائج بحوثهم لصانعي القرار والرأي العام ، ليسوا مسؤولين على أفعال الحكومة ، تبحث على تدعيم حرية بحثها ، لا تمنح دبلومات وليست مهمتها الأولى التكوين ، تبحث بشكل كلي بكل ما يتعلق بالصالح العام.

هذه المعايير تعطي ثلاث خصائص أساسية لمراكز التفكير وهي:

⁽⁷⁾Richard N.Hass," Think Tanks and U.S foreign policy : A policy maker's perspective ", U.s foreign policy agenda, Vol :7,N :3, November 2002 , P5.

⁽⁸⁾Pierre Le Petit, " Le rôle des Think Tanks ", Notre Europe : etudes et recherches, available online (Consulted On 15/2/2015).

<http://www.institute de loed.eu/media-think tanks.pdf>.

إنتاج حلول للسياسة العامة، التفاعل مع صانعي القرار، عدم التواء مصالحها الخاصة مع الحكومة.

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن تحديد تعريف دقيق لمراكز التفكير مع تحديد قدرتها على إنجاز البحوث ورغبتها في التأثير على السياسات يعد أمراً صعباً للغاية إلا أن الباحث Francis Bernard Hyghe توصل إلى فكرة مفادها أن Think Tanks فهي محصورة بين الأضلع الثلاثة لتمثل المتمثلة في: (9)

1- خبرة صافية (Expertise Pure): بطلب حلول، اقتراح، فحص، توقع، الإجابة لاحتياجات أسئلة صانع القرار السياسي والاقتصادي، في هذا الإطار تشبه هذه المراكز عيادة الفحوصات.

2- ترجمة لطلبات فيما يتعلق السلطات والمدافعين عن الحلول والذي يمكن أن يقود إلى حدود اللوبيات، إذا كانت قواعد الشفافية غير محترمة.

3- الاعتقاد الأيديولوجي: ابتداء من قيم أو مشروع مجتمع أو نظام دولي، انتشار الأفكار، استيلاء الموجهين، محاولة محو من الأذهان ومن الواقع الأنظمة السابقة، وفي هذا الإطار فإن مراكز التفكير تعتبر استمرارية لمجموعات الأفكار ولدت في القرون الوسطى والتي تقترح الإجابة عن وجود الكون) والتي تحولت إلى منتديات سياسية).

كما توجد عدة أعمال عرفت مراكز التفكير، تم نشرها في التسعينات، حيث نجد بعض الكتاب الرائدتين أمثال: جيمس غانن (James Mc Gann)، وكين ويفر (Ken Weaver)، ودونالد أبلسون (Donald Abelson)، هؤلاء حددوا المعايير والمقاييس التالية للتعريف بمراكز التفكير كما يلي: (10)

1- منظمات مستقلة، مستوى الاستقلالية حدد بمصادرها التمثيلية والمالية (خاص أو عمومي) خاص ودمج)، أو روابطها المباشرة بسلوكات الدولة.

2- هل هي مكرسة للصالح العام

3- استمرار العمل الجماعي المركز على البحث

4- مدى المساهمة في وضع الافتراضات والتنبؤات لسياسات العامة مع تحديد هدف المشاركة في النقاش.

(9) Pierre Le Petit ;Op.cit ;P2.

(10) Olivier Urrutia, "The role of Think Tanks in the definition and application of defense policies and strategies", Revisit del institutes española de estudios estratégicos, N°2, 2013, P4.

5- منظمة غير ربحية (Not Profit)

6- منظمات تمتاز بحرية وسهولة مصادر الاتصال (المواقع الالكترونية، المنشورات ، المؤتمرات)

أما "ديان ستون" (Diane Ston) وضع خمسة معايير متميزة لتركيبية مركز التفكير والبحث التي تسمح لنا بفهمها وهي:⁽¹¹⁾ تنظيم مستقل، تقرير ذاتي لبرنامج البحث، إرادة التأثير لمخطط السياسات العامة ، مطالبة للخبرة والمهنية ، و وسيلة مهمة للاتصال والنشر .

كما أن "هوارد ج. وياردا" (Howarda J.Wiarda) يعرف لنا مراكز التفكير بقوله :

" يمكن تعريف مراكز التفكير والأبحاث كمنظمات بحثية غرضها الأساسي إجراء البحوث ونشر آرائها حول قضايا السياسة العامة، تقع أكبر مراكز التفكير والأبحاث وأكثرها تأثيرا في واشنطن العاصمة، حيث يمكن أن تؤثر على النتائج السياسية بأكثر قدر من الفعالية؛ ولكن تستطيع مراكز التفكير وأبحاث أخرى، عادة ما تكون أصغر، التأثير على السياسة ، لا توجد أقسام للكيمياء أو للبيولوجيا بمراكز التفكير والأبحاث كما في الجامعات، بل تركز مراكز التفكير والأبحاث، بشكل رئيسي، على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما في ذلك القضايا الأجنبية والمحلية، وتسعى فقط لإجراء بحوث مجردة أو "نظرية" حول هذه القضايا، ومع ذلك، للتأثير على النقاش السياسي صوب وجهة نظر مركز التفكير ووضع حلول لمشاكل السياسة العامة"⁽¹²⁾.

و بالنسبة للكتاب العرب ترى عبير عبد الرحمان ثابت أن مراكز التفكير هي : " ترجمة حرفية لمصطلح (Think Tanks)" أو مصانع التفكير ، و هو تجمع و تنظيم لنخبة متميزة من الباحثين ، تعكف على دراسة معمقة و مستفيضة لتقدم استشارات أو سيناريوهات مستقبلية يمكن ان تساعد أصحاب القرارات في تعديل أو رسم سياساتهم على هذه المقترحات في مجالات مختلفة ".⁽¹³⁾

⁽¹¹⁾ Jean –Loup Samaan, Jean-Jacques Roche, **La Rand Corporation (1989-2009) : La reconfiguration des savoirs stratégiques aux Etats-Unis**, Paris : L'harmattan,2010, p. 67.

⁽¹²⁾ Howarda J.Wiarda, **Think Tanks and foreign policy ;The foreign policy research Institute and presidential politics** ; USA : Library of Congress Cataloging in publication Data , 1992 ,p.30.

⁽¹³⁾ سلمة بورياح ،"مراكز الأبحاث و آليات تأثيرها على صنع السياسات العامة"،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد (3)، العدد (06)، ص: 130.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نتوصل إلى أن مراكز التفكير ليست مؤسسات للربح المالي، وليست مشابهة لجماعات المصالح، حيث أن هدفها الرئيسي هو البحث والدراسات وليس ممارسة النفوذ والضغط، وبالتالي فهي مراكز إنتاج أو إدارة المعرفة البحثية، متخصصة في قضايا معينة بهدف تحسين أو صنع السياسات العامة وهذا ما جعل تلك المراكز البحثية أحد المرتكزات الأساسية لإنتاج البحث العلمي والمعرفة والتفكير العام في الدولة، وذلك من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها، حيث لم تعد مهمتها مقتصرة على تقديم دراسات أكاديمية تحليلية نقدية، بل صارت تشمل معالجة مشاكل معينة، وتقديم المشورة لصانعي القرار مع اقتراح البدائل.

الفرع الثالث: علاقة مراكز التفكير بالمفاهيم الأخرى

بعد التعرف على التعاريف المختلفة لمراكز التفكير، يجب البحث عن علاقتها بالمفاهيم الأخرى التي في بعض الأحيان يتم الخلط بينها ومن بين هذه المفاهيم نجد:

1- جماعات الضغط:

اختلف العلماء في هذه التسمية للجماعات الضاغطة، فهذا الاصطلاح هو ترجمة للكلمة الإنجليزية "Pressur Groups"، وهي تسمية غير دقيقة كما يرى البعض لأن الجماعة الضاغطة إذا كانت تمارس ضغطا، فهي بدورها تخضع لضغوط أخرى مختلفة، ومن بينها ضغط السلطة التي تحاول الجماعة التأثير عليها، فالسلطة تؤيد الجماعة وتساعدتها إذا عملت وفق منهجها، أما إذا عارضته فإن السلطة تعمل على الحد من نشاطها وتقييده، ولذلك يرون بان تسميتها بجماعات المصالح "Interest groups" يكون أقرب إلى الصواب نظرا لأنها جماعة تسعى لحماية مصالحها والدفاع عنها.⁽¹⁴⁾

والفقيه "بيردو" يعرف الجماعة الضاغطة بأنها "كل جماعة ذات مصلحة تقوم بالتدخل لدى السلطة مهما كان نوع هذا التدخل ومستواه من اجل تحقيق مصالحها أو حمايتها من اعتداءات السلطة".⁽¹⁵⁾

⁽¹⁴⁾ فاروق حميدوش، الجماعات الضاغطة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص: 42.

⁽¹⁵⁾ نفس المرجع، ص- ص: 43-44.

كما أن جماعات الضغط تعرف بأنها⁽¹⁶⁾ "أية منظمة تسعى إلى التأثير على سياسة الحكومة، بينما ترفض تحمل مسؤولية الحكم".

ولكي توصف مجموعة بأنها جماعة ضغط يجب ان تتوفر فيها بعض السمات الأساسية وهي:⁽¹⁷⁾

1- ضرورة وجود حد أدنى من التنظيم

2- أن يسعى الأفراد الذين يمارسون ضغطا سياسيا لتحقيق هدف خاص بهم

3- يجب أن تتشكل المجموعة مركزا مستقلا للقرار، أي ان لا تكون مجرد أداة تدارس من قبل منظمة أخرى.

4- أن تمارس المجموعة ضغطا فعليا

وبالتالي يمكن القول أن الجماعة الضاغطة هي مجموعة أفراد لهم مصالح مشتركة وتجمعهم علاقات ثابتة وشعور مشترك، وخطة تضمن استقرار تلك الجماعة واستمرار عملها في حماية مصالحها الخاصة، وحتى يمكن التمييز بين الجماعة الضاغطة عن غيرها من الجماعات الأخرى، يجب مراعاة طبيعة المصلحة المراد حمايتها، مكانة العمل السياسي في نشاط الجماعة، الأسلوب الذي تتبعه الجماعة في نشاطها، وكذا تكوين الجماعة .

وفي دراسة حول نفوذ الجماعات الضاغطة في أمريكا أجراها "زيكلر" و"دالين" Zeigler, Dalen ، تم التأكيد على ثلاث متغيرات هي قوة المنافسة الحزبية، والتماسك التشريعي (قوة الحزب في السلطة التشريعية)

إضافة إلى المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية كالتحضر والدخل القومي ومستوى التشغيل.⁽¹⁸⁾

⁽¹⁶⁾ أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً، عمان، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص: 424.

⁽¹⁷⁾ مصطفى صايح، السياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية، الجزائر: دار قرطبة، 2010، ص: 236.

⁽¹⁸⁾ جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة، تر: عامر الكبيسي، قطر ، الدوحة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1998، ص: 64.

2- اللوبي (*)

تعددت التعاريف الخاصة باللوبي حيث تعرفها "إدجار لافي": "اللوبي معناه أفراد يعملون في سبيل

التأثير على قرارات الحكومة"⁽¹⁹⁾، أما "جيمس برايس" فيقول: "اللوبي هو إغراء البرلمان للتصويت مع او ضد مشروع قانون ما"⁽²⁰⁾، واصطلاح اللوبي جاء من الممارسة التاريخية للمواطنين الذين يتصلون بالمثلين التشريعيين وينتظرونهم في الردهات خارج قاعة التشريع وكثير منهم كانوا هم أنفسهم أعضاء سابقين في المجالس التشريعية.

وبالتالي يمكن القول أن اللوبي يعبر عن التحالف الذي يضم أفرادا ومنظمات يعملون بفعالية ونشاط من أجل صياغة سياسية خارجية أو هو عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يؤثرون في صنع القرار عن طريق مقابلة المسؤولين في مراكز صنع القرار.

وبالتالي يجب عدم الخلط بين اللوبي ومراكز التفكير، فالمجموعة الأخيرة معظمها منظمات غير ربحية (Not For Profit)، ولا تحظى بحقوق قانونية للعمل من أجل تغيير مسار السياسة الأمريكية بواسطة الضغوط أو الحملات السياسية مثلما يتاح لمنظمات اللوبي وتوجه في نفس الوقت اتهامات لمراكز التفكير بأنها تمارس مثل هذه النشاطات بطرق خفية وأنها تستخدم هويتها غير الربحية كستار للجهود التي تبذلها في التأثير على صانعي القرار وتكون خلفية هذه الاتهامات ناتجة عن الاتجاهات الأيديولوجية الغالبة على الباحثين في هذه المراكز الفكرية.

(*) يرجع كلمة "لوبي" إلى منتصف القرن 19، عندما كان رجال الأعمال الأمريكيون ينتظرون في بهو الانتظار

"اللوبي" لغرف التشريع و ذلك سعيا في مقابلة أحد السياسيين لإقناعه بالتصويت لمصلحة تشريع بعينه .

(19) أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص: 453.

(20) نفس المرجع، ص: 453.

جماعات المصالح: Interest Groups

هي جماعات منظمة أو غير منظمة من الأفراد الذين تجمعهم رابطة واحدة أو مصالح واحدة، ويسعون في تحقيقها وحمايتها من خلال التأثير في مركز القرار لحمله على الاستجابة لهذه المطالب والمصالح.⁽²¹⁾

إن جان مينو J.Meynaud يرى أن جماعات المصلحة لا تتحول إلى جماعة ضاغطة إلا لما تمارس ضغوطاً على الجهاز الحكومي بهدف تحقيق أمانها ومطالبها.⁽²²⁾

رغم وجود جماعات مصالح في ظل مختلف الأنظمة السياسية، ورغم أن مطالبها تؤخذ في الحسبان إلا أن فعاليتها تكون أكبر في ظل الأنظمة الديمقراطية التي توفر هامشاً من الحرية.

أما "جان دافيل" يقول: "إن جماعات المصلحة تسمى جماعات ضاغطة حينما تعمل على الصعيد السياسي"، أما "توتون أندرسون" فيطابق المفهومين تماماً بقوله: "إن المصلحة تستخدم تبادلياً مع جماعة الضغط"⁽²³⁾

وما يمكن التوصل إليه أن مراكز التفكير تعمل على ترويج عدد من الأفكار الموجهة نحو السياسة، ويكمن الفرق بينهما وبين مجموعات المصالح واللوبيات أو مجموعات الضغط في مسألة الضرائب (قانون ضريبة الدخل، الفصل 501 ج (3) ، أما في الأمور الأخرى، فعمل الواحدة والأخرى يتشابه، وتكمن خصوصية مراكز التفكير في طريقة تأثيرها، مناقشة الأفكار، فالولايات المتحدة قوة عظمى قادرة على إنتاج أفكار تهيكل نقاشات السياسة الخارجية.⁽²⁴⁾

يشبه الكثير من نشاط مراكز التفكير والأبحاث أنواع الأنشطة التي تقوم بها مجموعات المصالح، ومع ذلك، هناك بعض الاختلافات البارزة نوجزها في ما يلي:

(21) أحمد ناصوري، "دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 21، العدد (01)، 2005، ص: 287.

(22) عبد القادر مشري، الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية، الجزائر: دار الخلدونية، ط1، 2010، ص: 88.

(23) للاطلاع أكثر أنظر: ياسين محمد العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008، ص: 71.

(24) فيليب دروز فنانسان، "إخفاق خلايا التفكير الأمريكية" في: برتران بادي، دومينيك فيدال، أوضاع العالم 2010، تر: مؤسسة الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص: 82.

أولاً، بينما يقوم خبراء السياسة في مراكز التفكير بإجراء أبحاث حول قضايا غالباً ما تكون ذات صلة مباشرة بعمل بعض مجموعات المصالح ، فإن هدفها ليس تمثيل مشاغل أي دائرة انتخابية معينة وعلاوة على ذلك، وكما لوحظ، خلافاً لمجموعات المصالح ولجان العمل السياسي المميزة التي تتفاعل معها، لا تدعم مراكز التفكير أو تعارض علانية المترشحين الذين يتنافسون على المناصب، أو تتبرع بأموال للحملات السياسية الخاصة بالأحزاب السياسية ، في مقابل الحصول على مكانة خيرية، يحظر عليها المشاركة في هذه الأنشطة وما يتصل بها، بالإضافة إلى ذلك، لا تشارك مراكز التفكير في المظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية أو تعمم العرائض؛ أو تشارك في حملات كتابة الرسائل التي تستهدف أعضاء السلطة التنفيذية والتشريعية ؛ أو تراقب أو تنشر سجلات تصويت المشرعين ؛ أو تصطف مع مصالح منظمة أخرى، تكتيكات تستخدمها جماعات المصالح بشكل شائع. (25)

يصبح الارتباك حول ما هو وما ليس مركز تفكير أكثر ضبابية عندما ندخل جماعات الضغط و المؤسسات الضاغطة في المعادلة إذا اتفق العلماء أن مراكز التفكير ببساطة تفكر وجماعات الضغط تضغط، فستكون هناك حاجة ضئيلة للدخول في المزيد من النقاش، لكن الحقيقة أن مراكز التفكير تفعل أكثر مما تفكر كجزء من جهودهم المستمرة لتشكيل الرأي العام والسياسة العامة، يجتمع خبراء من مراكز التفكير بانتظام مع المسؤولين المنتخبين والمعينين وموظفيهم على جميع المستويات وفي جميع فروع الحكومة، يناقش فريق من مراكز التفكير قضايا السياسة المختلفة مع المسؤولين الحكوميين ؛ ويدعوهم للمشاركة في المؤتمرات وورشات العمل والندوات، بما في ذلك الدورات، التي ترعاها مراكز التفكير والأبحاث، المنظمة لتتقيد أعضاء الكونغرس القادمين بشأن الاهتمامات الملحة للسياسة الداخلية والخارجية ؛ وتزودهم بالخبرات التي يحتاجون إليها للتنقل عبر مشاكل السياسة المعقدة، في مقابل التبرعات الكبيرة، ستقوم بعض مراكز التفكير والأبحاث الأمريكية أيضاً باتخاذ الترتيبات اللازمة للأفراد الذين يمثلون الحكومات الأجنبية ومصالح القطاع الخاص في الداخل والخارج للالتقاء التفاعل مع كبار المسؤولين في الحكومة الأمريكية بهذه الطرق وغيرها، تساعد مراكز التفكير والأبحاث في تسهيل وصول المتبرعين إلى المسؤولين الحكوميين. كيف يختلف هذا عن الضغط؟

(25) Stephen Brooks and other, **Think Tanks ; Foreign policy and geo-politics : Pathways to influence** ;London and New York : Routledge Taylor and Francis Group , 2017 , p-p : 30-31.

الفرق هو أنه، كمنظمات قد لا تركز مراكز التفكير سوى قدر محدود من الوقت والموارد لممارسة الضغط، على عكس الضغط الذي يقوم به أعضاء جماعات الضغط المحترفون الذين يتقاضون أجوراً جيدة للتأثير على صانعي السياسة، يشكل الضغط من قبل مراكز التفكير واحداً فقط من الوظائف العديدة التي تؤديها ومع ذلك، وبيعض الحسابات، بدأت مراكز التفكير تولي المزيد من الاهتمام لهذا الجانب المريح من عملها وعلى أقل تقدير، أصبحت العلاقة بين مراكز التفكير وجماعات الضغط أكثر سوءاً.

المطلب الثاني: نشأة و تطور مراكز التفكير الأمريكية

اختلف الباحثون في تحديد التاريخ الذي نشأت فيه مراكز التفكير، فمنهم من يقول أنها نشأت في الجامعات الأوروبية وتحديداً في القرن الثامن عشر تحت اسم الكراسي العلمية وكان أولها "كراسي الدراسات الشرقية" في بولونيا وفي باريس، وأول مركز للتفكير ظهر في بريطانيا عام 1831، كما أنشأت أول وقفية في بريطانيا "ديمونرنث" في جامعة أكسفورد لتشجيع الدراسات الدينية واعتبر الباحثون هذه الكراسي المرحلة التمهيديّة لظهور المراكز البحثية.

الفرع الأول: مراحل تطور مراكز التفكير الأمريكية

هناك من يرى أن مراكز التفكير ظاهرة حديثة نسبياً في المجتمعات والعلاقات الدولية وكانت بداية نشأتها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت منابر للنقاش الجماعي أو لدراسة القضايا الساخنة الأساسية التي تشغل المجتمع أوضاع القرار، وكانت البدايات الأولى لهذه المراكز بشكلها الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تأسيس معهد كارينجي للسلام عام 1910 Carnegie Endowment For Peace، وتلا ذلك إنشاء معهد بروكينجز Brooking Institute عام 1916 ومعهد هوفر Hoover Institute عام 1918، ومؤسسة القرن Century Foundation عام 1919 ومجلس العلاقات الخارجية Council On Foreign Relations عام 1921 وغيرها.

وفي بريطانيا تأسس المعهد الملكي للشؤون الدولية عام 1920، وفي فرنسا تأسس المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، وفي ألمانيا تأسست الأكاديمية الألمانية للسلام عام 1931، كما نلاحظ نشأة مراكز بحثية خاصة تهتم بقضايا وشؤون الرأي مثل غالوب Gallup الذي تأسس عام 1920 بأمريكا ويلاحظ في هذه الحقبة أن معظم هذه المراكز لم تستطع أن تؤثر بشكل مباشر في صانعي السياسات العامة، وكان ينظر إليها كمؤسسات أكاديمية "نظرية" بعيدة عن التأثير في السياسات الوطنية أو الدولية.

بالرغم من أنها كانت تحظى باحترام في خارج محيط عالم السياسة النشط، وإن كان تأثيرها بشكل غير مباشر من خلال صياغة مواقف الرأي العام أكثر من عملية تأثيرها في صانعي السياسات.⁽²⁶⁾

أما خلال الحرب الباردة تطورت مراكز التفكير باهتمامها بالقضايا المعقدة فأصبحت ذات تأثير كبير ونفوذ في التأثير على صناعات القرار وصياغة السياسة العامة، كما ازداد انتشارها أكثر في جميع أنحاء العالم من السبعينات إلى يومنا هذا وتعددت اختصاصاتها فبعضها اختص بدراسات الصراع والسلام والبعض الآخر بالشؤون الأمنية والإستراتيجية، الشؤون الخارجية و المنظمات الدولية .

ويمكن أن نصنف مراكز التفكير الأمريكية حسب تطورها التاريخي إلى:

الجيل الأول: مراكز التفكير كمؤسسات أبحاث حول السياسة (1900-1945)

بدأت الموجة الرئيسية الأولى لمراكز التفكير المتعلقة بالسياسة الخارجية في الولايات المتحدة بالظهور في بداية القرن الماضي، وإلى حد كبير، نتيجة لرغبة كبار المثقفين في خلق مؤسسات يجتمع فيها الباحثون لمناقشة القضايا العالمية حيث اشتهرت ثلاث مؤسسات وهي: مؤسسة كارينجي للسلام العالمي (1910)، مؤسسة "هوفر" حول الحرب والثورة والسلام (1919)، ومجلس العلاقات الخارجية (1921)، ثم بدأت في ما بعد مؤسستان وهما: معهد الأبحاث الحكومية (1916) الذي اندمج لاحقا مع مؤسستين أخريين لإنشاء مؤسسة بروكنغز (1927)، ثم معهد أمريكا انترنايز لأبحاث السياسة العامة (1943) التي ركزت اهتمامها بالقضايا الخارجية مع مرور الزمن.

على الرغم من أن مراكز التفكير المذكورة وغيرها أنشأت في ظروف مختلفة إلا أنها تتشابه في التزامها بمناقشة وبحث مجموعة واسعة من السياسة الداخلية و الخارجية على أمل تحسين عملية صنع القرارات الحكومية.⁽²⁷⁾

⁽²⁶⁾ سامي الخزندار، طارق الأسعد، " دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة"،

دفاتر السياسة والقانون، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 06، جانفي 2012، ص: 10.

⁽²⁷⁾ Stephen Brooks and other ; op.cit :p.86.

الجيل الثاني: مؤسسات متعاقدة مع الحكومة (1946-1970)

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت الحاجة إلى النصائح المستقلة حول السياسة الخارجية أكثر إلحاحاً بالنسبة لصانعي السياسة الأمريكية وخاصة في ظروف الحرب الباردة، وازدياد حاجة الولايات المتحدة إلى الآراء والخبرات التي توفرها مراكز التفكير لتطوير سياستها الأمنية حيث تأسست مؤسسة "راند كوربوريشن" لتعزيز وحماية مصالح الولايات المتحدة الأمنية خلال العصر الذي عقبتها ظهور عدة مؤسسات أخرى مثل معهد هدسون (1961)، معهد ايربان (1968).

فقد تطلع الرئيس جونسون إلى المعهد الحضري لاقتراح طرق للتخفيف من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية و السياسية العديدة المساهمة في الاضطرابات الحضرية طيلة عقد الستينات الذي سادته الاضطرابات ، ارسى بداية الحرب الباردة و الحرب ضد الفقر مطالب جديدة تجاه الحكومة الأمريكية ووفرت فرصاً أكبر لمراكز التفكير لجعل وجودها محسوساً، وشهدت فترة ما بعد الحرب ظهور عدة مراكز أخرى منها مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية ومعهد الدراسات السياسية.⁽²⁸⁾

الجيل الثالث: نشوء مؤسسات ومراكز تفكير داعية لقضايا عامة (1971-1989)

تعتمد هذه المؤسسات على أسلوب الجمع بين الأبحاث السياسية وتقنيات التسويق وهي وظيفة يشاركها فيها العديد من مجموعات المصالح، وخلافاً لمؤسسات التفكير للجيل الأول فإن هذه المؤسسات الجديدة تشارك في الانخراط في المناقشات السياسية والتأثير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة ومن بين هذه المؤسسات⁽²⁹⁾: مؤسسة هيرتيج (1973)، معهد كاتو (1977).

الجيل الرابع: مؤسسات التفكير الميراثية (1990- يومنا هذا)

أحدث نوع من مؤسسات التفكير التي ظهر لدى مجتمع صنع السياسة الخارجية هو ما يشير إليه البعض بعبارة "المؤسسات الميراثية" ، ومنها "مركز كارتر" في مدينة أطلنطا، ومركز "نيكسون للسلام والحرية" (1994) في واشنطن العاصمة، الذي أعيدت تسميته مركز المصلحة الوطنية عام 2011 ، وهي مراكز للتفكير أنشأها رؤساء سابقون ينوون ترك أثر دائم لهم في السياسة الخارجية والداخلية، تنتج هذه المؤسسات

⁽²⁸⁾ Stephen Brooks and other ; op.cit :88.

⁽²⁹⁾ Richard Hass, Op.Cit.P20.

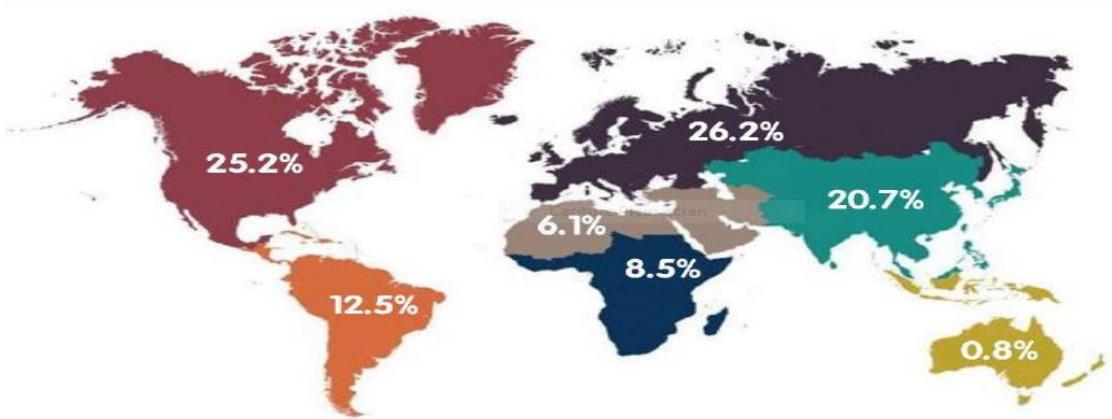
تشكيلة واسعة من المطبوعات، وتنظم الحلقات الدراسية، وورش العمل، وتجري الأبحاث في عدد من الميادين السياسية.

إن هذه المراكز الميراثية عادة ما يتم تأسيسها من قبل أصحاب المناصب الحساسة والمتقاعدين ، تهتم أكثر بتأطير الأفكار والقضايا التي ستساعد في إضفاء المصداقية الفكرية على برامجها السياسية ووظيفة لم تعد تؤديها الأحزاب السياسية السائدة بشكل كاف.⁽³⁰⁾

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن المراحل الأولى لنشأة مراكز التفكير الأمريكية كانت بعيدة عن التحزب السياسي باعتبار أن مهمتها هي خدمة الصالح العام وذلك بتزويد صانعي القرار بوجهات نظر حيادية ونصائح لخدمة الدولة، أما الموجة الثانية فقد برزت منذ 1945 في إطار الحرب الباردة حين كانت الولايات المتحدة تدافع عن العالم الرأسمالي ضد التهديد السوفيتي حيث حظيت مراكز التفكير الأمريكية سندا كبيرا من طرف الحكومة الأمريكية.

أما الموجة الثالثة التي ظهرت في العقود الثلاثة الأخيرة لتقديم المشورة السياسية وبهدف التأثير في القرارات السياسية، و الجيل الرابع فإنها نشأت بفعل الإرث الفكري للشخصيات التاريخية في السياسة الأمريكية، وهكذا ازداد عدد هذه المراكز، و هذا ما تبينه هذه الخريطة التوضيحية.

الخريطة رقم (01): توزيع مراكز التفكير في العالم

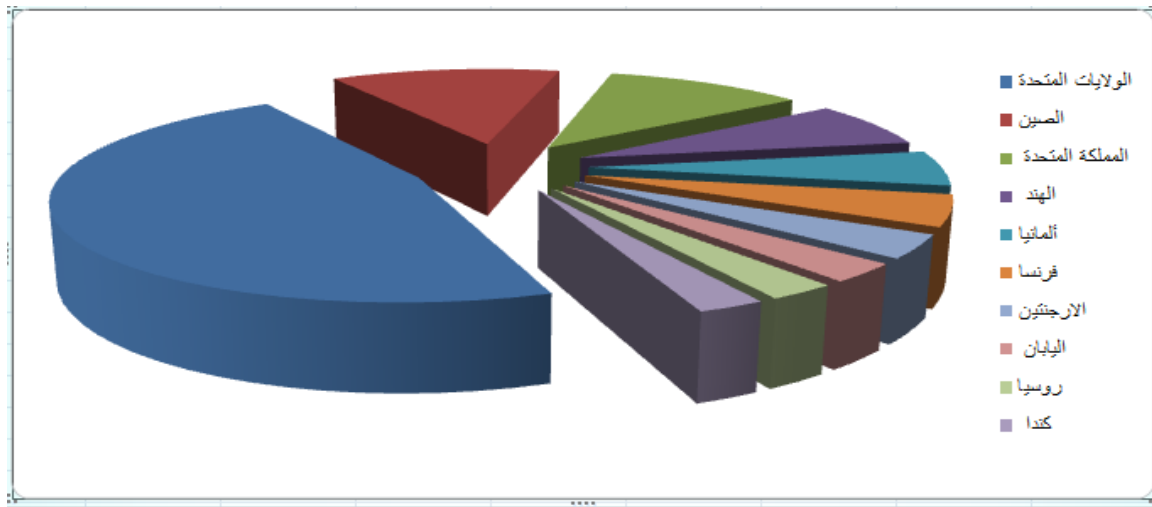


Source : James G.M c Gann , 2017 Global go to Think Tank Index report ; University of Pennsylvania ,p:36 ,published on 31/1/2018 (consulted on : 7/5/2018) , available online : https://repository.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1012&context=think_tanks

⁽³⁰⁾Stephen Brooks and other , Op.Cit ,p.90.

نلاحظ من خلال هذه الخريطة أن أوروبا و شمال آسيا تستحوذ على ما نسبته 26.2 بالمائة عام 2017 من مراكز التفكير في العالم و كذا أمريكا الشمالية تملك ما نسبته 25.2 بالمائة و بالتالي يتضح أن الدول الغربية أدركت أن العلم لم يعد شارة تنتزين بها المجتمعات وإنما هو أحد أهم أسلحة العصر وعليه فإننا نجد أن المئات بل الآلاف من مراكز التفكير تديرها الدولة دراية منها لأهمية تفعيل مراكز التفكير لامتلاك زمام الأمور.

الشكل رقم (01): الدول العشرة الأولى في العالم من حيث عدد مراكز التفكير



المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على :

James G.M c Gann , 2017 Global go to Think Tank Index report; op.cit, p:37.

نلاحظ من خلال هذا الشكل المنجز بناء على الملحق رقم 1 أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين والمملكة المتحدة والهند وألمانيا تحتل المراتب الأولى من حيث امتلاكها أكبر عدد من مراكز التفكير في العالم.

كما نلاحظ كذلك من الملحق الأول أن حصة الأسد من مراكز التفكير كانت من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ عددها 1872 عام 2017 وهذا عدد معتبر مقارنة بالدول الأخرى حيث يحاول أبلسون حصر الأسباب قائلا، "إن التمركز العالي الكثافة في النظام السياسي الأمريكي، مضافا إلى فقدان الانتماء

الملزم إلى الأحزاب السياسية، وتوفر التمويل الهائل من قبل المؤسسات الدعائية، كل ذلك قد تقاطع لإنتاج هذه الشبكة المترامية من مراكز التفكير في ربع القرن الأخير".⁽³¹⁾

من الممكن إرجاع تزايد مراكز التفكير إلى تراجع دور الأحزاب السياسية بالولايات المتحدة كما يوضح كانت ويفر (Kent Weaver) إطار سياسي بمعهد (Brookings) وأستاذ السياسة العامة بجامعة جورج تاون (George Town) بأن: "الأحزاب السياسية الضعيفة وغير الأيديولوجية نسبيا قد عززت دور مراكز التفكير والأبحاث بطرق شتى، ولعل التأثير الأهم للنظام الحزبي بالولايات المتحدة هو أن هذه الأحزاب لم تأخذ على عاتقها الدور الرئيسي في تطوير السياسة من خلال تأسيس أسلحة بحث سياسية ضخمة خاصة بها بينما سدت مراكز التفكير هذا الفراغ".⁽³²⁾

كما نلاحظ كذلك أن الدول المتقدمة والدول الصاعدة هي التي تحتل المراكز الأولى مثل: بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، الأرجنتين، وكذا الصين والهند.

لكن من حيث التأثير فيشير "أبلسون" إلى أنه" في حين أصبحت مراكز التفكير ظاهرة عالمية في السنوات الأخيرة، غير أن المراكز الأمريكية تتميز عن مثيلاتها في الدول الأخرى بقدرتها على المشاركة بشكل مباشر وغير مباشر في صناعة السياسات، ويتوجه صانعي السياسات الأمريكية نحو تلك المراكز لاستشارتها في مختلف القضايا".⁽³³⁾

من خلال ترتيب تقرير جامعة بنسلفانيا لعام 2017 لأحسن مراكز التفكير في العالم المبين في الملحق الثاني نجد أن هناك (6) ستة مراكز أمريكية من (10) عشرة مراكز عالمية الأولى الأكثر ذيوعا في العالم، ومن جهة أخرى نجد أن المراكز الغربية هي التي تحتل المراتب الأولى وغياب كلي لمراكز التفكير العربية.

⁽³¹⁾ Donald Abelson , Think Tanks And Us Foreign Policy, Op.Cit ,p .9.

⁽³²⁾ Donald Abelson , A capital idea : Think Tanks and US foreign policy , Canada :Library and archives Canada Cataloging in publication ,2006 , p: 79.

⁽³³⁾ صالح زباني، "غرف التفكير وإشكالية تطوير أداء العمل البرلماني في المنطقة المغاربية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد (02)، جانفي 2012، ص: 9.

الفرع الثاني: تمويل مراكز التفكير الأمريكية

من حيث مصادر التمويل فإن مراكز التفكير لا يقاس نجاحها بهامش الربح الذي تحققه، بل بقدرتها على تشكيل الرأي العام والتأثير في رسم السياسات، وقد أصبحت في الفترة الأخيرة أشبه ما تكون بجماعات الضغط (Lobbies) أو مجموعات المصالح (Group Interests) التي تتنافس لزيادة نفوذها السياسي.

تتميز مراكز التفكير الأمريكية بميزانياتها الضخمة مقارنة بالمراكز الأخرى في باقي أنحاء العالم ويذكر أحد السياسيين السابقين "دولاريكين" أن إجمالي الميزانية السنوية لأكثر عشر مراكز فكرية في البلاد تتجاوز 500 مليون دولار ويتم تمويل معظم هذه المؤسسات من الهبات والمنح التي تقدم للمراكز سواء من أفراد أو مؤسسات خيرية أو من قبل الحكومة نفسها بعد أن تتعاقد مع المراكز الفكرية للقيام بأبحاث معينة مقابل مبالغ مالية محددة، ويمول عدد كبير منها دوائر المخابرات والخارجية والدفاع والبيت الأبيض والشركات القابضة للمال والسلاح والنفط والمرتزقة والإعلام والمعلومات وأحزاب معارضة ومنظمات مختلفة فمثلا "مجلس العلاقات الخارجية"، يقدم له الدعم من الشركات الكبرى الأمريكية ومن "آل روكفلر" Rockefeller بالأساس، وقبلهم من كتلة "آل مورغان" Morgan المالية.⁽³⁴⁾

ويمكن تصنيف مصادر تمويل هذه المؤسسات كما يلي:⁽³⁵⁾

- بعض هذه المؤسسات لديها منح ضخمة فلا تقبل بالتمويل الحكومي أو تقبل بالقليل منه مثل: بروكنجز.
- تحصل بعض هذه المؤسسات على إيراداتها من عقود تقدم فيها خدماتها للقطاع الخاص أو للحكومة مثل مؤسسة "راند".
- وبعض هذه المؤسسات يعتمد بشكل كامل على الدعم الحكومي مثل معهد السلام الأمريكي الذي أنشأه الكونغرس عام 1987 وهو الذي يقرر ما يقدم له من دعم مالي بموجب موازنة خاصة يقرها الكونغرس.

⁽³⁴⁾ هاشم حسن الشهواني، "مراكز الأبحاث الأمريكية واثرها على السياسة الخارجية الأمريكية إزاء القضايا العربية"،

دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، العدد (8)، 2008، ص: 234.

⁽³⁵⁾ شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، دمشق: الهيئة

العامة السورية للكتاب، 2009، ص-ص: 62-63.

تعتمد مراكز التفكير على المؤسسات الخيرية في الحصول على الأموال التي تحتاجها لتمويل مشاريعها البحثية، فمثلا يحصل معهد "أمريكان أنتبرايز" على 60 بالمائة من دخله من مؤسسات خيرية، أما معهد "بروكينجز" على حوالي 85 بالمائة من دخله من تلك المؤسسات، ومن المصادر الأخرى نجد المنح التي تقدمها المؤسسات الخيرية، التبرعات التي تقدمها الشركات الكبرى، العقود الحكومية، التبرعات الفردية الأوقاف التي تبنيها المؤسسات أو تخصص لمنفعتها، على سبيل المثال:⁽³⁶⁾ يعتمد مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية على حوالي 300 مصدر للحصول على ميزانيته التي تبلغ حوالي 8.5 مليون دولار في السنة، يأتي 40 بالمائة منها من مؤسسات خيرية و 34 بالمائة من شركات تجارية وصناعية و 11 بالمائة من أفراد، و 6.5 بالمائة من عقود حكومية.

لقد أدرك أثرياء أمريكا منذ زمن بعيد أن امتلاك الثروة لا يكفي وحده للوصول إلى السلطة السياسية وتحقيق المجد الاجتماعي، لذلك اتجه الواعون اجتماعيا والطموحون سياسيا من الأثرياء على إقامة المؤسسات الخاصة ودعمها بالمال وتوجيهها لتشجيع المؤسسات البحثية والخيرية والجامعات.

يوجد في أمريكا الآلاف من المؤسسات المالية الخيرية الخاصة التي تقوم أساسا بدعم مراكز التفكير والجامعات والبحوث الطبية والفنون، بعض تلك المؤسسات كمؤسسة فورد Ford Foundation ومؤسسة Carnegie Foundation، ومؤسسة روكفلر Rockefeller Foundation، تقوم بإجراء دراسات تحت إشرافها وإصدار تقارير عن قضايا محددة ذات أبعاد اجتماعية وسياسية وقانونية وذلك بهدف التأثير في الرأي العام والسياسة العامة للدولة، أما الغالبية فنقوم فقط بتقديم المال لدعم المؤسسات والنشاطات التي تتفق مع أهدافها ورسالتها الخيرية.

كما نجد المؤسسات الإستراتيجية تمول وتتمتع بميزانيات ضخمة من كبريات الشركات الأمريكية من هذه الشركات العملاقة الممولة لمراكز الدراسات والأبحاث الإستراتيجية، والتي يقارب إنتاجها ما يساوي 25 بالمائة من الإنتاج العالمي، نذكر منها⁽³⁷⁾: "جنرال موتورز"، و"ال مارت"، "إكسون موبيل"، "فورد"، "ديملر كرايسلر"، يتجاوز ناتجها القومي 182 دولة في العالم، هذه الشركات وغيرها هي طليعة القوى الصانعة

⁽³⁶⁾ محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية و العرب، عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، ط1، 2005، ص: 123.

⁽³⁷⁾ عبد الغني عماد، دبابات الفكر الجديدة، صانعو القرار والحكومة الخفية في أمريكا، في: مراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، 2005، ص: 23.

للعولمة وهي الأسخى تبرعا وتمويلا لمرشحي الرئاسة الأمريكية ولمراكز التفكير مثل مؤسسة التراث، مركز "مانهاتن للدراسات"، مؤسسة "المشروع الأمريكي"، مركز "هوفر"، ومؤسسة "المشاريع الأمريكية".

إحدى أشهر المنظمات التي تمول حركة المحافظين الجدد هي " برادلي فاونديشن" وتعد مصدر دعم مالي لمعهد المشروع الأمريكي و الممول الرئيسي لمركز " جون أولين للدراسات الإستراتيجية بجامعة هارفارد ، و هو المركز الذي كان يدار حتى عام 2000 م من قبل صامويل هنتغتون ، صانع أطروحة صراع الحضارات ، وقد تدرب عدد كبير من الأكاديميين الذين كان لهم دور اساسي في تطوير نظريات المحافظين الجدد على يد هنتغتون.⁽³⁸⁾

وكما يقول عبد الغني عماد أن هذه المؤسسات هي: صانعة رؤساء الجمهوريات وواضعة البرامج والسياسات لكل الإدارات المتعاقبة، وخلافها هو تغيير مباشر عن خلاف المصالح التي يعبر كل منها عنه تبعا للجهات الممولة، هذه المؤسسات هي ابنة التحالف الرأسمالي الصناعي-العسكري⁽³⁹⁾

إن المؤسسات المالية ذات الموارد الضخمة اتجهت إلى دعم مختلف النشاطات بما في ذلك الأبحاث الخاصة بالسياسة الخارجية والقضايا الإستراتيجية والأمنية وقضايا الطاقة ومشاكل التنمية الزراعية والصناعية في العالم الثالث.

وعلى العموم، تعتبر مؤسسات كارينجي (Carnegie) وروكفلر (Rockefeller)، وفورد (Ford)، وليلي (Lilly) وكرسجي (Kresge)، وجونسون (Johnson)، وماك آرثر (Mc Arther) وهاورد هبوز (Howard Hubhes) أكبر المؤسسات الأمريكية، ولقد قام بتأسيس تلك المؤسسات الخيرية أثرياء جمعوا أموالهم من السيارات والسكك الحديدية، وصناعة الصلب والفحم والبتروال والأدوية والتأمين والتجارة والعقار والصحافة والفضاء ومواد التجميل.⁽⁴⁰⁾

تتميز مراكز التفكير الأمريكية بميزانياتها الضخمة مقارنة بالمراكز الفكرية في باقي أنحاء العالم، ويذكر أحد السياسيين الأمريكيين السابقين أن إجمالي الميزانية السنوية لأكثر عشر مراكز فكرية في أمريكا تتجاوز

⁽³⁸⁾أميمة عبد اللطيف ، المحافظون الجدد : قراءة في خرائط الفكر و الحركة ، القاهرة : مكتبة الشروق

الدولية ، ط1 ، 2003 ، ص-ص: 24-25 .

⁽³⁹⁾عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص:24.

⁽⁴⁰⁾محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق، ص: 125.

500 مليون دولار، ويتم تمويل معظم هذه المؤسسات من الهبات والمنح التي تقدم للمراكز سواء من أفراد أو مؤسسات خيرية أو الحكومة الأمريكية التي تتعاقد مع المراكز الفكرية للقيام بأبحاث معينة مقابل مبالغ مالية محددة.⁽⁴¹⁾

أما مراكز التفكير الصغيرة تقوم بإقامة برامج للتبرعات لدعم أهدافها، ويقوم البعض الآخر ببعض المشروعات الربحية في مجالات النشر كإصدار المجلات أو طباعة الكتب وبيعها.

كما يعرف معهد واشنطن أنه من أقوى المراكز الفكرية تمويلا لأن الجالية اليهودية في أمريكا واللوبي الصهيوني في واشنطن لا يتأخر في تلبية احتياجات المعهد للقيام بدوره في التأثير الفكري.

يلخص لنا " فينك " أهداف التمويل لهذه المراكز الفكرية قائلا:⁽⁴²⁾ " إن الذين يقدمون المنح لابد وان يستثمروا أموالهم في إحداث التغيير من خلال :

- تمويل الأكاديميين والبرامج الجامعية، حيث يتم تطوير الإطار الفكري لعملية التحول الاجتماعي.
- مراكز التفكير، حيث تتم ترجمة الأفكار إلى اقتراحات سياسية.
- مجموعات التنفيذ التي ستحول هذه الاقتراحات إلى السوق السياسي، ومن ثم إلى المستهلكين.

المطلب الثالث: أنواع مراكز التفكير الأمريكية

إن تنوع وتعدد مراكز التفكير يعتمد على طبيعة اختلاف المعايير والأسس التي تصنف وفقها هذه المراكز.

الفرع الأول: تصنيف مراكز التفكير

هناك اتجاه يصنف مراكز التفكير في العالم وفق اتجاه العلاقة بين الإدارة العليا وعملية القرار أو طبيعة التبعية الإدارية، ويشمل هذا الصنف:⁽⁴³⁾

⁽⁴¹⁾ باسم خفاجي، " التوجهات الفكرية الأمريكية التي تساهم في صناعة القرار السياسي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر، (2004/1/11)، تاريخ الاطلاع (2016/6/6)، عبر الرابط:

[Http://Www.Islamdaily.Org/Ar/Scholars/274.Article.Htm](http://Www.Islamdaily.Org/Ar/Scholars/274.Article.Htm)

⁽⁴²⁾ أميمة عبد اللطيف، مرجع سابق، ص: 22.

⁽⁴³⁾ سامي الخزندار، طارق الأسعد، مرجع سابق، ص: 6.

أولاً: تصنيف مراكز التفكير وفق اتجاه العلاقة بين الإدارة العليا و طبيعة التبعية الإدارية

الصنف الأول: اتجاه العلاقة من القيادة إلى القاعدة "Top-Down"

وهذا النوع يتمثل بتصنيف مراكز التفكير من حيث الجهة المؤسسة أو النشأة، أو الجهة الممولة في الهيئة العليا، وبالتالي تقدم المراكز خدماتها وتقاريرها للجهة العليا أو القيادة بطلب منها.

الصنف الثاني: اتجاه العلاقة من "القاعدة إلى القيادة" "Botton –Up".

وهذا النوع هو الغالب في أمريكا وأوروبا ويعتمد على توفير الدعم من خلال مساهمات أو إسهامات الآخرين، وبشكل إما من المجتمع المدني التي يغلب عليها التأسيس من الأسفل إلى الأعلى، أو من الشركات الخاصة والكبرى، أو المؤسسات الخيرية في تمويل البحث والبرامج العلمية في مجالات تنمية واجتماعية وتعليمية وغيرها.

ومن ناحية أخرى هناك اتجاه آخر في عملية تصنيف مراكز التفكير وفقاً للمعايير التالية:⁽⁴⁴⁾

ثانياً: تصنيف مراكز التفكير وفقاً لمعيار التمويل والارتباط والسلطة العليا للقرار

وفق هذا المعيار يمكن تصنيف هذه المراكز إلى ما يلي:

1- مراكز التفكير الحكومية: تخضع هذه المراكز الفكرية للقطاع الحكومي من حيث إدارتها المعنية من قبل وزارة أو مؤسسة حكومية، كما أن أنشطتها مرتبطة بمتطلبات حكومية أو احتياجات صانع القرار، وأن ميزانيتها ممولة من طرف الحكومة وارتباط بيروقراطية القرار فيها بالجهة الحكومية التابعة لها.

إن ميزات هذا النوع من المراكز الفكرية تخلصه من عبء توفير التمويل اللازم وزيادة فرصة دورها المؤثر في رسم السياسات العامة نظراً لقربها من احتياجات صانع القرار.

2- مراكز التفكير الأكاديمية:

وهذه المراكز تعتمد على أكاديميين ومنهجية البحث العلمي الأكاديمي، وطريقة النشر العلمي فيه وفق آليات التحكيم العلمي، كما أنها لا تمارس العملية التدريبية، عادة هذا النوع يعني بدراسة القضايا الهامة التي

⁽⁴⁴⁾ للمزيد من الاطلاع أنظر:

- Howarda J.Wiarda ,Op.Cit.p.33.
- Mahmoud Ahmed, ‘‘US Think Tanks and the politics of expertise, Value and impact’’, **The political Quarterly**, Vo .179,N°04 October-December 2008,p-p:529-555.

تواجه المجتمع أو الدولة، مثل معهد "Brookings Institute"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية CSIS في واشنطن والمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية IISS في لندن.

تمتاز باستقلاليتها العلمية بعيدا عن الرغبات الحكومية وبالمقابل سعيها أن تكون عاملا مؤثرا في رسم السياسات العامة قد يؤثر على أجندتها البحثية.

3- مراكز التفكير المرتبطة بالقطاع الخاص

تم إنشاء هذا النوع من المراكز من طرف القطاع الخاص إما لخدمة الشركات الكبرى التي أنشأتها أو أنها تنتمي إلى القطاع الخاص دون الارتباط بالشركات الكبرى، تتميز هذه المراكز الخاصة بأنها متخصصة ومستقلة من حيث التمويل، وتحصل على مواردها من خلال المشاريع البحثية التي تتعاقد عليها سواء مع الحكومة أو مع الدول الأخرى مع هيئات أوروبية أو أمريكية، وتنتشر هذه الظاهرة خاصة في الدول العربية.

ثالثا: تصنيف مراكز التفكير وفقا للاتجاه السياسي أو الإيديولوجي

نجد أن مراكز التفكير وفقا لهذا المعيار تصنف في الدول الغربية إلى مراكز ليبرالية وأخرى مراكز محافظة، كما نجد مراكز أخرى ذات اتجاه يساري أو اشتراكي و قد ترتبط هذه المراكز مع أحزاب سياسية.

أما على صعيد العالم العربي، غالبا تصنف مراكز التفكير وفقا لهذا المعيار إلى ما يلي:⁽⁴⁵⁾

مراكز ليبرالية، مراكز يسارية أو قومية، مراكز اسلامية، مراكز مستقلة ذات الصبغة الأكاديمية و مراكز الاتجاه الوطني.

رابعا: تصنيف مراكز التفكير وفقا لمعيار الاستقلالية والارتباط

يصنف برنامج مراكز الفكر والمجتمع المدني في جامعة بنسلفانيا مراكز التفكير العاملة في مجال السياسات العامة وفقا لمعيار الارتباط والاستقلالية في الجدول التالي:

⁽⁴⁵⁾ سامي الخزندار، طارق الأسعد، مرجع سابق، ص: 9.

الجدول رقم (01): تصنيف مراكز التفكير حسب الاستقلالية

التعريف	الصنف
فهي مستقلة عن أي جماعة مصالح أو مانحين، وكذلك استقلالية في نشاطها وتمويلها عن الحكومة	مراكز مستقلة
فهي مستقلة عن الحكومة لكنها تراقب من طرف جماعات المصالح والمانحين أو الوكالات المتعاقدة	مراكز شبه مستقلة
جزء من بنيتها الرسمية حكومية	مراكز حكومية
هي التي تمول بشكل حصري من منح وعقود حكومية، ولكنها لا تكون جزءا من بنيتها الهيكلية الرسمية	مراكز شبه حكومية
وهي المراكز التي تهتم ببحوث السياسة العامة في الجامعة	مراكز جامعية
مرتبطة بأحزاب سياسية رسميا	مراكز حزبية
منظمة لأبحاث السياسة العامة ذات منفعة ترتبط بشركات أو نشاطات ذات قاعدة نفعية	مراكز مشتركة (نفعية)

Source : James G.McGann, Op.Cit P7.

كما أننا نجد تقسيمات أخرى كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم(02): أنواع مراكز التفكير

تمويلها	وضع برنامجها	ايدولوجيتها	بحثها research
مصادر متنوعة (منح/ منظمات/ دورا كبيرا	يلعب الباحثون دورا كبيرا	تحاول أن تكون مصادر أفكارها حيادية	ترسم من طرف أفكارها، على المدى الطويل توجهات مستقبلية تقترح عدة مقترحات لتزويد صانعي القرار بخبراتها في مجال علم الاجتماع
أولا العقود مع الحكومة	احتياجات الحكومة	تحاول أن تكون أفكارها حيادية	- ترسم من طرف احتياجات الحكومة على المدى الطويل - توجهات مستقبلية - تقترح عدة مقترحات لتزويد صانعي القرار بخبراتها
مكوناتها تلعب دورا كبيرا	ترسم عبر ايدولوجيتها	ليبرالية أو محافظة	- ترسم من طرف ايدولوجيتها على المدى القصير - تقترح عدة مقترحات لتزويد صانعي القرار بخبراتها - ايدولوجيتها ترسم بحثها
مكوناتها تلعب دورا كبيرا	ترسم حسب احتياجات الحزب	ديمقراطية أو جمهورية	- ترسم من طرف الحزب

Source : Mahmoud Ahmed, Op.Cit,P17.

وبالتالي يمكن القول أن مراكز التفكير يمكن ان ترتبط سواء مع حزب سياسي ،الحكومة ،جماعات المصالح أو مع الشركات الخاصة أو تكون كمنظمة غير حكومية .(46)

الفرع الثاني: التوجهات الفكرية و السياسية لمراكز التفكير الأمريكية

لمعرفة التوجهات الفكرية لمراكز التفكير الأمريكية نستعين بهذا الجدول :

⁽⁴⁶⁾ Think Tanks and civil societies program : Go to global Think Tanks index,(consulted on 27/12/2018)
<https://www.gotothinktank.com/global-goto-think-tank-index/>

الجدول رقم (03): التصنيف السياسي لمراكز التفكير الأمريكية

التوجه	أمثلة
محافظ	- معهد أنتبرايز الأمريكي - معهد الميراث - معهد أنتبرايز التنافسي - معهد هوفر - مجلس الأبحاث العائلي - معهد هيدسون - معهد مناهاتن - المركز الوطني لتحليل السياسة - مؤسسة التقدم والحرية
الليبرالية	- معهد كاتو - مؤسسة ريزون
وسط اليمين	- مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية - معهد ميلكان - معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى
وسط	- معهد بيكر - معهد الاقتصاد الدولي - مجلس العلاقات الخارجية - المكتب الوطني للاقتصاد - معهد الإستراتيجية الاقتصادية - معهد كاليفورنيا لبحوث السياسة العامة - فريدم فوريوم - راند كوربوريشن - الموارد للمستقبل
وسط اليسار	- معهد بروكنجز - معهد أمريكا الجديدة - معهد كارينجي للسلام الدولي - معهد السياسة التقدمية - المعهد الحضري - مركز كارتر
ليبرالي تقدمي	- مركز التقدم الأمريكي - مركز الميزانية وأولويات السياسة - مركز معلومات الدفاع - مواطنون من أجل عدالة الضرائب - مركز النزاهة العامة - معهد السياسة الاقتصادية - معهد الدراسات السياسية - المركز المشترك للدراسات السياسية والاقتصادية - معهد سياسة العدالة - معهد وولد وترتج

Source : James G. McGann, **Think Tanks and policy advice in the United States : academics, Advisors and advocates** , London and New York : Routledge Taylor and Francis group,2007,P25.

إن مراكز التفكير الأمريكية تبعد تماما عن الظهور بأي مظهر حزبي واضح، ولكن الأهم هو من الناحية القانونية التنظيمية، فمعظم مراكز التفكير الأمريكية مسجلة قانونيا كجمعيات تقع ويحظر القانون الأمريكي على جمعيات النفع العام أن تتبنى مواقف سياسية معلنة لدعم أي من المرشحين السياسيين أو الدعوة إلى حزب أو تيار سياسي بعينه ولذلك فإن عدم الوضوح أو الإعلان المباشر عن التوجهات الفكرية السياسية لهذه المراكز يعود أساسا إلى الجانب القانوني التنظيمي، وبالتالي يمكن تحديد التيارات الفكرية الرئيسية لهذه المراكز كمايلي:(47)

- **التوجه اليميني المحافظ:** ويعد المركز الفكري يميني التوجه (محافظ)، أي أقرب إلى التيار الجمهوري سياسيا، إذا تبني مواقف واضحة تدعو إلى تحرير الأسواق الاقتصادية، وتقليل التدخل الحكومي والحفاظ على الحقوق الشخصية، وحرية التعبير عن التوجهات الدينية والتأكيد على القيم الأخلاقية والأسرية.

- **التوجه اليساري المتحرر:** وهي الأقرب إلى التيار الديمقراطي الأمريكي سياسيا، فتعرف بتبنيها الواضح لقضايا الدعم الحكومي للبرامج الاجتماعية للتغلب على الفقر وعدم المساواة الاجتماعية، الدعوة إلى السياسات الاجتماعية التقدمية، الحرص على تقليل الإنفاق العسكري، والتركيز على إبعاد الدين عن الحياة العامة والسياسية.

- **توجه الوسط المعتدل:** أما المراكز الفكرية التي تعرف بميولها إلى خط الوسط، فهي المراكز التي لا تعرف فكريا بتبني مواقف تميل إلى أي من المحافظ والتحرري التيارين السابقين ولكن الملاحظ أن المراكز الفكرية الأمريكية تميل مؤخرا إلى أحد التوجهين اليميني أو اليساري ويعود ذلك إلى تنامي عدد المراكز الفكرية التي تعمل كقوى ضغط سياسي غير مباشر.

على الرغم من اختلاف الهياكل التنظيمية لمراكز التفكير، فإنه يمكن تصنيف جميع مراكز التفكير بشكل موسع في فئات المحافظة، التحررية، الوسطية، لم يتم رسم هذه الخطوط بسهولة ويمكن للمرء أن يجد كلا من المدارس والمؤسسات التي تعتبر نفسها ليبرالية أو محافظة، ولكنها ليست إيديولوجية وهي مفتوحة

(47) باسم خفاجي، "التوجهات الفكرية الأمريكية التي تساهم في صناعة القرار السياسي الأمريكي بعد أحداث 11

سبتمبر، 11 جانفي 2004، تم الاطلاع عليه: 2016/6/6 عبر الرابط :

[Http://www.islamdaily.org/ar/scholars/274.article.htm](http://www.islamdaily.org/ar/scholars/274.article.htm)

الحقائق المعارضة والنتائج التي تتحدى منذ مدة طويلة الافتراضات ووجهات النظر العالمية، يمكن للأسس السياسية والفلسفية لمراكز التفكير أن تؤثر ليس فقط على المنظور الذي يقود الأبحاث، بل وأيضا على النتيجة.⁽⁴⁸⁾

ومن جهة أخرى نجد "ريا قحطان الحمداني" يصنف مراكز التفكير في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاثة أقسام رئيسية:⁽⁴⁹⁾

- مراكز فكرية تدعمها الإدارة الأمريكية والنخبة السياسية
 - مراكز فكرية مستقلة
 - مراكز تدعمها جماعات الضغط الصهيونية
- أ- مراكز فكرية تدعمها الإدارة الأمريكية والنخبة السياسية

أنشئت هذه المراكز عام 1900، وتم اعتبارها محاولة ينبغي على الكونغرس أن يقرها بوصفها إجراء من إجراءات الأمن القومي الأمريكي، حيث قامت الولايات المتحدة بإنشائها لمعرفة كل شيء خارج الولايات المتحدة، والأبحاث موجهة لرسم السياسة الحكومية، كما تضم هذه المراكز رؤساء سابقين، ودبلوماسيين ووزراء سابقين، وأعضاء في الكونغرس وخبراء سياسيين وعسكريين، وبالتالي فإن الباحثين في هذه المراكز غالبا ما يأتون بنتائج وتوصيات مطابقة لما تفضله هذه النخبة وبذلك تؤمن مصالحها.

كما تلعب دورا بارزا في الانتخابات الرئاسية وتقرير اتجاهات السياسة الخارجية وتقتصر خططا للمحافظة على المصالح الأمريكية والدفاع عن الأمن القومي الأمريكي، كما يحظى الباحثون في هذه المراكز بالاهتمام الكبير من طرف وسائل الإعلام.

وأهم هذه المراكز: مركز دراسات الشرق الأوسط، معهد بروكغنز، معهد هيدسون، مؤسسة راند، مركز فرانك جافني للسياسات الأمنية.

⁽⁴⁸⁾James G.Mc Gann, *Think Tanks and policy Advice in the United States*; op.cit:p:11.

⁽⁴⁹⁾ ريا قحطان الحمداني، الاسلامفوبيا، جماعات الضغط الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية ، القاهرة: دار

الكتب المصرية، العرب للشر والتوزيع، 2011، ص: 83.

ب- مراكز فكرية مستقلة:

تتلقى هذه المراكز مساعدات مالية من بعض المؤسسات الأمريكية، وهي ملحقة بالجامعات الأمريكية التي تهتم بالدراسات واللغات السامية مثل جامعة هارفرد، جامعة ميتشغان ويحظى الباحثون في هذه المراكز باهتمام قليل من قبل الحكومة الأمريكية.

ج- مراكز فكرية تمولها جماعات الضغط الصهيونية

يرأس هذه المراكز اليهود الذين عملوا مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ولهم ارتباط مباشر أو غير مباشر مع صانعي القرار السياسي الأمريكي، وتقوم جماعات الضغط الصهيونية بتقديم الدراسات والبحوث التي تجربها هذه المراكز إلى الكونغرس ووسائل الإعلام للتأثير على صانعي السياسة الأمريكية، كما تعد المصدر الرئيسي للمعلومات للشعب الأمريكي والساسة الأمريكيين حول مجريات الأمور في العالم العربي والإسلامي وتوجيه الرأي العام بشأنها من أهم هذه المراكز: معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، معهد الدراسات السياسية والإستراتيجية المتقدمة، معهد البحث الإعلامي للشرق الأوسط.⁽⁵⁰⁾

و من أشهر مراكز التفكير الأمريكية نجد:

يصنف "ستيفن بوشيه" و"مارتين رويو" في كتابهما المشترك بعنوان "مراكز الفكر: أدمعة حرب الأفكار" مراكز التفكير الأمريكية الرئيسية إلى مراكز ليبرالية وأخرى وسطية أو محافظة بناء على تحقيق قام به اقتصاديان هما Grosoclose و Milyo لمعرفة مكانة مراكز التفكير الأمريكية وتوجهاتها كما يلي:

المراكز الليبرالية : من بينها

1- مجلس العلاقات الخارجية The Council of foreign relations

هي منظمة وطنية مستقلة، غير حزبية، وصاحبة دار النشر، تأسست عام 1921، تركز أعمالها لإنتاج ونشر الأفكار، سواء الأفراد أو المجموعات المشتركة مثل صانعي القرار، الصحفيين، الطلبة، والمواطنين،

(50) للاطلاع أكثر أنظر:

ريا قحطان الحمداني، المرجع السابق، ص ص: 83-85.

تساعد على الدراسة الجيدة للعالم وخيارات السياسة الخارجية التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية والحكومات الأخرى.⁽⁵¹⁾

تصدر هذه المنظمة المجلة الشهيرة التي تسمى "الشؤون الخارجية Foreign Affairs"، تتلقى أكثر تنوع ممكن من وجهات النظر⁽⁵²⁾، تضم 4900 عضو سواء القاطنين في نيويورك أو واشنطن، وعبر أنحاء البلاد أو خارجها.⁽⁵³⁾

2- المؤسسة المدنية Urban Institute

تأسست عام 1968 بعد إطلاق الرئيس جونسون لجنة الشريط الأزرق لتحليل المشاكل المتعلقة بالمدن في الولايات المتحدة في الستينات، تتابع المؤسسة حتى اليوم عملها التقويمي للسياسات المتعلقة بالمدن والشؤون الاجتماعية والاقتصادية.

المؤسسة المدنية تعزز التحليلات غير الحزبية للسياسة الاجتماعية، تجمع الإحصائيات تقيم البرامج الاجتماعية، تساعد على تعليم الناس والصحافة، تعتمد على أعمال المؤسسة المستقلة في جميع الولايات الخمسين، وأكثر من 20 دولة لإعلام النقاشات حول السياسة العامة ومساعدة الحكومة، والجماعات، والمنظمات غير الربحية الأكثر فعالية وكفاءة أبحاثها ومنظوراتها تتقاسمها مع صانعي القرار، برامج الإداريين وتطبيقات التجار، الأكاديميين الطلبة وعامة الناس.⁽⁵⁴⁾

3- مؤسسة السياسة الاقتصادية Economic Policy Institute

وهي مؤسسة غير ربحية، ومركز تفكير غير حزبي، تأسست عام 1968 لضمان احتياجات الطبقة المتدنية والمتوسطة للعمال في نقاشات السياسة الاقتصادية، وهي تؤمن بأن كل شخص عامل فهو بحاجة لتحقيق مهنة جيدة، وأجر عادل وعناية صحية وتأمين التقاعد.

⁽⁵¹⁾James G .Mc Gann, **Think Tanks and policy advice in the United States** , Op.Cit,P152.

⁽⁵²⁾The Council on foreign relations (Cfr),(consulted on 20/6/2016); available online:

[Http://www.cfr.org/about/outreach/index.htm/](http://www.cfr.org/about/outreach/index.htm/).

⁽⁵³⁾Idem. P1

⁽⁵⁴⁾James G . McGann, Op.Cit,P168.

لتحقيق هذا الهدف، هذه المؤسسة تدير بحوثها وتحليلاتها على الأوضاع الاقتصادية للعمال الأمريكيين، تقترح هذه المؤسسة سياسات عامة لحماية وتحسين الأوضاع الاقتصادية للطبقة الضعيفة والمتوسطة من العمال.⁽⁵⁵⁾

منذ عام 1996 وتقريرهم السنوي عن " دولة أمريكا التي تعمل" وهو متداول بشكل واسع، حيث كان لهذه المؤسسة تأثير على السياسة الاقتصادية للرئيس الأمريكي "بيل كلينتون".

مركز الميزانية وألويات السياسة (Cbpp).

انطلاقاً من تخصصه بالمسائل الضريبية، وتلك التي تعني الفئات الشعبية والمتوسطة تحديداً، يقدم المركز تحليلات وآراء سياسية لمحاربة الفقر.

ثانياً: المراكز الوسطية

1- معهد بروكنجز (Brookings Institute).

حاولت هذه المؤسسة منذ ولادتها عام 1927 من عملية دمج مؤسسات أقدم منها، أن تكون غير منحازة وأن تساهم في تحسين أداء المؤسسات الأمريكية وفعالية البرامج الحكومية وتوعية السياسة العامة الأمريكية.

وهي منظمة غير حزبية وغير ربحية تختص بالبحث المستقل، التعليم والنشر في مجالات الاقتصاد والسياسة، الحكومة والسياسة الخارجية، وفي التقرير السنوي لجامعة بنسلفانيا*⁽⁵⁶⁾ رتبت هذه المؤسسة من أكثر مراكز التفكير تأثيراً في العالم.

وكونها كانت انتقادية تجاه حرب العراق وتعتبر أنها تميل قليلاً إلى الاتجاه اليساري، تدرب فيها بعض الأشخاص الذين كانوا سابقاً في إدارة كلينتون مثل جيمس ستسبرغ"، ستروب تالبوت"، و"سو زان رايس".

⁽⁵⁵⁾Economic Policy Institute ,consulted on 20.6.2016 Available Online: <Http://Www.Epi.Org/About>

^(56*) مراكز التفكير لمعهد لودر لجامعة بنسلفانيا و برنامج المجتمعات المدنية تقود أبحاث حول هذه المراكز في الحكومات و المجتمعات المدنية حول العالم، تنشر تقريراً سنوياً تحت إشراف طاقم بحثي يضم الآلاف من الخبراء، صانعي القرار، المانحين الخواص و العاملين الصحفيين لترتيب أفضل مراكز التفكير في العالم بناء على عدة مؤشرات .

2- مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (csis) Center For Strategic And International Studies.

منظمة غير ربحية، ثنائية التوجه الحزبي (Bipartisan) ، يتواجد مقرها بواشنطن، كامل الموظفين لـ 220 مركزا لها وشبكة واسعة من العلماء المشتركين في إدارة البحث والتحليل وتطوير سياسة المبادرات التي تستشرف المستقبل وتتوقع التغيير. (57)

ظل نشاط مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية مكرسا منذ أربعة عقود لتزويد قادة العالم بوجهات نظر إستراتيجية مع حلول سياسية بشأن القضايا العالمية، ويساعد المركز في تطوير سياسة عامة قومية ودولية عن طريق خلق وجهات نظر إستراتيجية متبصرة، وإنشاء شبكات إستراتيجية وصياغة حلول سياسية. (58)

منذ تأسيسه عام 1962 يكرس هذا المركز لمسائل الدفاع والعلاقات الدولية، فإن الهالة التي يتمتع بها المساهمون به: كيسنجر، بريجنسكي تؤمن له جمهور من الاتجاهين، كما يهتم هذا المركز الذي يملك مراسلين في أرجاء العالم كافة بالمسائل الاقتصادية. (59)

وهو قريب جدا من دوائر القرار السياسي في واشنطن، وبشارك فيه أكثر من 150 من أعضاء مجلس الشيوخ ونواب الكونغرس، ويكفي أن نائب الرئيس آل غور وكاتب الدولة السابق "وارنر كريستوفر" يعقدان فيه إحدى أهم حلقاته التي تسعى إلى تنوير قادة البيت الأبيض و الدول الغربية بالرهانات السياسية المطروحة في عالم اليوم، وتبلغ ميزانيته 17 مليون دولار وفيه أكثر من 80 باحثا معتمدا و 70 باحثا مؤقتا، وأصبح اليوم يعقد برنامجا حول التوترات الجوهرية والقضايا الإستراتيجية والمواد الأولية، ويسعى جاهدا لأن يصبح مركزا للقاءات الدولية. (60)

Center for strategic and international studies” ; (Consulted on 28/12/2015) Available Online : [Http://www.csis.org/about-us](http://www.csis.org/about-us)

(58) Richard N.Haas And Other, Op.Cit.P43.

(59) ستيفن بوشيه، مارتين رويو، مراكز الفكر، أدمغة حرب الأفكار، تر: ماجد كنج، دبي: دار الفارابي، ط1، 2009، ص: 44.

(60) حمود عبد الحليم، كواليس الدعاية الأمريكية ، بيروت: لبنان، دار الهادي للطباعة والنشر، ط1، 2008، ص:

3- مؤسسة كارينجي للسلام الدولي Carnegie Endowment For International Peace

تأسست هذه المؤسسة عام 1910 بمبادرة من البارون "Andrew Carnegie" للبحث في أسباب الحروب، تشجيع الحلول السلمية للمنازعات الدولية، فكانت أول مركز يختص بالشؤون الخارجية ويهتم بوضع برامج بحث ونقاش ونشر وتثقيف حول الشؤون الدولية.

حاليا لهذه المؤسسة عدة مراكز للبحث في موسكو، بكين، بيروت، بروكسل بالإضافة إلى مركزها الرئيسي في واشنطن، وستفتح مركزا لها في نيودلهي.⁽⁶¹⁾

ثلاثة خصائص تعرفها وتحددها عبر تاريخها: تفوق في الثقافة، استجابة في تغيير الظروف العامة، وتعهد في صنع فرق ملموس في العالم حيث الأفكار والتحليلات القيمة والسياسات التي تم تحسينها⁽⁶²⁾، ويقوم الشركاء في المؤسسة بصوغ مقاربات جديدة للسياسة، وذلك من خلال الأبحاث والمطبوعات، الاجتماعات، وفي بعض الأحيان من خلال إنشاء مؤسسات وشبكات دولية جديدة.

4- مؤسسة الاقتصاديات الدولية International economics institute

وهي منظمة مكرسة للمسائل الاقتصادية بهدف إصلاح صندوق النقد الدولي، يضم مجلس إدارتها كلا من: "جان كلود ترشيه" حاكم البنك المركزي الأوروبي، و"آلان غرينسينيان" المدير السابق للبنك الاتحادي المركزي.

ثالثا: المراكز المحافظة

من بين هذه المؤسسات والمراكز نجد:

1- مؤسسة المبادرة الأمريكية (AEI) American Enterprise Institute

تأسست عام 1943، وهي مركز القيادة العامة للمحافظين الجدد أسسها السيد "بارودي" جعل منها أداة في خدمة المبادرة الحرة، وتجديد الأفكار داخل الحزب الجمهوري في السنوات 1970-1980 من أولوياتها تدعيم المحافظة على أساس مجتمع حر، وحكومة محدودة وقطاع خاص من منافس ودفاع يقظ.

⁽⁶¹⁾شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص: 63.

⁽⁶²⁾ "Carnegie", (consulted on 28/12/2015), available online: <http://carnegieendowment.org>

بالإضافة إلى تنشيط الثقافة والمؤسسات السياسية، وتقوية السياسة الخارجية والأمن الوطني، من خلال البحث العلمي وفتح النقاش والمنشورات، تعتبر مؤسسة غير حزبية، ومنظمة مستقلة وغير ربحية، يتم تمويلها من طرف الهبات والممولين من طرف المؤسسات الداعمة والأفراد.⁽⁶³⁾

2- مؤسسة الميراث (The Héritage Foundation)

تأسست عام 1973، وهي واحدة من أنشط مراكز التفكير المحافظة، من مبادئها المبادرة الحرة والدولة المحدودة، والحرية الفردية والقيم الأمريكية التقليدية، ودفاع وطني قوي.

تنتج المؤسسة أبحاثا وتولد حلولاً تتوافق مع أفكارها، وتسوقها لدى الكونغرس، والسلطة التنفيذية ووسائل الإعلام وغيرها من الجهات.⁽⁶⁴⁾

21 عضو في مجلس الأمانة، يحكم عمل 195 موظف في هذه المؤسسة، من بينهم 80 خبيراً في مجال شؤون السياسة الداخلية والخارجية⁽⁶⁵⁾، استهدفت التأثير في توجهات الرأي العام، وخلق ظروف موضوعية تسمح للفكر اليميني بالسيطرة على السياسة العامة للدولة.

تصدر هذه المؤسسة أكثر من 200 مطبوعة بأحجام مختلفة أبرزها المجلة الشهيرة في مجلة السياسة (Policy review) ، وتقريرها السنوي المرشد السنوي للخبرة السياسية الذي يضم قائمة بـ 1500 خبير محافظ في المجالات المختلفة.⁽⁶⁶⁾

3- معهد كاتو (The Cato Institute)

تأسست هذه المؤسسة عام 1977، بهدف دفع الحريات الفردية والسلم وإزالة الدولة الراعية المؤثرة على نقاط محددة مثل نظام التقاعد، كما تعتبر مؤسسة أبحاث غير ربحية في السياسة العامة، تسعى إلى توسيع حدود النقاش حول السياسة العامة لإفساح المجال أمام دراسة المبادئ التقليدية للسياسة الأمريكية: الحكومة المحدودة والحرية الفردية والأسواق الحرة والسلام.

⁽⁶³⁾ James G-Mc Gann, **Think Tanks and policy advice in the United States**, Op.Cit, P-P :143-144.

⁽⁶⁴⁾ Richard Haass And Others , Op.Cit,P:44.

⁽⁶⁵⁾ James –Mc Gann.Op.Cit,P155.

⁽⁶⁶⁾ حمود عبد الحليم، المرجع السابق، ص: 77.

4- معهد هدسون (Hudson Institute)

أسسها عالم الاستشراف المستقبلي "هرمان كوهن" عام 1961، تطمح للدفاع عن السلم العالمي والازدهار والحرية، وهي لذلك قاومت الأفكار المعادية للتقدم التي كان يروج لها نادي روما في السبعينيات وساعدت بلدان البلطيق على اعتماد اقتصاد السوق في التسعينات.⁽⁶⁷⁾

تعمل هذه المؤسسة على تقديم المشورة والإرشاد لتغيير السياسة، واضعة أفكارها موضع التطبيق حيثما أمكن ذلك إلى جانب أفكار القادة الآخرين في المجتمعات وقطاع الأعمال والمنظمات غير الربحية، وتكرس جهودها للأبحاث والتدريب حول قضايا منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

تساعد على إدارة التحولات الإستراتيجية في المستقبل عبر نشر دراسات في مجال الدفاع، العلاقات الدولية،الاقتصاد، الصحة، التكنولوجيا، الثقافة والقانون، كما تساعد صانعي السياسة العامة والقادة في الحكومة والتجارة عبر برنامج نشيط وقوي للنشرو المؤتمرات، سياسة المذكرات الموجزة والتوصيات.⁽⁶⁸⁾

بالإضافة الى هذه المؤسسات و المراكز نجد :

مراكز التفكير الرسمية:

إن اتجاه الحكومة إلى الاستفادة من الخبرات الموجودة خارج الأطر الرسمية أدى إلى تشجيع مراكز التفكير وقيامها بتنويع نشاطاتها لتشمل كافة المجالات التي تقع ضمن اهتمامات الدولة،ومن أهم المراكز البحثية الرسمية التي تلعب اليوم دورا بارزا في توجيه السياسة العامة للدولة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الداخلية ومشاكل الميزانية والقضايا الدولية، المراكز التالية:⁽⁶⁹⁾

مكتب المحاسبة العام (General Accountry Office)

يعتبر هذا المركز بمثابة جهاز تحقيقات تابع للكونغرس، مهمته القيام بالدراسات وتقييم البرامج المختلفة واقتراح السياسات بناء على طلب الكونغرس.

⁽⁶⁷⁾ ستيفن بوشيه، مارتين رويو، المرجع السابق، ص: 45.

⁽⁶⁸⁾ "Hudson"; (Consulted on: 27/12/2015) Available Online: <http://www.hudson.org>

⁽⁶⁹⁾ محمد عبد العزيز ربيع، المرجع السابق، ص- ص: 127 - 128.

مركز الكونغرس للخدمات البحثية (Congressional Research Service)

يعتبر هذا المركز المصدر الرئيسي لإمداد الكونغرس بما يحتاج إليه من معلومات فيما يتعلق بمختلف القضايا خاصة قضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

مكتب الكونغرس للميزانية (Congressional Budget Office)

لقد أقيم هذا المركز لمتابعة شؤون الميزانية وتقييم أبعاد أوجه الإنفاق المختلفة وتحديد الآثار التي تترتب على خفض أو زيادة بعض البرامج، وبسبب اعتماد الإنفاق على الدخل فإن مكتب الميزانية يقوم أيضا بدراسة السياسة الضريبية، وتحديد أبعادها وأثر التعديلات في قانون الضرائب على دخل الدولة.

مكتب تقييم التكنولوجيا (The Office Of Technology Assessment)

لقد أقيم هذا المركز في أوائل السبعينات لمساعدة الكونغرس على فهم تعقيدات التكنولوجيا الحديثة وإصدار التشريعات بشأنها، وتحاول دراسات هذا المركز بوجه عام تقييم أبعاد التغييرات التكنولوجية وتحليل آثار التقدم التكنولوجي الماضي والحالي والمتوقع مستقبلا على حياة الناس، وهذا يعني محاولة استكشاف الآثار البيئية والبيولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة عن التطبيق العملي للمعارف العلمية .

إلى جانب تلك المراكز، قامت الحكومة الأمريكية بإنشاء معاهد أبحاث وأقسام الدراسات المتخصصة في كل الوزارات الرئيسية، ومن أمثلة ذلك: معهد الخدمة الدولية التابع لوزارة الخارجية، ودائرة التخطيط والسياسة في الوزارة.

الفرع الثالث: التصنيف البنوي لمراكز التفكير الأمريكية

وهناك تصنيف آخر أعده توماس ميدفيتز Thomas Medvetz لمراكز التفكير الأمريكية حسب المسارات المهنية لخبراء هذه المراكز حيث توصل حسب دراسة إحصائية إلى ما يلي:

على غرار وضعيتهم الوسيطة في الفضاء الاجتماعي، فإن الخبراء يجمعون كفاءات وأنماط وتصورات متعارضة ناجمة عن عوالم اجتماعية مختلفة تعبرها مراكز التفكير، وتربط فيما بينها وتتخذها مطايا لها وهي الجامعة والسلطة السياسية والمؤسسة و وسائل الإعلام.⁽⁷⁰⁾

كما يظهر كذلك أنه في بعض المؤسسات مثل معهد التعليم الدولي (lie)، ومؤسسة الهوفر (Hoover)، ومؤسسة بروكينز (Brookings Institute) فإن فرق الخبراء مكونة في أغلبها من دكاترة، في حين أن مؤسسات أخرى مثل معهد الدراسات السياسية ومركز الميزانية وأولويات السياسة، ومعهد المؤسسة المنافسة تستخدم عددا أقل نسبيا من الحائزين على شهادة الدكتوراه وحصّة معتبرة من الحائزين على شهادة جامعية.

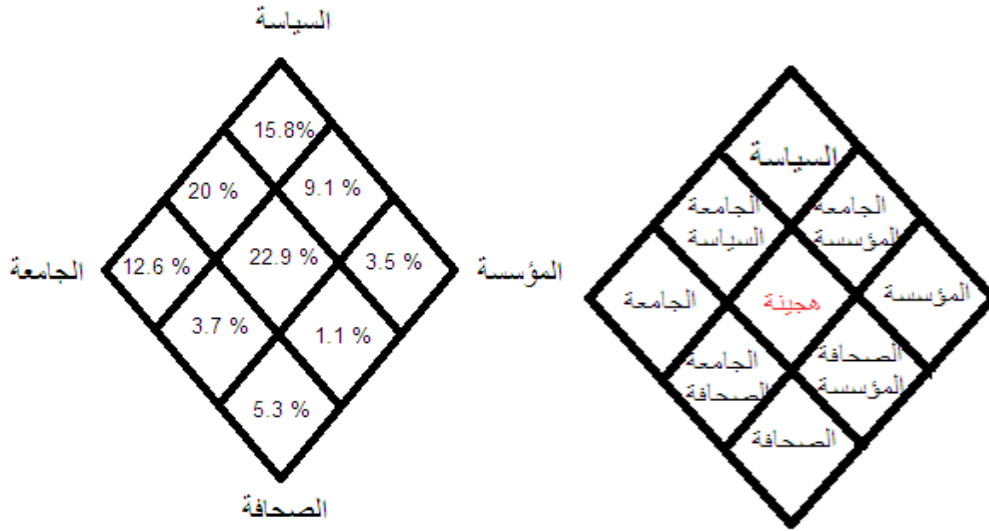
بصفة عامة، تضم مراكز التفكير الأمريكية أفرادا يمتلكون رأس مال جامعي قوي جدا، وفي المقابل فإن الشهادات مقسمة بشكل غير متساو على هذه المؤسسات.

كما أن بعض مراكز التفكير مثل معهد "كاتو" ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ومؤسسة "هيريتج" نستقطب الأنظار وتحصل على تحويلات متعاقبة، ذلك أن للشهادات دور حاسم في الولوج إلى المراكز الأكثر هيبة بهذه المؤسسات، إلا أن الدور الذي تلعبه أشكال أخرى من السلطة خصوصا الدور السياسي والاقتصادي والإعلامي يخفف من حدة هذه الحقيقة.

كما نلاحظ نفس الفروق فيما يتعلق بالمسار المهني للخبراء حيث تبيّن المخططات التالية النشاطات المهنية السابقة للخبراء الذين ينتمون إلى 21 مراكز تفكير موضوع الدراسة التي قام بها توماس ميدفيتز.

⁽⁷⁰⁾Thomas Medvetz, "Les Think Tanks aux Etats –Unis, L'émergence d'un sous-espace de Production des Savoirs", **Revue : Actes de La Recherche En Science Sociales**, N°=176-177,2009,P :26.

الشكل رقم (02): مخطط توزيع الخبراء في مراكز التفكير الأمريكية حسب مساراتهم المهنية و السياسية



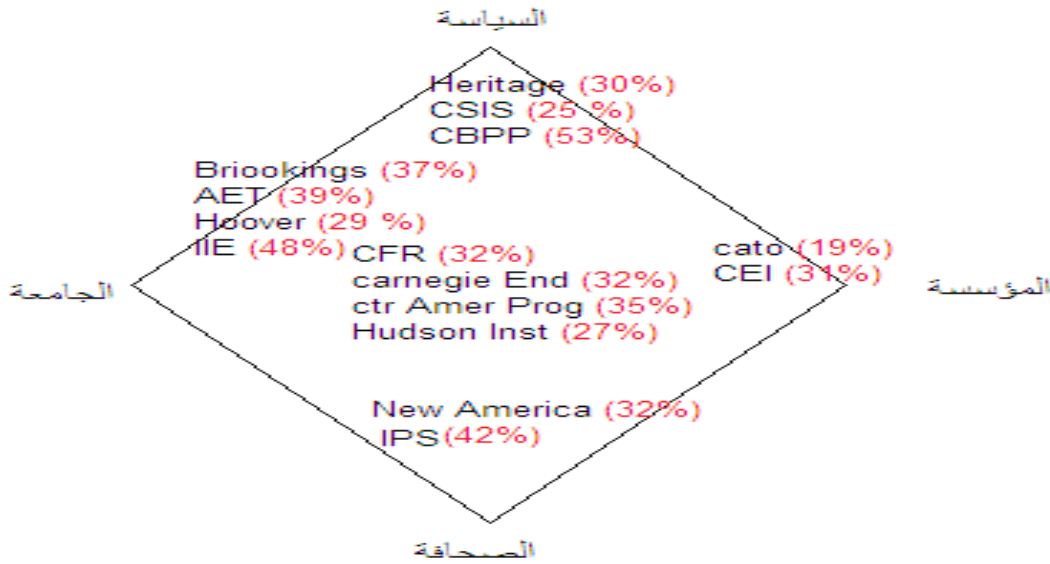
Source: Thomas Medvetz , op.cit,p :93

يتضح من خلال الشكل النشاطات المهنية السابقة للخبراء الذين ينتمون إلى 21 مركز تفكير موضوع الدراسة، وهذه المجموعات هي: جامعة، جامعة/سياسة، سياسة، سياسة/مؤسسة، مؤسسة، مؤسسة/إعلام، إعلام، إعلام/جامعة وهجين، حيث يقع هذا الأخير في مركز المخطط ويشير إلى المسارات المهنية التي تجمع تجربة في ثلاثة قطاعات وحتى في الأربعة.

كما يتضح أن العدد الأكبر من الأفراد في المناطق من المخطط قطاعات (سياسة/ جامعة)، (سياسة)، (هجين)، ويتبين أن 58.7% من خبراء مراكز التفكير ينتمون إلى أحد هذه القطاعات الثلاثة.

تمثل قطاعات: (جامعة)، (سياسة/جامعة/)، (سياسة)، الأكبر للفضاء الاجتماعي لمراكز التفكير، وما نلاحظه أن 56.8% من الخبراء قد حصلوا على تجربة مهنية في قطاعين أو أكثر من أربعة قطاعات في المسار محل المناقشة، بينما (22.9%) منهم قد عرفوا مسارا مهنيا هجينا، كما أن الخبراء الذين يشكلون جزءا من تجربة بقطاع الدولة والجامعة (20%) ، وكذا بقطاع السياسة فقط (15.8%) هم الأكثر عددا، ويأتي بعدهم الخبراء المنحدرون من قطاع الجامعة فقط (12.6%)، ومن قطاع (سياسة/مؤسسة) (9.1%) كما أن نسبة (5.3%) فقط من الخبراء عملوا بقطاع الإعلام فحسب.

الشكل رقم (03): مخطط ترتيب مراكز التفكير الامريكى في الفضاء الإجماعي حسب المسارات المهنية



CSIS: Center of strategic international studies / AEI: American enterprise institute/

CFR: Council of foreign relation / IPS: Institute of policy studies / CEI: center of enterprise institute

AEI: American enterprise institute / IIE: institute international of economic

Source: Thomas Medvetz ,op .cit ,p :93.

أما المخطط في هذا الشكل تؤخذ المؤسسة كوحدة تحليل ويلاحظ ظهور فوارق ضمن مراكز التفكير فمثلا عدد الخبراء في مؤسسات مهمة مثل مؤسسة برويكنز Brookings، ومعهد (American Enterprise)، ومؤسسة (Hoover)، ومعهد (International Economic)، تابعوا مسارا مهنيا بقطاع سياسة/جامعة، وعلى العكس من ذلك في مراكز تفكير أكثر ايدولوجية /سياسية مثل مؤسسة (Heritage) ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ومركز أولويات السياسة، قضى الجزء الأكبر من الخبراء مدة عملهم بقطاع السياسة.

توجد مؤسسات قريبتان من قطب "مؤسسة وهما معهد كاتو، ومعهد المؤسسة التنافسية أما بجهة قطب الاعلام نجد أن معهد دراسات السياسة ومؤسسة أمريكا الجديدة يوظفان عددا كبيرا من الخبراء الذين عملوا في السابق لدى الصحف والمجلات التلفزيونية، وأخيرا في كثير من مراكز التفكير كمجلس العلاقات الخارجية معهد كارينجي للسلام الدولي ومعهد هيدسون، فإن المسارات المهنية الهجينة هي الأكثر شيوعا.

وبالتالي فإن المعطيات المتحصل عليها تظهر أنه ما من مركز تفكير لا يحوز أغلبية من الخبراء الذين لديهم مسار جامعي فقط، وحتى المؤسسات التي لها حيث بكونها جامعية للغاية، مثل (Brookings و Hoover) لديهما ميل إلى توظيف جامعيين سابقين مارسوا السياسة أيضا.

يمكن حسب التحليل السابق تمييز ثلاث ظواهر كبرى تفسر ظهور مراكز التفكير بالولايات المتحدة و هي:⁽⁷¹⁾

1- الوجود الدائم لوسط أعمال قوي وحائز للوسائل والإرادة لتوظيف آلة الإنتاج الفكري الخاصة به، مقارنة مع بلدان أخرى، فإن رجال الأعمال الأمريكيين كانوا ناشطين جدا في البحث عن وسائل مراقبة ظروف الجدل العمومي ووضع أيديهم على برامج الاقتصاد والسياسة الخارجية.

2- غياب أو الضعف النسبي للمؤسسات السياسية البديلة التي كان بإمكانها أن تجعل وجود مراكز التفكير قديما وتمتص فائض المفكرين بالبلد.

3- الطابع التكنوقراطي للعلوم الاجتماعية الناشئة، إن مؤسسة التمثيل الجماعي للباحثين الأمريكيين في العلوم الاجتماعية حول أنموذج مهني لا فكري خصوصا أعدتهم ليصبحوا خبراء ، وبالتالي ساعدت على تكوين فضاء تحتي للإنتاج الفكري المتميز.

وخلاصة البحث في هذه العينة أن مراكز التفكير ليست مجرد نوع مختلف من المؤسسة كما هي بل محركات أساسية لخلية مؤسساتية جديدة بالولايات المتحدة، تجمع فيها عوامل هجينة، وترتبط أشكالاً من السلطة منحدره عن مؤسسات جامعية وسياسية واقتصادية وإعلامية، وتعتمد قوة هذه المراكز على قدرتها في الربط بين هذه الأشكال من السلطة.

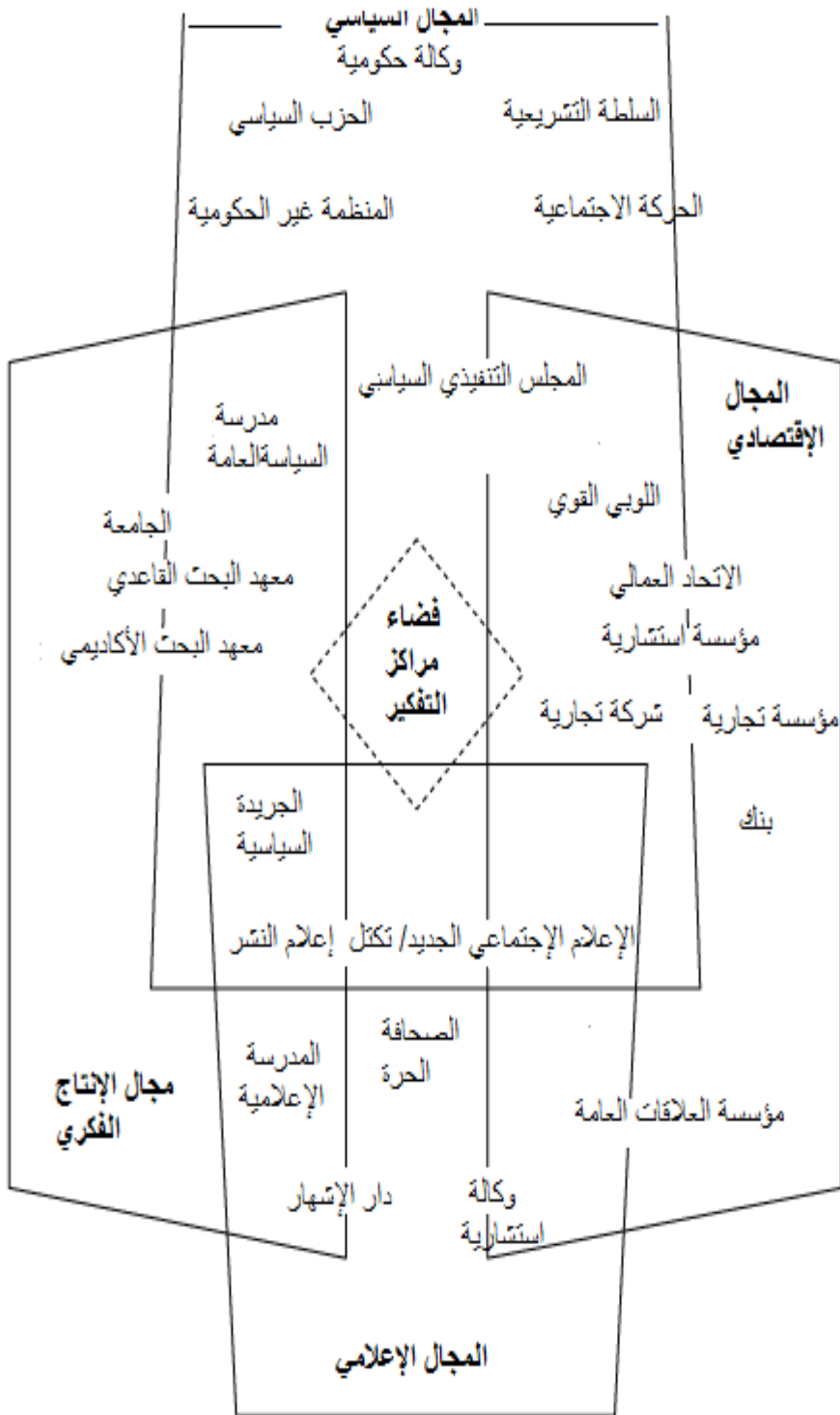
⁽⁷¹⁾Thomas Medvetz,Op.Cit,P31.

المطلب الرابع: دور مراكز التفكير

إن مراكز التفكير في أغلب الأحيان تملأ الفجوة بين الأكاديمي وصانع القرار، وبين السلطة والمجتمع المدني، تخدم المصلحة العامة كأصوات حيث تترجم تطبيقات وقواعد البحث في صيغة مفهومه، ويمكن الاعتماد عليها وسهلة المنال لصانعي القرار والشعب⁽⁷²⁾
كما يبينه الشكل الموالي:

⁽⁷²⁾James G.McGann,Op.cit,Pp :8-9.

الشكل رقم (4): مراكز التفكير في الفضاء الإجتماعي



Source: Patrick Gilroy , "Have Think Tanks in Washington D.C. become politicized?", **Hertie student paper series**, N 1,2012 , p10, (consulted on: 20/5/2016): <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00817797/document>

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن الفضاء الاجتماعي لمراكز التفكير يتقاطع مع المجالات الاقتصادية و السياسية والفكرية نظرا لتنشعب الأدوار التي تقوم بها خاصة في الأنظمة الديمقراطية التي تعطي هامشا من الحرية، و يضيق هذا الفضاء و قد يغيب تماما في الدول ذات الأنظمة الاستبدادية.

تختلف مراكز التفكير والأبحاث في الولايات المتحدة عن غيرها من المراكز في الدول الأخرى من ناحيتين، أولاهما: أن المراكز الأمريكية تتوجه مباشرة إلى أصحاب القرار السياسي والعسكري والاقتصادي، وثانيا: أن أصحاب القرار يتجهون عادة إلى مثل هذه المراكز من أجل بناء تصورات أو بلورة قرارات، أو تكوين رؤى عن أي أمر تحتاجه الإدارات السياسة والاقتصادية والعسكرية والأمنية وغيرها.⁽⁷³⁾

فالعالم السياسي الفرنسي "فيليب دروز فنان" (Philippe Droz Farnan) يقول أن "خلايا التفكير تتدخل في مساحة تقع بين نقطتين تعرضا على أنهما في موقع تقابل تام :

من جهة أولى بحث أكاديمي يفترض أنه بعيد عن الأسئلة العملية التي يطرحها أصحاب القرارات ولكن جامعيين كتبوا مقالات مؤسسة في مجالات ذات تأثير نافذ ترتبط بخلاف التفكير، على غرار ستاينلي هو فم أو صمويل هنتجتون أو فرانسيس فوكوياما، ومن جهة ثانية، أصحاب قرارات غارقون في إدارة اليوميات، ينقصهم الوقت للتفكير ويكتفون بقراءة الوثائق التوليفية المؤلفة من بضع صفحات، ويذكر في هذا السياق أن المواد المتعلقة بالعلاقات الدولية أو بالسياسة المقارنة التي تعطي في الجامعات الأمريكية الكبيرة تجتذب دبلوماسيين أو عسكريين أو أعضاء في أجهزة الاستخبارات أو غيرهم من ممارسي الدبلوماسية الذين يسعون إلى الابتعاد مسافة ضئيلة عن مهنتهم بغية تقييم الأوضاع"⁽⁷⁴⁾

وبالتالي لفهم دور مراكز التفكير وأهميتها سنتطرق إلى دورها في الدول الغربية ثم الدول العربية.

⁽⁷³⁾ خليل وليد محمود، " دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر"،

سلسلة دراسات، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2013، ص: 19.

⁽⁷⁴⁾ فيليب دروز فنان، مرجع سابق، ص: 79.

الفرع الأول: دور مراكز التفكير في الدول الغربية

إن الدور الأساسي الذي تقوم به مراكز التفكير يعد مؤشرا على درجة نضج مؤسسات الحكم والإدارة في المجتمع، وعلى تطور الجماعة العلمية والبحثية، ومن الأدوار التي تضطلع بها هذه المراكز في الدول المتقدمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية نذكر مايلي:⁽⁷⁵⁾

- التحليل العقلاني لقضايا السياسة من خلال استخدام مقاربات مستوحاة من التاريخ، واستخدام علم الاجتماع والقانون أو حتى استخدام الرياضيات وتطبيقها، والعمل على إسقاط إنتاجها الدقيقة على القضايا ذات العلاقة بالحكومة.

- الاهتمام بالأفكار والمفاهيم التي تشكل أساس السياسة، وكذلك فحص المعرفة التي تتشكل تلك العملية اليومية لصنع السياسة ووضع استثمارات واستبيانات بحث بخصوصها.

- جمع وتصنيف المعلومات ذات العلاقة بالسياسة والمحددة ابتداء من تفاصيل البحث إلى نصوص تقارير ووثائق الصحافة التي يمكن أن تتحدد ضمنها آراء الآخرين في رسم السياسات .

- يمكن لمراكز التفكير أن تحدد منظورا بعيد المدى بخصوص دراساتها في حقل السياسات، يكون أبعد من نظيره الذي يمكن أن يتحدد من قبل صناع السياسة وهذا بالتركيز على الاتجاهات بدلا من التركيز على الأحداث الآتية، المباشرة والعاجلة.

- التأثير على الهيئات الحكومية سواء التنفيذية أو التشريعية منها بطريقة غير مباشرة من خلال منشوراتها، ومن خلال التأثير على النقاش السياسي او التزامها بالنقاشات مع البرلمانين والوزراء.

الصورة التي ينظر بها صانعو السياسة الأمريكية إلى العالم ويستجيبون له، ومن الممكن أن يؤدي التبصر الجديد إلى تغيير تصور المصالح القومية الأمريكية وفهمها، والتأثير في ترتيب الأولويات، وتوفير خرائط طرق للعمل، وحشد التحالفات السياسية والبيروقراطية، وضع شكل قيام مؤسسات مستديمة، غير أنه ليس من السهل لفت انتباه صانعي السياسة المنشغلين والغارقين في الالتزام بإعلام شريحة واسعة من الجماهير من

⁽⁷⁵⁾ صالح زياني، مرجع سابق، ص: 4 نقلا عن:

خلال النشر، والاجتماعات وكذلك النقاشات التي بموجبها يتم إقحام مجموعة كبيرة ومتنوعة من أعضاء البرلمان والحكومة أو من الجماعات الأكاديمية لوحدها ، ويمكن تصنيف تلك الأدوار في النقاط التالية :

1- مصنع الأفكار وخيارات مبتكرة في السياسة الخارجية

تقدم مراكز التفكير الحالية من منظور صانعي السياسة الأمريكية خمس فوائد رئيسية وتكمن في توليد "تفكير جديد" يبدل طبيعة المعلومات أصلاً، لذلك تحتاج مؤسسات التفكير لكي تتجح في ذلك إلى استغلال قنوات متعددة وإلى استراتيجيات تسويق: نشر مقالات وكتب وأبحاث ودراسات بين الفينة والأخرى، والظهور بصورة منتظمة على شاشات التلفزيون وفي مقالات الرأي على صفحات الجرائد وفي مقابلات صحفية، وإصدار نشرات موجزة تسهل قراءتها، وبيان حقائق وصفحات على شبكة الانترنت، وتوفير جلسات الاستماع أمام الكونغرس فرصة أخرى للتأثير في الخيارات السياسية، فالباحثون المستقلون الذين لا تفيدهم الوظائف الحكومية يستطيعون إعطاء تقييم صريح للتحديات العالمية الملحة ولنوعية الردود الحكومية.⁽⁷⁶⁾

ومن الأمثلة على دور مراكز التفكير في توليد أفكار جديدة الإسهامات التي قام بها جورج كينان الدبلوماسي الأمريكي في إقامة الأسس الفكرية لسياسة الاحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد كتابته للمقال الذي نشرته مجلة فورين أفيرز سنة 1993.

ومن جهة أخرى المقال الذي كتبه العالم السياسي في جامعة هارفرد "صامويل هنتجتون" بعنوان "صدام الحضارات" والذي يعتبر مساهمة شملت بذور تطور قابلة للنمو في النقاش الدائر حول السياسة الخارجية الأمريكية.

وتشكل حملات الانتخابات الرئاسية وفترات انتقال الحكم مناسبات مثالية لرسم برنامج عمل للسياسة الخارجية ومن الأمثلة على ذلك خلال انتخابات 1980 عندما تبنت حكومة "رونالد ريغان" مطبوعة مؤسسة هيرتيج وعنوانه "تفويض للتغيير" كبرنامج عمل للحكم، وهناك حالة ثانية تمثلت بصدور تقرير سنة 1992 أعده معهد الاقتصاديات الدولية ومؤسسة كارينجي يقترح إنشاء مجلس أمن اقتصادي، وقد نفذته إدارة كلينتون بإنشائها لهذا المجلس.

⁽⁷⁶⁾Richard Haass, Op.Cit,P :15

2- توفير المواهب وسياسة الباب الدوار "Revolving Door" في المناصب العليا للدولة

يعتبر رينشارد هاس أن "الباب الدوار" بين المراكز البحثية والمؤسسات الحكومية والذي يتيح تبادل الخبرات والخبراء بينهما، فهو يعد خاصية مميزة للسياسة الأمريكية وأحد مصادر قوتها، ففي البلاد الأخرى نجد فصل حاد بين الموظفين الحكوميين وبين المحللين المستقلين، لكن ذلك غير موجود في الولايات المتحدة⁽⁷⁷⁾، ففي الديمقراطيات المتقدمة مثل فرنسا أو اليابان بوسع الحكومات الجديدة أن تعتمد على الاستمرارية التي يؤمنها عدد كبير من موظفي الإدارة المدنية، أما في الولايات المتحدة، فيؤدي كل انتقال للسلطة إلى استبدال مئات الموظفين من الدرجة المتوسطة أو من كبار الموظفين في السلطة التنفيذية، ومن الأمثلة على ذلك قيام "جيمي كارتر" بعد انتخابه سنة 1976 بتعيين مجموعة من الخبراء من مؤسسة بروكنجر ومن مجلس العلاقات الخارجية في حكومته.

كما استعان "رونالد ريغان" بمائة وخمسين شخصا من مؤسسة هيريتيج ومؤسسة هوفر، ومعهد "انتربرايز الأمريكي"، وقد اتبعت إدارة بوش نمطا مشابها في ملء وظائف المستويات العليا في جهاز السياسة الخارجية لديها.

ففي وزارة الخارجية يشمل الموظفون الكبار ممن لديهم خلفيات في مؤسسات السياسة الخارجية لديها، و ممن لديهم خلفيات في مؤسسات التفكير مثل نائبة وزير الخارجية للشؤون العالمية "بولادوبريا نسكي" التي سبق لها أن شغلت منصب نائبة الرئيس ومديرة مكتب واشنطن في مجلس الشؤون الخارجية، ونائب وزير الخارجية لمراقبة التسليح والأمن الدولي "جون بولتون" نائب الرئيس السابق لمعهد الاقتصاد الأمريكي، ومساعد وزير الخارجية لشرق آسيا والمحيط الهادي "جيمز كيللي" الذي شغل سابقا منصب رئاسة منتدى المحيط الهادئ التابع لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ومساعد الوزير المعين لشؤون المنظمات الدولية، كيم هولمز، نائب الرئيس السابق لمؤسسة "هيريتيج" وكذلك بعد فترة قضاها كمدبر لبرامج الأمن القومي في مركز نيكسون.

⁽⁷⁷⁾Richard Haass ,Op.Cit ,P7.

ومن جهة أخرى نجد أنها تقوم بتزويد الإدارات الجديدة بالخبراء فإنها تؤمن للمغادرين من مناصبهم الحكومية والاستمرار في لعب دور مؤثر في النقاش حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة.⁽⁷⁸⁾

3- توفير مكانا للنقاش على مستوى رفيع : تلعب مراكز التفكير دورا في التوصل إلى تفاهم مشترك إن لم يكن هناك إجماع حول خيارات السياسة الخارجية، ولا يمكن لأي مبادرة كبرى في السياسة الخارجية من الاستمرار ما لم تتمتع بقاعدة من التأييد الحاسم في أوساط جماعة المهتمين بالسياسة الخارجية.

كما توفر هذه المراكز مجالا على شكل منابر غير حزبية للإعلان عن المبادرات الجديدة وشرح البرامج الجديدة، وقد كان مجلس العلاقات الخارجية غير المنحاز لأي من الأحزاب أكثر مراكز التفكير مهارة في القيام بدور الجمع هذا، إذ أنه يقوم بمئات الاجتماعات سنويا في واشنطن ونيويورك والمدن الأمريكية الكبرى الأخرى.

4- تثقيف مواطني الولايات المتحدة عن العالم

تساعد مراكز التفكير في إثراء الثقافة المدنية الأمريكية عن طريق تعريف المواطن الأمريكي بطبيعة العالم الذي يعيش فيه وقد ساعدت العولمة على تسارع وتيرة التواصل مع الجمهور، فمع ازدياد اندماج المجتمع أكثر باتت الأحداث والقوى العالمية تطل حياة المواطن الأمريكي العادي وتؤثر فيه.

وقد أصبح للمواطن الأمريكي العادي حصة متنامية في السياسة الخارجية، سواء كانت القضية تتعلق بتأمين الأسواق الخارجية للصادرات الزراعية، أو بمكافحة انتشار الأمراض المعدية، أو بحماية برامج الكمبيوتر الإلكترونية الأمريكية ضد القرصنة في الخارج، أو بتأمين سلامة السواح الأمريكيين في الخارج أو بتأمين الحماية للسواحل ضد تسلل الإرهابيين.⁽⁷⁹⁾

⁽⁷⁸⁾ بسمة خليل نامق، "مؤسسات مخازن التفكير ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، بغداد، العدد(02)، المجلد (2)، كانون الأول، 2009، ص: 145.

⁽⁷⁹⁾ Richard Haass, Op.Cit,Pp :6-7.

5- وسيلة مكملة للجهود الرسمية للتوسط وحل النزاعات

تستطيع رعاية الحوارات الحساسة وتأمين وساطة فريق ثالث بين الأطراف المتنازعة، ومن الأمثلة على ذلك معهد السلام الأمريكي وذلك بتفويض من الكونغرس لإجراء مفاوضات غير رسمية، كما قام بتدريب الرسميين الأمريكيين على أعمال الوساطة.

ومثال آخر حول مؤسسة " كارينجي " التي استضافت العديد من القادة السياسيين ورجال الدين ورجال الأعمال والأكاديميين في جنوب إفريقيا ووجوه المعارضة في المنفى وذلك بواشنطن لإقامة حوار بين الأطراف وإيجاد حلول لجنوب إفريقيا.

وتشكل المبادرات غير الرسمية التي تطلقها مراكز التفكير مشاريع حساسة ولكنها تنطوي على إمكانيات لتحقيق السلام والمصالحة في العديد من المناطق التي تشهد نزاعات، وفي المجتمعات التي فيه حروب، أو من خلال كونها مكملة لجهود الحكومة الأمريكية أو كبديل عنها.

تنهض هذه المؤسسات بدور إضافي كمنظمات غير حكومية ناشطة في قضية معينة فمثلا مجموعة الأزمات الدولية تقوم بنشر شبكة من المحللين في بؤر التوتر في العالم لرصد الأوضاع السياسية المتفجرة، وتقوم بوضع توصيات مبتكرة ومستقلة من أجل إيجاد ضغط عالمي لإيجاد حل سلمي لها.⁽⁸⁰⁾

6- القيام بالدراسات المستقبلية والإستراتيجية

شهدت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما كبيرا بالدراسات المستقبلية وتجلي ذلك من خلال تزايد أعداد العلماء والباحثين المشتغلين بالدراسات المستقبلية في الجامعة ومراكز البحوث المختلفة، وظهور العديد من المعاهد المتخصصة والجمعيات المتخصصة بذلك.

وجدير بالذكر أن المراكز الثلاث الكبرى لصنع القرار الأمريكي، البيت الأبيض والكونغرس والبنتاغون يقوم على خدمتها عدد كبير من مراكز التفكير المعروفة ذات التوجه المستقبلي والاستراتيجي، منها المجلس

(80) شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص: 62.

القومي للاستخبارات الأمريكية الذي يصدر تقريراً كل أربع سنوات، كان آخرها توجهات عالمية بحلول عام 2025 وصدر عام 2008، ومنها مجلس العلاقات الخارجية.⁽⁸¹⁾

7- مهام مراكز التفكير في مجال صنع السياسة الخارجية

إن الإيمان بأن المعرفة قوة وهذا ما نجده بصورة جلية في الدول المتقدمة أكثر من الدول العربية وبالتالي أصبح من الطبيعي قيام تلك المراكز بالادعاء بأحققتها في الحصول على القوة في مجال السياسة الخارجية، ويمكن تلخيص المهام التي تقوم بها مراكز التفكير وتحاول من خلالها المشاركة في صنع السياسة الخارجية في النقاط الرئيسية التالية:

- تقييم السياسات السابقة ووضعها في إطارها التاريخي والسياسي
- طرح الأفكار والآراء الجديدة واقتراح البدائل خاصة في الفترة التي تسبق مباشرة انتقال السلطة من إدارة لأخرى لتكون تلك المقترحات تحت تصرف صانعي القرار السياسي الجديد.
- تحديد النتائج البعيدة المدى للسياسات المتبعة تجاه الأصدقاء والأعداء خاصة فيما يتعلق بمصالح أمريكا ومكانتها الدولية.
- تقديم المشورة لأجهزة ومؤسسات الدولة سواء بطلب من تلك الأجهزة أو بمبادرة مراكز التفكير.
- تزويد الإدارات والأجهزة المختلفة بالخبراء وتدريب جيل جديد من القيادات الفكرية والسياسية لإدارة السياسة العامة للدولة.
- عقد الندوات والمؤتمرات ونشر الكتب والدراسات واستخدام وسائل الإعلام للتأثير على الرأي العام وصانع القرار السياسي.
- تحليل الأحداث عبر وسائل الإعلام بالاستعانة بالخبراء المتخصصين
- القيام باتصالات سرية مع جهات أجنبية لحساب الحكومة الأمريكية وبمحاولات جس النبض قبل طرح بعض المبادرات السياسية.

⁽⁸¹⁾ محمد إبراهيم منصور، "الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهميتها وتوطينها عربياً"، المستقبل العربي، العدد (416)، أكتوبر 2013، ص: 40.

ومن الأمثلة على دور مراكز التفكير في السياسة الخارجية قيام كل من معهد بروكنجز ومعهد دراسات الشرق الأوسط بنشر دراستين عن أزمة الشرق الأوسط خلال السنة الأخيرة لحكم ريغان، الأولى كانت تحت عنوان "نحو سلام عربي- إسرائيلي، وصدرت في شهر مارس 1988، والثانية كانت بعنوان "مصالح الغرب وخيارات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، وصدرت في فيفري من العام نفسه، أما معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى فقد قام بإعداد دراسة تحت عنوان "البناء من أجل السلام" استراتيجية أمريكية تجاه الشرق الأدنى"، وهي الدراسة التي اعتبرت فيما بعد دستور وزارة الخارجية في عهد بيكر وبوش.⁽⁸²⁾

يبين لنا العالم السياسي الفرنسي " فيليب دروز فنان " بأنه يمكن شرح مكانة مراكز التفكير في الولايات المتحدة أيضا عبر ميزات عملية القرار السياسي ، و هي عملية منفتحة على الخبرة أكثر بكثير مما هي عليه التقاليد الدبلوماسية الأوروبية ، حيث تعتبر الدبلوماسية مجالا محمدا مغلقا ،فيتمن فيها بالتالي المجلس المتخصص لأصحاب القرار ، الذي يعتبر وسيلة للتفكير بعيدا عن الضغوط ، و بالتالي ينتثب دور مراكز التفكير خصوصا في فترات انسداد أفق السياسة الخارجية الأمريكية أو اضطرابها .⁽⁸³⁾

الفرع الثاني: دور مراكز التفكير في العالم العربي

إن دور مراكز التفكير في العالم العربي تتقاطع في أجزاء منه مع بعض الأدوار المتعارف عليها لمراكز التفكير في العالم الغربي، وتختلف كليا في أدوار أخرى، حيث درجة تأثير مراكز التفكير العربية أقل من مراكز التفكير الغربية سواء في إعداد السياسات العامة أو في خدمة البحث العلمي.

كما نجد أيضا أن مراكز التفكير العربية يغلب عليها الارتباط إما بالقطاع الحكومي أو بالجامعات العربية، أما المراكز الخاصة فهي وليدة العهد نسبيا، وأهم أدوار مراكز التفكير العربية:⁽⁸⁴⁾

النشر العلمي سواء في قضايا ساخنة أو قضايا أو قرارات قبل أو بعد صدورها، أو العمل على تحديد الاحتياجات ومتطلبات الشعب، وغالبا ما تخضع هذه الاستطلاعات للاطلاع الخاص وليست للنشر.

من جانب آخر، فإن مراكز التفكير الجامعية العربية تملك مصداقية أكبر لدى الحكومة أو صناعات القرار عن المراكز البحثية في العالم الغربي، وكذلك دور المراكز العربية أصبح يزداد قريبا ومصداقية ونفوذ لدى

(82) محمد عبد العزيز ربيع، المرجع السابق، ص: 133.

(83) فيليب دروزفنان ، المرجع السابق، ص: 83.

(84) سامي الخزندار، طارق الأسعد، المرجع السابق، ص: 18.

صناع القرار ولكن يتوقف ذلك على طبيعة العلاقة بين رؤساء هذه المراكز البحثية وصناع القرار في بلدانهم وكذا طبيعة الاتجاهات السياسية التي تنتمي إليها هذه المراكز.

وبصفة عامة يشير ديان ستون إلى عدم وجود حدود حاسمة بين مراكز التفكير و غيرها من المنظمات وانها تتضوي تحت جماعات المصالح و تندمج في الكيانات الجامعية ويبدو أنها ستصبح فرق حملات سياسية من خارج الاحزاب .

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لدور مراكز التفكير الأمريكية في صنع السياسة

الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 9/11

المطلب الأول: النظرية الواقعية الجديدة

هناك من يطلق عليها اسم البنيوية الواقعية أيضا، وهي امتداد تطوري للواقعية التقليدية في الثمانينيات، ومن أهم روادها: (85) كينيث والتز، ستيفن كريزير، روبرت جيبيلن، روبرت تاكر، جورج مودلسكي. كان الهدف منها هو محاولة إخراج الواقعية من المفهوم الكلاسيكي والتحليل البديهي إلى مستوى من التحليل أكثر علمية، حيث عملت على إدخال العامل الاقتصادي في تحليل العلاقات الدولية، كما أنها تعطي الأولوية للفعل الفردي في تحليلها للعلاقات الدولية على أساس أن فعل الفرد موجود بشكل مسبق عن المؤسسات الاجتماعية، كما أنها تركز على أهمية الدولة وظاهرة التنافس والعوامل المادية، كما تفترض ان الدول فواعل أنانية، تبحث عن مصالحها الذاتية.

الفرع الأول: مآخذ الواقعية الجديدة على الواقعية التقليدية

يمكن تلخيص أهم مآخذ الواقعية الجديدة على الواقعية التقليدية حسب أنور محمد فرج في النقاط التالية: (86)

أولا: عدم أخذها بالنظريات والمعرفة في العلوم الاجتماعية الأخرى التي تساهم في إعطاء صورة شاملة للدراسة السياسية الدولية من جهة، والاهتمام فقط بالمجال الأمني- السياسي في تحليل السياسة الدولية من جهة أخرى.

(85) عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2006، ص: 208.

(86) أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، بغداد: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص: 363.

ثانيا: يرى "هولستي" ان الواقعية الجديدة تختلف عن الواقعية التقليدية في إضافة الطرق الآتية: الواقعية الجديدة أنتجت تحولا في العلاقات السببية، وقدمت تفسيراً مختلفاً للقوة، وتعاملت مع مستوى الوحدات بطريقة مختلفة.

ثالثا: يمكن القول أن الواقعية الجديدة أسست لاستقلالية السياسة الدولية وذلك جعل من التنظير حولها شيئا ممكنا، الفكرة التي تقول أنه يمكن التفكير حول السياسة الدولية كنظام ذو هيكل معرف بدقة هي النقطة الأساسية التي تميز الواقعية الجديدة عن الواقعية الكلاسيكية.

ومن ضمن المآخذ التي تجتنبها الواقعية الجديدة، والتي سقطت فيها الواقعية التقليدية نجد مايلي:

-الغموض في بعض المفاهيم والمتغيرات النظرية، وبالتالي لجأت الواقعية الجديدة إلى استخدام مفاهيم محددة ودقيقة.

عند تحليلها للتفاعل الدولي، فإن الواقعية التقليدية ركزت على الجانب الأمني وبالتالي تجاهلت عوامل أخرى كالاتماد المتبادل في المجالات الاقتصادية، والعامل النفسي لصانع القرار، وكذا العامل التكنولوجي ، وهذا ما اهتمت به الواقعية الجديدة.

اعتبرت الواقعية الجديدة أن الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وإنما هناك فواعل أخرى، كالمنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات وجماعات الضغط وغيرها، كما لم تقبل الواقعية الجديدة فكرة الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للدولة، نظرا للتأثير المتبادل بينهما، أي التفاعل كما رفضت الفصل بين السياسة العليا والسياسة السفلى للدولة، لأن هناك تداخل لمختلف مجالات كل سياسة.⁽⁸⁷⁾

كما يرجع أصحاب الواقعية التقليدية عدم قدرة الدول على العيش في انسجام وتوافق إلى الطبيعة البشرية، نجد الواقعية الجديدة تحدد سبب ذلك إلى النظام الدولي الفوضوي، القائم على عدم وجود سلطة

⁽⁸⁷⁾ محمد مجدان، تحليل العلاقات الدولية، دراسة في المفاهيم الأساسية والمدارس الكبرى، الجزائر: دار المواهب

للنشر والتوزيع، 2015، ص: 184.

مركزية⁽⁸⁸⁾، وأن الدول هي وحدات متماثلة، تسعى لتحقيق نفس الأهداف والمتمثلة في توسيع الأمن، الاستقلالية والتأثير .

كما أن الدول الضعيفة تكون في وضع صعب لتجنب التأثير الممارس عليها من البيئة الدولية، لكن الدول القوية فإن احتمالات النجاح في الدفاع تكون أكبر وكذا التأثير على الدول الأخرى.⁽⁸⁹⁾

الفرع الثاني: الفرضيات الرئيسية للواقعية الجديدة

- إن النظام الدولي هو نظام فوضوي، ولا يقصد إتباع نظرية الواقعية الجديدة بذلك القول انه نظام مشوش بالضرورة، بل إن الفوضى تعني أنه لا توجد هناك سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدول.

- لا مفر للدول التي تطالب بالسيادة من أن تتبنى قدرات عسكرية هجومية لتدافع عن نفسها، وتوسع نطاق سيطرتها، ومن هنا فهي شديدة الخطر فيما بينها.

- إن الريبة التي تؤدي إلى فقدان الثقة هي أمر متأصل في النظام الدولي، وبالتالي يجب على الدول اليقظة.

- إن الرغبة في البقاء هي القوة الدافعة التي تؤثر على سلوك الدول للحفاظ على سيادتها.

- بالرغم من عقلانية الدولة، فإن هناك دائما مجالا للخطأ في التقدير، ففي عالم يعاني من نقص في المعلومات، يلجأ أحد الخصوم المحتملين إلى التضليل حول إمكانياته، وذلك لترك خصومه الآخرين فريسة للتخمين بشأن قدراته، وهذا يقود إلى خطأ في تقدير المصالح الحقيقية للدولة، ويجادل أصحاب النظرية الواقعية الجديدة بأن هذه الافتراضات مجتمعة تثير رغبة الدول في التصرف بعدوانية بعضها تجاه بعض.⁽⁹⁰⁾

ومن خلال هذه الفرضيات، يمكن أن نتعرف على بعض الفوارق بين الواقعية التقليدية والواقعية الجديدة من خلال الجدول التالي:

⁽⁸⁸⁾Volker Rittberger, " Approaches to the study of foreign policy derived from international relations theories ",(consulted on20/5/2016) available online : <http://www.isanet.org/noarchine /rittberger.htm/>.

⁽⁸⁹⁾Ibid.

⁽⁹⁰⁾ جون بيليس، ستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية*، دبي، الامارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004، ص: 417.

الجدول رقم (4): الفرق بين الواقعية التقليدية و الواقعية الجديدة: (91)

الواقعية الجديدة	الواقعية التقليدية	
البقاء	البقاء	مصلحة الدول
زيادة القوة لأن الحكومة العالمية غير محققة	زيادة القوة لأن الحكومة العالمية غير محققة	كيف يتم البقاء
الإنسان يمكن أن يكون شريرا طبيعة الإنسان ليست رئيسية لتفسير الصراع	الإنسان شرير، ويميل إلى الصراع التعاون غير مضمون	طبيعة الإنسان
تصنف العلاقات الاجتماعية من خلال السيادة الوطنية هي التي تفسر أسباب الحروب	البيئة التي تؤثر في السيادة الوطنية للدول	الفوضى

رغم هذه الاختلافات، فإن الواقعية الجديدة التي تعرف أيضا بالواقعية البنوية بمثابة امتداد للواقعية التقليدية.

وانصار الواقعية الجديدة تخطوا كثيرا سابقهم من الواقعيين التقليديين التجريبية المتنافرة الأجزاء أو ما يعرف Atomistie ، من خلال جهودهم بإيجاد نظرية علمية موضوعية للسياسة الخارجية، على عكس المدرسة التقليدية القائمة على البديهية. (92)

يعتبر " جيلين " (Robert Giplin) أن التاريخ العالمي عرف فترة تغيير واستقرار داخل النظام المحوري للدولة، أو من النواحي الأخرى للنظام الذي يعتمد على وجود التجانس السياسي والاقتصادي، لكن المحافظة على الاستقرار صعب التحقيق بسبب التغير الاقتصادي والتكنولوجي. (93)

(91) Weber Cynthia, **International relations theory : article introduction**, 2nd édition, Routledge, , London and New York ,2005,P16.

(92) أحمد نوري النعيمي، "البنوية العصرية في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد (46)،

ص:6.

(93) Martin Griffiths, **Fifty key thinkers in international relations**, USA, New York: Rutledge, 1999,P19.

تعود جذور الواقعية الجديدة إلى الأفكار الأساسية لنظرية النظم Systems Theory المتعلقة بالنظام System، البنية Structure، والوحدات Units فحاولت بذلك تحديد هذه المفاهيم، و طبيعة العلاقة بينها و التفاعل فيما بينها. (94)

تعتبر الحرب أهم آليات التغيير، وهي التي تحدد الدولة أو مجموعة الدول التي تحكم النظام، وتعتبر العوامل التي كانت وراء التغيير في النظام الدولي عوامل بيئية، وهذا ما يشكل دوافع أو حوافز للدول لتحاول تغيير النظام لمصلحتها مثل التغييرات السكانية والانتشار العسكري والتكنولوجي عبر النظام، يمكن اعتبار أحسن عمل في واقعية السقوط والصعود لجيبيلن، حيث يوضح الطبيعة الأساسية للعلاقات الدولية لم تتغير منذ آلاف السنين، والعلاقات الدولية مستمرة في عودة الصراع من أجل الثروة والسلطة ضمن العوامل المستقلة في دولة الفوضى: التطورات الداخلية والدولية تؤدي إلى أن الدول تنمو بنسب مختلفة، وسقوط وصعود الدول نسبياً، فالصراع الناتج، فإن الدول تختار الدخول في الصراع لأنها تحسب المنافع وزيادة الأرباح. (95)

أهمية العوامل الداخلية عند الواقعية النيوكلاسيكية Neoclassical Realism

بعد النفي التام لتدخل العوامل الداخلية في تفسير السلوك الخارجي، حاولت الواقعية التقليدية الجديدة أو ما يسمى بالواقعية النيوكلاسيكية تخفيف حدة الفصل بين البيئتين الداخلية والخارجية، بحيث قدمت مواقف وصفت بالمعتدلة نظراً لإعطائها أهمية للمحددات الداخلية إلى جانب المحددات النسقية.

تعد الواقعية التقليدية الجديدة تطويراً لمقاربة الواقعية المعاصرة التي تركز على الأهمية التي يكتسبها القيام بدمج المتغيرات المتعلقة بالنظام الدولي، وبالدولة أيضاً معاً، وبقدر اتفاقها مع كل روافد الفكر الواقعي بشأن القوة كجوهر للسياسة العالمية المتميزة بالفوضى، تقوم الواقعية التقليدية الجديدة بتحليل أو تفسير السلوك الدولي بدمج كل المتغيرات سواء المتصلة بالنظام أو مكوناته الفردية، وهو ما يعيد التوازن ما بين العام والخاص، وتفسير سلوك الدول بما يستوعب البيئة الداخلية والخارجية. (96)

(94) Barry Buzan and other , “ The logic of anarchy :Neorealism to structural realism “ ;consulted on :15/1/2016, available online :

<https://www.ciaonet.org/book/Buzan/auth.htm/>

(95) Martin Griffiths, **International relations, theory for the twenty first century, An introduction** , London and New York Routhelge Taylor and Francis Group, 1st published, 2007,P15.

(96) يوسف محمد الصيواني، نظريات في العلاقات الدولية، بيروت: منتدى المعارف، ط1، 2013، ص:81.

كما تركز الواقعية النيوكلاسيكية على أن المتغيرات النسقية تشكل متغيرات مستقلة في السياسة الخارجية، ولكن هناك متغيرات أخرى تدعى بالمتغيرات الوسيطة أو المتدخلة وذات صبغة داخلية، ومن أهمها إدراكات صناع القرار، وبالتالي أن الإدراكات وسيطة بين الضغوط النسقية وصناع القرار.⁽⁹⁷⁾

إن هذه المقاربة تعبر عن الجدل بين الواقعيين البنيويين حول الدولة وسعيها لزيادة الأمن أو لزيادة القوة في ظل انعدام الثقة، انقسم الواقعيون بشأن هذه المسألة بين من يؤمنون بوجود التساوي بين الدول وغياب أي هرمية سلطوية عالمية، وبالتالي تبحث الدول عن أمنها وبالتالي سيادة توازن القوى، أما الرأي الآخر يقوم على أساس أن الدول لا تسعى لتعظيم قوتها النسبية بل تعمل على المحافظة على مستوى من القوة في مواجهة غيرها، وهذا ما يعزز افتراضا بان الدول تسعى إلى الأمن أكثر من النفوذ.

الفرع الثالث: الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية

يعد الأمن الهدف الأسمى الذي يصبو إلى تحقيقه الواقعيون الجدد، حيث اقترن بعنصر الخوف لاعتقادهم أن هذا الأخير ناتج عن حالات اللأمن الناتجة عن الفوضى، كما أدت فكرة الأمن إلى انقسام الواقعية الجديدة إلى فريقين: الواقعيون المهاجمون (Offensive Realists)، والواقعيون المدافعون (Realists Defensive).

تستند التنبؤات على الفوضى والقطبية، وهي غير محددة، بحيث أنها نادرا ما يكون ذات قيمة، إذا أصبحت النظريات الواقعية ذات فائدة كبيرة للمحللين وصناع السياسة، فيجب أن تتضمن المتغيرات الإضافية، وليست مخصصة أو بطريقة غير متماسكة كالتالي يناشدها "ولتر" لدوافع متعددة، ولكنها متكاملة بشكل دقيق في نموذج واحد أو أكثر من نموذج نظري.⁽⁹⁸⁾

أولا: الواقعية الدفاعية

التي تعرف أيضا بالواقعية البنائية (Structural Realism)، فقد ظهرت في أواخر السبعينات من القرن العشرين مع نشر "كينيث ولتر" لكتابه الذي يحمل عنوان: "نظرية السياسة الدولية (Theory Of International Politic)، يفترض "ولتر" أن القوى العظمى هي ليست عدائية في أصلها بسبب أنها

⁽⁹⁷⁾ Rose Gideon, "Neoclassical realism and theories of foreign policy", **World Politics**, Volume 51, N° (1) , October, 1998, P157.

⁽⁹⁸⁾ Jack Donnelly and other, **Theorie of international relations**, New York, Library Of Congress Cataloging , 2001, 2nd Edition, 2001, P43.

متشعبة بإرادة القوة، وإنما افترض أن الدول تهدف إلى مجرد الحفاظ على بقائها القومي إنها تبحث عن الأمن.⁽⁹⁹⁾

يرى "والترز" أن هناك ثلاثة مستويات لتحليل ظواهر العلاقات الدولية:⁽¹⁰⁰⁾

الأول هو مستوى الأفراد صناع القرار، من حيث ماهية الآثار والدوافع النفسية التي تقود عملية صنع القرار السياسي واتخاذها، الثاني هو مستوى البناء السياسي المحلي، والثالث مستوى النظام الدولي، وما هو تأثير اختلاف توزيع القدرات بين الدول، ووجودها في عالم فوضوي، وتأثير ذلك في سلوكها الخارجي وطريقة تعاملها مع باقي الوحدات الدولية الأخرى.

الواقعية الدفاعية تطورت لكنها منفصلة عن الواقعية الجديدة، حيث تتقاسم مع الواقعية الجديدة ما يتعلق بحوافز الدولة، وكذا الدول تبحث عن الأمن في نظام عالمي فوضوي⁽¹⁰¹⁾، كما تعتبر الواقعية الدفاعية بالصورة التي قدمها كل من روبرت جيرفيس (Robert Jervis)، جورج كويستر (George Quester) ستيفن والت (Stephen Walt)، ستيفن فان إفر (Stephen Van Evera)، جاك سنايدر (Jack Snyder) من الإضافات المهمة للواقعية، يجادل هؤلاء أن احتمال وقوع الحرب كانت أعلى حين كانت الدول تستطيع أن تتغلب على بعضها، ولكن كلما كان الدفاع أسهل فإن الأمن كان أوفر، وحوافز التوسع أقل، واحتمالات التعاون أعلى، بل حين يكون للدفاع فائدة، وتكون الدول قادرة على التمييز بين الأسلحة الهجومية والدفاعية، فإن الدول تستطيع أن تكسب وسائل الدفاع عن نفسها من غير أن تهدد الآخرين وبذلك يقلل من تأثيرات الفوضى الدولية.⁽¹⁰²⁾

عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية، فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية، وعندما تسود النزعة الدفاعية ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، أنذاك يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية.⁽¹⁰³⁾

(99) عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، الحوارات النظرية الكبرى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009، ص: 35.

(100) أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص: 11.

(101) Martin Griffiths, *International Relations theory for the twenty first century*, Op.Cit,P17.

(102) أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص: 384.

(103) إبراهيم بولمكاحل، "تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية"،

ثانيا: الواقعية الهجومية

الواقعية الهجومية يتزعمها جون مرشايمر (John Mearsheimer) من خلال كتابه "تراجيديا سياسات القوى الكبرى"، إضافة إلى كتاب آخرين أمثال "روبرت جيرفس" و"ستيفن فان ايفيرا"، يجادل أنصار هذه الرؤية أن احتمالات الحرب تزيد عندما تتوفر القدرات لدولة على غزو دولة أخرى، لكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكبر، فإنه يسود التوازن، ومن ثم فإن احتمالات الأمن يتحقق أكثر وتتنقي دوافع التوسع على حساب الآخرين.⁽¹⁰⁴⁾

يرى "جون ميرشايمر" أن النظرية الواقعية في السياسة الدولية، تتحدى انتشارا التفاوض حول العلاقات بين القوى العظمى، ومضمون هذا التفاوض إمكانية التعاون بينها، فقد بدأ ميرشايمر بتفسير العناصر الأساسية للنظرية التي أسماها بالواقعية الهجومية (Offensive Realism)، تركز النظرية على القوى العظمى لأن هذه الدول لها تأثير كبير على مجريات السياسة الدولية.

نظرية ميرشايمر تضع خمسة افتراضات و هي أن النظام الدولي فوضوي تتمثل في أن القوى الكبرى تملك بعض القدرات العسكرية الهجومية وفقا لذلك يمكن إلحاق الضرر بالآخرين، لا يمكن للدول أن تكون متأكدة من نيات الدول الأخرى البقاء هدف أولي للدول الكبرى، فهي عوامل عقلانية.⁽¹⁰⁵⁾

الواقعيون الهجوميون، من أمثال إريك لابس (Eric Laps) و"جون ميرشايمر" (J.Mearsheimer) يجادلون بأن حالة الفوضى الدولية تشجع كل الدول لتحاول تحقيق الحد الأقصى من قوتها النسبية، وذلك ببساطة لأن أي دولة لا تستطيع أن تتأكد من في أي وقت تظهر القوة التي تطالب بتغيير الوضع الراهن.

تتشارك الواقعية الهجومية مع الواقعية الدفاعية في مسألة كيف تزيد الدول الحصول على القوة، بالنسبة للواقعيين الهجوميين، توفر البنية الدولية حافزا قليلا للدول للبحث عن الزيادة الإضافية للقوة، وعضا عن ذلك تدفعها إلى المحافظة على بقاء توازن القوى، المحافظة على القوة عوضا عن زيادتها هو الهدف الرئيسي للدول.

⁽¹⁰⁴⁾ سمير قط، نظريات الأمن في العلاقات الدولية: مفاهيم ومقاربات، الجزائر: دار علي بن زيد للطباعة والنشر،

2016، ص: 32.

⁽¹⁰⁵⁾ Martin Griffiths, *International Relations Theory*, Op.Cit,P:18.

كما تتفقان على الطبيعة الإنسانية حول تصور أن القوى العظمى تبحث عن القوة بشكل قاس، أما الاختلاف الأساسي بينهما يتمثل في أن: (106) الواقعيين الهجوميين يرفضون إدعاء مورغنثو من أن الدول تأخذ بشكل طبيعي نمط الشخصيات الإنسانية وعلى العكس من ذلك، فهم يعتقدون أن النظام الدولي يجبر القوى العظمى على زيادة قوتها إلى الحد الأعلى بسبب أنها الطريقة المثلى في زيادة أمنها إلى الحد الأعلى بمعنى آخر، تتحقق شرعية البقاء بواسطة السلوك العدائي، وتتصرف القوى العظمى بشكل عدواني ليس بسبب أنها تريد السيطرة أو أنها تريد أن تملك نواة الوصول إلى السيطرة، ولكن بسبب أنها يجب عليها البحث عن مزيد من القوة إذا أرادت الحد الأعلى من ميزة البقاء يكون الواقعيون الهجوميون محقين عندما يستدلون على أفكارهم بزيادة الدول العظمى لميزانيات الدفاع والنفقات العسكرية، وهذا ما لاحظناه خاصة بعد أحداث 11/9/2011، وكذا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

ربما من بين التحديات البارزة التي تواجه الواقعيين هو العجز عن تفسير واحد من أهم الأحداث الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة ألا وهو الهجوم على مدينتي نيويورك وواشنطن عام 2001، فمن جهة، لم تقم بهذا الهجوم دولة، وإنما تنظيم عالمي، والمعروف أن المدرسة الواقعية تتجاهل القوى الفاعلة من غير الدول على المستوى العالمي، بزعم أن الدول هي التي تملك القدرات العسكرية والسياسية لشن الحرب أو التهديد بها. (107)

ومن جهة أخرى، إن مهاجمي برجي التجارة العالميين لم يسعوا إلى الإطلاق إلى موازنة قوة الولايات المتحدة، بل كانت تحركهم فكرة ونظرتهم إلى النظام الدولي على أساس ديني، وهو متغير أهمله منظرو الواقعية، وبالتالي فإن دور العوامل الثقافية في تشكيل هويات الدول والجماعات وصياغة الأعراف والمبادئ التي تنظم العلاقات الدولية تستحق اهتماما من محلي السياسة الخارجية.

حيث نجد أن البنائين يركزون على دور العوامل الاجتماعية والثقافية التي تلعب دورا في تعريف الدول لمصالحها الوطنية وسياستها الخارجية.

(106) عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، الحوارات النظرية الكبرى، المرجع السابق، ص: 19.

(107) محمد شاعة، "المقاربة الواقعية وتحليل السياسة الخارجية: طموح تقليص الهوية بين رؤية النظرية العامة ومقتضيات الحالات الخاصة"، مجلة دراسات استراتيجية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد (15)، جوان 2011، ص: 76.

المطلب الثاني: الليبرالية النفعية ومستوى التحليل التحتي

إن للنظرية الليبرالية عمق في تاريخ الفكر السياسي من خلال مفكريها الأوائل مثل آدم سميث، إيمانويل كانط صاحب فكرة السلام الدائم، وتنقسم إلى ليبرالية كلاسيكية وليبرالية جديدة صاحب المذهب النفعي وغيرهم من المفكرين، وتنقسم إلى ليبرالية كلاسيكية وليبرالية جديدة بمجموعة من التيارات: الليبرالية الجمهورية والليبرالية المؤسساتية، الليبرالية النفعية والليبرالية التجارية وغيرها.

الفرع الأول: الفرضيات الأساسية للنظرية الليبرالية

- يمكن التقليل من الصراع في العلاقات بين الدول من خلال التوقيع بشكل دائم في منطق المصالحة بين الدول وتوافق القواعد، وتسهيل تنمية القيم المشتركة واستدامة الآليات المتعددة الأطراف والقادرة على ضمان وجود نظام دولي مستقر بشكل دائم.⁽¹⁰⁸⁾

- يرتبط انتشار القيم الديمقراطية بانخفاض الميل إلى النزاعات المسلحة وهي تشجع على التسوية السلمية للخلافات، وعلى هذا الأساس فإن العالم أكثر ديمقراطية وأكثر سلمية فالديمقراطيون نادرا ما دخلوا في صراعات.

- تزيد فوائد التعاون بين الدول من مؤسساتية الأمن وتحد من مخاطر الاحتيال، في الوقت نفسه تسمح هذه المؤسساتية بالتنشئة الاجتماعية للجهات الحكومية وخضوعها لمجموعة مشتركة من القواعد.

- قاربت التجارة بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، وبالتالي فإن العولمة وانتشار قواعد الصرف تعمل من أجل السلام من خلال الاعتماد المتبادل وتطوير الشبكات المالية المتعددة القوميات، والأهمية المتزايدة للجهات الفاعلة غير الحكومية.⁽¹⁰⁹⁾

إن النظرية الليبرالية تشجع على تطوير المؤسسات والعلاقات الاقتصادية والسياسية من أجل تعزيز السلم والتعاون بين الأمم، وهذه الرؤية تعتبر متفائلة لدرجة انها تعتقد أنه يمكن التغلب على الصراعات بين الدول عن طريق التجارة والديمقراطية والمؤسسات الدولية⁽¹¹⁰⁾، كما تعترف بأن كل دولة تصوغ سياستها

⁽¹⁰⁸⁾ Charles Philippe David, Jean Jacques Roche, **Théories De La Sécurité : Définition, Approches Et Concept De Sécurité International**, Paris : Montchrestien ,2002,P97.

⁽¹⁰⁹⁾ Idem ,P97.

⁽¹¹⁰⁾ Idem,P96.

الخارجية بناء على ما تفرضه خيارات الدول الأخرى أي البيئة الدولية أي وجود قيود للنسق الدولي وضغوطات بنيوية على السياسة الخارجية، لكننا نجد مقارنة الليبرالية النفعية تعطي الأولوية للفواعل المجتمعية في صياغة السياسة الخارجية.

الفرع الثاني: أسس الليبرالية النفعية

إن الليبرالية النفعية لا تنظر للدول كوحدات مندمجة، وإنما كمؤسسات تمثل مصالح بعض الفئات الاجتماعية.⁽¹¹¹⁾

تتنمي النظرية الليبرالية الجديدة إلى النظريات تحت نظمية (Subsystemic Theorie) ، والتي تركز على متغيرات داخلية محددة في تفسير نتائج ومخرجات السياسة الخارجية للدولة حيث نجد تيار يفترض أهمية الثقافة، وتيار آخر يركز على البيئة السوسيو-اقتصادية بينما نجد تيار ثالث يركز على المؤسسات السياسية، والقاسم المشترك بينها الفرضية القائلة بأن السياسة الخارجية للدول يمكن فهمها من الداخل.⁽¹¹²⁾

كما تركز الليبرالية على الأبعاد التعاونية وعلى التداخل في العلاقات الدولية، وأن زيادة التشابك والتداخل في عملية الاعتماد المتبادل بين الدول والذي يعزز حالات السلام وتقليص احتمالات الصراع من خلال تدعيم التفاعلات الاقتصادية والثقافية.

تعتمد الليبرالية النفعية مقارنة تحليلية وفق منهج تصاعدي من الأسفل نحو الأعلى لذا فهي تندرج في إطار المستوى الفرعي للتحليل، تؤكد بأن السياسة الخارجية لدولة ما هي الأهداف التي تحددتها مصالح الفواعل المجتمعية المهيمنة، أي الدولة ستواصل هذه السياسة التي تخدم مصالح هذه الأطراف الفاعلة أكثر وباستمرار.

كما ترى هذه النظرية ان السياسة الخارجية للفواعل تكون عقلانية من حيث الأهداف وتعتمد على نموذج الرجل الاقتصادي، لذا تصنف ضمن النظريات العقلانية.

الفئات المجتمعية التي تؤثر في السياسة الخارجية للدول تتمثل في فئتين هما:

- الأفراد العقلانيون (Rational Individual)

⁽¹¹¹⁾ Andrew Moravcsik, "Liberal international relations theory: A scientific assessment", in Colin Elman and Miriam Findus Elman , Progress in international relations theory: Appraising the field cambridge, MIT Press ,2003,P:162.

⁽¹¹²⁾ Peter Trubowitz, "Structure and choice in foreign policy analysis", Mexico CentsoDe Investigation Cogency Economics N °79,,2001,P.10.

- جماعات المصالح الخاصة (Interest Private Groups)

والتفاعل الموجود بين هذه الفئات داخليا هو الذي يرسم السياسة الخارجية للدولة، لقد استخدمت الليبرالية النفعية مصطلح الشبكة السياسية (Political Network) لتفسير السلوك الخارجي للدول، وهي تفاعل الفواعل في إطار تعاوني أو صراعي أو تنافسي وتتألف من ممارسين سياسيين (صناع القرار) ، موظفين إداريين، جماعات الضغط ، أصبح البعد الأمني والعلاقات الشعبية بما فيها علاقات الأفراد والمنظمات والشركات وغيرها من فاعلين تكتسي أهمية خاصة لا يمكن إهمالها عند القيام بتحليل ما يجري، هذا الاتجاه صار لاحقا يعرف بالاتجاه التعددي (Pluralism) في أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة⁽¹¹³⁾، فالفواعل المجتمعية تكون في وضع قريب من صناع القرار، إذ لها القدرة في التأثير عليهم سواء كانت هذه الفواعل تنتمي إلى النظام السياسي الإداري أو إلى القطاع الخاص، ويتبادل الأعضاء في هذه الشبكات المعلومات، يتشاورون فيما بينهم، يقدمون التأييد السياسي أو يهددون بسحبه ويدخلون في عمليات مساومة بخصوص صياغة وإنجاز السياسات.

إن رسم السياسة الخارجية عند الليبرالية النفعية لها نظرة مجزأة للدولة وليس وحدة واحدة، مما يجعل عملية صنع القرار تمر عبر مجموعة من الوحدات، وكل وحدة تعكس مصالح فئة معينة داخل المجتمع.⁽¹¹⁴⁾

المطلب الثالث: النظرية البنائية وأثر المتغيرات المجتمعية والثقافية

لقد ظهرت البنائية كمنظور جديد لتحليل العلاقات الدولية وتفسير السياسة الخارجية في الثمانينات، وبرزت أكثر مع نهاية الحرب الباردة، بسبب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلميا ومن أبرز دعائها: نيكولاس أوناف (Nicholas Onuf) ، فريدريك كراتوشويل (Frederick Kartzowil) ، وبيتر كاترشتين (Peter Hartenstein).

⁽¹¹³⁾ يوسف محمد الصواني، المرجع السابق، ص: 66.

⁽¹¹⁴⁾ Derk Bienen And Other, "Societal interest policy networks and foreign policy: An outline of utilitarian liberal foreign policy theory", Germany , working paper, N°33,2000,P4.

الفرع الأول: الفرضيات الأساسية للنظرية البنائية

تركز البنائية في دراسة السياسة الدولية على الأسس و البنى غير المادية أو المعيارية التي تحكم العلاقات بين الوحدات، وتهتم بدراسة وتحليل دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية، وتتناول بالتحليل قضايا ودور وأثر المتغيرات النفسية والثقافية والفهم الجماعي المشترك في تشكيل مصالح وألويات الدول من دون تجاهل دور الاعتبارات والمتغيرات المادية⁽¹¹⁵⁾، ويؤكد Onuf "إننا في عالم من صنعنا وليس في عالم حددت قوى لا إنسانية ملامحه سلفا " A World of Our Making " (116) لهذه النظرية أربعة افتراضات أساسية تتمثل في: (117).

- تتخذ البنائية موقفا مغايرا لموقف النظريات الوضعية من مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية مثل: المصلحة الوطنية، الهوية، الأمن القومي، إذ يرفض البنائيون قبول هذه المفاهيم كما هي معطاة، كما تهتم هذه النظرية بالفاعول غير الدولة مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية .

- بنية النظام الدولي هي بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين هذه البنية تؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين.

- تنظر البنائية إلى النظام الدولي بأنه عملية دائمة مستمرة من البناء الحاصل من التفاعل بين الفاعلين والبناء نفسه، فالعالم هو قضية متجددة وليس معطى مسبق.

- يرفض البنائيون الافتراضات الوضعية بوجود قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل وقدرته في التأثير في محيطه، كما ترفض هذه النظرية افتراضات الوضعية بإمكانية الموضوعية أي فصل الذات عن الموضوع.

إن من أوجه الاختلاف بين البنائية والنظرية الواقعية والليبرالية في رؤيتها للنظام الدولي حيث تعتبره ظاهرة اجتماعية وثقافية، فهو ليس ساحة لإبراز القدرات العسكرية والاقتصادية والأدوات الدبلوماسية، وإنما

(115) يوسف محمد الصواني، المرجع السابق، ص: 102.

(116) Brown Chris, Ainkey Kirsten, **Understanding international relations** , New York: Palgrave Macmillan , 3rd Edition , 2005, P49.

(117) Paul Viotti, Mark Kauppi, **International relations theory : realism , Pluralism ,Globalism and beyond** , London : allyn bacon , 1999, P 278.

يتمثل دوره في مساعدة الدول على تطوير مجتمعاتهم وتحديد مصالحهم في السياسة الدولية.⁽¹¹⁸⁾

الفرع الثاني: أهمية المتغيرات المجتمعية و الثقافية

ينقسم البنائيون إلى حدثيين وما بعد حدثيين، لكنهم جميعا يسعون بأية حال لتوضيح واستكشاف ثلاثة أمور أنطولوجية مركزية بشأن الحياة الاجتماعية وهي:

أولاً: فيما يتصل بمدى قدرة الأبنية على تشكيل سلوك الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، سواء كانوا دولا أم أفرادا، يعتقد البنائيون أن الأبنية المعيارية أو الفكرية على نفس القدرة من الأهمية كالأبنية المادية، فبينما يؤكد الواقعيون الجدد على البنية المادية لتوازن القوة العسكرية، وكذلك يشدد الماركسيون على البنية المادية للنظام الرأسمالي العالمي، يجادل البنائيون بأن النظم المشتركة للأفكار والمعتقدات والقيم تتمتع بخصائص بنيوية أيضا.⁽¹¹⁹⁾

ثانياً: يجادل البنائيون بأن فهم كيفية تكيف الأبنية غير المادية لهويات الفاعلين في غاية الأهمية على أساس أن الهويات تلهم المصالح والتصرفات.

ثالثاً: إن الفواعل والأبنية تسهمان في تأسيس بعضها بعضا بصورة تبادلية فقد تكيف الأبنية المعيارية والفكرية هويات ومصالح الفاعلين، لكن تلك الأبنية ما كانت لتوجد لولا الممارسات التي يمكن معرفتها لأولئك الفاعلين.

تتمتع الدول بهوية مؤسسية تولد أهدافها الرئيسية كالأمن المادي والاستقرار والاعتراف من جانب الآخرين والتنمية الاقتصادية، ومع ذلك ، تعتمد الطريقة التي تحقق عبرها الدول أهدافها على هوياتها الاجتماعية، أي كيف تنظر الدول إلى نفسها مقابلة بالدول الأخرى في المجتمع الدولي، إذ تقوم الدول ببناء

⁽¹¹⁸⁾ Andrei P.Tsygankov, *Russia's foreign policy : Change and continuity in national identity*, New York: Rowman and Littlefield published, 2010, P14.

⁽¹¹⁹⁾ كريستيان رويس سميث، *البنائية في نظريات العلاقات الدولية*، تر: محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014، ص: 331.

مصالحها الوطنية على أساس هذه الهويات، ويوافق البنائيون على أن الفوضى هي ميزة النظام الدولي، لكنهم يقولون أنها لا تعني شيئاً في ذاتها.⁽¹²⁰⁾

وبالتالي وفقاً للبنائية عدم إمكانية حصر التفاعلات العالمية فقط وفقاً للعوامل المادية، بل لابد من إعطاء اعتبار مناسب لما يتخطى الاعتبارات المؤسسية فإن السلوك الدولي وتفاعل الدول لا يمكن حصره بالمصالح القومية

ومن جهة أخرى فإن العلاقات الدولية تتميز بطبيعتها الاجتماعية، فهي في نهاية المطاف ليست سوى بني اجتماعية تحددها الأفكار المشتركة وليس القوة العارية المادية، ويتبع ذلك الافتراض أن الهويات والمصالح تنتج عن الأفكار التي من شأن تبدلاتها وتحولاتها المتواصلة التأثير في العلاقات الدولية، حيث الدولة كفاعل لا تمثل معطى مسبقاً لا يهتما سوى بقائها، بل إن تفاعل المصلحة والهوية هو الذي يعرف الدولة ويحدد موقعها كفاعل مؤثر في السياسة العالمية⁽¹²¹⁾

إن الفوضى والحروب والصراعات هي نتاج البنية، وهي لست بمعزل عن الممارسات المعززة لبنية بذاتها من دون غيرها، وكذا الأمن فهو بنية اجتماعية تعتمد على التفاهات بين الأفراد حينما تكون على قدر من عدم الثقة في نيات الغير، هكذا تبرز أهمية مفهوم الهوية القومية الذي يؤثر في مصالح الدولة ويحدد سلوكها الخارجي.

تؤكد تلك المقاربة أن العدوان والصدقات في العلاقات الدولية هي بني اجتماعية حسب ما يذهب إليه "دفيد كميل" و"اليكس ماكليود"⁽¹²²⁾

إن دراسة الثقافة والعلاقات الدولية متطابقة تقريباً في البنائية، وهي صلة تقويها عناوين كتب مثل "الواقعية الثقافية" و"ثقافة الامن القومي" ويقصد البنائيون بـ"الثقافة عموماً المعايير الاجتماعية والقانونية والطرق التي

⁽¹²⁰⁾ مارتن غريفش، تيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص: 109.

⁽¹²¹⁾ يوسف محمد الصواني، المرجع السابق، ص: 103.

⁽¹²²⁾ سعيد قاسمي، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بعد 11 سبتمبر: منظار بنائي، دراسات استراتيجية الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد (16)، 2006، ص: 58.

تكرس بها، رغم الجدل والاتصال، لتشكيل هويات ومصالح الفاعلين، ومنهجيا يشمل هذا عموما تعريف معيار معين أو مجموعة معايير وتحديد تأثيره على النشاط السياسي.⁽¹²³⁾

وقد أهملت بشكل كبير الثقافة التي ينظر إليها تاريخيا على انها الاطار الأوسع لمعاني الذاتية المشتركة والممارسات التي تمنح المجتمع طابعا مميزا، إلا أن أحداث 11 سبتمبر 2001 أقمحت الثقافة بهذا المعنى الأوسع في الأجندة الدولية لتخلق بذلك فرصة والتزاما للبنائين، وقد حظيت أطروحة صامويل هنتجتون المعنونة بـ"صدام الحضارات" باهتمام كبير مع معلقين من كل بقاع العالم.⁽¹²⁴⁾

تتمتع الولايات المتحدة حاليا بدرجة كبيرة جدا من النزعة المادية، ربما أكثر من أي دولة أخرى على مدى التاريخ، ومع هذا فإنها عبر طيف واسع من مجالات القضية بصدد المكافحة لتترجم هذه الميزة المادية إلى تأثير سياسي مستدام أو مخرجات سياسية مقصودة، وهكذا يبدو أن القوة تشكل أيضا بواسطة عوامل غير مادية، أبرزها الشرعية وهذه الأخيرة محكومة بمعايير ثابتة أو عرضية للإدارة والعمل الشرعيين.

وقد أبرز النقاش في مجلس الأمن حول الحرب على العراق هذا التفاعل المعقد بين المبادئ والعمليات المؤسساتية وبين سياسات الشرعية الدولية وسلطة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تحكمت واشنطن في المصادر المادية لعزل صدام حسين من السلطة لكن بدون مصادقة مجلس الأمن، فكان عليها النضال من اجل ان تتخلص من عدم الشرعية وعدم المشروعية ما زرع مقدرتها على التهيئة الاجتماعية لتكاليف الاحتلال وإعادة البناء.

المطلب الرابع: اقتراب النخبة (Elite Approach)

لقد ظهر مفهوم النخبة في القرن التاسع عشر، على الرغم من أن التركيز على الأقلية الحاكمة يعود إلى بدايات التفكير السياسي عند الإغريق، حيث كان البحث يتجه دائما لتحديد من يحكم؟ أو من يسيطر على قمة النظام السياسي، للتعرف على نوع النظام والتفرقة بين النظم الديمقراطية والأوتوقراطية والأوليغارشية.⁽¹²⁵⁾

⁽¹²³⁾Scott Burchill And Other, **Theories Of International Relations**, New York: Palgrave Macmillian, 3rd edition, 2005, P210.

⁽¹²⁴⁾Idem, P210.

⁽¹²⁵⁾ بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم ، الأدوات، المناهج والاقترايات، الجزائر: شركة دار الأمة، 2013، ص: 214.

لكن لفظ النخبة لم يستخدم استخداما واسعا في الكتابات الاجتماعية والسياسية والإدارية إلا في القرن التاسع عشر، بالأخص في بريطانيا وأمريكا، كما يعتبر اقتراب النخبة واحدا من اقترابات المرحلة الانتقالية في تطور السياسة المقارنة بين التقليدية والسلوكية، وتم تناول النخبة من قبل مجموعة من المفكرين من بينهم: (126) موسكا (Gaetano Mosca) (1858-1941)، فيفريديو باريتو (Vilfredo Pareto) (1848-1923)، روبرت ميشال (Robert Michel) (1876-1936) .

الفرع الأول: الاتجاه التنظيمي

إن كلمة النخبة (Elite) استعملت في الأصل في ميدان التجارة خلال القرن السابع عشر للدلالة على السلع ذات النوعية الممتازة، قيل أن يتوسع مدلولها إلى الإشارة إلى الجماعات الاجتماعية العليا من العسكريين وطبقة النبلاء.

كلمة النخبة من الناحية اللغوية حسب تعريف ابن منظور في معجمه "لسان العرب" بقوله "نخب الشيء: اختاره ، والنخبة: ما اختاره منه، ونخبة القوم ونخبته: خيارهم" (127)، وبالتالي فإن كلمة النخبة تدل على الاختيار والانتقاء والاصطفاء والانتزاع، واختيار أفضل الناس وأنقاهم وأكثرهم شجاعة" (128).

أما من الناحية الاصطلاحية فتعرف على أنها: "جماعة من الأشخاص يتم الاعتراف بعظمة تأثيرها وسيطرتها في شؤون المجتمع الذي تؤلف فيه النخبة أقلية حاكمة يمكن تمييزها عن الطبقة الحاكمة المحكومة وفقا لمعيار القوة والسلطة بدلالة تمتعها بسلطان القوة والنفوذ والتأثير في المجتمع أكثر مما تتمتع به الطبقة المحكومة فيه، وذلك بسبب ما تمتلكه هذه الأقلية من مميزات القوة والخبرة في ممارسة السلطة والتنظيم داخل المجتمع الأمر الذي يؤهلها لقيادته" (129)، كما يمكن تعريفها بأنها تلك الفئة المراقبة المالكة للنفوذ والقوة

(126) John Higley, "Elite theory in political Sociology", University Of Texas At Austin, Available Online (02/12/2016) [Http://www.paperroom.ipsa.org/papaers/papaer-4036.Pdf](http://www.paperroom.ipsa.org/papaers/papaer-4036.Pdf).

(127) للمزيد أنظر: ابن منظور، لسان العرب، الجزء 14، بيروت: دار صادر، 2003.

(128) جميل حمداوي، سوسيولوجيا النخب، النخبة المغربية أنموذجا، شبكة الألوكة، ط 1، 2016، ص: 5.

(129) محمد شطب عيدان المجمع، "النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم

القانونية والسياسية، بغداد، العدد (4)، السنة (1)، ص: 183.

والمؤهلات والامتيازات الطبيعية والمكتسبة وبالأخذ بمقولة جايتانوموسكا (Gaetano Mosca) يجب النظر إلى أي نخبة باعتبارها تتألف من أولئك الذين يشغلون قمة المواقع في الترتيب الهرمي للقيادة⁽¹³⁰⁾:

فيفريدو باريتو (V.Pareto) الاقتصادي وعالم الاجتماع الإيطالي، بين من خلال كتابه "العقل والمجتمع" (The mind and society)، أهمية التفاوت بين أفراد المجتمع في القدرات المادية والذهنية في تحديد درجة قوتهم وتأثيرهم السياسي والاجتماعي، وينعكس ذلك على عملية توزيع الموارد الاجتماعية النادرة مفضيا إلى جعل عدم المساواة في توزيع الثروة والقوة أمرا أساسيا في المجتمع، والذي ينقسم بذلك إلى فئتين، إحداهما تمثل نخبة أعلى ذكاء وأخرى غير ذلك، وهذا الوضع مطلق يشمل كل النظم الاجتماعية، حيث تستأثر القلة بممارسة القوة والنفوذ.⁽¹³¹⁾

مع أنه يفرق بين النخبة الاجتماعية والنخبة الحاكمة، فالتفوق في استعمال القوة والافتناع لصنع القبول لدى المحكومين، إضافة إلى توازن القوى بين جماعات النخبة هو الفيصل في تحديد النخبة الحاكمة.⁽¹³²⁾

وبالتالي النخبة عند باريتو فهي ذلك العدد الصغير من الأفراد الذين نجحوا في كل مجالات النشاط الاجتماعي ووصلوا إلى مرتبة أعلى في الهرم المهني ويطلق عليها "الصفوة الحاكمة" لعدم تمكن أفراد المجتمع من حكم أنفسهم وبالتالي لابد من وجوه طبقة سائدة.

ويعطي باريتو للنخبة تعريفين أحدهما واسع، والثاني ضيق، فالنخبة - بالمفهوم الواسع- هي تلك الفئة القليلة من المجتمع التي حققت نجاحا في أنشطتها المهنية والوظيفية، فوصلت إلى أعلى مراتب الهرم المجتمعي، مثل رجل الأعمال الناجح والأستاذ البارع، ويعني أن هذه النخب غير حاكمة، أما بالمفهوم الضيق، فالنخبة هي "تلك الفئة أو الأقلية الحاكمة التي تملك السلطة والنفوذ والقرار، وتمارس تأثيرا في باقي الطبقات الاجتماعية الأخرى، قصد إقناعها بتوجهاتها السياسية والايولوجية".

يرى "باريتو" أن هنالك عنصرين يؤثران في نظرية النخبة وهما:

⁽¹³⁰⁾ جميل حمداوي، المرجع السابق، ص: 7.

⁽¹³¹⁾ زكريا بوروني، النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم

السياسية، فرع الرشادة والديمقراطية، الجزائر: جامعة منتوري -قسنطينة-، 2010/2009، ص: 92.

⁽¹³²⁾ جميل حمداوي، المرجع السابق، ص: 30.

الأول: هو التبرير إذ يتجه أغلب أفراد المجتمع الى تبرير سلوكياتهم، وإن كانت غير مبررة، وهذه الفكرة تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن زمن إلى آخر.

الثاني: هو الرواسب وهو انعكاس للغرائز والعواطف، وينقسم بدوره إلى فئتين الأولى فئة الغرائز التكاملية مثل التعاون والاشترار، أما الفئة الثانية فهي غريزة المحافظة على المجتمعات، وهي نزعة المحافظة والاستقرار، هذه الفئتين من الرواسب ترتبط بنموذج النخبة بشكل مباشر.

فتحقيق الفئة الأولى (التكاملية) تؤدي إلى ان تتميز الفئة الحاكمة بالدهاء ، والذكاء، ويصفون بانهم (الثعالب)، أما الفئة الأخرى فتقود إلى أن تصبح هذه الفئة متميزة بالقوة والاستقرار، ويوصفون بانهم (أسود)، والسياسة هنا تحتاج إلى كلا التيارين.⁽¹³³⁾

أما روبرت ميشلز (Robert Michels) ^(*) يرى أن سيطرة الأقلية أو النخبة يعود إلى مقتضيات التنظيم الضرورية في المجتمع، حيث لا يمكن للجماهير أن تحكم بصورة مباشرة لأسباب ذات طبيعة تقنية وإدارية، كما يعتمد على المعيار التنظيمي حيث سيطرت النخبة يرجع إلى مقتضيات التنظيم وأن الحكم الديمقراطي ما هو إلا حكم أقلية رغم وجود الأحزاب السياسية، وعمليات الاقتراع والانتخاب والمجالس التمثيلية.

وتبرز أهمية المعيار التنظيمي، إذ كلما اتجه النبلاء إلى التعقيد كلما تزايدت الاعتمادية على قادته، وعلى جهازه البيروقراطي الذي يمتلك خبرة فنية وإدارية مهمة.⁽¹³⁴⁾

وفي بناء الدولة يسيطر أعضاء النخبة على كل وسائل الاتصال، وعلى الأموال والميزانية العامة، وعلى وسائل الأمن والدفاع وغيرها من إمكانيات الدولة، وهذه تمكنهم من تعزيز نفوذهم وتقوية شوكتهم، ومع

⁽¹³³⁾ سعد السعيد، محمد علي حمود، "تطبيقات نظرية النخبة ونظرية الدومينو في بلدان الربيع العربي"، **مجلة الكوفة**، بغداد، العدد 17، (د.س.ط)، ص: 452.

^(*) يعتبر روبرتو ميشلز (1876-1936) من الباحثين الرواد في علم السياسة و علم الاجتماع السياسي له كتاب بعنوان "محاضرات في علم الاجتماع السياسي" و له عدة مؤلفات ⁽¹³⁴⁾ سعد السعيد، محمد علي حمود، المرجع السابق، ص: 535.

ذلك فإن أنصار هذا التيار يهتمون بالعناصر السيكولوجية للنخبة خاصة سمات القيادة العليا في النخبة التي تحاول عكس هذه الصفات على البناء التنظيمي للنخبة وللمجتمع.⁽¹³⁵⁾

انصب اهتمام روبرت ميشلز على سلوكيات النخبة المثقفة، في ضوء مفاهيم مدرسة النخبة الإيطالية، ويعرف بكتابه حول الأحزاب السياسية، الذي صدر سنة 1911، ويتضمن فكرته المحورية حول القانون الحديدي للأوليغارشية، ومفاده أن القائد الذي يحصل على السلطة السياسية، ويعتاد على ممارستها، يصعب عليه التخلي عنها، فيستخدم بذلك السلطة من أجل البقاء والاستمرار فيها".

ومن جهة أخرى نجد غيتانو موسكا (Gaetano Mosca) (1858-1941) من أهم المفكرين الإيطاليين الذين اهتموا بدراسة النخبة، يرى أن جميع المجتمعات تظهر طبقتان من الناس، تلك الطبقة التي تحكم، والطبقة التي لا تحكم ، فالطبقة الأولى دائما قليلة العدد، وتشكل وتحتكر كل وظائف القوة، وتستمتع بالمزايا التي تجلبها القوة، بينما الطبقة الثانية وهي الأكثر عددا، فتخضع للحكم والسيطرة من قبل الطبقة الأولى بأسلوب أكثر أو أقل قانونية".⁽¹³⁶⁾

استعمل موسكا مصطلح الطبقة الحاكمة (The Ruling Class) عنوان كتابه الأبرز أو الطبقة السياسية ومن النخبة، حيث يظهر تأثيره بالتحليل الطبقي وبحثه عن استبدال الأساس الاقتصادي في المقاربة الماركسية للمجتمع بالطرح السياسي النخبوي.

وما يؤهل النخبة للسيطرة بالنسبة لموسكا هو أساسا قدرتها على التنظيم دون أن يتجاهل أهمية ما تحوزه من مؤهلات أخرى تجعلها موضع تقدير داخل المجتمع، فكونها أقلية يساعدها على تحقيق العمل المنسق والمنظم، ويمنحها تماسكا وقوة في مواجهة الأكثرية المشتتة، أما دوافع التنظيم فيوضحها بما يسميه القانون النفسي الذي يحكم تصرفات الإنسان، فالذين يفترض بهم تمثيل الشعب ورعاية مصالح المجتمع ككل بمجرد أن يحقق كل منهم غايته بانتخابه يتحول في سلوكه من خادم إلى سيد، وينشغل بمصالحه الخاصة، وفي سعيه نحو تحقيقها يرتبط بمن يشاركه المطامح ليشكلوا أقلية منظمة، يتوفر لها من المزايا والقدرات ما يجعل الأكثرية لا تقدر على رد الفعل إزاءها.⁽¹³⁷⁾

⁽¹³⁵⁾ سعد السعيد، محمد علي حمود، المرجع السابق، ص: 535.

⁽¹³⁶⁾ بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص: 18.

⁽¹³⁷⁾ للمزيد أنظر: زكريا عبوروني، المرجع السابق، ص: 94.

وطبيعة النخبة الحاكمة تختلف من مجتمع لآخر وبين المراحل التاريخية، ففي المجتمعات البدائية تكون القوة العسكرية مفتاح المكانة والتفوق السياسي، وفي مجتمعات أكثر تقدماً نجد الرموز الدينية هي الأساس، وفي مرحلة أخرى نجد التفوق الاقتصادي فالبيروقراطية، ثم المعرفة المتخصصة، فالنخبة تنشأ طبقاً لطبيعة الصيغة السياسية المقبولة في المجتمع.

وهناك من يرجع تمايز النخبة عن بقية الجماهير هو سيطرتها على وسائل الإنتاج أي أن أساس التمايز هو اقتصادي وليس سيكولوجي أو تنظيمي، ومن أبرز مفكرين هذا الاتجاه نجد جيمس بيرنهام (James Burnham) الذي بين أفكاره في دراسة الثورة الإدارية (The managerial revolution) عام 1941، إذ أكد أن المجتمع يتسم بالتقسيم إلى نخبة وجماهير، هذه النخبة تمتلك القدرة وتتبع هذه القوة من سيطرتها على وسائل الإنتاج، وترتبط سيطرتها بجانبين أولهما أنها تحاول أن تحرم وتمنع الآخرين من الحصول على أي عوائد من وسائل الإنتاج، وثانيهما أن النخبة توزع العوائد وفقاً لرؤيتها، ودائماً تستخدمها لتدعيم مكانتها وتعزيز آليات قوتها.

إن سيطرة النخبة على وسائل الإنتاج تؤدي إلى قوة سياسية التي تؤدي بدورها على تنمية إمكانية الدولة وبالتالي تعطي لأعضاء النخبة إمكانية سياسية واقتصادية.

الفرع الثاني: الإتجاه النظامي

حيث نجد رايت ميلز (C.Wright Mills) (1916-1962) من أهم السوسيولوجيين الأمريكيين، ومن أهم المنظرين للنخبة في ضوء المقتررب المؤسسي، إذ كرس اهتمامه لدراسة النخبة في الولايات المتحدة الأمريكية، وطور نظرياته السياسية والاجتماعية حول النخبة في كتابه "نخبة السلطة" سنة 1956، و"الطوق الأبيض" سنة 1951، يعرف النخبة بقوله: "يمكننا أن نعرف نخبة السلطة استناداً إلى وسائل القوة، تماماً كما هو الأمر، بالنسبة لمن يحتلون مراكز القيادة" (138) حيث تتميز النخبة بمدى امتلاكها للقوة والسلطة والنفوذ، حيث تحدث عن وجود ثلاث نخب مهيمنة في الولايات المتحدة الأمريكية هي: النخبة السياسية، النخبة الاقتصادية، النخبة العسكرية.

(138) جميل حمداوي، المرجع السابق، ص: 43.

دراسة رايت ميلز تؤكد أن العملية السياسية للولايات المتحدة الأمريكية خاصة كل ما يهيم الحرب والسلم تكون مراقبة بشكل واسع من طرف المركب الصناعي- العسكري The Military Industrial Complex) ، حيث صانعي السياسة في الكونغرس والبنتاغون، وبالتعاون مع المؤسسات العسكرية والدفاع والرئيس، مشكلين أداة السياسة الداخلية والخارجية حيث يعملون على ترقية مصالحهم الاقتصادية والسياسية والأمنية المشتركة⁽¹³⁹⁾، كما يثبت رايت ميلز أن النخبة الأمريكية، إن بدت متعددة من الخارج إلا أنها مدمجة ومتراصة من الداخل بسبب ترابط مصالحها.

وعلى الرغم من تعدد النخب الأمريكية وتوزعها بين الجيش والسلطة السياسية والأعمال، وبالتالي يتبنى رايت ميلز المقرب المؤسساتي في تحليل النخب ودراستها هذا المقرب يركز على القدرات المؤسساتية التي تمتاز بها النخب، وبالتالي ترتبط كل نخبة بمؤسسة معينة كالمؤسسة السياسية، والمؤسسة الاقتصادية، والمؤسسة العسكرية.

كما يربط "رايت ميلز" مفهوم النخبة بالقوة على أساس أنها تلك تحكم بالقوة داخل المجتمع سواء كانت تلك القوة عسكرية أو اقتصادية أو سياسية كما لها علاقة بعملية صنع القرار.

وقد ظهرت بعض المفاهيم الحديثة للنخبة في الدول المتقدمة، من بينها تعريف كريستوفر لاش (Christopher Lash) الذي يرى بأنها قلة من الأفراد الموجودين على قمة الهيراركية الاجتماعية الذين يسيطرون على التدفق العالمي للمال والمعلومات ويسيطرون ويدبرون مؤسسات التعليم العالي، ويدبرون أدوات الإنتاج الثقافي ويصيغون المصطلحات الخاصة بالمناقشات للحوارات العامة.

ويقول كذلك أن قوة النخب الاجتماعية الجديدة تركز ليس كثيرا على ملكية الثروة وإنما على خبرتهم في مجال تخصصهم وخبراتهم المهنية، وأنهم يحرصون على توريث ذلك لأبنائهم من خلال توفير فرص التعليم والتدريب.⁽¹⁴⁰⁾

الفرع الثالث: الاتجاه الاقتصادي

يسعى هذا الاتجاه إلى تطوير صيغة توافقية بين النظرية الماركسية عن الطبقة الحاكمة و بين نظريات النخبة حيث يرى أن النخبة تتمثل في الطبقة المالكة للثروة وتتحكم في زمام الامور .

⁽¹³⁹⁾Donald Abelson, A capital idea, Think Tanks and US foreign policy, Op.Cit, P143.

⁽¹⁴⁰⁾بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص: 220، نقلا عن:

Christopher Lash, "The Revolt Of The Elite", Haper's Magazine ; Novembre, 1994, P29.

لقد سلم بيرنهام في كتابه الثورة الإدارية مثله في ذلك مثل كتاب النخبة التقليدية ، أن السياسة دائما هي صراع بين الجماعات الاجتماعية في سبيل الوصول إلى القمة و المكانة ، و أنه في كل المجتمعات هناك فئة صغيرة تتولى عملية صنع القرار و اتخاذ السياسات الملائمة للمجتمع ، و يتفق مع النظرية الماركسية في فهمه و تفسيره للأسس التي تستند إليها الصفوة .⁽¹⁴¹⁾

بالإضافة إلى تلك الاتجاهات نجد منظرين آخرين ، مثل بشك (Peschek)، ودومهوف (Domhoff) وداي (Dye)، الذين تطرقوا لدور مراكز التفكير باعتبارها نخبة ويحاولون أن يثبتوا أن تأثيرها السياسي عن طريق مبدأ الباب الدوار، ومشاركة السياسيين المعروفين في ندواتها ومؤتمراتها، وشهادات علمائها في جلسات الاستماع بالكونغرس، ومشاركتها في الحملات الانتخابية.⁽¹⁴²⁾

قدم منظر النخبة بشك (Peschek) إطارا تحليليا لترابط منظمات التخطيط السياسي مع القوة الاجتماعية والاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتأى وظيفتها السياسية من المنظور التاريخي لمعاهد البحث في أوقات تغير السياسة الخارجية في النظام الدولي بعد الحربين العالميتين والحرب الباردة والحرب على الإرهاب، بالتركيز على التوجه الأيديولوجي للعلماء والاستقطاب السياسي للسياسات الأمريكية في حرب الأفكار.

أشار منظرو النخبة "جوزيف بشك" ، "توماس" و"ويليام" أن مراكز التفكير في تجسيد الفاعلين الرئيسيين في نخب السلطة الأمريكية، تركز سلطة صنع القرار في أيدي مجموعة صغيرة من قادة الشركات وصناع القرار وصناع الرأي.⁽¹⁴³⁾

تضفي مراكز التفكير على مصالح المؤسسات والشركات مصداقية البحث العلمي الذي تطلبه الجهات المانحة السخية للوصول إلى الإعلام والجامعات والفاعلين الرئيسيين في السياسة والبيروقراطية ، تستعمل مراكز التفكير والأبحاث حسب اقتراب النخبة اتصالاتها لتنفيذ المصالح السياسية والاقتصادية لجهاتها الناتجة "الطبقة الحاكمة" ، في هذا السياق نذكر المركب الصناعي- العسكري (The Military Industrial Complex) الذي يشكل مجموعة من الأكاديميين والمديرين والسياسيين السابقين الذين يجذبون المسؤولين لتحقيق أجدنتهم النخبوية ولتأمين مصالحهم المالية: لوبي سياسي غير مرخص بشكل رسمي

⁽¹⁴¹⁾ هشام صاغور ، المرجع السابق ، ص: 31.

⁽¹⁴²⁾ Kubilay Yado Arin, Op.Cit, P45.

⁽¹⁴³⁾ Idem, p45.

لحمل هذا الاسم⁽¹⁴⁴⁾، وبالنسبة لمنظري النخبة مثل جوزيف بشك، "توماس دي"، و"وليام دومهرف" فإن مراكز التفكير لا تتفاعل مع نخب السياسة بانتظام وحسب، بل تساعد أيضا على احتواء جزء من هيكل سلطة الأمة، خاصة في الولايات المتحدة مراكز التفكير حسب رأي "دونالد أبلسون" (Donald Abelson) بمثابة مجموعة من المواهب للإدارات الرئاسية القادمة لمساعدتها، تستلزم الإجراءات المؤسساتية أن تستجيب النظام بشكل أفضل لمجموعات الضغط الثرية الأحسن تنظيما والماهرة والعالمية أكثر من تلك الفوضوية وضعيفة التمويل وغير الماهرة، حسب النخبة، فإن هذه الشبكات يسيطر عليها عدد قليل من الفاعلين الرئيسيين.

ان مقتررب النخبة يرى أن مراكز التفكير عبارة عن " الالية الفكرية للشبكات المتعلقة للنخب ،رجال الاعمال والنخب المالية والسياسية أي أن هذه المراكز ليست محايدة إنما تستخدم بصورة استراتيجية لخدمة الأجندة السياسية لطبقة مسيطرة ، هدفها المساهمة في مسالة صنع السياسة من أعلى الى أسفل " .⁽¹⁴⁵⁾ تعرض اقتراب النخبة إلى العديد من الانتقادات ، ومن أهمها:

- تعدد المفاهيم المستخدمة لدى أنصار النخبة مثل: النخبة، السلطة، الطبقة السياسية، النفوذ.
- إن الدراسات التي تعتمد على اقتراب النخبة تكتفي بتناول مجموعة ما، هي النخبة التي تمتلك القدرة على التأثير والنفوذ دون إثبات أنها قد استخدمتها فعلا، فالسلطة لها جانبان، احدهما: التأثير في السياسات والقرارات، والأفراد التدخل لمنع قضايا معينة من أن تصبح لها الأولوية، أو منعها من أن تثار أصلا: وهذا ما يتجاهله الباحثون من خلال اقتراب النخبة.⁽¹⁴⁶⁾
- صعوبة تحديد أعضاء النخبة وبالتالي صعوبة جمع معلومات عن خصائصهم الاجتماعية والشخصية.
- إن نظريات النخبة تعاني من العديد من الإشكالات المعرفية والمنهجية ، فبالإضافة إلى أنها محافظة تركز على عوامل الاستقرار والاستمرار، فإنها لم تستطع ان تحسم إشكالية العلاقة بين الظاهر والحقيقة، حيث لم يزل هناك تأكيد بأن النخبة قد تكون شيئا آخر غير ظاهر.

⁽¹⁴⁴⁾ Kubilay Yado Arin, Op.Cit, P46.

⁽¹⁴⁵⁾ توماس ميدفيتز ، مراكز الأبحاث في أمريكا ، تر : نشوى ماهر كرم الله ، الدوحة :منتدى العلاقات العربية و

الدولية ، ط 1 ، 2015 ، ص: 25

⁽¹⁴⁶⁾ بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص: 226.

المبحث الثالث: آليات تأثير مراكز التفكير الأمريكية على صناعة القرار في السياسية

الخارجية الأمريكية

يركز هذا المبحث على آليات تأثير مراكز التفكير الأمريكية على صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك بالتطرق في البداية إلى مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية ثم التعرف على استراتيجيات تأثير مراكز التفكير الأمريكية على صانعي القرار، وفي المطلب الثالث سيتم التطرق إلى العوامل المؤثرة في تناول المراكز الفكرية لقضايا السياسة الخارجية الأمريكية قبل أحداث 11 سبتمبر 2001.

المطلب الأول: صنع السياسة الخارجية الأمريكية

إن طبيعة النظام السياسي الأمريكي المفتوح و المتميز بالمشاركة ومن يتيح لمختلف العناصر والمتغيرات لعب دور فعال في صياغة ورسم معالم السياسة الخارجية ، هذا بالرغم من الاختلاف النسبي في درجة تأثير كل عامل نظرا لتدخل عدة عوامل أخرى.

الفرع الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية

أولاً: دور السلطة التنفيذية في صنع السياسة الخارجية

يقصد بالسلطة التنفيذية في النظام السياسي الأمريكي ، رئيس الدولة ويندرج تحت لواء السلطة التنفيذية مجموعة من المؤسسات وهي: الأجهزة الرئاسية في وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، جهاز المخابرات، مجلس الأمن القومي، وقد يختلف دور هذه المؤسسات في فترة زمنية لأخرى، وذلك لعدة ظروف أهمها الشخصية التي تقوم بالدور، فالدور المتعاضم للسلطة التنفيذية في صنع السياسة الخارجية يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي: (147).

(147) فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية، ط2، 2000، ص-ص: 72-73.

- احتكار السلطة التنفيذية للمعلومات في مجال الاستخبارات والدبلوماسية والشؤون الثقافية والتقنيات العسكرية تتطلب معرفة تخصصية والسلطة التنفيذية لديها الموارد لتوظيف الخبراء والحصول على البيانات التقنية.

- إن السلطة التنفيذية تمسك بآليات السياسة الخارجية، وكما تقدم، فإنها تتخذ القرارات في بعض الأحيان بدون التشاور مع الكونغرس وخصوصا في مجال الأمن القومي.

1- الرئاسة: تخول السلطة التنفيذية الأمريكية إلى الرئيس وهو رئيس الدولة ورئيس الحكومة هذا الرئيس هو العنصر الأصلي في الدستور الأمريكي، وهو ما يميز النظام السياسي الأمريكي عن بقية الأنظمة السياسية الغربية، وهو الذي يعطي للنظام صفة النظام الرئاسي، ويتم انتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب كل أربع سنوات، ويحق للرئيس القديم إعادة ترشيح نفسه مرة أخرى على أن لا تتجاوز فترة حكمه لثمان سنوات متتالية.

لقد زاد تأثير مؤسسة الرئاسة الأمريكية بشكل كبير في مجال السياسة الخارجية نتيجة نمو الفرع التنفيذي ونمو البيروقراطية التنفيذية والحكومة الفيدرالية، وكذلك التطور التكنولوجي وزيادة دور الولايات المتحدة في العالم.

ومن الصلاحيات الدستورية للرئيس الأمريكي في الشؤون الخارجية مايلي:

- الرئيس هو المهندس المعماري للسياسة الخارجية الأمريكية، ومن بين أهم مستشاريه في بناء العلاقات الدولية وزير الخارجية ووزير الدفاع، ومساعدته لشؤون الأمن القومي ومجلس الأمن القومي ورؤساء أركان القوات المشتركة، مدير وكالات المخابرات المختلفة.⁽¹⁴⁸⁾

سلطة الرئيس التنفيذية، سلطة قيادة القوات المسلحة، سلطة كبير المفاوضين وكبير الدبلوماسيين.

ويعتبر الرئيس الأمريكي المسؤول الأول عن وضع السياسة الخارجية، ويخول الدستور لرئيس الجمهورية المبادرة في مسائل السياسة الخارجية خاصة فيما تتضمنه المادة الثانية⁽¹⁴⁹⁾ من أن رئيس الجمهورية هو

⁽¹⁴⁸⁾ ماكس سكيديمور، مارشال كارتروانك، نظام الحكم في أمريكا، تر: نظمي لوقا، القاهرة-مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2011، ص: 303.

⁽¹⁴⁹⁾ The constitution of the United States of America , Article 2 :The executive branch,1992;p-p:7-8.available online : <http://www.usconstitution.net>.

القائد العام للجيش والبحرية الأمريكية، ويعطي البند الثاني من نفس المادة للرئيس سلطة عمل الاتفاقيات وتعيين السفراء والوزراء والقناصل وغيرهم وإن كان ذلك قد جاء مشروطاً بالحصول على موافقة الكونغرس.

2- وزارة الخارجية: على الرغم من أن الرئيس دستورياً وسياسياً المسؤول الأول عن السياسة الخارجية إلا أن تصورات عن الوضع الدولي والمواقف الدولية تكون عادة متأثرة بالصورة المقدمة من طرف وزير الخارجية وتقارير السلك الدبلوماسي.

تعد وزارة الخارجية من أهم الوزارات في الحكومة الأمريكية، فهي المسؤولة عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وتأتي قوتها أصلاً من دور وزير الخارجية فهو الناصح الأساسي للرئيس في مجال السياسة الخارجية، ويأتي من بعد الرئيس في مجال الشؤون الخارجية للولايات المتحدة، ووزارة الخارجية أهم الإدارات التنفيذية التي يعتمد عليها الرئيس في تقديم المشورة والمساعدة وهي المسؤولة أمامه.⁽¹⁵⁰⁾

إن السفارات هي وحدة رئيسية في مجال الاتصال والتفاعل بين النظام السياسي الأمريكي والمحيط الدولي، فهي انعكاس لآلية المشاكل التي يطرحها الفاعلون في هذا المحيط، من خلال نقل آراء ومواقف الحكومات وأدائها اليومي، ومواقف الأحزاب المعارضة.⁽¹⁵¹⁾

3- وزارة الدفاع (Pentagon): على الرغم من أن الدور الأساسي لوزارة الدفاع هو تنفيذ السياسة الخارجية، إلا أنه قد أصبح لها دور متزايد في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

تتبع وزارة الدفاع الأمريكية ثلاث أقسام مهمة وهي: قسم الجيش، البحرية، والقوات الجوية، كما تضم عدة وكالات تابعة لها، فإلى جانب أنه قد يترتب على انتهاج سياسة خارجية معينة بعض النتائج ذات الصبغة العسكرية، فإن هناك بعض الاعتبارات العسكرية التي قد تحتم انتهاج سياسة خارجية معينة.

4- مجلس الأمن القومي National Security Council

وقد أنشئ عام 1947 وهو يهدف إلى:⁽¹⁵²⁾

⁽¹⁵⁰⁾ سعد شاكر شبلي، الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس باراك أوباما، عمان: دار

حامد للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص: 25.

⁽¹⁵¹⁾ Jhon Dumbrell, *American Foreign Policy : Carter To Clinton*, New York : Martin Press, 1975,P219.

⁽¹⁵²⁾ هشام محمود الأقداحي، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012،

ص ص: 75-76.

- التنسيق بين الإدارة الحكومية المختلفة فيما يتعلق بعملية صنع السياسة الخارجية.
- التنسيق بين السياسات الداخلية والسياسة الخارجية الأمريكية
- تقديم المشورة للرئيس الأمريكي فيما يتعلق بشؤون الأمن القومي
- العمل على إيجاد الحلول للمشكلات التي تهدد الأمن القومي الأمريكي
- تقييم أهداف والتزامات ومخاطر السياسة الخارجية الأمريكية في ضوء عوامل القوة المتوفرة لديها، وفي ضوء مدى مساهمة هذه السياسة في تحقيق المصلحة القومية والأمن القومي.
- التخطيط بعيد المدى لسياسات الأمن القومي الأمريكي بهدف الحفاظ على زمام المبادرة في يد الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تكون سياساتها إيجابية وليست سلبية، ويمثل مجلس الأمن القومي أعلى مستويات التنسيق في مجال سياسات الأمن القومي، ويضم من بين أعضائه: الرئيس الأمريكي، نائب الرئيس، وزير الخارجية، وزير الدفاع، مدير مكتب التعبئة والدفاع.

ثانيا: الكونغرس

يلعب الكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ دورا مؤثرا في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، فعلى الرغم من السلطات الواسعة التي منحها الدستور للرئيس الأمريكي في مجال السياسة الخارجية، وعلى الرغم من العلاقة الاستقلالية القائمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إلا أن هناك بعض التداخل في الاختصاصات بين الرئيس الأمريكي والكونغرس في مجال السياسة الخارجية.⁽¹⁵³⁾

من الصعب على الكونغرس وضع أية سياسة موضع التنفيذ، وبالأحرى فإنه يمارس رقابة سلبية على السلطة التنفيذية من نحو قانون سلطات الحرب، ومنع تحويل بعض الأغراض المحددة للسياسة الخارجية، ورفض المصادقة على أية معاهدة بدون تعديلها، وتأسيس لجان إشراف على الاستخبارات في أواسط السبعينيات لمراقبة مكاتب المخابرات.

⁽¹⁵³⁾ هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق، ص: 73.

لقد منح الدستور مجلس الشيوخ سلطة تعديل المعاهدات الدولية والمصادقة عليها والمصادقة على من يعينهم الرئيس أو رفضهم، ورصد الأموال لبرامج السياسة الخارجية وإعلان الحرب.⁽¹⁵⁴⁾

فبمنح الدستور الأمريكي الكونغرس سلطة إعلان الحرب، لكنه يجعل الرئيس قائدا عاما للقوات المسلحة، فإن الدستور يخول الكونغرس حشد الجيوش ودعمها وتزويد البحرية بالمؤن والمحافظة عليها، ووضع التنظيمات اللازمة للقوات العسكرية.⁽¹⁵⁵⁾

مع نهاية الحرب الباردة مع اختفاء الاتحاد السوفيتي، بدأ أعضاء الكونغرس يأخذون مكانة ذات أهمية في صناعة القرارات في السياسة الخارجية بمطالبتهم بضرورة استشارتهم في حالة التدخلات الخارجية، وعادت مسألة سلطات الحرب تفرض نفسها في النقاشات الدائرة في السياسة الخارجية مع التدخل العسكري والأمريكي في العراق والتدخلات الأمريكية لمكافحة الإرهاب غداة اعتداءات 11 سبتمبر 2001، وكانت الإجراءات المقترحة حظيت بدعم أعضاء السلطة التشريعية من قبل الجمهوريين والديمقراطيين.

ثالثا: إدارات حكومية أخرى

نذكر منها على سبيل المثال مايلي:

وكالة المخابرات الأمريكية (C.I.A) Central Intelligence Agency

أنشأ الكونغرس هذه الوكالة عام 1947، ويتولى الرئيس تعيين مديرها بعد موافقة مجلس الشيوخ، تقوم بتجميع المعلومات الخارجية بصفة خاصة وتقييمها، وتدبير العمليات السرية التي ترى أنها تحقق أهداف السياسة الأمريكية.

تعمل هذه الوكالة على المستوى القومي، ويمتد نشاطها خارج الولايات المتحدة الأمريكية، لتشمل كل دول العالم، وتنفذ كافة أنواع أنشطة المخابرات في كافة المجالات، ويتوفر لديها إمكانيات هائلة سواء كانت

⁽¹⁵⁴⁾ فواز جرجس، المرجع السابق، ص: 73.

⁽¹⁵⁵⁾ مصطفى صايح، المرجع السابق، ص: 126.

تكنولوجية أو مادية أو بشرية⁽¹⁵⁶⁾، فهي تضم مجموعة كبيرة من الخبراء والفنيين في مختلف التخصصات زيادة على ذلك ارتفاع عدد العاملين فيها، الذي وصل إلى 20 ألف موظف.⁽¹⁵⁷⁾

وكالة التنمية الدولية (AID) Agency Of International Devopement

وهي تختص بتقديم المعونات والمساعدات الاقتصادية بما يتفق مع السياسة الخارجية الأمريكية مثل المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لمصر بعد اتفاقية كامب ديفيد .

إدارة الاستعلامات الأمريكية (VSIA) V.S.Information Agency

الهدف من إنشائها شرح وتحليل السياسة الخارجية والقرارات الخارجية الأمريكية أمام الرأي العام العالمي وعمل الدعاية لها.

رابعاً: المؤسسات غير الرسمية

تضم هذه المؤسسات الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام ومراكز التفكير.

1- الأحزاب السياسية

اتجهت أغلبية الآراء بين علماء السياسة الأمريكيين والساسة الأمريكيين إلى أن الأحزاب البالغة التفكك في نظام الحزبين السائد كانت مفيدة للأمة، ويصف أحد الكتاب الحزبين الكبيرين بأنهما "مظلتان واسعتان مزوقتان وديتان" ، يمكننا جميعاً أن نقف تحتها، والغرض الكامن وراء هذا الرأي أن هذا التدبير ضروري لسياسة التعدد، والولايات المتحدة بلد ضخم، وسكانه يمثلون تقريباً كل جنسيات العالم وسلالاته أديانه وألوانه ولغاته وثقافته⁽¹⁵⁸⁾ إن أولى خصائص النظام الحزبي الأمريكي اعتماده نظام الثنائية الحزبية، فالديمقراطيون والجمهوريون فحسبهم من يفوزوا في مقاعد الكونغرس، ويتنافسان على منصب الرئاسة، وكذلك الحال بالنسبة إلى المناصب الأخرى في المستويات الأدنى في الولايات وفي المستويات المحلية.

⁽¹⁵⁶⁾ محمود خلف، "أجهزة المخابرات الأمريكية: الهياكل التنظيمية والمهام الرئيسية"، السياسة الدولية، مركز الأهرام

للدراسات، العدد (154)، أكتوبر 2003، ص: 362.

⁽¹⁵⁷⁾ سعد شاكر شبلي ، المرجع السابق، ص: 24.

⁽¹⁵⁸⁾ ماكس سيكدمور، مارشال كارتروانك، المرجع السابق، ص: 239.

أما وظيفة الحزب الأهم والخاصة بالتفكير في السياسة والتخطيط للمستقبل، فقد تنازلت عنها الأحزاب الأمريكية طواعية لمراكز التفكير والتي تعج بها واشنطن، أي أن الأحزاب تمارس دورا محدودا في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.⁽¹⁵⁹⁾

على الرغم من اختلاف الأحزاب السياسية في وجهات النظر فيما يخص صنع القرارات في السياسة الخارجية إلا أن هناك علاقات متبادلة بين الأحزاب السياسية المسيطرة على السلطة والأحزاب المعارضة وتتضمن هذه العلاقات الأمور الآتية:⁽¹⁶⁰⁾

إن اهتمام الأحزاب السياسية بالسياسة الخارجية لا يعد نقطة أساسية في برنامجها السياسي فحسب، بل كوسيلة مهمة لكسب الأعضاء والمؤيدين لها.

تعد موضوعات السياسة الخارجية من الأساليب المهمة المؤدية إلى التكتاف والتجانس الداخلي للأحزاب، ولاسيما في حالة الاتفاق عليها من ناحية، وإلى العكس أيضا في حالة تضارب الآراء حولها.

يميل رؤساء الأحزاب السياسية بصورة عامة إلى الاهتمام بموضوعات السياسة الخارجية، ويظهر ذلك بصورة واضحة عن طريق تصريحاتهم، الهدف من ذلك تحقيق فرضيتين أساسيين أولهما ناحية دعائية، وثانيهما تحديد مواقف معينة في السياسة الخارجية.

وبالتالي يمكن اعتبار الأحزاب السياسية إحدى قنوات الاتصال بين السلطة والجماهير لأنها تقوم بتوعية الجماهير وإيصال مطالبهم إلى من يصنع القرار.

1- جماعات الضغط وجماعات المصالح Pressure And Interest Groups

يعتبر الدور الذي تلعبه هذه الجماعات في الحياة السياسية الأمريكية من أهم خصائص النظام السياسي الأمريكي، ولها دور كبير في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

⁽¹⁵⁹⁾ Stephen Wayne, *The politics of American government*, New York , St Martin press,1997,P 237.

⁽¹⁶⁰⁾ أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا، عمان:

الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2015 ، ص: 452.

تعمل هذه الجماعات على تحقيق أهدافها في التأثير على السياسة العامة بطريقتين: الأولى من خلال مقابلة المشرعين والموظفين العموميين، والثانية من خلال ممارسة الضغط على صانعي السياسة باستخدام أساليب غير مباشرة بما في ذلك وسائل الإعلام.

ومن جهة أخرى هناك ثلاث مصادر أولية يمكن تحديدها من الحلول النهائية للمشاكل الناجمة و هي: التركيبة الآلية للحكومة في حد ذاتها، النظام الحزبي، وجماعات المصالح، حيث معظم القرارات تتطلب كل هذه التركيبات الثلاثة في بعض الدرجات.⁽¹⁶¹⁾

2- وسائل الإعلام

تتميز أجهزة الإعلام بخاصيتين رئيسيتين، الأولى: أنها أصبحت بحد ذاتها شركات كبرى تملك أجهزة الإذاعة المسموعة والمرئية والمقروءة، بل وأنشطة أخرى أو أنها جزء من شركات كبرى، وبالتالي فهي تتصرف كالشركات الكبرى ليس من حيث متابعة الربح فحسب، إنما في التصرف كقوة ضغط تؤثر في الحياة السياسية من خلال التبرعات والدعم للمرشحين⁽¹⁶²⁾، فهذه الوسائل الإعلامية تقوم بثلاث وظائف التأثير تتمثل في:⁽¹⁶³⁾

إن صانعي السياسة تحت تفصي متواصل من طرف الوسائل الإعلامية الواسعة فالرأي العام يعلم أي شيء يريده أو يقوله حتى في الأمور الشخصية يمكن أن تثار عبر وسائل الإعلام، و كذلك يمكن معارضة إصدار قرارات أو عرقلة الأفعال التي لا يريدونها.

- حقائق التقارير الإعلامية تقود التحليلات المتعلقة بشؤون السياسة العامة وتعلم الرأي العام.

- التزويد بمختلف المعلومات من خلال الإشهار والوسائل العامة والإعلام وتبادل الآراء أما فيما يخص دور وسائل الإعلام في التأثير على عملية صنع السياسة الخارجية من خلال:

- أنها تمثل القنوات التي يستخدمها أصحاب القرارات لشرح وتجميع التأييد لقراراتهم وإقناع الرأي

العام.

⁽¹⁶¹⁾ M.J.C.Vile , *Politics in the USA* , Usa: Library of Congress Cataloging data,2007,P57.

⁽¹⁶²⁾ ياسين العيثاوي، المرجع السابق، ص: 193.

⁽¹⁶³⁾ M.J.C.Vile,Op.Cit,P-p :29-30.

- قد تستخدم من جانب الأحزاب وجماعات الضغط للتأثير في الرأي العام لكي يؤثر بدوره على صانعي السياسة الخارجية الأمريكية.

- توفير البيانات والمعلومات والأفكار المختلفة التي تشكل رؤية صانعي القرار للعالم الخارجي في مجال السياسة الخارجية، وقد عبر الرئيس "جيرالفورد" من ذلك بقوله: (164)

"إن أكبر تأثير للتلفزيون على السياسة الخارجية يأتي من قدرته على تشجيع أو منع التأييد الشعبي لسياسة الرئيس"، وتؤكد ذلك عدم تأييد الشعب الأمريكي لحرب الفيتنام بعد أن عرضت شاشات التلفزيون نسف قوات المشاة البحرية الأمريكية للقرى الفيتنامية على أيدي القوات الأمريكية .

لعب الإعلام الأمريكي دورا بارزا في مساندة الرئيس الأمريكي بوش الابن وتبني وجهة نظره وإستراتيجيته في الحرب على الإرهاب، فبمجرد بدء العمليات العسكرية في أفغانستان، قامت وزارة الدفاع بعقد صفقة بملايين الدولارات اشترت بمقتضاها بشكل مطلق حق نشر كل الصور التي يلتقطها قمر صناعي مدني يسمى إيكونوس (Ikonos) كان قادرا على إعطاء صورة شديدة الوضوح لما يحدث في أفغانستان بما في ذلك حيث الضحايا المدنيين، والجدير بالملاحظة في هذه الصفقة أن القانون الأمريكي يعطي لوزارة الدفاع الحق في وقت الحرب أن تمارس رقابة تصل إلى حد الحظر على ما تبثه الأقمار الصناعية المدنية إذا كان في ذلك ما يعرض القوات الأمريكية للخطر. (165)

كما نجد "وران ستروبل (Warren P . Strobel) في مقالته حول تأثير الإعلام على السياسة الخارجية في عصر المعلومات فإنه يتساءل هل بإمكان الأخبار الإعلامية تغيير السياسة الخارجية الأمريكية؟ ومن خلال تحليلاته فإنه يرى أن للإعلام تأثير في مجال محدد مثل سياسة المعونة الإنسانية، عند إظهار التلفزيون لصور الشعوب التي تعاني من المجاعة، الأمراض والكوارث الطبيعية، بإمكانها التأثير على الرأي العام العالمي، وبالتالي يكون لها تأثير على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الأخرى للانفعال والاهتمام بها، مثل المجاعة في إثيوبيا في منتصف الثمانينات، ووقعت مجددا منذ خروج اللاجئين من رواندا عام 1994، والأزمة الإنسانية بسبب الحروب في إقليم يوغسلافيا إلى كوارث فيضان الموزمبيق عام 2000،

(164) هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق، ص: 80.

(165) للاطلاع أكثر، أنظر:

ياسين العيثاوي، المرجع السابق، ص - ص: 143- 146.

لكن ليس في كل الحالات تأثير الإعلام وحده وإنما كان للمنظمات غير الحكومية الدور في استخدام الإعلام لجذب الانتباه إلى هذه المناطق.⁽¹⁶⁶⁾

يمكن القول بصفة عامة أن الرأي العام لا يمتلك المعلومات التفصيلية عن قضايا السياسة الخارجية أو تلك المرتبطة بالجوانب العسكرية، إلا أن المزاج الشعبي العام نحو حدث ما من أحداث السياسة الخارجية يمكن أن يتشكل عن طريق التقارير الإعلامية فعلى سبيل المثال إدراك الشعب الأمريكي أن الرئيس العراقي صدام حسين "كديكتاتور" بسبب التغطية الصحفية والتلفزيونية التي نقلت له هذه الصورة وبالتالي كان التأييد لحرب الخليج عام 1991 كاسحا.

رغم كثرة الأبحاث التي تتناول التأثير المتبادل بين الإعلام والسياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مازال هذا الموضوع يثير جدلا واسعا في الأوساط الأكاديمية والإعلامية للشؤون العربية والإسلامية، مازالت غير مطروقة على نطاق واسع وأن التركيز على البعد الثقافي في التغطية الإعلامية الأمريكية للشرق الأوسط، يشير بوضوح إلى أنها تستند إلى النظرتين التاليتين:⁽¹⁶⁷⁾

- الوصفية: يتم من خلالها وصف العالم والحكم عليه بالمدى الذي يلتزم به أو يقلد الممارسات والقيم الثقافية والاجتماعية الأمريكية.

-الانتقائية: حيث يجري انتقاء صور من ثقافات أجنبية، ومن خلالها يتم تكوين تصور عام عن تلك الثقافة، وتعتبر هذه النظرية امتداد للمدرسة الحداثية التي تقسم العالم إلى مجتمعات تقليدية و تحديتية، كما يكشف هذا التوجه من عنصرية ثقافية تقوم على رفض فكرة تعددية الثقافة في العالم، وهو ميل أصبح أكثر وضوحا منذ نهاية الحرب الباردة.

4- الرأي العام Public Opinion

لم يتفق فقهاء السياسة على تعريف محدد للرأي العام، فهناك اتجاهين رئيسيين مختلفين، فالأول التقليدي الذي ساد في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إذ تمثل بفقهاء الرأي العام أمثال "دايس"

⁽¹⁶⁶⁾Warren P.Strobel, "The Media : influencing foreign policy in the information age"; **U.S Foreign Policy Agenda** ;Usa , Volume 5, Number 1, March 2000, P39.

⁽¹⁶⁷⁾ بلسم عبد الحسين، " دور الاعلام الأمريكي في السياسات الخارجية"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية،

جامعة الكوفة العدد: 18، 2014، ص-ص: 184 - 185.

و"لورنس لول" وغيرهم، أما الاتجاه الآخر فيعرف بالاتجاه الحديث ويعتمد في تعريفه على الدراسات الميدانية ويمثله كل من: فلوريد ألبرت" ووليم غليك، ومارسيل ميرل وغيرهم.

فعالم السياسة الأمريكي "لورنس لول" يعرف الرأي العام قائلًا: (168) "إن الرأي العام لكي يستحق اسمه، وأن يكون القوة المتحركة في الديمقراطية يجب أن يكون عاما حقا، والحكومة الشعبية قائمة على الإدعاء بالرأي العام من ذلك النوع، ولكي يكون الرأي عاما فإن الأغلبية ليست كافية والإجماع غير متطلب، ولكن يجب أن يكون الرأي على النحو الذي لا تشاطر الأقلية الرأي، إلا أنها تشعر بأنها مرتبطة عن اعتقاد وليس خوفا بأن تقبل به".

أما الرأي الآخر فيوضح هذا المفهوم من خلال التركيز على الأدوات التي تشكل مثل التفاعل الاجتماعي ونظم الاتصال والتغذية الاسترجاعية (Feed Back) زيادة على طرائق تعبئته.

يعد الرأي العام الأمريكي قوة لها كلمة في صنع القرار، فاستمرار الرئيس والنواب في مناصبهم يعتمد على أصوات الناخبين، ونجاح أي قرار أو سياسة يعتمد على وجود جماهير قوية فالرأي العام الفعال يعبر عن رأيه من خلال الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو المشاركة في الضغط على صانعي القرار من خلال الانضمام إلى بعض جماعات الضغط. (169)

ونجد أن تأثير الرأي العام على عملية صنع السياسة الخارجية يتحدد من خلال أربعة عوامل أساسية هي: درجة الدعم الشعبي لقرار معين، ودرجة استيعاب صانع القرار لمدى هذا التأثير، ومدى الدور المنوط بصانع القرار في التأثير على الرأي العام، ودرجة الاتصالات الإستراتيجية للفاعلين السياسيين مع الرأي العام. (170)

أما "جابريل ألموند Gabriel Almond" يرى أن الرأي العام الأمريكي مشغول بصورة أساسية بمشكلات السياسة الداخلية، وأن اهتمام الرأي العام بالسياسة الخارجية منخفض عامة ومنتذبذبا لاسيما في أوقات الأزمات.

(168) ياسين العيناوي، المرجع السابق، ص: 81-82.

(169) هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق، ص: 81.

(170) Thomas Graham, **Public opinion and U.S foreign policy decision making**, New York :St Martin Press, 1991, P190.

وعلى عكس ذلك وقوف الرأي العام الأمريكي ضد حرب الفيتنام نتيجة لتأثير التقارير الإخبارية السلبية الأمر الذي أدى إلى انسحاب القوات الأمريكية.

ويمكن القول أن هناك العديد من العوامل المؤثرة في الرأي العام الأمريكي نذكر منها:⁽¹⁷¹⁾

- جماعات الضغط تعد إلى حد ما من أهم وسائل التأثير في الرأي العام على الحكومة، فمن خلال تحركات وتكتلات تلك الجماعات المتنافسة يتم التأثير في عملية اتخاذ القرار في النظام الأمريكي.

- وسائل الإعلام وبعدها المسؤولون السياسيون مصدرا لقياس الرأي العام، إذ أنها تنقل آراء المفكرين والصحفيين التي هي بالتالي تعكس منظور جمهور النخبة.

- النواب المنتخبون وآراؤهم التي تعد بدورها ذات أهمية خاصة للحكومة لكونها نظريا تحتل الرأي العام الأمريكي بأكمله.

المصادر المجردة: فجمهور النخبة والأفراد ذوو الوعي السياسي المرتفع يعدون الأكثر لجوءاً لأساليب المظاهرات والرسائل المبعوثة للمسؤولين من أجل التعبير عن آرائهم السياسية أما استطلاعات الرأي العام فتعكس آراء أفراد عدة من شتى الخلفيات السياسية والاجتماعية.

- النخبة: فأراء المحيطين بمتخذي القرار كالأصدقاء في مجال السياسة الخارجية بالإضافة إلى الشخصيات الأكاديمية ذات الثقافة السياسية تعد عاكسة للرأي العام بأكمله.

مراكز التفكير Think Tanks

والتي سنحاول ان نركز عليها من خلال المطلب الثاني لمعرفة استراتيجياتها للتأثير على صانعي القرارات في السياسة الخارجية.

من خلال هذا المطلب نستنتج أن السمة الأولى لبنية المؤسسات المعنية برسم السياسة الخارجية في الولايات المتحدة والمكتب التنفيذي للرئيس لها دور حيوي في رسم السياسة الخارجية، وهي حيوية مستمدة في جزء منها من السلطة المخولة للرئيس دستوريا، وفي جزء آخر من ارتباط التفسير القضائي بالسيادة التشريعية

⁽¹⁷¹⁾ للاطلاع أكثر أنظر:

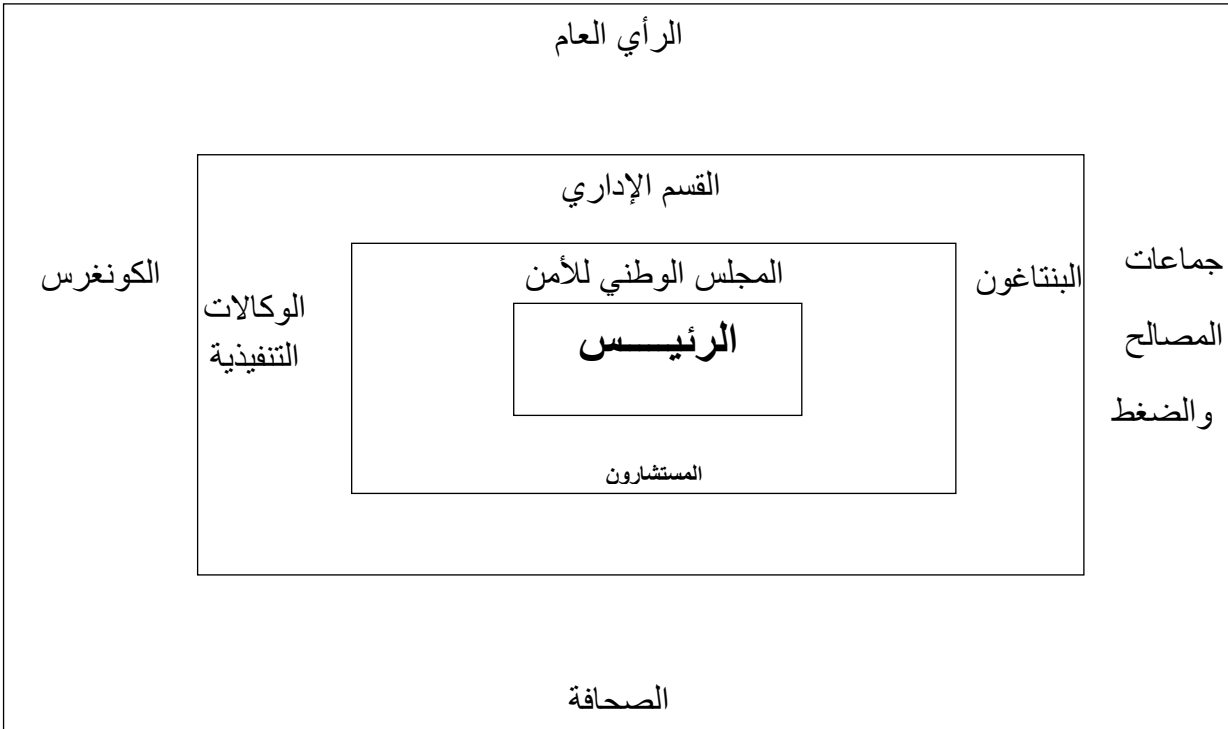
ياسين العيثاوي، المرجع السابق، ص- ص: 83-84.

والحسم الشخصي والأعراف والتي حولت فرعا واحدا من الحكومة الفيدرالية الأمريكية إلى أقوى منصب في العالم.

ويمكن إضافة طبيعة عالم ما بعد الحرب إلى القائمة، إذ لعب مناخ الأزمات الذي سيطر على فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دورا في تعزيز سلطة الرئاسة من خلال تشجيع الرئيس على التصرف بحيوية وحسم تعامله مع التحديات العالمية، كما أن الإجماع الكبير على حاجة البيئة الدولية إلى اتخاذ دور أمريكي عالمي نشيط وهو إجماع انتشر بين القادة الأمريكيين وغالبية الشعب الأمريكي، أسهم بدوره في الشعور بالحاجة إلى قيادة سياسية قوية في الشؤون الخارجية.⁽¹⁷²⁾

يمكن توضيح مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية في المخطط التوضيحي التالي :

الشكل رقم (5): مخطط توضيحي لصناعة قرار السياسة الخارجية الأمريكي



Source : Camron Fraser,Op.Cit,P36.

⁽¹⁷²⁾تشارزكيجي، يوجين وينكوف، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية: رؤي وشواهد، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2004، ص: 177.

الفرع الثاني: المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية

ومن أهم المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية نجد:

أولاً: طبيعة هيكل النظام الدولي

لتحديد طبيعة هيكل النظام الدولي ظهر هناك جدال حول ذلك فمن بين الاتجاهات التي ظهرت نذكر:

الاتجاه الأول: لقد جادل البعض بأن النظام الدولي ونتيجة لانكفاء الاتحاد السوفيتي قد اتخذ هيكلًا قطبيًا أحاديًا حل محل القطبية الثنائية من خلال تأكيد سلطة شبه مطلقة للولايات المتحدة هذا الجدل قام على اعتبارين هما: (173)

الاعتبار الأول: إعلان الولايات المتحدة نفسها عن نيتها في قيادة العالم، وأن يكون القرن الواحد والعشرون قرناً أمريكياً.

الاعتبار الثاني: سعي الولايات المتحدة الأمريكية المباشر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى انفرادها بالسيطرة على النظام الدولي وملء الفراغ الحاصل نتيجة انهيار القطب الرئيس الآخر من خلال نزوعها إلى تكريس السيطرة، وتكثيف استخدام القوة وتوظيف عنصر الإكراه بأقصى مدى له لإخضاع الرافضين، واستثمار معاقبتهم عن طريق القوة لمخاطبة الحلفاء والمحايدين معا .

هذا ما يميز المرحلة التي أعقبت انهيار قطب الاتحاد السوفيتي السابق، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى بحكم انفرادها وبقدرة شاملة إلى استثمار الفرصة السانحة لتعميم الهيمنة، وضمان انسياق الجميع وراء سياستها، وتوظيف المنظمة الدولية كغطاء لإضفاء الشرعية على إستراتيجيتها، ورسم ملامح عهد جديد يحل محل الحرب الباردة.

(173) خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دمشق ، سوريا، دار كيوان، ط1، 2009، ص: 313.

كما يرى أنصار هذا الاتجاه أن النظام الدولي أصبح أحادي القطبية ومن المتوقع أن يستمر هذا الوضع لفترة طويلة، نظرا لأن القوة الأمريكية تتبع من طرف الآخرين نظرا لقوتها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وبناء على عدة حجج نذكر منها:

- انغماس روسيا في همومها ومشاكلها الداخلية وفي الصراعات الإقليمية مما فسح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتمارس دورها كقوة عظمى ووحيدة.

- إن الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة الخليج الثانية جعلها الدولة القادرة على صياغة النظام الدولي الجديد نظرا لقدرتها على الفعل والحركة وممارسة الضغط والتأثير.

- رغم وجود قوى أخرى كاليابان والاتحاد الأوروبي والصين على الساحة الدولية لكنها لا تمتلك كل مقومات القطب الدولي من حيث القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية .

الاتجاه الثاني: يرى هذا الاتجاه أن النظام الدولي هو نظام متعدد الأقطاب على أساس أن النظام الأحادي القطبية هو مرحلة انتقالية إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب وذلك بضرورة النظر إلى عدة مؤشرات على الساحة الدولية وعدم القياس على موقف واحد وهي حرب الخليج الثانية والثالثة ويعتمد هذا الرأي على عدة حجج نذكر منها:

- العامل الاقتصادي هو المعيار الأساسي لتقويم شكل النظام الدولي الجديد وبالتالي تتمثل هذه التعددية القطبية في أمريكا الشمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وأروبا بقيادة ألمانيا كقطب ثاني ومجموعة دول جنوب شرق آسيا بقيادة اليابان كقطب ثالث.

- الركود المتواصل للاقتصاد الأمريكي مقارنة مع الصعود الاقتصادي لليابان وألمانيا.

- القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي بعد توحيده واندماجه.

- تراجع القدرة التنافسية الأمريكية في مجالي التجارة والتصدير في مقابل تفوق ياباني ألماني هائل في اكتساح الأسواق العالمية والأزمة المالية العالمية لعام 2008 وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الأمريكي.⁽¹⁷⁴⁾

الاتجاه الثالث: يقر بأن النظام الدولي الجديد هو في طور التشكل مما يعني أن العالم داخل مرحلة انتقالية وذلك بناء على عدة حجج نذكر منها:

إن "ستيفانو سلفستري" يقلل من شأن ما يسمى النظام الدولي الجديد معتبرا إياه مجرد مشروع من بين مشاريع كثيرة، وآخرون يرون أن هذا النظام الدولي الجديد شبيه بالنظام الدولي القديم.

في حين يرى البعض أن بانهايار النظام العالمي القديم لا يعني أن معالم جديدة تحددت على اعتبار أن هذا النظام الجديد ما هو إلا أمر لم يحسم بعد.

الفرع الثالث: مدارس التفكير الاستراتيجي الأمريكي

لقد شهدت العقود الأخيرة، ما يمكن وصفه بثلاث مدارس أو مقاربات من التفكير الاستراتيجي الأمريكي تتجلى في:

1- المدرسة التقليدية المحافظة

من أبرز مفكري هذه المدرسة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "هنري كيسنجر"، وكذا المفكر "ريتشارد هاس" الذي شغل منصب مسؤول التخطيط السياسي في الخارجية الأمريكية ورغم التفاوت في وجهات النظر لهذين المفكرين حول السياسة الخارجية الأمريكية إلا أنهما يشتركان في نظرة أكثر واقعية القائمة على أساس أن عدم استقرار وتوازن العلاقات بين القوى الرئيسية في العالم هو الخطر الذي يواجه أمريكا، وبالتالي ضرورة اللجوء إلى التحالفات والشراكة.

يركز "هاس" على ضرورة تطوير شراكة عالمية بين أمريكا، أوروبا، الصين، اليابان، والهند بصورة أساسية،

⁽¹⁷⁴⁾ عبد الناصر جندلي ، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، الجزائر: دار قانة للنشر والتجليد، ط1، 2010، ص: 59.

كما يتوجب على واشنطن اعتماد القوة العسكرية والدبلوماسية معا، والسعي لإقامة توازن دولي مستقر،⁽¹⁷⁵⁾ كما يتساءل أيضا أنصار هذه المدرسة عن من يملك القوة ليهدد سيادة الولايات المتحدة الأمريكية وسلامة أراضيها؟ ويجيبون أنه لا يمكن لأحد يفعل ذلك.⁽¹⁷⁶⁾

2- المدرسة التدخلية الحازمة

ينتمي أبرز مفكري هذه المدرسة إلى المحافظين الجدد الذين وقعوا على وثيقة القرن الأمريكي الجديد، وينسب إليهم تقديم وجهات نظر متماسكة ومنكاملة، مثلما أورد كل من "والترز"، "راسل ميد" في كتابه "القوة"، الإرهاب، السلام والحرب: خطر محقق باستراتيجية أمريكا في العالم (2004) أو "نيال فرغوسون" كتابه: "ثمن الإمبراطورية الأمريكية" (2004)، أو "روبرت ليبير": العصر الأمريكي : القوة الاستراتيجية في القرن الواحد والعشرين (2005)⁽¹⁷⁷⁾ والقاسم المشترك بين هؤلاء هو أن الولايات المتحدة تواجه تهديدا خطيرا يسمى الفوضى الجنوبي من الكرة الأرضية والإرهاب، ولا يعلقون على أهمية التحالفات والشركات ومشروعية استخدام القوة العسكرية والعقوبات الاقتصادية بهدف القضاء على التهديدات وترويج الأفكار والنماذج الديمقراطية.

3- المدرسة التدخلية المتدرجة

يعد "زيبغنيو برجنسكي" و"جوزيف ناي" أبرز مفكريها، حيث تتقاطع نظرتهم مع مدرسة المحافظين الجدد في تحديد الخطر الذي يهدد الولايات المتحدة المتمثل في الفوضى الجنوبي والإرهاب.

كما تركز هذه المدرسة على أهمية التحالفات والشراكة الدولية واستخدام القوة الناعمة والدبلوماسية في السياسة الخارجية الأمريكية.

يرى "جوزيف ناي" أن أمريكا استخدمت القوة العسكرية بشكل مفرط لذا يتوجب عليها اعتماد القوة الناعمة، ويعتبر أن عولمة الاقتصاد و الإفراط في استخدام القوة الصلبة Soft Power أدت إلى انعكاسات سياسية واجتماعية وولدت العداء للولايات المتحدة على الصعيد العالمي.

⁽¹⁷⁵⁾ شفيعة حداد، واقع التحالف الاستراتيجي الأمريكي- التركي بعد غزو العراق، أطروحة دكتوراه في العلوم

السياسية، تخصص علاقات دولية، الجزائر: جامعة باتنة، 2012/2011، ص: 111.

⁽¹⁷⁶⁾ Alan Tonelson, "Superpower Without A Sword ", **Foreign Affairs**, Vol 72, N°3, Summer, 1993, P179.

⁽¹⁷⁷⁾ شفيعة حداد، المرجع السابق، ص: 111.

وما يمكن أن نلاحظه على أن الأوساط الأكاديمية وصناع القرار في الولايات المتحدة قد انقسموا بين مؤيد للتوجه الانعزالي والابتعاد عن الشؤون الدولية، وبين مؤيد للتدخل خارج الحدود الأمريكية.

المطلب الثاني: استراتيجيات مراكز التفكير الأمريكية للتأثير في السياسة الخارجية الأمريكية

تعمل مراكز التفكير في حقل تطوير وترويج الأفكار، وتخصص على غرار شركات القطاع الخاص موارد هامة جدا لتسويق منتجاتها لكنها خلافا للشركات، لا تقيس مدى نجاحها على أساس هامش الربح لأنها منظمات مستقلة لا تهدف للربح، بل على أساس درجة التأثير في صياغة الرأي العام والسياسة، باتت هذه المؤسسات تشبه مجموعات المصالح أو مجموعات الضغط التي تتنافس مع المنظمات غير الحكومية على السلطة السياسية والاعتبار، ورغم الفوارق الظاهرة بينهما فإن الميزات التي تميزهما أصبحت أقل تحديدا أكثر فأكثر.

الفرع الأول: طرق تأثير مراكز التفكير على السياسة الخارجية الأمريكية

تلعب مراكز التفكير في الولايات المتحدة دورا كبيرا في تشكيل وصياغة السياسة الخارجية الأمريكية، وتقوم هذه المراكز البحثية بإمداد صانعي السياسة الأمريكية ومنتخذي القرار ووسائل الإعلام بدراسات وتحليلات تتعلق بكل القضايا الهامة، مما يجعلها لاعبا هاما في تحديد أولويات القضايا الإستراتيجية التي تواجه الولايات المتحدة، وتشارك كذلك في تحديد المسارات التي يجب أن تسلكها الحكومة الأمريكية في تعاملها مع هذه القضايا.

أضافت شبكة ضخمة من مراكز التفكير ذات التأثير مصادر تحليلية وتوعية في بناء السياسة الخارجية، فقد كان ثمة أكثر من 100 معهد للسياسة العامة، تتضمن أكثر من عشرين اتفاقية مع قضايا السياسة الخارجية المرتبة بالتماشي مع الانتماءات السياسية، بالإضافة إلى المحللين العلميين فإن صفوفهم شملت صناع قرار رفيعي المستوى في معزل عن مواقف الحكومة من بين هؤلاء الذين يقضون إجازاتهم بين الإدارات أو نوباتهم بالكونغرس، أو أولئك المتقاعدين بعد الخدمة العمومية⁽¹⁷⁸⁾، حيث تسعى هذه المراكز و

(178) Fraser Cameron , Op.Cit,P :98.

المؤسسات الى تجنيد أكبر عدد ممكن من السياسيين المتقاعدين لغرض الإفادة من خبراتهم و ربط الحقل النظري بحقل الممارسة السياسية و التي تعد بدورها من المقومات المهمة للقوة الناعمة و تطبيقها. (179)

يعد دور هذه المؤسسات من أكثر المؤشرات في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة وأقلها فهما وتقديرا، فقد قامت هذه المراكز التي تعد مراكز أبحاث سياسية مستقلة، والتي تشكل ظاهرة أمريكية مميزة، بصياغة التعاطي الأمريكي مع العالم لفترة تقارب المائة عام، وتجلّى نشاط هذه المؤسسات بإصدار الكتب والمجلات العلمية المحكمة وغيرها من المنشورات التي هدفت منها إلى التأثير في الشأن العام (180)، ويقول "ريتشارد هاس:" في أكثر الأوقات صعوبة يمكن أن تشكل هذه المراكز عيوننا وأذاننا و أيضا ضميرنا للولايات المتحدة الأمريكية و الجماعة الدولية". (181)

ومن بين المراكز التي ركزت على السياسة الخارجية، مجلس العلاقات الخارجية الذي يعتبر غير موال، كما انه يعتبر نفسه أكثر المراكز امتيازاً وتأثيراً، ويتواجد مقره الرئيسي بنيويورك غير أن لديه مكتب بواشنطن ومقاطعة كاليفورنيا وشيكاغو بالإضافة إلى معهد بروكينز Brookings، الذي ينتهج أجندة بحث متحررة، ويستضيف عدة ملتقيات ولقاءات عمل لمناقشة قضايا السياسة الخارجية، ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، وهو غير موال أيضا، إلا أنه يعد بمثابة مركز تعليم لليمينيين، ولدى مؤسسة راندان Randan مركزان رئيسيان بسانتا مونيكا، وكاليفورنيا، ومكاتب بواشنطن ومقاطعة كاليفورنيا، والذي بني سمعته في البحث عن سياسة دفاع للقوة الجوية الأمريكية، بينما حاليا فإنه يغطي مجموعة من القضايا الداخلية، بالإضافة إلى مواضيع الأمن الوطني، أما مركز كارينجي للسلام العالمي والمعهد الأمريكي للسلام، ومركز وودرو ويلسون، فهي مراكز بحثية قيادية ليبرالية تركز بشدة على قضايا حل الصراعات، وفي يمين الأطياف السياسة يوجد كل من: معهد أميريكان انتربرايز وتأسيس التراث، ومعهد كاتو، ومركز نيكسون بينما تتضمن مراكز أخرى أكثر تخصصا مثل مجلس الأطلسي الأمريكي، ومركز معلومات الدفاع ومركز هنري ستينسون ومعهد العلوم الاقتصادية الدولي، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط ومعهد الشرق الأوسط. (182)

(179) علي محمد أمين الرفيعي، القوة الناعمة و أثرها في مستقبل الهيمنة الأمريكية، بيروت، لبنان: ط1،

2016، ص:191.

(180) شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص: 64.

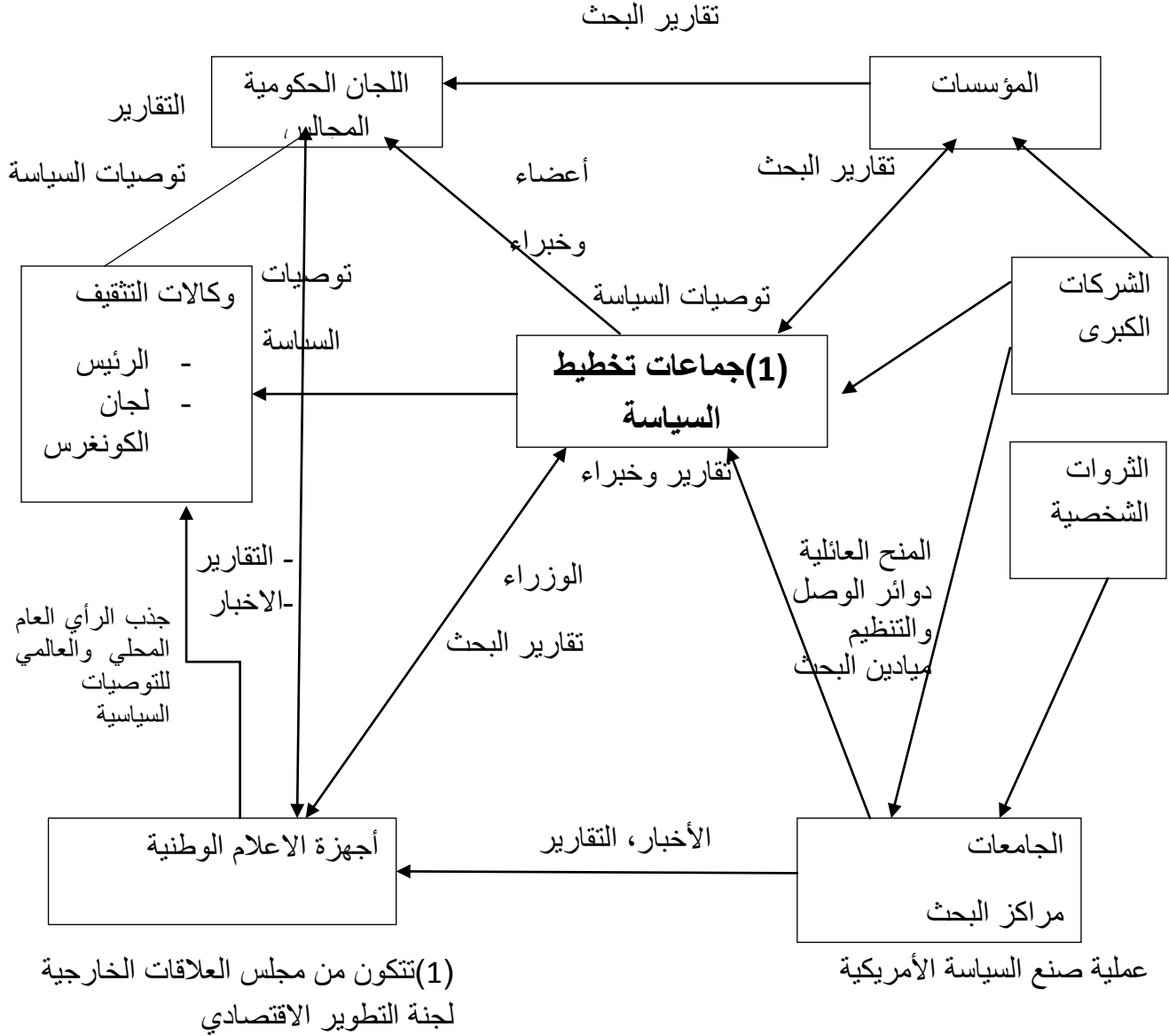
(181) Richard Haas, Op.Cit, p8.

(182) Fraser Cameron, Op.Cit,P99.

أما بالنسبة لكيفية و آلية تأثير مراكز التفكير على السياسة الخارجية الأمريكية نلخصها في الشكل

الموالي :

الشكل رقم (6): كيفية وآليات تأثير مراكز التفكير على السياسة الخارجية الأمريكية



المصدر: ماجد العرسان الكيلاني، صناعة القرار الأمريكي، عمان: دار الفرقان، ط1، 2005، ص: 82.

من خلال هذا الشكل يتضح لنا أن مؤسسات التفكير لها دور في صناعة القرار الأمريكي، وذلك اعتمادا على جملة من الاستراتيجيات لإيصال وجهات نظرها إلى صانعي السياسة وعامة الناس، قد تشمل هذه الاستراتيجيات مايلي:

عقد مؤتمرات عامة وحلقات دراسية لمناقشة مختلف قضايا السياسة الخارجية وتشجيع الباحثين على إلقاء محاضرات في الجامعات، والأندية، والإدلاء بشهادات أمام اللجان التشريعية في الكونغرس، وتعزيز الظهور في المطبوعات ووسائل الإعلام الالكترونية، ونشر البحوث وإنشاء الصفحات والمواقع على شبكة الانترنت، أما بصفتهم الخاصة، فقد يسعى الخبراء في مراكز التفكير إلى الانخراط في السياسة الخارجية عن طريق: قبول مناصب في الحكومة كوزراء، أو كنواب وزراء، أو غيرها من المناصب في الحكومة الفيدرالية، أو يخدمون بصفة مستشارين خلال الانتخابات الرئاسية، أو العمل في فريق عمل لانتقال المهام الرئاسية، أو في المجالس الاستشارية الرئاسية أو تلك التابعة للكونغرس، أو قد يقوم هؤلاء الخبراء بدعوة صانعي سياسة مختارين من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، ووكالة الاستخبارات المركزية، والوكالات الأخرى التي تجمع المعلومات للمشاركة في ورش عمل خاصة وحلقات دراسية، أو بتزويد صانعي السياسة في الكونغرس والفرع التنفيذي، ومن خلال الحكومة الأمريكية بالتقارير السياسية الموجزة وبالدراسات المتصلة حول قضايا السياسة الخارجية الجارية. (183)

ومن جهة أخرى نجد المفكر الاقتصادي شريف دولار يقول " أن مراكز التفكير هي التي تقدم الفكر الجديد لأصحاب القرار، وتبني جسور التقارب بين التيارات المختلفة، والأهم من ذلك أنها تمد الإدارة الأمريكية والكونغرس بالخبراء ، فالنظام الأمريكي يتميز بخاصية فريدة يطلق عليها سياسة "الباب الدوار" (Revolving Door) ، أي التبادل في المواقع بين مراكز متخذي القرار وبين الخبراء في مراكز التفكير على سبيل المثال: كيسنجر، جيمس بيكر، مادلين أولبرايت ، جورج شولتز، بريجنسكي، ريتشارد هولبروك، فكل إدارة أمريكية جديدة تجلب معها في واشنطن مئات من الموظفين لشغل المستويات

(183) دونالد أبلسون، "مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة: نظرة تاريخية" ، دور مؤسسات الفكر والرأي في

السياسة الخارجية للولايات المتحدة، مجلة تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، نوفمبر 2002، ص-ص:

11-12. 12t1t.net/book/save.php?action=saveattach&id=323 - (تاريخ الاطلاع 20/6/2016)

الوسطى والعليا في الهيكل التنظيمي للحكومة، وذلك بخلاف كافة الدول الأخرى التي لا تتغير فيها شاغلي تلك الوظائف مع تغيير الحكومة".⁽¹⁸⁴⁾

إن الملاحظ لأسماء عناصر وشخصيات مراكز التفكير سيجد أن أغلب الكوادر والعناصر الراحية والنشيطه في هذه المؤسسات من ذوي الارتباط المباشر إما بمؤسسات السلطة أو بالأحزاب والتنظيمات التي لها علاقة بها.

والبعض من هؤلاء نجدهم قد عمل في مختلف مؤسسات السلطة وتقلد مختلف المهام والمناصب فيها، لينتقل في مراحل تقاعده إلى مراكز التفكير لممارسة نشاط البحث وهو مسلح بالخبرة والتجربة العملية. وبالنظر في بعض الأمثلة لمراكز التفكير والباحثين فيها يتبين لنا حجم الترابط الكبير والعميق بين هؤلاء الباحثين وأجهزة السلطة المختلفة نذكر منها:⁽¹⁸⁵⁾

1- معهد بروكنغز (Brookings)

يحتوي هذا المعهد على أكثر من مائة وأربعين شخص باحث مقيم وغير مقيم، ولقد كان لهذه المؤسسة الفضل في تطوير مشروع مارشال والسياسة الأمريكية نحو روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، والإستراتيجية طويلة المدى في عالم ما بعد الحرب الباردة وإعداد شكل العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي، وقضية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وذلك بجانب عدد كبير من القضايا المحلية مثل شكل الموازنة الأمريكية، ونظام الخدمة العامة والتأمين الاجتماعي.⁽¹⁸⁶⁾

ومن أبرز الشخصيات المقيمة المنتمية إليه:

⁽¹⁸⁴⁾ محمد دويدار، "الأصول الفكرية للاستراتيجية الأمريكية"، في: قضايا فكرية من أجل تأصيل العقلانية

والديمقراطية والابداع، القاهرة: مكتبة مدبولي، جانفي 2005، ص: 131.

⁽¹⁸⁵⁾ بسمة خليل نامق، "مؤسسات مخازن التفكير ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج

الأمريكي"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد (02)، المجلد (02)، كانون الأول 2009، ص- ص: 153-154.

⁽¹⁸⁶⁾ شريف دولار، المرجع السابق، ص: 131.

- **ايفو دالدر (IvoH.Daalder):** وهو مدير سابق للشؤون الأوروبية في مجلس الأمن القومي الأمريكي، ولديه خبرة واطلاع في مواضيع حلف الأطلسي والعلاقات عبر الأطلسي بين أوروبا والولايات المتحدة، ومواضيع استخدام السلاح النووي.
- **فيليب أش غوردون (PHILIP H .GARDON):** مدير سابق للشؤون الأوروبية في مجلس الأمن القومي ومتخصص في قضايا مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وأوروبا.
- **مايكل أي اوهانلون (Michael E.O.Hanlon):** متخصص في قضايا الدفاع والسياسة الخارجية، وعضو في فرقة الأمن الوطني المنشأة استنادا لسلطات قانون الوطنية لعام 2006، وتوصيات تقرير لجنة قدرات أجهزة الاستخبارات للولايات المتحدة في موضوع ملف أسلحة الدمار الشامل عام 2005، وتشمل عدة مكاتب في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس.
- **بتر دبليورومان (Peter W.Rodman):** وقد توفي أخيرا بعد عمر طويل قضاه في العمل في مؤسسات الإدارة في مراكز مختلفة، حيث خدم لدى خمسة رؤساء جمهوريين للولايات المتحدة بدءا من الرئيس نيكسون إلى الرئيس جورج بوش الابن، كما عمل مساعدا لوزير الدفاع في زمن الوزير دونالد رامسفيلد في قضايا الأمن الدولي.

2- مجلس العلاقات الخارجية (Council of Foreign Relations)

- وهو مؤسسة ضخمة تشارك في تمويله شركات ومصالح عدة ذات شهرة عالمية، ومن بين أعضاء مجلس إدارته نذكر بعض الشخصيات منها:
- فؤاد عجمي (Fouad Ajami):** أمريكي من أصل لبناني، عمل مستشارا لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندليزا رايس، ومن المنظرين لمشروع الشرق الأوسط الجديد والحرب على العراق.
- مادلين أوربرايت (Madeleine Albright):** وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة في عهد الرئيس بل كلنتون.
- ريتشارد هولبروك (Richard Holbrooke):** وهو الدبلوماسي المشهور الذي اكتسب شهرته من خلال أحداث حرب البلقان وتمثيله لجهة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي بوجه جمهورية الصرب، وقد تقلد منصب سفير الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى كل من أفغانستان وباكستان، وتقلد العديد من الوظائف الحكومية والدبلوماسية.

كولن باول (Colin L. Powell): وزير الخارجية الأسبق، وكذلك قائد الأركان الأمريكية.

بالإضافة إلى هذه الأسماء، يضم المجلس عدة أساتذة ورؤساء الجامعات الأمريكية من أمثال: "جوزيف ناي" و"روبرت كيوهين" بالإضافة إلى عدة شخصيات اقتصادية ومالية كبيرة أمثال: دافيد روبنشتاين مؤسس مدير شركة "كاريل" المالية ذات النفوذ الدولي.

كذلك تضم مجموعة من الشخصيات المرموقة التي تقلدت مناصب حكومية أمثال "جورج بوش" الرئيس الأسبق ورئيس أسبق للمخابرات المركزية الأمريكية، "ديك تشيني" نائب رئيس جمهورية سابق ووزير دفاع أسبق و"بريجنسكي" منظر استراتيجي ومستشار للأمن القومي و"هارولد براون" وزير دفاع أسبق.

بالإضافة إلى الشخصيات نجد: (187)

- والتر وريستون (Walter Wriston): الذي حاز على جائزة نوبل في الفيزياء عام 1964.
- كينيث أراو (Kenneth Arrow): الذي حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1972.
- هاربر سيمون (Herbert Simon): تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1978.
- جون فوربز ناش (John Forbes Nash): عالم في الرياضيات، تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1994.
- جورج دانتيغ (George Dantzig): عالم في الرياضيات، مكتشف البرمجة الخطية.

هذه عينة فقط من الشخصيات الفاعلة في بعض مؤسسات ومراكز التفكير ومما يزيد من تأثير الأكاديميين ونفوذهم أن الرأي العام الأمريكي يثق بالأكاديميين أكثر من ثقته بالسياسيين لاعتقاده بأن الأكاديميين يعرضون وجهات نظر موضوعية مجردة من الأهواء والمصالح التي تحكم عمل السياسيين. (188)

إن مشاركة هذه المراكز في صنع القرار بشكل مباشر أو غير مباشر، ومدى استعداد صانع القرار إلى الاستئناس بأرائها هو ما يعطي هذه المراكز القوة للممارسة أشد أنواع التأثير في مجال صنع القرار حيث يصنف "ستيف ووترز" الصحفي المعروف في جريدة "Gardian" اللندنية، مراكز التفكير وواضعي العبوات

(187) Paul -Etienne De Bayser, La Rand Corporation, Observatoire des Think Tanks, 31/12/2006, En site : [Http://www.oftt.eu/Think-Tank:/mnographs/article/La-Rand-Corporation.](http://www.oftt.eu/Think-Tank:/mnographs/article/La-Rand-Corporation.)

(188) شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص: 65.

الناسفة في نفس فئة "الأرواح الخطيرة" يشير إلى السمعة السيئة لهؤلاء في السنوات الأخيرة⁽¹⁸⁹⁾ ، تساعد هذه المؤسسات على توليد تفكير جديد بدل الطريقة التي ينظر بها صانع السياسة الأمريكية إلى العالم و يستجيبون له، و من الممكن أن يؤدي التبصر الجديد إلى تغير تصور المصالح القومية الأمريكية و فهمها، و التأثير في ترتيب الأولويات، و توفير خرائط طرق العمل، و حشد التحالفات السياسية و البيروقراطية، و صياغة تشكل مؤسسات مستديمة.⁽¹⁹⁰⁾

الفرع الثاني: وسائط نفاذ تأثيرات مراكز التفكير

يسري تأثير مراكز التفكير على السياسة الخارجية الأمريكية من خلال جملة آليات وقنوات منها على سبيل المثال:

1- التلفزيون ووسائل الإعلام: حيث يظهر الباحثون والخبراء التابعين لمراكز التفكير بشكل منتظم في

برامج أو أخبار المساء، حيث يلعب الإعلام دورا كبيرا في ترويج تحليلاتهم ووجهات نظرهم.

2- الظهور العام (Public Appearance): وذلك من خلال التحدث أمام الجمهور وفي الجامعات

والكليات ولجان المناقشة، و برامج وزارة الخارجية التدريبية وجماعات التبادل الخارجي.

3- الوصول إلى صانع القرار (Access to Policy maker)

حيث لديهم اتصال مباشر مع صناع القرار في البيت الأبيض ووزارة الخارجية.

4- شهادات الكونغرس (Congressional Testimony)

وذلك من خلال استدعاء اللجان الرئيسية أو الفرعية للكونغرس بعض خبراء مراكز التفكير

المتخصصين في الموضوع.

5- القنوات الاستشارية (Advisory Panels)

لكل مؤسسة أو مركز للتفكير هيئة مستشارين ومن الخارج ومن مجتمع الأعمال المعروفين، والذين

يقدمون المساعدة في زيادة التمويل للحصول على دراسات تخص عملهم.

⁽¹⁸⁹⁾ ستيفن بوشيه، مارتين رويو، المرجع السابق، ص: 20، نقلا عن:

Steve Waters, "Dangerous Mind", *The Guardian*, 10 November, 2004, (S.P)

⁽¹⁹⁰⁾ علي محمد أمين الرفيعي، المرجع السابق، ص: 192.

- 6- الاتصالات الشخصية (Personal Contacts): حيث تكون لدى علماء مؤسسات الفكر فرص اتصال كبيرة، وهذا ليس مع الصحفيين فقط، ولكن مع موظفي الحكومة ورؤساء المؤسسات الحكومية مثل وزارة الدفاع والخارجية وممثلي الولايات المتحدة في الخارج.⁽¹⁹¹⁾
- 7- الخبرة الحكومية (Governmental Experience) حيث يكون لعدد من المهنيين العاملين في الحكومة مكان واتصال مع مراكز التفكير فوزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيد" من بين الأمثلة البارزة في هذا المجال.
- 8- توفير المعلومات: من خلال بعض الدراسات القيمة التي تقوم بها هذه المراكز الفكرية لمساعدة صانعي القرار في مختلف القضايا أو المواقف الدولية وذلك بتقديم المقترحات والبدائل والاستراتيجيات.

الفرع الثالث: علاقة مراكز التفكير الأمريكية بالأحزاب السياسية

إن ارتباط مراكز التفكير بالأحزاب يتخذ صيغا مختلفة، فقليل منها ما يعلن انتماءه بشكل رسمي إلى أحد الحزبين الديمقراطي أو الجمهوري، والأغلب منها ارتبط بحكم التوجهات الفلسفية والإيديولوجية التي تتبناها تلك المراكز، والسبب في عدم انتسابها بشكل علني هو الظهور بمظهر الاستقلالية.⁽¹⁹²⁾

نجد مراكز التفكير التابعة للمحافظين الجدد مثل معهد المؤسسة الأمريكية ومؤسسة التراث تشكل منذ ما يقارب الثلاثين سنة برنامج الحزب الجمهوري، وأصبحت لديهم السيطرة على إدارة بعض القضايا الإقليمية على غرار الأزمة العراقية، حيث استمدت القرارات من هذه المراكز الفكرية⁽¹⁹³⁾، أما الحزب الديمقراطي أقل تمثيلا بمراكز التفكير، وهو ما جعل مدير الديوان السابق للرئيس بيل كلينتون يؤسس في أكتوبر 2003، المركز الأمريكي للتطور Center Of American Progress للتكيف مع العدد الكبير من مراكز التفكير المقربة من الحزب الجمهوري ولا يعني هذا الحزب الديمقراطي لا يتعامل مع مراكز التفكير.

وبصفة عامة فالطائفة الأولى من مراكز التفكير التابعة رسميا إلى الأحزاب التي تسمى Party Affiliate Think Tanks، إذ تمتلك الأحزاب فريقا من الباحثين والمحليلين وظيفتهم الأساسية هي ابتكار الأفكار والسياسات والبرامج التي يمكن أن تترجم إلى برامج وأجندات تتبناها الأحزاب السياسية سواء كان ذلك

⁽¹⁹¹⁾ بسمة خليل نامق، المرجع السابق، ص: 149.

⁽¹⁹²⁾ James G. Ms Gann, **Think Tanks and policy advice in the United States**, Op.Cit,Pp : 17-18.

⁽¹⁹³⁾ مصطفى صايح، المرجع السابق، ص- ص: 398-399.

في أثناء الحملات الانتخابية أو عندما يكون الحزب في السلطة⁽¹⁹⁴⁾ ومن الأمثلة على ذلك معهد السياسة التقدمي Progressive Policy Institute الذي أسس عام 1989 الذي يعمل تحت جناح الحزب الديمقراطي فمن بين إسهاماتهم نذكر أجندة بيل كلينتون في حملته الانتخابية 1992.

أما الطائفة الثانية، فهي تلك التي لامست بناها التنظيمية، وبما تتبناه من توجهات سياسية وفلسفية أجدت الأحزاب السياسية.

فالإتجاه العام في فترة التسعينات من القرن العشرين، كان يسير لصالح مراكز التفكير المقربة من المحافظين الجدد واللوبي المؤيد لإسرائيل، التي استفادت من النظام الجبائي الخاص بمراكز الأبحاث التي يعفيها من أي ضريبة، كما تتلقى الدعم من الخزينة العامة، ورغم ذلك فإنها ساهمت بشكل كبير في اللعبة السياسية داخل الحزب الجمهوري أو الضغط على إدارة بيل كلينتون، وقد بينت دراسة بعنوان "مليار من أجل الأفكار" "One Billion For Ideas" قامت بها اللجنة الوطنية من أجل التضامن ركزت على تمويل عشرين مركز تفكير تابع للمحافظين الأكثر نفوذاً، وأظهرت هذه المراكز تملك موارد مالية ضخمة، ويتم استخدامها لأغراض سياسية، وهو ما يتنافى مع مبدأ أساسي في القانون الأساسي لمراكز التفكير والمتعلق بعدم الانتماء الحزبي أو العمل لأغراض سياسية.⁽¹⁹⁵⁾

إضافة إلى هيمنة المحافظين الجدد على مراكز التفكير الأمريكية، فإن اللوبي المؤيد لإسرائيل الذي عمل في إطار مراكز التفكير أصبح له تأثير كبير على صانعي القرار.

يلخص لنا توماس ميدفيتز عملاء مراكز التفكير في: أولاً: **العملاء السياسيون** لا سيما صناع السياسات و الأحزاب و النشاط و ذلك طلباً للصلات السياسية التي يمكن أن يتيحوها، ثانياً: **العملاء الاقتصاديون** لا سيما المؤسسات و الشركات و المانحين الأثرياء ذلك طلباً للدعم المادي، ثالثاً: **العملاء الإعلاميون** لا سيما الصحفيون و المنافذ الإعلامية كالصحف و الدوريات و البرامج الإذاعية و التلفزيونية طلباً للانتشار.⁽¹⁹⁶⁾

⁽¹⁹⁴⁾James G.Mc Gann,Op.Cit,P18.

⁽¹⁹⁵⁾مصطفى صايح، المرجع السابق، ص: 400.

⁽¹⁹⁶⁾ابراهيم بن عمار، طيبي محمد بلهاسمي الأمين، "دور خبراء مراكز الأبحاث الامريكية في ظل الراهن العالمي

المتأزم"، المركز الديمقراطي العربي، 6 أبريل 2018، (تاريخ الإطلاع: 2019/1/18):

<https://democraticac.de/?p=53522>

المطلب الثالث: شواهد على تأثير مراكز التفكير الأمريكية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية قبل أحداث 11 سبتمبر 2001

إن الملاحظ في السياسة الخارجية الأمريكية وتناول مراكز التفكير لها نجد أن هناك معلما فاصلا بين مرحلتين مهمتين: مرحلة ما قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، ومرحلة ما بعدها والتي اتسمت بانعكاسات تلك الأحداث بصورة واضحة على تناول مراكز التفكير الأمريكية لقضايا السياسة الخارجية الأمريكية، لكننا نحاول أن نتطرق في هذا المطلب إلى العوامل المؤثرة على تلك المراكز قبل أحداث 2001/9/11.

الفرع الأول: شواهد على تأثير مراكز التفكير الأمريكية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية قبل الحرب الباردة

هناك آراء متعارضة فيما يتعلق بتأثير مراكز التفكير على عملية اتخاذ القرارات وتطور سياسات الدول، بما في ذلك أولئك الذين يعتبرونها ظلا للحكومة الأمريكية، علما أن هناك بعض الأسماء البارزة في قيادة مراكز التفكير - وقد سبق الإشارة إلى ذلك في المطلب السابق - وأن فريقها وفريق الإدارة يتناوبان من وقت لآخر، عندما تتغير السلطة، ويتحول التأثير في مجلس الشيوخ من جهة إلى أخرى.⁽¹⁹⁷⁾

لقد قامت الأفكار المحركة لمراكز التفكير الأمريكية بدور كبير في حملات التعبئة للحريين العالميتين الأولى والثانية، وفي تكوين العملية اللازمة لإنشاء موازنة الحكومة الفيدرالية الأمريكية، ونظام الخدمة المدنية، والضمان الاجتماعي، وفي تطوير مشروع مارشال، وفي التحكم في الأسعار خلال الحرب العالمية الثانية، وفي استخدام العقوبات لمعاقبة بعض الدول أو الضغط عليها وهيكله السياسة الدفاعية للدول.

حيث أنه ليس هناك أي إطار عمل منهجي واضح يستند عليه ليكون من الممكن تحديد مساهمة القطاع المدني بدقة في عملية صياغة الأمن والسياسة الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية.

فتأثير مراكز التفكير يمكن أن يرى بشكل غير مباشر في مختلف المظاهر المتعددة ومن الأمثلة على ذلك نجد أن فريق أعضاء فريق الرئاسة خلال فترة رئاسة جيمي كارتر أغلبهم من بروكينجز ومجلس العلاقات الخارجية خلال العهدين في المنصب، جمعت إدارة ريغن حوالي 200 خبير قدموا من معهد

⁽¹⁹⁷⁾ Iztok Bojovic , Thinks Tanks in the USA , Western Balkans Security Observer, N°12, January-March 2009, P72.

الهوفر، والميراث، معهد المؤسسة الأمريكية، ومركز الدراسات الإستراتيجية، وقد لعب معهد الميراث دورا بارزا في صناعة السياسة ودراساتها "عهدة التغيير"، والتي صارت قاعدة برنامج ريغن عام 1980. (198)

الفرع الثاني: شواهد على تأثير مراكز التفكير الأمريكية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية خلال و بعد الحرب الباردة

إن اهتمام المراكز الفكرية خلال الحرب الباردة كان منصبا نحو الصراع الأيديولوجي مع الاتحاد السوفيتي من خلال احتوائه ونظرية الاحتواء تعود لجورج كينان التي تركز على ضرورة تطويقه دون انتشار الخطر الشيوعي في العالم إضافة إلى دفع النمو الاقتصادي في العالم وتوطيد المنظومة الرأسمالية والتحكم فيها.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وانهار الاتحاد السوفيتي تكتفت أعمال مراكز التفكير وانصب اهتمامها في منطقة الشرق الأوسط وكانت تقوم بمتابعة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة ودراسة السياسات النفطية للدول المصدرة للنفط واحتواء الصراع العربي-الإسرائيلي في إطار حماية المصالح الأمريكية والإسرائيلية بالمنطقة.

من بين المؤسسات المتخصصة بتقديم الدراسات والاستشارات حول الشرق الأوسط نذكر على سبيل المثال مايلي: (199).

أمديست (Amideast): التي أسستها في عام 1951 "دوروثي طومسون" Dorothy Thompson يقع مقرها الرئيسي في واشنطن، ولها مكاتب في عدة دول عربية.

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (The Washington Institute For Near East Policy) الذي أنشئ في عام 1985، يعقد العديد من الحلقات البحثية التي يتم فيها تبادل الأفكار و التأسيس لشبكة من العلاقات، كما استدعي بعض من أعضائه للشهادة أمام لجان الكونغرس تسع مرات خلال السنوات الماضية، و كل أربع سنوات يعقد المعهد لجنة تُلَقَّب بـ "مجموعة دراسية رئاسية" تقوم

(198) Iztok Bojovic, Op.Cit,P73.

(199) هشام القروي، المرجع السابق، ص- ص: 126 - 127.

بتقديم خطة عمل لسياسات الشرق الأوسط للرئيس المنتخب جديدا، ولا يخفى المعهد سرا عن صلاته الممتدة بإسرائيل. (200)

- معهد الشرق الأوسط (The Middle East Institute) الذي أسسه في عام 1946 الأكاديمي جورج كامب كيسر (George Camp Keiser)، ووزير الدولة السابق كريستيان هيرتر (Christian Herter)، في واشنطن.

- معهد سياسة الشرق الأوسط (The Middle East Policy Council): أنشئ في عام 1981 بواشنطن.

- معهد الشرق الأوسط لبحوث الإعلام (Middle East Media Research Institute) وقد أنشئ في عام 1998 بواشنطن.

إن مواقف معظم المراكز الفكرية الأمريكية المتخصصة في السياسة الخارجية اتسمت بالتوافق مع مواقف اللوبي اليهودي في واشنطن تجاه قضايا الشرق الأوسط خاصة الصراع العربي الإسرائيلي، كما كانت حريصة على إبراز العلاقة الخاصة مع إسرائيل ويتجلى ذلك من خلال مواقفها المعارضة للعرب طمعا في المساعدات المادية من طرف اللوبي الصهيوني، والتيارات التابعة له من هذه المراكز.

وخلال تولي الديمقراطيين السلطة في التسعينات، كان لمعهد السياسة التقدمية تأثيرا هاما في إدارة كلينتون، وقام لمدة من الزمن يترأس هذا المعهد متأثرا بتوصيات معهد كارينجي لإنشاء مجلس الأمن الاقتصادي الذي تم بالفعل إنشاؤه من طرف حكومة كلينتون.

عندما تقلد الجمهوريون الحكم، برزت مراكز التفكير المحافظة إلى الضوء من جديد، التزام أكثر من مائة خبير في الحملة الرئاسية لجورج ولكربوش وأغلبهم من معهد هوفر، وقد لعب أعضاء هذا المعهد دورا رئيسيا خلال عهدة بوش في المنصب. (201)

(200) أميمة عبد اللطيف، المرجع السابق، ص: 13 .

(201) Tzotok Bojovic, Op.Cit, P73.

الفصل الثاني

الدول العربية في منظور الولايات المتحدة

الأمريكية و مراكزها الفكرية بعد أحداث

2001/9/11: بين تعدد الرؤى و وضع

الاستراتيجيات

إن تحليل الفكر الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية و بأخذنا إلى مكوناتها الفكرية، فالفعل السياسي لا ترسم معالمه إلا وفق معطيات فكرية و إيديولوجية، فبعد أحداث 9/11 قامت الإستراتيجية الأمريكية على اعتبارات التهديد الخارجي، فاعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على مرجعيات الفكر الواقعي لتحقيق أهدافها في البقاء و الحفاظ على القوة.

طبيعة التفكير الأمريكي تجاه المنطقة العربية، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع القضايا العربية و كأنها منطقة مصالح حيوية لكن بعد أحداث 9/11 بدأت الولايات المتحدة تنظر الى المنطقة العربية كمنطقة حقوق سيادية .

كما اعتمدت الولايات المتحدة بعد أحداث 9/11 على سياسة القوة الذكية بهدف معالجة القضايا على الساحة الدولية عامة والعربية خاصة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ، حيث تعتبر المنطقة العربية ساحة مهمة للتحرك الأمريكي من خلال قواعدها العسكرية بالمنطقة و كذا علاقات التعاون التي تجمعها مع العديد من الدول العربية خاصة دول الخليج .

سنحاول من خلال هذا الفصل بمباحثه الثلاثة التطرق إلى اتجاهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 9/11 وكذا التعرف على أهمية المنطقة العربية وفقا للمنظور الأمريكي و في المبحث الثالث سنعرض على استراتيجيات الهيمنة الأمريكية على الدول العربية .

المبحث الأول: اتجاهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 2001/09/11

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 تمثل لحظة تاريخية تفصل بين مرحلتين، وأحدثت نقلة نوعية في مجمل هذا السلوك للولايات المتحدة حيث أن فترة ما بعد عام 2001 مباشرة تزامنت مع وجود إدارة بوش الابن في الحكم، والتي كان لها عظيم الأثر على حدوث تحولات جوهرية في مجمل توجهات السياسة الخارجية الأمريكية وأدواتها خاصة في ظل هيمنة المحافظين الجدد على مواقع صنع القرار في الولايات المتحدة.

المطلب الأول: 11 سبتمبر 2001: الحدث والمفهوم

تعتبر هجمات الحادي عشر من سبتمبر حدثا تاريخيا بكل المعايير، كما يعد أضخم وأجراً هجوماً على الولايات المتحدة وهي مجموعة من الأحداث الإرهابية التي شهدتها الولايات المتحدة حيث تم تحويل اتجاه

أربع طائرات نقل مدني تجارية، وتوجيهها بأهداف محددة نجحت في ثلاث منها، الأهداف تمثلت في برجى مركز التجارة الدولية بمنهاتن، ومقر وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون". (202)

الفرع الأول: دلالات أحداث 11 سبتمبر 2001

إن هذا الحدث ليس الأول الذي تتعرض له البشرية والولايات المتحدة تحديداً، إلا أنه انفرد بجملته من الخصائص ميزته عن غيره من الأحداث التي شهدتها العالم المعاصر ومن أبرز الجوانب التي تعكس خصوصية هذا الهجوم لما لها من دلالات حيوية نذكر منها ما يلي: (203)

لقد استهدف الهجوم الدولة الأقوى في العالم والأكثر هيمنة على السياسة والاقتصاد والاعلام ما يعني قدرتها الفائقة على استقطاب وتجبيش الموقف الدولي بكل مؤسساته وتعبئة الرأي العام العالمي ضد هذا الهجوم، وتحريك الجميع لاتخاذ ما يلزم من إجراءات مناسبة لتصفية المسؤولين عنه، وكل من له صلة مباشرة أو غير مباشرة فيه، وقد عمدت الولايات المتحدة بالفعل إلى استثمار هذا الحدث بكل طاقاتها وفي كل الاتجاهات والمجالات لتتجاوز في أهدافها حدود الرد على الهجوم.

أصاب الهجوم وبنجاح مواقع حيوية واستراتيجية ضربت الولايات المتحدة في قلب مكانتها الدولية وهيبته، ما يعني انهيار المزاعم الأمنية الأمريكية، وأنها في الوقت الذي تتحرك فيه لبناء درع صاروخي يحميها من أي اعتداءات إرهابية خارجية جاءت من الاعتداءات من داخلها، وبصورة لم تخطر على بال أحد من حماة الأمن والاستقرار الأمريكي، الأمر الذي دفع القيادة الأمريكية إلى القيام بمراجعات شاملة لمفهوم الأمن المحلي ومؤسساته وبرامجه ضمن استراتيجيات جديدة.

- لم ينفذ الهجوم من قبل دولة أو عدو محدد يمكن الرد عليه وإلحاق الهزيمة به، بما يعيد لأمركا هيبته ومكانتها المنهارة.

(202) زهر بن عيسى، انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط، القاهرة: مكتبة

الوفاء القانونية، ط1، 2015، ص:101.

(203) حسين خليل، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2009، ص-

ص:391-392.

- رغم فداحة الهجوم إلا أنه تم من قبل أفراد معدودين وبدون أسلحة، وإنما لجأ المهاجمون إلى توظيف وسائل مدنية بعيدة عن أي شبهات في تحقيق إصابات وخسائر لا تقدر على تحقيقها بهذه الدقة الصواريخ الذكية الموجهة.

- إن طريقة التفجير وأدواتها، أذهلت الجميع وفاقت جميع التوقعات ما يعني أن الذهنية التي تفتقت عن مثل هذه العمليات يمكن أن تفتق عن أفكار جديدة أكثر خطورة وأوضح أثرا.

وفي البداية لم تعثر الإدارة الأمريكية على أدلة على الجهة المنفذة للعملية وسرعان ما أنسبت التنفيذ إلى جماعة "القاعدة"، ومن يدعمها دون انتظار الحصول على أدلة قاطعة تحدد الجهة المسؤولة عنه، وفي هذا الإطار نجد من يشكك في الرواية الرسمية لهذه الأحداث ففي كتاب لـ"ديفيد دنبر" و"براد ريغان" صدر في الذكرى الخامسة لأحداث 9/11 بعنوان "دحض أساطير 9/11" يبين كيف أن الإصرار على وجود عمل تأمري وراء هجمات سبتمبر استمر في التصاعد طوال السنوات الخمسة لما بعد الأحداث بصورة غريبة، ويقول المؤلفان، إذا قمت بالبحث في الأنترنت بكتابة عبارة "مؤامرة 11 سبتمبر" فإنك ستجد أن هناك ما يقارب من مليون نتيجة إلكترونية لهذا البحث، بحيث اعتمد المشككون في الرواية الرسمية لأحداث 9/11 على الانتقاء في تحقيقاتهم بما يتوافق ويؤيد تفسيراتهم المتطرفة من قبيل أن الطائرات المخطوفة لم تكن طائرة "Jet" تجارية ولكنها كانت طائرات عسكرية تحمل صواريخ كروز، أو من قبيل أن برج مركز التجارة العالمي قد تم تدميرها عن طريق جهات حرفية، أو من قبيل أن الدفاعات الجوية الأمريكية قد تم تعطيلها عمدا، أو من قبيل أن الطائرة التي تحمل اسم الرحلة 93، والتي سقطت في بنسلفانيا، قد تم تدميرها بواسطة صاروخ جو - جو. (204)

وقد ركز المنتقدون للرواية الرسمية لأحداث 9/11 بإبراز دور عناصر النخبة الفاعلة داخل إدارة جورج بوش انطلاقا من خلفيتهم التاريخية والسياسية، حيث أغلبهم كانوا مرتبطين بالمركب الصناعي العسكري وبالأخص بمشروع القرن الأمريكي الجديد.

(204) مصطفى صايح، المرجع السابق، ص: 454.

الفرع الثاني: النماذج التحليلية لأحداث 09/11

إن التحليل الحدسي لأحداث 9/11 يقتضي حداً أدنى من التحليل البنيوي ومن هذا المنظور، يمكن تصنيف جل النماذج التحليلية في ثلاث اتجاهات متميزة يلخصها لنا السيد ولد أباه في كتابه الموسوم "عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والإستراتيجية" في النقاط التالية:⁽²⁰⁵⁾

الاتجاه الأول: فقد اعتبر أحداث 9/11 تكريسا نهائيا للمسار البارز منذ نهاية الحرب الباردة، أي مشهد الهيمنة الأمريكية الأحادية، الذي كان يحتاج إلى خطر خارجي يوفر له الغطاء الاستراتيجي والفاعلية الهجومية، ومن أبرز من ذهب إلى هذا الرأي رجل الأعمال الأمريكي الشهير "جورج سوروس George Sorous" الذي اعتبر أن أحداث 9/11 وفرت لإدارة بوش فرصة تجسيد مشروعها الامبراطوري للهيمنة ذي الخلفية الايديولوجية المحافظة القائمة على ثلاث ركائز أساسية هي: التفوق العسكري والأصولية الدينية وأصولية السوق، ولقد استخدمت الإدارة الأمريكية الهزة النفسية الهائلة التي خلفها الحدث في صفوف الأمريكيين لتمير أجندها وتبرير مضاعفة الاتفاق العسكري وتكثيف التدخل العسكري في الخارج.

الاتجاه الثاني: يتمثل في اللجوء إلى براديجم "الصراع الحضاري" الذي كثر الحديث حوله بعد الأحداث.

فإذا كان الإرهاب عدواً زئبقياً لا شكل له ولا موقع، فإن الحضارات كيانات ثقافية متجسدة في أمم ودول وتقاليد قيمية وسلوكية، ومع أن الكثير من المحللين والكتاب لا يذهب إلى حد اختزال الصراع الدائر رهنًا في صدام الإسلام والحضارة الغربية، إلا أنه من الواضح أن هذه الخلفية حاضرة في الأذهان.

بعد تفجيرات 2001/9/11 في الولايات المتحدة عادت إلى الأضواء أطروحة صدام الحضارات للمفكر الأمريكي صامويل هنتجتون، وأعاد الخطاب الأيديولوجي والدعائي والتعبوي لقادة الحرب الدولية على الإرهاب الاعتبار لهذه النظرية.

⁽²⁰⁵⁾ للاطلاع أكثر أنظر:

السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والاستراتيجية، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص-ص: 13-14.

يعد صامويل هنتجتون من أشهر المفكرين الاستراتيجيين، وكان أستاذ للعلوم السياسية في جامعة هال فورد، ومدير معهد جون أ. م. أولين للدراسات الإستراتيجية وتعد مؤسسة أولين التي تعمل على تمويل الدراسات الإستراتيجية من بين مراكز التفكير العريقة التي تنشط منذ ما يقارب الثلاثة عقود، واشتهر أساساً باهتمامه بالتممية السياسية والتحديث إلا أن دراسته التي نشرت في صيف 1993 بعنوان *The Clash of civilization* بمجلة *foreign affairs* البيئية الأمنية المتغيرة والمصالح القومية الأمريكية⁽²⁰⁶⁾ ثم عمل على توسيعها من خلال كتابه المعنون "صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي".

يمكن أن نلخص أطروحة هنتجتون في نقطتين أساسيتين:⁽²⁰⁷⁾

1- ينطلق هنتجتون من فرضية مفادها أن عالم ما بعد الحرب الباردة ليس أيديولوجيا أو اقتصاديا، وإنما حضاري ثقافي، وستبقى الدول الوطنية صاحبة أقوى دور في السياسة العالمية، ولكن الصراعات الرئيسية للسياسات الكونية ستحدث بين الدول والمجموعات المنتمية لحضارات مختلفة، وبالتالي ستهيمن الصدمات الحضارية على السياسة العالمية.

2- تتبأ هنتجتون بأن الصدام سيكون بين تعاون الحضارتين الكونفوشيوسية مع الحضارة الإسلامية في مواجهة الحضارة الغربية، حيث سيتخذ الصراع طبيعة حروب إقليمية قد تؤدي إلى حرب عالمية، مؤكداً الدور الأساسي والمحوري للمكون الديني في هذا الصراع في ظل ضعف دور الدولة الوطنية كمصدر للهوية الحضارية.

كما يرى هنتجتون أن الصدام بين الحضارات حتمي ويعتبر أن الصراع بين القوى العظمى قد حل محله صدام الحضارات، وأن الدول القومية تظل الوحدات الرئيسية القائمة في الشؤون الدولية، وسلوكها يتشكل كما في الماضي بسعيها نحو القوة والثروة، ولكنه يتشكل أيضاً بالاختيارات والاختلافات الثقافية.⁽²⁰⁸⁾

ويرى أن الإسلام هو العدو الأول لأن الصراعات المقبلة ستكون بين الحضارتين الغربية من جهة والحضارة الإسلامية والكونفوشيوسية من جهة أخرى إلا أنه يعد عداء الإسلام أبرز.

⁽²⁰⁶⁾ لزه بن عيسى، المرجع السابق، ص: 117.

⁽²⁰⁷⁾ عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص: 201.

⁽²⁰⁸⁾ صامويل هنتجتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، طرابلس: الدار الجماهيرية، 1999،

ص: 367.

الاتجاه الثالث: يرى في الحدث مبشرات نهاية الهيمنة الأمريكية، ومظهرها بارزا لضعف وهشاشة القوة المتحكمة في العالم، وبداية أفول هذه القوة، ومن المفارقات المثيرة أن مصدر هذه التصورات هو أساسا كتابات بعض المفكرين الأمريكيين مثل العالم اللغوي المشهور "ناعوم تشومسكي".

لكن في الواقع، فمهما كانت هناك نقاط ضعف في النظام الأمريكي، ومهما كانت هناك تناقضات في العلاقات الدولية، فإن الولايات المتحدة مازالت تتحكم في الرهان الاستراتيجي العالمي، وفي بنية الاقتصاد العالمي.

أما على الصعيد الآخر، وبعد الدعوات الأولية والواضحة للانتقام من مدبري هذه الهجومات، كان هناك بعض الأمريكيين الذين بدأوا يتساءلون عن سبب إثارة الولايات المتحدة لمثل هذه الكراهية التي قد تكون أدت إلى هجمات سبتمبر 2001 المدمرة⁽²⁰⁹⁾، حيث نجد قبل حدوث هذه الهجمات دعوة بعض المفكرين في الولايات المتحدة لمراجعة سياساتها، وحسب مستشارين سابقين بالأمن الوطني: سكوكروفت (Scookeroft) وبرجنسكي^(*) (Zbigniew Brejinski)، فإن الولايات المتحدة كانت بحاجة لإعادة النظر في سياساتها بالشرق الأوسط والخليج، واقترح سكوكروفت أنه على الولايات المتحدة لا يفترض بها ان تسحب دعمها لإسرائيل، لكنه يرى عدم وجود مبرر لقمع إسرائيل غير المحدود للفلسطينيين، وذهب برجنسكي إلى أبعد من ذلك حين شكك بدعم الولايات المتحدة للعقوبات التي ألحقت ضررا جسيما بالشعب العراقي خلال العشرية الماضية.⁽²¹⁰⁾

وفي كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى"، يتصدى لعرض موقع الولايات المتحدة كقوة عالمية وحيدة وحاكمة، ومعلوم أن برجنسكي يعد في الوسط الأكاديمي الأمريكي والعالمي وفي عواصم القرار الكبرى أحد أعلى المراجع والخبرات في ميدان العلاقات الدولية والفكر الاستراتيجي والجيوسياسي.

وقد ذكر برجنسكي أن هناك إحصائية عن الشعب الأمريكي تقول أن غالبيته لا تحب فكرة أن تحكم بلادهم العالم أو تتدخل في شؤون الدول لأنها دولة ديمقراطية، ولا يمكن لدولة ديمقراطية أن تكون إمبريالية استعمارية وقدذكر أنه لا بد من حدث عظيم يجمع الأمة الأمريكية على قرار التدخل في دول العالم والتحكم

(209) Cameron Fraser, Op.Cit, P :140.

(*) كان مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق خلال ولاية الرئيس جيمي كارتر (1976-1980)، وهو عضو مجلس أمناء مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن.

(210) Cameron Fraser, Op.Cit, P :140.

برقعة الشطرنج الكبرى، حيث يقول: " إذا تعرضت أمريكا لحادث كارثي مأساوي مثل بيرل هاربر وهجوم اليابان في الحرب العالمية الثانية، وكانت خسائرها البشرية كبيرة، فإن غالبية الأمة الأمريكية ستوافق على تدخل أمريكا في العالم وشن حرب جديدة،⁽²¹¹⁾ رغم أن هذه التوصيات وردت في الكتاب الذي نشره عام 1997 بينما حدثت أحداث 9/11 عام 2001، ومن جهة أخرى نجد الجنرال المتقاعد الذي كان يعمل بالقوات الجوية الأمريكية "تشاك بويد" (Chuck Boyd)، يبين أنه خلال زيارته لأكثر من ثمانية وعشرين بلدا بمعية لجنة هارت رادمان فإن أحد المواضيع المتكررة، كان الاستياء المحسوس تجاه الولايات المتحدة، واعتبر أن هنالك أسبابا كثيرة وراء هذا الاستياء: أولها الكراهية العالقة في بعض أنحاء العالم نتيجة الدعاية المعادية لأمريكا خلال الحرب الباردة، وثانيهما: هو دعم الولايات المتحدة للأنظمة المعادية للديمقراطية، وثالثها: الدور القيادي الأمريكي في المؤسسات الدولية حيث سيطرت على العالم الذي تسوده العولمة مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، ورابعها كراهية التأثير العالمي للثقافة الأمريكية.⁽²¹²⁾

المطلب الثاني: أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 9/11 حسب مراكز التفكير الأمريكية

إن أحداث 2001/09/11 جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تعيد النظر في إستراتيجياتها لحماية مصالحها في إطار الحرب على الإرهاب.

الفرع الأول: التصورات العامة لمراكز التفكير للسياسة الخارجية الأمريكية

إن مراكز التفكير الأمريكية وضعت استراتيجيات متعددة لمعالجة القضايا الأمريكية وتنبثق عنها تصورات للسياسة الخارجية الأمريكية على شكل مخرجات يلخصها إبراهيم بن عبد الرحمان الهدلق في خمسة نماذج أو خرائط رئيسية تتمثل في:⁽²¹³⁾

(211) محمد بن عبد الله الشمري، الثاني عشر من سبتمبر، الرياض: العبيكات للنشر، ط1، 2007، ص-ص: 141-142.

(212) Cameron Fraser, Op.Cit, P :140.

(213) إبراهيم بن عبد الرحمن الهدلق، المراكز الفكرية الأمريكية و صناعة الاستراتيجيات: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط انموذجا، مذكرة ماجستير في الدراسات الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، الرياض، 2010، ص - ص: 56-57.

النموذج الأول: يرى أصحابه بأن العالم سيتشكل في عالم واحد منسجم نسبياً، لأن الليبرالية الديمقراطية الغربية قد انتصرت، و ستعم العالم مبلورة الشكل النهائي للحكومة الإنسانية وخير من يمثل هذه المقولة فرانسيس فوكوياما في أطروحته نهاية التاريخ و ظهور الرجل الأخير.^(*)

النموذج الثاني: يقول دعاة أن العالم سينشطر إلى ثنائية تضادية، وسيكون محورها السلام و الاضطراب ، الأول الغرب و اليابان، والأخر بقية العالم إلى دول غنية و أخرى فقيرة، ولعل خير من يصور هذه المقولة عادة ماكس سنجر (Max Singer) و ارون فيلدافسكي (Aron Vildavsky).

ويبدو أن هذه الثنائية ما هي إلا صدى للثنائية التضادية القديمة المتمثلة في مقولة روديارد كبلنج (Rudyard Kipling) الشرق شرق و الغرب غرب ولا يلتقيان .

النموذج الثالث: فيرى منظوره أن الدولة هي اللاعب الوحيد في الشؤون الدولية و العلاقة بين الدول علاقة مصالح متصادمة تفرز تحالفات متضادة ، فتصبح علاقات متوترة غالباً معه تنتج فوضى، وربما حروب، وهذا نموذج يعرف بنموذج الدولة أو بالنظرية الواقعية، و يبدو أن هانس مورغانثو (Hans Morgenthau) و جون ميرشايمر John Mearcheimer أحسن ما يعبران عنها.

النموذج الرابع: يرى أن العالم ستعمه الدولة الواهنة لأسباب متعددة مختلفة ، فتتهدم الدولة المركزية فيها ، بسبب اتساع نطاق الصراعات القبلية و العرقية و الدينية، وتزايد اختراق حدودها، فيغرق العالم في فوضى عارمة، وهذا ما يعرف بنموذج الفوضى الخلاقة، و هذا ما تمثله أفكار زيغنيو بريجنسكي ودانيال باتريك مونيهان.

النموذج الخامس: وهو القائل بأن مصدر النزاعات والانقسامات في العالم سيكون حضارياً و ثقافياً، وهذا ما يشكل العالم الجديد و يكون مصدر الصراعات فيه حضارية، و حسب المرء أن يكون صمويل هنتغتون الذي ملأ الدنيا و شغل الناس هو من يمثل هذا النموذج.

(*) يقول نجيب جراد ان تنبؤات فوكوياما قد فقدت بريقها بمجرد انهيار الأنظمة الاستبدالية الموالية للأنظمة الرأسمالية لأن الأنظمة الجديدة ليست في حاجة إلى مواعظ في الحرية و الديمقراطية و يتضح ذلك في كتابه " أمريكا على مفترق الطرق" للمزيد من التفاصيل انظر: نجيب جراد، نظرية نهاية التاريخ عند فرانسيس فوكوياما، تونس: الدار التونسية للكتاب، 2013 .

والجدير بالذكر أن أكثر هذه النماذج أو الخرائط تأثيراً نظرياً في السياسة الخارجية الأمريكية هما النموذجان الأول و الخامس، أما الأخرى فإنها منتجات فكرية ولكنها أثرت تأثيراً عملياً على السياسة الخارجية الأمريكية.

إن مميزات النظام الأمريكي هي سماحه بمناقشة أكثر الأفكار جدلاً، وإذا ما أخذنا بوجهة نظر الأمريكيين الداعية إلى ضرورة التحول في سياسة الولايات المتحدة دولياً، نجد ظهور تيارين^(*) بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وهما: (214)

الفريق الأول: الذي دعا إلى استمرار التفرد الأمريكي، ومن دعائه الكاتبان وولفورت (Warlforth)، وبروكس (Brooks)، أن الولايات المتحدة تنتقل من قوة إلى أكبر، وأنه الخوف عليها من عواقب الأحادية القطبية أو العجز من حالة صدام غير متوقع أو مرتقب، فالولايات المتحدة تمتلك أولاً الموارد اللازمة لأية مواجهة، وثانياً لا توجد قوة موازية قادرة على التعامل مع إدارة قضايا التوازن الدولي الذي تقف الولايات المتحدة على رأسه.

الفريق الثاني: ومن دعائه، مايكل ماندليوم (Michael Mandeleaum)، الذي أكد أن المطلوب تحقيقه هو السلام والديمقراطية وحرية الأسواق، وأن قوة الولايات المتحدة لتحقيق هذه الأهداف هي في تناقص لذلك من الضروري اهتمامها بدعم المؤسسات الدولية وتقوية السياسة السلمية وإشاعة الديمقراطية تتطلب أولاً قواعد ثقافية كي يحدث التغيير لا قوة الإكراه، ويشاطره الرأي الكاتب مايكلهيرش الذي يضيف قائلاً أن سبب وجود الولايات المتحدة كأمة هو زيادة الحرية إلى حدها الأقصى في العالم وأن مواصلة توسيع الإمبراطورية هي وصفة أكيدة للإخفاق.

الفرع الثاني: المحافظون الجدد كنخبة سياسية مسيطرة

لم تكن الأيديولوجية المحافظة بشيء جديد في الحياة السياسية الأمريكية، حيث وجدت منذ عقود، غير أنها لم تجد صدى قويا حتى الستينات من القرن الماضي حين كان مناخ الحرب الباردة والرغبة في تكريس

^(*) من طرف أطر غير رسمية.

⁽²¹⁴⁾ للاطلاع أكثر أنظر: عامر هاشم عواد، المرجع السابق، ص- ص: 206-207.

القيم الأمريكية في مواجهة المد الشيوعي مما أدى إلى ظهور الأفكار المحافظة على سطح الحياة السياسية.⁽²¹⁵⁾

وقد شهدت بداية الثمانينات الصعود اللافت لليمين الديني وذلك أثناء الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي السابق - رونالد ريغن- تحت شعار الولادة الجديدة للمسيحيين وينطلق هذا الطيف السياسي والديني من فكر أو مبدأ تقسيم العالم إلى معسكرين معسكر الخير الذي يضم المسيحيين، ومعسكر الشر الذي يضم أنصار الديانات الأخرى بما فيهم المسيحيون الذين لا يؤمنون بنفس قيمهم وأفكارهم.⁽²¹⁶⁾

وقد توحدت حركة المسيحيين الأصوليين بالإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن، وذلك بسبب ميل الرئيس لأفكار الحركة، وتبنيه أكثر مواقفها الداعمة لإسرائيل ثم جاءت أحداث 2001/9/11 لتتشكل دافعا لصحوة جديدة للمحافظين الجدد لتجسيد رؤاهم من خلال السيطرة على مراكز صنع القرار الأمريكي.

إن الدارس لتداعيات 2001/9/11 في الولايات المتحدة الأمريكية، يتضح له جليا التحول في السياسة الخارجية الأمريكية التقليدية، التي كانت تركز على مفاهيم واقعية راسخة في الفكر السياسي الأمريكي، ثم تحولها بصورة كبيرة إلى مقترحات مختلفة تنطلق من رؤى أيديولوجية ترى أن الولايات المتحدة دولة ذات رسالة في العالم ولا بد من نشر رسالتها سلما أو حربا إذا اقتضت الضرورة، وهذه الرسالة هي نشر الحرية والديمقراطية والقيم الرأسمالية، هذه الرؤى تتعارض مع قواعد النظام الدولي والسياسة الدولية والقانون الدولي.

تميز دور المحافظين الجدد بالنشاط المكثف الهادف إلى ترقية أفكارهم من خلال شبكة مراكز التفكير، وأهمها: معهد أمريكان أنتربريز، معهد الشرق الأوسط للتفكير الإعلامي، معهد هيدسون، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، مركز السياسة الأمنية، من بين الوظائف الأساسية لهذه المراكز هو الدفاع عن امن إسرائيل وهي معقل المحافظين الجدد.⁽²¹⁷⁾

⁽²¹⁵⁾ أحمد باي، "السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وقضية التحول الديمقراطي في العالم العربي"،

دراسات إستراتيجية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006، ص: 49.

⁽²¹⁶⁾ نفس المرجع، ص: 50.

⁽²¹⁷⁾ مصطفى صايح، المرجع السابق، ص: 366.

كان كل من معهد الميراث و معهد المؤسسة الأمريكية في عهدي ريغن و جورج بوش القائدان الإيديولوجيان للحزب الجمهوري الذي لعب الدور الرئيسي في الاشتراك في إدارات المحافظين، و مطالبة المنتقدين لرفع المنح التي تقدمها النخب من الصناعة و التجارة، و في هذا الصدد المحافظون الجدد متهمين بعملهم مثل المهندسين السياسيين بسبب الرعاية من طرف القطاعات التجارية و تنشئة القابلية الثقافية للسياسات الإيديولوجية⁽²¹⁸⁾ المانحون يرفعون المنح المالية لتدعيم تسريع طلباتهم السياسية من الحكومة بالدراسات و السمعة الأكاديمية لعلمائهم.

الفرع الثالث: التوجه العام للسياسة الأمريكية بعد أحداث 9/11

لقد اختلف التوجه العام للسياسة الأمريكية بعد أحداث 9/11 عن الأنماط السابقة للسياسة الخارجية^(*)، حيث أخذت شكل "التدخلية الشاملة" مجسدة بذلك مبدأ التفوق الأمريكي كما صاغه المحافظون الجدد، وسيتم هذا النمط بالتدخل الشامل الهادف إلى تغيير أسس العلاقات الدولية على نحو جذري دون الاكتراث بالقيم الإنسانية أو بالسيادة الوطنية للدولة، ويعلي من قيمة الحرب على ما يسمى الإرهاب الدولي دون أن يكون أي اتفاق أو توافق أو تزامن على هذا المفهوم ولا آليات احتوائه.

تشير أغلب الدراسات إلى أن هناك تغييرات طرأت على مركب السياسة الخارجية للولايات المتحدة بشكل عام منذ وصول الرئيس جورج بوش الابن لسدة الحكم أكثر مما أحدثته تفجيرات 2001/9/11 مما أدى إلى بروز ثلاثة مبادئ أساسية بمثابة قاعدة انطلاق لأي تحرك خارجي أمريكي أنيا كان أو مستقبليا وهي⁽²¹⁹⁾.

المبدأ الأول: الإيمان القوي بسمو المصلحة الأمريكية على ما سواها، إلى درجة أن إدارة بوش الابن وطاقمها المحافظ قد أكسبه هذا الإيمان أبعادا جديدة تتخطى التفسير المعتاد للمصلحة القومية، حيث الانفرادية والاستقلالية، وإن تطلب المبادرة بالهجوم والاستخدام المفرط للقوة العسكرية، وأصبحت أرجاء الكون كلها مستهدفة أمريكيا.

⁽²¹⁸⁾ kubilay Yado Arin, Op.Cit ; p: 68.

^(*) لقد اعتمدت السياسة الأمريكية أربعة أنماط هي:

الإنعزال والاعتماد على الذات/ الاعتماد على الخارج/ عدم الانحياز/التنوع

⁽²¹⁹⁾ ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية، حقبة ما بعد الحرب

الباردة، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص: 266.

المبدأ الثاني: التدخلية الإجبارية، بحيث يتركز على العالم الخارجي بوصفه الفضاء الداخلي للولايات المتحدة، وكل ما يحدث فيه يخص الولايات المتحدة، ومن حقها التدخل في مختلف القضايا العالمية.

المبدأ الثالث: اعتماد نهج السيولة "الميوعة" الموقفية، أي عدم الاتفاق على شكل محدد للعلاقة مع الآخر، وذلك بغض النظر عن طبيعة هذا الآخر، الأمر الذي أدى إلى بروز علاقات جادة مع الاتحاد الأوروبي، سواء في الإطار السياسي أو الاقتصادي.

لقد تميز الخطاب السياسي الأمريكي في مجمله بعد أحداث 9/11 بالإصرار على التفرد والبناء الإمبراطوري، حيث يقول فرانسيس فوكوياما في كتابه "أمريكا على مفترق الطرق" أنه: "لقد غير 11 سبتمبر إدراكات الولايات المتحدة للتهديد لأن الهجمات جمعت معا تهديدين كانا وهما موحدان أكثر إهلاكا بكثير منهما وهما متفرقان وهما: الإسلام الراديكالي وأسلحة الدمار الشامل، وكلا التهديدين كان موجودين لوقت طويل بوصفه قضية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، القضية الأولى كانت موجودة منذ الثورة الإيرانية على الأقل في عام 1978، والقضية الأخرى كانت موجودة منذ فجر العصر النووي، ولكن حين وضعت القضيتان معا في حزمة واحدة، فإن القضيتين رفعتا للولايات المتحدة لأول مرة الاحتمال الوشيك لتهديد نووي أو حيوي مباشر، لا يمكن ردعه".⁽²²⁰⁾

المطلب الثالث: مواقف مراكز التفكير الأمريكية من أحداث 2001/9/11

حاولت مراكز التفكير الأمريكية استغلال أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 للتأكيد على دورها الأساسي في توجيه صناعة السياسة الخارجية الأمريكية وفقا لأهدافها المؤيدة لإسرائيل، كما أعادت تركيز أبحاثها لتوجيهها أكبر نحو إنتاج الأفكار والتصورات التي تقود إلى إعادة النظر في العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم العربي والإسلامي، وبالتالي يمكن تصنيف مواقف المراكز الفكرية الأمريكية إلى ثلاثة تيارات: التيار اليمني، تيار الوسط، تيار اليسار.

⁽²²⁰⁾ فرانسيس فوكوياما، أمريكا على مفترق الطرق، تر: محمد محمود التوبة، ط1، الرياض: شركة العبيكات للأبحاث والتطوير، 2007، ص: 96.

الفرع الأول: موقف التيار اليميني من مراكز التفكير الأمريكية من أحداث 9/11

كان اهتمام المراكز الفكرية اليمينية عقب أحداث 9/11 مباشرة يرتبط بتأييد الإدارة الأمريكية على أكثر من صعيد فكري وسياسي، فقد اهتمت هذه المراكز الفكرية بفكرة تحييد الإسلام كدين خارج دائرة الصراع لتجنب المواجهة مع الأمة الإسلامية، وصدرت العديد من المقالات التي تؤكد على سماحة الإسلام، وأنه دين لا يدعو إلى الحرب، وكان ذلك للتأكيد على جهود الإدارة الأمريكية في تلك الفترة لاكتساب المسلمين إلى جانب الإدارة الأمريكية في حربها المتوقعة ضد الجماعات الجهادية.⁽²²¹⁾

هناك بعض المراكز اليمينية صورت دين الإسلام كأنه يدعو إلى مقاومة الحضارة والتمدين، وأنه من الأسباب الرئيسية لتخلف العالم الإسلامي، كما تطرقت بعض الدراسات أن السبب في أحداث 2001/9/11 يعود إلى الحقد الحضاري ضد أمريكا في العالم الإسلامي.

حاولت هذه المراكز اللجوء إلى استراتيجية الضغط الإعلامي على الحلفاء الأمريكيين من العالم الإسلامي لتأييد الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، كما أيدت فكرة الخيار العسكري للرد على الدول التي كانت وراء هذه الأحداث من خلال شن حملة منظمة على كل من باكستان، السعودية ومصر، تركزت على المواقف الإعلامية المعادية في تلك الدول للولايات المتحدة، وكذلك أنظمة التعليم التي تغرس في الناشئة على معاداة الغرب، وساهمت هذه الحملة في الضغط على هذه الدول التي سارعت في تقديم تسهيلات عسكرية لأمريكا.

يعتقد البعض بأن عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد أحداث 9/11 ثم احتكارها من قبل مركز التفكير اليميني "مركز السياسة الأمنية"، ومن بين الأدلة على هذا الطرح أن أعضاء الفريق الذي يشكل إدارة جورج ولكر بوش الابن أغلبهم من النخب الفكرية التي اشتغلت بالمركز المذكور في فترة الحرب الباردة، وهو ما يؤكد دونالد رامسفيلد- وزير الدفاع الأمريكي، وهو أحد الأعضاء الفاعلين في المركز، مخاطباً أعضاء مركز السياسة الأمنية قائلاً:⁽²²²⁾ " إذا كان هناك أدنى شك حول سلطة أفكارهم، فيكفي أن تنتظروا إلى عدد المشاركين المنتمين للمركز والذين يتولون المناصب العليا في إدارة جورج ولكر بوش، وبالأخص في وزارة الدفاع".

⁽²²¹⁾ باسم خفاجي، المرجع السابق، ص: 53.

⁽²²²⁾ مصطفى صايح، المرجع السابق، ص: 407.

الفصل الثاني: الدول العربية في منظور الولايات المتحدة الأمريكية و مراكزها الفكرية بعد أحداث 2001/9/11: بين تعدد الرؤى و وضع الاستراتيجيات

تمثل الحركات الإسلامية في فكر ودراسات مركز السياسة الأمنية أحد المحاور الكبرى التي تبنى عليها الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية.

حذرت مؤسسة التراث من خطورة تصدير الجهاد في العالم الإسلامي، ففي تقرير بعنوان "التخلص من شبكة الإرهاب لبن لادن ولطالبان في أفغانستان" صدر في الأسبوع التالي لأحداث 9/11، وكتب "إدوين فيولنر" رئيس مؤسسة التراث بعد يومين من الأحداث وقبل أن تعرف بدقة هوية الفاعلين قائلًا في رسالة بعنوان "أعلنوا الحرب".⁽²²³⁾

وكتب "كيم هولمز"، نائب رئيس مؤسسة التراث للسياسة الخارجية في اليوم التالي لأحداث 9/11 محرضًا الإدارة الأمريكية على إعلان الحرب في مقال بعنوان "أكثر من مجرد طلقات تحذير"، وقد أعرب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق بريجنسكي عن تخوفه من أن تتحول الحرب على الإرهاب إلى حرب على الإسلام في حوار أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وفي حوار أجري مع "دينيس دي سوزا" وهو باحث بمعهد هوفر الذي تحدث بإسهاب عن انهيار الإسلام كحضارة ودين في مقابل التفوق الأوروبي، واعتبر أن ذلك هو السبب الرئيسي في أحداث 2001/9/11.

وفي اليوم الثاني لأحداث 2001/9/11، أصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية حملة ضد التيار الإسلامي في المملكة العربية السعودية ودورها في تأجيج الصراع، أما معهد كاتو فقد أصدر دراسة تبين أن نسبة كبيرة من الشعب الأمريكي لا يرى مانعا من التضييق على العرب الأمريكيين وتفنيشهم أكثر دقة في المطارات الأمريكية، قدم المعهد في دراسة بعنوان "التمييز العرقي: أسلوب متعقل وأخلاقي"، كتبها روبرت ليفي، وهو باحث بالمعهد، وتخلص الدراسة إلى أن التمييز العرقي ضد العرب والمسلمين في أمريكا قد يكون له ما يبرره إذا تم استخدامه بطرق مناسبة.

الفرع الثاني: موقف مراكز التفكير الأمريكية لتيار الوسط من أحداث 9/11

التزمت المراكز الفكرية لتيار الوسط بمواقف أكثر اعتدالا من المراكز اليمينية عند التعامل مع أحداث 9/11، وظهر ذلك بوضوح في كتابات الباحثين في مركز بروكينجز وكذلك مجلس العلاقات

⁽²²³⁾ باسم خفاجي، المرجع السابق، ص: 54.

الخارجية، أما معهد واشنطن، فنظرا لارتباطه الوثيق بقوى الضغط الموالية لإسرائيل، فقد كانت موافقة حادة في اتهام الإسلام والمسلمين بمعاداة الحضارة الغربية والسعي إلى هدمها.⁽²²⁴⁾

ومن الجوانب التي اهتمت بها العلاقة بين السياسة والدين الإسلامي واختلاف الإسلام عن الديانات الأخرى لاشتماله على دور سياسي واضح، كما أظهرت كذلك للدوافع التي تحرك المسلمين إلى كراهية أمريكا.

وحول الأسباب التي كانت وراء الرغبة في الانتقام لدى التيارات الجهادية، والتي ظهرت في أحداث 9/11، فقد كتب "مارتن أندريك" وهو أحد الباحثين في معهد بروكينجز، وكان أحد المسؤولين في الإدارة الأمريكية للرئيس كلينتون عن مشروع السلام، دراسة بعنوان "العودة إلى السوق" لتفسير التراجع الديمقراطي في العالم الإسلامي، وكيف أن الإدارة الأمريكية التي تدعو إلى الحريات السياسية في العالم قد قبلت بانعدامها في العالم الإسلامي والعربي.⁽²²⁵⁾

الفرع الثالث: مواقف مراكز التفكير الأمريكية لتيار اليسار الليبرالي

فقد حرصت على إظهار تعاطفها مع الشعب الأمريكي في محنته، وتأييدها العام للإدارة الأمريكية في ضرورة التصدي للأخطار المحدقة بالولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الناحية الفكرية، فقد ركزت المراكز الفكرية لتيار اليسار على أهمية البحث عن حلول بديلة للصراع مع الآخر بدلا من التفكير في الحروب فقط، واهتمت كذلك بموضوع الحقوق المدنية وتقليص أثر الجيش الأمريكي على السياسات الخارجية الأمريكية وكذا البحث عن الدوافع الحقيقية وراء أحداث 2001/9/11.

أما من ناحية طبيعة عمل المراكز الفكرية اليسارية، فقد ركزت على الرؤية العامة للأحداث دون التعمق في تفاصيل الأحداث والتأكيد على دراسة الأبعاد المستقبلية والتوقعات طويلة المدى لأثر هذه الأحداث على الشعب الأمريكي وكذا إعطاء الاقتراحات المستقبلية للإدارة الأمريكية لمواجهة الهجمات المحتملة على أمريكا.

⁽²²⁴⁾ باسم خفاجي، المرجع السابق، ص: 56.

⁽²²⁵⁾ نفس المرجع، ص: 58.

أما من الناحية الثالثة والمرتبطة بالواقع السياسي والأمني في الولايات المتحدة، فإن إعلان الرئيس الأمريكي أن الولايات المتحدة في حالة حرب، قد قلص من قدرات التيارات المعارضة على الإعلان الواضح والسافر عن مواقفها ضد السياسات الحكومية، وهو ما يتعود عليه الرأي العام الأمريكي في أوقات الأزمات والحروب، ولذلك فقد كانت اعتراضات المراكز الفكرية على السياسات الأمريكية تأتي بأشكال غير مباشرة، وتغلف دائما بغلاف من الوطنية والتأكيد على الالتزام بمواقف الإدارة من الحرب ضد الإرهاب، وقد كان لهذه الأسباب مجتمعة آثارا واضحة على البحوث والدراسات والمقالات التي صدرت عن المراكز الفكرية لتتأثر اليسار الليبرالي.⁽²²⁶⁾

⁽²²⁶⁾ باسم خفاجي، المرجع السابق، ص: 61.

المبحث الثاني: المنطقة العربية في الإدراك الأمريكي بعد أحداث 9/11

كانت لأحداث 9/11 انعكاسات على الإدراك الأمريكي للمنطقة العربية على جميع الأصعدة و ذلك في إطار حماية المصالح الأمريكية و الدفاع عنها.

المطلب الأول: أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة العربية

تطورت أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، وتبدلت بتطور الأحداث العالمية والعلاقات الدولية والمصالح القومية الأمريكية، والدور العالمي للولايات المتحدة والتحولت السياسية والاقتصادية العربية، والتنافس بين الدول الكبرى على النفوذ والسيطرة على المنطقة العربية والاستيلاء على خيراتها الدفينة. (227)

الفرع الأول: تطور أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة العربية

منذ الحرب العالمية الثانية، تمحورت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم العربي حول ثلاثة قضايا رئيسية: كيف تسيطر على مصادر الطاقة العربية أولاً، ومن الذي يمكن أن يساعدها على حماية منابعه وطرق نقله من التهديدات المحتملة محلياً وإقليمياً ثانياً، وأخيراً، كيف تقيم علاقات سياسية وتحالفات عسكرية مع الدول النفطية في البلاد العربية لتضمن سيطرتها على النفط العربي. (228)

كان الهدف الأول للسياسة الخارجية الأمريكية في الدول العربية محاصرة الاتحاد السوفياتي وعدم السماح له بالوصول إلى المنطقة العربية ذات الأهمية الإستراتيجية الكبرى في الصراع الدولي القائم في الحرب الباردة بين المعسكرين، ومحاولة الحيلولة دون وصول الشيوعية إلى هذه المنطقة.

أما الهدف الثاني، فكان الاستمرار في السيطرة على النفط العربي وحماية منابعه، والحيلولة دون وصول أعدائها إلى هذه المنابع، فالولايات المتحدة المتطلعة إلى الهيمنة العالمية لا يمكن لها أن تلعب دوراً قيادياً مؤثراً في العالم، ومؤشرات نضوب احتياطها من النفط قد بدأ في تراجع مستمر، لذا جاء التفكير الأمريكي بضرورة ضمان استمرار تدفق النفط إليها، وإلى حلفائها من الدول الغربية بأسعار معقولة.

(227) علي مفلح محافظة، العرب والعالم المعاصر، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر، 2009، ص: 88.

(228) عمار بن سلطان، الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية-العربية: دراسة في عوامل الاختراق الأمريكي

للوطن العربي، الجزائر: للدراسات والنشر والتوزيع، 2012، ص: 16.

إن النفط العربي يتميز بخصائص استراتيجية، جعلت منه محط أنظار دول العالم أجمع، وتتمثل هذه الخصائص في المزايا الطبيعية والاقتصادية التي ينفرد بها النفط العربي من بينها:

- **الموقع الجغرافي للدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط:** يتوسط هذا الموقع أكبر الدول المستوردة لهذه المادة كاليابان شرقا و أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية غربا.

- **وجود المضائق والممرات البحرية:** التي ينقل النفط عبرها إلى مختلف أنحاء العالم حيث الممرات المائية لخطوط الملاحة البحرية الرئيسية الست في الشرق الأوسط وهي قناة السويس، مضيق هرمز، باب المندب، وتيران والمضيقان التركيان كانت تواجه على الدوام خطر الإغلاق او الحصار.⁽²²⁹⁾

وبالتالي تتبوأ الدول العربية مكانة هامة على خارطة النفط العالمية، وما يعزز هذه المكانة استحواذها على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط، وما تقوم بإنتاجه وتصديره إلى الأسواق العالمية وباعتبار النفط العربي مصدرا هاما للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم، حيث أكد بعض علماء الاقتصاد الأمريكيين بصدد الصناعة النفطية أنه إذا عثرت على النفط فإنه يمكنك أن تحصل على ألف ضعف لاستثمارائك الأصلية.

إن الخصائص الإستراتيجية التي ينفرد بها النفط العربي هي التي تفسر مدى اهتمام دول العالم بتلك المنطقة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبرها منطقة حيوية وإستراتيجية لاقتصادها وأمنها القومي.

حيث يقول الجنرال الأمريكي "بالمر" (Palmer) أن "منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق إستراتيجية في العالم ليس بسبب الكميات الضخمة من النفط التي فيها وخصوصا في حوض الخليج

الفارسي، بل أيضا بفضل موقعها الجغرافي فالطرق الجوية والبحرية والعالمية تقطع المنطقة التي تشكل جسرا أرضيا بين كتلة أراضي أوراسيا والقارة الإفريقية".⁽²³⁰⁾

⁽²²⁹⁾ للمزيد أنظر:

مظفر حكمت البرازي: "صادرات النفط والغاز الطبيعي من الدول الأعضاء والممرات المائية العالمية للشحنات البترولية"، **مجلة النفط والتعاون العربي**، الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد (4)، العدد (148)، شتاء 2014، ص- ص: 228- 247.

⁽²³⁰⁾ حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيروت: لبنان، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000، ص:

وكان الهدف الثالث حماية دولة إسرائيل، باعتبارها قاعدة عسكرية متقدمة للغرب في وجه التدخل السوفيتي المحتمل - سابقا- وقد تطورت وسائل تحقيق هذا الهدف خلال نصف القرن الماضي.

تعتبر حماية أمن إسرائيل كجزء من التزام تاريخي وأخلاقي من جانب الولايات المتحدة بهدف ضمان بقاء اتحاد يهودي، وذلك عن طريق مساعدة إسرائيل على الحفاظ على هامش أمنها أثناء مواجهتها لجيرانها العرب المعادين لها، فقد ظلت الولايات المتحدة حريصة على دعم إسرائيل اقتصاديا ودبلوماسيا من خلال تقديم المعونات، وإقامة تحالف استراتيجي إسرائيلي أمريكي.

فقد أصبحت إسرائيل في الفكر الاستراتيجي الأمريكي تمثل قاعدة عسكرية متقدمة في الوطن العربي، يمكن استعمالها لحماية آبار النفط في الحالات الطارئة، جسرها الاستراتيجي بين المنطقتين الإفريقية والآسيوية، وقوة محلية لتأديب الأنظمة العربية الراضية للهيمنة الأمريكية.

الهدف الرابع: هو حرمان المنطقة العربية من عناصر القوة، بحيث لا تظهر فيها دولة قوية اقتصاديا وعسكريا، يمكن أن تهدد إسرائيل أو المصالح النفطية الأمريكية فيها⁽²³¹⁾ ويتجلى ذلك من خلال محاولة إضعاف مصر واحتلال العراق سنة 2003.

والهدف الخامس هو إعادة بناء شرق أوسط جديد يخضع للسيطرة الأمريكية، وتقام فيه أنظمة حكم موالية للولايات المتحدة حليفة لها، مستغلة فرصة انهيار الاتحاد السوفياتي ومحاولتها لفرض هيمنتها العالمية، وتحت شعار الحرب على الإرهاب تشن منذ عقد من الزمن حربا على العرب والإسلام.

الفرع الثاني: المنطقة العربية و الأمن القومي الأمريكي

وما يمكن أن نلاحظه من خلال الأهداف المذكورة سابقا أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى ما يجري في المنطقة العربية من زاوية محددات أمنها القومي، وهذا الأمن اتسع ولم تعد له حدود، وطالما أن التوسع يعني حتمية التدخل لضمانه، فإن الولايات المتحدة لن توقف تدخلها في الشأن العربي، وأنها ستتدخل بكل الوسائل، لاسيما تدخلها في عملية التغيير التي تجري في المنطقة، إذ أن التدخل مرتبط بالأمن والمصالح القومية الأمريكية.

وتستند إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في المنطقة العربية إلى أربعة ثوابت رئيسية لحماية

(231) علي مفلح محافظة، المرجع السابق، ص: 91.

مصالحها الإستراتيجية الحيوية في المنطقة وتتمثل في:⁽²³²⁾

- ضمان أمن الكيان الصهيوني.
- ضمان الوصول إلى موارد الطاقة، إنتاجا وتسويقا.
- حرية المرور في الممرات المائية.
- مكافحة الإرهاب عبر إيجاد موازنة ضد الدول المارقة -حسب المفهوم الأمريكي.

وقد حافظت الإدارات المتعاقبة على ثبات أهدافها الإستراتيجية في المنطقة العربية، واستخدمت وسائل وآليات مختلفة وصولا إلى ذلك، من أهمها دعم النظم الموالية لسياستها، ووضع العراقيل أمام المعارضين لها، وفي إطار تلك الإستراتيجية عرضت الإدارات الأمريكية خططا لتغيير الواقع العربي تحت مسميات الإصلاح والأمن والسلام وحقوق الإنسان، بينما هاجس الولايات المتحدة يكمن في ضمان مصالحها في هذه المنطقة الحيوية في العالم.⁽²³³⁾

فقد تم تأطير الحرب على الإرهاب من قبل الإدارة الأمريكية في أعقاب أحداث 9/11 وفق منطلق "الأمننة الكلية".

إن عولمة المبادئ والمصالح الأمريكية هو أمر متجذر في الحياة السياسية الأمريكية الأمر الذي يعطي سياستها الأمنية لهجة أخلاقية غير عادية، فعندما أعلنت إدارة بوش الابن الحرب على الإرهاب وخيرت الدول الأخرى بين الوقوف إلى جانبها أو إلى جانب الارهابيين أصبح الاختيار بين الحليف والشريك قضية دولية.⁽²³⁴⁾

أما الباحث سيناب كاكماك (Cenap Kakmak) في تحليله حول السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، يرى أنه لا يمكن تحديد سياسة الولايات المتحدة لما بعد 9/11 بشكل

⁽²³²⁾ كوثر عباس الربيعي، "التصور الأمريكي للتحويلات في المنطقة العربية"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، (العدد 17)، 2013، ص: 28.

⁽²³³⁾ نفس المرجع، ص: 28.

⁽²³⁴⁾ فوزية قاسي، "الحرب على الإرهاب ومفهوم الأمن كممارسة خطابية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد

(5)، جوان 2013، ص: 176.

جيد، حيث أنها تبدو غامضة بعض الشيء، ولا يوجد أي إجماع بين العلماء على مضمونها، فبينما يقر البعض بأن الولايات المتحدة قد خلقت نموذج تحول بعد أحداث 9/11 يجزم آخرون بأن البرنامج الجديد ما هو إلا نسخة مستحدثة عن السياسة الخارجية الأمريكية السابقة.⁽²³⁵⁾

قد يعود ذلك إلى الحسابات التاريخية الحضارية المتعلقة منذ القدم والتي لم تنجح حقبة الاستعمار، والانتقام الذي تميزت به، من تصنيفها في وعي الغرب، بل زادت تعقيدا، والعنصر الأكثر حساسة في هذا الحساب هو الإسلام الذي يشكل أكبر قوة مقاومة للهيمنة السياسية والثقافية الغربية.

المطلب الثاني: حدود الرؤية الأمريكية للمنطقة العربية بعد أحداث 2001/9/11

توصل الكثير من المفكرين العرب والغربيين إلى استنتاج مفاده أن الإدارة الأمريكية استثمرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لعام 2001، لتعلي شعار أمنها القومي والحفاظ على مصالحها، وتذرعت بهما لتبرير غزوها لأفغانستان والعراق، وتدخلها في شؤون الدول العربية، كل حسب ما تقتضيه مصالح الولايات المتحدة.

ومنذ تلك الأحداث، وقعت المنطقة العربية تحت طائلة تحليلات متعددة حول مسؤولية النظم السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها عن إفراز "الإرهاب"، وإنتاج جماعات متطرفة أنزلت أضرارا بالغة بالولايات المتحدة، وأمن الدول والمجتمعات الغربية، واستخلصت هذه التحليلات، التي انخرطت فيها مراكز بحثية، ومؤسسات إعلامية، ومسؤولون سياسيون وحكوميون وكتاب ومفكرون، أن مكافحة الإرهاب وحماية الدول والمجتمعات الغربية تقتضي تغييرات في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة.⁽²³⁶⁾

من منظور أمريكي ساد المؤسسة السياسية تحليل يفيد بأن ظاهرة التطرف تعود إلى التخلف والاستبداد والشمولية، وعدم وجود ظاهرة الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وأخذ المفكرون السياسيون الأمريكيون يؤكدون أن سبب الإرهاب الذي تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية يعود بالدرجة الأولى إلى الفقر وغياب الديمقراطية وإلى المنظومة الاجتماعية والثقافية في العالم العربي، لذلك قامت الإدارة الأمريكية

⁽²³⁵⁾ Cenap Kakmak, Op.Cit,P4.

⁽²³⁶⁾ محسن عوض، "الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري (2001-2011)، **المستقبل العربي**، العدد (388)، أبريل 2011، ص: 52.

بتخصيص مبالغ ضخمة من خلال مؤسساتها وهيئاتها لتشجيع ودعم المشاريع التي تروج لثقافة الديمقراطية،
والمجتمع المدني والإصلاح.

الفرع الأول: تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية للدول العربية بعد أحداث 9/11

وتطورت الدعوة إلى التغيير في المنطقة إلى سياسات واستراتيجيات محددة تتماشى مع المصالح
الأمريكية والإسرائيلية، كما أعيدت صياغتها في صياغات براءة خاطبت تطلعات بعض القوى في تغيير
الواقع السياسي والاقتصادي، وحشدت الولايات المتحدة وراء دعوته.

اتجه الخطاب السياسي الأمريكي إلى تدويل الأزمة أو إلى عولمة الأزمة، والمنطق الأمريكي في هذا
الشأن أن ما تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية هو عمل من أعمال الإرهاب الدولي، وأن العالم كله
معرض لمثل هذه الهجمات ما لم يتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة هذا العدو الجديد.⁽²³⁷⁾

تم تصنيف الدول تبعا لموقفها من التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، حيث ذكر الرئيس الأمريكي
جورج بوش أن الدول التي لم تقف مع الولايات المتحدة فهي مع الإرهاب.

وفي هذا الصدد نشير إلى تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية للدول العربية إلى:

أ- **الدول الشريرة:** هي دول تتهمها الولايات المتحدة إما بممارسة الإرهاب بنفسها وإما بدعمه ماديا
ولوجستيكيًا وعسكريًا، ومثل هذه الدول عادة ما تكون مدرجة على قائمة الدول الراعية للإرهاب، ومن ذلك أن
الولايات المتحدة دأبت على نقد كل من الصومال وسوريا ولبنان بعد 9/11 بإدعاء أنها توفر ملاذًا آمنًا
لجماعات إرهابية لكن سوريا وحدها هي التي أدرجت على لائحة الإرهاب، وعلى صعيد آخر، فإن كلا من
ليبيا والسودان هي من دول القائمة السوداء (مع كل من العراق وسوريا وكوريا الشمالية وإيران وكوبا)، لكن
الولايات المتحدة طورت سياستها حيالهما بشكل واضح ولعبت دورًا في حل مشكلتهما الداخلية، وفي تعليق
العقوبات الدولية المفروضة عليهما.⁽²³⁸⁾

⁽²³⁷⁾ حسين خليل، المرجع السابق، ص: 413.

⁽²³⁸⁾ للإطلاع أكثر أنظر:

نيفين عبد المنعم مسعد وآخرون، صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية، بيروت، لبنان، مركز دراسات
الوحدة العربية، ط2، 2004، ص: 235.

ب- **الدول التائبة:** وهي دول كانت الولايات المتحدة قد أخضعتها لعقوبات دولية أو هددتها بعمل عسكري قبل أحداث 9/11 بسبب اتهامها بممارسة الإرهاب أو التساهل معه، ثم عادت و غيرت سياستها حيالها بسبب تعاونها في مكافحة هذا الإرهاب نفسه، سواء قبل أحداث 9/11 أو بشكل أوضح بعدها ومن بين هذه الدول: اليمن، السودان، ليبيا.

ج- **الدول الصديقة:** هي دول يمكن تعريفها بأنها التي كان يتوقع أن يعتمد عليها بشكل أساسي في دعم الجهود الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب بحكم عوامل متعددة البعض من هذه العوامل يتعلق بطبيعة علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة، والبعض الآخر يرتبط بظروفها الداخلية وتعرضها هي نفسها لمشاكل مبعثها جماعات وتيارات دينية متشددة، لكن المفارقة التي كشفت عنها أحداث سبتمبر 2001 أن الصديقين الأهم للولايات المتحدة على المستويين العربي والإسلامي - مصر والسعودية- كانا هما اللذان قدما العناصر المدبرة للهجمات وبعض أبرز منفذيها حسب الرواية الأمريكية، فزعيم تنظيم القاعدة هو السعودي أسامة بن لادن وساعده الأيمن هو المصري أيمن الظواهري، والمتهم الأول في القضية هو المصري محمد عطا و (15) من إجمالي (19) متهما فيها يحملون الجنسية السعودية.⁽²³⁹⁾

الفرع الثاني: الحرب الوقائية في السياسة الأمريكية

طرحت الولايات المتحدة الأمريكية دعوة إلى تجفيف منابع المالية والاقتصادية لما تسميه بالإرهاب، كما حاولت توظيف هذه الأزمة للاحتفاظ بموقعها المتميز على قمة النظام العالمي، وذلك من خلال السيطرة على موقع استراتيجي هام بالقرب من الدول التي يمكن أن تتشكل مصدر تهديد للمصالح الحيوية الأمريكية (روسيا، الصين، إيران)، وكذلك السيطرة على مواقع الطاقة المحتملة في المستقبل (بترول بحر قزوين) مع إحكام السيطرة على مناطق النفوذ التقليدية.⁽²⁴⁰⁾

لقد وصل الأمر بالولايات المتحدة في إطار الحرب ضد الإرهاب إلى إعادة تشكيل تحالفاتها وعلاقاتها الخارجية مع دول العالم على أساس هذا المعطى الجديد، حيث اندفعت وبقوة للرد عسكريا على العمليات الإرهابية التي تعرضت لها، وذلك بناء على تحالف دولي يتجاوز التحالفات العسكرية والتقليدية.

⁽²³⁹⁾ نيفين عبد المنعم وآخرون، المرجع السابق، ص: 246.

⁽²⁴⁰⁾ حسين خليل، المرجع السابق، ص: 414.

كما ذهبت معتمدة في ذلك على قرارات صادرة عن منظمة الأمم المتحدة ، وتحديدًا قرار مجلس الأمن الدولي - رقمي⁽²⁴¹⁾ 1368 و1373، إلى حد فرض مفهومها الخاص "للإرهاب" وجعله مفهومًا عالميًا ووحيدًا، وهو المفهوم الذي يتحرك وفقًا للمصالح الأمريكية، ويسمح لها بإدراج كل أعمال العنف الموجهة ضد مصالحها أو ضد مصالح حلفائها ضمن خانة الأعمال الإرهابية حتى لو كانت هذه الأعمال لها ما يبررها في الواقع أو مشروعة من وجهة نظر قواعد الشرعية الدولية، كأعمال المقاومة التي تقوم بها حركة التحرر الوطني ضد الاحتلال الأجنبي - حركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية بالأساس أو ضد الأنظمة الاستبدادية التي تحرم شعوبها من التمتع بأبسط حقوق الإنسان.⁽²⁴²⁾

إن أول نتيجة يمكن استخلاصها من خلال تحول السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 9/11 وهي أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تخلت عن التمسك بفكرة أن المجتمع الدولي مطلب أساسي للعمل، حيث أثبتت إدارة بوش نفسها صلاحية هذا التعليق عندما جاءت رسالته التي وجهها أول مرة للعالم في 20 سبتمبر 2001 كمايلي: "إما أن تكونوا معنا، أو تكونوا مع الإرهاب".⁽²⁴³⁾

ركزت أسس السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن على الإبقاء على تفوق الولايات المتحدة الأمريكية، ودعم النمو الاقتصادي واستغلال الثروة الحاصلة في الشؤون العسكرية للاحتفاظ بالهيمنة العسكرية لعهود قادمة.

إتباع الحرب الوقائية التي تركز على اتخاذ خطوات مبكرة ومفاجئة ضد دول أو جماعات معادية لمنع وقوع أعمال ضد الأهداف الأمريكية، انطلاقًا من أن العمل الوقائي يكون في بعض الحالات أفضل من انتظار حدوث الهجوم المعادي ثم الرد عليه بقوة، وقد يحدد الأمريكان بعض الحالات التي قد تستدعي القيام

⁽²⁴¹⁾ القرار رقم 1368 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 4370 المنعقدة في 2001/9/12 وللاطلاع على نص القرار انظر :

<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N01/533/80/PDF/N0153380.pdf>

والقرار 1373 الذي اتخذه مجلس الأمن في الجلسة رقم 4385 المنعقدة في 2001/9/28، للاطلاع عليه انظر :

<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N01/557/41/PDF/N0155741.pdf>

⁽²⁴²⁾ محمد الهزاط، "الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، شؤون عربية، العدد (114)، صيف 2003، ص-ص: 169 - 170.

⁽²⁴³⁾ Cenap Cakmak, American Foreign Policy And September 11, (Consulted On 1/6/2016), Available Online : [http:// 5am.gov.tr/wp-content/up/oady.cenap-cakmak.Pdf](http://5am.gov.tr/wp-content/up/oady.cenap-cakmak.Pdf).

بإجراءات وقائية كما هو الحال بالجدل القائم بشأن الملف النووي الإيراني أو اقتراب جماعة إرهابية من تنفيذ هجمات ضد أهداف أمريكية، وتعتبر هذه السياسة نقلة نوعية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي باعتبارها تمثل تحولا جذريا⁽²⁴⁴⁾، وفي هذا الإطار جاء في خطاب جورج بوش الابن عام 2002 مايلى:⁽²⁴⁵⁾

"سنحطم التنظيمات الإرهابية، نحمي الولايات المتحدة والشعب الأمريكي ومصالحنا في الداخل والخارج، بالتعرف والقضاء على التهديد قبل وصوله لحدودنا، الولايات المتحدة الأمريكية ستناضل بتواصل لتجنيد دعم المشاركة الدولية، لن نتردد في العمل بانفراد إذا اقتضت الضرورة لتجسيد حقنا في الدفاع عن النفس عن طريق العمل الوقائي ضد هؤلاء الإرهابيين لتفادي إلحاق الضرر ضد شعبنا ووطننا".

ويلخص لنا سمير التنير عناصر الاستراتيجية الأمريكية الكبرى فيمايلي:⁽²⁴⁶⁾

- الالتزام بالخط الأساسي الذي يقضي بالمحافظة على القطبية الأحادية والتصدي لأي منافس لها في العالم عسكريا كان أم اقتصاديا.
- التصدي للمجموعات الإرهابية التي تحاول الحصول على أسلحة الدمار الشامل واستئصالها من جذورها بحسب تعبير "دونالد رامسفيلد" وزير الدفاع السابق .
- التخلي عن الاستراتيجية الواقعية السابقة واعتماد الخيار الهجومى الوقائي، وإعطاء نفسها الحق في استخدام القوة الوقائية لضمان أمنها.
- إلغاء مبدأ سيادة الدول، حيث أعطت لنفسها الحق في مهاجمة المنظمات الإرهابية في أي بقعة من الأرض.

- عدم احترام المعاهدات والمواثيق الدولية التي تحد من قدرتها على التصرف بشكل أحادي.
- التقليل من أهمية المواثيق والمعاهدات الدولية والأحلاف المقامة على أسس الدفاع عن النفس، وذلك لمنع أي قيود تمنع تصرفها الأحادي.

⁽²⁴⁴⁾ عبد القادر بن حمادي، محمد العيد، "الشراكة الاقتصادية الأمريكية المغاربية بين إعادة تفعيل الاتحاد المغاربي وتحقيق المكاسب الاستثمارية النفعية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، العدد (07)، جويلية 2014، ص: 91.

⁽²⁴⁵⁾ Colin S.Gary, **War, peace and international relations**, London And New York, Routledge Taylor And Francis Group,2007,P239.

⁽²⁴⁶⁾ سمير التنير، أمريكا من الداخل: حروب من أجل النفط، بيروت، لبنان، 2010، ص-ص: 152-153.

الفصل الثاني: الدول العربية في منظور الولايات المتحدة الأمريكية و مراكزها الفكرية بعد أحداث 2001/9/11: بين تعدد الرؤى و وضع الاستراتيجيات

- عدم اعتبار الاستقرار الدولي عقبة، والتحرر من الماضي ومن السياسات المتبعة في حقبة الحرب الباردة.

وما نلاحظه على هذه العناصر أنها كلها تخدم المصالح الأمريكية وتعتبر الحرب الوقائية أكبر تحول شهدته السياسات الأمريكية، حيث كتب وليام فالستون (William Falston)^(*) في جريدة واشنطن بوست يقول أنه بدلا من أن تواصل الولايات المتحدة التعامل كدولة أولى بين أنداد، كما كانت تفعل في النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت تتعامل باعتبارها القانون نفسه، وتضع قواعد جديدة للتعامل الدولي.⁽²⁴⁷⁾

وكما يعتبر العالم السياسي الأمريكي "كالمرز جونسون" أن أحداث 2001/9/11 انفجارا عكسيا على أساس السياسات المستفزة التي كانت تمارسها الولايات المتحدة خاصة في الشرق الأوسط تجني ثمنها الآن حياة آلاف المدنيين الأمريكيين الأبرياء.⁽²⁴⁸⁾

وبعد مقتل أسامة بن لادن في أول ماي 2011، ومن خلال الآراء وجد أن 60% من الأمريكيين يرون ان مبررات الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان قد انتهت، وضرورة وضع حد لهذا الوجود، ومن جهة أخرى دعى الرئيس الأمريكي مواطنيه بضرورة اليقظة الدائمة مبرزا أنهم بعيدين عن نهاية الحرب ضد الإرهاب وهذا الانتصار يبقى رمزيا، وبالتالي بعد مرور عشرة سنوات نجد أن الأمريكيين قد ربحوا المعركة لكنهم لم يربحوا الحرب - حسب قوله.⁽²⁴⁹⁾

(*) أستاذ في جامعة ميرلاند والمساعد السابق للرئيس كلينتون.

⁽²⁴⁷⁾ سمير التتير، المرجع السابق، ص: 155.

⁽²⁴⁸⁾ أليكس كالينيكوس، الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، تر: مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، د.س.ط، ص: 9.

⁽²⁴⁹⁾ Joanie Trudel, 2001-2011 : Une Décennie D'urgence Aux Etats-Unis .**Regardcritique**, Volume6,N°4,Octobre 2011,P4.

المطلب الثالث: المنطقة العربية بعد أحداث 9/11 حسب دراسات مراكز التفكير الأمريكية

شهدت المرحلة التي أعقبت أحداث 9/11 زخما شديدا في كم الدراسات التي أصدرتها مراكز التفكير الأمريكية، والتي تناولت المنطقة العربية والإسلامية إلى درجة قيامها بإنشاء برامج متخصصة داخل وحداتها المختلفة.

الفرع الأول: دراسات مراكز التفكير الأمريكية لمراجعة السياسة الأمريكية تجاه العالم العربي

و الإسلامي.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك نجد تدشين معهد بروكنجز Brooking Institute لمشروع بروكنجز للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي، وهو مشروع بحثي ضخم، تم إنشاؤه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أما مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، فقد بلور برنامجه لدراسة الإسلام يهدف إلى تحليل العلاقة بين الإسلام والقوى الأخرى، ومن جهة أخرى أنشأ معهد المشروع الأمريكي للسياسات العامة مشروعا بحثيا سمي "ديمقراطية العرب"، أما مؤسسة "راند" (RAND)، فقد أنشأت "مركز السياسات العامة للشرق الأوسط" بهدف دراسة القضايا الملحة في منطقة الشرق الأوسط، أما مؤسسة كارينجي للسلام الدولي الذي يلقي برنامجه "الديمقراطية وسيادة القانون" جانبا كبيرا من اهتمامه بتحليل العقبات التي تواجه التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط.

وقد أكد ستروب تالبوت (Stroub Talbot)، بأنه منذ أحداث 9/11 قامت دراسات لتركز على طرح أفكار ورؤى جديدة، من شأنها تطوير ومراجعة السياسات الأمريكية تجاه العالم الإسلامي.⁽²⁵⁰⁾

وكان مركز الدراسات الأمنية والدولية قد أصدر دراسة تحت عنوان "من أجل أن نسود"، يحث فيها إدارة بوش على علاج الظروف التي سمحت لأسامة بن لادن بتجنيد المهاجمين للولايات المتحدة، وتلك التي زرعت بذور الكراهية لأمريكا في قلب العالم الإسلامي وحسب هذه الدراسة فإن الدافع الرئيسي وراء غضب المسلمين هو فشل العديد من الدول الإسلامية في تشكيل حكومات عصرية تستجيب لاحتياجات شعوبها وغياب الديمقراطية.

⁽²⁵⁰⁾ نسمة شرارة، "العالم العربي والإسلامي بعد 9/11: أزمة تحتاج إلى إصلاح دراسة في فكر الدبابات الأمريكية"،
تاريخ الاطلاع: 2016/6/10)، متحصل عليه:

الفصل الثاني: الدول العربية في منظور الولايات المتحدة الأمريكية و مراكزها الفكرية بعد أحداث 2001/9/11: بين تعدد الرؤى و وضع الاستراتيجيات

ومن جهة أخرى نجد التقرير الذي وضعه لوران مورافيتش (Lorane Morafich) الذي يعمل كمحلل لمؤسسة "راند" (RAND) ، وتم تقديمه للبنتاباغون في جويلية 2002 حيث يتضمن توصيات للإدارة الأمريكية على أساس أن العراق هو المحور التكتيكي، السعودية هي المحور الاستراتيجي، ومصر هي الجائزة.

ولكي تكتمل حرب الأفكار التي شنتها الولايات المتحدة على المنطقة العربية جاءت المبادرة الأمريكية لتعزيز الديمقراطية ودولة القانون واقتصاد السوق الحرة في الشرق الأوسط، أي أن الديمقراطية اتخذتها الولايات المتحدة كأداة من أدوات السياسة الخارجية مثلما تستخدم المعونات في دعم الأنظمة من أجل خدمة مصالحها.

بالإضافة إلى ذلك فإنه في العديد من التغطيات الإعلامية الحديثة، وصفت مراكز التفكير الأمريكية بأنها ظل الحكومة، مثلا مراكز التفكير اليمينية كان لها تأثير كبير ووزن ثقيل على العديد من الرؤساء الأمريكيين كجورج ولكربوش في مجال الشؤون السياسية، حيث أكثر من 20 خبيرا من مركز التفكير التابع للمحافظين الأمريكيين، مؤسسة بحث السياسة العامة كان يتصل بإدارة بوش.⁽²⁵¹⁾

حيث تزايدت منشورات هذه المؤسسة ونشاطاتها حول الشرق الأوسط بعد أحداث 9/11، فهو مؤشر كبير لتغيرها المركزي ومن الأدلة على ذلك أنها في السنتين قبل هذه الأحداث أي (1999- 10 سبتمبر 2001)، هذه المؤسسة غطت 8 أحداث ونشرت 4 منشورات و73 مقالا حول الشرق الأوسط، لكن بعد سنتين من هذه الأحداث أي (2001/9/11 إلى 2003/9/11)، هذه المؤسسة قدمت تقارير حول 45 حدثا، نشرت 33 منشورا و221 مقالا حول الشرق الأوسط.⁽²⁵²⁾

أما معهد كارينجي فإنه قبل سنتين من هذه الأحداث، نشر 4 تقارير مختصرة و5 مقالات حول الشرق الأوسط، وبعد سنتين من هذه الأحداث معهد كارينجي نشر 13 قضية سياسية ونتائج الإصلاح العربي، كتب، 16 قضية مختصرة، 81 مقالا و3 تقارير حول الشرق الأوسط.⁽²⁵³⁾

⁽²⁵¹⁾ Ezzat Ibrahim , "Arab And American Think Tanks: New Possibilities For Cooperation ?New Engines For Reform", The Saban Center For Middle East Policy at The Brookings Institute, Working paper ,October 2004,P13 ; (Consulted On 20/11/2015) available Online: [Http://www.brooking.edu](http://www.brooking.edu).

⁽²⁵²⁾ Idem ,P15.

⁽²⁵³⁾ حسب إحصائيات معهد كارينجي.

أما بالنسبة لمركز الدراسات الإستراتيجية، فإنه ضاعف مجهوداته حيث يعتبر الشرق الأوسط والإرهاب من القضايا الأولى التي يركز عليها بسبب وجود عدد كبير من الخبراء العسكريين والاستراتيجيين الذين يعملون بهذا المركز ولتركيزه على دراسة التحديات الجديدة للأمن الوطني والعالمي.

ضاعف مجهوداته منذ 2003، قدم عدة بيانات موجزة، ونشر مجموعة مقالات ومنشورات متعددة في الفترة (2001-2002)، كما أدلى بشهادته أمام الكونغرس.

الفرع الثاني: أزمة التحديث في العالم العربي حسب مراكز التفكير الأمريكية

كل الدراسات التي أفرزتها مراكز التفكير الأمريكية بعد 9/11 أجمعت على أن هذه الأحداث ما هي إلا نتيجة لأزمة عميقة، أزمة تكمن في العالم الذي أفرز هؤلاء "الإرهابيين" حسب تعبيرهم وهي الأزمة التي نجمت عن فشل دول العالم العربي والإسلامي في التحديث مما ولد الأرض الخصبة لنمو العناصر "الإرهابية" حيث جاءت في إحدى الدراسات التي قام بها الباحثان "كورت كامبيل" و "مايكل فلورني" من مركز الدراسات الأمنية والدولية أن الدافع الرئيسي وراء غضب المسلمين هو فشل العديد من الدول الإسلامية في تشكيل حكومات عصرية تستجيب لاحتياجات شعوبها واحتياجات المجتمعات المدنية التي لا يسمح لها سوى بأقل مستوى من النقاش والديمقراطية مثل مصر والسعودية، إذ فشلت هاتان الدولتان في تقديم برامج عن التنمية، وطالبت الدراسة الحكومة الأمريكية بأن تضغط أو تساعد هذه الأنظمة على تشكيل حكومات عصرية تستجيب لرغبات شعوبها،⁽²⁵⁴⁾ لذلك ظهرت انتقادات كثيرة من قبل الولايات المتحدة لكلتا الدولتين وبحجج مختلفة مثل عدم احترام حقوق الإنسان، وانتشار المشاعر المعادية للغرب، وتمويل المدارس الإسلامية المتشددة، وبدأت الإدارة الأمريكية تربط بين المساعدات الاقتصادية والإصلاح الديمقراطي وتشجيع الإصلاح التعليمي، وإحداث تغييرات تدريجية.

فتبدأ الدراسات برصد دلائل الفشل على عدة مستويات ومنها:

1- على المستوى السياسي

معظم النظم السياسية في العالمين العربي والإسلامي ذات طبيعة تسلطية فهي لم تصل للحكم بطريقة شرعية، ولا تمثل شعوبها، وبسبب افتقار هذه النظم للشرعية مع لجوئها الدائم للقمع الداخلي تتفاقم

⁽²⁵⁴⁾ ربا قحطان الحمداني، المرجع السابق، ص: 162.

التوترات داخل مجتمعاتها، وهذا الشعور تستغله الجماعات المتطرفة لصالحها لكسب التأييد الشعبي لها، وتلجأ هذه الأنظمة للقضاء على الجماعات المتطرفة عن طريق قمعها أو نفيها إلى الخارج، هذه الجماعات المنفية تجد الدعم من طرف الغرب وخاصة الولايات المتحدة.

2- **المستوى الاقتصادي:** إن المؤشرات الاقتصادية تثبت التدهور الكبير لمعظم الدول العربية والإسلامية فمثلا من بين 46 دولة لديها أغلبية مسلمة، 17 دولة منهم تصنف باعتبارها الدول الأقل تقدما Least Developed Countries، و 22 دولة منها دول نامية.

النسبة التي تشارك بها دول العالم الإسلامي في التجارة العالمية لا تتجاوز 6.86 بالمائة، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بعدد تلك الدول، وتعتمد بالأساس على عدد قليل جدا من السلع التصديرية، معظمها من قطاع البترول أو القطاع الزراعي وليس سلعا صناعية أو خدمية.⁽²⁵⁵⁾

3- **المستوى الاجتماعي:** تنفسي داخل الدول العربية والإسلامية العديد من المشاكل الاجتماعية منها: ⁽²⁵⁶⁾

- ارتفاع مستوى الأمية والتوزيع غير العادل للدخل، وانتشار كبير للفقر.
- انخفاض شديد في مؤشرات التقدم التكنولوجي والعلمي.

وهنا تنتقل الدراسات من مستوى الرصد إلى مستوى التحليل وذلك للتعرف على أسباب فشل تحديث العالمين العربي والإسلامي، وتقسم الدراسات أسبابها من الأوضاع الداخلية لهذه الدول وأسباب خارجية نلخصها في مايلي:

أولا: الأسباب الداخلية:

1- **النظام الاقتصادي:** تتسم النظم العربية والإسلامية بالتدخل الشديد للدولة في الحياة الاقتصادية

مما مثل عائقا أمام التحديث، مما ترتب عليه إضعاف دور القطاع الخاص، واحتكار الدولة

⁽²⁵⁵⁾ نسمة شرارة، المرجع السابق، ص: 5.

⁽²⁵⁶⁾ Hunter Shireen, Modernization and democratization in the Muslim world : Obstacles and remediers, Center for strategic and international studies, Available online, (Consulted : 1/6/2016) <http://www.csis.org>

عملية التنمية وفي ظل ذلك تنامت قوة الدولة في مواجهة قوة الشعب وضعف المشاركة الشعبية والمساءلة.

2- تضخم المؤسسة العسكرية: حيث كان ينظر للمؤسسة العسكرية باعتبارها حامية لحرية الدولة وبنائها ووجود النزاعات الإقليمية والداخلية، والتي تستدعي وجود جيش ضخم وقوي، هذا الإفراط في حجم المؤسسات العسكرية عرقل عملية التحديث.

إن معدل الإنفاق العسكري يعتبر الأعلى عالمياً في دول الخليج، حيث يفوق مجموع الإنفاق العسكري ما تصرفه إسرائيل والمملكة المتحدة مجتمعين، حيث نجد أن المملكة العربية السعودية والعراق هم الدول الأكثر إنفاقاً في المنطقة على شؤون التسليح، إلا أن مرحلة الثمانينات العراق كان له مبرر الإنفاق العسكري وهو الحرب مع إيران، لكن المملكة العربية السعودية، فكل صفقات الأسلحة الموجهة إليها كما كان حجمها كان يراعي فيها شرطاً جوهرياً، وهو ألا تحول هذه الصفقات العسكرية الجيش السعودي من وضعه الدفاعي إلى الوضع الهجومي.⁽²⁵⁷⁾

تنامي الفوارق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وخاصة في ظل انتشار الفقر، وزيادة الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وانتشار الظلم والتهميش.

ثانياً: الأسباب الخارجية

- موروثة الاستعمار:

رسمت القوى الاستعمارية حدوداً تعسفية بين دول العالم العربي والإسلامي، لا تتطابق مع التقسيمات العرقية والاثنية الموجودة على أرض الواقع، وبالتالي أصبحت هذه الدول مسرحاً للصراعات الاثنية والعرقية سواء داخل الدولة أو بين الدول وبرزت الحركات الانفصالية مما تطلب وجود جيوش كبيرة وأنظمة مستبدة لقمع هذه الصراعات.

⁽²⁵⁷⁾ خميسة عقابي، النفط في العلاقات الأمريكية - العربية، دراسة حالة الجزائر (1990-2014)، مذكرة ماجستير

في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، 2014/2015، ص:

- آثار الحرب الباردة

في إطار الحرب الباردة دعمت القوتين العظميين العديد من النظم الاستبدادية في المنطقة لتحقيق أهداف إستراتيجية ولحماية مصالحها، وفي بعض الأحيان إشعال الصراعات الداخلية في البلاد العربية والإسلامية مما أدى إلى تقوية جيوش هذه الدول.

استغلال الحركات الإسلامية من جانب المعسكرين، وبالأخص المعسكر الغربي من أجل تحقيق أهدافه السياسية، الأمر الذي أصبغ الطابع العسكري على الإسلام، ومن أهم الأمثلة عن ذلك استغلال الولايات المتحدة الأمريكية الحركات الإسلامية في أفغانستان لمواجهة المد الشيوعي.⁽²⁵⁸⁾

- مصالح القوى الكبرى

إن أكبر نسبة من البترول والغاز الطبيعي في العالم تقع داخل دول العالم العربي والإسلامي، ومنه فإن اعتماد الدول الصناعية الكبرى على تلك الموارد وحاجتها لتأمين مواردها أدى إلى دعمها للنظم الاستبدادية.

وباستخدام أدوات من علم السياسة يمكن تصنيف البلدان المصدرة للنفط على أنها تنتمي إلى واحدة من خمس مجموعات رئيسية: ديمقراطية ناضجة، أو ديمقراطيات الزمر المتنافسة، أو حكم الفرد الأبوي، أو حكم الفرد النهاب، أو حكم الفرد الإصلاحية.

وبالنسبة للدول العربية المنتجة للنفط، نجد أن حكم الفرد الأبوي يشمل العربية السعودية والكويت وبعض دول الخليج العربي الأصغر حجماً، وقد أقامت الحكومات شرعيتها في البدء على السلطة التقليدية والدينية، غير أنه في سياق محاولات التحديث التي يحركها النفط تصبح شرعيتها مرتبطة أيضاً بتعبئه الثروة النفطية لرفع مستويات المعيشة، وفي مقدور مثل هذه الحكومات أن تحظى بالاستقرار لفترات ممتدة.⁽²⁵⁹⁾

⁽²⁵⁸⁾ نسمة شرارة، مرجع سابق، ص: 7.

⁽²⁵⁹⁾ للإطلاع أكثر انظر:

عبد العظيم محمود حنفي: "العلاقة بين نوع النظام السياسي وطريقة إنفاق إيرادات النفط"، المستقبل العربي، العدد(535)، يوليو 2008، ص - ص: 131-139.

النظم الاقتصادية والتجارية الدولية: ومن أهم مؤشرات الضعف الهيكلي للدول العربية نجد:

- التوزيع غير العادل للقوة الاقتصادية، والقيود التجارية، والقدرة على الحصول على رأس المال، مما زاد الطين بلة عرقلة جهود التنمية والإصلاح السياسي والاقتصادي.
- سياسات المؤسسات الدولية:

تتبنى بعض المؤسسات الدولية العديد من السياسات التي تقف عائقاً أمام تحديث العالم العربي والإسلامي، لعل أبرز مثال على ذلك الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي.⁽²⁶⁰⁾

وما يمكن أن نتوصل إليه من خلال هذه الدراسات أنه بالفعل العالم العربي والإسلامي عاش أزمة حقيقية ذات أبعاد متعددة ومتداخلة ولها انعكاسات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وما يثير الاستغراب أن مراكز التفكير الأمريكية التي أجرت العديد من الدراسات، وعقدت الندوات للبحث في الأسباب الكامنة خلف العداء الشعبي العربي للولايات المتحدة الأمريكية، والتطرف في العداء وصولاً إلى ممارسات وصفت بالإرهابية موجهة للولايات المتحدة الأمريكية، خرجت باستنتاجات تفيد بأن غياب الديمقراطية، ومصادرة الحريات، والتخلف بمختلف أشكاله في المجتمعات العربية، هي الأسباب الكامنة وراء التطرف الموجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يخرج من يقول أن الظلم الواقع على الشعوب العربية، جراء دعم الولايات المتحدة الأمريكية للأنظمة المستبدة و لإسرائيل، هي السبب الأهم لحالة اليأس من الإصلاح، و الحلول الترقيعية و الوعود الزائفة.

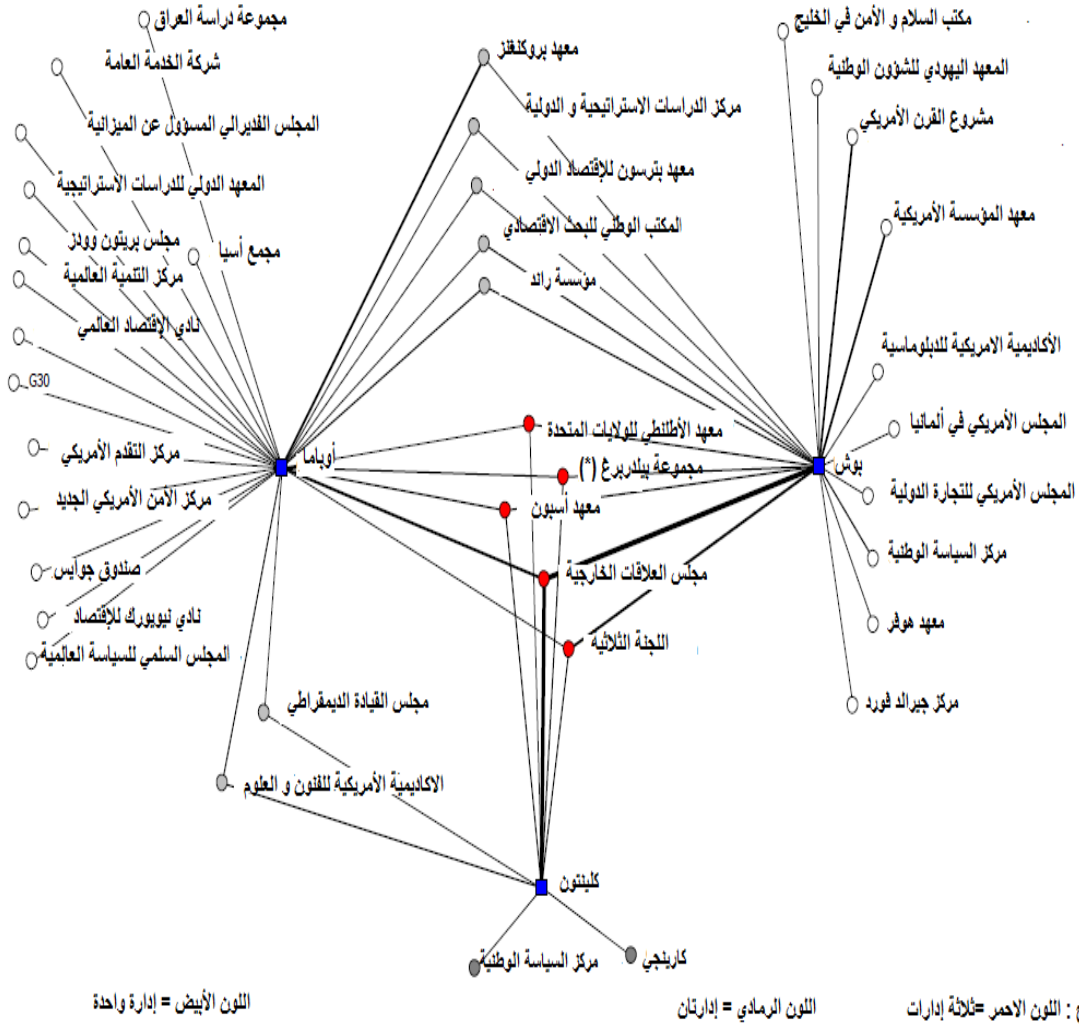
⁽²⁶⁰⁾Hunter Shireen, Op.Cit.

المبحث الثالث: استراتيجيات الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية بعد أحداث

2001/9/11

إن قضية الإرهاب وظفت من قبل الولايات المتحدة لإعلان حرب استنزاف ترمي إلى تدمير أي معارضة ممكنة للوضع القائم على السيطرة الأمريكية، ولتعزيز النزعة الصدامية مع العالم في الإستراتيجية الأمريكية، لذا فمن الملاحظ أن التوجه الاستراتيجي الخارجي الذي نتج عن أحداث 11 سبتمبر 2001 هو توجه هجومي عسكري أي أعطى الأولوية للإستراتيجية العسكرية وعدم إهمال الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

الشكل رقم (7): شبكة التخطيط السياسي للرؤساء الأمريكيين (كلينتون، بوش الابن، أوباما)



مجموعة بيلدبرغ: مؤتمر سنوي (*)

La source : Nana de Graff , Bastian Van Apeldoorn , America's post-cold war grand strategy-makers and the policy planning network , Paper to be presented at the annual convention of the international studies association , USA : San Francisco , April 3,2013, p:15

(*) مؤتمر سنوي غير رسمي يحضره قرابة 100-150 من المدعوين ، معظمهم من أكبر رجالات السياسة و الأعمال و البنوك نفوذا في العالم و يتم فيه الحديث خلف جدار من السرية حول مختلف المواضيع.

يبين لنا الشكل أن مراكز التفكير التي اعتمد عليها الرؤساء الأمريكيون كلينتون و بوش الابن و أوباما في وضع إستراتيجيتهم قبل تنفيذها وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث محاولين معرفة خبايا و خلفيات الاستراتيجيات التي وضعها صناع القرار الأمريكيون بهدف الهيمنة على المنطقة العربية.

يقول بعض علماء الاجتماع والسياسة أن أمريكا تخضع اليوم لحكم طبقة اجتماعية مميزة ومتجانسة إلى حد كبير، أما جذور تلك الطبقة، فتوجد في الشركات الكبيرة، والبنوك وبيوت المال والاستثمارات، ومؤسسات البحث والإعلام والمؤسسات المالية الخيرية، وتمارس تلك الطبقة الحكم بطريقة غير مباشرة من خلال المؤسسات المتعددة التي أقامتها، وقامت بتمويلها وتوجيهها لتشكيل الجو الاجتماعي والسياسي والاقتصادي العام للدولة والمجتمع، ومن خلال تلك المؤسسات تقوم الطبقة الحاكمة بتعزيز مواقفها وزيادة امتيازاتها واستيعاب الأشخاص والفئات المثقفة والطموحة ودمجهم في تنظيماتها وأطرها، ولذلك أصبحت عملية تشكيل الرأي العام، وصنع السياسة العامة للدولة، بما في ذلك السياسة الخارجية، تطبخ أولاً في بنوك التفكير والمؤسسات المالية ومجموعات التخطيط ووسائل الإعلام وتقدم فيما بعد من خلال مؤسسات الدولة وأجهزة صنع القرار.⁽²⁶¹⁾

ربما الوصف الأدق لمراكز التفكير أنها بمجموعها تخضع لسيطرة بعض الأفراد النافذين بين النخب السياسية و الاقتصادية التقليدية و الصاعدة الذين يمارسون أدواراً هامة، الركائز الفكرية الجامعة لتلك النخب هي رؤاها الضيقة بمستقبل الكون برمته انطلاقاً من تسليمها بنظرية التفوق الأحادي في "صراع الحضارات"، ترويج لايزال طاغياً و إن كان بمسميات أخرى مبتكرة خاصة و أن خلاصتها تتجسد في إجترار حلول و أهداف تتحقق بفعل الصراع و التجزئة و التقسيم.⁽²⁶²⁾

المطلب الأول: مشروع الشرق الأوسط الكبير

من المشاريع الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية نجد مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة خلفياته و مضمونه و تداعياته.

⁽²⁶¹⁾ للمزيد أنظر:

محمد عبد العزيز ربيع، المرجع السابق، ص - ص: 227-229.

⁽²⁶²⁾ منذر سليمان ، مراكز الأبحاث ترسم خريطة سياسات ترامب المقبلة " ، (2017/1/7) ، تاريخ الاطلاع :

2017/8/20 ، عبر الرابط : <https://www.almyadeen.net/butterfly-effect/783778>

الفرع الأول: مفهوم مشروع الشرق الأوسط الكبير

أول ما ظهر مفهوم الشرق الأوسط الكبير في التقرير الإستراتيجي السنوي لعام 1995 الصادر عن معهد الدراسات الإستراتيجية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية.

يعد مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير من بنات أفكار المحافظين الجدد فايدولوجيا "الشرق الأوسط الكبير" يعود إلى أطروحات المؤرخ البريطاني برنارد لويس، وفي مقاله له نشرت في مجلة الشؤون الخارجية (Foreign Affairs) بعنوان "إعادة هيكلة الشرق الأدنى" في أكتوبر 1992، يعتبر برنارد لويس أن حرب الخليج الثانية عام 1991 سجلت وفاة العالم العربي بوصفه كيانا سياسيا وبالتالي بات من واجب الولايات المتحدة الأمريكية، التي صارت سيدة العالم بلا منازع، أن تغتتم هذه الفرصة الاستثنائية لكي تفرض رأيها، فتطرح بالأنظمة القائمة هنالك، وتعيد رسم حدودها الجغرافية، لذا إن جوهر هذا المشروع بالذات يرتكز على إنكار العروبة كهوية سياسية وثقافية، ويذهب برنارد لويس إلى أبعد من ذلك، وذلك باستبدال عبارة العالم العربي بعبارة الشرق الأوسط و في كتاب شمعون بيريز "الشرق الأوسط الجديد"، يدعو فيه إلى اختراق الوطن العربي، من خلال النشاط الاقتصادي الإسرائيلي في المنطقة العربية.⁽²⁶³⁾

إن هذا المشروع هو مبادرة أمريكية تهدف حسب صناع القرار الأمريكيين من خلاله إلى نشر الديمقراطية وتعزيزها وإحياء دور المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط، وهي المبادرة التي طرحها وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" في العهدة الرئاسية الأولى لجورج و لكر بوش في محاضرة ألقاها في مركز التراث بواشنطن في ديسمبر 2002.⁽²⁶⁴⁾

بعد عام تقريبا من غزو العراق واحتلاله، قدمت الإدارة الأمريكية إلى قمة الدول الصناعية الثمانية الكبرى في جورجيا بالولايات المتحدة التي عقدت في جوان 2004 مشروع الشرق الأوسط الكبير بناء على تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية بشكل دوري مرة كل سنة لعامي 2002، 2003 على التوالي، والذي وصف الوضع العربي بشبه الكارثي.

⁽²⁶³⁾ منتصر غازي الصواف، المرجع السابق، ص: 94.

⁽²⁶⁴⁾ عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص: 184.

وبعد ذلك تم إعداد وثيقة عمل من طرف إدارة بوش، تعد النسخة الأولى لهذه المبادرة استندت في أفكارها إلى معطيات التقريرين المشار إليها، خلصت بعدها الإدارة الأمريكية إلى ضرورة إصلاح وضع المنطقة كلها.⁽²⁶⁵⁾

ودعمت المقترحات إلى دعم المجتمع المدني وزيادة تعليم النساء، ودعم تدريب القضاة والصحفيين، وقد رأى النقاد أن هذه المبادرة ضئيلة النجاح تلتزم الولايات المتحدة ببذل الجهود لتأمين إتفاقية سلام بالشرق الأوسط.⁽²⁶⁶⁾

ويحمل هذا (المشروع- المبادرة) اسم آخر وهو الشرق الأوسط الموسع، وفي وثيقته الأصلية الأمريكية اسم: "مستقبل العالم العربي"، وهو عبارة عن وثيقة تتضمن جملة من الإصلاحات والتغييرات المراد إحداثها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأطلق عليها وصف "الكبير" أو "الموسع" بعد إضافة بلدان المغرب العربي وأفغانستان وباكستان، إيران وتركيا على دول المشرق العربي وإسرائيل.

وقد نشرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية نص المشروع، واستنادا إلى ما جاء فيه، فإن المقصود بالشرق الأوسط الكبير هو الامتداد الجغرافي الواسع من اندونيسيا شرقا إلى موريتانيا غربا مرورا بجنوب آسيا ووسطها والقوقاز.⁽²⁶⁷⁾

الفرع الثاني: مضمون مشروع الشرق الأوسط الكبير

لتوضيح فكرة مشروع الشرق الأوسط الكبير، لا بد من التعرف على مضمونه، لتكوين صورة واضحة عن أبعاد هذا المشروع، فطبقا للنص الأول يقوم هذا المشروع على ثلاث ركائز لسد النقائص التي حددها تقرير التنمية البشرية لعام 2002 وهي:⁽²⁶⁸⁾

- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح

⁽²⁶⁵⁾ أعرم بوزيد، المرجع السابق، ص: 207.

⁽²⁶⁶⁾ Fraser, Cameron, Op.Cit, P173.

⁽²⁶⁷⁾ للبحث في نشأة المصطلح وتطوره أنظر: شاهر إسماعيل الشاهر، الشرق الأوسط الكبير والمستقبل العربي،

مجلة المناضل، 2005، العدد (332)، ص: 60.

⁽²⁶⁸⁾ مصطفى بلعور، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، دراسات استراتيجية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر

والتوزيع، العدد (14)، مارس 2011، ص: 149.

- بناء مجتمع معرفي

- توسيع الفرص الاقتصادية

أولاً: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح

أصبح التحول الديمقراطي في الدول العربية مكوناً رئيسياً من مكونات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر، وهو ما يمثل بحد ذاته تحولاً جوهرياً في تلك السياسة، التي ظلت توازن بصورة تقليدية بين صيانة مصالحها الحيوية وضمان استقرار الأنظمة السياسية الصديقة، ومطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية أخرى.

وإذا بحثنا في الخلفية التاريخية لنشر الديمقراطية نجد أنها لم تكن مسألة ذات أهمية تذكر في البرامج الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في مرحلة الحرب الباردة أو بعدها، وذلك لأن التيار الليبرالي الذي يمثله الحزب الديمقراطي، والتيار المحافظ الذي يمثله الحزب الجمهوري يرى أن الترويج لمسألة الديمقراطية لا يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة للأسباب التالية:⁽²⁶⁹⁾

يرى التيار الليبرالي/ الديمقراطي أن الديمقراطية قد تأتي إلى الحكم في البلدان العربية بقوى أكثر تشدداً ومعاداة لإسرائيل من تلك القوى الموجودة بالفعل، وبالتالي فإن ذلك سيؤثر على عملية السلام العربي - الإسرائيلي، فضلاً عن وجود أنظمة ديمقراطية في المنطقة يقضي على المقولة الإسرائيلية بأنها الديمقراطية الوحيدة في المنطقة.

يؤمن التيار المحافظ/الجمهوري بأهمية الاستقرار بالمنطقة، وأن عمليات التحول السياسي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار، ومن ثم فقد تؤثر على مصالح الولايات المتحدة بالمنطقة خاصة ما يتعلق باستمرار تدفق النفط بأسعار معتدلة، أي أن هذا التيار كان يؤيد الحفاظ على الاستقرار من أجل تأمين المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة في المنطقة.

ويرجع العديد من المفكرين والمختصين لقضية الديمقراطية في العالم العربي قبل أحداث 9/11، إلى أربع قضايا أساسية تتمحور حول:⁽²⁷⁰⁾

⁽²⁶⁹⁾ سعد شاكر شبلي، المرجع السابق، ص: 78.

⁽²⁷⁰⁾ أحمد باي، المرجع السابق، ص-ص: 55-56.

*محااربة المد الشيوعي وهو أبرز أهداف السياسة الخارجية الأمريكية أثناء مرحلة الحرب الباردة.

*سهولة التعامل مع نظم غير ديمقراطية بشأن تأمين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

*الإسلام والحركات الإسلامية المسيسة: إن موضوع الإسلام والحركات الإسلامية السياسية- المهتمة بالمجال السياسي- من بين العوامل الهامة التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تتجاهل قضية التحول الديمقراطي في العالم العربي خوفاً من وصول هذه الحركات إلى السلطة.

*أمريكا والصراع العربي - الإسرائيلي: يعتبر الصراع العربي - الإسرائيلي من بين العوامل ذات الوزن الكبير في عدم اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الديمقراطية في العالم العربي وبخاصة تلك الدول الحليفة أو المعتدلة خاصة فيما يتعلق في الماضي في تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الأنظمة العربية وإسرائيل، وهي الاتفاقيات المرفوضة شعبياً وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى غض الطرف بل وحتى تشجيع تلك الأنظمة على الممارسات القمعية مع شعوبها ضماناً لتنفيذ تلك الاتفاقيات، وهو ما حصل مع مصر في إطار اتفاقية كامب ديفيد أو بعد ذلك، وكذلك الأردن وكذلك السلطة الفلسطينية ضد كل من حركتي حماس والجهاد الإسلاميين المناهضتين لسياسات التنازل والتضحية.

شكلت أحداث 9/11 نقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ أن الفرصة سانحة لتنفيذ أحلامهم الإمبراطورية بالهيمنة على العلاقات الدولية انطلاقاً من فرضية تمثل عقيدة لديهم تقوم على مفهوم الاستثناء الأمريكي، كما أن تصوراتهم مسكونة بهاجس السلام الأمريكي على غرار السلام الروماني، وقد تنوعت اتجاهات مراكز التفكير حول عملية مراجعة السياسة الخارجية الأمريكية، وللنظريات الاستراتيجية السابقة، وأنجزت المراكز المرتبطة بالمحافظين الجدد مجموعة من الدراسات التي تضع معالم استراتيجية أمريكية، ومع وصول الرئيس بوش إلى السلطة تحول المحافظون الجدد من التأثير على صناعة القرار إلى سدة القرار، ووجدوا في أحداث 9/11 الفرصة المناسبة لتمير هذه المشاريع من خلال استراتيجية الحرب على الإرهاب، ومن بين المناطق التي تأثرت بتصورات المحافظين الجدد منطقة الشرق الأوسط.

بدأ الخبراء الأمريكيون بمراجعة السياسة الأمريكية في هذه المنطقة، ليتوصلوا إلى نتيجة رئيسية وهي أن واشنطن ارتكبت خطأ كبيراً بدعم الأنظمة القمعية في المرحلة السابقة، هذه النتيجة أكدها مارتن أندريك، عندما اتهم النظم العربية بأنها فشلت في تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها، وأنها قمعت هذه الشعوب، ووافق الرئيس بوش على الملاحظة السابقة، عندما أعلن أن خطأ واشنطن في خطابه يوم

2003/11/6 في المرحلة السابقة تمثل بدعم الأنظمة السلطوية في الشرق الأوسط، وقد توافقت كثير من مراكزالتفكير الأمريكية مع الرؤية السابقة.⁽²⁷¹⁾

وقد استندت الإدارة الأمريكية إلى مزاعم براغماتية غير متأسقة، ومن أهمها ان الشرق الأوسط هو منطقة الاضطراب الكبير في العالم، ومصدرا للمشكلات والتهديدات القديمة الجديدة للأمن القومي الأمريكي مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأصولية والتطرف والهجرة غير المشروعة، إلى جانب ماكرره المسؤولون الأمريكيون بدءا من الرئيس جورج بوش، ونائبه ديك تشيني، إلى وزيرة الخارجية كوندالزرايس، إلى وزير الدفاع رامسفيلد ومستشاره "بيرل"، ووكيل الوزارة "دوغلاس فايت"، وغيرهم استنادا إلى دراسات وتقارير قدمتها مراكز بحوث يمينية الطابع السلطوي للأنظمة العربية الحاكمة في دول كبيرة مثل مصر والسعودية وغيرهما، إلى جانب مناهج التعليم والسياسات الثقافية والإعلامية، والفساد السياسي والمالي، وكذلك غلبة أنماط التفكير غير العصرية، تعدكها مسؤولة عن انتشار التطرف والإرهاب والتعصب وكراهية الولايات المتحدة والغرب، وموجات الهجرة إلى الدول الغربية والحرمان الاقتصادي والاجتماعي.⁽²⁷²⁾

وقد رصدت مراكز التفكير خطب الرئيس بوش الابن الخاصة بالشرق الأوسط وأحاديثه، وتسويق مفاهيم المجتمع الحر والديمقراطية، من جراء متابعة هذه الخطب في الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض، وقد وصلت إلى أن الرئيس بوش قد استخدم كلمة ديمقراطية 1012 مرة في الفترة (2001-2005)، واستخدم كلمة الحرية والمجتمع الحر 823 مرة، في حين انخفضت في عام 2006 إلى 11 مرة فقط، ولاشك بان هذه النتائج تعكس هوسا في إعادة تشكيل المنطقة، والذي كان الرؤساء السابقون يدركون خطورته.⁽²⁷³⁾

لقد كتب فرانسيس فوكوياما مقالة في مجلة نيوزويك (News week)، وفي الملف الخاص عن الإرهاب، تحت عنوان "هدفهم: العالم المعاصر"، ينطلق في أسطره الأولى بقوله: "العدو الحقيقي أصبح المسلمون المتطرفون المتعصبون لكل خلاف وشقاق، هم فاشست يومنا الحالي، وهذا ما نقاثل ضده"،⁽²⁷⁴⁾ ومن هذه العبارة يؤكد فوكوياما ان مجريات السياسة الدولية قد غيرت اتجاهاتها بعد أحداث 9/11، وعاد

⁽²⁷¹⁾ للمزيد أنظر: محمد سليمان أبورمان، "الديمقراطية والتحديث في خدمة مصالح الدول الكبرى، البعد الثقافي في مشروع الشرق الأوسط الكبير، (تاريخ الاطلاع: 2016/6/2):

[Http://www.Islamtoday.Net/Sachmam/Services/Seveart.28-3428.Htm](http://www.Islamtoday.Net/Sachmam/Services/Seveart.28-3428.Htm)

⁽²⁷²⁾ خليل حسين، المرجع السابق، ص: 464.

⁽²⁷³⁾ ماهر إسماعيل، المرجع السابق، ص: 221.

⁽²⁷⁴⁾ Francis Fukuyama, " Their target : the modern world", Newsweek, Jannury, 2002, P24.

اليوم كل شيء مختلفا، ولكن على حد صياغة فوكوياما لعباراته، في الوقت الذي تقوم فيه الولايات المتحدة بشن الحرب ضد طالبان، والقاعدة تقوم أعداد كبيرة من المسلمين بالتعبئة ضد الولايات المتحدة.⁽²⁷⁵⁾

وبغية التأكيد على صحة ما طرحه في مقالته السابقة "نهاية التاريخ"، وفي الكتاب الذي أصدره في ما بعد يعتبر فوكوياما ان ما جرى في 9/11 لم يؤثر على الذروة في الديمقراطية الليبرالية المعاصرة، فإنه يعتقد بصحة فرضياته، وانها ستبقى صحيحة لأن "العصرنة، كما تمثلها الولايات المتحدة والديمقراطية المتقدمة الأخرى، ستبقى القوى المهيمنة في عالم السياسة، فيما ستستمر القوانين المتضمنة مبادئ الغرب الأساسية في الحرية والمساواة بالانتشار حول العالم".⁽²⁷⁶⁾

إدعى فوكوياما بانتصار الليبرالية على المنافسين لها ، حيث أحرزت نصرا في مجال الأفكار قبل تحقيقها في العالم المادي ، حيث جاءت هذه الادعاءات كثمرة ايديولوجية تنافسية للديمقراطية الليبرالية.⁽²⁷⁷⁾

كما نجد تحليلات المراكز والمعاهد الفكرية توصلت إلى نقطة أساسية وهي أن العالم العربي يعاني من أزمة في التحديث، ومن ثم لم تعد القوة العسكرية عنصر فعال في مواجهة هذه الأزمة، وبالتالي كان لزاما وضع إستراتيجية جديدة لمواجهتها، وبالتالي نجد معظم الدراسات اتفقت على أن دعم عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي والإسلامي هو الأسلوب الفعال لإصلاح أوضاع هذه الدول، وسيدفع عجلة التحديث داخل تلك المجتمعات.

ومن الأمثلة على ذلك نشر مقال لميكايل كلير (Michael Klare) في مجلة (Foreign Policy (In Focus) بعنوان "Asking why" بعد أحداث 9/11 مباشرة تساءل فيه عن السبب في إقدام حوالي عشرين شابا من العالم العربي عن قتل أنفسهم من خلال تدمير الطائرات، وقتل آلاف البشر؟ ووصل إلى نتيجة رئيسية وهي أن دعم الولايات المتحدة للحكومة السعودية في المرحلة السابقة ، قد ولد هذا الغضب الشديد، وبدلا من توجه العداء نحو حكومة المملكة توجه إلى الخارج من خلال الإرهاب الدولي، وتنظيم القاعدة بقيادة بن لادن، وقد نالت المملكة العربية السعودية قسطا وافرا من حملة الدعاية الأمريكية.⁽²⁷⁸⁾

⁽²⁷⁵⁾ ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص: 269.

⁽²⁷⁶⁾ نفس المرجع، ص: 270.

⁽²⁷⁷⁾ Philippe Martine , "Printemps arabe et la fin de l'histoire" ; **Regard critique** ; vol(06) ; n(3) ; octobre 2011 ; p :14 .

⁽²⁷⁸⁾ محمد سليمان أبو رمان، المرجع السابق، ص: 1.

ومن جهة أخرى نجد من أبرز عناصر تيار المحافظين الجدد "بول وولفويتز" (*) (Paul Wolfowitz) نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق الذي التقى مع ألبيرت وليستر الباحث في مؤسسة Rand والمستشار السابق في البنتاغون، وأحد رموز المذهب النووي الأمريكي وقد أصبح لهذا التيار أدبياته الكثيفة في مجلات مثل:

(The new republic), (National review – commentary) ، بالإضافة إلى أسبوعية (The weekly standard) ، وتلفزيون فوكس، ومن مراكز التفكير التي يتحكم فيها نجد مركز أميركان أنترايز، ومركز هيدسون ، ومؤسسة الميراث.

والفكرة الأساسية التي تقوم عليها مدرسة المحافظين الجدد هي أولوية النظام السياسي على المؤسسات والتشريعات الدولية، فالخطر الأكبر الذي يهدد المصالح الحيوية الأمريكية يأتي من الأنظمة التي لا تقاسم الولايات المتحدة قيمها السياسية والمدنية، ولهذا فإن أفضل وسيلة لتوطيد أمن أمريكا هي تغيير الأنظمة الاستبدادية وفرض المسلك الديمقراطي،⁽²⁷⁹⁾ بعد أحداث 9/11، بقيت فكرة السلام الديمقراطي جزءا لا ينفصم من معادلة السياسة الخارجية الأمريكية وتم إدماجها بسهولة، وبدون تغيير رئيسي في جوهر الإستراتيجية الجديدة، وفي خطاب تنصيبه الثاني في يناير 2005، بين جورج بوش الابن، انطلاقا من أطروحة السلام الديمقراطي، معالم مذهبه قائلا:⁽²⁸⁰⁾

« تقودنا الأحداث والإدراك التسليم إلى نتيجة واحدة، بقاء الحرية في بلدنا يعتمد بشكل متزايد على نجاح الحرية في دول أخرى، وأفضل أمل للسلام في عالمنا هو التوسع في نشر الحرية في جميع أنحاء العالم (...). لذلك فإن سياسة الولايات المتحدة هي السعي لدعم نمو الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل دولة وثقافة بهدف نهائي هو القضاء على الطغيان في عالمنا».

(*) وهو نابغة في علم الرياضيات ، ألف في عام 1982 ورقة تخطيط دفاعية بعنوان " وثيقة توجيه السياسات الدفاعية " ، و هي الوثيقة التي روجت لمبدأ الضربات الاستباقية ، شددت على ضرورة أن تكون الولايات المتحدة على استعداد للتصرف بمفردها في حال صعوبة عمل أحلاف .

(279) السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص: 84.

(280) عبد الله هوافد، "هل تحقق الديمقراطية السلام؟مراجعة عامة لنظرية السلام الديمقراطي"، دراسات استراتيجية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد (17)، مارس 2012، ص: 147.

حثت العديد من الدراسات صانع القرار الأمريكي على ضرورة تغيير استراتيجية الولايات المتحدة القائمة على دعم الوضع القائم لضمان الاستقرار، وضرورة تبني استراتيجية بديلة قائمة على تغيير الوضع القائم من خلال نشر الديمقراطية باعتبارها الوسيلة الوحيدة للخروج من الأزمة، بما ستمثله من قوة دفع لعجلة التحديث ومحاربة الإرهاب، فإنهاء الحكم التسلطي ومشاركة المجتمع في تحديد مصيره، سيقضي على الشعوب بالتغريب داخل تلك المجتمعات، ومن ثم خفض تأييدها للفكر المتطرف، ومن ثم حماية المصالح والأمن الأمريكي على المدى الطويل. (281)

وقد أوردت الدراسات مجموعة من المبادئ التي يجب أن يلتزم بها صانع القرار الأمريكي في إطار دعمه لعملية التحول الديمقراطي في العالم العربي والإسلامي ومنها: (282)

- أن عملية التحول الديمقراطي عملية طويلة المدى ومتعددة الأبعاد.
- يجب أن تتبع عملية التحول الديمقراطي من الداخل، ويجب عدم فرض أي معادلة أو نموذج للتحول الديمقراطي من الخارج.
- عدم التعامل مع الحكام فقط، وإنما مع الحاكم والمحكوم.
- رفض مقولة أن الشعوب الإسلامية شعوب لا يمكن أن تتبنى الديمقراطية.
- لكل دولة في المنطقة طابعها الخاص وتاريخها ومشاكلها وتحدياتها وفرصها، وبالتالي يجب أن تتبنى السياسات التي تناسب كلا منها على حدة، من خلال وضع خطط قومية للإصلاح والتحول الديمقراطي الناتج عن الحوار المفتوح بين الحكومة والمعارضة السياسية، والمجتمع المدني.
- الانتخابات الحرة لا تعني وجود نظام ديمقراطي .
- عملية التحول الديمقراطي تقوم على مجتمع متعلم، لديه معلومات وإعلام مستقل ومسؤول.
- ومن جهة أخرى نجد أن الولايات المتحدة من خلال تعاملها مع المنطقة العربية شددت على استخدام نمطين من التدخل في شؤون المنطقة، إضافة إلى الأنماط الأخرى، ولاسيما بعد أحداث الحادي عشر من

(281) نسمة شرارة، المرجع السابق، ص: 10.

(282) نفس المرجع ، ص: 10.

سبتمبر : الأول، استند إلى استخدام القوة العسكرية ضد دول الإقليم لإسقاط نظمها السياسية، وهذا ما حصل في أفغانستان والعراق، فأعاد إلى الأذهان نمط حروب الحقبة الاستعمارية، والثاني هو الضغط الإكراهي على النظم السياسية في المنطقة بتقبل مسألة الإصلاح السياسي، حيث تأتي أهمية هذا النمط من كونه ارتبط بالتحولات التي لحقت بالولايات المتحدة، كما ارتبط بحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة أما العناصر السلوكية لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير تتمثل في: (283)

- زيادة الدور الذي تقوم به السفارات الأمريكية في العواصم العربية ;
- تكثيف الاهتمام بتقديم المساعدات والدورات التدريبية وإقامة المؤتمرات وورش العمل ;
- إشراك الإدارة الأمريكية و المراكز البحثية والمؤسسات الصحفية، ومنظمات المجتمع المدني الأمريكي، في عملية مساندة التحول الديمقراطي ;
- تحفيز بعض الدول على الإصلاح والتحول الديمقراطي، بإجراء اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة بشكل منفرد، وليس في إطار تجمعات إقليمية ;
- اعتماد الإدارة الأمريكية على الدبلوماسية الشعبية ;
- متابعة العمليات السياسية المتعلقة بالانتخابات العامة مع الدول العربية.

*اقتراحات مراكز التفكير الأمريكية حول القوى السياسية البديلة في التحول الديمقراطي العربي

اختلفت الدراسات فيما بينها حول القوى السياسية البديلة التي يجب أن يناط بها عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي، وينقسم الاختلاف إلى اتجاهين :

الاتجاه الأول: يرى أنصاره أن على الولايات المتحدة دعم ما يسمى بـ "المسلمون المعتدلون"، ومنحهم منابر للتعبير عن آرائهم، ويتم ذلك من خلال:

- نشر أفكارهم في كتب وطبعها وبيعها بأسعار زهيدة.
- تشجيع الإسلاميين المعتدلين على الكتابة ومخاطبة الشباب

(283) ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص: 409.

- دمج الأفكار المعتدلة في المقررات الدراسية

وفي نفس الوقت الوقوف ضد الأصوليين الإسلاميين "المتطرفين"، وذلك بإبراز نقاط ضعفهم، والتشكك في مصداقيتهم أمام المجتمع، وإظهار فسادهم وفهمهم الخاطئ للإسلام وعدم قدرتهم على الحكم والقيادة، وذلك من خلال العديد من السبل من أهمها كشف علاقاتهم بالجماعات المحظورة، وإظهار فشلهم في تنمية مجتمعاتهم.⁽²⁸⁴⁾

كما يرى أنصار هذا الاتجاه أن الليبراليين العرب يعانون من ضعف وتفكك، ويفتقرون للقاعدة الشعبية، ومن ثم فإن استهدافهم أمر مهدر للجهود، فالديمقراطية لن تتحقق إلا إذا أصبح الإسلاميون جزءا من عملية التحول.

الاتجاه الثاني: يرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة دعم ما يسمى "الإصلاحيين" أو "التحديثيين"، وهم فئة موجودة داخل تلك المجتمعات، ولكن خطابها لا يجذب القاعدة الشعبية، وبالتالي يرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة إعادة تنظيم هذه الفئة وتجديد خطابها للوصول للقاعدة الشعبية ومساعدتها لتقديم الخدمات والبرامج الاجتماعية داخل المجتمع والتي يكون لها الدور في زيادة الشعبية.

ثانيا: بناء المجتمع المعرفي

يتضمن هذا البند الأفكار السياسية التالية:⁽²⁸⁵⁾

- تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والانعقاد خصوصا في عالم يتصف بعولمة مكثفة .
- تشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة ونزف الأدمغة المتواصل تحديا لآفاق التنمية فيها، ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى 1.1 بالمائة من الإجمالي العالمي.
- يهاجر حوالي ربع خريجي الجامعات، وتستورد التكنولوجيا إلى حد كبير.

⁽²⁸⁴⁾ نسمة شرارة، المرجع السابق، ص: 12.

⁽²⁸⁵⁾ للمزيد أنظر: شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص- ص: 233-234.

- يقوم بناء المجتمع المعرفي على مبادرات ثلاث: التعليم الأساسي، التعليم بواسطة الأنترنت، وتدريب إدارة الأعمال.
- تتناول مبادرة التعليم الأساسي معضلة محو الأمية والتركيز على إنتاج جيل متحرر من الأمية في عقد من الزمن، مع السعي لخفض نسبة الأمية في المنطقة إلى النصف عام 2020، وبذل الجهود لتحسين مستوى التعليم لدى الإناث.
- كما تشير مبادرة التعليم بالأنترنت إلى أن المنطقة تحتل المستوى الأدنى من حيث التواصل مع الأنترنت، وترى أنه من الضروري سد الهوة الرقمية هذه نظرا لأهمية الأنترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة، وترى أنه من المناسب تعميم استخدام الحاسوب وتوزيع أجهزته على مختلف المراكز، ومنها مراكز التدريب والمدارس.

ثالثا: توسيع الفرص الاقتصادية

ويمكن تلخيص الأفكار الواردة في هذا البند بالآتي:

- إن ردم الهوة الاقتصادية للمنطقة يتطلب تحولا اقتصاديا يطلق قدرات القطاع الخاص.
- إن نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال يشكل عنصرا مهما لنمو الديمقراطية والحرية.
- إن تقوية القطاع المالي يكون عنصرا ضروريا للتوصل إلى نسب أعلى للنمو وإيجاد فرص عمل.
- إن مجموعة الثماني قادرة على تمويل المشروعات الصغيرة عن طريق الإقراض، وكذلك تمويل مؤسسة على طراز مؤسسة التمويل الدولية، للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال.
- إن مجموعة الثماني قادرة على المشاركة في عمليات إصلاح النظم المالية في دول المنطقة لإطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها من جراء تقديم المساعدات الفنية والخبرات في مجال الأنظمة المالية.
- إن حجم التبادل التجاري في المنطقة متدني جدا، إذ لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من التجارة العربية، وتقترح المبادرة انضمام دول المنطقة إلى منظمة التجارة العالمية، وإنشاء مناطق بالشرق الأوسط الكبير للتركيز على التبادل التجاري.

الفرع الثالث: ردود الأفعال تجاه مشروع الشرق الأوسط الكبير

ظهرت عدة مبادرات أوروبية تتمحور حول تحسين المشروع الأمريكي بإدخال مسألة الصراع العربي الإسرائيلي في المشروع، مع محاولة البحث عن دور أوروبي في المنطقة لمواجهة الهيمنة الأمريكية، فقدمت مشروعها للشراكة المتوسطية من خلال إعلان مدريد الذي تضمن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية وانفتاح الأسواق.

في الواقع إن الشيء الذي لوحظ في قراءة ردود الأفعال العربية هو أنها انقسمت بين منتقد لهذه المبادرة الأمريكية، ولغيرها من المبادرات، ومؤيد باستحياء، إلا أن الوسائل الإعلامية العربية والمؤسسات الأكاديمية كانت أكثر صراحة في تبيان السلبيات في الواقع والتداعيات الخطيرة، ومن بين التحفظات التي أبدتها المثقفون والحكومات العربية نذكر: (286)

*إن مشاريع الإصلاح لم تجر صياغتها بالتشاور مع الدول العربية، بل صممت تقريبا بشكل انفرادي من قبل الدول الغربية ما يوحي أنها جرى النظر إلى الدول العربية باعتبارها حقلًا للتطبيق والتنفيذ، ما جعل الأمين العام لجامعة الدول العربية يصرح حينئذ أن: "السماء تمطر مبادرات وكأن الشرق الأوسط سيكون حقل تجارب".

*التسليم بأن انعدام الاستقرار بالمنطقة يعود إلى عوامل داخلية فقط، أو غالبا ما يجري تجاهل المصادر الخارجية التي خلفتها القوى الغربية نفسها.

*يهيمن على فكر القوى الغربية النموذجان الأمريكي لليابان والفرنسي لألمانيا في تناولهما للمشكلات العربية الداخلية، بيد أن هذان النموذجان يفترضان هزيمة الجانب الآخر، وبالتالي لا ينطبقان على العالم العربي.

*القوى الغربية ليست صادقة بأن رغبتها في بناء الديمقراطية في الدول العربية، وإنما تستغل هذه العملية في الضغط على الحكومات العربية لتقديم تنازلات فيما يخص القضايا المرتبطة بإسرائيل ومصالحها بالمنطقة.

(286) مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص- ص: 150-151.

التفتت وجهات النظر العربية حول مقولة أن الإصلاح لا يأتي من الخارج، وان الديمقراطية لا تستورد ورفعت شعارات الإصلاح السياسي دون أن يرفق ذلك ببرامج محددة.

ومن الملاحظات التي تكتنف النوايا غير المعلنة التي سعت واشنطن لتحقيقها أبرزها:

- بعد أن هدف مشروع الشرق الأوسط الجديد في منتصف التسعينات إلى دمج إسرائيل في المحيط العربي، فإن مشروع الشرق الأوسط الكبير يهدف إلى دمج الدول العربية في بيئة الاستراتيجيات الإسرائيلية في المنطقة.

- محاولة القضاء على النظام الإقليمي العربي والجامعة العربية وإنشاء بدائل موافقة للمعطيات الإقليمية الجديدة.

- وفيما يتعلق بالإصلاح والديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة وغيرها من القضايا، فجميعها تعتبر من باب الحق الذي يراد به باطلا، فعلى الرغم من اعترافنا بالحاجة الماسة لتلك الإصلاحات في انظمتنا، فإن شكوكا وأسئلة كثيرة تطرح نفسها حول الديمقراطية المفروضة من الخارج.

- إعادة ترتيب الأوضاع في منطقة تعد جد حساسة تقع ضمن ما يسمى بـ "قوس الأزمات" الغني بالنفط، والشهير بحالات عدم الاستقرار، والمتربع على موقع جيو-استراتيجي وجد حيوي فضلا عن اعتباره لدى أمريكا بيئة خاصة ومصدرة لما تسميه بالإرهاب، وعاملا يهدد مصالحها ومصالح حلفائها على امتداد الساحة التي يشغلها، ولا يتردد بعضهم في اعتبار المشروع مشروعا استعماريًا ينطلق من نزعة المركزية الغربية التي تحكمت فيها تصورات "الإمبراطورية الأمريكية" لهذا فإن المبادرة تمثل طرعا للانتقال بالعالم العربي وإسرائيل من عصر الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة.⁽²⁸⁷⁾

- إدماج المنطقة في منظومة القيم والتصورات الأمريكية والغربية في جميع المجالات والتي يمكن اختزالها في هدف جامع هو إدماج المنطقة في العولمة الأمريكية بما يضمن انقيادها وانسجامها مع الرؤية الأمريكية.

⁽²⁸⁷⁾ للمزيد أنظر: أمير بوزيد، المرجع السابق، ص: 314.

المطلب الثاني: الفوضى الخلاقة(*) و مشاريع تقسيم المنطقة العربية بعد أحداث 9/11

وتعتبر أحداث 9/11 البداية لقيام المحافظين الجدد لتقديم نظرية الفوضى الخلاقة لتبرير حروبهم الوقائية ضد الإرهاب العالمي، حيث تهدف هذه النظرية إلى تقسيم البلدان التي تشكل خطرا على أمن ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية على أساس تفكيك الدول وتركيبها من جديد وفق الرؤية الأمريكية التي تسعى إلى رسم خارطة جديدة للشرق الأوسط الكبير، حيث قامت مراكز التفكير بتصميم مشاريع التجزئة للمنطقة العربية.

الفرع الأول: تطور فكرة التقسيم و التسويق لمشاريع الحكم الفيدرالي عبر دعم القوى المجتمعية
(2007 - 2001)

وترى الإدارة الأمريكية أن خلق الفوضى وعدم الاستقرار من شأنه أن يولد نظام سياسي ديمقراطي، وتهدف إلى الانفراد بالتفوق الأمريكي في المنطقة العربية .

أولا: الفوضى الخلاقة

لقد برز من خلال مراكز التفكير مفهوم "جيوبوليتيكا الفوضى" الذي يرى أن التدمير هو السبيل إلى الخلق (إيجابية التدمير)، وأن التحدي في الأوضاع غير المرغوب فيها هو في فتح الباب أمام عدم الاستقرار كبديل للنظام القائم، والذي سيؤدي بدوره إلى بروز نظام جديد وأنماط جديدة، وأن إدارة التغيير تتطلب دفع النظام القائم بعيدا عن الاستقرار بخلق الأزمات إذا اقتضى الأمر، وأن النظام الجديد سيتولد من ثنايا العشوائية والفوضى.(288)

إن أول من قام بصياغة الفوضى الخلاقة هو مايكل ليدن، العضو البارز في معهد أمريكان إنتربرايز، وهذا المعهد معروف بأنه من المحافظين الجدد، والذي عمل على صياغة مشاريع الرئيس الأمريكي جورج وكر بوش السياسية في الشرق الأوسط، وهو أيضا المنبر الذي اعتاد الرئيس أنذاك أن يختاره كثيرا ليعلن فيه مشروعاته السياسية الكبرى في المنطقة .

(*) يعود أصل هذه النظرية إلى ميكيافلي في القرن 16م، وهو صاحب أول مدرسة للتظهير والفكر السياسي المعاصر وعميد المدرسة التي تعرف السياسة بأنها فن الخداع والغش.
(288) شريف دولار، المرجع السابق، ص: 131.

إن منظري الإستراتيجية الأمريكية انطلقوا في بناء مفهوم الفوضى البناءة أو الخلافة من فكرة قوامها أن الوضع الحالي ليس مستقرا، وأن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي من نوع الفوضى الخلافة التي ربما تنتج في النهاية حسب الزعم الأمريكي، والذي تحدثت عنه أكثر من مرة وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كوندليزارييس وضعا أفضل مما تعيشه المنطقة حاليا.⁽²⁸⁹⁾

تفكيك الوضع القائم في بلد ما، ولو أدى ذلك إلى حدوث فوضى مؤقتة تمهيدا لإعادة تركيب هذا البلد على أسس جديدة ملائمة أكثر لمصالح أمريكا ومخططاتها في المنطقة.

- حلحلة الأمور ونقلها من مرحلة الجمود إلى مرحلة المرونة والهلامية والحركة لكي يمكن التدخل وتشكيل الأمور وتطبيق السيناريوهات الجاهزة.

وتعود الخلفية النظرية لاستراتيجية الفوضى الخلافة إلى محاولة ترتيب أفكار ومعتقدات المحافظين الجدد وعلى رأسهم "ليوشترأوس"، مع أفكار أخرى لعل أهمها مقولة "فجوة الاستقرار"، عند صامويل هنتجتون في معالجته للتنمية السياسية، فهذه الفجوة حسب هنتجتون تولد إحباطا ونقمة في أوساط المجتمع، مما يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي، وقد أجرى "توماس بارنيت" أحد أهم المحاضرين الرئيسيين في وزارة الدفاع الأمريكية منذ سبتمبر 2001، بعض التطويرات على نظرية الفوضى الخلافة، فحسب رأيه فإن النظرية التي يتناولها بارنيت تقسم العالم إلى من هم في القلب أو المركز ويعني بهم الولايات المتحدة وحلفائها في الغرب، أما الآخرون فهم من سماهم دول الفجوة أو الثقب ويقول بارنيت إنهم مثل ثقب الأوزون، الذي لم يكن ظاهرا قبل الحادي عشر من سبتمبر 2001، لكن الآن لم يعد ممكنا أن يغيب عن النظر، وتضم دول الفجوة أو الثقب بحسب بارنيت الدول المصابة بالحكم الاستبدادي، والأمراض والفقر المنتشر، والقتل الجماعي الروتيني، والنزاعات المزمنة التي تصبح بمثابة مزارع لتفريخ الجيل القادم من الإرهابيين:⁽²⁹⁰⁾

ويوضح بارنيت ان استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة تتضمن:

- زيادة قدرة "دول القلب" على الرد على اضطرابات النظام الدولي.

⁽²⁸⁹⁾ صالح ياسر، "12 عاما على أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها"، (تاريخ الاطلاع: 2016/6/1): متحصل عليه:

[Http://www.iraqicp.com/index.php/sections/](http://www.iraqicp.com/index.php/sections/)

⁽²⁹⁰⁾ نفس المرجع، ص: 2.

- العمل مع "دول الثقب" على الرد على اضطرابات النظام الدولي.

- العمل مع "دول القلب" على ردع أسوأ صادرات "دول الثقب" مثل الإرهاب والمخدرات والأوبئة.

- العمل على انكماش هذا الثقب.

ويعتبر بارنيت أن الشرق الأوسط المنطقة الأولى للبدء بتطبيق الاستراتيجية الجديدة وحسب هذه الاستراتيجية يأتي التدخل المباشر من قوة خارجية في حالة حدوث الفوضى حيث يقول: (291) « إن الشيء الوحيد الذي سيغير المناخ الشرير، ويفتح الباب لفيضان التغيير، هو ان تدخل قوة خارجية، ونحن الدولة الوحيدة التي يمكنها ذلك».

إن الاستجابة لتوسيع دائرة فهم الفوضى الخلاقة راجع إلى أنها لم تعد مجرد طرح نظري فقط، ولكنها استراتيجية يجري تنفيذها باللموس وفق خطوات محددة.

ظهر هذا المصطلح جليا في مسرح التداول السياسي والإعلامي بعد الغزو الأمريكي للعراق في عهد جورج بوش الابن على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس في حديث أدلت به لصحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية في 2005 عندما طرح سؤال لهذه الوزيرة عن ما يجري في المنطقة العربية من انتشار في جماعات إسلامية متطرفة او انتشار الفوضى، أجابت أن الوضع الحالي في المنطقة العربية ليس مستقرا وأن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي فوضى خلاقة، ربما تنتج في النهاية وضعا أفضل مما تعيشه المنطقة حاليا. (292)

ويتضح أن كونداليزا رايس استمدت هذه الطروحات من الصياغات الفكرية التي جاء بها "شارنكي" عندما تحدث عن عمليات التحول الديمقراطي في البلدان العربية عن طريق ترسيخ الفتن الداخلية وما ينتج عنها من فوضى تؤدي إلى التقسيم وبالتالي تم التحول من الاستبداد إلى الديمقراطية والتحرر.

(291) صالح ياسر، المرجع السابق، ص: 2.

(292) أحمد سليم عبد الله، دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001-2013)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2013/2014، ص: 32.

إن الولايات المتحدة الأمريكية باسم الفوضى الخلاقة قد دمرت العراق، ووزعته إلى طوائف، ومذاهب، واعتبر ذلك بمثابة فوضى خلاقة، كما أن أمريكا زعزعت الاستقرار اللبناني على خلفية اغتيال رفيق الحريري، وخلق النزعات بين سوريا ولبنان بإصدار مجلس الأمن قراراً يقضي انسحاب الجيش السوري من لبنان، وخلق نوع من الإستعداد الداخلي في لبنان.

إذن فأدوات الفوضى الخلاقة هي الحروب والفتنة الطائفية و المذهبية.

وخلال إدارة جورج بوش الابن توسعت الولايات المتحدة في استخدام التطورات الفوضوية في إطار الحرب الاستباقية، وتفعيل نظرية الدومينو وصولاً إلى نظرية الفوضى الخلاقة كحل أخير مع هذه المنطقة، وتتكون عناصر هذه النظرية من: (293)

- تفكيك النظام الإقليمي العربي من خلال سياسة المحاور، مع أمريكا أو ضدها.

- وضع النظم في حالة قلق مستمر وتهديدها بالتغيير.

- إعادة صياغة النظم بحيث تقوم أمريكا بدور الهدم (الفوضى)، ثم تتركها لصراعاتها الداخلية حتى تصبح الحاجة إلى التدخل والضبط الأمريكي ضرورة.

في العراق منذ تفجير 22 فيفري 2006 الذي استهدف مقامين مذهبين في سامراء، لم تعد الأمور كما كانت: اندلعت حرب أهلية حقيقية في وسط البلاد، وتضاعفت عمليات الذبح الطائفي، واليوم أكثر من الأمس، يتجزأ المجتمع العراقي على قواعد فئوية، طائفية ومناطقية، تنتج كل منها آليتها الخاصة للتحالفات والصراعات، لم تعد المشكلة إذن حرب أهلية واحدة، بل حروب أهلية بصيغة الجمع، البعض منها ذات طبيعة مذهبية بين العرب السنة والعرب الشيعة، والبعض الآخر ذات طبيعة عرقية: بين العرب والتركمان من جهة والأكراد، كما أن الصراعات داخل المذهب الواحد بين الشيعة في جنوب البلاد، وبين السنة في الوسط تضاعفت أكثر فأكثر. (294)

(293) خليفة كعسيس خلاصي، "الربيع العربي بين الثورة والفوضى"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،

العدد (421)، مارس 2014، ص: 229.

(294) برناروتيفو، "الشرق الأدنى - اتجاهات المرحلة"، في: أوضاع العالم 2008، المرجع السابق، ص:

وفي فلسطين، أدت الفوضى الخلاقة ومازالت تؤدي دورا أساسيا في إثارة الخلافات بين الفصائل الفلسطينية، وكلما حدث تقارب أشعلت نيران الخلاف من جديد، أملا في إشعال حرب أهلية تأتي على الأخضر واليابس، وعلى أمل البناء فوق الأنقاض، بما يتناسب مع الرؤية الأمريكية الإسرائيلية في خطة خارطة الطريق، وما ينطبق على العراق وفلسطين ينطبق على السودان والصومال.⁽²⁹⁵⁾

وعلى الجانب الآخر، مارست الفوضى الخلاقة شكلا آخر لها في المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج واندلاع الهجمات الإرهابية للضغط على نظام الحكم من ناحية، ولممارسة سياسات ابتزازية لإجراء إصلاحات داخلية.

وفي ظل ما تشهده المنطقة العربية من حراك وتحولات في المشهد والواقع العربي، عدة تساؤلات تطرح نفسها حول التغيير العربي في ما إذا كان مقدمة للفوضى الخلاقة التي تبنتها الإدارة الأمريكية، أو أنه صنيعه التواصل الاجتماعي ضمن سياق مخططات أمريكية تهدف إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، أو أنه كان رد فعل منطقيا للشعوب العربية المهمشة .

ثانيا: مشاريع تقسيم المنطقة العربية (2001- 2007)

وهو المشروع القديم- الجديد أو اتفاقية سايكس بيكو الجديدة، وهي محاولة تقسيم المنطقة العربية إلى دويلات على أساس مذهبي وطائفي وعرقي مع ضمان أن تكون هذه الدويلات متناحرة فيما بينها، تتحارب على مواقع الحدود، وعلى أساس طائفي حفاظا على أمن إسرائيل في المنطقة ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية كما قال محمد حسنين هيكل في كشفه لأطماع التقسيم الغربية مايلي:⁽²⁹⁶⁾ «اتفاقية سايكس بيكو هي اتفاق توزيع العالم العربي ضمن أملاك الخلافة العثمانية بين بريطانيا وفرنسا، والآن سايكس بيكو جديدة (...). نحن أمام تقسيم لعالم عربي ضاع منه مشروع نظامه، أو أضاع هو مشروع نظامه، ولذلك جاء إلى فضاء المنطقة من يرسم خرائطها الجديدة في ظروف جديدة، الخرائط الجديدة لا توزع إرث الخلافة العثمانية، وإنما توزع إرث المشروع القومي العربي، التي تمكن من طرد الاستعمار الغربي في مرحلة سابقة، وحاول أن يملأ الفراغ وعجز عن التقسيم في المرة الأولى حيث كان تقسيما جغرافيا وتوزيع أوطان، ولكن التقسيم هذه المرة تقسيم موارد ومواقع».

⁽²⁹⁵⁾ حيدر علي حسين، المرجع السابق، ص: 246.

⁽²⁹⁶⁾ أسامة علي محمد عبد القادر، المرجع السابق، ص: 74.

تناولت العديد من الدراسات ظاهرة تأثير الأزمات الداخلية في بلدان العالم العربي على الأمن الدولي، حيث مثلت هشاشة البنى التحتية للدول العربية الحديثة نموذجا لحالة انعدام الاستقرار الذي يمكن أن يؤثر على منظومات الأمن الإقليمي.

وتأتي هشاشة البنى التحتية لهذه الدول كنتيجة لانعدام التوازن بين مفهومي الدولة state و الأمة nation خاصة و أن معظم الدول العربية قد نشأت على أساس صفقات بين قوى استعمارية في مطلع القرن العشرين دون مراعاة لمفهوم الدولة القومية (nation state)، مما أدى إلى خضوع هذه الدول للأنظمة العسكرية الشمولية بعد خروج المستعمر، واندلاع النزاعات الحدودية، وتدهور العلاقة بين الدولة وبين مختلف فئات المجتمع.

ونظرا لضعف مؤسسات الإدارة وأجهزة الحكم في هذه الدول، فإن الممهدات التي تواجهها غالبا ما تأتي من عوامل داخلية، وذلك نتيجة عجزها عن تشكيل علاقة متوازنة بين السلطة والمجتمع، ثم تأتي عوامل: الضعف الاقتصادي، وسوء توزيع الثروة، والتوتر بين مختلف المجموعات الاثنية والمذهبية داخل المجتمع كعوامل تتخر في جسد هذه الدول، وتمنعها من تشكيل نظام أمني متوازن.⁽²⁹⁷⁾

وبالتالي فقد ذهب بعض المنظرين الغربيين إلى أن الخلافات الحدودية وتدهور العلاقة بين المذاهب والاثنيات داخل الدولة يمكن أن تهدد منظومات الأمن الدولية برمتها، مما يستدعي التدخل الخارجي لمعالجة بؤر التوتر المحلية، وخاصة أن أحداث 2001/9/11، قد دفعت بالمجتمع الدولي للاعتراف بتنامي خطر الجماعات المتطرفة وإمكانية تعرض طرق الإمداد ومصادر الطاقة للتهديد.

وساعد بروز القوى الفاعلة خارج إطار الدول (Non State Actors) على ترسيخ الارتباط بين الأمن الإقليمي والأمن الدولي، وبعد أحداث 9/11 تبنت الولايات المتحدة استراتيجية أمنية جديدة لمواجهة الفكر المتطرف من خلال العمل على توظيف القوى المجتمعية داخل هذه الدول لفرض تغييرات في بنية مؤسسات الإدارة والحكم، ويمكن تلمس تلك التوجهات من خلال المشاريع التي تقدمت بها مراكز التفكير الأمريكية لإعادة خريطة الشرق الأوسط، والمنطقة العربية ككل وقد عرضت هذه المشاريع على كبار المسؤولين في الحكومات الغربية منذ عام 2001.

⁽²⁹⁷⁾ بشير زين العابدين، "تطور فكرة تقسيم المشرق العربي في مراكز الفكر الغربية (2001-2013)", (تاريخ

النشر: 2013/11/9)، (تاريخ الاطلاع عليه: 2016/6/1):

[Http://alasar.me/articles/view/14722.](http://alasar.me/articles/view/14722)

بعد أحداث 9/11، بدأت الصحافة ومراكز التفكير الأمريكية تتقدم بأطروحات لإعادة رسم خريطة المنطقة العربية كحل لمواجهة التشدد الديني، وإمكانية استخدام القوة العسكرية لتحقيق ذلك، ففي ورقة مقدمة إلى وزارة الدفاع الأمريكية في جوان 2002، دعا الخبير الاستراتيجي بمؤسسة "راند" لوران موريس (Lorane Mouriss) الإدارة الأمريكية إلى تبني حلول عسكرية متشددة إذا فشلت جهود الإصلاح في المنطقة العربية.

وكذلك شارك القيادي في أوساط المحافظين الجدد وليام كريستول (William Kristaul) في مؤتمر بإيطاليا في جوان 2002، وتحدث في مداخلته عن وجود أجندة أمريكية، ستبدأ بالحرب على العراق، وتنتهي بإسقاط الأنظمة الملكية في الخليج العربي، وتزامنت تلك الأطروحات المتطرفة مع نشر تقرير تقدم به مؤسس معهد "هدسون" للدراسات الاستراتيجية ماكس سنجر (Max Singer) لوزارة الدفاع الأمريكية في أوت 2002، يتلخص في الدعوة إلى إسقاط الأنظمة الملكية ودعم المعارضة في الخارج لإنشاء جمهورية مستقلة في شرقي شبه الجزيرة العربية وذلك بعد اجتماع سنجر بأنندرو مارشال وهو أحد المقربين من وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، لدراسة إمكانية إنشاء كيان جديد على أسس طائفية في الخليج العربي .

وتأكيدا على الأطماع الصهيونية في المنطقة العربية، أعادت مجلة (Inetlligent Executive Research Project) التي تصدرها وزارة الدفاع الأمريكية، في جوان من عام 2003، نشر المشروع الخطير الذي اقترحه المؤرخ البريطاني المتجنس بالجنسية الأمريكية "برنارد لويس"، والذي اقترح فيه تقسيم الشرق الأوسط إلى أكثر من ثلاثين دولة أثنىة ومذهبية لحماية المصالح الأمريكية وإسرائيل، ويتضمن المخطط تجزئة العراق إلى ثلاث دويلات، وإيران إلى أربع، والأردن إلى دولتين، ولبنان إلى خمس دويلات، والسودان إلى أربع، والسعودية إلى ثلاث دويلات كما يرى لويس بأن جميع الكيانات ستشلها الخلافات الطائفية والمذهبية والصراع على النفط والمياه والحدود والحكم، وهذا ما سيضمن تفوق إسرائيل في الخمسين سنة القادمة على الأقل. (298)

وفي مقابلة أجرتها وكالة الإعلام مع برنار لويس في 20/5/2005، قال مايلي: (299)

(298) ملف الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية: "الثورات العربي المتواصلة وربيع الديمقراطية العربية"، مارس

2011، (تاريخ الاطلاع: 2016/8/6): عبر الرابط:

<http://alkashif.org>

(299) أسامة علي محمد عبد القادر، المرجع السابق، ص: 75.

«إن العرب والمسلمين قوم فاسدون مفسدون فوضويين، لا يمكن تحضرهم، وإذا تركوا لأنفسهم فسوف يفاجئون العالم المتحضر بموجات بشرية إرهابية تدمر الحضارات (...). لذلك فإن الحل السليم للتعامل معهم هو إعادة احتلالهم واستعمارهم (...). إنه من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربية والإسلامية إلى وحدات عشائرية و طائفية».

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، بدأت تتضح ملامح الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للشرق الأوسط، والتي ارتكزت على دعامتي: (300) دعم الديمقراطية وتمكين الأقليات، ابتداء من العراق وانتهاء بدول الخليج العربية، ففي شهر مارس 2003 نشر الرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي " ليسلي غليب" مقالا بعنوان: "العراق، حل الدول الثلاث"، دعا فيه إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دول على أساس عرقي و طائفي، وقد تبنت لجنة "بيكر" هذا المقترح الذي أيده أبرز أعضاء المجلس، ودعا غليب في مقالة إلى إنشاء دولة جديدة على أسس مذهبية في الخليج العربي بعد إنجاز مشروع تقسيم العراق.

حيث وافق مجلس الشيوخ الأمريكي بتاريخ 2007/9/26 على مشروع قرار غير ملزم حول خطة لتقسيم العراق أو ما يسمى بمشروع بايدن(*) الذي ينص على: (301).

1- إنشاء عراق واحد من ثلاثة أقاليم: فدرلة العراق وفق الدستور العراقي ستتكون من ثلاث مقاطعات ذات حكم ذاتي واسع (شيعية، سنية، كردية) مع حكومة مركزية قوية، ولكنها ذات سلطات محدودة في بغداد.

- تتولى الحكومة المركزية مسؤولية المصالح المشتركة الحقيقية: الدفاع عن الحدود، السياسة الخارجية، إنتاج النفط والواردات.

- تشكيل حكومات الأقاليم (الكرد، السنة، الشيعية) ، وتكون مسؤولة عن إدارة شؤون أقاليمها.

(300) بشير زين العابدين، المرجع السابق، ص: 2.

(*) اشترك في كتابة مقال عنوانه " الوحدة عبر الحكم الذاتي في العراق" كل من جوزيف بايدن، وكان ممثلا لولاية دويلاوير في مجلس الشيوخ، وليسلي جليا (Leslie Gelb) مدير فخري في مجلس العلاقات الخارجية، نشر في النيويورك تايمز في 1 ماي 2006.

(301) للاطلاع أكثر على ابعاد قرار الكونغرس الأمريكي حول تقسيم العراق أنظر: نوفل رهاب، مشروع مقاومة تقسيم العراق وتفتيته، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2015، ص-ص: 165-169.

2- المشاركة في واردات النفط: الوصول إلى اتفاقية كحل فدرالي لضمان 20 بالمئة من الواردات للعرب السنة من كل الواردات النفطية الحالية والمستقبلية، وهي نسبة تكاد تتلاءم مع حجمهم السكاني الذي سيساعد على إزدهار اقليمهم اقتصاديا.

- منح الحكومة المركزية سلطة وضع سياسة نفطية وطنية، وتوزيع الواردات التي ستجذب الاستثمارات الأجنبية التي يحتاجها العراق، والأخذ بنظر الاعتبار قانونيا مصلحة كل مجموعة من خلال المحافظة على العراق موحدًا، وحماية البنية التحتية للصناعات النفطية.

كما نشرت مجلة القوات المسلحة الأمريكية سنة 2006 تقريراً خطيراً كتبه "رالف بيترز" (*)، يتحدث فيه عن عملية تغيير لمعالم دول الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية، تنشأ عبرها دول جديدة، وتنقسم دول أخرى، وتتغير معالم دول وتندمج دول أخرى، ويعرض التقرير خرائط لمنطقة الشرق الأوسط بشكلها الحالي، وخرائط للشكل الذي يتم العمل على تحقيقه، كما يبينه الملحق رقم (3)، ويعتمد التقرير لتبرير هذا المخطط على عدد من الحجج لتمرير هذا المشروع .

ويدعي التقرير أن الغاية من هذا التعديل هو تحقيق عدد من الأهداف أهمها:

- إنهاء الظلم المفروض على الأقليات كالأكراد ، البلوش، الشيعة، العرب.
- محاربة الإرهاب بواسطة القوات الأمريكية المتمركزة في المنطقة وحلفائها من الدول المحلية أو العالمية.

- تأمين تدفق النفط وتحقيق السلام الكامل ونشر الديمقراطية في الشرق الأوسط استناداً لما تم ذكره، فإنّ دولا جديدة ستنشأ ما يعني فقدان بعض الدول الموجودة لأجزاء كبيرة من حدودها الحالية، وزيادة حدود دول أخرى.

الدولة الكردية: إذ يعتبر التقرير أن الأكراد هم أكبر قومية في العالم لا يعيشون في دولة مستقلة، وبالتالي يجب استغلال فرصة سقوط بغداد أو دعم أكراد تركيا، وبالتالي بعد قيام الدولة الكردية المستقلة في العراق وتركيا، فإن أكراد إيران وسوريا سينضمون مباشرة إليها لتشكيل دولة كردستان الكبرى المستقلة.

(*) وهو كولونيل سابق في الجيش الأمريكي، وخدم في الاستخبارات العسكرية، تفزغ للكتابة بعد تقاعده.

الفصل الثاني: الدول العربية في منظور الولايات المتحدة الأمريكية و مراكزها الفكرية بعد أحداث
2001/9/11: بين تعدد الرؤى و وضع الاستراتيجيات

الدولة الشيعية العربية: بناء على التقرير فإن هذه الدولة ستشمل الجزء الجنوبي من العراق، الجزء الجنوبي من إيران، والجزء الشرقي من العربية السعودية .

دولة سوريا الكبرى: بعد تقسيم العراق إلى ثلاثة أقسام، كردي في الشمال، شيعي في الجنوب، وسني في الوسط، سيضطر الجزء السني إلى الالتحاق بسوريا وسيتم إجبار سوريا على التخلي على جزء صغير منها لضمه إلى لبنان لتشكيل دولة فينيقيا من جديد.

تقسيم المملكة العربية السعودية: سيتم تقسيمها إلى خمس أقسام:

- القسم الشرقي الشيعي سيتم إلحاقه بالدولة العربية الشيعية ;
- إلحاق شمال وشرق المملكة بالأردن لتشكيل دولة الأردن الكبرى التي ستضم كل الفلسطينيين في الشتات ;

- تشكيل دولة دينية تشمل مكة والمدينة المنورة تشبه الفاتيكان ;

- إلحاق قسم من جنوب المملكة إلى اليمن ليزيد حجمها ;

- تشكيل دولة سياسية في القسم المتبقي من مساحة المملكة الأصلي.

الجمهورية الإيرانية: يتم اقتسام بعض الأجزاء من إيران لصالح تشكيل دولة كردية ودولة شيعية عربية، ودولة بلوشية، وجزء لضمه لدولة أذربيجان، إلا أنه سيتم اقتطاع جزء من أفغانستان المجاورة لتشكيل دولة قومية فارسية محل الجمهورية الإيرانية الحالية.

أفغانستان وباكستان: القسم الذي سيتم اقتطاعه من أفغانستان لمنحه لإيران سيتم تعويضه من خلال منح أفغانستان جزء كبير من باكستان.

الكويت ، قطر، عمان، الامارات واليمن: ستشهد بعض التغييرات الطفيفة خاصة الامارات وزيادة حجم اليمن نتيجة لمنحها جزء من المملكة السعودية.

وما يمكن أن نشير إليه حول هذا المشروع أن مسألة التلاعب أو التحكم بورقة الأقليات وحقوق
الانسان مسألة معروفة في العرف السياسي الأمريكي حيث تلجأ إليها لزعزعة استقرار ووحدة الدول القائمة
في المنطقة العربية.

وقد تؤدي إلى مواجهات عنيفة تتفكك على إثرها الدولة إلى دويلات طائفية وعرقية، كما تهدف من
خلالها إلى تسهيل عملية الاختراق الأمريكية للدول التي تأتي الانصياع لما تريده، وكذا الرغبة في إشعال
العالم العربي والإسلامي بالمشاكل الداخلية وتبرير وجود إسرائيل في المنطقة.

الفرع الثاني: الدعوة إلى دعم مطالب المعارضة الراديكالية بالانفصال السياسي والحكم الذاتي

(2011-2007)

بحلول 2007، بدأت تظهر ملامح تفاعل القوى المجتمعية الأكثر تشددا في المشرق العربي مع
دعوات التقسيم الغربية، وبدأ ذلك جليا في تعالي أصوات الجماعات المتطرفة للمطالبة بالانفصال السياسي،
حيث نشرت مجلة (Middle East Policy) في عددها الصادر بتاريخ 22 جوان 2007 تقريرا يؤكد أن
الأنظمة العربية باتت تشعر بالقلق والزعراء العرب لتحذير الدول الغربية من مخاطر دعم هذه الجماعات
التي تهدد حالة السلم الاجتماعي وتتسبب بشرخ خطير في العلاقات الإقليمية.⁽³⁰²⁾

بالإضافة إلى دراسة قدمتها مؤسسة بروكنجز (Brookings)، نشرت عام 2007 تحت عنوان
"الحجج في صالح تقسيم سلس للعراق"⁽³⁰³⁾، تقع الدراسة في واحد وأربعين صفحة، وتري بأن الوقت قد حان
للاعترااف بأن الأمل الوحيد الذي بقي لرؤية الاستقرار في العراق هو إحداث تقسيم سلس إلى ثلاث مناطق
أساسية، قد يكون إنشاء بنية من هذا النوع صعبا وفيه مجازفة - حسب الدراسة- ولكنه محسوب قياسا مع
مايتاح للأمريكيين من حلول.⁽³⁰⁴⁾

⁽³⁰²⁾ بشير زين العابدين، المرجع السابق، ص: 3.

⁽³⁰³⁾ نفس المرجع ، ص: 3.

⁽³⁰⁴⁾ Edward .P,Joseph and Michael T, O,Hanlon, " The case for soft partition in Iraq ", Saban Center for Middle East policy at The Brooking Institution, June 2007,(Consulted On 6/2/2017) <http://www.brooking.edu/wp-content/uploads/2016/06/06iraq-Joseph.Pdf>

وفي مطلع عام 2008، صعدت طهران موقفها ضد المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وكررت ادعاءاتها بتبعية البحرين لها بالتزامن مع مطالبة زعماء الحركات الراديكالية في المنطقة بتقسيم الدول العربية على أسس مذهبية.

وشهد عام 2009 محاولات عديدة لتأزيم الموقف السياسي في دول الخليج العربية للمطالبة بتشكيل كيانات مستقلة، ودأب العديد من المحللين على دراسة مظاهر الدعم الأمريكي لهذه الجماعات المتطرفة، ومن أبرز هذه الدراسات كتابات الباحث الأمريكي من أصل إيراني "ولي نصر"، الذي أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تبنت مبدأ تمكين الأقليات في العالم العربي منذ عام 2003، كما رأى هذا الباحث أن مصالح الولايات المتحدة قد ارتبطت منذ ذلك الحين بجماعات اثنية وطائفية متحمسة لمشاريع دعم الديمقراطية الأمريكية معتبرا العراق هومفتاح التغيير في الشرق الأوسط خاصة والمنطقة العربية عامة.

في دراسة أخرى حول ارتباط المصالح الامريكية بالأقليات، توقع الباحث الأمريكي "جيمس لي" زيادة تأثير الأقليات على الشؤون السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج العربي.

وفي عام 2011، نشرت مجلة "فورين بوليسي" (Foreign policy) الأمريكية دراسة للباحث "بينات" (Binatt) انتقد فيها نزوع الأنظمة الملكية إلى المحافظة على الوضع القائم مما يندرج بعواقب وخيمة على الأوضاع الأمنية في المنطقة، وأشار الباحث إلى إمكانية أن تتعاون الإدارة الأمريكية مع إيران لدعم جماعات المعارضة بهدف تعزيز الديمقراطية في هذه الدول.⁽³⁰⁵⁾

*تقسيم السودان (2011)

إن اهتمام الولايات المتحدة بالسودان ناتج من نظرتها الجيو- استراتيجية للسودان من عدة نواحي ومدى تأثيره على التوازنات السياسية في إفريقيا والعالم العربي، حيث أن السودان يتميز بأنه خليط من النواحي الاثنية بين الأصول الإفريقية والعربية وكلها لها اوزانها وقد أسفر الاستفتاء الذي أجرى في 9 جانفي 2011 عن انفصال جنوب السودان، وفي الواقع إن انفصال جنوب السودان والتدافع الدولي والإقليمي القوي لتجزئة السودان قد غذته عوامل إستراتيجية واقتصادية وأمنية عديدة مما يجعل الأمر أقرب إلى المؤامرة لتقسيم السودان، ومن الأهداف الحقيقية للاستراتيجية الأمريكية في السودان نذكر مايلي:

⁽³⁰⁵⁾ بشير زين العابدين، المرجع السابق، ص: 4.

1- السيطرة على منابع النفط

يمتلك السودان موارد هامة جعلت منه محط أنظار القوى العظمى، وتتمثل في النفط أولاً ثم الموارد المعدنية ثانياً، ناهيك عن ما يتمتع به السودان في إطار منطقة القرن الإفريقي ككل⁽³⁰⁶⁾، كما نجد أن الدور الأمريكي في إفريقيا عموماً، وفي السودان خصوصاً ازداد خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ويبدو أن الولايات المتحدة حريصة على تأمين مصادر الطاقة من خارج منطقة الشرق الأوسط المضطربة، بالإضافة إلى ذلك يمثل السودان قاعدة مهمة للحرب الأمريكية على الإرهاب في شرق إفريقيا وساحل الصحراء الكبرى.

2- حصار مصر من الجنوب

إن انفصال جنوب السودان يعني حصار مصر جنوباً بعد أن تم حصارها من الشمال بإسرائيل والضغط عليها عبر مياه نهر النيل بإثارة المزيد من المشاكل من قبل الدولة الجديدة التي ستصبح إحدى دول حوض النيل لإجبار القاهرة على تنفيذ مخططات الغرب.⁽³⁰⁷⁾

3- إنشاء مركز لقيادة القوات الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)^(*)

وذلك لتظل القوات الأمريكية تراقب الأوضاع في إفريقيا خاصة في دول شمال إفريقيا، وجنوب الصحراء وهو الهدف الذي طالبت به إستراتيجية مجلس الطاقة الأمريكية (National Energy Policy)، والذي يعرف بتقرير (Deck Cheney) الذي دعا الإدارة الأمريكية إلى إنشاء قواعد عسكرية في كل المناطق التي تحتوي على النفط في العالم.

⁽³⁰⁶⁾ فتيحة ليتيم، "الدور الغربي في انفصال السودان: الأهداف والوسائل"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،

الجزائر: جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد (02)، جانفي 2012، ص: 107.

⁽³⁰⁷⁾ نفس المرجع، ص: 108.

^(*) يقوم مشروع القيادة الأمريكية العسكرية لإفريقيا في ظاهره على وضع خطط عسكرية لتأهيل الجيوش الإفريقية على مواجهة الكوارث والإرهاب الدولي عابر القارات، ولكن في مضمونه يقوم ببحث المصالح المستقبلية للولايات المتحدة في إفريقيا من أجل السيطرة عليها وإبعاد بعض الدول الأخرى مثل الصين على موارد النفط، تم إقامة هذه القاعدة بعد إصدار الرئيس بوش الابن قراراً لذلك في 2007/2/7، وبدأت العمل في أكتوبر 2008.

4- مواجهة النفوذ الصيني المتعظم في المنطقة

إن الاستثمار الصيني في افريقيا يشكل أكثر من تهديد تجاري بالنسبة للشركات الأمريكية لذلك فإن وضع اليد على الثروات السودانية يتطلب إزالة جميع العقبات.

5- محاربة ما يسمى بالإرهاب

رغم ان الاهتمام الأمريكي بالقرن الافريقي قديم، إلا أن هذا الاهتمام برز أكثر بعد أحداث 2001/9/11، إذ كان لبروز القوى الإسلامية في العديد من الدول مثل السودان ، الصومال، إقليم الأوجادين مما أدى بالولايات المتحدة للتدخل بدعوى محاربة الإرهاب.

6- الهدف الديني: فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لحصار الإسلام.

7- إضعاف السودان وتفتيته: وهذا هدف أمريكي إسرائيلي مشترك لأن السودان بموارده ومصالحته وسكانه، يمكن أن يصبح دولة إقليمية قوية تهدد أمن إسرائيل وأمنها القومي.

الفرع الثالث: مرحلة الحراك العربي وظهور مفهوم التجزئة داخل الحدود (2011 - 2018)

بعد حالة الفوضى التي انتابت المنطقة العربية ابتداء من 2011، بدأت تظهر رسومات جديدة وخرائط مستحدثة لإعادة تقسيم المنطقة وفقا لمصالح القوى الدولية المتنافسة، وخاصة فيما يتعلق بالأزمة السورية، فقد اقترح هنري كيسنجر في محاضرة له بمؤسسة "جيرالد فورد للسياسة العامة" فكرة تقسم سوريا على أسس اثنية وطائفية، قائلا: " هناك ثلاث نتائج ممكنة: انتصار الأسد أو انتصار الشيعة، أو نتيجة تنطوي على قبول مختلف القوميات بالتعايش معا، ولكن في مناطق مستقلة ذاتيا على نحو أو آخر، بحيث لا تقع بعضها البعض، وهذه هي النتيجة التي أفضل رؤيتها تتحقق".⁽³⁰⁸⁾

إن ما نستشفه من ما قاله هنري كيسنجر عن تقسيم الكيان السياسي لسوريا على أسس اثنية أو مذهبية تأتي ضمن مراجعات مراكز الفكر الأمريكية وبعض الجهات الرسمية التي تدعو إلى إعادة فرز القوى السياسية وفق معادلة تفتيتية تقوم على الحصص داخل إطار الدولة.

⁽³⁰⁸⁾ بشير زين العابدين، المرجع السابق، ص: 6.

يعتبر الباحث في مؤسسة "أمريكا الجديدة" باراغ خانة Parag khanna من أبرز المنادين بإعادة رسم خريطة المنطقة العربية، ويتضح ذلك من خلال كتابه "كيف تدير العالم" الذي أصدره عام 2011، حيث توقع ان تصل عدد الدول المستقلة في العالم خلال الفترة القادمة إلى 300 دولة، كما دعا إلى التعامل مع الأزمات السياسية العربية من خلال تأسيس دول طائفية واثنية، وفي مقالة له بمجلة فوروين بوليسي (Foreign Policy) بعنوان: "الانفصال قد يكون مفيداً"، أكد أن ميلاد دولة جنوب السودان تعتبر بداية لميلاد دول جديدة في الشرق الأوسط على أسس اثنية ومذهبية.

كما ظهرت عدة دراسات للعديد من مراكز التفكير الأمريكية تدعو فيها إلى تطبيق مفهوم "التجزئة ضمن الحدود" وفق النسق العراقي، ولعل أبرزها الخريطة التي نشرها "معهد دراسات الحرب" والتي توقعت تقسيم سوريا إلى ثلاثة أقسام: (309)

رقعة شمالية شرقية يسيطر عليها الأكراد، وأخرى وسط وشمال غربي البلاد تسيطر عليها المعارضة في حلب، مقابل الاعتراف الدولي بسيطرة النظام على دمشق وحمص واللاذقية وطرطوس.

إضافة إلى ذلك دراسة طويلة لباراغ خانة (Parag Khanna)، صدرت في مجلة Foreign Policy في جانفي 2011، تحت عنوان "التفكيك يصلح"، رجع فيها المؤلف على فكرة أوردها في كتاب له بعنوان: "كيف يحكم العالم: شق الطريق لنهضة مقبلة"، ألفه قبيل أحداث تونس ومصر، يتوقع بموجبها عالما يتألف من 300 دولة مستقلة في العشرية المقبلة، وذلك بسبب ما أسماه "أنثروبيا ما بعد الفترة الاستعمارية" (Entropie Post coloniale)، ويبيّن توقعه هذا على كون عدد كبير من هذه الدول كانت مستعمرات، وعرفت حصولها على الاستقلال حالة من الديموغرافيا أفلنتت من التحكم، ودكتاتوريات مفترسة فاسدة، وبنية تحتية ومؤسسات في حالة إفلاس، واستقطاب عرقي... ويمكن الاحتجاج بنفس العوامل لتفسير التقلبات التي تشهدها البلدان العربية. (310)

(309) بشير زين العابدين، المرجع السابق، ص: 6.

(310) أمير نور، العالم العربي على موعد مع "ساكس-بيكو" جديد، الجزائر: عالم الأفكار، 2014، ص: 99.

وفي دراسة أخرى قام بها فرانك جاكبس (Frank Jacobs)، وبراغ خانة (Parag Khanna) تحت عنوان "العالم الجديد" مذيلة بعدة خرائط، نشرت في نيويورك تايمز، وسونديرفيو في سبتمبر 2012 يقول مؤلفها: (311) "نحن على وشك حدوث طفرة مواليد لعدد من الدول".

يقترحان خريطة جغرافية تعتمد في تشكيلتها على انقسام لمالي، وتأكيد انقسام الصومال و انشاء اتحاد في الخليج العربي و انقسام سوريا و كردستان مستقل وأذربيجان كبير، وباشتو نستان، وبلوشستان مستقلين، ويختتمان دراستهما بالقول بان الانفصال نتيجة طبيعية، لأن الفروق الثقافية متجذرة بعمق، ولا يمكن إزالتها إلا بالإبادة. (312)

كما نشرت جريدة " نيويورك تايمز " تحليلاً لمختصة في الجيوبوليتيك " روبين رايت " Robin Wright المهتمة بالشؤون العربية و الاسلامية بأن خريطة الشرق الاوسط يمكن إعادة رسمها تدريجياً حيث الدول المستهدفة هي : العربية السعودية ،العراق ، سوريا ،ليبيا ،اليمن ،يمكن تجزئتها الى أربعة عشرة دولة (313).

وفي مقابل هذه الدراسات التفتيتية للمنطقة العربية التي تتبناها المعاهد الغربية، كان لزاماً تحقيق التكامل الإقليمي، وتحفيز النخب العربية لملء الفراغ والخروج باقتراحات جادة لمعالجة الهوية السياسية للكيانات العربية.

المطلب الثالث: توظيف القوة الذكية في فرض جدول الأعمال السياسي الأمريكي على العالم العربي

بعد أحداث 9/11

الفرع الأول: ضبط مصطلح القوة الذكية

إن الإدارة الأمريكية لم تستغن عن القوة الصلبة، والجمع بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، يشكل لنا ما يسمى بـ"القوة الذكية"، التي تعود أصولها الفكرية إلى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وهو أحد مراكز التفكير الأمريكية الذي كون لجنة عام 2006 باسم القوة الذكية (Smart Power) تحت إشراف جوزيف

(311) Frank jacobs, parag khanna, "The new world "

[Http://www.nytimes.com/interactive/2012/09/23/lopinion/sunday.the-new-world.html](http://www.nytimes.com/interactive/2012/09/23/lopinion/sunday.the-new-world.html)

(312) أمير نور، المرجع السابق، ص: 100

(313) Karam ghioua , Le nouveau monde arabe dessinée par les américains ; 2 octobre 2013 ; (consulted on 27/6/2018) [https://www.expressionz.com/international/182180.le-nouveau-arabe.](https://www.expressionz.com/international/182180.le-nouveau-arabe)

ناي، وريتشارد أرميتاج، ومعهم مجموعة من اهم العقول الامريكية، والتي أصدرت تقريرها الختامي الذي أوصت فيه الإدارة الأمريكية المقبلة.

وجدير بالذكر أن القوة الناعمة تعد أيقونة الاستراتيجيات الدولية الأمريكية في المرحلة الراهنة، وعرفها جوزيف ناي بأنها⁽³¹⁴⁾: "قدرة دولة ما على الحصول على ما تريد من خلال أشياء جاذبة، بدلا من الإكراه، وتتمثل في الثقافة، القيم السياسية، البراقة، والسياسات الخارجية القائمة على الحوار والتعاون والاعتماد المتبادل".

ولتوضيح أفكاره، نشر جوزيف ناي ثلاث كتب : الأول بعنوان "الاتجاه نحو الصدارة" (Bound To Lead) الذي نشر عام 1990، والثاني بعنوان تناقض القوة الأمريكية (The Paradox Of The American Power) عام 2002، وكتاب القوة الناعمة (soft power) عام 2004، حيث لم يكن الموضوع الرئيسي للكتابين الأولين يدور حول القوة الناعمة، إنما عبارة عن تحليلات حول القوة الأمريكية والسياسة الخارجية.⁽³¹⁵⁾

وقد تحدث "جوزيف ناي" في كتابه "القوة الناعمة" الذي يمثل أوائل الأطروحات الفكرية في مجال الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد الحرب الباردة، حيث روج هذا الكتاب على لسان كاتبه لفكرة القوة الناعمة، التي تعني التعويل على وسائل غير عسكرية في ترسيخ الهيمنة الأمريكية في العالم، بحيث تعد العولمة بشتى تفرعاتها السياسية والاقتصادية والثقافية أداة من أدوات القوة الناعمة، ومن أهم أدواتها أيضا الدبلوماسية الشعبية التي تعني "التواصل بين جميع الثقافات حول العالم للإشراك في حل المسائل الكونية التي تهدد الكوكب، والتي تروج لضرورة إشراك الشعوب بالحكم عن طريق بث روح الديمقراطية وفي هذه الشعوب،

⁽³¹⁴⁾ بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، الدوحة، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010، ص-ص:28-29.

⁽³¹⁵⁾ Leonardo Ramos, Geraldo Zahran, "From hegemony to soft power : Implications of a conceptual change , in :Soft power and U.S foreign policy: The cretical , historical and contemporary perspectives, London and New York: Routledge Taylor and Francis group, 1st published, 2010, P:13.

وتشجيعهم على المطالبة بحقوقه، ودعم الحريات، وضرورة الحصول على أكبر قدر من الديمقراطية،
بالإضافة إلى دعم الحركات التي ترغب بالتححر والانفصال وتقرير المصير".⁽³¹⁶⁾

وتقوم استراتيجية القوة الناعمة على مجموعة أركان وقدرات هي:⁽³¹⁷⁾

- القدرة على تشكيل تصورات الآخرين ;

- القدرة على تشكيل جدول الأعمال السياسي للأعداء والمنافسين ;

- جاذبية النموذج والقيم والسياسات وصدقته بنظر الآخرين ;

- القدرة على فرض استراتيجيات وأنماط الاتصال بالآخرين.

وتوظف القوة الناعمة أدوات ثورة المعلومات وتقنيات الاتصالات عبر توجيه الرموز البصرية والأفلام
والاعلانات وشبكات الانترنت، وأدوات الدبلوماسية العامة و المنظمات الدولية في عملية الاحتواء وتبديل
جداول أعمال الخصوم والأعداء.

فالتقرير المتعلق بالقوة الذكية خلاصته أنها محصلة التكامل بين القوة العسكرية والقدرة الاقتصادية-
أي القوة الصلبة- وبين قدرة أمريكا على التأثير من خلال وسائل الجذب المتنوعة- أي القوة الناعمة، وبهذه
القوة الذكية يمكن مواجهة التحديات الكونية المتزايدة، ويشير التقرير إلى ضرورة التركيز على خمسة محاور
أساسية لجعل القوة الذكية فاعلة وذلك كمايلي:⁽³¹⁸⁾

- إنعاش التحالفات والشركاء والمؤسسات التي تخدم المصالح الامريكية، وتعين الأمريكيين على
مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

⁽³¹⁶⁾ علي بشار أغوان، " القوة الذكية والمجالات التطبيقية في الاستراتيجية الأمريكية (مصر، تونس، ليبيا) كمثل
تطبيقي"، تاريخ النشر: 30 جوان 2011 (تاريخ الاطلاع: 2016/7/1) عبر الرابط:

[Http://www.hachiri.net/articles/politics.and-events/](http://www.hachiri.net/articles/politics.and-events/)

⁽³¹⁷⁾ حسن محمد الزين، الربيع العربي: آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، بيروت، لبنان: دار العلم الجديد، ط1،
2013، ص: 100.

⁽³¹⁸⁾ بشير عبد الفتاح، المرجع السابق، ص: 34.

- تنشيط الدور التنموي للسياسة الخارجية الأمريكية بما يمكنها من تلبية طموحات الناس حول العالم، على أن يتم التركيز على ملف الصحة العامة.

- استمالة شعوب العالم إلى جانب الولايات المتحدة من خلال ما يعرف بالدبلوماسية الشعبية ، وذلك بوضع خطط طويلة الأمد لتوثيق العلاقات بين الشعب الأمريكي والشعوب الأخرى مع التركيز على فئة الشباب.

- الاستمرار في دعم الاقتصاد العالمي من أجل الخير والنمو، وضمان امتداد مزايا التجارة الحرة للمهمشين سواء في داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها.

- ضرورة أن تعمل أمريكا، من واقع قيادتها للعالم ودورها الريادي، على تأسيس إجماع كوني وتطوير حلول مبتكرة لمواجهة التغيرات المناخية وتأمين الطاقة.

وبناء على ذلك دعا وزير الدفاع الأمريكي "روبرت غيتس (Robert Guits) حكومة الولايات المتحدة إلى تكريس المزيد من المال والجهد لتنمية القوة الناعمة بما في ذلك الدبلوماسية، المساعدات الاقتصادية، والاتصالات، وذلك لأن المؤسسة العسكرية وحدها غير قادرة على الدفاع عن المصالح الأمريكية في جميع أنحاء العالم.

الفرع الثاني: آليات القوة الذكية

رغم اختلاف وجهات النظر حول أسباب هذا الحراك الشعبي الذي عرفته المنطقة العربية، إلا أن الكثير من يدرجها ضمن ما يعرف باستراتيجية القوة الناعمة التي ستمكن الولايات المتحدة من تنفيذ مخططاتها دون أي خسائر بالأرواح من قبلها، بعد الخسائر التي منيت بها عند تدخلها العسكري في أفغانستان والعراق.

لذلك فقد عمدت أمريكا إلى تغيير الأنظمة عبر تحريك الشارع العربي من خلال وكلائها والمتدربين على التنظيم السياسي والجماهير لديها، وكيفية التأثير في الرأي العام، وإعداد الدورات والتدريبات للشباب المتطوع خارج بلدانهم من خلال منظمات المجتمع المدني وعلى رأسها "معهد اينشتاين" للمؤسسة "جين

شارب" الذي قام بإعداد مجموعة القيادات في أساليب التأثير غير العنيف أو تكتيكات اللاعنف (Non-Violent Action)، كما يطلق عليه.⁽³¹⁹⁾

إن التدريب على هذه الإستراتيجية في الثورات اللاعنفية، كانت بدايتها في حركة "أنتور" في صربيا التي أطاحت بالديكتاتور "سلوبودان ميلوسوفيتش" عام 2000، حيث تم تمويل هذه الحركة عن طريق منظمة الأمن والتعاون الأوروبية والأمم المتحدة ومنظمة حقوقية تسمى (humanity in action)، وكذلك من فريدوم هاوس (freedom house)، وبعد نجاح حركة أنتور في مهماتها، ثم تطويرها إلى مركز الدراسات اللاعنف، هذا المركز يصدر التجربة للدول المراد تغيير أنظمتها حول العالم وتم تسميته المركز "كانفاس" (CANVAS).^(*)

إن معظم تدريبات هذه الثورات مستوحاة من كتاب "جين شارب" بعنوان "من الديكتاتورية إلى الديمقراطية"، حيث يعرض هذا الكتاب اللاعنف، وكيفية إسقاط الأنظمة الديكتاتورية بدون أي مواجهة مسلحة مع النظام، من خلال المقاطعات الاقتصادية والمظاهرات والاعتصامات، والسخرية من الرموز السياسية، وكيفية تحييد الجيش وضمان وقوفه إلى جانب الشعب وتبادل الورود معه، وذلك من خلال منظمات المجتمع المدني وكيفية كسب الأغلبية الصامتة، حيث تطابق كثيرا تعليمات هذه الكتاب مع ما حدث من ثورات في العالم العربي.⁽³²⁰⁾

ومن بين ما جاء في هذا الكتاب: "هناك حوالي مائتي أسلوب محدد للعمل اللاعنف التي من المؤكد أنها تحقق نتائج أفضل، وقد تم تبويب هذه الأساليب تحت ثلاث فئات شاملة وهي: الاحتجاج والإقناع، اللاتعاون، والتدخل"⁽³²¹⁾

كما نشرت مجلة "نيوزويك" الأمريكية تقريرا في 1 فيفري 2011 حول مدرسة وزارة الخارجية الأمريكية للمدنيين الثوريين، تناول دور برامج تدريب المدونين في تعبئة الحراك الشبابي في كل من مصر وكولومبيا وفنزويلا، وفي 14 أبريل 2011 نشرت نيوزويك تقريرا حول مجموعات من الولايات المتحدة ساعدت على

⁽³¹⁹⁾ أسامة علي محمد عبد القادر، المرجع السابق، ص: 78.

^(*)Center For Applied Non Violent Action And Strategies.

⁽³²⁰⁾ أسامة علي محمد عبد القادر، المرجع السابق، ص: 79.

⁽³²¹⁾ للاطلاع أكثر أنظر:

جين شارب، من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، تر: خالد دار عمر، بوسطن: مؤسسة ألبرت انشتاين، ط2، 2003.

تغذية الانتفاضات العربية من خلال برامج التدريب والتمويل والرعاية التي قدمتها للنشطاء الديمقراطيين في الوطن العربي خلال السنوات الماضية.⁽³²²⁾

كما جاء التقرير الذي نشره مركز "بيترسبرغ لدراسات الشرق الأدنى المعاصر" في 31 مارس 2011 حول الدور الأمريكي في الثورات العربية، والذي تحدث عن تعبئة الاحتجاج من خلال الشبكات الاجتماعية، بدليل أن روسيا اعتبرت الحراك العربي منذ بدايته نتاجا مباشرا للمبادرة الشرق الأوسطية التي أشرفت على 350 برنامجا منذ عام 2001، تحت إدارة الخارجية الأمريكية، خضع من خلاله عشرات الآلاف من المواطنين العرب للتدريب والتعبئة السياسية عبر وسائل الاتصال الحديثة.

ومن الاستراتيجيات الأمريكية الجديدة في واقعنا العربي، بناء الشبكات الشعبية وفق الأسلوب الأمريكي المسمى (Grass Roots) ^(*)، تعتمد على اكتشاف وبناء الحركات والتيارات الشعبية التي تتبنى الديمقراطية منها لها، وتتشط في الساحات العمومية، وفي شبكات الأنترنت، وإتاحة الفرصة لها لتؤسس كيانها وتجربتها الخاصة بعيدا عن التدخل المباشر من الجانب الحكومي الأمريكي، وتعمل على تسويق القضايا العامة المتعلقة بحقوق الانسان والديمقراطية والإصلاح السياسي وغيرها.

هؤلاء الناشطون تفرزهم الحوادث والتحركات، ويتم الاتصال بهم لاحقا لأجل تدريبهم وتمويلهم وتوجيههم من قبل بعض المؤسسات المسماة غير حكومية كمؤسسة بيت الحرية (Freedom House) في أمريكا، ومعهد اللاعنق (Canvas) في صربيا، ومؤسسة فريدريش ايبرت وفريدريش ناومات الألمانية، وكلها منظمات مرتبطة بمنظمة الليبرالية الدولية، وطبعا بالأجهزة الأمريكية.⁽³²³⁾

ووظيفة هذه المنظمات الشعبية تحريك المياه الراكدة وضخ المياه في صحراء العملية السياسية للنظم المصنفة استبدادية بنظر الإدارة الأمريكية والغرب، ومن أبرز الحركات العربية التي أسست وفق هذه الاستراتيجية، حركة 6 أبريل في مصر، مجموعة أنونيموس في تونس، المنظمة الشبابية الليبية وغيرها من المنظمات العربية في اليمن، المغرب، الأردن ولبنان وغيرها.

⁽³²²⁾ خليدة كعسيس، المرجع السابق، ص: 230.

^(*) وهي تعني لغويا "جذور العشب"، وأصولها تعود إلى فكرة أمريكية قديمة، جاءت من تراث فرق الموسيقى والغناء الشعبية على الطريقة الأمريكية التي كانت تتربع على المسارح والمنصات الخشبية التي تنصب في الشوارع والساحات العامة ليحتشد الناس من حولها

⁽³²³⁾ حسن محمد الزين، المرجع السابق، ص: 111.

بالإضافة إلى استراتيجية نشر الدبلوماسية الرقمية digital diplomacy^(*) التي تقوم على بناء علاقات واتصالات مباشرة مع قطاع الشباب في العالم والشرق الأوسط من خلال شبكات الأنترنت لأن العالم الافتراضي امتداد فعال للواقع السياسي وفق كارد كوهين (Gard Koheen)؛ وحيث أن 60% من أبناء هذه المنطقة هم من الشباب ، وبفعل نظرية التغيير الجيلي التي نظر لها هنتجتون في كتابه "المؤسسات السياسية لمجتمعات متغيرة" ، وما يصاحبها من تغيير وظيفي في الإطار السياسي والمؤسسي ينبغي الاتصال بآلاف الناشطين والمدونين والصحفيين والشباب العرب، واجتذاب ملايين المشتركين على شبكات الأنترنت في مصر، تونس، اليمن، ليبيا وسائر الدول العربية نحو المشروعات والأهداف والأدوات الأمريكية، والقيام بتدريب وتأطير نخبة الناشطين العرب، وتوظيف هذه الطاقات لاحقا عبر عملية تقنية سياسية، تقوم على تكثيف الأصوات العربية المطالبة بالتغيير والحرية والديمقراطية.⁽³²⁴⁾

فمن الأهم أن نشير إلى بعض الأدبيات حول دور تكنولوجيا الاتصال والاعلام والحركات الاجتماعية خلال الحراك العربي، نجد ستيبانوفا (Stepanova) الذي يرى أن خلال الاحتجاجات الجماهيرية خلال الحراك العربي كان الدور الواضح لتكنولوجيا الاعلام والاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي، وشبكة الأنترنت التأثير الكبير فيها.⁽³²⁵⁾

وفي هذا الصدد يقول "علي حرب":⁽³²⁶⁾ "إننا إزاء ثورات لم تأت من العقائد الدينية ولا من الأيديولوجيات العلمانية، إذ هي ابنة العصر الرقمي بتقنياته ومعلوماته، بقدرماهي صنعة فاعلين جدد هم الشباب والمدونون من عمال المعرفة الذين يشتغلون بقراءة المعلومات، وبت الصورة على الشبكة".

وبالتالي تمكنت الإدارة الأمريكية عبر الأنترنت من التحكم ببرامج تقنية - سياسية بميول واتجاهات الشباب والناشطين العرب عن بعد، وبالتالي أصبحت الأنترنت قائدا ومحركا للحراك الشعبي.

^(*) وهي استراتيجية نظر لها مستشارو هيلاري كلينتون الثلاثة في وزارة الخارجية الأمريكية "أليك روس" مستشار تقنيات المعلومات، وجارد كوهين المدير السابق لقسم غوغل للأفكار ومدير ملف المنظمات الشبابية، وعضو لجنة تخطيط السياسات في الخارجية الأمريكية، و"أريك شميدت وهو المدير التنفيذي لشركة google ومستشار أوباما للشؤون التقنية والشبكات.

⁽³²⁴⁾ حسن محمد الزين، المرجع السابق، ص: 97.

⁽³²⁵⁾ Ashen M.Gsolo, **Handbook of research on political activism In the information age**, U.S.A : Library of Congress Cataloging in publication patter,2014,P14.

⁽³²⁶⁾ علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المنظومة إلى الشبكة، بيروت: الدار العربية للعلوم

ناشرون، ط2، 2012، ص: 72.

الفرع الثالث: التكيف الاستراتيجي الأمريكي مع الحراك العربي

نظرا لأهمية المنطقة العربية لدى الولايات المتحدة، فقد حاولت احتواء الثورات العربية وتداعياتها، وعدم تركها تؤثر على المصالح الاستراتيجية الأمريكية، وقد تطلب ذلك من مراكز التفكير الأمريكية استحداث اتجاهات للسياسة الخارجية تناسب الواقع الجديد بعد الحراك الذي شهدته.

يعتبر تقرير "التكيف الاستراتيجي" (*) الصادر في جوان 2012 عن مركز الأمن الأمريكي الجديد، من أهم التقارير التي بينت اتجاه السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية على المديين القصير والطويل من بعد "الربيع العربي"، وقد عرض هذه التقرير المقصود بـ "التكيف الاستراتيجي" كمايلي: (327)

"الشرق الأوسط يتغير، والولايات المتحدة بحاجة إلى إستراتيجية جديدة لحماية مصالحها، إن الإستراتيجية التي تقترحها هي: التكيف الاستراتيجي، وفي حين أن هذا الأمر يحتم إعادة ضبط بعض الالتزامات الأمريكية تجاه المنطقة، فإن الأمر متعلق أكثر بمطابقة طرق ووسائل لتتناسب السياق الاستراتيجي الجديد، هناك عناصر استمرارية مع السياسة والنشاطات الأمريكية في المنطقة، لكننا نشدد على التغييرات بخصوص البيئة الإستراتيجية، وعلى الكيفية التي ينبغي أن تؤثر بها تلك التغييرات على السياسة الأمريكية".

وقد ذكر هذا التقرير أيضا أن المصالح الأساسية الأمريكية هي كما يلي:

- حماية أمن الولايات المتحدة القومي، وحماية أراضيها وأراضي حلفائها الرئيسيين ضد أي هجوم خارجي.

- تعزيز رفاهية الاقتصاد الأمريكي والمرتبط بالحفاظ على اقتصاد عالمي مفتوح

- الحفاظ على طريقة الحياة الأمريكية متضمنا نشر القيم الأمريكية

كما ذكر التقرير أيضا أن المبادئ الخمسة للمصالح الأمريكية الأساسية هي:

- الردع والاحتواء والدفاع ضد التهديدات القادمة من الإقليم

(*) تقرير "التكيف الاستراتيجي"، نحو إستراتيجية أمريكية جديدة في الشرق الأوسط، تحت إشراف الخبراء: بروس جينتلسون، ميليسيا دالتون، أندور إكسام، جون بان ستاستر، كما ساهم في إنجازة عدة متخصصين في العلاقات الدولية والشرق الأوسط أمثال: كينيث بولاك، كارين هاوس، ستيفن هايدمان، جون التزمان، روبرت كابلان. (327) تامر طه بكر، السلفية بعيون غربية، الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، ط1، 1436هـ، ص: 148.

الفصل الثاني: الدول العربية في منظور الولايات المتحدة الأمريكية و مراكزها الفكرية بعد أحداث 2001/9/11: بين تعدد الرؤى و وضع الاستراتيجيات

- أنظمة عربية مستقرة، ولو كانت ديكتاتورية

- محاربة الإرهاب، الأمن الإسرائيلي والسلام العربي الإسرائيلي

- وصول أمن للنفط.

وقد اقترح هذا التقرير عدة استراتيجيات لتحقيق التكيف الاستراتيجي في التعامل مع الإسلام السياسي في ضوء المصالح الأمريكية نذكر منها:

1- لا بد من إدراك أن الإسلام السياسي ليس متوافقا دائما مع الديمقراطية كما انه ليس معاديا بشكل تام للولايات المتحدة.

2- لا بد من إدراك إن خطابات الإسلام السياسي تختلف من بلد إلى آخر داخل المنطقة، وعلى الولايات المتحدة أن تكون أكثر حساسية تجاه هذا التباين بين الإسلاميين بناء على اختلاف الأهداف والاستراتيجيات.

3- لا بد من التمييز بين معارضة الأفراد والجماعات المعادين للقيم الأمريكية، والمهددين لمصالح الولايات المتحدة، وبين الأفراد والجماعات الذين يبدو التعايش السلمي والتعاون معهم أمرا ممكنا حتى في ظل وجود الخلافات، وهؤلاء يمكن الانفتاح عليهم.

4- يجب ان يكون هدف الولايات المتحدة التأثير على سلوك الأحزاب الإسلامية أكثر من رفض ومنع دورها بشكل كامل، ففي تونس ومصر ربما يساعد العمل مع الأحزاب الإسلامية المعتدلة على تهميش منافسيهم المتطرفين، ويجب أن تدعم الحكومة التي يقودها حزب النهضة في تونس في جهودها لمواجهة السلفيين في مواضيع مثل توسيع قوانين الشريعة.

5- على الرغم من أن بعض المجموعات السلفية الصاعدة ربما تدفع باتجاه الأصولية إلا أن الضغوط التي سوف تواجهها تلك المجموعات من أجل تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية والحفاظ على تحالف واسع، سوف تنتج من داخل هذه الاتجاهات قوى معتدلة تستطيع الولايات المتحدة دعمها.

وبالتالي فإن من أهم التوصيات التي صدرت عن مراكز التفكير هي ضرورة الحوار مع السلفيين

وعدم تجاهلهم، وهو ما صار واقعا بالفعل، فبعد أكثر من عام من اندلاع تلك الاحتجاجات وتحت شعار

"أصوات جديدة، اتجاهات جديدة"، وبرعاية مشتركة بين وزارة الخارجية القطرية ومؤسسة بروكينجز الأمريكية،

انعقد منتدى أمريكا والعالم الإسلامي التاسع في الفترة من 29 إلى 31 ماي 2012 في الدوحة، بمركز سابان لسياسات الشرق الأوسط (Saban Center For Middle East) وبمشاركة العديد من الشخصيات من 31 دولة، على رأسهم وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، وحضره ممثلون عن السلفيين مثل: فؤاد بن صالح من حزب جبهة الإصلاح السلفي التونسي، وأشرف نائب من حزب النور السلفي المصري، حيث ناقش المجتمعون المشاكل التي تواجهها العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي.

الفصل الثالث

السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية
بعد أحداث 2001/9/11: المظاهر و التداعيات

اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية بالتغيير في الآليات ما بين التدخل العسكري و تبني الآليات الدبلوماسية ، ففي السابق كانت العلاقات الأمريكية - العربية ودية دبلوماسية و نفطية لكن البعد العسكري تضخم بعد أحداث 9/11 ، وأصبحت المؤسسة العسكرية الأمريكية و من ورائها العديد من المؤسسات المؤثرة بما في ذلك مراكز التفكير هي التي تصنع الخطط و الرؤى و الأولويات في هذه العلاقات.

إن الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية هي محصلة الأهداف السياسية و الاقتصادية للسياسة الأمريكية، إذ أثرت أحداث 9/11 على السياسة الخارجية الأمريكية بأن فتحت لها المجال أمام تحقيق أهداف الهيمنة الأمريكية بالحصول على أحلاف دولية و تأييد دولي لضرب الإرهاب - حسب مفهومها - و تصنيفها للدول، وهدف السياسة الأمريكية جاء أيضا في غير مصلحة الدول العربية.

و بالتالي كان لهذه السياسة انعكاسات و تداعيات على الصعيد العربي في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية خاصة في ظل الحراك الذي شهدته المنطقة العربية.

يركز هذا الفصل على مظاهر السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 9/11 وذلك في المبحث الأول و انعكاسات تلك السياسات على الدول العربية في المبحث الثاني ثم التطرق إلى حدود التعاون بين مراكز التفكير الأمريكية و العربية من خلال المبحث الثالث الذي يعتبر بمثابة إطلالة لبعض مراكز التفكير الأمريكية التي لها نظرة تعاونية مع العالم العربي.

المبحث الأول: مظاهر السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث

2001/9/11

ألقت أحداث 11 سبتمبر 2001 بضلالها على العالم بأسره وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية، وكل المناطق يمكن أن تكون محل دراسة لقياس درجة الانعكاس الذي أصابها، على أن تأثير ذلك لم يكن متساو إذ يختلف من منطقة لأخرى.

المطلب الأول: السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد أحداث 9/11: بين الثابت

و المتغير.

يمكن اعتبار السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية هي سياسة ثابتة، ولا يعدو التغير الذي يعترها أو ما يبدو لبعضهم أنه اضطراب، إلا إجراءات تكتيكية لا تمس جوهر السياسة الخارجية الأمريكية.

الفرع الأول: تطور السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد أحداث 9/11

أدى تقاطع المصالح الإسرائيلية مع تلك الأمريكية إلى قيام جبهة إندماج بين حرب أمريكا ضد الإرهاب وحرب إسرائيل في سبيل التوسع وتكريس نفسها كالدولة الأقوى في المنطقة، وعلى الجانب الفلسطيني استمرت إسرائيل في التصدي العنيف وغير المبرر للمقاومة الفلسطينية مما خلق مفاهيم متوازنة ومتطابقة لقضايا الحرب ومسائل الإرهاب والتصدي لها⁽³²⁸⁾، إلا أن ما أثار قلق الولايات المتحدة أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد أثبتت أن ما كانت تعتمد عليه من دول في المنطقة لم تقف معها كما هو مأمول، بل وأصبحت الإدارة الرسمية في واشنطن تعتبر هذه المنطقة الموقع الرئيسي للإرهاب ومن هنا جاء التصنيف الأمريكي لمحور الشر من الشرق الأوسط (إيران، سوريا، العراق) إضافة إلى القاعدة، حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي قد خصت بالذكر كمجموعات إرهابية يجب متابعة قتالها.⁽³²⁹⁾

وقد تآثر جورج ولكر بوش بعدد من الكتابات التي تؤسس للفكر السياسي المنظم للفوضى الخلاقة و اعترف بان كتاب "قضية الديمقراطية" لمؤلفه ناتان شارانسكي (Natan Sharanski) المنشق السوفياتي المهاجر إلى إسرائيل والذي شغل منصبا وزاريا في حكومة شارون ، يمثل الخريطة الجينية و مرتكزا فكريا

⁽³²⁸⁾ خليفة عبد السلام، خليفة الشاوش، الإرهاب والعلاقات العربية- الغربية، ط1، عمان، الأردن، 2008،

ص: 229.

⁽³²⁹⁾ نفس المرجع، ص: 229.

لسياسته الخارجية ، و تتلخص رؤية شارانسكي باعتبار الإسلام حركة إرهابية لا تهدد إسرائيل فقط و إنما العالم الغربي كله ، ويرى أن استئصال الإرهاب لا يتم باستخدام القوة وتجفيف منابع فقط ، و إنما بمعالجة الأسباب العميقة للإرهاب التي تتبع من سياسات الأنظمة العربية الاستبدادية و الفاسدة و ثقافة الكراهية التي تنتشرها ، وهكذا في نهاية الأمر يتفق شارانسكي بهذا الطرح مع أنموذج هنتغتون الذي يرى أن الإسلام عدو حضاري للغرب .⁽³³⁰⁾

وفي 24 جوان 2002، تبنت الإدارة الأمريكية تعريف إسرائيل للصراع في الأراضي المحتلة بأنه إرهاب وليس مقاومة، إذ ذكر الرئيس جورج و لكر بوش في خطابه أمام الكونغرس بان الإرهاب هو الذي يجبر إسرائيل على الإبقاء على الاحتلال وليس الاحتلال هو الذي يولد المقاومة، ولم يذكر أن الاحتلال الذي تشارك الحكومة الأمريكية في إصدارها، كذلك دعا إلى نظام حكم فلسطيني جديد مستعد لقبول شروط إسرائيل ولم يشر إلى أي بيان في ما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، وهو القسم الأكبر من الشعب الفلسطيني أو بحقهم في العودة.⁽³³¹⁾

وبالنظر للعلاقة الاستراتيجية الأمريكية- الإسرائيلية، فقد اعتبرت إسرائيل نفسها كمن تلقى هذه الضربات على اعتبار أنها حذرت منها، وكانت قد قدمت نصائح للولايات المتحدة في هذا الشأن في ما أسماه بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل السابق بسبعة خطوات للقضاء على الإرهاب الإسلامي، والمانع التي يغذى منها سواء أكانت دول أو منظمات أو أفراد مع ضرورة تبادل المعلومات حول شباب الإسلام النشط، ومتابعتهم أينما وجدوا، وعدم إطلاق سراحهم إذا سجنوا، كما يتطلب الأمر في الأساس القضاء على المد الإسلامي بمنع تصدير التكنولوجيا النووية للدول الإرهابية، وفرض عقوبات ضدها وتجميد ثرواتها.⁽³³²⁾

أصبحت الولايات المتحدة معلنة انحيازها الواضح والصريح إلى جانب الحكومة الإسرائيلية، وخيارها العسكري الرامي إلى فرض تسوية الأمر الواقع، وقامت بتوفير الحماية القانونية والسياسية للمجازر التي ارتكبتها الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء اعتراضها داخل مجلس الأمن الدولي على إرسال قوات دولية تفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وفوق هذا وذاك استجابت الإدارة الأمريكية

⁽³³⁰⁾ إبراهيم بن عبد الرحمن الهدلق ، المرجع السابق ، ص: 77 .

⁽³³¹⁾ ريا قحطان الحمداني، المرجع السابق، ص: 161.

⁽³³²⁾ حسين قادري، انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الصراع العربي- الإسرائيلي، في: الانعكاسات الدولية

والإقليمية لأحداث 11 سبتمبر 2001، المرجع السابق، ص: 35.

لمطالب شارون وقطعت اتصالاتها وتعاملاتها كافة مع رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، وطالب الرئيس بوش في الخطاب الذي ألقاه يوم 24 حزيران 2002 بضرورة أن يغير الفلسطينيون قيادتهم جاعلا ذلك شرطا لازما للحصول على الدعم الأمريكي السياسي والاقتصادي للدولة الفلسطينية، كما اعتبرت إدارة جورج وكر بوش أن الحرب التي شنها أريئيل شارون على السلطة والشعب الفلسطيني خلال المدة من جانفي إلى جوان 2002 بأنها شكل من أشكال الدفاع عن النفس، وجزء من حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب لاجتتاب شبكة الإرهاب من جذورها.

لم يقتصر تركيز المراكز البحثية الأمريكية على الأبعاد السياسية لعملية التسوية حيث شغلت الأبعاد الأمنية حيزا كبيرا من اهتمامات مراكز التفكير الأمريكية، وجاءت قضية تهريب الأسلحة لقطاع غزة عبر الحدود المصرية الإسرائيلية في المقدمة، خاصة مع نهاية العملية العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة مع مطلع عام 2009، فلقد انتقد كل من ماثيو ليفيت (Matthew Levitt) و يورام كوهين (Yoram Cohen) الباحثين بمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (Policy Washington Institute for Near East) عدم فاعلية الإجراءات المصرية في التصدي لتهريب الأسلحة عبر الأنفاق الفلسطينية منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة عام 2007 مؤكدا أن الفترة ما بين عامي 2005 و 2009، قد شهدت تهريب 250 طن من المتفجرات و 80 طن من الأسمدة الكيماوية، و 4000 من رؤوس صواريخ القسام، وحوالي 1800 صاروخ وفق التقرير الذي أعده جهاز الاستخبارات الإسرائيلي الموساد.⁽³³³⁾

دفعت توجهات الرئيس أوباما للتقارب مع العالم الإسلامي مراكز التفكير لوضع التيارات الإسلامية على أجندتها البحثية، واتجهت غالبية الدراسات الصادرة عن مراكز التفكير الأمريكية لتوجيه انتقادات حادة لتلك التيارات سواء لتشدد توجهاتها حيال عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط والديمقراطية أو لترسيخها لأنماط ذهنية جامدة تقوم على استعداد الولايات المتحدة، وفي هذا الإطار انتقد بول سكام Paul Skam وأسامة أبو الرشد Osama Abu-Rachid الجمود السياسي لتوجهات حركة حماس فيما يتعلق بعملية السلام والاعتراف بوجود إسرائيل، وتضمنت دراستهما المعنونة "حماس بين التصلب الأيديولوجي والمرونة السياسية، والتي أصدرها معهد السلام الأمريكي في جوان 2009 عدة انتقادات تتعلق بعدم تبني حماس

⁽³³³⁾ للمزيد أنظر:

محمد عبد الله يونس، "رؤية المراكز البحثية للعام الجديد في رئاسة أوباما، تقرير واشنطن"، المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، 23 جانفي 2010، (تاريخ الاطلاع 2016/5/1)، متحصل عليه:

<http://www.center icrc.com/Index.php?S=4eid-1418>

للبرغماتية السياسية التي تكفل لها تحقيق نتائج إيجابية على مستوى عملية التسوية والعلاقة مع حركة فتح ودول الجوار العربية.

ووجهت الولايات المتحدة اتهامات لسوريا ولبنان انصبت على جوهر موقفهما من الصراع العربي - الإسرائيلي وتطوراتهما، فسوريا كانت تستضيف بعض المنظمات الفلسطينية المصنفة على أنها منظمات "إرهابية"، كذلك قام حزب الله بدور أساسي في تحرير جنوب لبنان، وهو يعد من المنظمات الإرهابية أيضا.

تمحورت الرؤية الأمريكية لتسوية الصراع وإقامة السلام في الشرق الأوسط في هذه المرحلة حول نقطتين أساسيتين: الأولى هي الموافقة على قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل بحيث تتعايشان بسلام وفقا للتوجهات الأمريكية، أما الثانية فهي إلقاء جانب من المسؤولية على أطراف الصراع في التوصل إلى إيجاد أرضيات مشتركة لحل مسائلهم المختلفة.

ويعد الشرق الأوسط منطقة غالبا ما تغض بها الولايات المتحدة الطرف عن إدانتها الصريحة المفترضة للدول التي تنتهك بها حقوق الإنسان أو تتعدم فيها الديمقراطية، فحسب أحد الدبلوماسيين الأمريكيين فإن أكثر شيء يلفت الانتباه حول سياسة الولايات المتحدة في حقوق الإنسان هي انتقائيتها، فنادرا ما تنتقد إسرائيل وبعض دول الخليج نظرا للأهمية الاقتصادية لصادراتها من البترول للاقتصاد الأمريكي. (334)

وتجدر الإشارة إلى أن أوباما كان قد أظهر خلال حملته الانتخابية توجهها انطوى على عناصر إيجابية بشأن حل القضية الفلسطينية، كما أكد ذلك في بعض خطبه وتصريحاته خلال الأشهر الأولى من وجوده في البيت الأبيض، حيث تبني حل الدولتين، بحيث تتم إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة إلى جانب إسرائيل، كما راح يطالب حكومة إسرائيل بالوقت الكامل للاستيطان من أجل استئناف مفاوضات السلام⁽³³⁵⁾، ورغم هذا التوجه الإيجابي إلا أن إدارة أوبا ما لم تمارس أي ضغوط على إسرائيل من أجل وقف الاستيطان، بل إن حكومة بينيامين نتياهو اليمينية المتطرفة تحددت الإدارة الأمريكية علنا بهذا الشأن، ورفضت وقف الاستيطان كشرط لاستئناف المفاوضات.

⁽³³⁴⁾ Cameron Fraser, Op.Cit, P173.

⁽³³⁵⁾ وليد الزبيدي وآخرون، حال الأمة العربية (2009-2010)، النهضة أو السقوط، بيروت، لبنان: مركز

دراسات الوحدة العربية، 2010، ص: 29.

ولاشك في أن تراجع إدارة أوباما عن موقفها تجاه مسألة الاستيطان، وتكيفها مع الموقف الإسرائيلي بهذا الخصوص إنما يرجع الفرضية القائلة بأن تغييرا جوهريا لن يطرأ على السياسة الأمريكية تجاه ملف تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وأن الإدارة الأمريكية سوف تسير في الغالب على نهج الإدارة السابقة بشأن الانحياز المطلق لإسرائيل، وعدم ممارسة أي ضغوط جديدة عليها، من أجل التخلي عن سياسات الاستيطان والعدوان والتهويد، بل إنها ستمارس الضغط على الفلسطينيين من أجل الدخول في مفاوضات سلام دون شروط مسبقة، فضلا على الضغط على بعض الدول العربية من أجل التطبيع مع إسرائيل قبل التوصل على سلام حقيقي وشامل، ويمكن فهم التراجع في مواقف إدارة أوباما بشأن الاستيطان والمفاوضات في ضوء التأثير الذي بدأت تمارسه جماعات الضغط الصهيونية عليها بشأن سياستها تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي.⁽³³⁶⁾

كما نشير كذلك إلى أن وثيقة إستراتيجية الأمن القومي لأوباما حددت التزام أمريكا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، تعيش إلى جانب إسرائيل بسلام، كما حددت الوثيقة برنامج فضاء مستقل، الديمقراطية حكم القانون، مواجهة الفساد، رفض الإرهاب بحزم وما نتوصل إليه من خلال ما سبق أن السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية لم تتغير وإن تغير التكتيك، ولكن يبقى الهدف واحد بإحكام السيطرة على هذه المنطقة.

أما في عهد دونالد ترامب فإن فريق ترامب للسياسات الخارجية يتأرجح بين النهج التقليدي المحافظ و الإيديولوجي المتطرف ، و يبدو أن ترامب يعتمد على مراكز الأبحاث اليمينية المتشددة ، و هذا سيجعل ترامب يؤدي بعدا إيديولوجيا أكثر تشددا من إدارة جورج بوش الابن ، و هذا البعد الإيديولوجي سينصب في ثلاثة ملفات مهمة :التأمين الصحي و إيجاد فرص عمل للطبقة البيضاء و إعادة النظر في الاتفاقيات التجارية المبرمة و الهجرة.⁽³³⁷⁾

وفيما يخص نظرية العلاقات الدولية التي تطبقها الإدارة في السياسة الخارجية ، عملت الولايات المتحدة سابقا وفق النظرية الليبرالية الدولية عندما صدرت الديمقراطية و صنعت العولمة الاقتصادية إلا أن جوهرها

⁽³³⁶⁾ للمزيد أنظر: وليد الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص: 30.

⁽³³⁷⁾ يحي سعيد قاعود، علا عامر الجعب ، " وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2017 :قراءة تحليلية في إستراتيجية دونالد ترامب " ، قراءات إستراتيجية ،منظمة التحرير الفلسطينية :مركز التخطيط الاستراتيجي ، السنة (10)، العدد (20)، أبريل 2018، ص: 109.

كان واقعا لتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى ، وأن إستراتيجية ترامب تنطلق من الفهم الواقعي للعلاقات الدولية ، و الايمان بالمصلحة القومية للولايات المتحدة ، و ترفع من أجل ذلك شعار " أمريكا أولا " .⁽³³⁸⁾

تتباين مواقف مراكز التفكير ، حيث تدعم المراكز اليمينية سياسة ترامب و تنتج دراسات تبرر سياسته الجديدة أما المراكز المستقلة تنتقد سياساته و تعتبرها تهديدا للمصالح الأمريكية .

وعند مراجعة مراكز التفكير و الدراسات الأمريكية و الإسرائيلية على السواء بعد صدور وثيقة الأمن القومي الأمريكية الجديدة (2017) ، نجد أنها تعمل على إعادة صياغة أهداف الوثيقة لوضع وسائل تحقيقها في المنطقة العربية خاصة الساعية لتصفية القضية الفلسطينية، تؤكد هذه الدراسات على ضرورة الحوار الأمريكي - الإسرائيلي من اجل صياغة إستراتيجية عملية للسياسة الأمنية المنسقة بينهما في الشرق الأوسط.

تقوم عقيدة ترامب على مبدأ و مفهوم الصفقة في التعامل مع قضايا السياسة الخارجية،و يركز على أن حجم انخراط أمريكا في قضايا العالم و منطقة الشرق الأوسط تحديدا سوف يرتبط بمقدار ما تحققه من منافع إقتصادية للولايات المتحدة و هذا نابغ من عقلية رجل الأعمال الذي يتعامل بمنطق المكاسب و الخسائر .⁽³³⁹⁾

تجاهل ترامب القضية الفلسطينية في القمة الإسلامية الأمريكية في الرياض عام 2017 و كذلك في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة و ركز على التهديد الإيراني و الكوري واصفا الاتفاق النووي مع إيران بالمعيب ، رغم إعلانه عن صفقة القرن لإنهاء القضية الفلسطينية حيث لم يتبن الموقف الرسمي للولايات المتحدة و هو الاعتراف بحل الدولتين كأسلافه من الرؤساء ، بالإضافة إلى سياسة الصفقات التي جاء بها ترامب ليست بعيدة عن شخصيته ، فقد عرض صفقة لأنه رأسمالي حيث أعطى وعدا لإسرائيل بالاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل وهذا ما قام بتحقيقه فعلا .

⁽³³⁸⁾ يحي سعيد قاعود ،علا عامر الجعب، المرجع السابق، ص: 11.

⁽³³⁹⁾ محمد بوبوش، "قضايا العرب و الشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية" ، المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (462) ، أوت 2017 ، ص: 15

ونظرا للدور المصري في القضية الفلسطينية و العلاقة مع إسرائيل فإدارة ترامب تعول على مصر للضغط على السلطة الفلسطينية لصالح إسرائيل و تسعى إلى تشكيل تحالف ثلاثي يضم كل من إسرائيل ، السعودية و مصر. (340)

أثبتت التجارب السابقة أن قيام الرؤساء ووزراء الخارجية الأمريكيين بإعلان المبادرات المتعددة بمثابة مواقف سياسية مبدئية لا تحكم السياسات العملية أو البرامج التطبيقية، ويعود السبب في غياب الخطط العملية إلى أن قيام الرؤساء بمحاولة تطبيق المبادرات السياسية يتطلب خوض معركة غير مضمونة النتائج مع القوى الصهيونية داخل وخارج الكونغرس، وهذا من شأنه تعطيل برامج أخرى داخلية وخارجية، واستثمار جهد ورأسمال سياسي كبير في مغامرة فرص نجاحها ضعيفة. (341)

عزز الدعم الأمريكي لإسرائيل خلال الانتفاضتين الأولى و الثانية و حرب 2006 ضد حزب الله و حرب 2008-2009 في غزة المواقف السلبية ضد الولايات المتحدة في عدة مجتمعات عربية .

الفرع الثاني: تأثير اللوبي الإسرائيلي و مراكزه الفكرية على السياسة الأمريكية تجاه

القضية الفلسطينية

يعد اللوبي الإسرائيلي من أكثر جماعات الضغط الأمريكية تأثيرا في السياسة الخارجية الأمريكية لاسيما تجاه منطقة الشرق الأوسط، وهو التأثير الذي دفع جون ميرشايمر (*) وستيفن وولت (***) في دراستهما التي أثارت جدلا كبيرا في الأوساط السياسية والأكاديمية الغربية التي نشرتها دورية " London Book Review"، أن تأثير اللوبي الإسرائيلي في السياسة الخارجية الأمريكية جعلها تمنح جانبا أمنها الخاص بصفتها بلدا كبيرا ودولة عظمى خدمة لمصالح دولة أخرى في إشارة إلى الدولة الإسرائيلية.

(340) محمد بالجيلالي، "تداعيات السلوك الأمريكي الخارجي بعد وصول دونالد ترامب الى البيت الأبيض"، مجلة

البحوث في الحقوق و العلوم السياسية، المجلد (3)، العدد (2)، 2018، ص: 528.

(341) محمد عبد العزيز، المرجع السابق، ص: 195 و للاطلاع أكثر أنظر:

Michael Eisenstaedt ;David Pollock, Asset Test : How the United States benefits from its alliance with Israel , **Strategic report**, The Washington Institute for near East Policy , 7/9/2012,p:4.

(*) أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو.

(**) أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد.

تتبع قوة اللوبي الإسرائيلي في السياسة الخارجية الأمريكية لاسيما تجاه منطقة المشرق الأوسط من قدرته على التأثير وغير المباشر في المؤسسات المنوط بها صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك على النحو التالي:

1- التأثير في الكونغرس: عن طريق منظمة "إيباك" (***)، ويرجع نفوذها لمقدرتها على مكافأة أعضاء ومرشحي الكونغرس الذين يساندون أجندتها، ومعاقبة من يتحدونها أما الذين يعتبرون معادين لإسرائيل، فإن منظمة إيباك توجه تبرعاتها للحملة الانتخابية لخصومهم السياسيين.

2- التأثير في السلطة التنفيذية: من خلال تأثير الناخبين اليهود في الانتخابات الرئاسية، حيث يقدمون أموالا طائلة للحملات الانتخابية للمترشحين من كلا الحزبين، كما أن للناخبين اليهود أهمية كبيرة في الانتخابات الرئاسية، كما تستهدف المنظمات الرئيسية في اللوبي الإدارة على نحو مباشر لمنعها من تعيين منتقدي إسرائيل في مواقع مهمة لها تأثير في السياسة الخارجية، وتخدم أغراض اللوبي كذلك عندما ما يحتل الأفراد الموالون لإسرائيل مناصب مهمة في السلطة التنفيذية.

3- السيطرة على صناعة الرأي العام الأمريكي: يسعى اللوبي الإسرائيلي إلى ترويج صورة إيجابية عن إسرائيل لأن السيطرة على النقاش العام الأمريكي، والتحكم فيه أمر ضروري لضمان الدعم الأمريكي لإسرائيل، لذا تعمل المنظمات الموالية لإسرائيل جاهدة التأثير في الاعلام ومراكز التفكير الأمريكية.

4- التغلغل في كل مراكز التفكير الأمريكية لهيمنة عليها: إن لتلك المراكز دورا مهما في تشكيل الجدل العام ومساراته في كل المحافل والمنابر، إضافة إلى ما تقوم به من دور كبير في تقديم البدائل والنصائح لصانعي القرار الأمريكي، لذا يسعى اللوبي الإسرائيلي إلى تأسيس قوى مناصرة ومؤيدة له في أهم مراكز التفكير الأمريكية، وفي مقدمتها معهد أمريكان أنترابرايز، ومعهد بروكينغز ومركز السياسة الأمنية، ومعهد بحوث السياسة الخارجية، ومؤسسة التراث، ومعهد هدسون، معهد تحليل السياسة الخارجية، والمعهد اليهودي

(***) وهي اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة تسمى اختصارا "أيباك" و هي اقوي جماعات الضغط على

أعضاء الكونغرس الأمريكي هدفها تحقيق الدعم الأمريكي لإسرائيل، تأسست في عهد الرئيس الأمريكي "داويت

إيزنهاور"

لشؤون الأمن القومي، ولم يقتصر سعي اللوبي الإسرائيلي إلى التأثير في مراكز الفكر والرأي الأمريكية الموجودة، ولكنه سعى إلى إنشاء ترسانة فكرية خاصة به يتقدمها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.⁽³⁴²⁾

كما تشير كذلك إلى أن هذه المراكز يرأسها اليهود الذين عملوا مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ولهم ارتباط مباشر أو غير مباشر مع صانعي القرار السياسي الأمريكي، وتقوم جماعات الضغط بتقديم الدراسات والبحوث التي تجربها هذه المراكز إلى الكونغرس ووسائل الإعلام بشكل منتظم، للتأثير على صانعي السياسة الأمريكية.⁽³⁴³⁾

ويروج اليهود الصهاينة من خلال بحوثهم ودراساتهم الأفكار والخطط الإستراتيجية التي تدفع إلى التوتر في العلاقات العربية- الأمريكية، وإلى المواجهة مع العالم العربي والإسلامي، وتدعوا إلى تهميش الدول العربية وهيمنة إسرائيل عليها.

إضافة إلى كل ذلك، تحاول إسرائيل إظهار نفسها على أنها تتوسل السلام عند أي منعطف وأنها تظهر انضباطا كبيرا حتى عندما تستنقز، وتحاول إسرائيل، وفي مقابل ذلك، أن تظهر العرب في صور الأشرار، وهو ما يكرره دوما القادة الإسرائيليين والأمريكيون.⁽³⁴⁴⁾

ترتبط المنظمات الصهيونية بمراكز التفكير اليهودية التي تقدم التقارير والدراسات، وتتصل برجال الكونغرس والإعلام بشكل مكثف ومنظم، وتحاول التأثير في صانعي القرار السياسي والاستراتيجي الأمريكي، ومن هذه المراكز والمعاهد السياسية والإستراتيجية الفعالة، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى الذي أسسه "مارتن أنديك (Martin Andick) ، ويديره "دنيس روس" (Dunis Ros) بعد خروجه من الإدارة الأمريكية، ويعد المركز أول من قدم دراسة عن الشرق الأوسط للرئيس بوش الابن تحت عنوان "تقرير فريق الدراسة الرئاسي"، الإبحار عبر الاضطراب"، و"أمريكا والشرق الأوسط في قرن جديد.⁽³⁴⁵⁾

⁽³⁴²⁾ عمرو عبد العاطي، "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر بعد الثلاثين من حزيران /يونيو

2013"، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (436)، يونيو 2015، ص: 48.

⁽³⁴³⁾ ريا قحطان الحمداني، المرجع السابق، ص: 83.

⁽³⁴⁴⁾ جون ميرشايمر، هارفارد ستيفان والت، "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية" تر: مجلة دراسات

إستراتيجية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد (02)، جوان 2006، ص: 76.

⁽³⁴⁵⁾ ياسين العيثاوي، المرجع السابق، ص: 274.

ويوجد أيضا مركز فريدمان للدراسات الإستراتيجية في تكساس (fcss)^(*)، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (jinsa)^(**)، ومعهد الدراسات السياسية والاستراتيجية المتقدمة، ويرأس هذه المراكز اليهودية نخبة من الذين عملوا في الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ولهم ارتباط مع صانعي القرار السياسي، وازداد تأثيرهم ونفوذهم في عهد كلينتون وجورج بوش الابن على امتداد ربع القرن الماضي حققت القوى المؤيدة لإسرائيل حضورا قياديا في كل من معهد المشروع الأمريكي، مؤسسة بروكنز، مركز التخطيط الأمني، معهد أبحاث السياسة الخارجية، الميراث، معهد هدسون، معهد تحليل السياسة الخارجية، المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، إنها مراكز أبحاث خالصة الولاء لإسرائيل، وليس فيها إلا القليل جدا من منتقدي دعم أمريكا للدولة اليهودية.⁽³⁴⁶⁾

ومن الأمثلة التي يقدمها كل من جون ميرشايمر وستيفن والت في كتابهما المشترك بعنوان "أمريكا المختطفة: اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية"، هي مؤسسة بروكينز التي تعتبر من المؤشرات الجيدة الدالة على نفوذ اللوبي في عالم مراكز التفكير على امتداد سنوات عديدة، وأن عمل هذه المؤسسة بمساهمة مركز سابان لدراسات الشرق الأوسط الذي يموله ثري إسرائيلي - أمريكي يدعي "حاسيم سابان"، ومدير سابان هو "مارتن أنديك" (Martin Andick).

ويضاف إلى هذه المراكز الإستراتيجية عشرات اليهود المنتشرين في مراكز الأبحاث السياسية والجامعات الأمريكية، الذين يسهمون بدور فعال في توجيه الفكر السياسي والاستراتيجي في الولايات المتحدة، وحسب الإحصائيات في التسعينيات، فإن هناك في الولايات المتحدة أكثر من 5 آلاف عالم سياسة، يشكلون 75 بالمائة من إجمالي علماء السياسة في العالم، يتزايد عدد هؤلاء العلماء في الولايات المتحدة بمعدل مائة عالم كل عام، وأن 22 بالمائة من إجمالي هؤلاء العلماء هم من اليهود⁽³⁴⁷⁾، ومنهم من استطاع في العقد الأخير أن يروج لنظريات الصراع والمواجهة مع العالم الإسلامي حتى قبل أحداث 11 سبتمبر ومن هؤلاء صامويل هنتجتون الأستاذ بجامعة هارفارد صاحب نظرية "صدام الحضارات" التي تبنتها الإدارة الأمريكية،

(*) Freedman Center For Strategic Studies.

(**) Jewish Institute For National Security Affairs

(346) جون ميرشايمر، ستيفن والت، أمريكا المختطفة: اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، تر:

فاضل جنكر، الرياض: مكتبة العبيكان ، ط1، 2006، ص: 77.

(347) ياسين العيثاوي، المرجع السابق، ص: 276.

وبرنارد لويس في جامعة برنتسبون، ودانيل بايبس ومارتن كرامر وهم أصحاب نظرية المواجهة مع العالم الإسلامي بعد الحرب الباردة.

ويضاف إلى هذه المراكز اليهودية مراكز التفكير ذات الاتجاه اليميني المحافظ التي تتعاون مع المراكز اليهودية، أو يعمل بها اليهود كباحثين ومستشارين، كما هو الحال في منظمة التراث والمؤسسة الأمريكية لبحث السياسة العامة، هذه المؤسسة التي يعمل ضمن كوادرها "بيرل" الذي يتبنى الاتجاه المتطرف المؤيد لسياسة إسرائيل وكذا معهد الدراسات السياسية الخارجية الذي يصدر بعض الدراسات ومجلة (orbis) الفصلية، وظل "دانيل بايبس" يديره لمدة طويلة.

إن هذه المراكز والمعاهد تطرح مخططات وتصورات استراتيجية كلها تدعو إلى تهميش الدول العربية وهيمنة إسرائيل مثل الدعوة إلى التحالفات الإقليمية وحرب العراق وتقسيم المنطقة، وبالتالي استطاع اللوبي الصهيوني أن يدفع بأعضائه داخل الفرع التنفيذي ليأخذوا مراكز مهمة في صنع القرار الأمريكي وخصوصا في إدارتي كلينتون وبوش الابن، ومن بين الأسماء اليهودية التي عملت في إدارة بوش الابن نذكر على سبيل المثال لا الحصر: (348).

- آري فلتشر Ari Fletcher: الناطق الرسمي للبيت الأبيض في إدارة بوش الابن لغاية 2003.
- ريتشارد بيرل (Richard Perle): أحد مستشاري السياسة الخارجية لبوش ورئيس في السياسة الدفاعية للبنتاغون
- بول وولفوتز (Paul Wolfowitz): نائب وزير الدفاع، مستشار السياسة الخارجية في الحملة الانتخابية لبوش.
- اليوت برامس (Elliott Babrmas): مستشار الرئيس لشؤون مجلس الأمن القومي.
- ريتشارد هاس (Richard Haas): مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية
- هنري كسنجر (Henry Kissinger): أحد مستشاري البنتاغون

(348) للمزيد أنظر: ياسين العيثاوي، المرجع السابق، ص - ص: 278 - 279.

ومن بين مراكز التفكير الإسرائيلية التي لها وزن في صياغة السياسة العامة الإسرائيلية نجد معهد السياسة والاستراتيجية (The Institute for Policy and Strategy) ومن أبرزها يميز هذا المركز عن غيره من المراكز هو عقده المؤتمر السنوي تحت عنوان "مؤتمر هرتسليا": ميزان القوة القومية والأمن لإسرائيل^(*)، يشارك فيه كبار السياسة من داخل وخارج إسرائيل والعديد من الشخصيات البارزة وأجهزة الاستخبارات العالمية وكبار الصحفيين والمفكرين ومراكز الأبحاث من مختلف أنحاء العالم.

ومن أبرز القضايا الدولية التي شغلت اهتمام الباحثين والسياسة خلال أروقة المؤتمر نجد شكل النظام الدولي، ووضع القوى الكبرى به، والعلاقات الإسرائيلية مع عدد من القوى الكبرى كروسيا والاتحاد الأوروبي، والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

كما يتناول المؤتمر الحديث عن العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية من حيث تقييمها للوقوف على عناصر القوة ونقاط الضعف، ومراكز القوى المؤثرة في عملية صنع القرار الأمريكية لمصلحة الدولة العبرية كالجماعات المسيحية الانجيلية التي يصفونها بالحليف الاستراتيجي لإسرائيل، والعوائق والمخاطر المحتملة التي تهدد نجاح تلك العلاقة والقضايا، ووجهات النظر المشتركة بين الجانبين، كاتفاقية الدفاع بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، والسياسة الأمريكية الشرق أوسطية والتوجه نحو آسيا، والفرص المتاحة لتقوية مسار تلك العلاقات ومستقبلها.⁽³⁴⁹⁾

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن الجماعات اليهودية، تعتبر من أقوى الجماعات وأقدرها على إحداث التغيير والضغط على عملية صناعة القرار السياسي في النظام السياسي الأمريكي، ونظرا لأن الصفة الاقتصادية تكون أقدر على التأثير والتحكم والضغط، فإن اليهود بالتالي يمتلكون هذه القدرة بشكل واسع النطاق.

وتشمل قدرتهم على التأثير كل من نطاق السياسة الداخلية والسياسة الخارجية في نفس الوقت نظرا لإمتلاكهم للمال والمعلومات معا، وقد شكلت الجماعات اليهودية عدة منظمات لرعاية مصالحها، ونذكر من

^(*) للاطلاع أكثر على القضايا التي تمت مناقشتها في مؤتمر هرتسليا أنظر:

“ The annual edmond benjamin de rothschild herzliya conference series on the balance of Israel ’s national security “: [Http://www.hertzliya.conference.org/category_id=85articlesid=14](http://www.hertzliya.conference.org/category_id=85articlesid=14)

⁽³⁴⁹⁾ هبة جمال الدين محمد العزب، دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة، دراسة حالة إسرائيل، بيروت،

مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2015، ص: 116.

أهمها: "اللجنة الأمريكية اليهودية" (the American Jewish Comitée) ، والمجلس الأمريكية اليهودي (The American Jewish Congress) فيما بعد.⁽³⁵⁰⁾

المطلب الثاني: احتلال العراق عام 2003

إن الأطروحة الرئيسة لنموذج الفوضى الخلاقة تقوم على اعتقاد أن الاستقرار في العالم العربي عائق أساسي أمام تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة و لهذا تدعو إلى اعتماد سلسلة من التدابير و الإجراءات تحقيقا لسيطرتها و هيمنتها على العالم العربي ، و يمتاز العالم العربي بحسب هذه الأطروحة بأنه عالم عقائدي و غني بالنفط ، فالعقائد تشكل تهديدا مباشرا لمصالح الولايات المتحدة ، والنفط مطمعا رئيسيا للولايات المتحدة الأمريكية ، ولهذا فإن الاستقرار فيه مضر بمصالحها ، ولهذا ينادي أقطاب أنموذج الفوضى الخلاقة باستخدام القوة العسكرية لتغيير الأنظمة كما حدث في أفغانستان و العراق .⁽³⁵¹⁾

الفرع الأول: مشروع القرن الأمريكي الجديد و احتلال العراق

إن إدراك طبيعة الدور المهم الذي تقوم به مراكز التفكير في السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام وتجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص يستوجب دراسة بعض الأمثلة عن المراكز الفكرية الأكثر تأثيرا، والتي كان لها الدور الكبير في صناعة القرار الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين هذه المراكز نجد مشروع القرن الأمريكي الجديد^(*) الذي أعده المحافظون الجدد عام 1997 وفي الإرشادات الأساسية وضع مشروع القرن الأمريكي الجديد أهداف الدولة في مايلي:⁽³⁵²⁾ "إننا بحاجة إلى زيادة النفقات العسكرية المهمة لتعزيز مسؤوليتنا اليوم، وتطوير قواتنا العسكرية للمستقبل، إننا بحاجة لتقوية الروابط لنشر الديمقراطية ومواجهة أنظمة التي تقف ضد مصالحنا وقيمنا، إننا بحاجة إلى ترويج هدف الحرية السياسية والاقتصادية في الخارج، إننا بحاجة لتقبل مسؤوليتنا حول الدور الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية في حماية وتوسيع النظام العالمي السلمي وذلك لأمننا وازدهارنا" بمشاركة شخصيات سياسية هامة ذات ارتباطات بجماعة

⁽³⁵⁰⁾ عزمي عبد الفتاح البشندي، المرجع السابق، ص: 259.

⁽³⁵¹⁾ إبراهيم بن عبد الرحمن الهدلق ، المرجع السابق ، ص: 77.

^(*) Project For the New American Century

⁽³⁵²⁾ Tugrul Keskin, Patrick R.Halpern, "Behind closed doors elite politics, Think Tanks and U.S foreign policy", **Insight Turkey** , Vol(07),N°(02),april-june2005,P:119.

المحافظين الجدد، الكثير من هذه الشخصيات تولت مناصب المسؤولية في إدارة جورج و لكر بوش، من بينها: (353)

*ديك تشيني (Dick Cheney): نائب الرئيس، عضو فاعل في مشروع القرن الأمريكي الجديد، وله دور بارز في غزو العراق عام 2003.

*دونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld): وزير الدفاع ، وله دور بارز في إدارة بوش الابن، وقد تزعم جهود المحافظين الجدد في تفويض ال CIA والسيطرة على عمليات المعلومات للحكومة الفدرالية وأدت جهود رامسفيلد بإعطاء معلومات مزيفة قادت إلى الحرب على العراق، وكان عاملاً قوياً في منع ال CIA أو أي أحد آخر من التدخل.

-باول وولفيتز (Paul Wolfowitz): المسؤول عن الحرب الوقائية، حيث عمل في إدارتي ريغان وبوش وهو العقل السياسي الموجه لإدارة بوش ومشروع القرن الأمريكي الجديد.

*لويس ليبي (Lewis Libby): عمل في إدارتي ريغان وبوش، وهو نائب رئيس هيئة الأركان

*رينشارد أرميتاج (Richard Armitage): نائب وزير الخارجية أيام غزو العراق، عمل في إدارتي ريغان وبوش، وهو متورط بشكل مباشر بفضيحة إيران - كوترا، وله دور بارز في غزو العراق .

*جون بولتن (John Bolton): نائب وزير الخارجية للسيطرة على التسليح، وسفير الولايات المتحد في الأمم المتحدة.

*ألبيوت أبرامز (Elliot Abrams): عضو مجلس الأمن القومي، وقد عمل في إدارتي ريغان وبوش، أصبح المساعد الخاص للرئيس عام 2000، ومدير شؤون الشرق الأدنى والشمال الأفريقي

*بيتر ردمان (Peter Rodman): مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي .

*زلماي خليل زاد (Zalmay Khalil Zard): سفير الولايات المتحدة في أفغانستان، عمل في إدارتي ريغان وبوش الابن، وتقلد عدة مناصب في إدارة بوش الابن.

(353) Chris Wogan, America and new American century :the hidden history behind america's war on terror and the future of american foreign policy ; 2006 <http://www.amiraqa.com>

كان هذا المركز برئاسة وليم كريستول (William Christel) ، وينشط معه روبرت كاغان

(Robert Kagan)، ويهدف إلى الترويج لفكرة بناء قوة عسكرية أمريكية تقوم بصورة أحادية الجانب بدور الشرطي في هذا العالم.

في عام 1998، دعا الرئيس كلينتون لزيادة عدد الجيش الأمريكي وغزو العراق من دون حلفاء إذا لزم الأمر - من أجل عزل صدام حسين في مدة قصيرة، هذا يعني الإرادة في البدء بعمل عسكري لأن الدبلوماسية قد فشلت بشكل واضح في ذلك وعلى المدى الطويل، سيعني ذلك إسقاط صدام حسين ونظامه. (354)

كان لهذا المركز البحثي القدر الأكبر من الأهمية في تصميم الاستراتيجيات العسكرية، مثلما كان الشأن خلال الحرب على العراق وأفغانستان، أو عند تصميم خطة لحرب عالمية على الإرهاب وللدفاع عن مصالح الولايات المتحدة (355)، حيث نشر تقرير بعنوان "إعادة بناء الإستراتيجية الدفاعية، القوى والمصادر لقرن جديد، ويعتبر هذا التقرير مصدرا للإستراتيجية الجديدة للأمن الوطني للولايات المتحدة، حيث تضمن منذ صدوره بعام قبل أحداث 2001/9/11، كل العناصر للسياسة التي عمل بها جورج ولكر بوش مثل تغيير النظام في العراق (356)، كما يهدف هذا التقرير إلى الإبقاء على تفوق الولايات المتحدة وردع القوى المنافسة، وإعادة تشكيل نظام الأمن الجماعي حسب المصالح الأمريكية. (357)

في الوقت الذي أدى فيه جورج ولكر بوش اليمين للرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة، أصبح أسوء حافظ سر لواشنطن مركز تفكير مع موارد متواضعة ولكن علاقاته بالأعضاء المفتاحيين في فريق بوش، وكان مشهورا بتطويره لسياسة خارجية عامة للإدارة القادمة، لم يكن مركز التفكير الذي أصبح موضوعا مفضلا للمناقشة من قبل الصحفيين الذين يغطون سياسة واشنطن وللقاد الباحثين من أي دليل يساعدهم في إثبات تصرفات بوش في أيامه بل كان من مشروع القرن الأمريكي الجديد الذي أصبح من

(354) Amélie Bas, "Think Tanks et politique étrangère Américaine: Le cas des décisions stratégiques en Irak", **Res Militaires** ;Vol(1),N° : 2,Hiver-printemps 2011,P :9.

(355) Olivier Urrutra,Op.Cit,P1.

(356) Alain Foupain,"La pensée au services de L'action: les Think tanks américains,"**Revue international et stratégique** ;N° :52,2003,P4.

(357) Pnac,"Rebuilding american's defense: strategy forces and resources for a new century, available online:<http://www.new-american century.org>.

صناع السياسة منذ عام 1997 وأثار اهتماما كبيرا ودعما من مستويات عالية عديدة لصناع السياسة بما فيهم: ديك تشيني، دونالد رامسفيلد وغيرهم.⁽³⁵⁸⁾

انتقد كريستول (Kristel) وكيجان (Kagan) عام 1998 نقاط الضعف الكامنة في سياسة بيل كلينتون، ودعوا الجمهوريين إلى اقتراح بديل متماسك يعكس مبادئ سياسة ريغان: "يجب أن تتوافق السياسة الخارجية للولايات المتحدة مع القاعدة الثلاثية: القوة العسكرية، الأخلاق والتحكم في العالم"، بعد عام واحد، رحبوا بنية حسنة بخطاب جورج ولكر بوش - أنذاك مرشح البيت الأبيض - الذي يعكس بوضوح تراث ريغن.⁽³⁵⁹⁾

لقد اتخذت الولايات المتحدة قرارها باحتلال العراق عسكريا في 20 مارس 2003 في وقت طرأت فيه عدة متغيرات على الصعيد الداخلي الأمريكي والدولي، مما هيأت المناخ داخل الولايات المتحدة ومؤسسات صنع القرار فيها بانتهاج سياسة خارجية تهدف إلى حماية مصالحها وتعزيز مكانتها الدولية بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم.

وبالتالي لابد من معرفة العوامل المؤثرة في صنع قرار احتلال العراق سواء كانت عوامل داخلية أو خارجية.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في صنع قرار احتلال العراق 2003

إن قرار احتلال العراق لم يكن وليد صدفة إنما جاء نتيجة لعدة عوامل تتمثل في :

أولاً: العوامل الداخلية: يرتبط المناخ السياسي والعامل المؤثر في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة العراقية بالتداعيات التي أفرزتها أحداث 2001/ 9/11، فهناك تغيرات سياسية ومؤسسية عديدة تتجلى في:

1- السلطة التنفيذية

- **الرئيس:** شكل دليل الخطة الدفاعية، الرحم الذي ولدت منه أولى دعوات غزو العراق، وهو الجهد الذي ولد فيه ما يعرف بـ"عقيدة بوش Bush doctrine"، وقد تم إعداد مسودة دليل الخطة الدفاعية للسنوات

⁽³⁵⁸⁾ Donald Abelson, A capital idea, Think Tanks and US foreign policy, Op.Cit,P :212.

⁽³⁵⁹⁾ Amelie Bas, Op.Cit.P :9.

من 1994-1995⁽³⁶⁰⁾، ومنذ أن تصعدت العلاقات مع العراق في بداية التسعينيات دفع أعضاء مشروع القرن الأمريكي الجديد السياسات والأفكار التي تضمنت غزو العراق وزيادة تأثير الولايات المتحدة في العالم وخلق ما يسمى بسلام عالمي أمريكي (Global paix American)، وخوض حروب متعددة.

وبتاريخ 1998/1/26، أصدر معهد مشروع القرن الأمريكي الجديد رسالة إلى الرئيس كلينتون يدعو فيها إلى إجراء تغيير فوري في النظام في العراق، وتطبيق التوصيات الواردة في دراسة "اختراق نظيف"، ولكن إدارة كلينتون رفضت تطبيق هذه التوصيات لسببين رئيسيين و هما: (361)

- إن إدارة كلينتون أعطت الأولوية للاقتصاد .
- إن الإدارة الديمقراطية أثرت أن تتخذ مع بقية العالم أسلوباً أكثر نعومة .

وبقيت هذه التوصيات دون تأثير حتى عام 2003، حيث عمل المحافظون الجدد الأعضاء في إدارة بوش على وضع توصياتهم في دراسة "اختراق نظيف" موضع التنفيذ الفعلي في السياسة الخارجية، وهذا ما تؤكد الأحداث الجارية على صعيد منطقة الشرق الأوسط بدءاً بالحرب على العراق.

منذ إعلان الرئيس بوش الابن حربه على ما أسماه بالإرهاب، وهو يلوح بتوجيه ضربة عسكرية للعراق معتبراً إياه خطراً وتهديداً للاستقرار الإقليمي والدولي، وفي الرابع من سبتمبر 2002، طالب في خطابه أمام الكونغرس منحه صلاحية استخدام القوة العسكرية ضد العراق، وفعلاً هذا ما تحقق عندما وافق الكونغرس على ذلك في جلسة مشتركة بين أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب في 11 أكتوبر 2002.⁽³⁶²⁾

وبالنظر إلى شخصية بوش، فإن هناك العديد من المؤشرات التي تبرز أثر الدين في تكوين شخصيته، وفي توجيه رؤيته السياسية، فهو يميل إلى التفسير الديني للأحداث السياسية ولم يخف الرئيس جورج بوش توجهاته الدينية عندما أعلن في كثير من المواقف أن المسيح كان الفيلسوف السياسي الذي كان له أكبر التأثير عليه، وأن المسيح كان السبب في تغيير توجهاته.

⁽³⁶⁰⁾Chris Wogan, Op.Cit, P126.

⁽³⁶¹⁾ أنس حسن حميد ، المرجع السابق ، ص: 29

⁽³⁶²⁾ عبد الناصر محمد سرور، "دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكرياً في عام

2003"، مجلة جامعة الأقصى، المجلد (14)، العدد (01)، 2010، ص: 58.

ما إن تسلم بوش الابن مفاتيح البيت الأبيض حتى ضم واضعي تقرير مشروع القرن الأمريكي الجديد، وموقعي رسالة 1998 إلى فريقه، سوف يصبح بإمكانهم تحقيق تصورهم بأنفسهم، وأصبح "ديك تشيني" نائبا للرئيس مع "لويس ليبى" إلى جانبه رئيسا لمكتبه و"بيتر رودمان" مسؤول قضايا الأمن الدولي، وبعد ان كان نائب رئيس مؤسسة المبادرة الأمريكية، عين "جون بولتون" سكرتير دولة للرقابة على السلاح، و"ريتشارد أرميتاج" وزير مساعد للشؤون الخارجية و"ريتشارد بيل" الذي كان يقدم الاستشارات للرئيس بوش أصبح يتزأس المجلس السياسي للدفاع في البنتاغون.⁽³⁶³⁾

إن توصيات مشروع القرن الأمريكي الخاصة باحتلال العراق لم تنفذ إلى غاية عام 2003 وذلك تحت تأثير عدد من العوامل أهمها:⁽³⁶⁴⁾

- إن عدم وجود تبريرات كافية لوضع توصية الحرب ضد العراق موضع التنفيذ الفعلي، دفع إدارة كلينتون إلى رفض التوصيات الواردة ضمن المشروع.

- إن التغييرات التي حصلت في الإدارة الأمريكية مع بداية عام 2001، وتولي إدارة أمريكية جديدة للمهام في البيت الأبيض، واعتماد هذه الإدارة على عدد كبير من المحافظين الجدد وبشكل خاص في مجال السياسة الخارجية، أعطى هذه الدراسة أهمية في المراحل اللاحقة.

- أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتغيرات الكبرى التي طرأت على تفكير إدارة بوش دفع باتجاه اعتماد مبدأ "الضربات الاستباقية" لمحاربة الإرهاب كأساس جديد في السياسة الخارجية، مما أدى إلى وضع توصية الحرب ضد الإرهاب موضع التنفيذ الفعلي.

نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني": من تيار المحافظين الجدد، وهو تيار ديني ويطلق عليه اليمين المسيحي الجديد أو الأصولية المسيحية، ويعد تشيني من أبرز أقطاب الفكر الاستراتيجي لليمين المحافظ، فكان على رأس فريق عمل قام بوضع وثيقة تسمى بـ "مرشد التخطيط لشؤون الدفاع".

ويعد تشيني من أكثر الشخصيات المؤثرة في صنع القرار الأمريكي إلحاحا لشن الحرب على العراق مستندا على تقارير مزورة في هذا الشأن، حيث أتهم العراق في 2 جانفي 2001 بالسعي لامتلاك أسلحة

⁽³⁶³⁾ ستيفن بوشية، مارتن ريو، المرجع السابق، ص: 27.

⁽³⁶⁴⁾ عمر العبد الله وآخرون، "دور مراكز الأبحاث والدراسات في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة جامعة تشرين

للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (30)، العدد (02)، 2008، ص: 10.

الدمار الشامل، وفي سياق التحضير للحرب على العراق، قام "ديك تشيني" بفتح قنوات وخطوط اتصال مع أقطاب المعارضة العراقية في واشنطن في 10 أوت 2002 لبحث كيفية ملء الفراغ في السلطة بعد الإطاحة بالرئيس صدام حسين.

وزارة الدفاع: أصبحت وزارة الدفاع تلعب دورا محوريا في صناعة القرار بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لأن قضية الحرب على الإرهاب أصبحت قضية أمنية وأصبحت القرارات مرتبطة بموافقة خبراء وزارة الدفاع، وكان من أبرز هؤلاء وزير الدفاع دونالد رامسفيلد الذي كان من أبرز الشخصيات التي ساهمت في صنع فكرة مشروع القرن الأمريكي الجديد .

ويعتبر رامسفيلد من أشد المؤيدين لتوجيهه ضربة عسكرية للعراق وتغيير نظامه بذريعة امتلاكه أسلحة الدمار الشامل وعلاقته بالإرهاب، كما يعتبر بول وولفتز نائب وزير الدفاع، من أهم الداعين كذلك لمهاجمة العراق حيث قال: ⁽³⁶⁵⁾ "العراق أخطر دولة عربية على المصالح الأمريكية"

وزارة الخارجية: لعبت دورا في قرار الحرب وإدارة الأزمة العراقية، ومن الأدلة على ذلك مايلي: ⁽³⁶⁶⁾

- اتخاذ كولن باول مواقف متشددة حيال العراق، وطالب بتغيير الحكم والاطاحة بالرئيس صدام حسين.

- اتخذ جون بولتون "نائب كولن باول" موقفا هجوميا تجاه العراق، واتهمه بامتلاك أسلحة دمار شامل، ويعتبر بولتون من أهم الصقور المتشددين في الخارجية الأمريكية.

- ريتشارد هاس: وهو مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية، ويمثل أحد الصقور في إدارة بوش الابن، وهو من أكثر الذين ألحوا بضرورة شن الحرب على العراق.

2- الكونغرس: صوت أعضاء مجلس النواب على القرار في 8 أكتوبر 2002 بالأغلبية، كما وافق مجلس الشيوخ بالأغلبية هو الآخر، وذلك في جلسة عقدت في 10 أكتوبر 2002 ويعطي القرار الرئيس الأمريكي سلطة إعلان الحرب على العراق .

⁽³⁶⁵⁾ عمر العبدالله وآخرون، المرجع السابق، ص: 61.

⁽³⁶⁶⁾ عبد الناصر محمد سرور، المرجع السابق، ص: 61.

تعهد الجمهوريين والديمقراطيين في مجلس الشيوخ والنواب طوال جلسات 20 مارس 2003 بتأييد الرئيس الأمريكي كقائد أعلى للقوات المسلحة وذلك من بداية العمليات العسكرية.

3- مراكز التفكير الأمريكية الأخرى

جدير بنا أن نذكر بأن هناك مراكز تفكير أخرى أدت دورا مهما في الدفع باتجاه غزو العراق، ومنها مؤسسة المعهد الأمريكي (AEI)، الذي أشاع للتداول تعبير الدول المارقة الذي لم يلبث حتى تحول إلى إستراتيجية حرب، وأبرز أعضائه ريتشارد بيرل (Richard Pirl) أكبر داعية لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بدءا من العراق، كما يجدر بنا التذكير في هذا الخصوص أيضا أنه في الوقت الذي كانت فيه النقاشات محتدمة في الكونغرس حول قرار تفويض الرئيس باستخدام القوة العسكرية عقدت مؤسسة المعهد الأمريكي مؤتمرا تمحور على "العراق ما بعد صدام"، وما تم تناوله من أفكار تم بالفعل تبنيه بعد غزو العراق مثل قانون إدارة الدولة المؤقت،⁽³⁶⁷⁾ وعلى العموم، فإن مؤسسة التراث الأمريكية فضلا عن مؤسسة المعهد هي مؤسسات معروفة بانتمائها إلى التيار المحافظ المتشدد، وهي التي زودت صانع القرار الأمريكي بالأفكار والمعلومات والتوجيهات المتعلقة بالشرق الأوسط، هذا بالإضافة إلى العديد من مراكز التفكير التي ساندت إدارة بوش والحزب الجمهوري وهي ذات إتجاه محافظ، كان لها الدور الفعال في الترويج لغزو العراق مثل مؤسسة التراث، معهد الدراسات السياسية والإستراتيجية المتقدمة، المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي المعروف بجنيسا (Jinisa).^(*)

من بين المحرضين الآخرين للحرب على العراق والتدخل الأحادي الجانب نذكر مؤسسة هدسون Hudson، مركز السياسة الأمنية المرتبط بقوة بصناعة الأسلحة، وبريتشارد بيرل وبدونالد رامسفيلد، وبالمؤسسة الوطنية للسياسة العامة التي اقترحت في أحد تقاريرها عام 2001 استخداما أوسع للترسانة النووية، وقد استخدم هذا التقرير كنموذج لإعادة صياغة سياسة إدارة بوش في 2001، ثلاثة من واضعي هذا التقرير تم تجنيدهم من قبل بوش، وأحدهم عين على رأس مجموعة المفاهيم الردعية.⁽³⁶⁸⁾

⁽³⁶⁷⁾ نصر محمد علي الحسيني، النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، (دراسة حالة الحرب على العراق 2003)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، 2012، ص: 368.

^(*) Jewish Institute For Advanced Strategic And Political Security.

⁽³⁶⁸⁾ مارتين رويو، ستيفن بوشيه، المرجع السابق، ص: 32.

ثانياً: العوامل الخارجية

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي بدأت الولايات المتحدة بوتيرة متسارعة في إعادة تشكيل قواعد النظام الدولي لتتنوياً مكانة إستراتيجية على سلم القوى الدولية.

كما بات من المؤكد أن الشعب الأمريكي في فترة ما بعد الحرب أكثر تقبلاً لثقافة القوة على اعتبارها الأساس العالمي، وأن السياسة هي المصالح والقوة.⁽³⁶⁹⁾

كما أن الهدف الأساسي لمبدأ الرئيس بوش الابن الذي يسعى لنشر القيم الأمريكية في العالم والدفاع بشكل استباقي ضد التهديدات، هو إرساء هيمنة الولايات المتحدة وأحقيتها بمركز الصدارة وقد أثبتت تجربة الحرب على العراق واحتلاله عسكرياً في مارس 2003، مدى قدرة الولايات المتحدة على تغيير الأنظمة، كما أكدت محدودية الدور الأوروبي وتقلص هبة ونفوذ روسيا، وهشاشة وضعف المنظمة الدولية، وكل هذه المعطيات حاولت الولايات المتحدة استثمارها.

المطلب الثالث: المحافظون الجدد وسوريا و لبنان

الفرع الأول: المحافظون الجدد و سوريا

إن الدراسة الأكثر تعبيراً عن الفكر السياسي للمحافظين الجدد فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وسوريا، هي الدراسة الصادرة عام 1996 عن معهد "مشروع القرن الأمريكي الجديد" في واشنطن بعنوان "اختراق نظيف: استراتيجية جديدة لحفظ أمن المملكة " والمقصود بالمملكة إسرائيل، وقد أعد هذه الدراسة فريق من المحافظين الجدد برئاسة ريتشارد بيرل Richard Pirl، وهو شغل منصب رئيس مجلس السياسات الدفاعية في إدارة بوش الأولى حتى عام 2003، ومن أعضاء هذا الفريق جيمس كولبرت، وتشارلز فيربانكس، ودوغلاس فيث وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسات في إدارة بوش الابن، وروبرت لوينبرغ، وجوناثان توروب، ودافيد وورمزر - وزارة الخارجية الأمريكية في إدارة بوش الأول، وميراف وورمزر، وقد دعت هذه الدراسة المؤلفة من ست صفحات إلى الرفض الكامل لاتفاقيات أوسلو ولمبدأ "الأرض مقابل

⁽³⁶⁹⁾Samuel Huntington ,The clash of civilizations and the remaking of world order ,New York :Simon and Schuster,1996,P :29.

السلام"، ودعت إلى إسقاط النظام العراقي، ومن ثم بناء تحالف يحاصر سوريا، ويمهد لرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط.⁽³⁷⁰⁾

ومما جاء في الدراسة تحت عنوان "تهج جديد لعملية السلام"، "إن حقنا في الأرض الذي تمسكنا به لمدة ألفي عام هو حق مشروع ونبيل، وليس في مقدورنا مهما حاولنا أن نصنع السلام وحدنا، إن قبول العرب غير المشروط بحقوقنا ولاسيما حقوقنا في الأراضي، يعني أن مبدأ "الأرض مقابل السلام" هو أساس علاقتنا في المستقبل.⁽³⁷¹⁾

وتحت عنوان "حماية الحدود الشمالية" تقول الدراسة أن: "سوريا تشكل تحدياً لإسرائيل على أرض لبنان، والوسيلة الفعالة لكسب التعاطف الأمريكي هي أن تقتنص إسرائيل المبادرة الإستراتيجية على حدودها الشمالية بالاشتراك مع حزب الله وسوريا وإيران باعتبارهم أطرافاً أساسية في العدوان على لبنان"⁽³⁷²⁾، وتتابع الدراسة تحت عنوان الانتقال إلى إستراتيجية توازن القوى التقليدي "تستطيع إسرائيل بالتعاون مع تركيا والأردن، أن تعيد تشكيل بيئتها الإستراتيجية المحيطة بها بإضعاف سوريا واحتوائها وصدّها.

وقد أصدر معهد مشروع القرن الأمريكي الجديد عدد من الرسائل الموجهة إلى الرئيس بوش الابن، حيث أرسل رسالة إلى الرئيس بوش تحثه على توسيع الحرب على الإرهاب أبعد من أفغانستان لتشمل إزالة صدام بوش وقطع العلاقات مع السلطة الفلسطينية والاستعداد لاتخاذ إجراءات ضد سوريا و لبنان وحزب الله في لبنان، وحملت الرسالة تواقع واحد وأربعين مسؤولاً من بينهم ريتشارد بيرل وفرانك غافيني، وفرانسيس فوكوياما.

هناك عدة أسباب تدخل في سياق التهديد الأمريكي لسوريا، أولها اللوبي الصهيوني واليمين المتطرف في الولايات المتحدة الأمريكية الذين يرون أن سوريا من دول الممانعة وأنها من محور الشر ومن الدول الإرهابية وحسب رأيهم كذلك أنها تدعم حزب الله اللبناني ومجموعة التنظيمات الإرهابية الفلسطينية، وتملك أسلحة الدمار الشامل، وأنها تسهل تسلل المقاتلين الأجانب إلى العراق.

⁽³⁷⁰⁾ عمر العبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص: 244.

⁽³⁷¹⁾ منتصر غازي الصواف، المرجع السابق، ص: 48.

⁽³⁷²⁾ عمر العبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص: 244.

الفرع الثاني: المحافظون الجدد و لبنان (حزب الله اللبناني)

يعتبر حزب الله في نظر الإدارة الأمريكية "المنظمة الإرهابية الأكثر فعالية و شرا في العالم" حسب تعبير السيناتور "بوب غراهام" لأنه تسبب في مقتل العديد من المواطنين الأمريكيين منذ عام 1980، وبأنه يشرف على إدارة الخلايا الإرهابية في الولايات المتحدة التي يمكن أن تهدد استقرار وأمن الأمريكيين،⁽³⁷³⁾ كما تعتبره مؤسسة راند (Rand) الممثلة للمركب الصناعي العسكري التنظيم الإسلامي الأقوى والأقدر على ضرب مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في العالم، كما تعتبره تنظيما إرهابيا لديه امتدادات عالمية من خلال شبكة دولية للتمويل تمتد من الأرجنتين، البراغواي، البرازيل إلى غاية الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى جنوب شرق آسيا بأندونيسيا، تايلاند والفلبين.

كان واضحا أن السياسة الأمريكية في فترة الرئيس جورج و لكر بوش قد اعتمدت في بناء موقفها تجاه حزب الله على الأسس الفكرية التي قدمتها المؤسسات الفكرية المقربة من المركب الصناعي العسكري، وتلك المقربة من اللوبي الصهيوني، حيث اعتبرت حزب الله تنظيما إرهابيا يشكل تهديدا مباشرا للمصالح الأمريكية بتحالفاته الطبيعية مع إيران وسوريا، مما يؤدي إلى تطويق المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.⁽³⁷⁴⁾

يتضح ذلك أكثر في فترة الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 2006 حيث انحازت الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل من أجل تدمير البنية البشرية والمادية لحزب الله، ويعتبر البعض بأن إدارة جورج و لكر بوش لعبت الدور الشريك في هذه الحرب إلى درجة أن البعض اعتبر أن هذه الحرب بالذات حربا أمريكية تؤيدها إسرائيل بالوكالة.⁽³⁷⁵⁾

⁽³⁷³⁾ مصطفى صايح، المرجع السابق، ص: 566.

⁽³⁷⁴⁾ نفس المرجع، ص: 567.

⁽³⁷⁵⁾ للمزيد أنظر:

حسين نافعة، "التداعيات الدولية للحرب الإسرائيلية على لبنان"، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (332)، أكتوبر 2006، ص: 88.

المطلب الرابع: السياسة الأمريكية تجاه الحراك العربي

شهدت العديد من الدول العربية حراكا شعبيا نتيجة لعدة عوامل انبثقت عن الظروف التي تعيشها هذه الدول وتدخل متغيرات خارجية بشكل او بآخر وبالتالي سنحاول معرفة الدور الأمريكي في الحراك العربي سواء على المستوى الرسمي أو تدخل فواعل ما تحت الدولة على غرار مراكز التفكير الأمريكية .

الفرع الأول: قدرة معهد بروكينجز و مجلس العلاقات الخارجية في تحديد أجندة صانعي القرار

الأمريكي تجاه الحراك العربي

وفقا لدراسة قام بها الروسيان "ديميتري زايتهف Dmitry Zaytsev" و "أليكسندرا كونونوفا" (Alexandra Kononova) عام 2015 لمعرفة دور مراكز التفكير في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحراك العربي توصلا من خلالها من إيجاد القواسم المشتركة بين الخطاب المتداول في مركزي "بروكينجز" و"مجلس العلاقات الخارجية" و صانعي القرار الأمريكي في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (5): قدرة معهد بروكينجز في تحديد أجندة صانعي القرار في الولايات المتحدة

الأمريكية وتنفيذهم لاقتراحاته

الجزء الأول (الخطاب)	صانعو القرار الأمريكي	الخطاب المشترك	معهد بروكينجز
<ul style="list-style-type: none"> • ماذا يجب لتحقيق التنمية المصرية و التونسية ؟ 	<ul style="list-style-type: none"> • "التحول المنظم والسلمي" • "التحول السياسي السلمي ، الهادف والمنظم" • "عملية الشفافة و الشاملة" • "قابلية التقدم وإمكانية حدوث انتخاب شامل و ديمقراطي لحكومة مدنية عبر انتخابات حرة و نزيهة" 	<ul style="list-style-type: none"> • "التحول السياسي السلمي" • "عدم إمكانية التحول إلى مستقبل ديمقراطي" 	
<ul style="list-style-type: none"> • ماذا يجب على الحكومة المصرية فعله ؟ 	<ul style="list-style-type: none"> • "حماية حقوق المواطنين المصريين" • "رفع أولوية القانون" • "إعادة السلطة الكاملة إلى حكومة مدنية ديمقراطية منتخبة" • "عملية شفافة وشاملة" 	<ul style="list-style-type: none"> • "رفع أولوية القانون (مطلب من عدة مطالب" • "الحكومة العسكرية) يجب أن تحوي جميع المجموعات السياسية" 	

الفصل الثالث: السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 2001/9/11: المظاهر و التداعيات

<ul style="list-style-type: none"> • " (من الخطأ عند تعطيل الإسلاميين من المشاركة الهادفة (في العملية السياسية 			
<ul style="list-style-type: none"> • " يجب على الولايات المتحدة التحضير لترشح الإخوان المسلمين " • "يجب عليها وضع مصر على طريق التحول الديمقراطي والمستقر" • "وقف المساعدة العسكرية" 		<ul style="list-style-type: none"> • " (يجب على الولايات المتحدة : التعامل مع الواقع الجديد (بالنسبة للإخوان المسلمين)" • " لا تكون أبدا مع أي شخص أو حزب ما في مصر" • " الصعود الواسع للأنظمة العسكرية (غير ممكن) " 	<p>ماذا يجب على الولايات المتحدة الأمريكية فعله ؟</p>
<p><u>معهد بروكنغز</u></p>	<p>الأفعال و الاستطلاعات</p>	<p><u>صانعو القرار الأمريكي</u></p>	<p><u>الجزء الثاني : الأفعال</u></p>
<ul style="list-style-type: none"> • تحسين الوضعية الاقتصادية لتونس ومصر عبر خطة ناجعة و ذكية وتزويدها بمساعدة إقتصادية و إعانتها 		<ul style="list-style-type: none"> • إحداث تغييرات ووضع خطة ومدخل للمشاريع و الأبعاد الجديدة للمساعدات الاقتصادية لمصر و تونس 	<p>المساعدة الاقتصادية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • استعمال المساعدة العسكرية كوسيلة لدفع الحكومة المصرية نحو الإصلاح 		<ul style="list-style-type: none"> • محاولة التهديد عن طريق قطع المساعدة العسكرية في إطار المساعدات على المدى القصير 	<p>المساعدة العسكرية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • التمسك بالحوار مع الإخوان المسلمين والترويج لدخولهم في العملية السياسية 		<ul style="list-style-type: none"> • رفض اعتبار الإخوان المسلمين منظمة إرهابية • تعزيز الروابط السياسية معهم 	<p>الإخوان المسلمون</p>

Source : Dmitry Zaytsev , Alexandra Kononova , ” Think Tanks impact on foreign Arab spring in embedded democracies :Case of USA” ; paper draft submitted for presentation at the II international conference in Milan (Italy),july 4 ;2015; p.14.

الجدول رقم (6): قدرة مجلس العلاقات الخارجية في تحديد أجندة صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وتنفيذهم لاقتراحاته

الجزء الأول (الخطاب)	صانعو القرار الأمريكي	الخطاب المشترك	مركز العلاقات الخارجية
الخطاب المستحضر في العلاقة للمصالح التونسية	<ul style="list-style-type: none"> • استخدام العنف ضدالمواطنين • "الفساد" • "استثمار الجهود ضد الفساد" • "برنامج لإيجاد مناصب العمل" 	<ul style="list-style-type: none"> • "القمع و الفساد" • "المهارات و الرفاهية" • "إحداث ربط بين الإمكانيات و الفرص" • "بطالة عالية" 	
الحالة التونسية بصفة عامة	<ul style="list-style-type: none"> • "إلهام للجميع" 	<ul style="list-style-type: none"> • "يجب أن تكون أكثر إلهاما للدول العربية" 	
الدستور التونسي	<ul style="list-style-type: none"> • "الدستور متأصل في مبادئ الديمقراطية- المساواة - الحرية ،الامن ، الإقتصاد، الفرص،سيادة القانون". 	<ul style="list-style-type: none"> • "حدود الدستور ،تأكيد الحرية ،المساواة ،سيادة القانون ، هي أعباء هامة" 	
أهمية نجاح التحول الديمقراطي التونسي للولايات المتحدة	<ul style="list-style-type: none"> • "الاستثمار في جعل التجربة التونسية ناجحة" 	<ul style="list-style-type: none"> • "تونس رغم اهميتها إلا أنها في طريق الفشل" 	
المعارضة المصرية عام 2011 : البداية	<ul style="list-style-type: none"> • "الولايات المتحدة كانت شريكة لمصر لكن يجب على هذه الأخيرة الإصلاح" • "مصر : يجب عليها التوجه نحو النظام المدني الديمقراطي" 	<ul style="list-style-type: none"> • "مبارك كان حليفا مخلصا" • "مطالبة مبارك بالتوجه نحو التحول السلس" 	
التدخل العسكري في مصر : إبعاد مرسي هل هو إنقلاب عسكري	<ul style="list-style-type: none"> • "عسكريا بطريقة ما) استعادة الديمقراطية" • "إبعاد مرسي ليس انقلابا عسكريا للدولة " رسميا" 	<ul style="list-style-type: none"> • "الأفعال العسكرية قيل عنها إنقلاب عسكري)فهي خاطئة" • " (الجيش أو العسكر)سلطة محل ثقة مؤقتا مع وجود السلطات القانونية مع وضع برنامج للإصلاح السياسي" 	

الفصل الثالث: السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 2001/9/11: المظاهر و التداعيات

مركز العلاقات الخارجية	الافعال	صانعو القرار الأمريكي	الجزء الثاني (الافعال)
الاستطلاع الخاص لتحسين الإعانات الأمريكية لتونس دعم المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة وإيجاد حلول للبطالة ، منح قروض إضافية وضمانات مالية عند وجود مؤشر خاص للحاجة لإعانات عسكرية	بالتقريب توافق تام مرحلة بمرحلة	<ul style="list-style-type: none"> التغيرات في تحديد المشاريع الأولية والأبعاد الجديدة للإعانات الاقتصادية لتونس بما في ذلك تنفيذ برنامج لمواجهة البطالة وتقديم مساعدات إضافية زيادة الإعانات العسكرية 	المساعدة الاقتصادية و العسكرية والإعانات لتونس
1- الدعوة على جميع الاصدقاء لإعادة النظام والإستقرار 2- تهدئة الجماهير بقدر الإمكان واستخدام التأثير الأمريكي خصوصا للتوجه نحو تحول السلطة "يمكنها ان تكون فخورة بذلك" 3- المطالبة (من المحتجين) بأن تكون البداية تحالف الحكومة مع مبارك كرئيس لوقت قصير على الأقل لمدة سنة		<ul style="list-style-type: none"> أولا الحفاظ على الهدوء ،محاولة إقناع مبارك لتقديم إصلاحات والبدء في التحول الديمقراطي الكامل ، محاولة تأييد كل من مبارك والمحتجين ، لقاء المصريين الرسميين سرا . 	رد الفعل من الإضطرابات المصرية : 2011
النصح لجعل الإعانة العسكرية كشرط لسلك السلطات المصرية .		الجدل حول توقيف الإعانة لمصر:القرار النهائي لاعادتها القرار النهائي لاستعادة الاعانة مادامت الدولة تظهر تطورا ديمقراطيا	محاولات لاستخدام الضغط الاقتصادي تجاه الشعب المصري و السلطة:2012
فعالية الضغط على مصر للإصلاح الديمقراطي باستخدام المساعدة العسكرية كجانب غيرموثوق لكن ننصح حول تقديمها لتعليل السياسات الأمريكية . النصيحة الأخيرة لعقد علاقات سرية و موثوقة مع السيسي و حلفائه		الإعلان عن قطع المساعدة العسكرية لكن إعادتها بشكل أولي والبحث عن علاقات سرية مع السيسي	محاولات لاستخدام الضغط الاقتصادي تجاه الشعب المصري و السلطة: 2013

Source: Dmitry Zaytsev , Alexandra Kononova , Op.Cit ,p-p:14-15.

من خلال هذين الجدولين يتضح أن لمؤسسة بروكنغز تأثير جلي على الخطاب المستحضر من طرف إدارة أوباما حيث نجد العديد من العبارات المشتركة والمفاهيم المستخدمة في تصريحات المسؤولين الأمريكيين المذكورين في منشورات بروكنغز ، ونلاحظ أن في خطاب معهد العلاقات الخارجية نجد التطابقات المهمة مع خطاب إدارة أوباما ، من المثير للاهتمام أن هذا المعهد على عكس بروكنغز يولي إهتماما لتبرير الأحداث التونسية التي تتوافق بقوة مع موقف إدارة أوباما ونفس الشيء مع الأحداث المصرية وبالتالي يمكن القول أن مجلس العلاقات الخارجية يعمل على توضيح السياسة الأمريكية و تبريرها ، كما يستخدم خطاب السياسة الواقعية ومن العبارات الدالة على ذلك نجد " المصلحة الوطنية "، " الأمن " و غيرها مما يعني أن بعض الخبراء يحاولون إحياء خطاب بوش حول المنطقة العربية.

أما بالنسبة لتفسير نتائج قدرة بروكنغز و معهد العلاقات الخارجية لجعل الحكومة الأمريكية تتصرف وفقا لاقتراحاتها نجد ذلك في بعض الحالات مثل المساعدات المالية و دعم الإخوان المسلمين، كما نلاحظ أن مجلس العلاقات الخارجية يميل إلى التوضيح و التبرير وأن بروكنغز له تأثير أكثر فعالية.

الفرع الثاني: المجالات التطبيقية للقوة الذكية في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الحراك العربي

عندما اجتاحت التظاهرات الشعبية أنحاء الوطن العربي في عام 2011، كان العديد من صناعات القرار والمحللون الأمريكيون يأملون في أن تكون هذه الحركات بداية لحقبة جديدة في المنطقة، فقد وصف الرئيس باراك أوباما الانتفاضات بأنها فرصة تاريخية للولايات المتحدة، وأعربت وزير الخارجية هيلاري كلينتون عن ثقتها في أن التحولات من شأنها أن تسمح لواشنطن للمضي قدما لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام والديمقراطية في الشرق الأوسط.⁽³⁷⁶⁾

ووفقا لتقارير ويكيليكس حول سوريا، فقد بينت أن الولايات المتحدة مولت المعارضة السورية ابتداء من 2006، عن طريق المهاجرين السوريين المتواجدين في الخارج المنضوين تحت لواء الحركة من أجل العدالة والتطور، حيث منحت 6 ملايين دولار لتمويل قناة تلفزيونية ولنشطات متنوعة ضد الحكومة السورية، كما أشارت هذه التقارير إلى أن التمويلات الأمريكية بدأت منذ إدارة بوش وتم استئنافها في عهد أوباما إلى غاية

⁽³⁷⁶⁾ خليدة كعسيس، المرجع السابق، ص - ص: 229 - 230.

سبتمبر 2010، وهذا ما أكده السفير الأمريكي في سوريا على أن ما قيمته 12 مليون دولار تم منحه لسوريا ما بين 2005-2010 لتمويل برنامج سمي (Middle east partership initiative).⁽³⁷⁷⁾

ومن بين الأمثلة عن المجالات التطبيقية للقوة الذكية في الاستراتيجية الأمريكية ما حدث في تونس ومصر من تعبئة جماهيرية قبل وأثناء وبعد حالة التغيير عبر أحد الوسائل التكنولوجية وشبكة المعلومات الدولية "الأنترنت" ، وما يتبع لهذه الشبكة العالمية من مواقع للتواصل الاجتماعي كالفيسبوك، تويتر، يوتيوب... الخ، ولما لهذه المواقع من ارتباطات وثيقة بالإدارة الأمريكية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر والمعروف أن هذه المواقع تعد أكبر مواقع لجمع المعلومات التجسسية عن الشعوب، لهذا نلاحظ توظيف هذه الأداة التكنولوجية في عمليات تغيير الأنظمة في العالم، وهذا ما حدث فعلا في تونس ومصر، حيث لعبت هذه المواقع دورا رئيسيا بارزا لا يمكن إنكاره في عملية إحداث هذا التغيير، وهذا لما قامت به من عمليات تعبئة للرأي العام المصري والتونسي، بحيث استطاعت أن تجمع الآلاف من المواطنين في تونس أولا، وأن تسقط نظام بن علي، ومن ثم مصر حيث أسقطت نظام مبارك إن عملية إجراء مقارنة بين ما تحدث عنه جوزيف ناي حول القوة الناعمة وما حدث في مصر وتونس من حركات لتغيير الأنظمة لرأينا أنها تنطبق كثيرا حول ما جاء به جوزيف ناي وهو عدم الاعتماد على القوة العسكرية المباشرة والاكراهية وإنما يجب تفعيل أدوات أخرى غير الأداة العسكرية في عمليات التغيير.

ومن جهة أخرى فإن أطروحات القوة الناعمة لا تعني إهمال الأداة العسكرية، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي أوباما في وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2010، الأمر الذي أدى إلى تبني مفهوم القوة الذكية، والإبقاء على الخيار العسكري قائم إلى جانب تفعيل الخيارات الأخرى، وبقدر تعلق الأمر بالوضع الليبي والعمليات العسكرية التي تجري على الساحة الليبية، وإن كانت العمليات ليست أمريكية بصورة مباشرة.

فالموقف الدولي من الثورة داخل ليبيا لم يتطور إلى موقف واضح ومحدد بفرض حالة حظر طيران واستخدام القوة العسكرية إلا بعد اصدار قرار مجلس الأمن رقم 1973⁽³⁷⁸⁾ في 17 مارس 2011.

⁽³⁷⁷⁾ Ahmed Bensaada, "Les Etats-Unis Et Le « Printemps rabe »", (14/12/2011), (Consulted on

2/6/2016) : <http://www.ahmedbensaada.com>

⁽³⁷⁸⁾ United nations security council , S/RES/1973/2011 , resolution date :17/3/2011 (consulted on

15/2/2015) :

<https://www.un.org/sc/suborg/en/s/res/1973-%282011%29>

كانت الولايات المتحدة أولى الدول التي قطعت الموارد المالية عن نظام القذافي، وجمدت أرصدة ليبية تقدر بـ35 مليار دولار⁽³⁷⁹⁾، وقادت التحالف الدولي في توجيه ضربات بحرية وجوية إلى القوات الليبية، ثم رأى الرئيس أوباما أن من الأفضل نقل قيادة العملية إلى الناتو، وذلك لتأكيد تكامل عمل قوات الحلفاء المشاركة في العملية.

استمرت المشاركة الأمريكية في هذه العملية من خلال جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها، وتزويد طائرات الناتو والحلفاء بالوقود، وتقديم الخدمات العالية التقنية لزيادة قدرات القوات العاملة كالتشويش الإلكتروني، كما كان للولايات المتحدة دور هام وبالتعاون مع الحلفاء في توفير القدر اللازم من التدريب والأسلحة للناتو الليبي خاصة في المرحلة الأخيرة لحسم الموقف لصالح الثوار.⁽³⁸⁰⁾

أما بالنسبة للأزمة السورية فإن الرئيس الأمريكي أوباما يجادل بأن المصالح الأمريكية الأمنية الحيوية على المحك في إطار الأزمة السورية نظرا لتداعياتها السلبية على أمن و استقرار دول الجوار وحلفاء أمريكا، وعليه فالإستراتيجية الأمريكية كانت مزيجا بين فرض العقوبات ضد نظام الأسد وتقديم مساعدات متنوعة للجماعات المعارضة⁽³⁸¹⁾، ويمكن تصنيف تلك الإستراتيجية على أنها تقع ضمن المنهج البرغماتي، حيث تمثلت تلك الإستراتيجية بالسماح للقوى الإقليمية بالتدخل بين الأطراف المتصارعة وتقديم الدعم الإنساني الرمزي والتزدد في توفير أسلحة مضادة للطائرات إلى المعارضة، خوفا من استخدامها من قبل جماعات متطرفة، وكان الهاجس الأكبر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو مصير السلاح الكيماوي السوري، ومن ذلك العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة عموما، ومع المملكة العربية السعودية على نحو خاص.⁽³⁸²⁾

⁽³⁷⁹⁾ علي بشار أغوان، المرجع السابق، ص: 3.

⁽³⁸⁰⁾ بهجت أبو النصر وآخرون، حال الأمة العربية 2011-2012: معضلات التغيير وآفاقه، بيروت، لبنان:

مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012، ص: 49.

⁽³⁸¹⁾ سمر سحقي، "الأزمة السورية وخارطة المصالح الأمريكية بعد 2011: قراءة جيوسياسية"، مجلة دراسات

وأبحاث، العدد (25) ديسمبر 2016، ص: 13.

⁽³⁸²⁾ عدنان هياجنة، "الإستراتيجية الأمريكية تجاه تحديات الأمن الإقليمي لدول الجوار الخليجي: بين الثابت و

التغيير"، دراسات، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد الثاني، العدد (1)، 2015، ص: 149.

احتلت اليمن موقعا مهما في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الدول التي تشهد تحولات منذ 2011 وحتى الآن خاصة في إطار محاربة الإرهاب إلا أن الولايات المتحدة دعمت المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية ، و تعاونت القوات اليمنية مع الجهود الأمريكية لمحاربة القاعدة في اليمن ، إلا أن تطورات الأوضاع مع تنامي قوة الحوثيين المدعومة عسكريا من إيران والمتحالفة مع قوات الرئيس السابق علي عبد الله صالح لم تلقى استجابة أمريكية ، الأمر الذي أدى إلى تحالف عربي بقيادة المملكة العربية السعودية للتصدي لجماعة أنصار الحوثي ، فاكثفت الولايات المتحدة بتقديم الدعم اللوجستي للتحالف العربي في ظل المخاوف الأمريكية من تزايد ظاهرة الإرهاب ليس فقط في اليمن إنما في دول الجوار الإقليمي .⁽³⁸³⁾

(383) للمزيد انظر :عدنان هياجنة ، المرجع السابق ، ص: 150.

المبحث الثاني: انعكاسات السياسة الأمريكية على الدول العربية بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

على إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أخذ العرب والمسلمون يتعرضون للترويع والترهيب في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد رصدت بعض التقارير وقوع عدة جرائم ضد هؤلاء من قبل الأمريكيين، ولقد شملت هذه الجرائم أعمال القتل والعنف والتخريب، والتهجمات الكلامية العنصرية، وإهانة المعتقدات الدينية.

كما تناولت الكتابات حول الإسلام باللغات الغربية، وشهدت بعد هذه الأحداث نموا مذهلا متزايدا، لا يعكس تطورا نوعيا في الجهد العلمي حول الإسلام والمجتمعات الإسلامية، وإنما يعبر عن شعور سائد في الدوائر السياسية والاستراتيجية الغربية عموما والأمريكية خصوصا.

رغم كل ذلك نجد أن ما من تغير موضوعي أو مضموني دخل على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث 2001/9/11 مقارنة بما قبلها، بل ظلت هذه الدول في ما بين المرحلتين مجالا لأعمال مفهوم الهيمنة الأمريكية كهدف من أهداف الحرب ضد الإرهاب على المستويين العسكري والقيمي، هذا ما نحاول أن نركز عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية للسياسة الأمريكية على الدول العربية بعد أحداث

2001/9/11

بعد أحداث 2001/9/11، راح مسؤولون أمريكيون يشيرون في بياناتهم وتصريحاتهم إلى أن الحرب ضد الإرهاب، التي بدأت أولى مراحلها في أفغانستان في 2001/10/7، يمكن أن تمتد لتشمل عدة دول عربية هي: لبنان، سوريا، السودان، والصومال، العراق، واليمن، مع إعطاء إشارات في الوقت نفسه إلى أن هذه الحرب سوف تكون ممتدة ومتعددة الوسائل والأساليب، بما يعني أن الأسلوب العسكري ليس هو الوحيد في التعامل مع الدول المعنية.⁽³⁸⁴⁾

⁽³⁸⁴⁾ حسنين توفيق إبراهيم، "تحليل ردود الأفعال العربية تجاه أحداث أيلول/سبتمبر وتداعياتها"، في صناعة الكراهية

في العلاقات العربية-الأمريكية، المرجع السابق، ص: 318.

الفرع الأول : المواقف العربية من أحداث 9/11

إن الموقف العربي الرسمي الذي عبرت عنه الدول العربية وجامعة الدول العربية يتمثل في رفض استهداف أية دولة عربية بالحرب ضد الإرهاب، وقد أكدت ذلك في قمة بيروت حيث جاء في البيان الختامي للقمّة ما يلي: (385) "استعرض القادة تطور الأوضاع على الساحة الدولية بعد أحداث 2001/9/11، وتبلور حملة عالمية لمحاربة الإرهاب... ويؤكدون رفضهم لمحاولة استغلال الحملة ضد الإرهاب في توجيه تهديدات لاستخدام القوة ضد أية دولة عربية، ويعتبرونها عدوانا ومساسا بأمن المنطقة واستقرارها، مما يتنافى مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي".

ومن جهة أخرى نجد أن العديد من الأحزاب والتنظيمات التي أدرجت على اللوائح الأمريكية للإرهاب هي أحزاب وتنظيمات موجودة في دول عربية، ومن بينها حزب الله في لبنان، وحركتا حماس والجهاد وكتائب الأقصى في فلسطين، وبعض التنظيمات الفلسطينية في سوريا، وعند رصد ردود الأفعال العربية على إدراجها على اللوائح الأمريكية للإرهاب وتحليلها، فإن هناك فئتين من هذه الأحزاب والتنظيمات، فهناك أحزاب وتنظيمات غير مشروعة(*) في بعض الدول العربية، وقد سبق أن قامت بأعمال عنف وإرهاب في هذه الدول، وبالتالي فإن الأنظمة العربية شعرت بالارتياح من جراء إدراج هذه التنظيمات على اللوائح الأمريكية للإرهاب، وخاصة أن واشنطن وعواصم عربية أخرى كانت تنتقدها بسبب الإجراءات الأمنية أو القضائية التي اتخذتها ضد هذه التنظيمات بدعوى انتهاك حقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى الأحزاب والتنظيمات اللبنانية والفلسطينية المنخرطة في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، خاصة "حزب الله" و"حركات حماس" و"الجهاد الإسلامي"، وكتائب الأقصى"، بمعنى أن الدول الموجودة فيها هذه التنظيمات وهي لبنان وسوريا وفلسطين، يمكن أن نصنف أميركيا على أنها دول تأوي الإرهاب وتدعمه، كما طلبت الإدارة الأمريكية بالفعل من لبنان وسوريا صراحة اتخاذ إجراءات ضد التنظيمات التي تعتبرها إرهابية، كما مارست ضغوطا على السلطة الفلسطينية لكي تصعد من إجراءاتها الأمنية ضد حركتي "حماس" و"الجهاد" وغيرهما من التنظيمات التي تقاوم الاحتلال.

(385) حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص: 320.

(*) مثل الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد في مصر، جيش عدن، اليمن، الجماعة المسلحة الإسلامية بالجزائر.

استمر صعود الإرهاب كقضية مركزية، وأصبح محور تفاعلاته البيئية والدولية، وطغت هذه القضية على الخطاب السياسي العربي، حيث بات من المتعذر العثور على أي خطاب رسمي عربي لا يرد فيه ذكر موضوع الإرهاب وخطره على استقرار الدولة الوطنية وفي هذا السياق ، تتالت إجراءات عدد من الدول العربية في إصدار قوانين تضم قوائم بالمنظمات المتهمه بالإرهاب.

وهناك وسيلتان تعتبران من أبرز الوسائل التي اعتمدت عليها الإدارة الأمريكية في جهودها من أجل مكافحة الإرهاب وهما:

1- برنامج مساعدات مكافحة الإرهاب، الذي يعد عنصرا رئيسيا من عناصر التعاون الأمريكي-العربي، خاصة بعد أحداث 9/11 من أجل تحقيق عدة أهداف تتمثل في:

تحسين مهارات مكافحة الإرهاب للدول الشريكة في البرنامج عن طريق توفير التدريبات اللازمة والأدوات الضرورية لردع ومكافحة مخاطر الإرهاب، وتقوية العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والدول الشريكة في مجال مكافحة الارهاب ، وتتعاون أغلبية الدول العربية في هذا المجال وفقا لظروف كل دولة، فهناك دول مثل مصر يكون التعاون معها على شكل تنظيم دورات تدريبية لرجال الأمن المصريين في مجالات مراقبة عمليات التحويل المالي لمنع تمويل المنظمات الإرهابية من خلال الجمعيات الخيرية الإسلامية.⁽³⁸⁶⁾

2- توظيف المنظمات الدولية لمساندة جهود مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي، وفي مقدمتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومع منظمات دولية ذات نشاطات وظيفية خاصة مثل منظمة الطيران المدني الدولية، والتي ركز التعاون معها على توحيد معايير سلامة وأمن الطيران المدني على المستوى الدولي بما يخدم جهود مكافحة الإرهاب.

⁽³⁸⁶⁾ علاء عبد الحفيظ محمد، المواطنة بين اعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية، التجربة الأمريكية نموذجاً، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2014، ص: 215.

الفرع الثاني: انعكاسات أحداث 9/11 والحرب ضد الإرهاب على السياسة الأمريكية تجاه قضية الديمقراطية في الدول العربية.

بعد أحداث 11 سبتمبر تنبه الأمريكيون إلى خطورة الأوضاع في المنطقة العربية بسبب غياب الديمقراطية على مصالحها، وطالب الخبراء الإدارة الأمريكية بدعم الديمقراطية باعتبارها المدخل الرئيسي الذي يضمن تحقيق الاستقرار وضمان المصالح الأمريكية في المنطقة على المدى الطويل.

على الرغم من بروز موضوعية الديمقراطية في الدول العربية في الخطاب السياسي والإعلامي الأمريكي في مرحلة ما بعد أحداث 9/11، إلا أنه لم يتم ترجمة ذلك إلى سياسات وخطط فاعلة ومؤثرة على أرض الواقع، وهو ما تبلور بوضوح في المبلغ المتواضع الذي اعتمده واشنطن لتمويل إطلاق مبادرة الشراكة الأمريكية، الشرق الأوسطية بشأن الديمقراطية في الشرق الأوسط التي أعلنتها وزير الخارجية الأمريكية باول في 2002، وبالمقابل فإن ممارسات الإدارة الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث 9/11 قد أوجدت ظروفًا ومعطيات من شأنها الإضرار بقضية الديمقراطية في الدول العربية⁽³⁸⁷⁾

أن هدف محاربة الإرهاب أصبح هو المحدد الرئيسي للسياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، ولذلك أصبحت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالدول الأخرى محكومة بدرجة تأييدها لها في حملتها ضد الإرهاب وليس بدرجة ديمقراطية النظم الحاكمة في هذه الدول.

إن النظم الحاكمة في العديد من الدول العربية اتخذت من شعار الحرب ضد الإرهاب ذريعة لتشديد قبضتها على الحياة السياسية وتصفية الحسابات مع خصومها السياسيين وهو ما ظهر بوضوح في القوانين والقرارات التي أصدرتها هذه النظم، والإجراءات التي اتخذتها في حق بعض قوى وفصائل المعارضة، وقد أكد تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2002 على هذه المسألة بوضوح، حيث رصد الكثير من مظاهر التراجع في سجل حقوق الإنسان في العديد من الدول.

إن الإدارة الأمريكية تطالب دولاً عديدة منها دول عربية وإسلامية باتخاذ إجراءات قسرية ضد جماعات وتنظيمات تعتبرها واشنطن إرهابية، والمشكلة أن بعض هذه التنظيمات مشروعة ومعترف بها من قبل النظم

(387) - للمزيد أنظر: وائل محمد إسماعيل، الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من الديمقراطية في الوطن العربي،

مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية العدد (33)، 2001، ص-ص: 64-

الحاكمة، بل ولها تمثيل في البرلمان كما هو الحال بالنسبة لحزب الله في لبنان، وبالتالي فإن واشنطن لا تقيم وزنا لأسس الشرعية السياسية في الدول الأخرى، كما أن إقدام النظم المعنية على تنفيذ مطالب واشنطن قد يخلق صراعات داخلية في هذه الدول.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن الإدارة الأمريكية اتخذت إجراءات و أصدرت القوانين والقرارات التي انطوت على تقييد بعض الحريات المدنية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، مما شكل مساسا بجوهر وآليات النظام الديمقراطي الأمريكي، حيث أشارت بعض الدراسات أن قانون مكافحة الإرهاب رقم (56) للكونغرس الصادر في أكتوبر 2001، والمعروف بقانون حب الوطن الذي وسع من صلاحيات أجهزة الامن والأجهزة التنفيذية مما ترتب عنه تقييد ممارسة بعض الحقوق والحريات المدنية، وفي ضوء ذلك فإنه لا ينتظر من الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل في مثل هذه الظروف بصورة جديّة من أجل تأسيس وتعزيز الديمقراطية في دول أخرى.⁽³⁸⁸⁾

ما نلاحظه على السياسة الخارجية الأمريكية في مجال دعم الديمقراطية هو اشتراطها إدارة العلاقات السياسية الداخلية طبقا لقواعد اللعبة الديمقراطية بالمنظور الأمريكي، وشريطة ألا تحمل اللعبة الديمقراطية هذه إلى سدة الحكم تنظيما سياسيا يرفض الهيمنة الأمريكية أو يجادل فيها - حالة الجزائر- أو حتى أن يتم إجراؤها وتكييفها مع الخصوصيات الحضارية والثقافية لكل بلد، حالة ايران- وهذا معناه أن الولايات المتحدة تطبق ازدواجية المعايير ومع المسألة والتجارب الديمقراطية، فهي تبقى بيدها الحكم بخصوص الطبيعة الديمقراطية لأي نظام من عدمها، إذ بينت التجارب أنه مع الديمقراطية ما دامت هذه الأخيرة تتفق ومصالحها الذاتية، وهي ضدها وتحاربها إن هي تعارضت معها.⁽³⁸⁹⁾

يقول المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي: " في الوقت الذي تدفع فيه الولايات المتحدة خدمة شفوية فقط للديمقراطية، فإن التزامها الحقيقي هو للرأسمالية الخاصة، وحين يتم تهديد حقوق المستثمرين يجب أن تزول الديمقراطية"⁽³⁹⁰⁾ وهذا معناه أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل إيجابا مع الديمقراطية في حدود اعتبارين:

⁽³⁸⁸⁾ بان غانم أحمد الصائغ، "الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في الدول العربية، مجلة التربية والعلم، بغداد:

جامعة الموصل، العدد (4)، المجلد (18)، 2011، ص: 67.

⁽³⁸⁹⁾ محمد الهزاط، الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، شؤون عربية

، العدد 114، صيف 2003، ص: 161.

⁽³⁹⁰⁾ نفس المرجع، ص - ص: 131-132.

الأول هو اعتبار المصالح، حيث تتجاوب مع الديمقراطية بقدر ما تخدم مصالحها، أي بالفترة الذي تتطابق فيه مع وجود اقتصاد رأسمالي قائم على أساس السوق الحرة، والثاني أنها تتجاوب مع الديمقراطية بالقدر الذي تتطابق فيه مع نموذجها الخاص بالديمقراطية الذي يتناغم هو بدوره مع متطلبات الاقتصاد الرأسمالي والسوق الحرة.

وما يمكن التوصل إليه مما سبق كما قال المحلل الاسترالي " أوين هاريس " : " لا تصلح الديمقراطية كي تكون سلعة للتصدير"⁽³⁹¹⁾، وأن مستقبل تعزيز الديمقراطية في المنطقة العربية كجزء من السياسة الخارجية الأمريكية أصبحت مسألة مشكوك فيها، بعد أن فقدت الإدارة الأمريكية مصداقيتها في الترويج للديمقراطية بعد احتلال العراق، وهذا ما أكده (Thomas Carothers) توماس كاروتركس نائب رئيس الدراسات في مؤسسة كارينجي للسلام الدولي في تقريره عن أخطاء السياسة الأمريكية في الترويج للديمقراطية أشار فيه إلى:⁽³⁹²⁾

- إن الالتزام الأمريكي الفعلي بتعزيز الديمقراطية لا يتناسب وما يتضمنه خطاب الإدارات المتعاقبة في البيت الأبيض عن الديمقراطية.

- إن انحراف السياسة الأمريكية بعض الوقت في عهد إدارة الرئيس الابن عن الخط التقليدي بدعم الدول الصديقة والحليفة الأوتوقراطية من دول منطقة الشرق الأوسط، والتعاطي مع الدول خارج الشرق الأوسط في سياسة واقعية لتعزيز دبلوماسية الترويج للديمقراطية، ولكن مدفوعة بالمصالح الأمنية والاقتصادية يتعارض وسياسة تعزيز الديمقراطية.

- وبالتالي لا يخفي على أحد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تهتم يوماً بوضع الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي إلا بما يخدم المصالح الإستراتيجية والسلام على المقاس الصهيوني، وكما يقول عبد الرزاق مقري: " الديمقراطية وحقوق الإنسان لا تمثل في السياسة الخارجية الأمريكية إلا أسلحة من أفنك الأسلحة التي تسلطها على حكومات العالم لمزيد من الابتزاز والخضوع، وفي إطار هذه الحقيقة الثابتة نجد أن كثيراً من الأنظمة التي تتناقض تناقضاً تاماً مع أدنى معاني الحقوق الأساسية الآدمية لم تزعجها على

⁽³⁹¹⁾ ليون هادار، عاصفة الصحراء، فشل السياسة في الشرق الأوسط، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2005،

ص: 81.

⁽³⁹²⁾ شاكر شلبي، المرجع السابق، ص: 81.

الإطلاق الولايات المتحدة الأمريكية طالما بقيت في تجانس تام مع الاشتراطات التي تملئها عليها، في حين أننا نجد أنظمة أخرى ليست أقل احتراما للحقوق والحريات والكرامة الإنسانية من أنظمة صديقة لأمريكا لا تنتهي متاعبها مع المنظمات غير الحكومية والهيئات الأممية التي تهتم بحقوق الإنسان والتي تعلم مدى تأثير إدارة الأمريكية عليها⁽³⁹³⁾

لم يؤثر دعم الولايات المتحدة لإسرائيل بشكل عام على جوهر العلاقة بين الولايات المتحدة و حلفائها العرب و المسلمين منذ الحظر النفطي العربي عام 1973 ، و يمكن للمرء أن يبحث حتى و لو حالة واحدة قامت فيها أي حكومة عربية بمعاقة الولايات المتحدة على دعمها لإسرائيل باستثناء الأصوات الرمزية أساسا في الأمم المتحدة حيث لا تزال الدول العربية تصوت بنسبة 92 بالمائة من الحالات ضد الولايات المتحدة ، وفقا لأحدث استقصاء سنوي قامت به وزارة الخارجية الأمريكية ، ما من دليل يشير إلى أن من هذه البلدان قد امتنع عن دعم الولايات المتحدة بسبب دعم هذه الأخيرة لإسرائيل. (394)

كان رفض الولايات المتحدة و السياسة الخارجية الأمريكية في كثير من الأحيان على المستوى الشعبي رأي الأغلبية في المجتمعات العربية التي استطلع رأيها حول هذه المسألة على مدى العقد الماضي ، تشير الاستطلاعات إلى أن القضية الفلسطينية و دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل كانا عاملين مهمين وراء هذه المواقف الشعبية المعادية للولايات المتحدة الأمريكية .

تصاعدت مشاعر العداة بشكل حاد نتيجة لتطورات أخرى بعد تاريخ الحادي عشر سبتمبر: الاعتقالات في خليج غوانتانامو ، و غزو أفغانستان و العراق ، و فضيحة سجن أبو غريب و غيرها من الانتهاكات، كما تصاعدت مشاعر سلبية بسبب عداة الولايات المتحدة الملحوظ تجاه الإسلام و دعم الولايات المتحدة المستمر للحكام العرب المستبدين .

كان هناك تحسن ملحوظ و لكن وجيز في هذه الآراء في السنة الأولى للرئيس أوباما في منصبه وراء الإحساس العام بالإمكانيات الجديدة الملازمة لهذا التحول ، كان هذا التحسن المؤقت مرتبطا بخطاب أوباما في القاهرة في شهر جوان عام 2009 و مبادرات أخرى اتجاه المسلمين ، وعود الانسحاب من العراق و غلق سجن غوانتانامو و التزامه بالدعم للقضية الفلسطينية و عملية السلام إلا أنه في غضون حوالي عام

⁽³⁹³⁾ عبد الرزاق مقري، صدام الحضارات: محاولة الفهم، أبعاد وأسباب ومآلات العدوان الأمريكي على الأمة

الإسلامية، مصر: مركز المنصورة، ط1، 2004، ص- ص: 57-58.

⁽³⁹⁴⁾ Michael Eisenstadt , David Pollock , Op.Cit , p :4

أدى التأخير في تلبية هذه الوعود إلى سقوط حاد آخر للصورة الأمريكية بين معظم الشعوب العربية ، اقترنت القضية الفلسطينية مجدداً مع قضايا أخرى لتنتج خيبة أمل واسعة لدى الشعوب العربية من السياسة الأمريكية⁽³⁹⁵⁾ ، خاصة في الفترة 2004/2003 بعد الاحتلال الأمريكي للعراق لكن بعد الانتفاضات التي شهدتها العديد من الدول العربية لم تظهر أي علامة على معاداة الولايات المتحدة و تجلت حركات المعارضة الشعبية الواسعة النطاق في ليبيا و سوريا بفعالية لصالح تدخل الولايات المتحدة و حلف شمال الأطلسي نيابة عنهم .

المطلب الثاني: الانعكاسات الأمنية للسياسة الأمريكية على الدول العربية بعد أحداث 9/11

كانت للسياسة الأمريكية بعد أحداث 9/11 انعكاسات على الدول العربية على الصعيد الأمني خاصة بعد أمننة الحرب على الارهاب من خلال الخطاب الامريكي و التجسيد الفعلي لاجراءات تحت ذرائع مختلفة، وظهر ذلك جليا خاصة بعد احتلال العراق عام 2003 .

الفرع الأول: تداعيات قرار احتلال العراق 2003

إن من يقرأ أدبيات النظام الأمريكي السياسية، لا يستطيع الاستنتاج إلا أن الحرب على العراق تعود لأسباب أمريكية لا علاقة للعراق بها إلا كمسرح عمليات، كمكان لعرض القوة الأمريكية، والهدف من إظهارها زرع الرعب في نفوس شعوب العالم .

وإذا كان تشومسكي معارضا قديما للنظام الأمريكي، فإن "باتريك بوكانن" قال في مقالة نشرت في مطبوعة المحافظ الأمريكي، "هناك عصابة من المحافظين الجدد الذين يورطون أمريكا في سلسلة من الحروب التي لا تخدم مصلحتها"، وكان بوكانن في 7 مارس 2003، قد كتب في المطبوعة نفسها، توقعنا قبل 12 عاما أن حرب جورج بوش (الأب) في الخليج ستكون الحرب الأمريكية العربية الأولى، وهذه الحرب الثانية لن تكون الأخيرة، لقد بدأنا صعود الطريق إلى الإمبراطورية ، وعند الوصول إلى قمة التلة التالية، سنلتقي الذين وصلوا إلى هناك قبلنا، والدرس الوحيد الذي تعلمناه من التاريخ وأننا لا نتعلم من التاريخ".⁽³⁹⁶⁾

(395) Michael Eisenstadt , David Pollock ; Op .Cit , p: 6

(396) صبري فارس الهيبي، العالم الإسلامي والمتغيرات الدولية من وجهة نظر جيوبوليتيكية، عمان: الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص: 377.

أولاً : على صعيد النظام العربي

1- خطر الحرب غير المتكافئة

لقد بات العراق مصدراً لقوى تمارس الحرب غير المتكافئة تجاه حكومات المنطقة، ويقصد بها الحرب التي يكون أحد طرفيها أضعف من الطرف الآخر من الناحية التنظيمية ومن ناحية القوة المادية، فقد باتت المنطقة مهددة بانتقال هذا النوع من الحروب إليها خاصة مع استمرار المواجهات المسلحة في العراق بين التنظيمات والقوات العراقية والأمريكية، وما ارتبط بذلك من تطبيق للخناق عليها، والضرب المكثف لمعاملها، فاتجهت إلى إعادة ترتيب صفوفها، وتجنيب عناصر جديدة لتعوض ما خسرت في تلك المواجهات من خلال خلايا العنف النائمة أو النشطة في المنطقة.⁽³⁹⁷⁾

2- تهديد أمن السلطة السياسية

مصدر هذا التهديد في العراق منطلق المحاصصة الطائفية بين الطوائف الثلاث الكبرى الشيعية والسنية والكرديّة، وقد أدى إلى صعود الشيعة وسيطرتهم على الأجهزة السياسية والأمنية منذ بدء تشكيلها، كما عبرت دول الخليج عن مخاوفها من استمرار صعود الشيعة وإقصاء السنة، وأكدت هذه الدول ضرورة وجود عملية سياسية متوازنة لا يعتمد فيها منطلق الإقصاء.

إلى جانب ذلك يمكن القول أن أخطر التداعيات الناجمة عن قرار الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال العراق بالقوة العسكرية هي حالة الإحباط والشعور بالضعف في الواقع السياسي العربي، وترسيخ الخلل الواضح في توازن القوى العربي الإسرائيلي، الأمر الذي أثر سلباً على طبيعة التسوية وعملية السلام.

ثانياً : الخليج العربي سوق حيوي للأسلحة الأمريكية

حرصت الولايات المتحدة على تشجيع الاستقرار في المنطقة العربية عموماً وفي الخليج العربي خصوصاً.

كانت منطقة الخليج العربي أكثر المناطق لجهة الاستقرار التي عرفتتها، سواء بتحولها إلى ساحة مركزية للصراع الدولي بين القوى الكبرى اللاهثة وراء النفط والمواقع الجيوستراتيجية من جهة أخرى أو

⁽³⁹⁷⁾ للمزيد أنظر: إيمان أحمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، المرجع

السابق، ص - ص: 254 - 262.

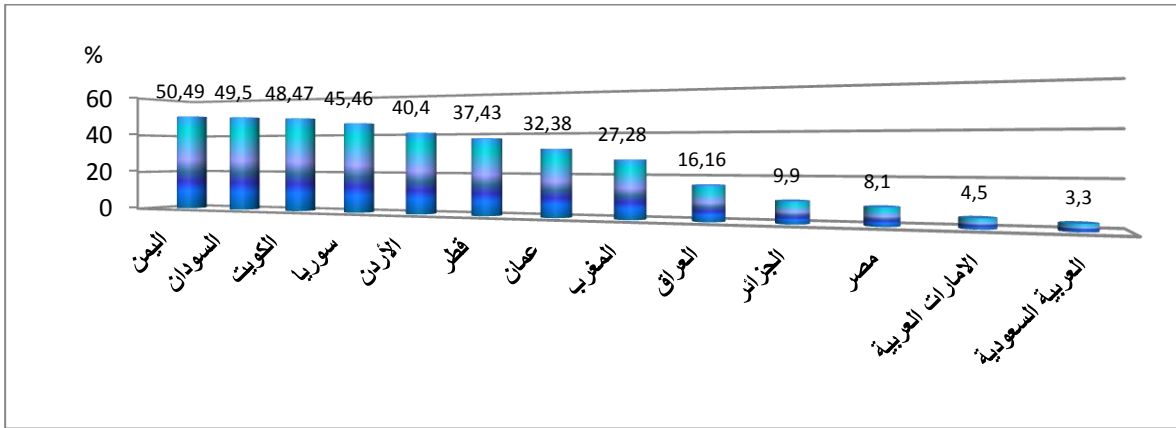
بالحروب التي جرت على أرضها المسماة بحروب الخليج، وبالتالي وجدت الولايات المتحدة الأمريكية المناخ الملائم لعسكرة الخليج عن طريق دفع أنظمة الحكم إلى اعتماد سياسة دفاعية تقوم على التزود بالأسلحة الحديثة وخاصة الأمريكية منها، وبالتالي تحولت هذه المنطقة إلى سوق حيوي للتسلح الأمريكي بغض النظر عن التواجد العسكري الكثيف فيها.

فبعد الاحتلال الأمريكي للعراق، سمح للمركب الصناعي العسكري بأن يتنفس من خلال النشاطات التجارية العسكرية التي انجرت عنها، من خلال تصدير الأسلحة الأمريكية للدول الخليجية النفطية.

بالإضافة إلى تخصيص موازنات إنفاق دفاعي بمبالغ طائلة، الأمر الذي جعل من منطقة الخليج تتحول الى أهم سوق حيوي للسلاح الأمريكي، وكذلك الوجود العسكري الأمريكي الأكثر تكثيفا في العالم.⁽³⁹⁸⁾

⁽³⁹⁸⁾ محمد مراد، المرجع السابق، ص: 308.

الشكل رقم (8): نسبة الواردات من الأسلحة للدول العربية في الفترة (2001-2017)



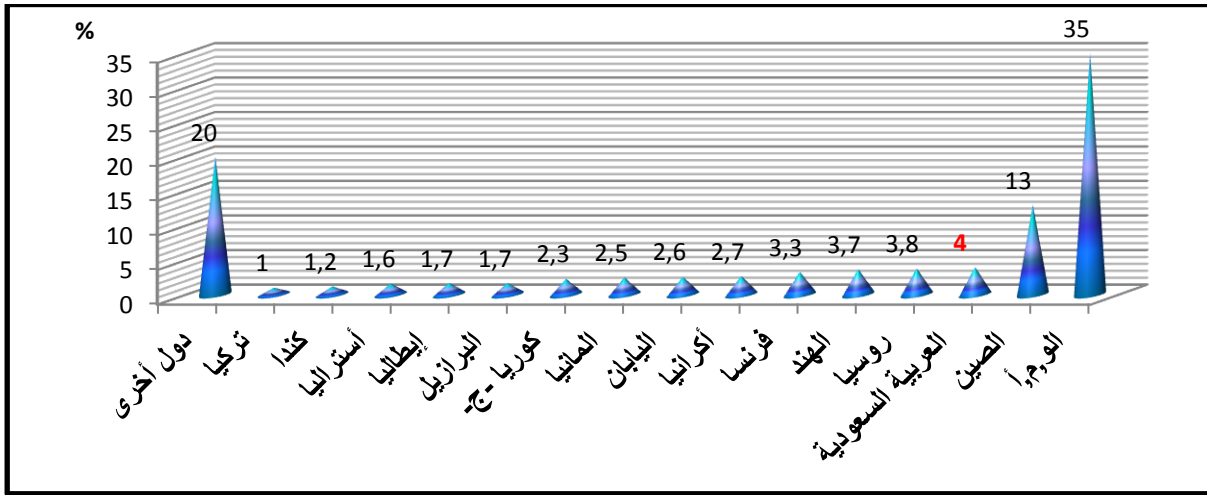
Source : SIPRI Arms transfers Database ,(generated on :15/8/2018 , consulted on :20/8/2018)

<https://www.sipri.org/databases/armstransfers/sources-and-methods/>

وفي هذا الصدد تشير إحصاءات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن الولايات المتحدة تصدر قائمة الدول المصدرة للأسلحة في الفترة (2017-2013) بما يقدر نسبته 34 بالمائة من مجمل الصادرات العالمية من الأسلحة، وزادت صادراتها من الأسلحة بقيمة 25 بالمائة بين (2012-2008) و (2013-2017) ومن جهة أخرى تضاعفت واردات الشرق الأوسط خلال عشر سنوات حيث أن الدول المتورطة في صراعات عنيفة في الفترة (2017-2013) زادت وارداتها من الأسلحة إلى أن بلغت ما نسبته 103 بالمائة بين (2012-2008) و (2017-2013) و بقيمة 32 بالمائة بين (2017-2013) من مجمل الواردات العالمية، واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية من حيث استيراد الأسلحة في العالم في تلك الفترة بنسبة 225 بالمائة مقارنة بالفترة (2012-2008) ، كما احتلت مصر المرتبة الثالثة في الفترة (2013-2017) حيث زادت وارداتها من الأسلحة بنسبة 215 بالمائة في الفترة (2012-2008) و الفترة (2013-2017) كما جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الرابعة وقطر في المرتبة العشرين خلال 2013.⁽³⁹⁹⁾

⁽³⁹⁹⁾Stockholm International Peace research Institute ;" Asia and the Middle East Lead : rising trend in arms imports" , 12march 2018 , (consulted on : 4/8/2018) <https://www.sipri.org/news/press-release/2018/asia-and-middle-east-lead>.

الشكل رقم (9): الدول الأولى من حيث الإنفاق العسكري في العالم



المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على إحصاءات معهد ستوكهولم الدولي للسلام (sipri) لعام 2017: تاريخ النشر: 2 ماي 2018 ، (تاريخ الاطلاع: 2018/8/8):

<https://www.sipri.org/sites/default/files/2018-04/sipri fs 1805 milex 2017.pdf>

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن السعودية تحتل المرتبة الثالثة من حيث الإنفاق العسكري عام 2017 نظرا لعدة عوامل لعل أهمها الأزمة اليمنية لمحاربة الحوثيين ، وكذا زيادة ميزانيتها لشراء الأسلحة .

إن معدل الإنفاق العسكري يعتبر الأعلى عالميا في دول الخليج، حيث يفوق مجموع الإنفاق العسكري ما تصرفه إسرائيل والمملكة المتحدة مجتمعين، حيث نجد أن المملكة العربية السعودية والعراق هم الدول الأكثر إنفاقا في المنطقة على شؤون التسليح.

يقول المحلل العسكري المتخصص في شؤون الدفاع و الأمن "بان موريس" (Ban Mourisse) إن الشرق الأوسط هو أكبر سوق إقليمية للسلاح في العالم ، وتوجد فرص ازدياد وارداته من السلاح بمقدار 110 مليار دولارا في العقد المقبل، وهذا الرقم كفيلا لإيضاح لماذا ترغب الولايات المتحدة أن تخوض الدول العربية حروبا مباشرة بدلا منها في إطار سياستها الجديدة التي تقول بان أن الأوان أن تواجه الدول العربية بالسلاح الأمريكي المخاطر التي تهدد الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، فالأمريكان أدركوا بأنه لم يعد هناك حاجة لان يفقدوا مزيدا من الجنود في صراعاتهم بالشرق الأوسط . (400)

(400) جمال ابو الرب ، " صناعة القرار السياسي ومحدداته في السياسة الخارجية الامريكية ، دراسة نظرية ومفاهيمية " ، في: الشرق الأوسط في ظل أجنادات السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما و ترامب، برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2017، ص: 97.

خلال زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسعودية عام 2017 ،نجح بعقد صفقة لبيع السلاح الأمريكي للسعودية ، وفي جلب استثمارات سعودية للبنية التحتية الأمريكية ، و هو ما جعل قيمة الصفقة تصل إلى نحو 400 مليار دولار ، وهي صفقة ستبهج جماعة المركب العسكري الصناعي الأمريكي ، ويكفي أن نعلم أن 15 من كبار المسؤولين في البنتاغون ممن عينهم ترامب هم من ذوي العلاقات المباشرة مع المركب العسكري الصناعي الأمريكي مثل جارد كوشنر، بنيامين كاسيدي، جوناثان هوفمان، جيم ماتيس، بات شانهان، هيثر ويلسون، كيث كيلوج، تشاد وولف، لورا رايس، مايكل كانتزارو ،جوستون ميكولي وغيرهم، وكانت أولى مؤشرات العلاقات بين ترامب و المركب العسكري الصناعي هو زيادة ترامب للإنفاق العسكري بنحو 54 مليار دولار⁽⁴⁰¹⁾، ان المركب العسكري الصناعي سيدفع نحو تأجيج النزاعات الدولية دون انخراط مباشر فيها وهذا ما أكدته ترامب على أنه يجب على دول المنطقة أن تحمي نفسها لإفساح المجال لبيع الأسلحة للمتصارعين .

إن الأحجام المرتفعة في الإنفاق العسكري الخليجي كانت على حساب مجالات التنمية المستديمة في جوانبها التعليمية والصحية والإسكانية وغيرها.

الفرع الثاني: التعاون الأمريكي - المغربي لمحاربة الإرهاب

إن مكافحة الإرهاب أصبح المتغير الحاسم الذي يقع ضمن أولويات وانشغالات الولايات المتحدة من خلال إتباع سياسة خارجية أكثر ديناميكية، وأحداث 9/11 فرضت على الولايات المتحدة ترتيبات أمنية، بحيث تعتبر نقطة تحول في الفكر السياسي الأمريكي باعتبار مس العقيدة الاستراتيجية.

يعزو المحللون لشؤون المغرب العربي، تزايد إهتمام واشنطن بمنطقة الشمال الإفريقي، وامتداداتها الجنوبية في جانب منه إلى تنامي المخاوف من نقل وتنظيم "القاعدة" نشاطاته إلى المنطقة بسبب الانفلات الأمني، وغياب سيطرة الدول على حدودها والإقرار بوجود قواعد للتدريب واستقطاب المناصرين المعادين للمغرب.⁽⁴⁰²⁾

(401) ، جمال ابو الرب ، المرجع السابق، ص- ص: 97- 98 .

(402) أمين البار، منير بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، ط1، 2014، ص: 106.

وبدافع المخاوف من النشاطات الإرهابية في دول المغرب العربي، جرت مناورات أمريكية أطلسية مشتركة مع قوات تسع دول افريقية: تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا، النيجر، مالي، السنغال، تشاد ونيجيريا وذلك في جوان 2005 ولمدة عشرة أيام، أشرف عليها الجنرال "هولي سليكمان (Holly silkman) إيجاد جيش مشترك لمواجهة تحديات الإرهاب في إطار مبادرة مكافحة الجماعات الإرهابية، ومن ثم محاولة إيجاد جيش مشترك لمواجهة تحديات الإرهاب في إطار مبادرة مكافحة ما يسمى "الإرهاب العابر للصحراء"، والتي خصصت له واشنطن (100 مليون دولار).⁽⁴⁰³⁾

أما المساعدات العسكرية الأمريكية لدول المغرب العربي لمكافحة الإرهاب، فكانت متباينة، ، تعد الجزائر الدولة الأولى التي عانت من الإرهاب، إلا أن العلاقات الفعالة ظلت تتراوح مكانها، فالمساعدات العسكرية لم تتعد ما بين: (2005-2006) بقيمة (600 مليون دولار) هذا فضلا عن المساعدات المالية.⁽⁴⁰⁴⁾

إن الحرب ضد الإرهاب، أدت إلى تداعيات حادة على مستوى العالم والمنطقة العربية بالأخص، ومن بين التداعيات نجد:

- احتلال العراق وأفغانستان من خلال حربين شنتهما الولايات المتحدة الأمريكية، وبرغم الاحتلال بقوات عسكرية كبيرة، إلا أن الاستقرار وتحقيق أهداف الحرب على كل منهما لم يتحقق مما أدى إلى شعور الإدارة الأمريكية بتورطها في هذين الحربين.
- الوجود العسكري الكثيف في منطقة الخليج العربي، وقد اكتسب هذا الوجود شرعيته عبر اتفاقيات أمنية بين كل دولة من الخليج منفردة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع بريطانيا أو فرنسا.
- التأثير النفسي الكبير على الشعوب العربية والإسلامية نتيجة الاتهامات الباطلة للإسلام والمسلمين.
- التداعيات الاقتصادية على الدول العربية والتي أثرت بدورها على المجتمع العربي.
- ازدواجية التعامل الأمريكي تجاه المنطقة مما انجر عنها كراهية أمريكا وما زاد الطين بلة التشجيع الأمريكي لإسرائيل ضد الفلسطينيين.

⁽⁴⁰³⁾ كفاح عباس رمضان الحمداني، "الإستراتيجية الأمريكية في دول المغرب العربي"، دراسات إقليمية، بغداد:

جامعة الموصل، العدد (23)، 2011، ص: 221.

⁽⁴⁰⁴⁾ نفس المرجع ، ص: 15.

- كما أطاحت الولايات المتحدة الأمريكية بالشرعية الدولية في حربها على الإرهاب، وهي سابقة يمكن تكرارها في أي وقت، خاصة مع تبنيها إستراتيجية عسكرية تتجه نحو شن الحروب ضد أي دولة من الدول التي تصفها بدول "محور الشر" أو "الدول المناوئة" أو "الدول المارقة".⁽⁴⁰⁵⁾

الفرع الثالث: تداعيات التدخل الأمريكي في الحراك العربي

إن تطور الأوضاع السياسية في كل البلدان التي استهدفتها موجة الحراك العربي على نحو مباشر قد فتح الطريق بما أفضى إليه من عدم استقرار وانقسام أو زيادة نوعية في الاختراق الخارجي الذي يمكن تحليله من خلال الإشارة إلى ثلاثة أبعاد وهي.⁽⁴⁰⁶⁾

البعد الأول: وهو تدفق مقاتلين أو مرتزقة إلى البلدان التي تعاني الصراعات وبالذات في سوريا وليبيا واليمن، أو تأييد قوى إقليمية ودولية لهذا الطرف أو ذاك في الصراعات القائمة ، ويضاف إلى ما سبق أن عدم الاستقرار المزمع في العراق بعيدا عن الحراك العربي، وتفاقم مخاطر تفكيكه وتهميش سنته كلها عوامل أفضت إلى ظاهرة "داعش" الخطيرة التي يثور الشك في أنها أصلا صنيفة خارجية، وأدت تداعيات هذه الظاهرة في ظل ضعف النظامين العراقي والسوري إلى إعطاء ذريعة إضافية لمزيد من التدخل الإيراني في كل من العراق وسوريا .

البعد الثاني: في تفسير تفاقم الاختراق الخارجي في أعقاب الحراك العربي فهو الارتباك والضعف العربيين التي أفضت في النهاية إلى التدخل الأطلسي في ليبيا، الذي يعد مسؤولا إلى حد كبير عما آلت إليه أوضاعها حتى الآن، كما أنها في الحالة السورية لم تمكن الجامعة من أن يكون لها أدنى سيطرة على الأوضاع في سوريا، وبالذات من منظور التسوية السياسية، ولا أدنى قدرة على منع الاختراق الخارجي للساحة السورية، وفي اليمن اقتصر معظم المواقف العربية على إدانة السيطرة الحوثية على صنعاء ومفاصل الدولة فيها، وفي الأماكن التي امتدت سيطرتهم إليها، والمساعدة الخليجية وبالذات السعودية للقوى المناوئة للحوثيين، لكن هذا كله لم يمنع تزايد الدعم الإيراني للحوثيين .

⁽⁴⁰⁵⁾ خليل حسين، المرجع السابق، ص: 517.

⁽⁴⁰⁶⁾ للاطلاع أكثر أنظر:

يوسف ورداني وآخرون، حال الأمة العربية 2014-2015: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص- ص: 173- 174.

البعد الثالث: وهو البعد الإقليمي، ومن الواضح في الاطار الإقليمي لهذا النظام أنه يواجه مشروعين إقليميين للهيمنة، حقق أولهما وهو المشروع الإيراني نتائج محددة في كسب مواقع النفوذ في كل من العراق، سوريا، لبنان واليمن، أما المشروع التركي الذي قد يكون أقل إنجازا لكنه بالتأكيد ليس بالأقل طموحا.

الاختراق الأمريكي للمنطقة العربية سواء عقب الغزو العراقي للكويت 1990، أو الغزو الأمريكي للعراق 2003، وربما يكون الجديد في هذا الصدد هو الغارات التي يقوم بها طيران التحالف الدولي بقيادة أمريكية على مواقع داعش في العراق وسورية، وتقوم بها من حين لآخر طائرات أمريكية بدون طيار على مواقع القاعدة في اليمن.

إن المراجعة الداعية لتسلسل الأحداث و الحقائق في ليبيا ، تبين أن الهدف لم يكن حماية المدنيين ، بل أن الأمر كان في حقيقته يتعلق بإسقاط النظام والتخلص من القذافي ، وحسب دراسة نشرت في صيف 2013 في مجلة الأمن الدولي (Intrnational security)، أعدها باحث من جامعة هارفارد الأمريكية ، تبين أن ما قام به حلف الناتو في ليبيا ، جعل امد الحرب أطول ست مرات مما كان يمكن أن يكون عليه الحال بلا التدخل الخارجي ، و أن عدد القتلى أو الضحايا تضاعف أيضا سبع مرات على الأقل علاوة على ما ترتب على ذلك من انتهاكات من النساء والأطفال و التدمير بفعل قصف قوات القذافي .

لقد قادت الحرب في ليبيا إلى إعادة تأكيد الهويات الاثنية المطالبة بالحقوق السياسية و التمثيل و العدالة الاجتماعية ، و هو ما يتصل في بعض جوانبه بالدور الذي كانت تؤديه ليبيا و القذافي شخصيا في تحريك النزاعات في الصحراء باستخدام الأقليات في الإقليم لأغراض التهديد او الإسكات مثلما كان الأمر مع الطوارق و التبو ، لذا نجد أن صراعات قديمة تطفو على السطح عبر عمليات التعبئة و تحريك السكان الطامحين إلى المشاركة و إلى تجاوز ما عانوه من تهميش. (407)

أكد التقرير الذي أعدته مجموعة من خبراء مجلس الأمن الدولي على أن انتشار الأسلحة الى سوريا يجري تنظيمها من مواقع متعددة في ليبيا بما في ذلك مصراتة و بنغازي و تنقل عبر تركيا أو شمال لبنان ، وكتب الخبراء في التقرير أن تهريب الأسلحة من ليبيا إلى مصر يمثل تحديا بشكل أساسي لقوات الأمن

(407) يوسف محمد الصواني ، "التحديات الأمنية للربيع العربي : من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن " ،**المستقبل العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (426) ، أكتوبر 2013 ، ص: 32 .

المصرية ، و خصوصا فيما يتعلق بجماعات مسلحة في سيناء ، كما يجري إرسال الأسلحة من ليبيا عبر جنوب تونس و جنوب الجزائر و شمال النيجر إلى جهات مثل مالي (408)

في أبريل 2013 برز تنظيم الدولة الإسلامية بقوة في الأزمة السورية، و شكلت مخيمات اللاجئين بيئة مناسبة لتجنيد عناصر و ضمها للتنظيم ، و بحسب استخبارات غربية فإن " داعش " دربت العديد من المقاتلين لشن هجمات إرهابية داخل أوروبا ، كما توجد معسكرات تدريب في العراق و تركيا و الأردن لتجنيد سوريين من مخيمات إيواء اللاجئين لضرب أهداف في أوروبا ، كما تم تجنيد الشباب المسلم من المهاجرين المغاربة في أوروبا .

أفاد خبير في شؤون الإرهاب من جامعة أكسفورد البريطانية "سكوت أتران" (Skout Atrane) بان المجندين ينظمون إلى التنظيم بسبب أنهم يرون فيه نداء إلى المجد و المغامرة ، ووسيلة ليصبحوا أبطالاً ، مشيراً إلى سمة في التنظيم تسمى الجذب الثوري ، وتشبه ما كان موجوداً في الثورات الفرنسية و البلشفية في روسيا(409) كما أفاد التقرير الذي أعدته مؤسسة الاستشارات الأمنية ، بأن نحو 31 ألف شخصاً من 86 بلداً على الأقل سافروا إلى الشرق الأوسط للالتحاق بالتنظيم المتشدد، و أشار تقرير لجنة الأمن القومي إلى أنه منذ عام 2011 ، سافر نحو 30 ألف مقاتل أجنبي ، من بينهم 250 أمريكي إلى سوريا و العراق للالتحاق بتنظيم الدولة الإسلامية و غيرها من الجماعات المتشدة .(410)

كتب مستشار الأمن القومي، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، والمفكر السياسي الأمريكي هنري كيسنجر مقالا بعنوان: "التعريف بالدور الأمريكي في الربيع العربي" حيث يرى أن الولايات المتحدة ملزمة أخلاقياً بمساندة الحركات الثورية في الشرق الأوسط كنوع من التعويض عن سياستها في حقبة الحرب الباردة، حيث كانت تتعاون في تلك الحقبة مع حكومات غير ديمقراطية لأهداف أمنية، وتلاه دعمها للحكومات الهشة تحت مسمى الاستقرار الدولي ما أدى إلى عدم الاستقرار الدولي.

يشير كيسنجر إلى أن "الربيع العربي" إنما ينظر إليه على نطاق واسع كثورة شبابية القيادة والتطلع، ومحلية الصنع، تحمل قيم الحرية والديمقراطية، ولكن إلى الآن لم نجد هذه القوى التي أشعلت الثورة تحكماً، لا

(408) Security Council report , United State , (19/2/2014) , consulted on 20/1/2016 :

<http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/7>

(409) أميرة ماهر ، "أوروبا ورسائل داعش بين هجمات باريس وتفجيرات بروكسل" ، اخبار مصر ، 2016/3/28

، تاريخ الاطلاع : (2016/10/20) <http://www.egyptnews-net>

(410) نفس المرجع، ص: 2.

في ليبيا التي لا تستمر كدولة، ولا في سوريا حيث من غير الواضح بأن الديمقراطيين هم من يسود الواجهة السياسية، ويدير دفتها من أطراف المعارضة السورية، بل إن قرارات الجامعة العربية حول سوريا، لم تشكل من إجماع دول معروفة بممارستها أو دعمها للديمقراطية، بل جاء في جزئه الأكبر لأسباب تتعلق بالصراع التاريخي بين الشيعة والسنة، ومحاولة استعادة الهيمنة على الأقلية الشيعية، وهو ما يقلق العديد من الأقليات مثل الدروز، الكرد والمسيحيين، ويثير مخاوفهم من تغيير النظام في سوريا⁽⁴¹¹⁾.

وكذلك إلى أن التهم المتبادلة والشعارات التي يتم تناولها بين طرفي الصراع في دول الحراك العربي لا توحي بأن الديمقراطية قادمة، بل على الأرجح تقوم حصرا بهدم الوضع القائم، دونما إيجاد بدائل وحوامل سياسية، وتنامي الصعوبات في وجه تشكيل سلطة محلية انتقالية، وبدلا من ذلك سوف تفرض على الأرجح إيديولوجيا عالمية بالقوة، ما سوف يمزق المجتمع بشكل أعمق.

أما ارتباط التغيير في السردية المهيمنة بالتحول في الأوضاع الدولية الإقليمية وبما راكمته التجربة من دروس، فإدارة بوش تبنت في حرب العراق مبدأ الديمقراطية من الخارج، وراهنّت على إمكانية بناء نظام ديمقراطي وفقا للمفهوم النيوليبرالي للديمقراطية، وعبر استخدام القوة العسكرية، وكانت تأمل أن يتحول هذا النظام إلى حليف للولايات المتحدة ومصدر الهام بالنسبة إلى بقية دول المنطقة،⁽⁴¹²⁾ غير أن تعثر هذا المشروع واقتارنه بمواجهة عسكرية مكلفة مع القوى المتمردة والمقاومة، وبحرب أهلية داخلية، وبصعود تيارات سياسية غير صديقة للولايات المتحدة مما أدى إلى تراجع سردية الديمقراطية من الخارج.

على الرغم من أن الحراك العربي أعاد إحياء خطاب الديمقراطية غير أن تشعبا ودخول المنطقة العربية في أنفاق الحرب الأهلية والانقسام الطائفي أكد كل ذلك للمتشككين صعوبة المراهنة على تحول سلس وغير مكلف يمكن القول أن الديمقراطية لم تعد سردية مهيمنة في تعاطي السياسة الخارجية الأمريكية مع العالم والشرق الأوسط تحديدا، وهو ما يتضح على مستوى الخطاب السياسي وفي الاتجاهات التي تأخذها النفقات الخارجية أيضا، ومستوى الدعم المالي لنشاطات دعم الديمقراطية والتنمية الدولية، ففي مقالة نشرتها واشنطن بوست في ديسمبر 2014، لاحظ توماس غارثيرز نائب رئيس الدراسات في كارينجي للسلام الدولي، أن الميزانية المخصصة لدعم الديمقراطية تراجعت بنسبة 28% في ظل إدارة أوباما، وأن التخفيض كان حادا في

⁽⁴¹¹⁾ مرح البقاعي، "مقدمات أمريكية لفصول الربيع العربي"، في: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع

سنوات من التغيير، بيروت، لبنان، مؤسسة الفكر، ط1، 2014، ص: 478.

⁽⁴¹²⁾ حسن حارث، "السياسة الأمريكية تجاه تنظيم داعش"، سياسات عربية، العدد (16)، سبتمبر 2015، ص: 33.

ميزانية وكالة التنمية الدولية المسؤولة عن تمويل نشاطات دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة، إذ خسرت 38% من تمويلها منذ عام 2009، وبلغت حصة التخفيض في ميزانية دعم الديمقراطية المخصصة للشرق الأوسط 72% من التخفيض الكلي⁽⁴¹³⁾ بصورة تظهر تراجعاً ذا دلالة عن نهج دعم الديمقراطية في المنطقة، خصوصاً وأن التراجع في الفترة ذاتها التي شهدت حراكاً عربياً، ومن جهة أخرى ارتفاع التخصصات المالية لمكافحة الإرهاب وبالتالي غلبة الاهتمام بالجوانب الأمنية أكثر من الجوانب الأخرى.

و قد صدق الدبلوماسي الأمريكي جيمس لاركو (Jims Larcon) والذي يعبر عن وجهة النظر الأمريكية الرسمية: "سواء كنا نتحدث عن تونس أو مصر أو غيرها من دول المتوسط العربية وحتى فيما وراء ذلك، فإن الولايات المتحدة غالباً ما كانت تختار المصالح على حساب القيم، إنني أقر بذلك بشكل كامل".⁽⁴¹⁴⁾

المطلب الثالث: الانعكاسات الاقتصادية للسياسة الأمريكية على الدول العربية بعد أحداث 9/11

إن السياسة الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث 9/11 كانت لها انعكاسات على جميع الأصعدة بما في ذلك الصعيد الاقتصادي و هذا ما سنحاول التطرق إليه.

الفرع الأول: السيطرة الأمريكية على النفط العربي

صدر في مطلع عام 2001 تقرير عن "مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية"

بواشنطن، اشرف عليها مدير برنامج الطاقة بالمركز ومسؤول سابق في الاستخبارات المركزية روبرت آبييل (Robert Abel)، بمساهمة أعضاء من الكونغرس ومسؤولي كل من كبرى الشركات النفطية الأمريكية تحت عنوان "الأطر الجيوسياسية للطاقة في القرن 21"، حذر من أن العالم سيجد نفسه ولسنوات عديدة معتمداً على دول نفطية غير مستقرة مما يهدد رفاه المجتمع وأمنه القومي والقوة الدولية وفي 2001/5/17، صدر تقرير ديك تشيني تحت عنوان "الإستراتيجية الوطنية للطاقة"، وهي الإستراتيجية التي تقوم على مفهوم أمن الطاقة، وهذا أيضاً قبل صدور "ميثاق السياسة الطاقوية (Energy Policy Act) عام 2005.

⁽⁴¹³⁾حسن حارث، المرجع السابق، ص: 33.

⁽⁴¹⁴⁾ جلييلة العبادوي، الثورات العربية: الأسباب والتداعيات، دراسة مقارنة بين تونس و مصر، الجزائر: دار قانة

للنشرو التوزيع، 2016، ص: 127.

وقد ورد في التقرير المشار إليه التأكيد على تنامي حاجة الولايات المتحدة الماسة إلى موارد إضافية من الطاقة خلال الخمسة وعشرين سنة القادمة، فهو ما يعني أن تبعية الولايات المتحدة للنفط الخارجي سوف ترتفع من 56 بالمائة إلى 68 بالمائة عام 2025، وهو ما يشكل تهديدا للأمن القومي الأمريكي، إن الإستراتيجية الطاقوية الجديدة هذه التي تضمنها تقرير "ديك تشيني" تهدف أساسا، وبناء على هذا الواقع إلى تنويع مصادر الاستيراد النفطي وعدم الاعتماد فقط على نفط الشرق الأوسط المعرض لكل أنواع الانقلابات⁽⁴¹⁵⁾.

ومن خلال ما سبق ترى الباحثة أن الولايات الأمريكية وجدت نفسها مدفوعة للتحرك من أجل السيطرة على حركة السوق النفطية من حيث الكميات والأسعار، ولا يتأتى ذلك إلا بالهيمنة الفعلية على منابع النفط وإنشاء قواعد عسكرية للتحكم في طرق شحن النفط بدءا من الخليج مرورا بأفغانستان.

وما يعزز مثل هذا الطرح، أن التقرير المشار إليه سابقا والذي أعدته "مجموعة ديك تشيني" نصح حكومة الولايات المتحدة حينها بالتركيز على هدفين:⁽⁴¹⁶⁾

الهدف الأول زيادة الواردات النفطية من دول الخليج، اما الهدف الثاني تنويع الواردات النفطية ،على أن الفكرة الأساسية التي يعتمدها التقرير هي أن زيادة الاستيراد الأمريكي لموارد الطاقة مستقبلا، يصعب تحقيقه من غير أن تتورط الولايات المتحدة في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية للدول التي يتوقع أن يتدفق منها النفط، كما حذر التقرير من أي نقص في الطاقة لدى الولايات المتحدة يعني تهديدا خطيرا لأمنها القومي ولاقتصادها.

يعد تجمع الشركات النفطية الأمريكية من أكبر جماعات المصالح في الولايات المتحدة وربما أقدمها أيضا من ناحية، وهو الأكثر قوة وتأثيرا في التأثير في السياسة الخارجية وفي رسم علاقات الولايات المتحدة بالشأن العالمي و المنطقة العربية من ناحية خاصة.

وإذا كان "برنار دشو" قد قال أن "أمريكا ليست دولة وإنما كونسورتيوم شركات متعددة الجنسيات، يرأس إدارتها رجل يتربع سعيدا في البيت الأبيض ويحمل لقب الرئيس"، فإن مقولته هذه تجده صداها في التداخل

⁽⁴¹⁵⁾ أحمد بوزيد، المرجع السابق، ص: 352.

⁽⁴¹⁶⁾ للمزيد انظر: أحمد بوزيد، المرجع السابق، ص - ص: 355 - 356.

الحاصل في المصالح في الوقت الحاضر بين الإدارة واللوبي النفطي⁽⁴¹⁷⁾.

تعتبر شركة إكسون من بين الشركات النفطية الأمريكية التي لها علاقة وثيقة مع دوائر صناعة القرار الأمريكي، وتسهم في تمويل العديد من مراكز التفكير، ولها تأثير في قرارات الإدارة الأمريكية في المجال النفطي.

ومن الأمثلة على ذلك ما قدمته شركة إكسون لعدد من المؤسسات و مراكز التفكير التابعة للتيار اليميني المحافظ، ومنها مثلاً معهد (American Enterprise Institute) الذي يمارس تأثيراً كبيراً على صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تبرعت الشركة له بنحو 230 ألف دولار عام 2001، وكذلك قدمت الشركة منحا وهبات لمعهد هيريتج (Heritage) تقدر بنحو 65 ألف دولار في العام ذاته، وهذا المعهد أيضاً له دور مهم في صناعة القرار السياسي الخارجي الأمريكي.⁽⁴¹⁸⁾

لقد كانت كل خطوة قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلالها للعراق عام 2003، دليلاً على محورية النفط كغنيمة حرب ينبغي السيطرة عليها من قبل الشركات الأمريكية، ومنها شركة هاليبرتون (Halyborton) التي حصلت على عقود لإعادة إعمار العراق، كما أن شركة إكسون تستغل النفط العراقي بالإضافة إلى شركة بكتيل التي حصلت على أهم عقود الإعمار بعد الحرب.

تسعى الولايات المتحدة والدول الصناعية الغربية إلى امتصاص العائدات المالية الضخمة المترتبة على تصدير النفط من منطقة الخليج العربي، والتي تسمى بـ "البترو- دولار" وبطرق مختلفة من أجل إعادتها إليها بصورة استثمارات.

وقد كانت عملية التدوير تتم وفقاً لتشكيلين اثنين هما:⁽⁴¹⁹⁾

الأول: مباشر من خلال الإيداع المتراكم لرأس المال النفطي في المصارف الأمريكية أو في مؤسسات الإقراض العقاري والاستثمار في قطاع الخدمات بصورة خاصة.

⁽⁴¹⁷⁾ سلمان علي حسين، "جماعات المصالح والضغط، ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي"، مجلة مركز

المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (27)، 2009، ص: 93.

⁽⁴¹⁸⁾ نفس المرجع، ص: 95.

⁽⁴¹⁹⁾ محمد مراد، المرجع السابق، ص: 319.

الثاني: غير مباشر من خلال المدفوعات الخليجية الضخمة للواردات الاستهلاكية، مقابل شراء الحزم التكنولوجية والخدمات الاستشارية الباهظة النفقات، وكذلك مقابل استيراد النظم التعليمية والبرامج الثقافية.

وقد اعتادت الدول العربية على اعتبار كل من الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية واليابان أفضل المستودعات لعائداتها المالية، ولاسيما بعد أن وجدت تشجيعا من قبل هذه الدول لدفع الدول العربية عموما والخليجية خصوصا لزيادة فوائضها المالية المستثمرة لدى هذه الدول من خلال زيادة تصدير النفط بدلا من المحافظة عليه كاحتياطي.

ومن أجل إعادة تدوير العائدات النفطية العربية لصالح عجلة الرأسمالي الأمريكي والأوروبي لجأت

هذه الدول إلى وسائل متعددة لامتناع هذه العوائد من خلال هذه الوسائل⁽⁴²⁰⁾

- الإستيرادات الضخمة للسلع والخدمات من الأقطار الرأسمالية المتقدمة.
- الاستثمار في أسواق النقد والمال الأمريكية والأوروبية واليابانية وما تبعها من أسواق مالية ونقدية ثانوية أخرى.
- إيداعات في مصارف الدول الرأسمالية الغربية.
- المساهمة في صناديق تنمية قطرية وإقليمية ودولية.
- المساهمة في مؤسسات نقدية ودولية.
- القروض الضخمة إلى مؤسسات دولية وإقليمية.

في حين قدرت إحدى الدراسات الاقتصادية حجم الأموال العربية المهاجرة ما بين 1000 مليار دولار و3000 مليار دولار، يمتلكها ألف مليونير عربي يتوزعون بين مختلف الأقطار العربية، وذكرت الدراسة التي أعدتها مؤسسة "ميرل لينش" العالمية في نهاية عام 2000، إن الاستثمارات العربية توجد بالدرجة الأولى في الولايات المتحدة وأوروبا، حيث حرية السوق وسهولة تنقل هذه الأموال والامتيازات الضريبية للأموال القادمة من الخارج، وتستأثر الولايات المتحدة وحدها بنحو 70 بالمائة من هذه الأموال، في حين تتوزع نسبة 30

⁽⁴²⁰⁾ مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، القاهرة: العربي

للنشر، ط1، 2013، ص - ص: 37-38.

بالمائة بين الأسواق الأوربية ولأسيما جنيف ولندن، والأسواق الناشئة بالدول النامية وتشمل دول شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، إفريقيا، وجزء بسيط من هذه الاستثمارات توجه إلى الأقطار العربية⁽⁴²¹⁾.

وفي أعقاب أحداث سبتمبر 2001، شنت الولايات المتحدة حربا اقتصادية ضد المنطقة العربية والعالم الإسلامي، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ إجراءات وتدابير مضادة، وتشديد القوانين بشأن التعاملات المالية وصلت إلى حد تمكين تجريد أرصدة بدعوى أنها أموال للإرهابيين - حسب تعبيرها-، ومصادرة بعضها دون حق قانوني.

إن الولايات المتحدة حددت عدة جهات في العالم ممولة للإرهاب، وقامت بتجميد أرصدة أموالها، و أن جزءا من هذه الأرصدة هي لجهات محلية داخل الولايات المتحدة، والأخرى في باقي دول العالم.

وبالتالي فإن الاستيلاء على الأرصدة العربية المستثمرة في السوق الأمريكية يعد مفتاح الحل للولايات المتحدة لكي يتاح لها أن تكون قوة فعالة في سوق العولمة من خلال ممارسته القرصنة المالية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

إن الأموال العربية الموظفة في الخارج يجري إعادة تدويرها لخلق الاقتصاد العربي في ظل عمليات الإقراض الدولي وإعادة الجدولة، وهكذا يصبح المال العربي أداة تبعية بدلا من أداة تحرر وتكاثر مالي وتراكم إنتاجي⁽⁴²²⁾.

ومن جهة أخرى تضررت دول الخليج العربي بعد أحداث 11 سبتمبر من خلال تضرر الاستثمارات الخليجية سواء في صور أسهم أو ودائع بالدولار الأمريكي، وبما يتعلق بسوق النفط، فقد كان لتلك الأحداث آثار مباشرة وغير مباشرة عليه، إذ رفعت الهجمات ضد الولايات المتحدة سعر النفط إلى أعلى من (31 دولار) للبرميل الواحد.

ويبدو أن هذا الارتفاع المؤقت كان بسبب الصدمة التي ولدت انطبعا بأن اضطرابا شديدا سوف يحدث في سوق النفط، الأمر الذي يحد من المعروض منه في السوق العالمي، وبالتالي اتجه السعر نحو

⁽⁴²¹⁾ مصطفى إبراهيم سلمان الشمري ، المرجع السابق، ص: 40.

⁽⁴²²⁾ نفس المرجع ، ص: 41.

الارتفاع، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر، حيث أخذ سعر النفط بالانخفاض تدريجيا مما أخذ يؤثر على إيرادات هذه الأقطار⁽⁴²³⁾.

بالإضافة إلى ما سبق نضيف الاستثمارات الأمريكية وأخطارها على الاقتصاد العربي حيث كان اكتشاف النفط هدفا كبيرا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن هذه الاستثمارات بدأت بتوسيع هيمنتها على قطاعات أخرى كالصناعات التحويلية والخدمات ومن هنا فإن توظيف رؤوس الأموال الأمريكية في الصناعة النفطية في المنطقة العربية كان له دور في تبوأ الولايات المتحدة الأمريكية مكانة مهمة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

يتركز أكثر من (80%) من الاستثمارات الأمريكية في الشرق الأوسط، في مصر وأقطار الخليج العربي، علما أن (80%) من هذه الاستثمارات تتمركز في القطاع الاستراتيجي ولاسيما في مجال النفط، وذلك لأنها أكثر الفروع الاقتصادية ربحا، وقد أشارت بعض الإحصائيات الأمريكية إلى أن حجم استثماراتها في مجال النفط الخليجي تقدر بمبلغ 8 مليار دولار فضلا عن 2 مليار ما بين معدات ومنشآت ومساكن لموظفين أمريكيين في مجال صناعة البتروكيماويات⁽⁴²⁴⁾.

وقد تزايد عدد الشركات الأمريكية العاملة في منطقة الخليج العربي إلى أكثر من 700 شركة متوفرة بذلك مصدر لما يقارب 50 ألف أمريكي يقيمون في مجلس التعاون الخليجي، وتعد السعودية مصدر لما يقارب 50 ألف أمريكي يقيمون في مجلس التعاون الخليجي، وتعد السعودية الشريك التجاري السابع للولايات المتحدة، فضلا عن وجود 400 شركة أمريكية عاملة في السعودية منذ عام 1974، علما أن الولايات المتحدة قد استحوذت على (43%) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في السعودية⁽⁴²⁵⁾.

إن اخطر صور الاستثمارات الأمريكية المباشرة في منطقة الخليج العربي تتمثل في محاولاتها من قبل شركاتها الوطنية في الدخول في مشاركات نفطية الأمر الذي يعني المشاركة المستقبلية في تملك جزء من

⁽⁴²³⁾ سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، عمان، الأردن، ط1، 2003،

ص: 379.

⁽⁴²⁴⁾ مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، المرجع السابق، ص: 42.

⁽⁴²⁵⁾ نفس المرجع، ص: 43.

الثروة النفطية وهي في باطن الأرض الخليجية، وللاستثمارات الأمريكية والأجنبية المباشرة في الخليج العربي وسائر المنطقة العربية مخاطر تتمثل في: (426)

- استنزاف الموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط
- الأثر الثقافي الناجم عن تدفق الأجانب الذين لا يحترمون الثقافة الوطنية والتقاليد وهذا يؤدي إلى ضياع الهوية وهيمنة الثقافة الغربية.
- قد تسيطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على استثمارات كبيرة في قطاعات إستراتيجية ولاسيما أن بعض القرارات التي تخص الاستثمارات الأجنبية تتخذ من الخارج، وبذلك ينشأ خطر سياسي - استراتيجي فضلا عن الخطر الاقتصادي.
- كبح التنمية الحقيقية في الأقطار المضيئة.
- القضاء على إمكانية ظهور مراكز اقتصادية أو شركات جديدة منافسة لها.
- تهميش الأقطار التي تضيفها ، ولاسيما إذا كان الحجم الاقتصادي لهذه الأقطار أقل من الحجم الاقتصادي لمقرات الشركات متعددة الجنسيات.

وبالتالي يمكن القول أن الولايات المتحدة تسعى من خلال الآليات الاقتصادية لتقنين استثماراتها في المنطقة العربية لتكريس التبعية الاقتصادية والسياسية ومن ثم الهيمنة الإستراتيجية على هذه المنطقة.

ومن جهة أخرى نجد أن الولايات المتحدة حصدت نصيب الأسد من الاستثمارات الخليجية في السنوات الأخيرة، ويعود أساسا إلى طبيعة العلاقات الإستراتيجية التي تربط الولايات المتحدة بالدول الخليجية، وكذا على أساس أن تحويل العائدات النفطية إلى أمريكا يكمن في سياسة خليجية ترى أن مصلحتها تقتضي دعم الاقتصاد الأمريكي والعملية الأمريكية بوصفها عملة دولية في التعامل.

ووفقا لدراسة لمعهد التمويل الدولي فإن دول مجلس التعاون الخليجي الست ضخت ما قيمته 542 بليون دولار في الأسواق العالمية، حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على 300 بليون دولار منها، تلتها الدول الأوربية 100 بليون دولار، وبلغت حصة دول الشرق الأوسط منها 60 بليون، بينما توزعت استثمارات

(426) مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، المرجع السابق، ص: 45.

أكثر من 22 بليوناً حول العالم.⁽⁴²⁷⁾

الفرع الثاني: المساعدات المالية و الضغوط الاقتصادية الأمريكية على الدول العربية

فيما أنه من الصواب الحديث في حالة الممالك والمشايخ النفطية عن الدول الريعية التي لا توجد فيها شرائح وسطى من أصحاب المشاريع، أو مبادرات تنموية، فإن التخلف الذي تعاني منه بعض الدول العربية يعود إلى النهب الهائل للأموال العامة مع سياسات نيوليبرالية يفرضها صندوق النقد الدولي، تلك الإجراءات التي تعوق الدولة عن تنمية قوى الإنتاج بها.

تمارس الضغوط على الدول الريعية من خلال المؤسسات المالية الدولية والمصرفين المحليين إلى إجراء إصلاحات اقتصادية من خلال فتح أسواقهم المحلية ومشاريعهم للمستثمرين الأجانب، ونتيجة لإجراء الإصلاحات تم تخفيض الأغذية الذي تقدم لصالح الفقراء، وتقليص عدد الوظائف الحكومية مما أدى إلى انتشار البطالة أكثر، كما ارتفعت المعدلات الضريبية على رواتب العمال، وتفاقم معدل الفساد في هذه المجتمعات كما يقول جيمس بتارس (James Petras):⁽⁴²⁸⁾ « ثمة مستويان من علاقات التبعية الداخلية والخارجية، تعمل التبعية الداخلية على تسهيل علاقة التبعية بين القوة العالمية المهيمنة والقيادات المحلية، في حالة مصر، تساهم ما يسمى بالمعونات الخارجية في المزيد من فساد الاقتصاد: في عام 2009، تلقت مصر 200 مليون دولار مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة، مقابل 1.3 مليون دولار من المساعدات السنوية العسكرية، والتي تستخدم غالبيتها للحصول على أسلحة لتقوية أمن النظام، وإلى جانب هدف المعونة الأساسي، أي ضمان علاقات سلام من جانب مصر مع إسرائيل، فإنها في واقع الأمر تسهل ابتزاز "الإتاوات"».

كما جاء في دورية (Economic and Political Weekly) في عدد 2001/6/1 ما يلي:

"إن المعونة التي تمنحها الولايات المتحدة لمصر تمد الأمريكيين بمزايا سياسية وإستراتيجية، وأحياناً اقتصادية تفوق كثيراً قيمة ما تحصل عليه مصر، تضمن الشروط الملحقة بالمساعدات الأمريكية أن يعود

⁽⁴²⁷⁾ للاطلاع أكثر أنظر:

محمد مراد، المرجع السابق، ص: 306.

⁽⁴²⁸⁾ جيمس بتارس ، الثورة العربية و الثورة المضادة أمريكية الصنع، تر: فاطمة نصر، القاهرة: مكتب سطور

للنشر، 2016، ص - ص: 54-55.

قدر محدد من الأموال إلى الولايات المتحدة سواء على هيئة سلع أمريكية مستوردة، أو عقود عمل تفوز بها الشركات الأمريكية بأسعار اقل تنافسية من تلك التي بإمكان مصر أن تحصل عليها إذا فتحت المناقصات أمام الشركات الدولية⁽⁴²⁹⁾، لكن بعد الحراك العربي فإن قطع المعونة الأمريكية عن مصر كما يشير إيريك تراجر (Eric Trager) يعني فقدان الولايات المتحدة لنفوذها في مصرويهدهد الشراكة الاستراتيجية بين البلدين و بالذات فيما يخص المصالح الاستراتيجية في المنطقة ، والتي من أهمها ضمان حقوق الطيران الأمريكي فوق الأراضي المصرية ، وحقوق المرور التفضيلي عبر قناة السويس ، ذلك فضلا عن حفظ أمن إسرائيل .⁽⁴³⁰⁾

ومن بين المؤسسات التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز سيطرتها وفرض هيمنتها على الصعيد العالمي نجد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي^(*) اللذين يعملان وفق آلية تقود إلى تبعية اقتصادية وسياسية، فالملاحظ أن أكثر دول العالم التي هي بحاجة إلى سيولة نقدية وبرامج تنمية اقتصادية هي تلك التي تصنف على أنها بلدان نامية أو تنتمي إلى مجموعة دول العالم الثالث، إلا أن المساعدات المالية والتنمية التي تقدم من قبل هاتين المؤسستين تهيمن عليهما الولايات المتحدة، تطرح على البلد المتلقي للمساعدات والقروض خططا عليه القبول والالتزام بها تسمى بخطط التكيف البنوية، وهذه الخطط تصنع مسبقا عددا معيناً من المراحل التمهيديّة كشرط واجب الالتزام بها للقرض المحتمل منها:⁽⁴³¹⁾

تحرير الأسعار، تخفيض قيمة العملة الوطنية، تجميد الأجور وحتى خفضها، اقتطاعات قاسية من النفقات العامة للحد من العجز الخارجي، الخصخصة، فتح الأسواق وتحرير التجارة الخارجية، إلغاء الدعم الحكومي وتقليص أنشطة القطاع العام، تخصيص عدد محدد من الصناعات الإنتاجية التصديرية.

⁽⁴²⁹⁾ جيمس بتراس، المرجع السابق، ص: 55.

⁽⁴³⁰⁾ شيرين حامد فهمي ، " مصر بعد 3 يوليو 2013 في ضوء التقارير الاستراتيجية الأمريكية " ، مجلة أمّتي في

العالم ، مركز الحضارة للدراسات السياسية ، (د.س.ط)، ص: 10.

^(*) مؤسستان تأسستا عام 1944، في المؤتمر النقدي والمالي الذي انعقد في بريتون وودز بالولايات المتحدة، والتي

كان الغرض منها ضمان هيمنتها الاقتصادية العالمية، أنها فرضت عملتها الورقية الدولار كأنها ذهب خالص،

وفرضت للورقة سعرا ذهبيا وهو (35) دولار أو فضة ذهبية ومن ثم أصبح ارتباط الأسعار مباشرة بالدولار .

⁽⁴³¹⁾ عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأقطار والعقائد

ووسائل البناء الإمبراطوري، عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009، ط1، 2009، ص: 103.

ومن النتائج السلبية لذلك عند تطبيق هذه الشروط نجد عند انطلاق الأسعار أو تحريرها تقفز أسعار السلع، وتجعل السلع ذات الضرورة الأولية خارج متناول شريحة كبرى من المجتمع، مع إغناء أقلية، أما خفض العملة فإنه يرفع أسعار المنتجات المستوردة الضرورية غالباً، أما خفض الأجور فإنه يؤدي إلى تفاقم التضخم الناتج عن تحرير الأسعار وتهميش فئات اجتماعية.

وفيما يخص بدور المساعدات في التعامل مع الدول الأكثر تصدراً لقوائم الدولة الفاشلة⁽⁴³²⁾ في المنطقة بالرغم انه لا يوجد اتفاق وتحديد دولي وسياسي أو أكاديمي للدولة الفاشلة، إلا أن درجة الاختلاف حول أسماء الدول الأكثر فشلاً درجة ضئيلة فيما بين الأطراف الدولية السياسية والأكاديمية، رغم أن الدول التي تعيش فترات ما بعد الصراع تتقدم على قوائم فشل الدول، حيث يرشحها الصراع لمكانة متقدمة على مثل هذه القوائم باختلاف وجهات إصدارها، وهو ما يعني زيادة نصيبها من المساعدات، وبالتالي نجد من أبرز الدول العربية المستفيدة من هذه المساعدات العراق، السودان، الصومال، واليمن.

وتندرج تحت بند المساعدات الخارجية الأمريكية استحداث برامج مثل التنمية التحويلية (Transformational Development)، وهي مبادرة أطلقتها وزارة الخارجية الأمريكية عام 2006، وتضمنت إنشاء مكتب مسؤول عن المساعدات الخارجية، ويقوم مكتب المساعدات الخارجية الأمريكية للتنمية الدولية بالتنسيق مع نظيره في وزارة الخارجية.

إذا كانت المساعدات الخارجية احد أدوات العمل الدبلوماسي، وأبرز آليات تأثيرها، إلا أن الإدارة الأمريكية استخدمتها مع الدول العربية كأداة ضغط في ظل غياب عمل دبلوماسي متكامل، لتعمل المساعدات الأمريكية كأحدى أدوات القوة الناعمة، لكن كلما تهدف إلى تحقيق المصلحة الأمريكية تحت ذريعة تحقيق التنمية.

في إطار غياب أو تدني موقع قضية الديمقراطية ضمن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، فتداعيات السياسات الاقتصادية لواشنطن تجاهها نلخصها في النقاط التالية:

أولاً: حدود تأثير المساعدات الاقتصادية الأمريكية لبعض دول المنطقة في تحقيق التنمية في هذه الدول، على أساس أن التنمية تساعد على عملية التحول الديمقراطي ومع الأخذ في الاعتبار المعوقات الداخلية للتنمية في الدول العربية، فإن المساعدات لم تسهم في تحقيق التنمية وذلك لاعتبارات تتعلق

⁽⁴³²⁾pour en savoir plus sur fragile states index2017 voir : <http://fsi.fundforpeace.org>

بالشروط السياسية والاقتصادية والقيود الإدارية المرتبطة بها، ومن الأمثلة على ذلك أن جزءا هاما من المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر يعود ثانية من خلال قنوات عديدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الضغوطات التي تمارسها واشنطن على مصر من آن إلى آخر باستخدام ورقة المعونة مما دفع الكثير من القوى السياسية إلى المطالبة بالخروج من دائرة الإذلال المفروضة على مصر.

وكل ذلك وغيره يؤكد أن المعونة الأمريكية لكل من مصر والأردن ترتبط أساسا بهدف السلام والتطبيع مع إسرائيل أكثر من ارتباطها بملف تحقيق التنمية من أجل الديمقراطية، ولذا فهي معونة مسيسة إلى حد كبير. (433)

ثانياً: الضغط الأمريكي على الدول العربية لتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي المبني على سياسات الخصخصة، مع توظيف مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي، حيث أسهمت هذه السياسات في زيادة معدلات البطالة والفساد، وزيادة حدة الإختلالات الاقتصادية والاجتماعية مما ولد ظواهر الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي، الأمر الذي دفع النظم الحاكمة في العديد من الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات غير ديمقراطية لتمرير سياسات الإصلاح الاقتصادي ومواجهة التظاهرات والاحتجاجات الشعبية.

إن ما يترتب من نتائج ضارة على سياسات هذه المؤسسات الدولية المرتبطة بأحكام آلية الاقتصاد الليبرالي - الأمريكي، يمكن تحديد البعض منها: (434)

- إن هذه السياسات الاقتصادية تؤدي بالنهاية إلى تدوير الخصائص الوطنية للبلدان التي تتعامل مع آليتها، ويمنعها من بناء وحدتها الوطنية لصالح ما يسمى بالاقتصاد الذي أصبح عالميا.

- التآكل على مستوى السلطة الوطنية، وبناء نظام إنتاج معلوم يتجاوز نظم الإنتاج الوطنية ويحل محلها، حيث تدوب فيه الاستقلالية الوطنية لصالح المركزية الاقتصادية العالمية.

- إن هذه السياسات تقود إلى تآكل وتفكيك القطاع العام وتقليص سلطة الدولة لصالح رأس المال الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات.

(433) وائل محمد إسماعيل، المرجع السابق، ص: 58.

(434) عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص: 105.

جعل دول العالم الثالث مجرد دول هشة تتطور وفقا لشروط تطور مراكز الرأسمالية المتقدمة وشروط الاندماج الشعبي في السوق العالمية.

الفرع الثالث: أثر الحراك العربي على العلاقات الاقتصادية الأمريكية - العربية

وفقا لبيانات الحكومة الأمريكية الجديدة التي تم تحليلها ومراجعتها من قبل غرفة التجارة الأمريكية العربية، فإن صادرات السلع الأمريكية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد انخفضت بنسبة 5 بالمائة عام 2016 عن العام الماضي بقيمة 67.4 مليار دولار في عام 2015 إلى 64.1 مليار دولار في عام 2016، ويمثل هذا انخفاضا لصادرات الأمريكية للسنة الثانية على التوالي لمنطقة الشرق الأوسط، وذلك نتيجة للاتجاهات العالمية مثل انخفاض أسعار البترول وتزايد قوة الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية.⁽⁴³⁵⁾

في عام 2016، واصل أبرز محركي العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والدول العربية التركيز على مجالات الأمن والطاقة والبنية التحتية، ومتطلبات المستهلك مع الاهتمام بقطاع الخدمات مثل التعليم والصحة.

ويذكر أن مبيعات الدفاع قد ظلت مرتفعة، وذلك بدرجة كبيرة نتيجة لاستمرار الصراع في المنطقة، كما استمر قطاع الطاقة نحو التنوع إلى الطاقة الشمسية والرياح وغيرها من أشكال الطاقة البديلة.⁽⁴³⁶⁾

ارتفعت أسعار النفط خلال 2016 إلى متوسط قدره 43 دولار للبرميل، ولكنها ظلت دون المستويات التاريخية، ففي منطقة الشرق الأوسط، تجلى هذا التباطؤ في الإنفاق من قبل الحكومات والقطاع الخاص، وترجم هذا إلى فرص تصدير أقل للشركات الأمريكية وقد أعلنت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) خطط في نوفمبر 2016 لخفض الإنتاج، لكن أثبت التكسير الهيدروليكي في الولايات المتحدة أن يكون عامل تغيير من خلال الضغط السلبي على أسعار النفط والتي من المرجح أن تستمر لسنوات قادمة.

وقد أضاف عدم الاستقرار في المنطقة بما في ذلك العنف في سوريا والعراق واليمن وليبيا أبرز تحديات مالية على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، محدثا ثقوبا كبيرة في الميزانيات وتخفيض الأموال

⁽⁴³⁵⁾ National U.S- Arab Chamber of commerce, February 7, 2017, p1, (consulted on 8/3/2017), available online : <http://www.nusacc.org>

⁽⁴³⁶⁾ Idem, p2.

التقديرية المتوفر لمشاريع تطوير البنية التحتية، كما أن سوء الظروف الأمنية في المنطقة عمل على زعزعة الاستقرار لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في المنطقة العربية.

ظلت خمس جهات للبضائع الأمريكية في الشرق الأوسط دون تغيير إلى حد كبير عن السنوات السابقة باستثناء استبدال الترتيب بين قطر ومصر، وكان التصنيف العالمي لعام 2016 على النحو التالي:

الجدول رقم(7): أفضل جهات استيرادية في العالم العربي

الوحدة: مليار دولار

الدولة	الإمارات العربية المتحدة	السعودية	قطر	مصر	الكويت
قيمة البضائع الأمريكية	22.4	18.0	4.9	3.5	3.3

Source: National U.S-Arab Chamber of commerce ; op.cit ; p : 4

كما شكلت دول مجلس التعاون الخليجي 80 بالمائة من إجمالي البضائع الأمريكية المصدرة إلى العالم العربي بإجمالي مبيعات 51.3 مليار دولار، وشكلتا دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، أكبر وجهتي للصادرات الأمريكية 63 بالمائة من إجمالي صادرات البضائع الأمريكية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.⁽⁴³⁷⁾

ومن جهة أخرى نجد أن الولايات المتحدة تستورد النفط الخام والمنتجات البترولية من العديد من الدول العربية كما يبينه الجدول التالي:

⁽⁴³⁷⁾National U.S- Arab Chamber of commerc,Op.cit, p4.

الجدول رقم(8): الواردات الأمريكية من النفط الخام والمنتجات البترولية من الدول العربية

الوحدة: ألف برميل

2017	2015	2013	2011	2009	2007	2005	2003	2001	
955	1.059	1.329	1.195	1.004	1.485	1.537	1.774	1.662	العربية السعودية
604	229	341	459	450	484	531	481	795	العراق
145	204	328	191	182	181	243	220	250	الكويت
189	108	115	358	493	670	478	382	278	الجزائر

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات الوكالة الأمريكية للطاقة: (تاريخ الاطلاع : 2019/1/1)_

https://www.eia.gov/dnav/pet/pet_move_impcus_a2_nus_ep00_im0_mbb1pd_a.htm

تتميز المعطيات الحالية إلى استمرار حالة التزايد في إنتاج النفط في الولايات المتحدة والذي عزي بالدرجة الأولى إلى الزيادة في الإنتاج من المصادر الجديدة غير التقليدية (السجيل النفطي) من المناطق اليابسة، بالإضافة إلى الزيادة في إنتاج المناطق المغمورة في خليج المكسيك.

كما حذرت تقارير مراكز التفكير الأمريكية المقربة من الإدارة منذ عام 2000 من عواقب الاستمرار في الاتكال على نفط الشرق الأوسط طارحة النفط الإفريقي كبديل أمثل لأنه أقرب وتكلفة النقل فيه أقل بنسبة 40 بالمائة من نفط الخليج العربي، واستيراد النفط من غرب إفريقيا يجنب واشنطن مخاطر النقل عبر قناة السويس والخليج العربي والبحر الأحمر، وهي ممرات تقع في بؤرة صراعات محتدمة.⁽⁴³⁸⁾

قال الخبير النفطي الجزائري عبد الرحمان مبتول أن التحولات الهيكلية التي شهدتها الولايات المتحدة في مجال الطاقة في العشرية الأخيرة، وتجاوز الإنتاج النفطي الأمريكي لنظيره السعودي للمرة الأولى في سبتمبر 2013 يندر بانقلاب حاد في العلاقات الأمريكية العربية، والقائمة على تأمين إمدادات النفط.⁽⁴³⁹⁾

⁽⁴³⁸⁾ إبراهيم قصي عبد الكريم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، النفط السوري نموذجاً، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2007، ص: 65.

⁽⁴³⁹⁾ عبد الوهاب بوكروح، "اكتفاء أمريكي ذاتي من النفط سيغير من أولوياتها بالمنطقة العربية"، يومية القدس

العربي (10 نوفمبر 2013)، عبر الرابط:

المطلب الرابع: الانعكاسات الاجتماعية و الثقافية للسياسة الأمريكية على الدول العربية بعد

أحداث 9/11

أصبحت ظاهرة الخوف من الإسلام أو ما اصطلح عليه بالإسلاموفوبيا (Islamophobia) من أكثر الظواهر التي تحظى باهتمام الرأي العام الغربي سواء في مستواه الشعبي أو الرسمي، ويتجلى ذلك بشكل واضح في اهتمام مراكز البحوث السياسية والإستراتيجية والإعلامية الغربية ومعاهدها بالإسلام، وتتراوح آراء المحللين والمفكرين السياسيين والإعلاميين في الغرب في نظرتهم إلى الإسلام بين اعتباره ديناً وثقافة وحضارة تهدد الحضارة الغربية وتتصادم معها، وبين الدعوة إلى الحوار والتعايش والتفاهم.⁽⁴⁴⁰⁾

الفرع الأول: الإسلاموفوبيا وإعادة استحضار الصور النمطية السلبية عن المسلمين

1- الإسلاموفوبيا و أسبابها

يعد مصطلح الإسلاموفوبيا (Islamophobia) من المصطلحات الحديثة التداول نسبياً في الفضاء المعرفي المعني بصورة خاصة علاقة الإسلام بالغرب، رغم أن تلك الظاهرة تضرب بجذورها عميقاً في تاريخ قديم بمسلسل طويل من العلاقات المضطربة بين الغرب والإسلام استقر في هذا الأخير في الذهنية الغربية بوصفه تعبيراً عن خطر داهم محقق يهدد كل ما هو غربي، وشاع تناول وسائل الإعلام وتداول مراكز التفكير لهذين التعبيرين في عالم اليوم لاسيما في الدول الغربية بعد أحداث 2001/9/11، والتفجيرات التي استهدفت العديد من الدول والعواصم الغربية.

ترد كلمة الفوبيا (Phobia) في القواميس النفسية بمعنى الخوف المرضي والخواف والرغبة أو الرهاب، وتعرفها موسوعة علم النفس بأنها قلق عصبي أو عصب نفسي لا يخضع للعقل، ويساور المرء بصورة جامعة من حيث كونه رهبة في النفس شاذة عن المؤلف تصعب السيطرة عليها أو التحكم فيه.⁽⁴⁴¹⁾

تعرف موسوعة ودوائر المعارف الغربية مصطلح الإسلاموفوبيا بأنه الخوف من الإسلام وكراهية المسلمين، وهو مشتق من مصطلح آخر وهو (Xenophobia) أي الرهاب بمعنى الخوف من الأجانب أو

⁽⁴⁴⁰⁾ المحجوب بن سعيد، الإسلام والإسلاموفوبيا: الإعلام الغربي والإسلام: تشويه وتخويف، دمشق: دار الفكر،

ط1، 2010، ص: 105.

⁽⁴⁴¹⁾ فائز صالح محمود اللهيبي، إشكالية الخوف من الإسلام: بين الرؤية الغربية والواقع الإسلامي، حلب: دار

النهج، 2009، ص: 30.

كل ما هو غريب⁽⁴⁴²⁾، و يتكون مصطلح الإسلاموفوبيا من كلمتين و هما الإسلام كدين للمسلمين و كلمة اغريقية الاصل " فوبيا " بمهني الخوف⁽⁴⁴³⁾ وهو ما تم نحته كمصطلح لما سعى الغرب إلى ترسيخه كنتيجة لحمالاته الإعلامية في تشويه صورة الشخصية العربية، الإسلامية، إذ تم ترسيب قلق مرضي وخوف نفسي لا شعوري لدى الغرب خصوصا والعالم عموما من الإسلام، وكل ما يتعلق به من أشخاص أو مواقف مما امتد ليشمل كامل الأمة نتاجا طبيعيا للإسلام عقيدة وثقافة وحضارة⁽⁴⁴⁴⁾.

لقد ظهر مصطلح الإسلاموفوبيا في أواخر عقد الثمانينيات من القرن العشرين غير أن الظاهرة التي يعبر عنها هذا المصطلح تعود إلى قرون مضت، وقد أدت تراكمات التاريخ والآثار المترتبة على ما وقع من أحداث في العالم بدءا بانهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء بالحرب الباردة، وازدياد الصحوة الإسلامية مع الثورة الإسلامية في إيران، وأحداث أفغانستان والعراق والشيشان، وأحداث 11 سبتمبر 2001 في نيويورك، ذلك كله أفرز صورا نمطية للمسلمين تظهرهم بمظهر المعارض للغرب، والمهدد لقيمته وأمنه وسلامة مواطنيه، واستنادا إلى ذلك برزت الإسلاموفوبيا شكلا جديدا من أشكال العنصرية تصف المسلمين بالتعصب الديني وميلهم إلى العنف ورفضهم لكل ما هو مخالف للإسلام⁽⁴⁴⁵⁾.

فالإسلاموفوبيا من الظواهر السياسية التي تعود أسبابها إلى عوامل مختلفة ومتداخلة كما تعد مظهرا من مظاهر العنصرية، ومن بين أسباب هذه الظاهرة نذكر:⁽⁴⁴⁶⁾

- البحث عن عدو جديد بعد انهيار المعسكر الشيوعي بتفكك الاتحاد السوفياتي.
- الصحوة الإسلامية التي أقلق الغرب (أوروبا وأمريكا).
- تكاثر أعداد المسلمين في أوروبا وأمريكا وتزايد معدلات اعتناق الإسلام بشكل ملحوظ.

⁽⁴⁴²⁾ المحجوب بن سعيد، المرجع السابق، ص: 107.

⁽⁴⁴³⁾ pour en savoir plus voir : La toupie :Dictionnaire de politique , " Islamophobie

": <http://www.toupie.org/dictionnaire/Islamophobie.htm>

⁽⁴⁴⁴⁾ فائز صالح محمود اللهيبي، المرجع السابق، ص: 32.

⁽⁴⁴⁵⁾ المحجوب بن سعيد، المرجع السابق، ص: 108.

⁽⁴⁴⁶⁾ للمزيد أنظر:

- المحجوب بن سعيد، ص - ص: 114 - 115.
- حميد حمد السعدون، الغرب والإسلام والصراع الحضاري، عمان، الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، 2002.

صعوبة اندماج المسلمين وتذويبهم في المجتمعات الغربية، وحرصهم على التشبث بهويتهم الدينية والثقافية.

تعددت القراءات التي اهتمت بالبحث عن أسباب صعود ظاهرة الاسلاموفوبيا لعل أهمها : (447)

قراءة أولى ثقافية: مردها أن صعود الظاهرة أي ظاهرة العداء للإسلام هي انعكاس لمشاعر سلبية عميقة مدفونة في وعي المواطن الغربي ضد الإسلام و المسلمين وتعبّر عن تحيز تاريخي وثقافي ضد الإسلام و المسلمين و حضارتهم .

قراءة ثانية : ترى أن الظاهرة هي نتاج لبعض الأحداث الدولية التي أثرت بقوة على العلاقات بين العالمين الإسلامي و الغربي خلال السنوات الأخيرة و هي أحداث ارتكبت باسم الإسلام و حمل مرتكبوها شعارات إسلامية على رأسها هجمات 11 سبتمبر 2001 مما أدى إلى ردود فعل سلبية .

قراءة ثالثة : ترى أن الظاهرة انعكاس لبعض التغيرات المجتمعية الغربية خلال العقود الأخيرة و المتمثلة في الأزمة الاقتصادية التي عرفتتها معظم الدول الغربية و صعود قوى اليمين الثقافي و الديني في الغرب الأكثر تطرفا و تراجع قوى اليسار المعتدل، والهاجس لدى الغرب في البحث عن عدو جديد بعد سقوط الاتحاد السوفيتي سابقا .

2- أحداث 11 سبتمبر 2001 و إعادة إستحضار الصور النمطية (Stereotype) السلبية عن المسلمين.

إن الحديث عن التحليل البنائي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، يتطلب البحث في مضامين الخطاب السياسي، الذي يعبر عن الهوية الأمريكية، والتي تتضمن صورة الذات والآخر، وتحدد عبرها بعض أو كل المصالح الأمريكية في تعاملها مع ذلك الآخر، وبالعودة إلى مضامين الخطاب السياسي الأمريكي، خاصة عقب أحداث 11 سبتمبر، تتكشف درجة تأثير الصور النمطية التي تشكلت لدى الأمريكيين عن العرب والمنطقة العربية والإسلامية عموما.

(447) للمزيد من التفاصيل انظر : نفيسة زريق ، عزوز غربي ، " الخطاب الإعلامي و السياسي الغربي و تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا " ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، جامعة باتنة ، العدد (11) ، جويلية 2017 ، ص-ص : 35- 36 .

الصورة النمطية السائدة (Stéréotype) من خلال تشويه صورة الإسلام والمسلمين وذلك بتتميط الرؤية الغربية تجاههما أو نمذجتهما أي ربطهما بنمط أو نموذج معين، وإعادة صياغتها بحيث تتكون الصورة النهائية لها من مجموعة من الصفات والخصائص السلبية التي تثير الكراهية عند الآخرين.

ونعرض في هذا السياق لشهادة البريطاني "أرسكين تشيلدرز" في كتابه "الغرب والإسلام.. هتلك الذاكرة والخصام"، إذ ينطلق من فرضية مفادها أن الغرب لم يحاول فهم الإسلام في أي وقت من الأوقات، لكنه ظل دائما رافضا ومعاديا له، ولذلك فإن صورته مشوهة بصورة مطلقة في الوجدان العام.⁽⁴⁴⁸⁾

ومن ملامح ظاهرة الخوف من الإسلام عند الغرب ما يلي:⁽⁴⁴⁹⁾

- النظر إلى الإسلام و إلى الثقافات الإسلامية عموما على أنها عقيدة جامدة لا تتغير.

- الادعاء بأن الثقافة الإسلامية تختلف عن غيرها من الثقافات الإنسانية سلبيا، فالمسلمون متشددون متقيدون بالنصوص الدينية وحرفيتها.

- تصور الإسلام باعتباره يمثل خطرا على غرار النازية والفاشية والشيوعية.

وعناصر الهوية التي تحكم التصورات الأمريكية لمصالحها الوطنية، أعيد استحضارها من خلال إعادة استحضار الآخر في مقابل الأنا، وما يشكله من تهديد، وبالتالي جاء خطاب الخطر الذي يسير للآخر في خانة التهديد، اعتمادا على الصور النمطية المترشحة في المخيال الأمريكي عن الآخر "المختلف"، و"الشرير" و"الأدني"، والذي تم إسقاطه على المنطقة العربية بشكل متعسف إلى حد بعيد.⁽⁴⁵⁰⁾

وكانت كتابات هنتغتون عن "صدام الحضارات"، وروبرت كابلان "شرقا نحو الوحشية"، وبرنارد لويس جذور التعصب للإسلام" الذي اعتبر فيه أن المسلمين كيان واحد موحد أمكنهم في إطاره تحديد علاقاتهم بالغرب بلغة السخط والعنف واللاعقلانية، ويوسف بودانسكي "استهداف أمريكا"، و"دانيال بايبس"، و"مارتن كرامر"، الذين يوصفون ضمن خانة المستشرقين الجدد، دورها في إحياء وتكريس الصور النمطية السلبية، وتحولت إلى مرجعية أساسية لصناع القرار الأمريكي في رسم توجهات السياسة الخارجية ذات النزعة

⁽⁴⁴⁸⁾ فائز صالح محمود اللهيبي، المرجع السابق، ص: 41.

⁽⁴⁴⁹⁾ نفس المرجع، ص: 53.

⁽⁴⁵⁰⁾ سعيد قاسمي، " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بعد 11 سبتمبر: منظر بنائي"، دراسات

إستراتيجية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد(16)، 2006، ص: 64.

العدوانية، والتي تصورت أن الإرهاب مصدره الثقافة والديانة الإسلامية، والتي عبرت عنها الكتابات المشار إليها. (451)

إن تلك التصورات التي عبر عنها أقطاب النخب الأكاديمية، أنتجت خطابا للسياسة الخارجية، طبيعته لغة العداء تجاه مجموعة من الدول وصفت بـ "الدول المارقة ثم "محور الشر"، وحددت من خلالها مجموع التهديدات على الهوية والمصالح الأمريكية، التي كانت الاستجابة لها عبر استراتيجيات جديدة كالحرب الإستباقية وتغيير الأنظمة.

نجد أن المسلمين الذين يعيشون في الولايات المتحدة هم ضحايا الإسلاموفوبيا، هذا ما أكدته عملية سبر الآراء حول نمو وتطور الإسلاموفوبيا في المجتمع الأمريكي، من الأمثلة على ذلك نتائج سبر الآراء التي نشرت من طرف USA Today/ Gallup التي بينت كذلك أن الأمريكيين يقفون وجها لوجه تجاه المسلمين حول التجاور في مختلف الحالات، حوالي ربع الأمريكيين، أي حوالي 22 بالمائة، أكدوا أنهم لا يحبون المسلمين كجيران لهم، 18 بالمائة منهم لا يحسون بالراحة في حالة جلوسهم بجانب مسلمة في طائرة، عكس 31 بالمائة في حالة الجلوس مع مسلم. (452)

وبناء على التقرير الصادر عن مركز التقدم الأمريكي، وجد أنه: "كانت قفزة الإسلاموفوبيا الكبرى في أمريكا على مرحلتين: المرحلة الأولى هي التالية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، إذ شهدت نموا واسعا لظاهرة الإسلاموفوبيا، حيث امتدت إلى عدد أكبر من الخبراء ووسائل الإعلام والحركات اليمينية، مما أدى إلى تدهور كبير في صورة الإسلام والمسلمين"، كما تشير استطلاعات الرأي العام الأمريكية إلى أن الإسلام هو أكثر الأديان الذي ينظر لها سلبيا في أمريكا، حيث ينظر 37 بالمائة فقط من الأمريكيين نظرة تفضيلية للإسلام، وهي النسبة الأقل منذ عشر سنوات. (453)

(451) سعيد قاسمي، المرجع السابق ، ص:66.

(452) USA Today/ Gallup, " Anti- Muslim Sentiment Fairly Commonplace", available online, 10 Aout 2006, (consulted on :2/9/2016).

<http://www.gallup.com/poll/24073/AntiMuslimSentiments-Fairly-Commonplace.aspx>

(453) النص الكامل للدراسة متوفر على الرابط التالي :

<http://www.americanprogress.org/issues/2011/08/pdf/islamophobia.pdf>

وذلك وفقا لاستطلاع قامت به شبكة واشنطن بوست، وصحيفة ABC News عام 2010، وهي نظرة ترجمت في رفض مجتمعي أمريكي للمسلمين الأمريكيين، حيث تشير الاستطلاعات إلى أن 28 بالمائة من الناخبين الأمريكيين لا يعتقدون أن المسلمين يحق لهم الخدمة في المحكمة العليا الأمريكية، ويعتقد ثلث الأمريكيين تقريبا أنه يجب منع المسلمين من الترشح للرئاسة، وذلك وفقا لاستطلاع مجلة تايمز (Times) الأمريكية عام 2010⁽⁴⁵⁴⁾.

أما مرحلة النمو الثانية، فهي الفترة الممتدة من 2008 إلى يومنا هذا، أي منذ صعود باراك أوباما مما أدى إلى تشدد كبير من جانب الحركات اليمينية الأمريكية ضد أوباما ومسلمي أمريكا لاعتقاد أن أوباما مسلم، لكنه يخفي إسلامه، أو أنه شخص متعاطف مع المسلمين.

3- توظيف الصور السلبية عن الآخر في الخطاب الأمريكي بعد أحداث 2001/9/11.

كشف الخطاب السياسي الأمريكي بعد أحداث 9/11 عن النزعة الحادة له، وعن عمق تأثير الصور النمطية المخزنة في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، لعل أكبر دليل على ذلك تصريحات جورج بوش حول "الحرب الصليبية".

وخضعت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية لمجموعة من الإدراكات التي برزت بشكل جلي بعد هجمات 9/11، في سياق رؤية جديدة للعالم وتصنيف جديد لأقطاب الأصدقاء والأعداء في إطار تغيير الأنظمة التي تتحدى هوية الدور الأمريكي.

وعرف الخطاب الأمريكي حول السياسة الخارجية تحولا دراماتيكيًا عقب تلك الأحداث أشبع محتواه بالصور والإشعارات التي نهلت من تراث ثقافي يؤمن بالتفوق والمهمة المقدمة لأمريكا، في مقابل الشعوب والأمم الأخرى، ويركز على الخطر الذي يشكله الآخر على الأمن الأمريكي، وعلى سمو القيم الأمريكية⁽⁴⁵⁵⁾.

⁽⁴⁵⁴⁾ علاء بيومي، "عرض تقرير: شركة الخوف: جذور الإسلاموفوبيا في أمريكا"، الصادر عن مركز التقدم

الأمريكي، أوت 2011 (تاريخ الاطلاع: 2016/10/20)

<http://www.doha-instita.com/release/F608e7c4-383c-4edo-ab21-F60d0891eab8>

⁽⁴⁵⁵⁾ سعيد قاسمي، المرجع السابق، ص: 68.

زعم الغرب في مرحلة ما بعد أحداث 9/11 أن المنظمات التي قادت تلك الأحداث في منظمات عربية المنشأ، وكذلك أن الإسلام وتعاليمه تحض على الإرهاب، الأمر الذي يتطلب تغيير أنماط الثقافة العربية على أسس أمريكية- عربية، وهو ما يتطلب ضرورة انتشار القوات الأمريكية بصفة خاصة، والقوى الحليفة لها بصفة عامة في المنطقة، في قواعد دائمة ضمن انتشار القوات الأمريكية في قواعد دائمة ضمن خطة انتشار القوات الأمريكية في العالم.⁽⁴⁵⁶⁾

تميز الخطاب السياسي الأمريكي بشحنة غير مسبقة من عبارات الأعداء تجاه الآخر، المنطقة العربية وبعض أنظمتها تحديداً، أظهرته تصريحات المسؤولين السياسيين، وتضمن التوصيفات الأكثر سلبية عن الآخرين، خاصة تلك المتعلقة بالمسلمين والمنطقة العربية والإسلامية عموماً.

لقد تم اختلاق الكثير من "سيناريوهات" الخوف نتيجة لأحداث 9/11، حيث أن اصطلاح الإرهاب حل محل الشرعية كوصمة سائدة، تلتصق بكل من يناهض الهيمنة الأمريكية حتى أصبح معياراً لامتحان الولاء والتعاون، والخير والشر، كما أصبح المحك للتمييز بين العدو والصديق وصارت قاعدة التعامل على أساس أن أمريكا وحلفائها هم رمز للخير والتفوق، ومن يعاديهم يمثلون الشر، هذا ما يعبر جلياً عن تأثير المنظومة القيمية والصور النمطية.

إن تأثير مجموعة الإدراكات والصورة التي لدى صناع القرار في واشنطن تجلت في حالة العراق، بحيث يؤكد الواقع أن الولايات المتحدة أدركت أن العراق يقع ضمن خانة الأعداء، وبالنظر لتأثير مجموعة المحافظين الجدد كان الخطاب الديني "المصير المبين" و"المهمة التمدينية" التي تقع على عاتق الولايات المتحدة حاضرة، ودفعت بالتالي إلى الحرب.⁽⁴⁵⁷⁾

4- دور الإعلام الغربي في التخويف من الإسلام

لقد دأب الإعلام الغربي عموماً و الأمريكي خصوصاً بمختلف مكوناته على ترويج صور نمطية عن الإسلام موهلة في الاستخفاف والاحتقار، حيث قام التصوير النمطي بدور سيء في رسم ملامح الإسلام والمسلمين.

⁽⁴⁵⁶⁾ خليل حسين، المرجع السابق، ص: 485.

⁽⁴⁵⁷⁾ Thomas Lindemann, Les guerres américaines dans l'après-guerre froide : entre intérêt national et affirmation identitaire, **Raisons politiques**, N° 13,2004, p-p : 37-38.

إن الصورة النمطية المشوهة التي رسخها الإعلام الغربي في ذهن الإنسان الغربي حول الإسلام، استطاعت أن تجعله يخاف من هذا الدين، ويقع فريسة لوهم افتراءات مقصودة، كان الهدف منها الحيلولة دون إقبال الإنسان الغربي على الإسلام أو معرفته.

وبترسيخ صورة نمطية مخيفة عن المسلمين، أصبح من الطبيعي أن تتوجه أصابع الاتهام إلى الإسلام ومعتقديه كلما حدث انفجار أو تدمير إجرامي في أي مكان في العالم⁽⁴⁵⁸⁾.

تعد أحداث 9/11 بالولايات المتحدة مناسبة ظهر فيها بجلاء دور وسائل الإعلام الغربية في انتشار ظاهرة الخوف من الإسلام، حيث اندلعت حملة شرسة على الإسلام والمسلمين، وازداد ترويج الصور النمطية المشوهة، كما كانت تلك الأحداث فرصة مواتية لبعض القادة السياسيين ورجال الدين في الغرب لتمير خطاب العنصرية وترسيخ شعور الخوف من الإسلام.

ومن الأمثلة على ذلك رؤية القس البروتستانتي "فرانكلين غرام" بأن الإسلام "دين شيطاني جديد" في مقابلة تلفزيونية معه.

كما صدرت عشرات المجلات الأسبوعية والشهرية بأعداد خاصة تدور محاورها حول (الإرهاب الإسلامي) أو (القرآن والعنف) أو (الإسلام والسيوف)، وتم الإعلان عن هذه المجلات عبر لوحات إشهارية ضخمة في المدن الفرنسية في الأماكن العمومية، مما ساهم في تعزيز شعور الخوف من الإسلام لدى المواطنين.

وما يملأ الإعلام الأمريكي من هجوم على الإسلام وحضارته كون نموذجاً للقبولة المطلوبة في التعامل مع حالة تحنل أولوية في اهتمام هذه الوسائل الإعلامية، فالإسلام عند هذه الأجهزة دين (شيطاني) يعطي من مبدأ استخدام العنف، ويلجأ إلى القتل، ويعبر عن كل ما هو متخلف في الحياة، بل إن الصحيفة الأمريكية "جوديت ميللر" أوضحت ذلك بالقول:⁽⁴⁵⁹⁾ "إن هناك حملة دعائية للإسلام تسري في الدوائر الموالية لإسرائيل، وقد أصبح التهديد الذي يمثله الإسلام هو البديل عن التهديد السوفييتي كذريعة وهناك نعمة سائدة في الإعلام الأمريكي مؤداه أن الإسلام هو العدو الطبيعي للغرب".

⁽⁴⁵⁸⁾ المحجوب بن سعيد، المرجع السابق، ص: 116.

⁽⁴⁵⁹⁾ حميد حمد السعدون، الغرب والإسلام والصراع الحضاري، عمان، الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، 2002،

ص: 119.

إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وضعت معالم جديدة للسياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي، ونقلته ليصبح موضع اهتمام وتركيز للعديد من مراكز التفكير الأمريكية، وغالبا ما كانت المنشورات الصادرة عنها موضع بحث في الكونغرس وصناع القرار والمؤتمرات العلمية، التي تحولها إلى مقالات يتم نشرها في المجالات والصحف المشهورة.

ومن يقرأ صحيفة أمريكية أو يشاهد قنوات التلفزيون أصبح يدرك أن كلمة عربي تطابق "إرهابي"، وكلمة مسلم ترادف "أصولي"، ويرى أحد المفكرين أن: "الإسلام هو مصدر تسعة أعشار الإرهاب العالمي الرسمي، والإسلام والإرهاب وجهان لعملة واحدة"⁽⁴⁶⁰⁾، أما الصحفي توماس فريدمان فرأى أن اعتداءات 11 سبتمبر حرب عالمية ثالثة، "لا تواجه فيها دولة عظمى أخرى، بل هي حرب تضع الدولة العظمى الوحيدة في العالم في مواجهة رجال غاضبين ونساء غاضبات لا يشاركوننا قيما، ويقاومون النفوذ الأمريكي، ويلومون أمريكا على فشل مجتمعاتهم في تبني الحداثة"⁽⁴⁶¹⁾.

ربط الإعلام الأوربي بشكل كبير بين الإسلام كدين وبين ممارسات بعض الحركات الإسلامية المتشددة، وفي كثير من الأحيان، لم يفرق هذا الإعلام بين المسلم المعتدل وبين المسلمين لجماعات متطرفة، وقد تم إلصاق تهمة الإرهاب إلى كل ما هو مسلم، ولقد اعترف العديد من الإعلاميين بوجود صورة خاطئة عن الإسلام والمسلمين في مختلف وسائل الإعلام، ومن جهة أخرى نجد الكثير من وسائل الإعلام الأوربية ركزت على بعض الأفكار الحديثة في الجوانب الخاصة بالإسلام والمسلمين مثل فكرة "صدام الحضارات" للمفكر الأمريكي صامويل هنتغتون، والترويج الإعلامي على أن الإسلام هو العدو البديل للشيعوية، لكننا إذا نظرنا إلى التفسيرات العميقة لظاهرة الإرهاب في العالم لوجدنا أن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها هي من بين الأسباب المولدة للكراهية كما يقول أرجومانندArgomand⁽⁴⁶²⁾: "يجب النظر إلى الشعور بالكراهية الناجم عن استخدام الأسلحة الأمريكية في ضرب المدنيين الفلسطينيين، وإلى الحصار على العراق، وإلى مساندة الأنظمة العربية التسلطية، إن مشاهدي التلفزيون على نطاق الشرق الأوسط، الذين يشاهدون طائراتنا تدك المناطق الفلسطينية، سينظرون بكره إلى

⁽⁴⁶⁰⁾ شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص: 215.

⁽⁴⁶¹⁾ مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، المرجع السابق، ص: 215.

⁽⁴⁶²⁾ Said Amir Arjomand, "Can Rational Analyses break a Taboo? A Middle Eastern Perspective", Social Science Research Council, available online, (consulted on 15/10/2016): <http://www.ssrc.org/sep11/essays/arjomand.htm>

قوتنا المدمرة أكثر من النظر إلينا باعتبارنا رواد الحرية والديمقراطية"، وبالتالي إذا اجتمع هذا الإدراك مع عوامل أخرى، فإن اللجوء إلى العنف سيكون أمرا محتملا.

ومن القضايا البارزة التي استأثرت لتغطية واسعة في الإعلام الغربي قضية الحجاب^(*). الجديدة التي ساهمت في انتشار ظاهرة الإسلاموفوبيا، نظرا لتداعياتها، ويعود تاريخ ارتداء الحجاب في المدارس الفرنسية، وإثر احتدام الجدل في فرنسا بين الراضين لإصدار قانون يمنع طالبات المدارس من إرتداء الرموز الدينية والمؤيدين له، تمت صياغة مشروع قانون حول حظر الحجاب في المؤسسات التعليمية، وقد وافق البرلمان الأوروبي على هذا القانون، وأصبح ساري المفعول ابتداء من الدخول المدرسي في سبتمبر 2004.

كما تجدر الإشارة إلى وجود مفكرين غربيين على قلتهم، ناهضوا الإسلاموفوبيا بالكشف عن آلياتها، وفضح أدواتها، ومن هؤلاء نجد: نعوم تشومسكي (Naom Chomsky)، وجون ايسبوزيتو (John Espisito)، وجاك شاهين (Jack Shaheen) ففي كتاب "سيطرة الإعلام: الانجازات المثيرة للدعاية"، أبرز نعوم تشومسكي خطورة وسائل الإعلام في توجيه الرأي العام، كما يرى أن صناع السياسة الأمريكية أخذوا يتسعون في الأنشطة الدعائية والانغلاق على مؤسساتها، واستخدامها في نشر الرعب والهلع من العالم الإسلامي.

أما جون ايسبوزيتو فقد أصدر كتابا بعنوان "التهديد الإسلامي: أسطورة أم حقيقة" حيث يمثل خطابا معتدلا يعتمد الموضوعية بعيدا عن الاستعداد، حيث أوضح من خلاله أن تصاعد المخاوف من الإسلام تزامن مع انتهاء الحرب الباردة، وخصوصا مع الفراغ الهائل الذي نتج عن انهيار المعسكر الشيوعي.

يرى ايسبوزيتو أنه، نظرا إلى كون الثقافة الأمريكية والأوروبية قد تكونت على أساس مواجهة الآخر الثقافي، كان لابد من اختراع عدو جديد تشغل به العقول والمؤسسات إلى حين انتهاء الأمريكيين من إعادة تشكيل العالم⁽⁴⁶³⁾.

^(*) يعود تاريخ مشكلة ارتداء الحجاب في المدارس الفرنسية إلى 1989/9/18، حين تم طرد ثلاث فتيات مغربيات

معهد غاربال هافار بضواحي العاصمة الفرنسية باريس، وثارت حملة إعلامية غير مسبوقه.

⁽⁴⁶³⁾ المحجوب بن سعيد، المرجع السابق، ص: 152.

وأكد أن الأصوات المعادية للمسلمين تتدرج ضمن مشروع النظام العالمي الجديد فعملت وسائل الإعلام الغربية وخاصة الأمريكية من الترويج لهذا المشروع بتخويف الشعوب من الإسلام والمسلمين.

أما الكاتب "جاك شاهين"، الأمريكي الجنسية من أصل عربي لبناني، فقد أصدر عام 2001 مؤلفاً بعنوان "العرب الأشرار"، جمع فيه حصيلة دراسة لمدة عشرين عاماً، تتبع من خلالها بالعرض والتحليل أكثر من 900 شريط سينمائي وتلفزيوني تصور العرب والمسلمين في السينما الأمريكية خلال القرن العشرين برمته، حيث أحدث هزة ثقافية وسياسية في أوساط النخبة المثقفة لكونه إدانة سياسية لمؤسسات الدولة والكتاب والمشتغلين بالسينما الذين روجوا لأهداف الصهيونية من خلال طمس الحقائق.

بعد الدعوات الأولية والواضحة للانتقام، كان هنالك بعض الأمريكيين الذين بدأوا يتساءلون عن سبب إثارة الولايات المتحدة لمثل هذه الكراهية قد تكون أدت إلى هجمات سبتمبر 2001 المدمرة، وقد قال الجنرال المتقاعد للقوات الجوية "تساك بلويد"، مدير الموظفين بلجنة "هارت رادمان" خلال زيارته لأكثر من ثمانية وعشرين بلداً بمعية اللجنة، فإن أحد المواضيع المتكررة كانت الاستياء المحسوس تجاه الولايات المتحدة.

واعتبر أن هنالك أسباب كثيرة وراء هذا الاستياء: أولها الكراهية العالقة في بعض أنحاء العالم نتيجة الدعاية المعادية لأمريكا خلال الحرب الباردة، وثانيها هو دعم الولايات المتحدة للفساد أو الأنظمة المعادية للديمقراطية، وثالثها الدور القيادي الأمريكي في المؤسسات الدولية حيث سيطرت على العالم الذي تسوده العولمة، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، ورابعها كراهية التأثير العالمي للثقافة الأمريكية⁽⁴⁶⁴⁾.

عشية هجمات سبتمبر، دعا بعض الخبراء الولايات المتحدة لمراجعة سياساتها وحسب مستشارين سابقين بالأمن الوطني: سكوكروفت وبريجنسكي، فإن الولايات المتحدة كانت بحاجة لإعادة النظر في سياساتها بالشرق الأوسط والخليج، واقترح سكوكروفت أنه على الولايات المتحدة أن تكون أكثر إنصافاً في مقاربتها، وأعرب بريجنسكي أن الولايات المتحدة لا يفترض بها أن تسحب دعمها لإسرائيل، وذهب بريجنسكي إلى أبعد من ذلك حيث شكك بدعم الولايات المتحدة للعقوبات التي ألحقت ضرراً جسيماً بالشعب العراقي خلال العشرية الماضية والدعم الأمريكي للنظام السعودي.

(464) Fraser Cameron, op.cit, p 140.

أضحت مراكز التفكير ذات أهمية بالغة في صناعة الإستراتيجية كذلك أثناء توسع منظمة حلف شمال الأطلسي خلال النصف الأول من التسعينيات مثل الدور الفعال لمؤسسة "راند" في ترقية التوسع أثناء سلسلة التعليمات التحليلية⁽⁴⁶⁵⁾.

الفرع الثاني: تزايد عدد اللاجئين العرب و تداعياته

شملت جموع السكان اللاجئين الرئيسيين في المنطقة في العقد الأول من القرن الحالي لاجئين عراقيين في سوريا والأردن، ولاجئين صوماليين وأثيوبيين وسودانيين في مصر، ولاجئين صوماليين واريتيين في مصر واليمن، ولاجئين سوريين نزحوا إلى الأردن ولبنان وتركيا في عامي 2012 و 2013.

وتشير إحصائيات سنة 2011 بوضوح إلى أن إضافة إلى استقبال 6.680.635 لاجئاً من المجموعات التي تقدم ذكرها، كانت المنطقة العربية الموطن الأصلي لـ 7.512.968 لاجئاً وطالب لجوء، منهم 4.319.991 لاجئاً من حيث النسبة المئوية لسكان هذه الدول، في حين يأوي العراق وليبيا واليمن أكبر عدد من السكان النازحين محلياً من المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 1.773.242 نازحاً⁽⁴⁶⁶⁾

الجدول رقم (9): البلدان الخمسة الأولى في المنطقة العربية من حيث عدد النازحين داخليا بسبب

النزاع و العنف

عدد النازحين	البلد
7.600.000	سوريا
3.276.000	العراق
3.100.000	السودان
1.106.800	الصومال
334.100	اليمن

Source : Norwegian Refugee council and internal displacement monitoring centre, Global Overview 2015 : People internally displaced by conflict and violence, Geneva, 2015

⁽⁴⁶⁵⁾ Iztok Bojovic, op.cit, p 74.

⁽⁴⁶⁶⁾ حنفي ساري، "الهجرة القسرية في الوطن العربي: إشكاليات قديمة جديدة"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (427)، سبتمبر 2014، ص: 75.

كما تشير الإحصائيات التي قدمتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى تزايد اللاجئين في المنطقة العربية بعد الحراك الذي شهدته العديد من الدول، نبين ذلك في النقاط التالية: (467)

- النازحون بعد الأزمة العراقية:

تسبب غزو العراق في عام 2003 لجوء أعداد كبيرة من العراقيين إلى بلدان مجاورة وصلت إلى 2.5 مليون لاجئ معظمهم إلى الأردن، وسوريا ولبنان. (468)

أدى تدهور الوضع الأمني إلى موجات جديدة من النزوح الداخلي، حيث نزح حوالي 1.8 مليون شخص في العراق عام 2015، حيث رحل الكثيرون منهم إلى إقليم كردستان العراق الذي يستضيف أكثر من 95 في المائة من اللاجئين السوريين في العراق، بالإضافة إلى آلاف النازحين داخليا ومجموعات اللاجئين الآخرين ، ويشهد العراق عودة العديد من اللاجئين العراقيين وخاصة من سوريا، ولا يتمكن هؤلاء العائدون غالبا من العودة إلى مواطنهم الأصلية مما يؤدي إلى نزوح ثانوي داخل العراق.

- النازحون بعد الأزمة السورية:

يشكل الوضع الإنساني في سوريا تحديا كبيرا، لذلك يصعب تحديد العدد الإجمالي للاجئين فيها ، كما بلغ عدد اللاجئين في فيفري 2015 أكثر من 4.7 مليون لاجئ، منهم 2.1 مليون لاجئ مسجلين بالأردن والعراق ولبنان ومصر، وأكثر من 28 ألف لاجئ بدول شمال إفريقيا، حيث تتحمل المنطقة العربية العبء الأكبر لهذه الأزمة.

- النازحون بعد الأزمة الليبية:

أدى الصراع في ليبيا عام 2011 إلى نزوح أعداد ضخمة من العمال المهاجرين والرعايا الليبيين واللاجئين إلى بلدان مجاورة، ففي أواخر عام 2011، غادر ليبيا أكثر من 422.000 مواطن ليبي، و768.000 مهاجر بسبب النزاع، واتجه معظمهم إلى تشاد، تونس، الجزائر، مصر، النيجر، وكان عدد كبير من هؤلاء المهاجرين مواطنين من البلدان التي عادوا إليها، كما تعد ليبيا نقطة العبور والمغادرة

(467) حسب تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة (الاسكوا) ESCWA

https://publications.iom.int/system/files/pdf/sit_rep_arb.pdf

(468) The UN refugee Agency, available online <http://www.unhcr.org>

الأساسية للهجرة غير النظامية عن طريق البحر إلى أوروبا ، فقد وصل 54 ألف شخص إلى إيطاليا من ليبيا منذ مطلع 2015 حتى جوان 2015.

و عند تحليل انعكاسات الهجرة غير النظامية على الأمن الأمريكي فإننا نجد أن باري بوزان مؤسس مدرسة كوينهاغن للدراسات الأمنية يرى بأنه لا يجب التركيز على الجانب العسكري فقط لتعريف الأمن، بل يجب توسيع هذا المفهوم ليشمل الأمن المجتمعي، البيئي، الاقتصادي و السياسي، و قد نتج عن توسيع مفهوم الأمن أن أصبحت القضايا البيئية و الفقر و الهجرة أخطارا أمنية .

منذ هجمات 11 سبتمبر 2001 وضعت الهجرة في جدول أعمال مكافحة الإرهاب، و شددت الحكومات على سياسات الهجرة و تم ربط الهجرة بالأنشطة الإرهابية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، أصبحت الهجرة مسألة تتعلق بالأمن القومي ، حيث سارع الرؤساء لوضع استراتيجيات لمحاربة الإرهاب من خلال سياسة الهجرة ، و تم إدراج برنامج الهجرة و التجنيس إلى وزارة استحدثت لمتابعة الأمن الداخلي. (469)

لقد كتب الكثيرون في السنوات الأخيرة عن حساسية الوضع و عن احتمال أن يكون للمهاجرين من خلفية مسلمة يدا في تحريك و تعبئة الحركات الإرهابية (470) ، كما أن الخطابات السياسية ووسائل الإعلام و مراكز التفكير الغربية عموما و الأمريكية خصوصا صورت المهاجرين على أنهم يشكلون تهديدات على الأمن المجتمعي و الاقتصادي و فعلت المواقف العدائية تجاه المهاجرين و بالخصوص العرب منهم وهذا ما لاحظناه منذ تولى ترامب الحكم .

الفرع الثالث: تغيير المناهج التربوية في الدول العربية

إن الولايات المتحدة الأمريكية تختلف في ارتباطها الثقافي بالدول العربية عما هو عليه الحال بالنسبة إلى الدول الأوروبية كفرنسا التي لها تغلغل ثقافي في بعض البلدان العربية بحكم النفوذ الاستعماري -سابقا-

(469) جوليا تالمستر، " هل تشكل الهجرة تهديدا للأمن ؟ تر :نبيل عاشوري ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ،

المجلد 7 ، العدد 1 ، 2018 ، ص:5

(470) ستيفن كاستلز ، مارك ميللر ، عصر الهجرة ، تر : منى الدروبي ، القاهرة : المركز القومي للترجمة،

ط1، 2013 ، ص: 485 .

ولهذا أخذت الولايات المتحدة تعمل على تكريس جهودها لهيئة الظروف السياسية المناسبة التي تفسح المجال أمام تطلعاتها الثقافية في المنطقة العربية، وبخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك وفق مقاربة تركز على أساس "تغيير الثقافة" باستخدام السياسة"، من خلال ممارسة أساليب الإغراء و الضغوط على الحكومات العربية بهدف تغيير مناهج التعليم في الوطن العربي، بما يتلاءم مع أهداف السياسة الأمريكية⁽⁴⁷¹⁾.

في عام 2004، انطلقت مؤتمرات ومبادرات عديدة، تبنت موضوع الإصلاح والتعليم من ذلك مؤتمر "قمة الجمعيات الأهلية" المعروفة باسم "المنتدى المدني العربي" وإعلان الدوحة من أجل الديمقراطية والإصلاح، ووثيقة الإسكندرية، إعلان صنعاء والبيان الختامي للقمة العربية في تونس.

حيث تجسدت عملية تغيير مناهج التعليم في البلدان العربية، حيث أعلن في اليمن عن إلغاء المعاهد الدينية، وتم إجراء تعديلات بمناهج التربية الدينية بمصر في أبريل 2010 على أساس أن بعض هذه المناهج يحتوي على عبارات العنف والتطرف كما أعلن في السعودية عن اجتماعات أمريكية-سعودية رفيعة المستوى لتوضيح سلامة المناهج التعليمية السعودية وعدم احتوائها على ما يشجع على معاداة الآخر والتطرف، بالإضافة إلى الإصلاحات التي شهدتها المناهج التربوية في الجزائر ابتداء من 2016⁽⁴⁷²⁾.

ومن بين الدول التي تبنت إصلاح العملية التعليمية نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

أ- قطر:

بعد صدور أمر من أمير قطر يقضي بإصلاح المنظومة التعليمية، قامت الحكومة القطرية بتبني برنامج صاغته مؤسسة راند الأمريكي، ومولته الإدارة الأمريكية من أجل تغيير طريقة التعليم، واعتماد تكنولوجيا المعلومات، وأطلق على البرنامج اسم "الشراكة المدرسية: تعليم من أجل عهد جديد" وتم تنفيذه منذ 2004 تتمتع الهيئة التعليمية بالحرية في اختيار المناهج الدراسية للطلبة مع التزامها بالمعايير التي صاغها مكتب معايير المناهج القطرية، كما استبعدت مادة التربية الإسلامية من التقييم المدرسي.

⁽⁴⁷¹⁾ زايد عبيد الله مصباح، "السياسة الثقافية الأمريكية تجاه الوطن العربية دبلوماسية ثقافية أم إمبريالية ثقافية"،

المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (427)، سبتمبر 2014، ص-ص: 110-111.

⁽⁴⁷²⁾ أشرف محمد عبد الله ياسين، "السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، المجلة العربية

للعلوم السياسية، العدد 26، 2010، ص: 86

اعتبرت قطر هذه المدارس وسيلة لإيصال الثقافة العربية والإسلامية بطريقة عصرية راقية، واعتبرتها مؤسسة راند موازياً للأصوات الهدامة والمتطرفة -حسب رأيها- وإيداناً ببلورة نموذج قطري لإصلاح التعليم في المنطقة بما يزيد التسامح والتحديث⁽⁴⁷³⁾.

ب- البحرين:

طرحته الحكومة البحرينية مشروعاً أطلق عليه اسم "مشروع الملك حمد لمدارس المستقبل"، يقوم على استراتيجيات التعلم الذاتي والتعلم عن بعد والتعلم التعاوني وبدأت في تنفيذه منذ 2005، في هذا المشروع تمت إعادة هيكلة المنظومة التعليمية بالكامل، إذ ربط الفصل الدراسي بنقطة اتصال بالإنترنت، واستخدام أدوات تعليم إلكترونية كالسبورة الذكية، واختصار العملية التعليمية في موقع إلكتروني ذي وصلات متعددة خاصة بالطلبة والمدرسين وأولياء الأمور، بحيث تتم جميع التفاعلات بين هذه الأطراف من خلال ذلك الموقع، وبات دور المدرس دوراً مساعداً وليس أساسياً.

كما أن إدخال تكنولوجيا المعلومات في التعليم يستهدف تقليل الاحتكاك بين الطالب والمدرس، فقد رعت الولايات المتحدة منذ أحداث 9/11 الكثير من المشاريع التي أولت العملية التعليمية في الدول العربية والإسلامية دراسة وبحثاً، وانتهت إلى حقيقة أن المدرس ذاته لا يقوم بتدريس المواد دون تدخل من معتقداته الدينية وخلفيته الثقافية والاجتماعية⁽⁴⁷⁴⁾.

فقد اعتبر إصلاح التعليم في الدول العربية ملبياً لحاجة وجدت منذ زمن عن اتجاه النظام العربي نحو التكيف مع الضغوط الخارجية، فلم يكن إصلاحه مبادرة ذاتية بقدر ما كان رد فعل على ما هو مطالب به من قبل الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وهذا بهدف إعادة تشكيل المنطقة العربية بما يتوافق مع مخططات مأكرة وأفكار تعبر عن الأصولية الكارهة للإسلام والمسلمين والعرب.

وبالتالي يعتبر اتخاذ إصلاح التعليم مدخلاً لتغيير القيم العربية والإسلامية وهذا أمر شديد الخطورة يجب التنبه له لأنه يمس هوية المنطقة العربية وقيم الجيل الجديد.

⁽⁴⁷³⁾ إيمان أحمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، بيروت: مركز دراسات

الوحدة العربية، ط1، أبريل 2010، ص: 199.

⁽⁴⁷⁴⁾ نفس المرجع، ص: 201

المبحث الثالث: حدود التعاون بين مراكز التفكير الأمريكية والعربية

تحاول مراكز التفكير تحقيق إجماع لدى المثقفين والسياسيين الذين يشاركون في صنع القرار السياسي، وفي مجال السياسة الخارجية تحاول تلك المؤسسات إقناع صناع القرار باتخاذ المواقف وتبني السياسات التي تعكس قناعات وقيم ومصالح الشعب الأمريكي كما تفهمها وتحددها تلك البنوك⁽⁴⁷⁵⁾.

إلا أن تجارب مختلف الشعوب تشير إلى صعوبة رسم سياسات خارجية تشمل العلاقات الاقتصادية والعسكرية والسياسية مع الدول الصديقة والمعادية، وتعكس في الوقت ذاته مصالح وقيم الشعب بوجه عام، لذلك أصبحت السياسة بحاجة إلى التغيير والتعديل بسبب تغير الواقع وحدثت الأزمات مما فسح المجال إلى دور المؤسسات المفكرة ذات التوجهات العملية المرنة.

ومن ناحية أخرى، أدى اعتماد مراكز التفكير على معونات وأموال المؤسسة الحاكمة إلى تحول غالبية المثقفين في أمريكا إلى شريحة اجتماعية خاصة من شرائح النخبة الحاكمة ذات المصلحة في بقاء النظام القائم واستمرار السياسات المتبعة.

تبدو مساهمة مراكز التفكير في صنع السياسة الخارجية مساهمة طبيعية أملت ظروف الانتماء للنخبة الحاكمة، وحتمتها ضرورات الحفاظ على المصالح، أما الاختلاف حول السياسات والبرامج المتبعة والمطالب بإتباعها، فيكاد أن ينحصر في بلورة المسارات ضمن ظروف معينة، واقتراح بعض البرامج والشعارات في مواجهة أزمات وتطورات محددة.

المطلب الأول: صورة مراكز التفكير الأمريكية في العالم العربي

إن التناقض للقوة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين حسب جوزيف ناي العالم السياسي تغير باتجاه أنه من المستحيل للقوة العالمية الصلبة (Strongest world power) أن تحقق الأهداف العالمية لوحدها.

إن تطوير العلاقات والروابط والمشاركة تستلزم الأخذ والعطاء للثقافة في هذه الحالة، فإن مهمة مراكز التفكير الأمريكية هي المساهمة في تطوير العلم والمعرفة في إطار العلاقات مع العالم العربي و الإسلامي .

⁽⁴⁷⁵⁾ محمد عبد العزيز ربيع، المرجع السابق، ص: 132.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في النظرة العربية لمراكز التفكير الأمريكية

بكل تأكيد ودون جدال فإن صورة الولايات المتحدة في العالم العربي تتهاوى خاصة بعد حرب العراق، فالتحدي الذي يواجهه المجتمع المدني ومراكز التفكير هو صورة مراكز التفكير الأمريكية في الشرق الأوسط ربطت بصورة السياسة الخارجية الأمريكية بالجملة، فالشعوب العربية لا تفرق بين فروع الحكومة الأمريكية وما يشمل عليه المجتمع المدني في تفرعاته بما في ذلك مراكز التفكير. (476)

في العالم العربي، الجمهور غير عالم للتنوع والنقاش داخل مجموعة مراكز التفكير الأمريكية، وفي العديد من المرات لا يقوم بتوجيه انتقادات للسياسة العامة استخدم الجمهور لربط البحوث والأفكار المحلية في التيار الرئيسي لإدارة النخبة أو الحكم السياسي، مما ينعكس على إدراك الشعب للمؤسسات، الأفكار والرؤى، الجمهور يفترض مهما كان النظام الخارجي، المنظمات الثقافية و المجتمع المدني التي تمارس وتدار من طرف النظام وجماعات المصالح، إدراك الشعب مطلوب من جهة لمخالفة التغطية الإعلامية لهذه المؤسسات البحثية، في عدة حالات الإعلام العربي الرسمي ينتقد التقارير المتحيزة وغير العادلة حول الشرق الأوسط التي وضعتها مراكز التفكير الأمريكية، ومن جهة أخرى، نجد وسائل الإعلام تصفق للمراكز الفكرية الأمريكية عبر نشر التقارير التي تؤيد أنظمتها. (477)

أما عن أسباب امتناع مراكز التفكير العربية في المشاركة البناءة مع مثيلاتها الأمريكية، ويعود ذلك إلى هيمنة الإدراك في الدول العربية حيث أغلب الباحثين الأمريكيين فهم تحت هيمنة اللوبي الإسرائيلي في واشنطن، أما مراكز التفكير العربية تفضل المحافظة على مسافة في علاقتها الكلية مع مثيلاتها الأمريكية على أساس عدم وجود تسوية سياسية مع إسرائيل، حيث مراكز التفكير العربية الأولى جاءت في أوج القومية والاشتراكية ، وحرصها بالدرجة الأولى تقديم الإدراكات حول الصراع العربي- الإسرائيلي، وبالتالي لعدة سنوات ، أغلب مراكز التفكير الأمريكية عرفت من طرف المحللين والسياسيين العرب على أساس أنها دعاية إسرائيلية، لكن بعض المؤسسات ليست مع إسرائيل في نزعتها السياسية الحقيقية، إذ يوجه بعض الزعماء العرب والسياسيين اللوم على الصحافة الأمريكية لرعايتها وحجبها للحقائق حول الشرق الأوسط عن الشعب

(476) Ezzat Ibrahim, op.cit, p: 19.

(477) Idem, p: 20.

الأمريكي مما وسّع الهوة بين الطرفين، هذه الفكرة تغيرت جزئياً مباشرة لانتشار الانترنت والقنوات الفضائية العربية.

الفرع الثاني: مراكز التفكير الأمريكية المدافعة عن مقارنة السلام مع العالم العربي

من بين مراكز التفكير الأمريكية المدافعة عن مقارنة السلام مع العالم العربي والإسلامي نذكر:

أولاً: معهد السلام الدولي (International Peace Institute)

أصدر معهد السلام الدولي دراسة تحت عنوان: "السياسة الخارجية الأمريكية والتجديد الإسلامي" (478)، يحدد فيها دور الولايات المتحدة الأمريكية في وضع إطار يساهم في تحديد طبيعة المناقشات الجارية في المجتمعات الإسلامية بين ما يسمى بالتيارات السلفية الأصولية وتيار التجديد الإسلامي.

يركز التقرير على ما يسميه "حركات التجديد الإسلامي"، وهي الحركات التي يصفها بالمعتدلة، وتمثل تياراً كبيراً مقبولاً في المجتمعات الإسلامية، وتتمثل أهمية هذه الحركات بالنسبة للولايات المتحدة في امتلاكها عناصر القدرة على دفع عملية الإصلاح والتطور، إضافة إلى قدرتها في الحد من مشاعر الكراهية والمشاعر السلبية داخل البلدان الإسلامية تجاه الثقافة الغربية بمجتمعاتها المختلفة، وتؤكد الدراسة على فشل السياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي من خلال فشل ثلاثة محددات أساسية لمواجهة التيار الإسلامي المتطرف ومخاطره، التي تهدد مصالح الولايات المتحدة محلياً وعالمياً، وتتمثل تلك المحددات في: (479)

- مبادرة شراكة الشرق الأوسط التي تعتمد على برامج مالية وتدريبية لدعم الديمقراطية والإصلاح السياسي بالعالم العربي.

- جهود الدبلوماسية العامة (Diplomacy Public) التي تهدف إلى تحسين صورة الولايات المتحدة بالعالم الإسلامي.

- كما تشير الدراسة إلى أن سبب فشل السياسة الأمريكية يعود بالأساس إلى سوء فهم وتقدير الاختلافات الموجودة داخل التيار الإسلامي، لأن التيارات المعتدلة، أي ما تطلق عليه الدراسة تسمية

(478) ، America foreign policy and Islamic renewal ، (consulted on 20/6/2017) available online :

<http://www.usip.org/sites/default/files/sr164.pdf>

(479) مصطفى صايح، المرجع السابق، ص: 415.

"حركات التجديد الإسلامي"، قد تتجح في إضعاف الجماعات الإسلامية الراديكالية إن حظيت بالدعم اللازم من الولايات المتحدة الأمريكية، كما تحذر الدراسة انه في حالة استمرار تجاهل هذه الاختلافات داخل الحركات الإسلامية بين الإصلاح والمتطرف، فإنه يعزز دور الجماعات الإسلامية الراديكالية، وهو ما سوف يؤدي حتما إلى الفشل في تحقيق أهداف السياسة الأمريكية، لان حسب الدراسة فإن حركة التجديد الإسلامية تحمل فرصة ذهبية لتحسين سمعة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم الإسلامية ووضعتها في منطقة الشرق الأوسط⁽⁴⁸⁰⁾.

ثانيا: مركز كارينجي للسلام (Carnegie Endowment for international peace)

أنشأ هذا المركز مركز "كارينجي للشرق الأوسط"⁽⁴⁸¹⁾ عام 2006، ويقع مقره في بيروت، وتندرج هذه الخطوة في إطار الرؤية الجديدة للمؤسسة لتصبح مركز تفكير متعدد الجنسيات، وتوسيع نطاقه على المستوى العالمي.

يضم مركز كارينجي للشرق الأوسط مجموعة من الخبراء والباحثين العرب والأجانب في السياسة العامة، يهتم بدراسة التحديات التي تواجه التنمية والإصلاح الاقتصادي والسياسيين في العالم العربي عموما والشرق الأوسط خصوصا.

يسعى المركز إلى إلقاء الضوء على عملية التغيير السياسي في العالم العربي والشرق الأوسط، ومواكبة الأحداث الجارية، كما يقوم بإجراء مشاريع بحثية معينة بين عدد من الباحثين الذين يتوزعون على مراكز كارينجي في واشنطن وموسكو وبكين، فضلا عن مجموعة كبيرة من مراكز التفكير في أوروبا والشرق الأوسط كما يضم مجلس استشاري يتكون من شخصيات محلية ودولية.

ومن المواضيع التي يهتم بها مركز كارينجي للشرق الأوسط نجد سياسات الشرق الأوسط الإصلاح التربوي، اقتصاد الشرق الأوسط، قطاع الأمن.

⁽⁴⁸⁰⁾ مصطفى صايح، المرجع السابق، ص: 415.

⁽⁴⁸¹⁾ للتعرف على مركز كارينجي للشرق الأوسط، انظر :

يشير تقرير صادر عن مؤسسة كارينجي بعنوان "الشرق الأوسط الجديد"⁽⁴⁸²⁾ عام 2008 إلى أن السياسة الأمريكية التي حاولت إقامة "شرق أوسط جديد" متجاهلة وقائع المنطقة أدت إلى مجموعة نتائج لم تكن في الحسبان، يبحث التقرير بتفاصيل هذه التحولات في مجالات عدة ويدفع بضرورة إعادة النظر في السياسة الأمريكية على أسس أكثر وضوحا وواقعية لتعزيز فرص التحولات الايجابية والتخفيف من حدة المواجهات والتخلي عن الوهم القائل بقدرة الولايات المتحدة على إعادة رسم خريطة المنطقة بصورة أحادية وبما يتناسب مصالحها هي فقط.

ويحاول هذا التقرير التركيز على مجموعة من الدول هي العراق، لبنان، سوريا وفلسطين وإسرائيل، وإيران، وعلى قضايا ثلاث ملحة وهي الانتشار النووي والطائفية وتحدي الإصلاح السياسي، لصياغة مقارنة جديدة لسياسة أمريكية تعمل للتوصل إلى تعزيز الأمن والاستقرار وإنهاء الصراعات الإقليمية.

ومن بين التوصيات التي جاء بها هذا التقرير:

- نظرا إلى التزاماتها العسكرية الحالية في العراق وأفغانستان ليس بوسع الولايات المتحدة فرض نظام جديد على الشرق الأوسط عبر المجابهة، بل يجب عليها العمل مع القوى الإقليمية لإعادة إرساء ميزان قوى جديد في المنطقة.

- **العراق:** اتخذت الإدارة الأمريكية مجموعة قرارات أثرت سلبا على فرص الاستقرار والنمو السياسي والمؤسسي في العراق إلا أن قدرة الولايات المتحدة على البقاء في العراق محدودة وحثهم على التعجيل في البث بالملفات السياسية والاقتصادية العالقة.

- **إسرائيل وفلسطين:** لا بد للولايات المتحدة من الاعتراف بأن الوقت يكاد ينفذ لتطبيق حل الدولتين، وأنه من المستحيل بمكان إحراز أي تقدم إلا بإعادة بناء البيت الفلسطيني، رأب الصدع بين فتح وحماس، رفع الحصار عن قطاع غزة، وإيقاف عمليات الاستيطان في الضفة الغربية.

- **لبنان وسوريا:** كان للولايات المتحدة تأثير كبير على لبنان، حيث أخرجت سوريا منه وأعطته فرصة حقيقية لاستعادة سيادته، ولكن دعم أمريكا لحرب إسرائيل الواسعة على لبنان في صيف 2006 والانقسامات اللبنانية الحادة تداعت بالسلب على أوضاع البلاد، على الولايات المتحدة أن تشجع الفرقاء

(482) Marina Ottaway and other , "The new Middle East " , Carnegie Endowment, (published 25/2/2008) available online : <http://Carengieendowment.org>

اللبنانيين على استعادة الوحدة الوطنية عبر التوافق على انتخاب رئيس، ومن ثم تشكيل حكومة وحدة وطنية، كما عليها الاستمرار في موقف ثابت تجاه سوريا مع محاولة إيجاد سبل لدفع سوريا نحو تعاطي أكثر ايجابية مع لبنان والدول العربية.

الديمقراطية: لا ريب في أن المزج بين الخطابات الطنانية والسياسات غير المتناسقة قد يقوض مصداقية الجهود الأمريكية الرامية إلى تعزيز الديمقراطية، لذا يجب على أي سياسة جديدة أن تستند إلى فهم واضح لمتطلبات الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وأن تتوفر الجهوزية لدى الولايات المتحدة لقبول نتائج الانتخابات عندما تحدث.

أما التقرير الآخر الذي أصدره مركز كارينجي للسلام الدولي عام 2014 بعنوان: "التعاون الأمريكي-العربي لمكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط و التطرف"⁽⁴⁸³⁾.

ومن بين التوصيات الموجهة إلى الحكومة الأمريكية نذكر منها:

إطلاق مناقشات واسعة مع الشركاء على كل المستويات، عبر الوكالات المعنية حول جذور التطرف، إذ ينبغي أن يخرط كل جهاز من أجهزة الحكومة الأمريكية التي تتعاطى مع الشركاء العرب، خاصة وكالات الدفاع والاستخبارات، في مناقشات متواصلة حول إتباع مقاربة شاملة للأمن القومي تشمل التنمية البشرية والفرص الاقتصادية والحريات الفردية، باعتبارها أدوات جوهرية ضد التطرف.

الدفع لإلغاء أو إعادة النظر بقوانين مكافحة الإرهاب التي تستهدف المنشقين السياسيين والمجتمع المدني، يتعين على الهيئات الحكومية التي تتعاطى مع القوى الأمنية والسلطات القضائية العربية أن تكون حذرة بشأن الكيفية التي يمكن أن تستخدم فيها قوانين الإرهاب الجديدة في مصر والأردن ودول الخليج ضد المنشقين السياسيين وعلى الدبلوماسيين الأمريكيين الضغط لوضع قوانين ضد الاستخدام غير القانوني للعنف، بدلا من استهداف المعارضة غير العنيفة للدولة.

كما أعطى هذا التقرير مقاربة شاملة لمكافحة الإرهاب وذلك بإقناع الولايات المتحدة الأمريكية الأنظمة العربية بمواجهة الأسباب الجذرية كما يتعين عليها أن توضح أنها لا تتبنى تعريفا للإرهاب يشمل الخصوم

(483) Michele Dunne , Frederic wehrey, " U.S-Arab counterterrorism cooperation in a region ripe for extremism ", Carnegie endowment, (published on 23/10/2014), (consulted on 2/1/2017) : <http://carengieendowment.org>

السياسيين للحكومات العربية، كما عليها ربط المساعدات الأمنية بالخطوات التي تتخذها تلك الحكومات لمعالجة المظالم السياسية والاقتصادية التي تغذي التطرف.

ومن بين التوصيات الواردة نذكر:

- الإصرار على مناقشة استراتيجيات شاملة ضد التطرف.

- زيادة التدقيق بالمساعدات التي تقدمها وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية إلى أجهزة المخابرات والأمن العربية.

- تنشيط المساعدات المقدمة إلى المجتمع المدني ومقاومة قمع المنظمات غير الحكومية وبالنسبة للخطوات الواجب اتباعها بكل بلد من البلدان العربية نذكر على سبيل المثال:

دول الخليج: الدفع لمراجعة قوانين مكافحة الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وكذا اغتنام التعاون الأمني وأنشطة المساعدة الأمنية الأمريكية في الخليج لتعزيز الإصلاح.

تشجيع الإصلاحات التشريعية والقضائية وإصلاحات القطاع الأمني بعيدة المدى في البحرين.

- **العراق:** مساعدته على بناء جيش وقوات أمن شاملة للجميع تمثل مختلف الطوائف، وتحترم حقوق الإنسان، وتخضع إلى سيطرة السلطات المنتخبة.

- **الأردن:** التعاون بشأن المعلومات الاستخباراتية، ولكن المطالبة بإصلاحات اقتصادية وسياسية أوسع.

- **مصر:** الحد من المساعدات الأمنية للضغط على الحكومة المصرية كي تكف عن تأجيج التطرف داخل مصر ، واشتراط تقديم المساعدة في مجال الإرهاب بتبني استراتيجيات عملية.

- **ليبيا:** حجب أي مساعدة عسكرية أمريكية عن الجيش الليبي أو المساعدة في مكافحة الإرهاب حتى يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة، يجب على الولايات المتحدة أن تستخدم هذه المساعدات كوسيلة ضغط في تحقيق مصالحها السياسية واسعة تتفق فيها الفصائل على هيكل دفاعي وبنية سلطة جديدة .

حسب التقرير كما ينبغي على الولايات المتحدة وقف تدريب قوات الجيش وقوات مكافحة الإرهاب الليبية حتى يتم إبرام مصالحها وطنية وتشكيل حكومة موحدة، وتشكيل قوات أمن تمثل جميع القبائل والمناطق

الليبية، وان تكفل وضع هذه القوات تحت السيطرة المحكمة لحكومة جامعة ومدنية ومنتخبة ذات تمثيل وطني واسع.

وفيما يتعلق بالمقترحات أكد التقرير أنه ينبغي على واشنطن العمل بصورة جماعية وبالتعاون مع حلفائها العرب لمواجهة الخطر الوشيك المتمثل في تنظيم الدولة الإسلامية واتخاذ تدابير شاملة تؤكد على الإصلاح السياسي ومساعدة المجتمع المدني.

من ضمن مجموعة من الدراسات والإطلاقات السياسية لباحثي مؤسسة كارينجي للسلام الدولي، كتب مجموعة من كبار الباحثين دراسة موسعة عن مترتبات الحراك العربي، حيث جاءت الدراسة بعنوان "النظام الناشئ في الشرق الأوسط" وتناوب على كتابتها كل من: سنان الغن، ناثن.ج. براون، مارينا اوتاوي، وبول سالم.

تدور الدراسة حول مفصل رئيس يشدد على أن أفضل الطرق لتحقيق المصالحة ودعم الديمقراطية في العالم العربي، يأتي من التركيز على الإصلاح الاقتصادي والمسائل الحياتية المباشرة⁽⁴⁸⁴⁾.

كما جاء في الدراسة أن النظام السياسي الناشئ في منطقة الشرق الأوسط، يتميز بتحولات كبيرة، وأن هناك أطراف فاعلة جديدة آخذة في الظهور في مواقع قوية، فيما تتلاشى أهمية أطراف أخرى، الأحزاب الإسلامية آخذة في الصعود، في حين تفقد القوى العلمانية السلطة، وفي مختلف أنحاء المنطقة، برزت المخاوف الاقتصادية إلى الواجهة، هذه التغييرات الداخلية لها آثارها على الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة كافة تقترح الدراسة على الأطراف الدولية الفاعلة أن تركز على بعض القضايا المحددة بوجه خاص، مثل المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والحفاظ على العلاقات القائمة بموجب المعاهدات، ومبدأ التسويات السلمية للنزاعات الدولية، مثل هذه الضغوط ستكون أكثر فعالية إذا كانت منسقة، ولذلك على جميع الأطراف أن تسعى إلى التصرف بصورة منهجية، وينبغي للمجتمع الدولي أيضا توسيع دائرة انخراطه مع الأطراف

⁽⁴⁸⁴⁾ مرح البقاعي، "مقدمات أمريكية لفصول الربيع العربي"، في: العربي بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع

سنوات من التغيير، بيروت، لبنان: مؤسسة الفكر، ط1، 2014، ص: 476.

السياسية الفاعلة على نحو يتجاوز "النخبة"، وتركيز الجهود الدبلوماسية على بناء الجسور مع مجتمعات بأكملها⁽⁴⁸⁵⁾.

ثالثاً: معهد الولايات المتحدة للسلام (United states institute of peace)

وهو مؤسسة أمريكية غير حزبية ومستقلة، تأسست عام 1984 من طرف الكونغرس بالعاصمة واشنطن، يقدم هذا المعهد تحليلات حول الصراعات في كافة أنحاء العالم يقوم الكونغرس بتمويله سنوياً، حظي أعضاء المجلس بعلاقات وثيقة مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية، يضطلع بمهام تدريب وتعليم النخب السياسية والأمنية وكيفية إدارة النزاعات الدولية.

يدير المعهد برامج عملية في مناطق الصراعات ويقوم بالدراسات والتحليلات، ويشغل أكاديمية تدريبية ومركز تنقيف عام، ويقدم الهبات من أجل الأبحاث و يعمل مع الحكومة و المجتمع المدني عبر العالم، ويؤسس ميادين أكاديمية وسياسية لإدارة الصراع الدولي وبناء السلام⁽⁴⁸⁶⁾.

إن المجلس الاستشاري لهذا المعهد اتخذ البحرين مقراً له بعد فيينا ونيويورك يتكون من 16 عضواً من دبلوماسيين وزعماء دينيين، ليقدم المشورة حول كيفية مواجهة الصراعات وإحلال السلام الدولي، ومن بين مشاريع معهد الولايات المتحدة للسلام نذكر: ⁽⁴⁸⁷⁾

- الاجتماع مع القبائل في العراق عام 2007: ساعد المعهد في الوساطة لتمرير إتفاقية السلام الأولية التي اعتبرت نقطة تحول في الحرب هناك، وطلب من خبراء المعهد مساعدة الكتيبة الجبلية العاشرة في الجيش الأمريكي في مسعى المصالحة في المحمودية الواقعة في ما كان يعرف بـ "مثلث الموت" في محافظة الأنبار غربي العراق، ونظر إلى المعهد على أنه طرف حيادي كان قادراً على جمع قادة العشائر السنية، وقادة الحكومة الشيعية في العراق، وأفراد رفيعي المستوى في الجيش الأمريكي بعد اللقاء بعد فترة قصيرة، انخفضت نسبة الهجمات والخسائر بشكل كبير، وأدى الاتفاق إلى تقليص التواجد العسكري الأمريكي هناك.

⁽⁴⁸⁵⁾ مرجع البقاعي، المرجع السابق، ص: 477.

⁽⁴⁸⁶⁾ United States institute of peace : Experts ,(consulted on 12/1/2017):<http://www.usip.org/experts>

⁽⁴⁸⁷⁾ Idem .

- مجموعة دراسة العراق: استخدمت الولايات المتحدة المعهد للمساعدة في اجتماع مجموعة دراسة العراق المؤلفة من الحزبين عام 2006، والتي درست الحرب في العراق، وقدمت التوصيات، وفي نهاية المطاف صدر تقرير نهائي قدم إلى الكونغرس والبيت الأبيض، ونشر للعام في 6 ديسمبر 2006.

تقرير "منع الفظائع من خلال الحوار: تحديات التعامل مع التنظيمات المتطرفة العنيفة"⁽⁴⁸⁸⁾.

- أصدر معهد الولايات المتحدة للسلام لفتح الحوار مع التنظيمات التي تتبنى العنف من أجل تحقيق مكاسب إنسانية للمدنيين والمتضررين في محاولة لتخفيف حدة الصراعات الدولية.

- أعد هذا التقرير كل من صوفيا سيبيستيان (Sofia Sébastian)، وجوناس كلايس Jonas Claes، يعكس التقرير خلاصة حلقات نقاش عقدها المعهد مع المعهد الأوروبي للسلام (European Institute of Peace) خلال عام 2016 في واشنطن (في 5 فيفري)، وبروكسل - مقر المعهد الأوروبي (23 فيفري)، ونيروبي (18 ماي) وقد عقدت حلقة النقاش في كينيا بالتعاون مع مركز الحوار الإنساني (Center for Humanitarian Dialogue)، وضمت حلقات النقاش سياسيين ومسؤولين عن صنع السياسات، وأكاديميين وخبراء ومشاركين في الحوار مع الفواعل غير العنيفة من غير الدول ومنع الأعمال الوحشية والتطرف العنيف.

- يستعرض التقرير إمكانية الحوار مع التنظيمات المتطرفة العنيفة وما يرتبط بذلك من مزايا مختلفة دون الإخلال بالقوانين والمواثيق الدولية.

رابعا: مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية: مارس مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية تأثيرا على إدارة بوش الابن وبرنامج الخاص بالشرق الأوسط، يتبنى أهدافا معتدلة تعاونية ذات طابع عملي، إذ أنه يهدف إلى:⁽⁴⁸⁹⁾

- معرفة وفهم التغيرات السياسية والاجتماعية في الشرق الأوسط مع معرفة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والديمقراطية والإعلام على هذه التغيرات.

⁽⁴⁸⁸⁾ Sofia Sebastian, Jonas Clases, " Atrocity prevention through dialogue : Challenges in dealing with violent extremist organization " , United States Institute of peace, Special report, Washington D.C, August 30,2016, <http://www.usip.org>

⁽⁴⁸⁹⁾ فادي خليل وآخرون، "دور مراكز الأبحاث والدراسات في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة جامعة تشرين

للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (30) العدد (2)، 2008، ص: 10.

- خلق شراكة أكاديمية بين الولايات المتحدة والمنطقة من أجل مساندة إحداث التغييرات الديمقراطية المطلوبة.
- التركيز على الدول المحورية في المنطقة من خلال الأبحاث وهي مصر، السعودية وإيران.
- ومن أبرز المشاريع التي يقوم بها هذا المركز مشروع العمل الخيري بالشرق الأوسط، بالتعاون مع هيئة المعونة الأمريكية، ويهدف إلى معرفة الفرق بين العمل الخيري الحقيقي والأعمال التي تتخذ واجهة خيرية لتمويل المنظمات الإرهابية، وهناك مشروع آخر لدراسة الدور الذي يجب أن تقوم به الشركات الأمريكية بالمنطقة من أجل إجراء إصلاحات ديمقراطية ومكافحة الإرهاب، وذلك عن طريق ورق عمل أعددتها المركز بين خبراءه ورؤساء الشركات الاقتصادية، وهناك مشروع إعلامي يقوم المركز من خلاله بعمل قنوات حوارية بين القنوات العربية ومثيلاتها الأمريكية لمناقشة كيفية صناعة الأخبار وكتابة التقارير بحرفية.

ومن بين تقاريره الأسبوعية، نجد التقرير الأسبوعي "مغالطة "نهاية الدولة": وضع الأهداف الخاطئة للحرب الفاتلة"⁽⁴⁹⁰⁾ الذي أصدره في نهاية عام 2016 حيث ناشد من خلاله صناع القرار الاستفادة من دروس تجارب التدخل العسكري في كل من العراق، ليبيا، اليمن، وسوريا، الذي أثبتت عجزها عن إرساء الاستقرار المنشود، مبرهنًا على ذلك عن المآسي والخسائر وصعوبة إنهاء حالة الحرب.

وشدد المركز على ما تجلبه الحروب من تغييرات جذرية في الدول المعنية حيث تمضي إلى نهايات لم تكن في حساب الأطراف المنخرطة: البنية الاجتماعية، الاقتصاد، علاقات الترابط بين المجموعات العرقية والطائفية المتعددة، وأوضح أن التغييرات العالمية فرضت نفسها عن كيفية تعاطي الولايات المتحدة الأمريكية التي أضحت في مواجهة عالم تستطيع التأثير فيه في أفضل الأحوال، لكنها لن تقدر على التحكم النهائي بمسار أي صراع تكون طرفًا فيه، ومن بين الدروس التي ينبغي على صناع القرار الأخذ بها بعين الاعتبار، أردف المركز أنه لا يدعو لانتهاج سياسة العزلة والتفوق داخل حدود الولايات المتحدة عندما تتعثر المسيرة الشاملة، ينبغي على إدارة الرئيس أوباما الإعداد لأفضل الحلول المرحلية لأفغانستان، العراق، ليبيا، سوريا،

(490) Anthony H.Cordesman, "The "End State" Fallacy: Setting the Wrong Goals for War Fighting", published on 26/9/2016, (consulted on: 2/10/2017), available online : <https://www.csis.org/analysis/end-state-fallacy-setting-wrong-goals-war-fighting>

اليمين قبل رحيلها مستندا إلى حقيقة أن الولايات المتحدة ليس باستطاعتها السيطرة على التحولات المستقبلية ويتعين عليها التكيف مع المتغيرات. (491)

خامسا: مركز الدراسات الأمريكية والعربية (Center for American and Arab Studies)

مركز الدراسات الأمريكية والعربية هو مركز غير ربحي للبحوث السياسية والتحليلات، تأسس للتزود بالحقائق وفحوصات الخبراء من خلال مجموعة منشورات لمراكز التفكير والأوراق السياسية التي تؤثر على مجموع السياسات الأمريكية تجاه العالم العربي. (492)

تأسس عام 2005 انطلاقا من إدراكه لأهمية رصد المؤسسات والعناصر الأساسية التي توفد وتؤثر في بلورة وصياغة السياسة الأمريكية نحو القضايا العربية، ونقل أهم إصداراتها للباحثين والقراء العرب، من ناحية وتوفير أدق المعلومات الموثقة للمراكز الأمريكية حول تداعيات وتجليات السياسة الأمريكية في نظر الشعب العربي من ناحية أخرى و يصل المركز رسالته بالمواكبة على إصدار متابعة أسبوعية دائمة، ترصد التغيرات ومؤشرات السياسة الخارجية لأمريكا ، وتؤسس لمعرفة أعمق لآلية صنع القرار. (493)

المطلب الثاني: مراكز التفكير العربية (*)

على المستوى العربي توجد المئات من المؤسسات والمراكز الفكرية والجمعيات العلمية تمارس عملها في نشر الثقافة بمختلف فروعها، ويمكن في هذا الصدد التركيز على بعض جهود مراكز التفكير العربية وذلك من خلال ما يلي:

(491) Think Tank monitor, weekly report (30/9/2016) consulted on (2/1/2017) available online :

<http://thinktank-monitor.org/weekly-report/weekly-report-arabic/>

(492) ” The Center for American and Arab Studies “, (consulted on /1/2016) available online

<http://thinktankmonitor.org/about-us/>

(493) Idem

(*) إن نشأة وتطور مراكز التفكير العربية بدأت في الخمسينيات في مصر، مع تأسيس المركز القومي للبحوث عام 1956 بالقاهرة، بالإضافة إلى مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية الذي تأسس عام 1968، وتأسس معهد البحوث والدراسات العربية عام 1952 الذي كان يرتبط بالجامعة العربية أما المراكز البحثية الخاصة، فكان مركز دراسات الوحدة العربية الذي تأسس في بيروت عام 1975 كمؤسسة بحثية غير ربحية، ثم انتشرت المراكز البحثية العربية أكثر منذ الثمانينات والتسعينات.

الفرع الأول: مراكز التفكير التابعة لمكتبة الإسكندرية

إن ما تقوم به المراكز والمنتديات والأقسام التابعة لمكتبة الإسكندرية في مصر هو أحد الأمثلة على دور المؤسسات والمراكز البحثية في الترجمة وثقافة التواصل، إذ تقوم سنويا بتنظيم أكثر من عشر مؤتمرات أو ندوات أو منتديات أو ورش عمل لتدريب الفنيين وتشجيع حرية التعبير والتسامح والفكري وتبادل الأفكار العلمية وأحدث ما توصل إليه العقل البشري من إنجازات، ودور الترجمة في عمليات التفاعل بين الحضارات الإنسانية، فعلى سبيل المثال نظمت أو استضافت هذه المؤسسة خلال عام 2008 فقط أكثر من إثني عشر مؤتمرا وورشة عمل وبرنامج منها: (494)

- استضافة مؤتمر "حوار الشعوب والثقافات في المنطقة الاورومتوسطية والخليج"، للفترة من 19-21 جانفي 2008.

- تنظيم مؤتمر "حرية تداول المعلومات ، المعلومات حق لكل مواطن" للفترة من 7-9 فيفري 2008، تناول المؤتمر في جلساته عدة محاور مثل الإطار القانوني والتنظيمي لتداول البيانات والمعلوماتية وحقوق الملكية الفكرية، ودور إتاحة المعلومات في التنمية وفي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في صياغة السياسات، وسياسات إتاحة المعلومات وضوابط النشر، فضلا عن دور البوابات والشبكات القومية على الأنترنت في الإتاحة ومسؤولية مؤسسات المجتمع في بناء مجتمع المعرفة.

- تنظيم المنتدى الثالث للشباب العربي تحت عنوان "الشباب ودور الإعلام في تحقيق ثقافة السلام والأمن والتنمية" للفترة من 28 فيفري -1 مارس 2008 حيث ناقش المنتدى قضايا الشباب العربي من مختلف الجوانب، ومنها رؤية الذات وقبول الآخر، والمواطنة والسلام والأمن الإنساني.

عقد مركز المخطوطات التابعة لمكتبة الاسكندرية مؤتمره السنوي الرابع تحت عنوان "المخطوطات المترجمة" للفترة من 29-31 مارس 2008، نوقش في المؤتمر دور حركة الترجمة في حماية التراث والمخطوطات المترجمة من اللغات المختلفة إلى اللغة العربية ، وذلك بمشاركة 50 باحثا من مختلف دول

(494) محمد صادق إسماعيل، البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي: كيف نهضوا ولماذا تراجعنا،

القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014، ص-ص: 157 - 158.

العالم تأتي أهمية هذا المؤتمر انطلاقاً من الدور الذي لعبته الترجمة في عمليات التفاعل بين الحضارات الإنسانية.

بالإضافة إلى هذه النشاطات نظم الاتحاد الدولي للمكتبات ومراكز المعلومات مؤتمر "دور المكتبات في حرية التعبير والتسامح الفكري وحق الوصول للمعلومات" في مكتبة الإسكندرية للفترة من 7-9 أكتوبر 2008.

الفرع الثاني: المركز العربي للدراسات السياسية والإستراتيجية

المركز العربي للدراسات السياسية والإستراتيجية هو مركز بحثي مستقل يهتم بالأساس بالقضايا العربية على كافة المستويات السياسية والإستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية، وكذلك العلاقات العربية وعلاقات العرب مع العالم الخارجي كما يسعى إلى التفاعل مع كافة المراكز والمؤسسات الفكرية داخل العالم العربي والإسلامي أو في كافة أنحاء العالم.

يقوم المركز بإصدار العديد من الدراسات ومنها: (495)

- سلسلة قضايا عربية وهي دورية شهرية تعني بالقضايا العربية في كافة المجالات.

- سلسلة دراسات إستراتيجية، وهي دورية تعني بالشؤون الأمنية والعسكرية العربية والإقليمية والدولية.

التقرير الاستراتيجي السنوي بعنوان "العرب في عام" والذي يضم كافة القضايا والأحداث التي مر بها عالمنا العربي خلال العام.

خدمة الملفات البحثية وهي خدمة يقدمها المركز للباحثين والباحثات في كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والتربوية.

إقامة العديد من الدورات التدريبية في مجال التنقيف السياسي والقضايا الأمنية والأوضاع العربية وغيرها من الموضوعات ذات الصلة، إلى جانب جائزة سنوية لأفضل البحوث والدراسات في الموضوعات التي يتم تحديدها.

(495) محمد صادق إسماعيل، المرجع السابق، ص: 160.

ومن الأهداف المرسومة لهذا المركز هو توفير وتسهيل وصول الباحثين إلى المعلومات والإنتاج العلمي في الدول العربية وتسهيل التواصل والتعاون العلمي وكذا العمل على نشر وتوفير المخزون العلمي للباحثين في كل بقاع العالم لتطوير قنوات الاتصال والتعاون.

الفرع الثالث: مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية للبحوث الفكرية المستقلة ، تقوم وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، وباقتراح برامج واقية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي ، تلتزم المبادرة في عملها مبادئ الحرية والتعددية والعدالة الاجتماعية، وهي تقوم بالأبحاث السياسية وتحليل السياسات، هدفها أن تشهد المنطقة العربية صعود وتنمية مجتمعات ديمقراطية عصرية، تأسست عام 2005، ومن بين الأعضاء العربية المؤسسة نجد: (496)

مركز الدراسات الإستراتيجية (الأردن)، مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة) المرصد التونسي للانتقال الديمقراطي (تونس)، مركز الدراسات السودانية (السودان) إيتانا (سوريا) ، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (فلسطين) المركز اللبناني للدراسات (لبنان)، المركز المصري لبحوث الرأي العام (مصر)، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية (المغرب)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (العربية السعودي)، المرصد اليمني لحقوق الإنسان (اليمن).

كما نجد أنها تضم عدة مؤسسات أوروبية وأمريكية نذكر منها:

البيت العربي (إسبانيا)، المركز الأوروبي للإصلاح (المملكة المتحدة)، المؤسسة اليونانية للسياسة الأوروبية والخارجية (اليونان)، المركز الأوروبي للدراسات الإستراتيجية (فرنسا)، الجامعة الوطنية 3 فبراير (الأرجنتين)، مشروع الولايات المتحدة والشرق الأوسط (الولايات المتحدة الأمريكية).

وبالتالي يبلغ عدد شركاء مبادرة الإصلاح العربي أكثر من 20 مركزا فكريا وبحثيا من العالم العربي وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وينشر موقع المبادرة دراسات وأبحاث تعالج القضايا السياسية والاجتماعية

(496) مبادرة الإصلاح العربي عبر الرابط التالي:

والاقتصادية في البلاد العربية بهدف بناء مجموعات عمل في دول مختلفة وتطوير شبكة واسعة من الباحثين والنشطاء ممن يتقاسمون الرؤى الإصلاحية.

نشرت عدة تقارير من بينها "اللامركزية ومستقبل الدولة في سوريا" وكذا تقرير بعنوان "الوصول إلى المعلومة: معركة من أجل مجتمع مفتوح في العالم العربي"، "حالة المعلومات في مصر: نحو تفعيل الحق الدستوري"، مقياس الديمقراطية العربي"، "الإصلاح الدستوري في المراحل الانتقالية"، ومن التقارير التي أصدرتها مؤسسة الإصلاح العربي عام 2016 نجد تقرير بعنوان "اللامركزية ومستقبل الدولة في سوريا" (*) حيث تفحص مبادرة الإصلاح العربي اللامركزية كنظام سياسي للدولة المستقبلية في سوريا داعية السوريين لتجاوز الفوارق الطائفية التي خلقها نظام الأسد وتوضيح نموذج لامركزية يعكس ماضي سوريا والحقائق الراهنة.

تدعو صاحبة هذا التقرير في ورقتها إلى خطة بعيدة المدى للامركزية ، وتحذر من خطر شكل الدولة المستقبلية، حيث الدولة المركزية متهالكة، وتعيش أزمة عميقة فيجب التعامل مع تطلعات الكرد كشعب باعتبارها تطلعات مشروعة، فحسب رأيها ينبغي على المجتمعات السورية الالتزام في تحقيق طموحاتهم بالخوض في مفاوضات مبنية على اعتبارات ومصالح عملية، وليس فقط على أسس التطلعات القائمة على أساس الهوية القومية، وقد تكون الفيدرالية خيارا مناسباً للحالة السورية ، ولكن الدول الفيدرالية الحقيقية لديها منظومة من المؤسسات الفعالة والتمرسة في المركز ذات قدرة على تنظيم علاقات سليمة مع كل أقاليمها فوجود مؤسسات مركزية أكثر ديمقراطية وفعالية يزيد ويقوي من فرص الدولة لطمأنة مجتمعاتها المختلفة، وتعزيز الانتماء إلى مجتمع وطني واحد.

ويقدم رياض علي منظورا قانونيا للمركزية ، ويتقصى بعض النماذج التي يمكن تبنيها في سوريا المستقبلية، أما ألان كريستاخت، فيعرفنا على مسار اللامركزية في فرنسا البلد الذي عاش ذات مرة حكم

(*) صدر هذا التقرير في 2016/12/23 من إعداد بسمة القضماني ورياض علي، ألان كريستاخت (أعضاء مبادرة الإصلاح العربي).

شديد المركزية (1789-1981)، ويرى أن التنظيم المناطقي في سوريا نسخة طبق الأصل على الشكل الفرنسي.⁽⁴⁹⁷⁾

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه مراكز التفكير الأمريكية والعربية

قبل التطرق إلى التحديات التي تواجه مراكز التفكير الأمريكية نشير إلى أنه من خلال عقد مقارنة بين أفكار هذه المراكز و السياسة الأمريكية في المنطقة العربية بعد أحداث 9/11 يمكن القول أن هذه المراكز والمؤسسات الفكرية حققت نجاحا في تسويق آرائها وأبحاثها لدى صناع القرار الأمريكي ، وبالتالي بعض السياسات الأمريكية كانت حصيلة آراء و طروحات بعض مراكزها الفكرية .

ومن الأمثلة على ذلك كثيرة لعل أبرزها مصطلح "محور الشر " الذي وضع كي يصف كوريا الشمالية والعراق و إيران بهذا الوصف صدر من أحد معاقل الفكر المحافظ في مدينة نيويورك وهو معهد مانهاتن (Manhattan Institute) وهو الكندي دافيد فروم (David Fromm) وهو أحد مفكري معهد المشروع الأمريكي ،وهو كاتب في دورية "ويكلي ستاندار" (Weekly Standard) المحسوبة على المحافظين الجدد⁽⁴⁹⁸⁾ وكان للأفكار التي صدرت عن بروكينجز دور كبير في التعبئة من أجل تبني سياسة العقوبات على ما يعرف ب " الدول المارقة " والتي أدرجت العديد من الدول العربية في قائمتها، و كان وراء تأسيس مجلس الأمن القومي الأمريكي و تشكيلات الدفاع والسياسة الخارجية.

ولعل من المهم الإشارة إلى أن مفهوم الضربة الاستباقية (Preemptive stick) الذي تبنته إدارة الرئيس بوش و طبق في العراق بهدف درء الأخطار التي يمكن أن تقع مستقبلا من خلال قيام الولايات المتحدة بعمل انفرادي هو مفهوم وضعه مشروع القرن الأمريكي الجديد وهذا المركز المعقل الرئيسي للمحافظين الجدد.⁽⁴⁹⁹⁾

بالإضافة الى تطبيق الفوضى الخلاقة والقوة الذكية خلال الحراك العربي دون ان ننسى تبني أفكار صدام الحضارات التي نظر لها هنتغتون.

⁽⁴⁹⁷⁾ للاطلاع أكثر أنظر التقرير عبر الموقع الالكتروني لمبادرة الإصلاح العربي:

<http://www.arab-reform.net>

⁽⁴⁹⁸⁾ ابراهيم بن عبد الرحمن الهدلق ، المرجع السابق ،ص-ص:48-49 .

⁽⁴⁹⁹⁾ نفس المرجع، ص: 49.

ومن خلال دراسة قام بها نيللي كمال الأمير توصل إلى وضع مؤشرات لقياس فاعلية مراكز التفكير لعدة دول بينها في الجدول التالي :

الجدول رقم (10): مؤشرات فاعلية مراكز التفكير في بعض الدول

المؤشر	الولايات المتحدة	بريطانيا	تركيا	أستراليا	الصين	مصر
المساهمة في صنع القرار	*	*				*
زيادة عددها باستمرار	*	*				*
عمل خبرات بارزة بداخلها	*	*	*	*	*	*
تنوع في النشاط	*	*				*
تنوع في مصادر التمويل	*	*				
ظاهرة راسخة في المجتمع	*	*				
مجموع المؤشرات الإيجابية	6	6	1	1	1	4

المصدر: نيللي كمال الأمير، " دور المراكز البحثية في تشكيل الرأي العام وصورة الآخر : دراسة لحالة مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة "، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي: استطلاعات الرأي العام واتخاذ القرار: بين النظرية و التطبيق، 6-8 فيفري 2007، ص:16.

يتضح من خلال الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا تتفوق على الدول الأخرى و يرجع ذلك إلى تطور ظاهرة مراكز التفكير و توفر المناخ الملائم للعمل في كل من الدولتين والذي أدى إلى تطور طريقة أدائها ومن ثم زيادة فاعليتها، لكننا لا نؤيد فكرة نيللي كمال الأمير على أن مراكز التفكير المصرية تساهم في صنع القرار نظرا للتحديات التي تواجهها، و التي سيتم التطرق إليها فيما بعد.

الفرع الأول: التحديات التي تواجه مراكز التفكير الأمريكية

تحولت العداوة إلى نزاع مفتوح بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، عندما رأى المحافظون الجدد فرصة لاتهام الأكاديميين المختصين بشؤون الأوسط، ليس باعتماد مناهج دراسية متحيزة

وحسب، بل بتمثيل نوع من "الطابور الخامس" الفكري، وبعد وقت قصير من أحداث 2001/9/11، نشر المركز الأمريكي للأمناء والخريجين^(*)، تقريراً تحت عنوان "كيف تحتل جامعاتنا الولايات المتحدة، وما يمكن فعله بهذا الشأن؟"

يورد التقرير أمثلة تظهر تقصيراً في السلوك الوطني لدى أساتذة الجامعات، وتوصف الأخيرة، بأنها الحلقة الضعيفة في الحرب على الإرهاب، وفي الوقت عينه أصدر مارتن كرايمر (Martin Kramer) رئيس تحرير مجلة "ميدل إيست كواترلي" كتاباً بعنوان "أبراج عاجية على الرمال: فشل الدراسات الأمريكية الشرق أوسطية"، حيث اعتبر أن المؤسسات الأكاديمية المستعدة للدفاع عن العالم الثالث أعمت عيونها عن الأعراض الخطيرة التي تعاني منها المنطقة، ومن ثم أطلق دانيال بابيس وهو زميل لكرايمر من المحافظين الجدد، والذي عينه بوش رئيساً لمعهد السلام الأمريكي "كامبوس واتش"، وهو موقع على الإنترنت مخصص لرصد مؤشرات التحيز ضد الولايات المتحدة في مراكز الدراسات الشرق أوسطية، تقريراً ونشر ملفات عن الأخطاء السياسية التي ارتكبتها بعض أجمع الأساتذة ، ودعا التقرير الطلاب إلى رفع تقارير عن أساتذتهم. (500)

هذا إلى غاية صدور قانون الدراسات الدولية في التعليم العالي تحت رقم 3077^(**) لمعرفة تأثير مراكز الدراسات الدولية الممولة من الحكومة على الأمن القومي، يشجب المحافظون الجدد سيطرة غير الغربيين في هذا المجال قائلين إن معظم الباحثين الشرق أوسطيين هم مجرد ناطقين باسم إيديولوجيات بلادهم الإرهابية - حسب قولهم - ولذلك هدف القانون المشار إليه إلى إحداث ثورة في الجامعات، حيث يضع الباحثون ثقلهم في محاربة الإرهاب، ولخدمة المصالح الأمريكية.

لقد أرسلت مراكز أبحاث في جامعات مرموقة في 15 أبريل 2004 مثل جامعة هارفارد، شيكاغو، برنستون، ستانفورد وبيال، إلى مؤسسات فورد وروكفلي رسائل على التوجه الجديد في منع الباحثين من كتابة

(*) وهو مجموعة مركزها واشنطن شاركت في تأسيسها لين تشيني زوجة نائب الرئيس ديكتشيني والسيناتور

الديمقراطي جون ليبرمان.

(500) سمير التنير، المرجع السابق، ص - ص: 95-96.

(**) الذي صادق عليه مجلس النواب الأمريكي بالإجماع في 21 أكتوبر 2003 حيث يطلب المزيد من الدعم

للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث استمع أعضاء الكونغرس إلى إفادات عن التأثير السلبي للكاتب إدوارد سعيد على مراكز الدراسات الشرق أوسطية التي وصفت بأنها جيوب تضم معاداة منحة للأمركة.

ما يريدون بحجة الحرب على الإرهاب، وعدوا ذلك أمرا موجها إلى منع الحرية الأكاديمية، خاصة بعدما تبين أن ما نشره المحافظون الجدد عن العراق كانت كلها معلومات كاذبة⁽⁵⁰¹⁾.

اعتدنا أن نسمع عن تأثير مراكز الأبحاث الأمريكية على صانع القرار لحد تقديم في إصدار قرارات بشأن قضايا معينة، لكن في الآونة الأخيرة نجد العديد من الدول الأجنبية توجه تقارير مراكز التفكير الأمريكية لصالحها عبر تبرعات سخية تصب بالنهاية لصالح التقارير التي تتخذ بموجبها الإدارة الأمريكية قرارات مصيرية هذا ما اكتشفته صحيفة نيويورك تايمز (New York Times) تحت عنوان القوى الخارجية عبر التأثير على مراكز التفكير (Foreign Powers by influence at think tanks) رافعة الغطاء عن تمويل 57 دولة لتسعة مراكز أبحاث وتفكير أمريكية بهدف أن تصدر تقارير تدعم مواقفها أو تؤثر في قرارات البيت الأبيض والكونغرس لصالح قضايا خاصة بهذه الدول، ويشير التقرير إلى أن التبرعات أو شراء ولاء مراكز الأبحاث ثم مع مراكز بحث مؤثرة في واشنطن مثل: معهد بروكينغز ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، والمجلس الأطلنطي، ومعهد دراسات الشرق الأوسط، ومراكز أخرى ، وكل واحد منها تلقى دعما من حكومات أجنبية لإعداد أوراق بحث السياسات وتنظيم ندوات ولقاءات مع المسؤولين الكبار من الحكومة الأمريكية.⁽⁵⁰²⁾

الدول ال 57 التي تم الكشف عن تمويلها لمراكز الأبحاث الأمريكية تشكل كل دول القارات تقريبا: آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا والشرق الأوسط (المنطقة العربية) منها 9 دول عربية منها خمسة خليجية تمول 7 مراكز ، وفي عام 2011، كان حجم الدول المتبرعة أكبر حيث بلغ 64 دولة أسهمت في دعم 28 مركزا في الولايات المتحدة، ويقدر ما تلقت هذه المراكز بحوالي 92 مليون دولار أمريكي، ولكن المبلغ قد يكون أعلى نظرا لعدم التفاصيل المالية عن طبيعة وشروط العقود التي عقدت بينها وبين الدول الأجنبية.⁽⁵⁰³⁾

(501) سمير التنير، المرجع السابق، ص: 99.

(502) عادل القاضي، "حكومات أجنبية تبرعت لمراكز أبحاث أمريكية للتأثير على صانع القرار"، (تاريخ النشر:

8 سبتمبر 2014)، (تاريخ الاطلاع: 2017/3/2) عبر الرابط:

<http://www.almuslimon.net/article-riew.php?id=12506#sthash.yohqolxd.dpuf>

(503) نفس المرجع، ص 2.

وهذه الأموال لا تذهب بطبيعة الحال من يد الدول إلى مراكز التفكير الأمريكية مباشرة، ولكنها تسلم لها عبر شريك لكل دولة في واشنطن، ويكون غالبا واحدا من جماعات الضغط المعروفة هناك، لعل أهمها مركز التطوير الدولي (Center Global development)، لأنه منظمة غير ربحية، ويعتمد عليه صناع السياسة في الكونغرس والحكومة لإعداد تقارير وأبحاث مستقلة وأكاديمية تظهر الوثائق التي نشرتها "نيويورك تايمز" أن كلا من قطر والإمارات العربية المتحدة اللتين تعتبران استمرار الوجود الأمريكي في الخليج مهما لأمنها القومي، تتافستا على دعم مراكز التفكير، وخاضت حربا لتشكيل الرأي العام الأمريكي، والإمارات العربية المتحدة مثلا دعمت مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية وقدمت له أكثر من مليون دولار أمريكي للمساعدة في بناء مقر المركز الجديد بزجاجه المشع والجدران الفولاذية، والذي لا يبعد مقره سوى أمتار عن البيت الأبيض فيما وافقت قطر عام 2013 على التبرع لمركز بروكينغز بمبلغ 14.8 مليون دولار على مدى أربعة أعوام، حيث فتح المركز فرعا له في الدوحة العاصمة القطرية ودعم مشروعها حول العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي⁽⁵⁰⁴⁾.

رغم الدراسات العديدة التي حاولت قياس المبلغ المالي الذي تلقتة المراكز المحافظة والتقدمية، فقد ثبت أن المهمة صعبة، بالنظر إلى العدد الهائل لمراكز التفكير الواجب احتسابها، وصعوبة تصنيف هذه المراكز من ناحية الطيف الإيديولوجي، فشلت عدة دراسات في أن تحدد بشكل قاطع القدرات المالية لمراكز التفكير التقدمية والمحافظة⁽⁵⁰⁵⁾.

وحول أسباب قبول هذه المراكز لتبرعات أجنبية، يعود إلى:

- ضرورات التنافس فيما بينها بعدما تضاعف عددها في السنوات الأخيرة.

- تراجع القروض التي تمنحها الحكومية الأمريكية لهذه المراكز.

ويقول المحامي جوزيف ساندلر (Joseph Sandler) أن اتفاقيات الدول الأجنبية مع مراكز التفكير أخطر من اتفاقها مع جماعات الضغط، وهي تشير للتأثير الكبير الذي تمارسه مراكز التفكير على الإدارة

⁽⁵⁰⁴⁾ عادل القاضي، المرجع السابق، ص: 4.

⁽⁵⁰⁵⁾ James G. Mc Gann, **Think Tanks and policy advice in the United states : Academics, advisors and advocates**, Op.cit, p 48.

الأمريكية على أساس أن جماعات الضغط تقدم خدمات ويتوقع منها الدفاع عن قضايا هذه الدولة أو تلك، لكن مراكز البحث تلبس لباس الحياد الأكاديمي والموضوعية لكنها تخلت عن ذلك من خلال نشاطاتها.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه مراكز التفكير العربية

رغم كثافة نشاطات مراكز التفكير العربية، إلا أنها تواجه عدة عراقيل نذكر منها:

أولاً: الافتقار إلى الموضوعية والاستقلالية في العمل

مما لا شك فيه أن قيمة مراكز التفكير تكمن في حياديتها واستقلاليتها ومهنتها ولا تتحقق هذه المهنية إلا بهامش كبير من الحرية لتحديد أولويات عملها واختيار أجندها البحثية، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال توفير تمويل غير مشروط، كما يحتاج الباحث إلى استقلالية في عمله، وإلى حرية في نشاطه دون الخضوع لوصاية.

إن الرقابة الممارسة من طرف الأنظمة العربية على أعمال مراكز الأبحاث من خلال تأطير عدة أجندهات لهذه المراكز وتحديات قوانين عملها وسيرها، في حين توجد مراكز التفكير العربية التي تفضل عدم العمل وفقاً لروابط مع الحكومة لكن هذه الأخيرة تعيد تنظيمها في بعض الحالات بالمحافظة على هذه الروابط على شكل حماية سياسية دون إدارة أو ترشيد عملها⁽⁵⁰⁶⁾، فليس هناك ما يسمى بالعمل المؤسسي المستقل، فإن كان هناك ما يمت إلى ذلك بصلة، فإنها بشكل أو بآخر تقع تحت طائلة أجهزة الدولة ولوائحها، ناهيك عن الأحزاب السياسية وهذا الجانب يقع تحته ما يسمى بالسقف الديمقراطي أي مقدار الحرية الممنوحة للنخب والمثقفين، فليس هناك بكل تأكيد ما يكفي من مجال ممنوح للوصول إلى المعلومات من جهة، وإلى البحث العلمي الموضوعي دون قيود سياسية أو فكرية من جهة أخرى، وهو ما تفتقده معظم مراكز التفكير العربية⁽⁵⁰⁷⁾.

(506) Ibrahim Ezzat, Op.cit, p 11.

(507) هاشم حسن حسين الشهواني، مراكز الأبحاث العربية وسبل تطويرها باتجاه الإسهام في صناعة القرار

السياسي، مرجع سابق، ص: 302.

ثانيا: مشكلة التمويل

فالتمويل هو مفتاح البحث، ومن دونه يتعذر على الباحثين انجاز المطلب ، أو فتح مؤسسة بحثية وتجهيزها بالأثاث المكتبي وغيره، إن الباحث يحتاج إلى استقرار مادي وتفرغ كامل لنشاطه البحثي، وقد تفضي هذه العراقيل بالباحث إلى اللجوء إلى بلاد أخرى على غرار البلدان الأوروبية حيث يمكنه أن يحظى برواتب مغرية تقدمها له مراكز التفكير.

تقدم الأرقام الواردة في إحصاءات اليونسكو، وتقارير التنمية الإنسانية العربية صورة غير مبهجة عن كيفية تعاطي الوطن العربي مع البحوث، فنسبة التمويل العربي للبحث العلمي تتراوح بين (0.1 بالمائة) و(0.3 بالمائة) لمجمل الوطن العربي وتدخل ضمنها النفقات الإدارية، في حين تصل في السويد وفرنسا مثلا إلى 3 بالمائة من الموازنات العامة، أما في إسرائيل فيصل الإنفاق على البحوث العلمية إلى ما يوازي 47 بالمائة، من الموازنة العامة للدولة، وما يوازي 30 بالمائة من الموازنة المخصصة للتعليم العالي⁽⁵⁰⁸⁾، وهناك ما يقارب 5000 باحث عربي يبحث في المجال السياسي والاجتماعي والقضايا المتعلقة بالشرق الأوسط، 2000 منشور على قواعد منظمة عبر 85 مؤسسة بحث التي تغطي الشؤون الوطنية والعالمية، وهذا العدد يعتبر صغير مقارنة مع آلاف الباحثين الذين يديرون أعمال حول الشؤون الوطنية والدولية في واشنطن وحدها⁽⁵⁰⁹⁾.

أكبر الموارد المالية لمراكز التفكير تأتي من المؤسسات الغربية، ولما له تأثير إيجابي من الناحية المالية لكن له تأثير سلبي من خلال رسم هذه المؤسسات الغربية لأجندات معينة داخل المراكز الفكرية العربية.

في كل عام تتلقى مؤسسات بحث السياسة العامة في الشرق الأوسط العربية ما يقارب 15 مليون دولار، حيث يمنح صندوق فورد (Ford) حوالي 5 مليون دولار والمنظمات الدولية الأمريكية بما فيها البنك الدولي يمنح 2 مليون دولار، الاتحاد الأوروبي يمنح 3 مليون دولار، والباقي مصدره محلي⁽⁵¹⁰⁾.

(508) محمد صادق إسماعيل، المرجع السابق، ص: 164.

(509) Ibrahim Ezzat, Op.cit, p 12

(510) Idem , p- p :11-12

ومن أهداف التمويل الأمريكي لمراكز التفكير العربية:

إن المتأمل للخطاب السياسي للرؤساء الأمريكيين يلمس الاتفاق في النظرة النفعية لفلسفة التمويل، فالرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون يبين فلسفة التمويل الغربي من خلال قوله: (511)

« let us remember that the main purpose of American aid is not help other, but to help ourselves »

أي "يجب أن نتذكر أن الغرض الرئيس للمعونة الأمريكية ليس مساعدة الشعوب ولكن مساعدة أنفسنا". بعد هذا التصريح بأكثر عقدين من الزمن، أوضح الرئيس ريتشارد نيكسون في كتابه نصر بلا حرب عام 1999: "أن الكونغرس لن يقر المعونة ما لم تحقق المصالح الأمريكية بوضوح" (512)، وبالتالي يمكن تحديد أهداف التمويل الغربي عموماً والأمريكي خصوصاً لمراكز التفكير العربية من خلال ما يلي:

الهدف الأول هو جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن البلد المتلقي للتمويل الغربي وخاصة من طرف أجهزة المخابرات مثلما يقول ستانفيلد تيرنر (Stanfield Tirner) مدير وكالة المخابرات المركزية: "إن الحصول على المعلومات بالنسبة لبلد مثل أمريكا مهم للغاية، فالولايات المتحدة دولة نشاط عالمي، ولذا فهي تحاول التواجد في كل بقعة من العالم". (513)

فسياسة جمع المعلومات لها وزن استراتيجي في التوجه الخارجي الأمريكي وخدمة للأمن القومي الأمريكي بصفة خاصة، فالمؤسسات التمويلية تستخدم هذه المساعدات لدعم بحوث ودراسات تقدم عن المجتمعات العربية التي يراد اختراقها.

أما الهدف الثاني فإنه يتمثل في قراءة وتحليل المعلومات من قبل باحثين ومفكرين محليين من خلال تقديمهم تقارير مباشرة عن الأوضاع الداخلية للبلاد، ومن الأمثلة على ذلك نجد وزارة الدفاع الأمريكية ووزراء الخارجية ووكالة المخابرات الأمريكية كلفت مئات الباحثين لانجاز دراسات حول الظواهر الدينية في المشرق

(511) الهيثم زعغان، التمويل الغربي وشراء الفكر في العالم العربي، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية،

2010، ص: 14.

(512) نفس المرجع، ص: 14.

(513) للمزيد أنظر: منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، القاهرة: مركز الدراسات العربي الأوروبي

1997، ص: 273.

العربي والإسلام السياسي، وكانت الفئة الأكثر استغلالاً لذلك فئة الأكاديميين العرب المتواجدين بالولايات المتحدة الأمريكية، وقادة الأبحاث في الجامعات العربية.

الهدف الثالث: توجيه الشؤون الداخلية لدولة المتلقي وفقاً للمصالح الغربية والأمريكية وفي ضوء هذا الهدف يتم طرح أجندات غربية تسير عكس دين وثقافة وأعراف المجتمع الذي ينتمي إليه الباحثون والمراكز البحثية العربية، مثلما يحدث في قضايا المرأة والليبرالية والتلاعب في التعليم الديني⁽⁵¹⁴⁾.

الهدف الرابع: طرح الأفكار الغربية بلسان باحثين ومفكرين محليين ولا يتحقق هذا الهدف إلا من خلال توجيه اهتمامات الباحثين العرب نحو مشروعات بحثية ممولة من طرف الغرب بصف عامة والأمريكيين بصفة خاصة.

الهدف الخامس: تكميم أفواه المفكرين والباحثين والكتاب العرب ففي أوقات الأزمات وذلك خوفاً من مهاجمة الدول المتسببة في الأزمة، ومن أبرز الأمثلة التي كتمت فيها الأفواه: أزمة الرسوم الدانماركية المسيئة للرسول -صلى الله عليه وسلم- حيث الدانمارك من بين الدول الممولة للمراكز الفكرية العربية ،

تعد مؤسسة فورد^(*) الأمريكية من أنشط المؤسسات التمويلية الدولية التي تدعم الباحثين والمراكز الفكرية العربية، ومن أهدافها المعلنة: نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والثقافة في البلدان الفقيرة، لكن لم يقتصر نشاطها على الجانب الخيري فقط إنما ارتبط نشاطها بشكل مباشر مع المخابرات الأمريكية وما يؤكد ذلك الدراسة المنشورة بعنوان "مؤسسة فورد ووكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية" للأكاديمي الأمريكي جيمس بيترا (James Petras) حيث أكد أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تستخدم المؤسسات الخيرية باعتبارها قناة فعالة لتوجيه مبالغ كبيرة من المال لمشروعات الوكالة.

كما يقول كذلك: "تاريخ تعاون وتشابك مؤسسة فورد مع وكالة المخابرات المركزية في السعي لتحقيق هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم هو الآن حقيقة موثقة بشكل جيد"، وفي تعليقه على العلاقة بين مؤسسة فورد والمخابرات الأمريكية في عالم اليوم خاصة بعد سقوط الشيوعية يقول "جيمس بيترا": "في الفترة الحالية تطرح واشنطن الموضوع بأنه الإرهاب أو الديمقراطية تماماً كما كان الأمر خلال الحرب الباردة

(514) الهيثم زعفان، المرجع السابق، ص: 18.

(*) أسسها "هنري فورد" والذي كان مالكا لشركة فورد للسيارات.

الشيوعية أو الديمقراطية، وفي كلتا الحالتين الإمبراطورية الأمريكية تقوم بتجنيد تمويل منظمات واجهة، مثقفين وصحافيين، ومؤسسة فورد إحدى المؤسسات التي تتعاون مع الحكومة وتقوم بدورها في تشكيل الغطاء الثقافي في الحرب الباردة الجديدة⁽⁵¹⁵⁾.

إن مشكل التمويل هي مشكلة متعددة الأبعاد حيث يغيب التمويل المحايد الذي يمكن أن يأتي من الدولة على شكل مخصصات البحث العلمي وبالتالي تقع المراكز بحبائل التمويل الأجنبي بكل أشكاله مما يدفعها في المحضور والمشبوه ومن الأمثلة على ذلك تعرض "مركز البحوث التطبيقية والدراسات النسوية" في جامعة صنعاء الذي حصل على مساعدات مالية من هولندا واليابان وكندا، وما أشيع عنه بنقل تقاليد اجتماعية غريبة عن المجتمع العربي، وما ينافي الأعراف العربية والإسلامية مما أثار حفيظة الأوساط الاجتماعية والدينية⁽⁵¹⁶⁾.

وبالتالي فالتمويل الأجنبي يهدف إلى التأثير في مجريات التغيير في المجتمع العربي، ولذلك فهو لا يخضع لقاعدة العمل الخيري وعليه فإننا نعارض التمويل الأجنبي بالشكل الذي ترسمه المؤسسات الداعمة له لأنه قد يحمل في طياته نيات سيئة وأهداف مرسومة في توجيه مراكزنا الفكرية.

ثالثاً: ضعف آليات التعاون والشراكة الحقيقية بين مراكز التفكير

أي عدم توفر قنوات اتصال وتنسيق بين مراكز التفكير العربية فيما بينها وبين مراكز التفكير الدولية، فوجود مثل هذا الاتصال يسهل عملية نقل الخبرات، وتأسيس شراكة معرفية.

تتجه المراكز البحثية الأورو-أمريكية لإرساء فرق بحث متكونة من عدد التخصصات المكمل بعضها بعضاً مثل دار الإنسان (Maison de l'homme) في فرنسا التي تجمع مئات الباحثين من جنسيات مختلفة، أنجزت أعمالاً تحليلية ذات قيمة عالية، فإننا نسجل غياباً شبه كامل لمثل فرق البحث هذه في عالمنا العربي، وهذا ما يترجم تهميش باحثينا المطلق على صعيد الخريطة المعرفية، وإذا أضفنا إليه الوضع

(515) الهيثم زعفان، المرجع السابق، ص: 25.

(516) هاشم حسن حسين الشهواني "مركز الأبحاث العربية وسبل تطويرها باتجاه الإسهام في صناعة القرار

السياسي"، المرجع السابق، ص: 303.

الناتج عن هجرة مئات آلاف من الخبراء والعلماء الباحثين ليتم احتضانهم من جانب المؤسسات والمراكز والمخابر الدولية.⁽⁵¹⁷⁾

يضاف إلى ذلك تسجيل ضعف في التنسيق بين المراكز الفكرية العربية والقطاع الخاص والمراكز الأكاديمية في الجامعات، و غياب التفكير الجمعي و صعوبة الحصول على المعلومات.

رابعاً: التوجه الفكري

الكثير من المراكز الفكرية تخطت بقصد أو بغير قصد ما بين دور مراكز التفكير كبؤرة للتفكير والتخطيط وما بين دور الحزب السياسي، حيث نجد الكثير منها تحول إلى منبر تعبوي لأفكار السلطة السياسية الحاكمة أو أصبحت إمتداد إيديولوجي وسياسي لحزب سياسي معين.

الفرع الثالث: سبل تطوير مراكز التفكير العربية

إن مراكز التفكير العربية في حاجة ماسة إلى إعادة النظر في ارتباطها الإداري والتنظيمي، ودورها في التنمية وتحليل السياسات، ومستوى مساهمتها في معالجة قضايا المجتمع، وتفعيل دورها بمواجهة التحليلات المغرضة التي تقوم بها المراكز الفكرية الغربية عامة والأمريكية خاصة.

إذ ينبغي أن نعمل على استقطاب أفضل العقول البشرية لمواجهة متطلبات التطوير وتحديات العصر الذي نعيشه، كما أنها بحاجة إلى تبني آليات عمل أكثر مرونة وتفاعلا مع مشاكلنا و قضايانا، وفي ضوء هذه المعطيات ، نلتمس الحاجة إلى وضع إستراتيجية يكون فيها لمراكز الأبحاث الدور الفاعل في تحديد المشاكل والمواضيع التي تتطلب اتخاذ القرارات، كما يتوجب على المراكز أن تستعيد دورها التي أنشأت من أجله ، كأداة فعالة لإنتاج المشاريع الإستراتيجية، وخلايا تفكير عميقة، تعمل لإنضاج المشاريع العلمية، وبلورة الإشكالات القائمة ودراستها وفق تكامل منهجي علمي انسجامي،⁽⁵¹⁸⁾ وبالتالي فإن سبل تطوير مراكز

⁽⁵¹⁷⁾ هاشم حسن حسين الشهباني ، المرجع السابق، ص: 305.

⁽⁵¹⁸⁾ خليل وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر،

الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث، ودراسة السياسات، يناير 2013، ص: 39.

التفكير العربية يمكن حصرها في النقاط التالية: (519)

1 - ربط البحوث الأكاديمية بالواقع العملي: فقناعة المجتمع بمؤسساته العلمية والعملية التي تستثمر نتائج هذه المراكز يعد عاملا أساسيا في استمرار عملها، إذ أن هذه الجهات تعد بمثابة مراكز التغذية العكسية لجميع النتائج العلمية التي وصلت إليها هذه المراكز.

2 - منح مراكز التفكير مستوى أعلى من سقف الحرية المعرفية والحركة المعطاة:

كما يجب في هذا السياق التحرر من قيود سرية المعلومات، ويتطلب ذلك إصدار تشريعات تحمي عمل مراكز التفكير وتسهل عليها الوصول إلى البيانات المطلوبة باعتبار أن ما تنتجه هو لخدمة المجتمع، وهذا الكلام ينطبق على الباحث كفرد من حيث حرية الرأي والحركة وعدم إلزامه بضوابط قد لا تصلح إلا لرجال الشرطة.

3 - التمويل الوطني: قد يكون الحديث عن التمويل الوطني والعربي للمراكز البحثية مرتبطا بالإصلاح السياسي، فلا يمكن الحديث عن تمويل حكومي مع غياب حكومة منتخبة، لا تفرض على هذه المراكز برامج قد لا تقل خطورة عن تلك التي تفرضها الحكومات والمؤسسات الأجنبية.

4 - في مجال عمل المراكز المهني: يقول المؤرخ محمد قنطاري في هذا الصدد: "إننا في أمس الحاجة لعقلنة نظراتنا إلى التاريخ والواقع لنساعد أصحاب القرار السياسي على اتخاذ الموقف المناسب، فلا يكفي للباحث أن ينقل المعلومات والبيانات فقط، وإنما يقوم بتحليلها ومقارنتها للوصول إلى نتائج وسيناريوهات مستقبلية تساعد متخذي القرار على الإحاطة بأي مسألة مطروحة، ومساعدته في أن يكون قراره رشيدا ومتناسقا يتم ذلك بطرح تصورات وخيارات بديلة لديه" (520)

5 - ضرورة تبني مراكز التفكير إستراتيجية الانفتاح وتطوير العلاقات مع الهيئات والمؤسسات الأخرى: سواء كانت هيئات تشريعية أو تنظيمات سياسية أو حكومية، دوائر علمية،

(519) للاطلاع أكثر انظر:

هاشم حسن حسين الشهواني: "مراكز الأبحاث العربية وسبل تطويرها بالاتجاه الإسهام في صناعة القرار السياسي"،

المرجع السابق، ص- ص: 310-312.

(520) المرجع نفسه، ص- ص: 310-311.

الباحثين، المحللين السياسيين، الصحافة ووسائل الإعلام من أجل الوصول إلى شبكة هامة تتعاون مع المراكز.

6 - بالإضافة إلى هذه السبل يمكن أن نضيف كذلك ضرورة استقطاب الكفاءات العلمية البحثية الموجودة في الكليات المختلفة، والاتصال بهم وتكليفهم برفد مراكز البحوث في إطار البحث الناجح والتميز، ومراعاة التوقيت الجيد لإصدارها بهدف تنمية المجتمع.

ومن المشاريع التوحيدية لمراكز التفكير والبحث العربية قد لخصها مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية نذكر: (521)

- تنسيق الجهود بين مراكز التفكير العربية بكل أنواعها لمواجهة تحديات وقضايا الأمة العربية الكبيرة والمتشعبة، تلك المهمة التي لا يستطيع مركز بحثي بمفرده أو مجموعة محدودة من المراكز مهما بلغت إمكانياتها أن تقوم بهام بفردها.

- المساهمة في النقاء المفكرين والباحثين العرب في كل الأقطار العربية مما يساعد على تقريب وجهات النظر، وإثراء حوار عربي واسع حول مجمل القضايا السياسية والاقتصادية التي تهم الأمة العربية على اعتبار أن التعاون العربي في أي مجال هو خطوة في الطريق إلى التعاون والتنسيق العربي المشترك الذي يجب أن يبدأ انطلاقاً من المجالات غير السياسية.

- تركيز جهود مراكز التفكير المختلفة، وعدم تشتيتها تجاه القضايا المختلفة التي تهم الأمة، وذلك من خلال تنسيق الندوات والمؤتمرات وحلقات المناقشة والمشروعات البحثية لضمان تكرارها تجاه الموضوع الواحد، دون أن يؤثر ذلك على الاختلاف في الرأي والتنوع في الرؤى.

- توفير قاعدة من البيانات والمعلومات عن العالم العربي في كل المجالات، تمكن المهتمين بالشؤون العربية والدولية والمتابعين لهما من الاعتماد عليها بدلاً من اللجوء إلى مصادر أخرى غير عربية ، قد تقدم معلومات مغلوطة أو كاذبة لتحقيق أهداف أو مصالح معينة على حساب الأمة العربية.

- مجارة حركة التطور على المستوى البحثي في العالم والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات أو ما يطلق عليها "ثورة المعلومات" من خلال الكمبيوتر وشبكة الانترنت، حتى لا يتجاوزنا العصر بآلياته المختلفة التي لا تعرف الثبات أو الاستقرار، والتنسيق بين جميع مراكز التفكير العالمية والإقليمية في إجراء دراسات

(521) للاطلاع أكثر على آراء الباحثين والمفكرين في هذا المجال انظر: مهدي شحادة، صالح بكر الطيار، دور

مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار، بيروت: دار بلال، 1999، ص-ص: 79-88.

مشتركة تعين على تقريب وجهات النظر خاصة في إطار ما يعرف بالنظام العالمي الجديد الذي تلاشت فيه المسافات.

تري الباحثة أن الكثير من مراكز التفكير العربية تابعة لجامعات أو مؤسسات رسمية وبالتالي فهي ليست مستقلة، الأمر الذي يمنعها الدخول في أي اتحاد عربي مالم تحصل على الموافقة من السلطات العليا، وبالتالي إمكانية التنسيق بدل الاتحاد في العمل ولا يمكن تحقيق الأهداف المرجوة من هذه المراكز الفكرية العربية في ظل التمويل الغربي لها، وبالتالي الاستقلالية المالية شرط من شروط تحقيق الأهداف المرسومة في خدمة القضايا العربية.

إن تخلف الدول العربية قد انعكس على تخلف الناحية العلمية، والتي امتدت آثاره إلى محدودية وتخلف مراكز التفكير، فضلا عن انخفاض أعدادها، فميدان عملها وتأثيرها بقي محدودا، واقتصرت دراساتها على الجوانب الوصفية والعامية غالبا، لأن إجراء بحوث عميقة تحتاج إلى قاعدة بحثية تفتقر إليها أغلب الدول العربية، فضلا عن أن نتائج هذه المراكز قد تجد طريقها إلى رفوف المكاتب والأرشيف دون أن تتاح الفرصة الملائمة لاستثمارها وقد جاءت هذه المراكز مكررة لما موجود في الغرب أو لما هو قائم في دول أخرى ربما تكون مجاورة، الأمر الذي جعلها أقل فاعلية ونفتقد إلى الأصالة لأنها ستكون أقل تفاعلا مع البيئة المحيطة بها، وأقل اهتمام بمشاكلها. (522)

إن الطبيعة التسلطية للأنظمة السياسية في المنطقة، وكذلك نوعية التعليم الرديئة يعتبران كأحد أبرز العقبات أمام ظهور غرف تفكير حقيقية وفعالة ذات إنتاج شامل في صنع القرار. (523)

فبالإضافة إلى المعوقات والمصاعب التي تواجهها المراكز البحثية، فهي لم تأخذ مكانها الحقيقي، ولم تمارس دورها الحيوي في المشاركة في صناعة القرار، أو في تقديم المشورة أو الدراسات لمتخذي القرار، ليس لأنها عاجزة عن أداء تلك المهمة، بل لأنها لم تتدب لأداء تلك المهمة.

(522) هاشم حسن حسين الشهباني، "مركز الأبحاث العربية وسبل تطويرها باتجاه الاسهام في صناعة القرار

السياسي"، مرجع سابق، ص: 301.

(523) صالح زباني، المرجع السابق، ص: 8.

و يلخص لنا Jams G.McGann التحديات التي تواجه كل مراكز التفكير بقوله:⁽⁵²⁴⁾

«The challenge facing all Think Tanks is how to achieve and sustain their independence so they can speak " Truth to power" ».

أي "أن التحدي الذي يواجه كل مراكز التفكير هو كيف تحرز و تثبت استقلاليتها عندما تقول الحقيقة للسلطة"، و هذا مانجده صعب المنال في الدول العربية في ظل السقف الديمقراطي الضئيل.

نشر ستيفن كليمونز (Steven Clemons) نائب رئيس مؤسسة " أمريكا الجديدة " والخبير المحنك لدى العديد من مراكز التفكير مقالا بعنوان " فساد مراكز التفكير " إذ قال فيه: « إن مراكز التفكير أصبحت شريكة بإرادتها في إنشاء إقتصاد سري أو ثان ذي تأثير سياسي يتوقع فيه المتبرعون على نحو مطرد إنجازات سياسية تساهم في تحقيق أهدافهم ». ⁽⁵²⁵⁾

لكن رغم هذه التحديات نجد الكثير من مراكز التفكير الأمريكية تبوأ مكانة مهمة نظرا للنشاطات التي تقوم بها لصالح الإدارة الأمريكية لعل أبرزها مؤسسة "راند" التي سنحاول التعرف عليها و على دورها في صنع السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 9/11 من خلال الفصل الرابع.

⁽⁵²⁴⁾ James G.McGann , **Think Tanks and Policy advice in the United States**, op.cit, p: 141.

⁽⁵²⁵⁾ توماس ميدفيتز، المرجع السابق، ص: 169 .

الفصل الرابع

دور مؤسسة راند في صنع السياسة الخارجية

الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث

2001/9/11

لقد تزايد الاهتمام بمراكز التفكير في الولايات المتحدة الأمريكية إلى درجة المبالغة من جهة والتخصص من جهة أخرى خاصة بعد أحداث 2001/09/11، حيث شهدت هذه المرحلة حركة فكرية واسعة لدى النخب الأمريكية المختلفة نحو تشويه صورة العرب والمسلمين على أساس أنهم مصدر إرهاب، ولم يقتصر الأمر على الخطابات السياسية بل استندت إلى بحوث ودراسات نظرية تحاول تعبئة الرأي العام الأمريكي والعالمي على مناهج جديدة قائمة على العداوة والاستعداد لكل ما هو عربي وإسلامي.

وفي تحالف كبير بين مراكز التفكير الأمريكية ووسائل الإعلام وبعض النخب لتحقيق عزلة فكرية وقوة واسعة وتضليل حقيقي عن القيم التي يحملها الإسلام من سلم وتسامح ومعرفة وذلك في إطار الحرب التي شنتها مراكز التفكير الأمريكية وعلى رأسها مؤسسة "راند" على الدول العربية على أساس أن الحرب مع المسلمين الآن هي حرب فكرية -حسب تعبيرهم- في المقام الأول وبالتالي نحاول في هذا الفصل التطرق إلى دور مؤسسة "راند" في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 2001/09/11 من خلال ثلاثة مباحث يدور فحواها حول نشأة مؤسسة "راند" وتطورها ثم معرفة توجهات ومواقف مؤسسة "راند" من بعض القضايا العربية بعد أحداث 9/11، ثم نعرض في المبحث الأخير إلى محاولة تقييمية لتأثير مؤسسة "راند" في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 2001/09/11.

المبحث الأول: مؤسسة "راند": نشأتها وتطورها

عملت بعض مراكز التفكير عن كثب مع القيادتين المدنية والعسكرية في وزارة الدفاع الأمريكية، منذ بداية عهدها حول مختلف القضايا بدءاً من التكنولوجيات الجديدة وصولاً إلى التخطيط والعمليات العسكرية، والهدف من ذلك هو حماية المصالح الأمريكية والتصدي للتهديدات المختلفة.

قائمة طويلة من مراكز التفكير الإستراتيجية الأمريكية لدراسة الموضوعات الإستراتيجية وموضوعات الأمن القومي الأمريكي وترجع أهمية الأفكار المنشورة والتي يتم ترويجها من خلال هذه المراكز إلى أن القائمين على صياغة تلك الأفكار إما في طريقهم إلى السلطة أو ذوي علاقات مؤثرة على السلطة بحكم العلاقات التاريخية الشخصية أو بحكم التوجهات السياسية المتوافقة مثل مركز المعلومات التابع لوزارة الدفاع الأمريكية والذي يقوم بنشر قوائم التنظيمات الإرهابية في كل أنحاء العالم و تحديثها منذ عام 1997 ، وذلك مع الشرح وتوضيح القدرات والنيات والوسائل التي تهدد بها الولايات المتحدة الأمريكية مما يساعد الحكومة الأمريكية في اتخاذ التدابير المالية و القانونية و المادية اللازمة للمحافظة على مواطنيها في الخارج و الداخل . (526)

تعد مؤسسة "راند" من مراكز التفكير القليلة التي تتعامل مع القضايا ذات الطبيعة العسكرية والمخابراتية، غالباً ما تستعين بها المؤسسة العسكرية الأمريكية لمواجهة التحديات الأمنية، لكن هل ما زال مجال عملها مقتصرًا على هذا الجانب فقط أم أنها تعدت إلى مجالات أخرى؟ هذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة مؤسسة "راند" وأجندتها البحثية.

الفرع الأول: نشأة مؤسسة "راند"

أثرت الحرب العالمية الثانية على تكوين واستخدام الخبراء الذين لهم صلة مباشرة بالجانب العسكري منذ 1940-1945، حيث تم التكفل بالبحث الفيدرالي والتطوير من خلال التماسات الحكومة من المهندسين والعلماء لتطوير وسائل تقنية وعسكرية.

(526) للمزيد أنظر: جهاد عودة، هيكل العلاقات العربية-الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب، القاهرة: المكتبة

الأكاديمية، ط1، 2010، ص: 68.

عدة مراكز تفكير جديدة تشكلت خارج هذه الرابطة في نكسوس "Nexus" من بين رجال الحكومة، رجال المال، الأكاديميين بما في ذلك مركز نافال Naval التحليلات (1942)، مؤسسة "ميتز -Mitre" (1958)، معهد هدسون Hudson (1961)، في حين المؤسسة التي تتزعم الشعار الرئيسي لهذه الحركة هي "راند"، التي أخذت اسمها بالإنجليزية من عبارة البحث والتطوير، وكان "مشروع راند" الاسم الأول الذي عرفت به سنة 1943،⁽⁵²⁷⁾ تعد "راند" مؤسسة غير ربحية، وظفت خبراء مدنيين واستراتيجيين، ظهرت في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية لتقديم المشورة للقوات الأمريكية على أساس تعاقدية، على نطاق واسع للشؤون المهمة، حيث العلوم الحديثة والتكنولوجية تجعل الصراع معقداً، حيث المصالح تميز ذلك لتبقى على حدة التكنولوجيا التي تحتاجها لوضع المخططات، وتنظم العمليات من خلال المشورة التي يقدمها العلماء المدنيين والمختصين في التكنولوجيا⁽⁵²⁸⁾، حيث كانت قيادة الجيل الجديد من مراكز التفكير المتعاقدة مع الحكومة من طرف مؤسسة "راند" في سانتا مونيكا بولاية كاليفورنيا في أواخر 1945 وبناء على مبادرة كلا من آرثر ريموند (Arther Raymond)، وفرانك كولبهوم (Frank Collbahom) مهندسين من شركة "دوغلاس" للطيران، الجنرال هنري آرنولد (Henry H. Arnold) القائد العام للقوات الجوية والشخصية الشعبية من هيئة روزفلت للأركان المشتركة، ثم اقتراح 10 ملايين دولار كقيمة عقد تم إبرامه مع شركة "دوغلاس (Douglas)" لتمويل "مشروع راند" لدراسة صواريخ (V₁) و (V₂) وغيرها من التقنيات الجوية العابرة للقارات.⁽⁵²⁹⁾

للتعرف على الأوجه الأولى لتاريخ مؤسسة "راند"، لا بد من النظر إلى ما وراء الحرب العالمية الثانية، ولتنوع النشاطات البحثية الناجمة لها ومن بينها التطبيق الأولي لعمليات البحث التقنية التي شملت مجال الرادار والحرب ضد الغواصات، حيث اختراع تقنيات الحرب ضد الغواصات في مارس 1942 جعلتها المنظمة الفعالة التي تتفرغ لعمليات البحث في الولايات المتحدة.⁽⁵³⁰⁾

⁽⁵²⁷⁾Thomas Medvetz, op.cit, p : 70.

⁽⁵²⁸⁾Elliott Duong Mai, **Rand in southeast Asia : An history of the Vietnam war Area**, USA : Library of Congress Cataloging in publication data, 2010 p 1.

⁽⁵²⁹⁾ Donald E –Abelson, **A capital idea : Think tank and U.S foreign policy** op.cit, p 75.

⁽⁵³⁰⁾ Smith Bruce L.R, **The Rand Corporation : Case study of a non profit advisory corporation**, London : Oxford University press, 2013, p : 35.

إن العلاقة بين القوات الجوية و"دوغلاس" توترت خلال السنوات العشر الموالية، ودعمت القوات الجوية انتزاع مشروع "راند" من "دوغلاس" نتيجة قلقها من أن هذه الأخيرة باتت أكثر حرصاً على تحقيق الربح، وإهمال المساهمة في الدفاع عن الولايات المتحدة.

لكن رغم العقبات الصعبة المهددة للمشروع منذ البداية، فإن القوات الجوية رحبت بإنشاء مؤسسة مستقلة غير ربحية ملتزمة بالحفاظ على الدفاع الأمريكي والانشغالات الأمنية، في 14 ماي 1948، تم دعم "راند" باستثمار رأس مال أولي قدره 1 مليون دولار وحوالي 5 مليون دولار من الأموال المتبقية من مشروع راند من أجل توسيع وترقية الأهداف العلمية والتعليمية وكل ذلك من أجل أمن الولايات المتحدة الأمريكية.⁽⁵³¹⁾

ارتكزت مؤسسة راند على البحث الأكاديمي والابتكار، وقد كان واحداً من مشاريعها الأولى دراسة إمكانية إطلاق قمر صناعي في الفضاء، انفصلت "راند" كلية عن شركة "دوغلاس" للطائرات عام 1948 وذلك لتكون أكثر استقلالية، ثم وسعت راند نشاطاتها لتشمل مجالات الملاحة، الفضاء الخارجي، تكنولوجيا المعلومات، الدفاع، الأمن، الذكاء الصناعي، وقد نشرت أكثر من 10.000 تقرير منذ عام 1945، تعرف المؤسسة نفسها على أنها مستقلة وغير حزبية، ذات وضع محايد والذي من شأنه سيضفي صورة من الدقة والبراغماتية لعملها، وعلى الرغم من قيامها بتطوير مجالات بحثها إلا أن اهتمامها بالدفاع والأمن أكثر حيث 50% من ميزانيتها عام 2012 كانت موجهة لاستخدامها في هذا المجال.⁽⁵³²⁾

وبالتالي فإن مؤسسة "راند" ولدت في 1945 كعقد موقع بين القوات الجوية الأمريكية ومؤسسة "دوغلاس" للطائرات لتطوير سلاح الطيران الأمريكي، وأختير لذلك العقد مؤسسة "دوغلاس"، وبعد ذلك بنحو ثلاثة سنوات انفصل مشروع ذلك العقد (راند) عن مؤسسة "دوغلاس" ليسجل في كاليفورنيا كمؤسسة مستقلة غير ربحية، وهو الحروف الأولى من جملة البحث والتطوير (Research And Development) وكان ذلك في 14 ماي 1948 كما سبق وأشرنا إلى ذلك.

⁽⁵³¹⁾ Donald Abelson, op.cit, p : 75.

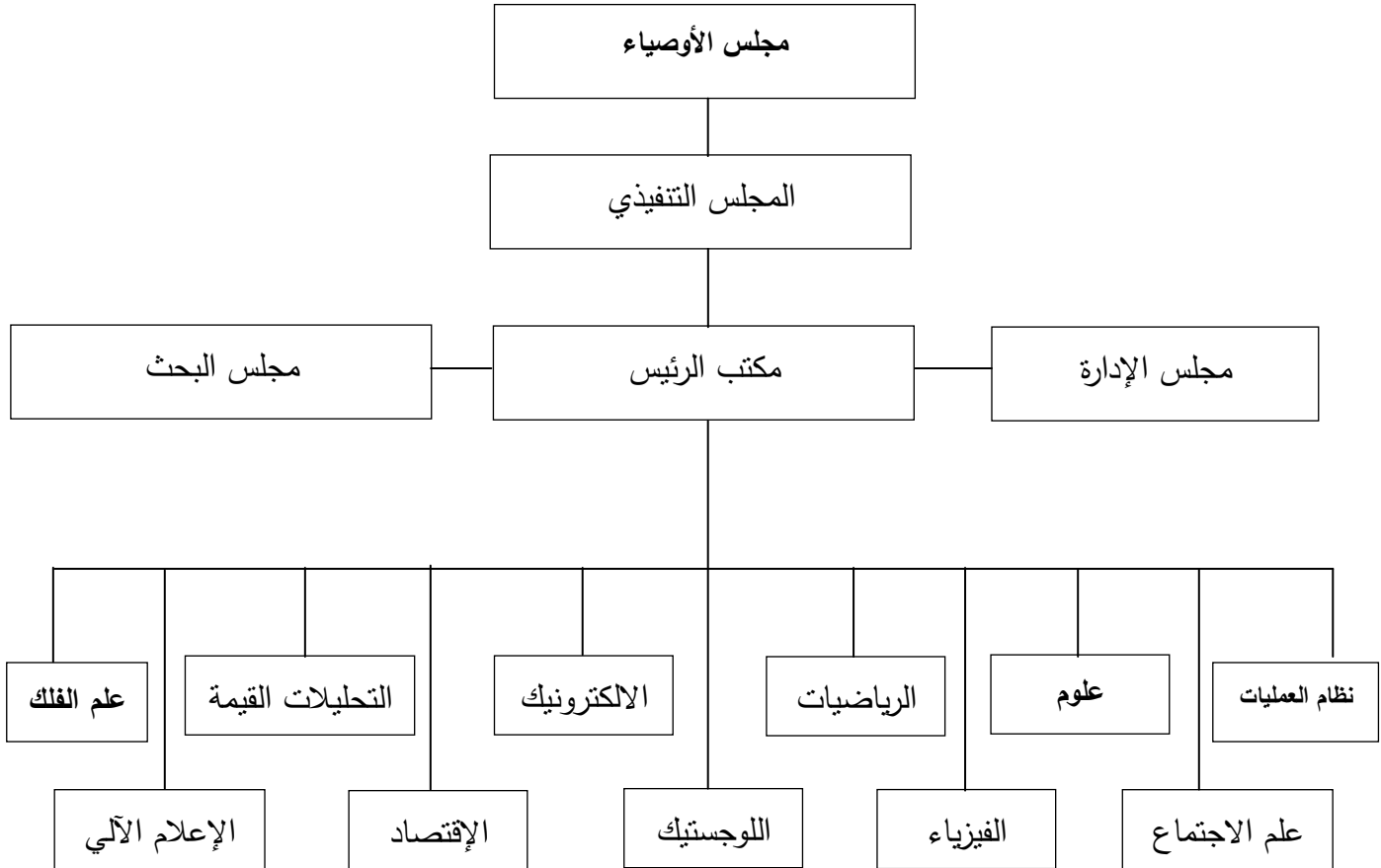
⁽⁵³²⁾ Olivier Urrutia, op.cit, p :14.

الفرع الثاني: المحاور البحثية لمؤسسة راند

بدأت مؤسسة "راند" بمشروع تطوير طائرات دوغلاس التابعة لسلاح الجو الأمريكي، ثم تطورت بعد ذلك لتشمل تخصصات علمية أخرى مثل الفضاء، والشؤون العسكرية الأخرى، وفي الستينات الميلادية حدثت نقلة نوعية في طبيعة أبحاث مؤسسة راند، إذ بدأت جدياً بالاهتمام بالقضايا الاجتماعية والسياسية والأمن الداخلي، حتى باتت بحوث مؤسسة راند: الشؤون الدولية، الأمن القومي، الصحة، الرعاية الصحية، الطاقة والبيئة، التعليم، العدالة المدنية، سياسة الطفل، الفنون، السكان والشيخوخة، السلامة العامة، العلوم والتكنولوجيا، أخطار المخدرات، الإرهاب والأمن الداخلي النقل والبنية التحتية، القوى العاملة وبنية العمل، بالإضافة إلى الجانب العسكري الذي برزت فيه مؤسسة راند منذ بدايتها.⁽⁵³³⁾

⁽⁵³³⁾ صالح بن عبد الله الحساب الغامدي، الإسلام الذي يريده الغرب، تقرير مؤسسة راند: اسلام حضاري ديمقراطي، شركاء وموارد واستراتيجيات - دراسة تحليلية -، مذكرة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الدعوة والثقافة الإسلامية، 1436هـ، ص: 43.

الشكل رقم (10): التنظيم الداخلي لمؤسسة راند



Source: Smith, Bruce L.R, **The Rand Corporation : Case study of a Non profit advisory Corporation**, London : Oxford University Press, 2nd edition, 2013, p : 149.

يبين هذا الشكل أن مؤسسة "راند" مجزأة إلى إحدى عشرة قسما تقنيا: اللوجستيك، الرياضيات، الفيزياء، علوم الأرض، العلوم الاجتماعية، نظام العمليات، هذه الأقسام التقنية تم تنظيمها حسب المهارات المحترفة عكس الأفكار العملية مثل البرنامج الاستراتيجي، أسلحة الفضاء، الحرب المحدودة، ولها فوائد تتمثل في:

(534)

1- تسهيل توظيف العمال المحترفين، حيث القيادة العليا لها تفويض لتوظيف خبراء البحث في كل قسم من هذه الأقسام.

(534) Smith Bruce L.K, op.cit, p-p 148-149.

2- يتم تنظيمها من طرف المجموعات الماهرة التي تمنع أي قسم من هذه المؤسسة من التفكير بأنها تحتكر الدراسات حول موضوع معين.

تعد "راند" من مراكز التفكير القليلة التي تتعامل مع القضايا ذات الطبيعة العسكرية والمخابراتية، غالباً ما تستعين بها المؤسسة العسكرية الأمريكية لمساعدة الجيش في كيفية مواجهة التحدي الذي تمثله قضايا مثل الإرهاب والأمن القومي، ويعترف نائب المدير التنفيذي لـراند "مايكل رينتش" بأن خبرة راند في دراسة قضايا الإرهاب والتي تصل إلى قرابة 30 عاماً، يتم الاستعانة بها من قبل صانعي القرارات وذلك من أجل تطوير منهج شامل لمواجهة الهجمات الإرهابية، وهذا التصريح يعني أن بعضاً من مؤسسات الفكر قد تخطت دورها من مجرد مراكز يزود صانع القرار بالمعلومات والتحليل المنهجي إلى لاعب فاعل في عملية صنع القرار ذاته بل ربما قد يصل الأمر لأن تكون اللاعب الأكثر تأثيراً بما لديها من النفوذ الذي يتعزز مع المعرفة والخبرة.⁽⁵³⁵⁾

تعتبر هذه المؤسسة العقل المفكر لوزارة الدفاع الأمريكية، حيث تقوم هذه الأخيرة بالاعتماد على هذه المؤسسة في إعداد الدراسات الخاصة بالأسلحة الأمريكية وأنظمة الدفاع المختلفة، وتقوم بإجراء الدراسات بناء على تعاقد مع وزارة الدفاع حيث تتم الاستعانة بتلك الدراسات في تقييم الأسلحة وتطوير إستراتيجية أمريكا العسكرية والأمنية، وفي العادة تبقى الدراسات التي تعدها مؤسسة "راند" لحساب وزارة الدفاع دون نشر، وبالتالي ينحصر مجال تأثيرها ضمن دائرة صغيرة من صانعي القرار السياسي خاصة العسكري والأمني، إلا أن هذا لا يعني أن مؤسسة "راند" تمتنع عن الخوض في قضايا السياسة الخارجية ذات الأبعاد غير العسكرية، إذ تقوم في الواقع بإجراء دراسات تحليلية حول سياسة أمريكا تجاه مناطق العالم المختلفة.⁽⁵³⁶⁾

مؤسسة راند وجدت لنشر معطيات واستجاب صانعي القرار الأمريكي حول النقاط الأساسية لتطور الدولة، توجهاتها العسكرية والتكنولوجية امتدت إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والدليل على ذلك تبوأ

⁽⁵³⁵⁾ أميمة عبد اللطيف، "مراكز الفكر الأمريكي، راند: نموذج للتفاعل مع المؤسسة العسكرية"، مجلة المتابع

الإستراتيجي، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، ماي 2005، ص: 19.

⁽⁵³⁶⁾ ربيع، محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 122.

كل من " إدموند فلبيس (Edmund Phelps) وتوماس شلينغ (Thomas Schelling) الذين نالا جوائز نوبل في الاقتصاد إدارة هذه المؤسسة، ورغم أن الصحة العمومية والتعليم أصبحا من أولوياتها لكن هذه المؤسسة بقيت مرتبطة بالمسائل الدفاعية والأمنية أكثر. (537)

تدير مؤسسة راند ثلاثة مراكز تفكير ترعاها وزارة الدفاع وتمولها الحكومة الفيدرالية، وهذه المراكز تديرها منظمات خاصة لا تبغي الربح بموجب عقود طويلة الأمد، وهي تطور وتحافظ على خبرات وقدرات أساسية تهم الذين يرعونها، وتعمل في سبيل المصلحة العامة.

وقد مكن إنشاء "راند" سلاح الطيران من الاحتفاظ بالمساهمات العلمية الهائلة خلال الحرب العالمية الثانية وتوسعة نطاقها، وكجزء من برنامج أوسع للأبحاث حول القوة الجوية قامت به راند، مول سلاح الطيران عملية لتطوير أبحاث تحليلية رائدة بهدف فهم طبيعة الاتحاد السوفياتي -سابقا- وقد تناولت بعض أبحاث "راند" تطور الإستراتيجية والعقيدة والأنظمة العسكرية السوفيتية.

كما طلب سلاح الطيران أيضا دراسات تحليلية حول اقتصاد الاتحاد السوفياتي وسياسته الخارجية وبرامجه العلمية والتكنولوجية من بين مواضيع كثيرة أخرى. (538)

وسرعان ما قصد سلاح الطيران، ثم مكتب وزير الدفاع مؤسسة "راند" للقيام بأبحاث حول الصين، و أوروبا الشرقية واليابان، وجنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، وأوروبا الغربية، ومع أن هذه الدراسات كانت أصغر حجما من التحاليل الخاصة بالاتحاد السوفياتي، إلا أنها ضمنت لسلاح الطيران ولباقي دوائر الحكومة الأمريكية والرأي العام مجموعة مستقلة من الأبحاث حول تشكيلة واسعة من المواضيع، وشملت هذه المواضيع القوة الاقتصادية والقدرات العسكرية، والثورات المسلحة ونوايا الهيمنة والاحتمالات الممكنة لقيام قيادات جديدة تستطيع خلافة سابقتها في الكثير من البلدان والمناطق حول العالم. (539)

(537) Paul Etienne de Bayser, " La Rand corporation ; Observation des Think Tanks", published on 31/12/2006, consulted on : 4/6/2017, available online : <http://www.oftt.en/think-tanks/monographs/article/la-rand-corporation>.

(538) مايكل د. رينش، " مؤسسة راند: كيف تتفاعل مؤسسات الفكر والرأي مع المؤسسة العسكرية"، مجلة المتابع

الإستراتيجي، ماي 2005، ص: 47.

(539) نفس المرجع، ص: 47

وطورت "راند" مجموعة من الأبحاث لحساب الجيش والمؤسسات الاستخباراتية وعملت وزارة الدفاع على تنويع مصادر أبحاثها بالاعتماد على مراكز تفكير أخرى على غرار مجلس العلاقات الخارجية، مؤسسة "بروكينغر" ومعهد "انتربرايز".

تلعب مراكز التفكير التابعة لمؤسسة "راند" والممولة فيدراليا دورا خاصا في المساعدة على تلبية احتياجات الجهات الراعية لها في وزارة الدفاع إلى الدراسات التحليلية، وهذه المراكز هي: (540) مشروع سلاح الطيران، مركز آرويو التابع للجيش، ومعهد أبحاث الدفاع القومي الذي يخدم في الأساس مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة ووكالات الدفاع.

تقوم هذه المراكز بإدارة برامج موسعة متعلقة بالحاجات الأمنية الناشئة وتطوير استراتيجيات وتكتيكات ومفاهيم جديدة للعمليات وتطبيق تكنولوجيات جديدة.

كما تصدر مؤسسة "راند" مجموعة كبيرة من الكتب والدراسات على مدار العام، و تساهم عبر هذه الإصدارات في توجيه السياسة الأمريكية ووضع خريطة للتعامل مع كل القضايا التي يمكن أن تواجه الإدارة الأمريكية في تعاطيها مع القضايا الداخلية والخارجية، نذكر من هذه الدراسات والكتب المهمة على سبيل المثال لا الحصر: (541)

- "ما بعد القاعدة" دراسة في مجلدين صدرت عام 2002.
- المساعدة على إقامة دولة فلسطينية ناجحة.
- دعم جماعات المسلمين المعتدلة.
- المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية في الشرق الأوسط.
- نهاية التاريخ - دراسة لفرانسيس فوكوياما.
- تحديث النظام الكوري الشمالي: الأهداف، الطرق والتطبيق.
- أمة لا يمكن غزوها: معرفة عدونا، تقوية أنفسنا.

(540) مايكل د. ريتش، المرجع السابق، ص - ص: 47-48.

(541) "مراكز الدراسات الأمريكية وصناعة القرار"، دراسات إستراتيجية، العدد (01)، 2008، ص: 36.

- تحدي الأعداء الإقليميين المسلحين نوويا.

وغيرها الكثير من الكتب والنشریات والدراسات المتنوعة.

وقد برزت قدرات "راند" على الابتكار وتطوير نظم التكنولوجيا، وأدى الجمع بين الاحتياجات المدنية والعسكرية بالمؤسسة إلى تطوير تكنولوجيا أنظمة الطيران، أنظمة تكنولوجيا المعلومات، أنظمة الذكاء الاصطناعي، علاوة على الأنظمة العسكرية، ومزيد من الأمثلة عن مساهمات "راند": الأنترنت، نظام التسجيل الإلكتروني، تحليل المشاكل التي يواجهها جيش الولايات المتحدة عند تعيين المستخدمين، تقييم تدخلات الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، تحليل فعالية المدارس البديلة، تقييم الاستراتيجيات في الحرب على المخدرات، تحديد أساسيات إقامة دولة فلسطينية.⁽⁵⁴²⁾

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وجدت الولايات المتحدة نفسها دون عدو، لذا بات لزاما عليها إعادة التفكير في سياستها الخارجية، وبالتالي أصبحت تحت تأثير مراكز التفكير والأبحاث المحافظة سواء في تعريف الرهانات الجديدة أو في تنفيذ الأعمال العسكرية، وقد وجدوا في إدارة بوش بدائل قوية لأفكارهم، ويمثل العالم العربي والإسلامي موضوعا لعدة أفكار منها أطروحة صدام الحضارات التي وضعها صامويل هنتغتون المثال الأكثر نجاحا.⁽⁵⁴³⁾

وعلى هذا الصعيد، تتميز "راند" عن بقية مراكز التفكير والأبحاث المحافظة بتطور التحليل الخاص للإرهاب مركزة على العوامل الاجتماعية والنفسية، محاولة ضبط أسباب المعاداة الشديدة للأمريكيين بهذه المنطقة من العالم، وبالفعل مع حلول عام 2006، كانت قد أجرت بحوثا حول العنف السياسي والنفسي للإرهاب، موضحة عدم نجاعة أساليب المكافحة التقليدية وعدم ملاءمتها لهذا النوع من الصراع، وفي تقرير "الحرب بوسائل أخرى" تقترح "راند" رؤية جديدة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي تتبني على فهم بواعث هؤلاء الخصوم⁽⁵⁴⁴⁾، و هذا ما سنتعرف عليه في المباحث الموالية.

⁽⁵⁴²⁾ Olivier Urrutia, op.cit, p 15.

⁽⁵⁴³⁾ "La stratégie militaire des Etats -Unis en Irak, revue par la Rand ", op.cit, p : 2.

⁽⁵⁴⁴⁾ Idem , p : 2.

وللإشارة فإن العديد من دراسات "راند" تنشأ من توافق في الآراء بين المتعامل والمؤسسة البحثية، وذلك من خلال المفاوضات الرسمية وغير الرسمية، يتم التوصل إلى اتفاق مهم حول ما ينبغي دراسته، مما يعكس مصالح المتعامل⁽⁵⁴⁵⁾، وتقييم "راند" بخصوص البحوث التي يمكن وينبغي القيام بها.

المطلب الثاني: القوى البشرية و المادية لمؤسسة راند

بدأت مؤسسة "راند" بعدد قليل من العلماء، ثم وصل ذلك العدد إلى أكبر من 200 عالم في عام 1948، وفي السبعينات الميلادية وصل العدد إلى 1500 موظف⁽⁵⁴⁶⁾، و تضم 1850 عضوا من 50 دولة من العالم، منهم 53% من المتحصّلين على الدكتوراه، كما تستخدم 80 لغة من بينها: الصينية، العربية، الفرنسية، اليابانية، الكورية، الروسية، والاسبانية، الفارسية.⁽⁵⁴⁷⁾

الفرع الأول: فريق العمل لمؤسسة راند

انضم إلى "راند" عبر تاريخها الطويل شخصيات علمية وسياسية وفكرية، سواء كباحثين أو مستشارين، أو على هيئة أعضاء في مجلس إدارة المؤسسة، الأمر الذي حقق لمؤسسة "راند" مكانة بين مؤسسات البحوث الأخرى⁽⁵⁴⁸⁾، وخلال 60 سنة الماضية، أكثر من 30 عالما متحصلا على جائزة نوبل وكذا انضمام شخصيات سياسية وفكرية بارزة، مثل: هنري كيسنجر، دونالد رامسفليد، وفرانسيس فوكوياما وغيرهم.

⁽⁵⁴⁵⁾Smith Bruce L.R, **The Rand Corporation : Case study of a non profit advisory corporation**, USA : Harvard University Press, reprint 2013, p 165.3

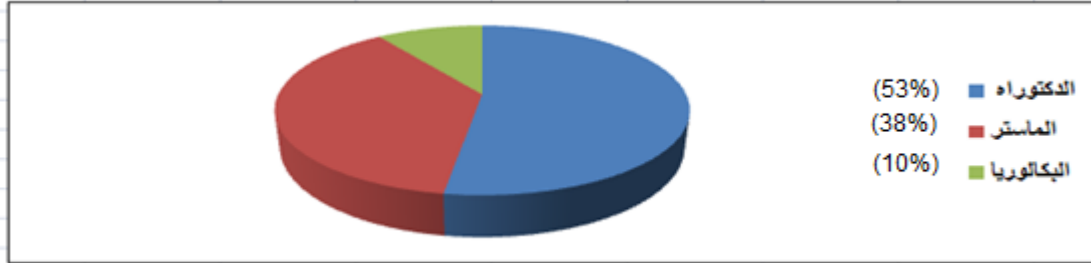
⁽⁵⁴⁶⁾حسب الإحصائيات المقدمة من طرف نشرات تعريفية بمؤسسة راند

⁽⁵⁴⁷⁾ Rand corporation Annual report 2017, p 48, published on 14/5/2018. (consulted on : 20/12/2018) ;

https://www.rand.org/pubs/corporate_pubs/CP1-2017.html

⁽⁵⁴⁸⁾ صالح بن عبد الله والحساب الغامدي، مرجع سابق، ص: 42.

الشكل رقم(11): الدرجات العلمية لباحثي مؤسسة "راند"

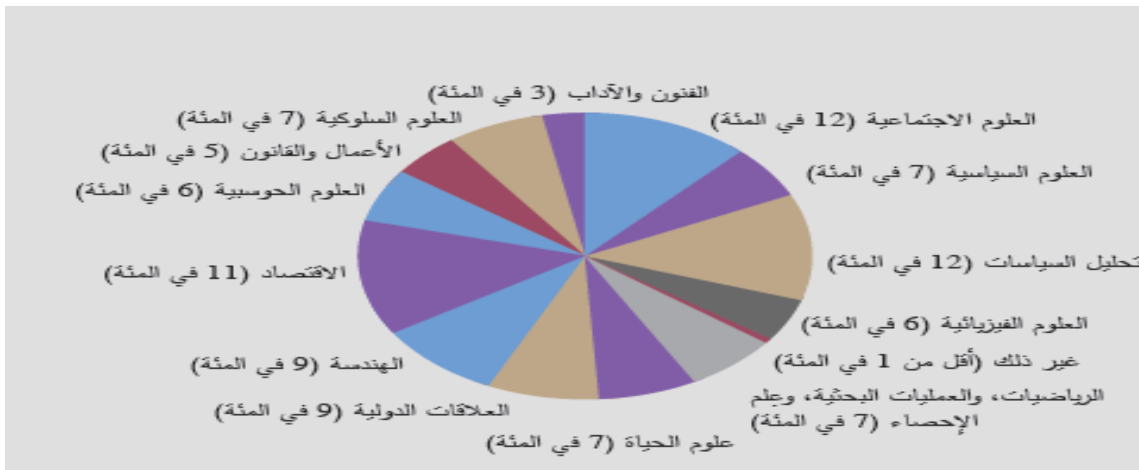


Source: Rand corporation Annual report 2017, p 48, published on 14/5/2018. (consulted on : 20/12/2018) ;

https://www.rand.org/pubs/corporate_pubs/CP1-2017.html

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن النسبة الكبيرة كانت لفئة المتحصلين على الدكتوراه ، ثم تليها الفئة المتحصلة على الماجستير ، ثم الفئة المتحصلة على البكالوريا بنسبة أقل، وهذا دليل على أن موظفي مؤسسة راند يتميزون بخبراتهم المتنوعة ويمثلون ثقافات عديدة ويغنون فريق عملهم بخبراتهم العلمية والمهنية، والشكل الموالي يبين تعدد التخصصات العلمية.

الشكل رقم(12): التخصصات العلمية لأعضاء مؤسسة راند



Source : Rand Corporation Annual report 2017; op.cit, p 48.

هناك مناصب عديدة تستقطب بها مؤسسة "راند" الباحثين والعلماء للانضمام إلى فريقها البحثي، فمثلا: باحث متفرغ، وباحث غير متفرغ (متعاون)، استشاري، استشاري متعاون، وعضو في مجلس الأمناء

أو في احدي مراكزها البحثية وغير ذلك، ومن أبرز المنضمين إليها والعاملين بها نذكر على سبيل المثال:

(549)

- الجنرال هنري أرنولد (Henry H. Arnold) القائد الأعلى للجيش الأمريكي إبان الحرب العالمية الثانية، والمؤسس الأول لمؤسسة "راند".
- والتر لويس ألفاريز (Luis Walter Alvarez): عالم فيزيائي، عمل كمستشار في "راند" في الفترة ما بين 1945 وحتى 1966، وحصل على جائزة نوبل في الفيزياء عام 1968م.
- كينث جوزيف أرو (Kenneth Arrow): من كبار العلماء والخبراء الاقتصاديين في مؤسسة راند، والتحق بها كمستشار منذ عام 1948، حصل على جائزة نوبل للسلام عام 2007.
- جيمس تومسون: ترأس مؤسسة "راند" من 1989 إلى غاية 2011.
- بول سامويلسون (Paul Samuelson): عالم اقتصاد، عمل كمستشار في مؤسسة "راند" من عام 1948 حتى عام 1990، وقد حصل على جائزة نوبل للسلام في الاقتصاد عام 1970.
- توماس شيلينج (Thomas C. Schelling): عالم اقتصاد، عمل ما يقارب الخمسين عاما في مؤسسة "راند"، وحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2005.
- صاموئيل كوهين (Samuel Cohen): من كبار باحثي "راند"، التحق بها عام 1950، وهو مخترع القنبلة النووية عام 1958.
- هنري كيسنجر (Henry Kissinger): مستشار في مؤسسة "راند" من 1961 إلى غاية 1969، وهو سياسي أمريكي بارز، شغل منصب وزارة الخارجية في فترة الرئيسين نيكسون وفورد، ومستشارا للسياسة الخارجية في فترة الرئيسين كينيدي وجونسون.
- جيمس شيلزنغر (James Schlesinger): مدير الدراسات الإستراتيجية في مؤسسة "راند" من 1961 إلى غاية 1969، ووزير دفاع أمريكا في الفترة (1973-1975)، ووزير الطاقة كذلك في الفترة (1977-1980).

- دونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld): رئيس مجلس ادارة "راند" لفترتين الأولى (1981-1986)، الثانية (1995-1996)، ووزير دفاع أمريكا لفترتين الأولى (1975-1977) والثانية (2001-2006).
- كوندوليزا ريس (Condoleezza Rice): عضو في مجلس أمناء مؤسسة "راند" في الفترة (1991-1997)، ومستشارة الأمن القومي الأمريكي ثم وزيرة خارجية أمريكا في الفترة (2001-2009).
- فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama): من أشهر وأبرز المفكرين السياسيين الأمريكيين، مؤلف كتاب "نهاية التاريخ"، هو عضو في مجلس أمناء مؤسسة "راند"
- أوليفر وليامسو (Oliver Williamson): عالم اقتصاد نال جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2009.
- روبرتا وولستتار (Roberta Wohlstetter): محلل سياسي ومؤرخ عسكري

الفرع الثاني: مجلس إدارة مؤسسة راند

يدير مؤسسة راند فريق عمل خدم في المؤسسات الحكومية التي تسهم في عملية صناعة السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية.

• **مدير مؤسسة "راند" ورئيسها التنفيذي:** مايكل دي ريتش^(*) (Michael D. Rich) بدأ ريتش عمله في Rand كمتدرب عام 1975، ثم التحق بالعمل بالمؤسسة بدوام كامل في العام التالي كباحث يركز عمله على الموضوعات المتعلقة بالأمن القومي الأمريكي كما أنه تقلد عددا من المناصب القيادية الرفيعة في Rand، وكان له دور فعال في إنشاء مؤسسة أبحاث الدفاع القومي التابعة لـ "راند"، وهي عبارة عن مركز للبحث والتطوير يتم تمويله فيدراليا ويقدم البحث والتحليلي لمكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة والقيادات الموحدة والبحرية وسلاح مشاة البحرية ووكالات الدفاع وهيئة الاستخبارات كما أنه ساعد في قيادة تنوع وتوسع "راند" في الأسواق العالمية بما في ذلك تأسيس مؤسسة "راند أوربا"، و"معهد راند - قطر للسياسات" و"راند أستراليا".

^(*) حصل ريتش على البكالوريا من جامعة كاليفورنيا ودكتوراه في القانون من جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس، عضو في مجالس ادارة العديد من منظمات السياسات والخدمات ولجانها الاستشارية.

ولقد حرص "رينتش" منذ أن أصبح الرئيس والمدير التنفيذي عام 2011 على التركيز على التوسع في تأثير أعمال "راند" مشجعا المنظمة لتمد إرثها من الابتكار ومساعدة صناع القرار على البقاء مطلعين على المستجدات، حرص "رينتش" طوال فترة عمله على أن يكون داعما متحمسا لكلية Rand – Pardee للدراسات العليا وهي أكبر برنامج للدكتوراه في تحليل السياسات العامة على مستوى العالم، حيث قام بتدريس طلاب الدراسات العليا وتقديم الإرشاد لهم، كما ترأس العديد من اللجان.⁽⁵⁵⁰⁾

• **نائب الرئيس الأول: أندرو هوين^(*) (Andrew Hoehn)** هو النائب الأول للرئيس في البحث والتحليل في مؤسسة راند، حيث يتولى مسؤولية جميع الأبحاث والتحليلات الأمريكية وضمان الجودة والتوظيف والإشراف على 950 عاملا لدى "راند" في مجال البحث، عمل هوين فيما سبق نائبا لرئيس Rand ومديرا لمشروع القوات الجوية، حيث أشرف على إجراء بحث وتحليل للإستراتيجية وتوظيف الموظفين والتدريب وإدارة الموارد، ولقد انضم في البداية إلى Rand كمدير لبرنامج إستراتيجية وتعاليم.⁽⁵⁵¹⁾

فيما سبق، تولى "هوين" منصب المساعد المنتدب لوزير الدفاع للشؤون الإستراتيجية حيث تولى مسؤولية تطوير وتنفيذ إستراتيجية الدفاع الأمريكية، وعمليات التخطيط والتقييم للقوات وتخطيط السياسات بعيدة المدى، وفي وقت سابق، عمل كمدير رئيسي للشؤون الاستراتيجية ومدير للمتطلبات في مكتب وزير الدفاع، كما عمل "هوين" قبل الانضمام إلى الحكومة، كمحرر مساعد، ومن الجدير بالذكر أنه أستاذ في تحليل السياسات في كلية Rand-Pardee للدراسات العليا، وأستاذ مساعد في الدراسات الإستراتيجية في مدرسة "جونز هوبكنز" للدراسات الدولية المتقدمة كما أنه عضو في مجلس العلاقات الخارجية والمجلس الاستشاري لمركز الأمن الأمريكي ومجلس الزائرين في جامعة "بيتسبرغ" للدراسات العليا للشؤون العامة والدولية.

• **نائب الرئيس الدولي: السفير تشارلز ريز (Charles Ries)** هو نائب الرئيس الدولي في مؤسسة Rand، حيث يشرف على مكاتب "راند" الدولية والحضور الدولي المتزايد، تتركز أبحاثه على اقتصاديات

⁽⁵⁵⁰⁾ Rand Leadership : Michael D. Rich, (consulted on : 8/6/2017)

<http://www.Rand.org/ar/about/leadership.htm>

^(*) حصل على البكالوريا في العلوم السياسية من كلية "بالدوين ولاس" ودرجة الماجستير في الشؤون العامة والدولية من جامعة بيتسبرغ.

⁽⁵⁵¹⁾ Rand leadership : Andrew R.Hoehn, consulted on : 8/6/2017.

<http://www.Rand.org/ar/about/leadership.htm>

التطوير، وقد تولى خلال الإجازة التي حصل عليها من Rand في 2010، منصب نائب الرئيس التنفيذي لصندوق كلينتون بوش هايتي⁽⁵⁵²⁾ (Clinton Bush Haiti Fund).

تلقى "ريز" جائزة وزارة الخارجية (Cordell Hull) لكبار مسؤولي الاقتصاد وجائزة الشرف المتميزة وجائزة Presidential Meritorious Service، وجائزة Rockwell Schnabel للعلاقات الأمريكية – الأوروبية، والعديد من جوائز الشرف العليا، كما أنه تلقى جائزة الخدمة المدنية المتميزة من إدارة الجيش عن خدمته في العراق، وهو عضو في مجلس إدارة أكاديمية الدبلوماسية الأمريكية.

• نائب الرئيس في بحوث وأساليب السياسات الناشئة:

سوزان إل ماركيز Susan L. Marquis^(*) هي عميدة كلية Rand- Frederick للدراسات العليا^(**)، حيث عملت قبل انضمامها إلى "راند" كنائب Padree رئيس تشغيلي لدى LMI وهي شركة استشارية حكومية غير ربحية: من عام 1997 إلى 2002، التحقت بمكتب رئيس عمليات التشغيل البحرية كمديرة منتدبة في البداية لقسم التقييم ومن ثمة كرئيسة منتدبة مساعدة للعمليات البحرية، كما عملت في مكتب وزير الدفاع من عام 1994 إلى 1997 كمديرة في قسم الدعم التخطيطي والتحليلي ومديرة لمجموعة إدارة وتحليل المعلومات في إدارة تحليل وتقييم البرنامج⁽⁵⁵³⁾.

فروع مؤسسة راند في العالم (Rand locations)

مؤسسة "راند" عبارة عن مؤسسة لها فروع عبر العالم وهي كما توضحها الخريطة:

⁽⁵⁵²⁾Rand leadership , Op.Cit.

^(*)حصلت على الدكتوراه في الشؤون العامة والدولية من جامعة برينستون، وتعمل حالياً كرئيسة للمجلس الاستشاري لمدرسة وودرويلسون بجامعة برينستون.

^(**)وهي أكبر برنامج للدكتوراه في تحليل السياسات العامة في الولايات المتحدة، وهي كلية السياسات الوحيدة التي يقع مقرها في مؤسسة لأبحاث السياسات العامة.

⁽⁵⁵³⁾Pour savoir plus voir : Rand leadership, op.cit.

الخريطة رقم (2): خريطة فروع مؤسسة راند عبر العالم



La source : Rand corporation,(consulted on : 20/2/2017), available online :

<http://www.rand.org/about/glance.html>

- 1- موقع شمال أمريكا (North America Location) يشمل سانتامونيكا، كاليفورنيا، مراكز ادارتهم، الحرم الجامعي ومدرسة Pardee للدراسات العليا (Pardee Rand Graduat school)، أرليتو، فيرجينيا، بيتسبرغ، (ننيسلفانيا)، بوستون (ماساشوسات)، سان فرانسيسكو (كاليفورنيا).
- 2- المعهد السياسي لراند الخليج (The Rand Gulf policy Institute) في نيو أو رليان، لويزينيا.
- 3- راند أوروبا Rand Europe: يتمركز في كل من كامبريدج (المملكة المتحدة) بروكسل (بلجيكا).
- 4- راند أستراليا Rand Australia: توجد في كانبيرا.

الفرع الثالث: مصادر تمويل مؤسسة "راند"

تمويل مراكز التفكير نشاطاتها عن طريق جمع الأموال من المؤسسات الخاصة والشركات والأفراد وعقود الحكومة ومداخل الهيئات، بالإضافة إلى ذلك فإنها تتحصل على إيرادات من بيع منشوراتها وملتقياتها

وبرامجها، يختلف برنامج التمويل من مؤسسة إلى أخرى، لكن جميع مراكز التفكير تسعى لامتلاك قاعدة تمويل متنوعة لتتجنب أن تكون معتمدة بشكل مفرط على مصدر تمويل أو جهة مانحة وحيدة.⁽⁵⁵⁴⁾

إن مراكز التفكير لا تقيس نجاحها بهامش الربح الذي تحققه بل بقدرتها على تشكيل الرأي العام والتأثير في رسم السياسات، وقد أصبحت في الفترة الأخيرة أشبه ما تكون بجماعات الضغط أو مجموعات المصالح التي تتنافس لزيادة نفوذها السياسي.

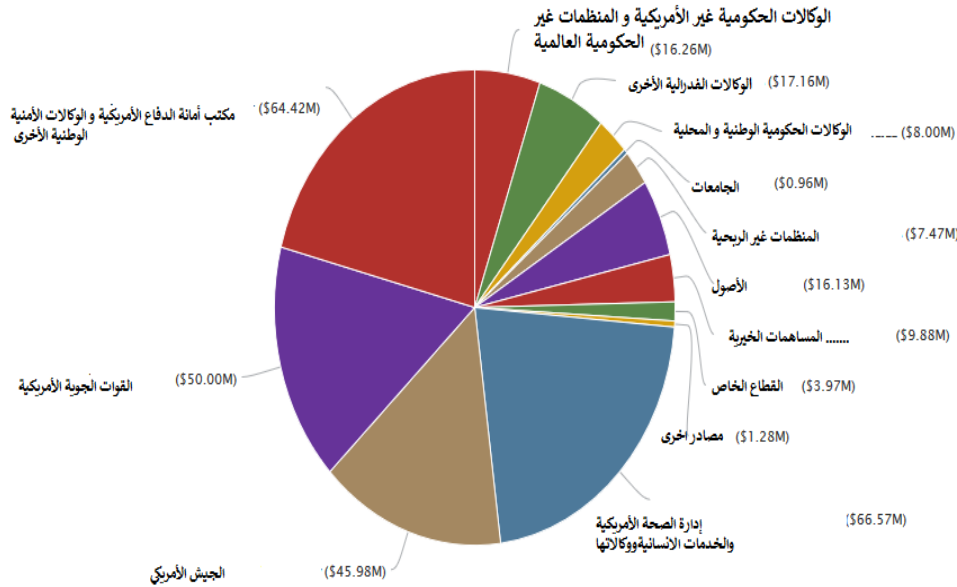
لقد تطورت مؤسسة "راند" بشكل سريع منذ نشأتها وأبرز جوانب ذلك التطور في الجانب المالي حيث بدأت بما تبقى من قيمة العقد (10 ملايين) مع مؤسسة "دوغلاس" وبمنحة قدرها مليون دولار، بدأت به مؤسسة راند عملها عام 1948، وفي عام 1966 بلغ انفاقها أكثر من 222 مليون دولار، ثم ازداد ليصل في عام 1975 إلى 60 مليون دولار⁽⁵⁵⁵⁾، وتفق مداخل المؤسسة 318.7 مليون دولار عام 2017⁽⁵⁵⁶⁾ وهي موزعة كالتالي:

⁽⁵⁵⁴⁾James G. Mc Grann, **Think tanks and policy advice in the United States : Academics, advisors and advocates**, op.cit, p : 46.

⁽⁵⁵⁵⁾ صالح بن عبد الله الحساب الغامدي، المرجع السابق، ص- ص: 41 - 42.

⁽⁵⁵⁶⁾Rand corporation Annual report 2017, op.cit, p : 49.

الشكل رقم (13): توزيع إيرادات مؤسسة (Rand)



Source: Rand Corporation Annual report 2017, p49. , consulted on : 20/8/2017, available online : <http://www.rand.org/about/galance.htm>.

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن حصة الأسد من مداخيل مؤسسة "راند" كانت من نصيب إدارة الصحة والوكالات بقيمة 66.57 مليون دولار والإدارة الأمريكية للدفاع والوكالات الأمنية بقيمة 64.42 مليون دولار وكذا القوات الدولية الأمريكية بقيمة 50.00 مليون دولار.

مع أن مؤسسة "راند" تعتبر نفسها منظمة بحثية لا تهدف للربح، إلا أن الكثير من التساؤلات حول علاقتها بالمؤسسات الرسمية وتحديدًا بالبنتاغون ووزارة الدفاع الأمريكية، ومرد ذلك إلى أن "راند" ركزت الجزء الأكبر من مواردها في البداية على البحوث الخاصة بالدفاع والأمن القومي⁽⁵⁵⁷⁾، وبالتالي تختلف الجهات الداعمة والممولة لمؤسسة "راند" ما بين شركات ومؤسسات مالية وجماعات ضغط وغيرها، وهذه الإيرادات تأتي كذلك من عوائد عقود البحث التي تنفذها هذه المؤسسة مع القطاعين العام والخاص، ومن تبرعات الأفراد، والمؤسسات الخيرية كمؤسسة فورد وكذا النشاطات المتعلقة بتسويق الكتب والمجلات وغيرها.

(557) "مراكز الدراسات الأمريكية وصناعة القرار"، دراسات إستراتيجية، مرجع سابق، ص: 35.

إن مؤسسة "راند" ركزت نشاطها بعد أحداث 2001/9/11 على المطالبة بميزانية أكبر وتنظيم جديد لهيكلها من أجل محاربة الإرهاب والتكيف مع التهديدات التي تلحقها جماعة بن لادن وتنظيم القاعدة بالمصالح الأمريكية في العالم ولتبرير ضرورة تضخيم ميزانية مؤسسة "راند" ركز محللو المؤسسة على ضرورة إيجاد الخيارات الإستراتيجية للتكيف مع الهجومات غير التقليدية التي يقوم بها تنظيم القاعدة.⁽⁵⁵⁸⁾

المطلب الثالث: أهمية مؤسسة راند ومكانتها في الولايات المتحدة الأمريكية

أما فيما يتعلق بأهمية مؤسسة "راند" ومكانتها، فقد وصفتها موسوعة السياسة بأنها "أكبر مراكز الدراسات الإستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية" ووصفتها أيضا الموسوعة العربية العالمية بأنها: "مؤسسة غير ربحية للبحوث، تقوم بدراسة مشكلات السياسة المختلفة للولايات المتحدة، خاصة تلك المتعلقة بالأمن القومي، أما مؤسسة "راند" فتصف نفسها بأنها مؤسسة بحثية مستقلة، لا تهدف للربح، وأنها ليست بجامعة وليست بمؤسسة للاستشارات الإدارية، ولكنها تجمع بين إمكانيات الاثنين.⁽⁵⁵⁹⁾

كما تعد من أكبر المؤسسات الأمريكية عراقية من بين المؤسسات القائمة على الشؤون الخارجية و شؤون الدفاع وربط تلك الشؤون بصفة عامة بإستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية و العسكرية ، كما أنها مؤسسة لا تهدف للربح بل تساعد في تطوير السياسة وعملية صنع القرار وذلك من خلال الأبحاث التي تقدمها لمواجهة كافة الظروف التي تتعرض لها الولايات المتحدة و العالم ، وتهدف من كل ذلك إلى العمل على ازدهار وتقدم الولايات المتحدة واستمرارها في سياسة السيطرة و الهيمنة .⁽⁵⁶⁰⁾

فمؤسسة "راند" منذ نشوئها عملت على مساعدة المصالح الأمنية الأمريكية في العصر النووي، وحصلت بعد نشوئها على دعم مالي من هيئة أركان سلاح الجو، ونشر لصالحها دراسات مهمة في تحليل النظم والتفاوض الاستراتيجي وقد شكلت هذه المفاهيم الأسس التي تبنت عليها الولايات المتحدة الأمريكية

⁽⁵⁵⁸⁾ مصطفى صايح، المرجع السابق، ص: 403.

⁽⁵⁵⁹⁾ صالح بن عبد الله الحساب الغامدي، المرجع السابق، ص: 44.

⁽⁵⁶⁰⁾ علاء إبراهيم رجب ، "دور المراكز البحثية الأمريكية في عملية صنع القرار السياسي ، دراسة حالة مؤسسة

راند " (22 جوان 2018) تاريخ الاطلاع:

سياستها الدفاعية ومفهومي الردع والاحتواء طوال سنوات الحرب الباردة⁽⁵⁶¹⁾، ومؤسسة "راند" تشارك في إدارة كثير من المراكز التي تعنى بصنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وتهتم المؤسسة بجودة العمل وتوضح معايير ومبادئ لكل من يعمل في هذه المؤسسة، بحيث تركز في عملها على المبادئ التالية:⁽⁵⁶²⁾

- المساعدة على تحسين السياسات ووضع القرار من خلال البحث والتحليل.
- الالتزام باستهداف المصلحة العامة.
- الحرص على نوعية وموضوعية العمل.

لقد كان لأبحاث مؤسسة "راند" دور مهم إبان الحرب الباردة حيث كانت توصف في أدبيات السوفييت بأنها "أكاديمية للدمار والموت"، وكان لها دور كذلك في الحرب الفيتنامية من خلال وضعها لاحتمالات الحرب ومساعدة الحكومة الأمريكية، وكما يصفها "جين لوب سامان Jean –Loup Samaan" بأنها:⁽⁵⁶³⁾ "منذ ثلاثين سنة، كانت الرائدة عالميا في البحث والتحليل حول الإرهاب، ونحن نقدم وثائق ترويجية للمنظمة، ومسارات فردية لخبراء تمكنوا من تحقيق انتصارات مهنية على ضوء الانشغالات السياسية الجديدة بعد 11 سبتمبر".

ولعبت دورا في فترة الاحتلال الأمريكي للعراق من خلال إصدارها تقارير عديدة عن الوضع في العراق، وبالتالي لعبت مؤسسة "راند" دورا بارزا ومؤثرا في الشأن الأمريكي.

فهو اليوم أشبه بالمنظومة البحثية المتكاملة، فلديها Rand – Pardee للدراسات العليا (PRGS)، وهي أكبر برنامج للدكتوراه في تحليل السياسات العامة في الولايات المتحدة، وهي كلية السياسات الوحيدة التي يقع مقرها في مؤسسة لأبحاث السياسات العامة، يكتسب الطلاب مهارات النظرية والتطبيقية التي تمكنهم من معالجة القضايا الصعبة كالفقر القومي والعدالة والصحة والتعليم والبيئة والكثير من المواضيع والأخرى⁽⁵⁶⁴⁾.

⁽⁵⁶¹⁾ Michael Rich , "Rand : How think Tank interactwith the military ", **U.S, Foreign policy agenda** : An electronic journal of the U.S departement of state, N° : 03, November 2002, p 24.

⁽⁵⁶²⁾ رندة علوان حسين، المرجع السابق، ص: 345.

⁽⁵⁶³⁾ Jean – Loup Samaan, op.cit, p 139.

⁽⁵⁶⁴⁾ Pour en savoir plus sur « PRGS » voir :<http://www.prgs.edu>

لديها عدة مشاريع بحثية أخرى عبارة عن معاهد ومراكز مثل: (565)

مركز "راند" للسياسات العامة في الشرق الأوسط، معهد "راند" للعدل المدني، معهد "راند" لبحوث الدفاع الوطني، معهد "راند" لسلاح الطيران، مركز "راند أروبو" لأبحاث الجيش، وغيرها، ولديها بالإضافة إلى مقرها الرئيس في سانتا مونيكا بولاية كاليفورنيا مكاتب أخرى في كل من فرجينيا وبنسلفينيا وواشنطن وبيتسبرغ وليو أورليانز، ولديها كذلك ثلاثة فروع رئيسية خارج أمريكا في كامبريدج بالمملكة المتحدة، وفي بروكسل ببلجيكا، وفي الدوحة بدولة قطر.

تعمل راند على مواجهة التحديات التي تهدد المصالح الأمريكية في جميع أنحاء العالم، وتلتزم بعملية مراجعة صارمة ودقيقة لكل ما يصدر عنها من منشورات وقواعد بيانات أو توصيات عامة، والمؤسسة على أتم الاستعداد أن تعمل في أي مجال يطلب منها، وقد تشفع في بعض الأحيان التحليلات التي تقدمها بمجال واسع من الحلول التي تركز على دراسات نابذة من مفهوم المصلحة، وقد تقوم مؤسسة "راند" في بعض المناسبات بصياغة التوصيات السياسية أو تأييدها، غير أن ما يبقى عهدا ثابتا على راند هو إبلاغ النتائج التي تتوصل إليها كخدمة حكومية، والتي في غالب الأحيان تكون على شكل شهادات يدلي بها خبراء من مؤسسة "راند" أمام الكونغرس الأمريكي. (566)

ولازالت راند كسابق عهدها تواجه التحديات في جميع أنحاء العالم من خلال العمل على ثلاثة محاور وهي تتوقع القضايا المحتملة والبحث عن طرق جديدة لجمع المعلومات وتقسيم خريطة العالم إلى أقاليم لتحديد ردة الفعل المناسبة، وتعددت الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسة احتياجات صناع القرار الأمريكي في الوقت الحاضر لتحقيقها إنجازات في مجال النظام الفضائي وكذا في مجال تحليل النظم والحاسبات الرقمية والاستخبارات والانترنت ومجالات البرمجة الديناميكية والخطية وغيرها.

وتحمل راند سجلا تاريخيا من الانجازات في مجال تطوير استعمال الكمبيوتر فقد صمم موظفو "راند" وصنعوا أحد أوائل أجهزة الكمبيوتر، ويرجع لهم الفضل في تطوير أول أنظمة المحطات الطرفية على

(565) صالح بن عبد الله الحساب الغامدي، المرجع السابق، ص: 44.

(566) "ماذا تعرف عن مشروع راند الأمريكي"، (تاريخ الاطلاع: 2017/6/1) عبر الرابط:

<http://alfeth.com/vb3/showthread.php?t=30538>

الانترنت واختراع تقنية الاتصالات التي أصبحت القاعدة لشبكة الحاسوب الحديثة، ومؤخرا تم زيادة رقعة مجالات البحث التي تقوم بها مؤسسة "راند" لتشمل مجالات جديدة كالأعمال الحرة والتعليم والقانون والعلم الحديث.⁽⁵⁶⁷⁾

بالإضافة إلى ما سبق قوله عن مكانة وأهمية مؤسسة "راند" في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن اسم "راند" هو الاسم الذي يكاد يكون في الأدبيات الأمريكية مرادفا لتعبير "مصنع أفكار" كما نقول "كوداك" بالنسبة للكاميرا "وسنجر" لماكينات الخياطة، وشال للبنزين، وقد بدأت راند كمشروع تابع لمؤسسة كان اسمها "دوغلاس لصناعة الطائرات"، قبل اندماجها مع شركة مماثلة أخرى لتصبح "ماكدونالد دوغلاس" المؤسسة العملاقة في الصناعات الحربية.⁽⁵⁶⁸⁾

إلى أن انفصلت عنها فيما بعد، ثم ما لبثت أن تعددت مجالات بحثها، وأصبحت ذات مكانة مهمة في صنع السياسات كما يقول هواردا وياردا (Howard Wiarda): "إن مراكز التفكير تملك الأفكار والخبرات والمعرفة المتخصصة، والرؤية بعيدة المدى التي يفقر إليها المسؤولون الحكوميون أو لا يملكون الوقت الكافي لها، كما تقوم هذه المراكز بالعمل والبحث الأساسي الضروري، واستكشاف الخيارات السياسية، وتقديم التوصيات المعقدة التي لا يمكن للحكومة تقديمها من تلقاء نفسها، كما تسعى هذه المراكز إلى وضع أفكارها في شكل جذاب قابل للترجمة إلى مقترحات سياسية محددة وموجهة إلى الجمهور وصناع السياسات على حد سواء"⁽⁵⁶⁹⁾ وهي مراكز في أحضان وكالة الاستخبارات الأمريكية حتى وإن تظاهرت بالاستقلالية والحيادية، فإن هذه المراكز تعيش في أحضان وكالة المخابرات الأمريكية أو البنتاغون، ويعمل بها خبراء كبار مرتبطين بالإدارة الأمريكية والبنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية منهم دانيال بيمان (Danielle Bimane) خبير بشؤون الارهاب في الشرق الأوسط من جامعة جورج واشنطن، ومنهم كينيث أم بولاك (Keneeth Boulak) خبير بشؤون الأمن القومي، الشؤون العسكرية والخليج العربي، الذي عمل في مجلس

⁽⁵⁶⁷⁾ pour en savoir plus voir :

Willis H. Ware, **Rand and the information evolution : A history in essays and vignettes**, Rand corporation, 2008.

⁽⁵⁶⁸⁾ سالم لعريض، "مراكز البحوث الأمريكية أو مصانع صنع القرار"، الحوار المتمدن، العدد: 4395، تاريخ النشر

2014/3/16، تاريخ الاطلاع: 2017/11/1، على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=405748>

⁽⁵⁶⁹⁾ Howard. Wiarda, op.cit, p : 31.

الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية، ومنهم بروس ريدل (Brosse Ridal) مختص في مكافحة الإرهاب الذي شغل منصب مستشار كبير لدى أربعة رؤساء أمريكيين حول الشرق الأوسط وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي، واشتغل لمدة تسعة وعشرين (29) عاما في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وغيرهم. (570)

تساعد مؤسسة "راند" وزارة الدفاع في برامج التخطيط العسكري ونظم التسليح الجوي وتقنياتها المتجددة، وفيها باحثون عرب مختصون في هذا المجال من بينهم اللبناني بيتر جون عواد (Peter Jhon Awad) الذي كانت تجاربه العلمية المتعلقة بصناعة الطائرات من دون طيار الدور الكبير في تطوير اختراع الطائرة من دون طيار على أساس أنها الأفعال والأقل خسارة في حال اصطياها، كما يسعى إلى تطوير مواصفات الطيار الآلي ليصير أكثر ذكاء، وقد تسللت صناعة الطائرات من دون طيار هذه إلى إسرائيل منذ سنوات فطورتها حتى أصبحت أكثر فتكا ودقة كما تم استخدامها في هجومها على غزة.

كانت مؤسسة "راند" أول من دشّن معالم السياسات العامة للإدارة المقبلة قبل انتخاب ترامب كرئيس للولايات المتحدة بإطلاقها العنان لسباق التسليح بإصدارها دراسة تبشر فيها بالتأزم والصدام المقبل في شرق آسيا بعنوان "الحرب مع الصين: التفكير بالاحتمالات فوق العادية" منتصف شهر أوت 2016 استعرضت الدراسة التي شارك في إعدادها سلاح البر الأمريكي الخيارات المتاحة الناجمة عن نشوب حرب بين دولتين نوبيتين دون أدنى مبالاة بالعواقب الكارثية التي ستطال شعوب الولايات المتحدة والصين وبقية العالم. (571)

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن مؤسسة راند لها مكانتها بين مراكز التفكير العالمية، حيث تعد أكبر مركز فكري في العالم، لذلك تميل الإدارة الأمريكية إلى تبني بعض مقترحات مؤسسة راند، حيث تتسم تقاريرها بقوة الفكر وجرأة الطرح ومخاطبتها لصانع القرار من خلال تقديم مقترحات عملية وخطط جاهزة للتنفيذ من خلال رؤية علمية ودراسات معمقة على يد نخبة من الخبراء والباحثين من جميع أنحاء العالم.

(570) سالم لعريض، المرجع السابق، ص: 1.

(571) للاطلاع أكثر أنظر:

سليمان منذر، "مراكز الأبحاث ترسم خريطة سياسات ترامب المقبلة"، (تاريخ النشر: 2017/1/7، تاريخ الاطلاع:

(2017/11/1)، عبر الرابط:

المبحث الثاني: مؤسسة راند والقضايا العربية: التوجهات والمواقف

لا يمكن تفسير التخوف الغربي من العالم العربي والإسلامي بأسباب اقتصادية أو سياسية فحسب، ولكنه الخوف من الإسلام الذي جعل مراكز التفكير الغربية تدرك أن الحرب مع المسلمين الآن هي حرب فكرية حسب تعبيرهم في المقام الأول، بل ويرون أن المسلمين فيها على درجة من القوة تجعلهم يبدؤون حربهم على الإسلام بدءاً من الأطراف البعيدة واتجاهاً إلى القلب الذي يمثله العالم العربي⁽⁵⁷²⁾، ويبين في هذا السياق "كاغان، Kagane" أن التاريخ يظهر أن الأفكار المدافع عنها بقوة قد تكون غير شعبية في الأصل ولكنها قد تصبح لابد منها عندما يطرأ عامل محفز مثل هجمات 11 سبتمبر 2001، ويغير رؤية العالم للأمة، ومن ذلك لا يعود الأمر يتعلق بالتكيف مع متطلبات الرأي العام كما يظهر في الاستطلاعات ولكن بقولبتها، وبالنسبة "جان ستيفانسيك" (G.Stefanncic) وريتشارديلغادو (R.Delgado) واضعي دراسة عن عمل مراكز التفكير الأمريكية حيث اعتبرها أنها أصبحت سلاحاً سياسياً يستعمل استراتيجياً على المدى البعيد.⁽⁵⁷³⁾

المطلب الأول: اهتمام مؤسسة راند بالعالم العربي والإسلامي

من الجوانب التي تبين مدى اهتمام مؤسسة راند بالعالم العربي والإسلامي أنها تدير مركز السياسة العامة لمنطقة الشرق الأوسط "CMEPP" الذي يركز على التطوير السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتقني في الشرق الأوسط، وقد حدد المركز أربعة أهداف رئيسية يسعى إلى تحقيقها وهي:⁽⁵⁷⁴⁾

- دعم الإصلاح السياسي والاجتماعي.
- تعزيز التفاهم المتبادل بين شعوب الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية.
- تشجيع الحل السلمي للصراع في المنطقة.
- وضع برامج لمساعدة الشباب في الشرق الأوسط.

⁽⁵⁷²⁾ منتديات شبكة الألوكة، "تقرير راند 2007"، (2010/4/1)، تاريخ الاطلاع (2017/6/1): عبر الرابط: <http://www.alukah.net>.

⁽⁵⁷³⁾ ستيفن بوشيه، مارتين رويو، المرجع السابق، ص: 48

⁽⁵⁷⁴⁾ موسوعة المعرفة، "مؤسسة راند"، تاريخ الاطلاع: 2017/6/1، عبر الرابط:

<http://www.marefa.org>

ويدير المركز "دافيد آرون" David Aroun الذي كان يشغل منصب نائب مستشار الأمن القومي للرئيس جيمي كارتر، والذي سبق أن عمل كمبعوث من قبل البيت الأبيض إلى أجزاء متعددة في العالم، كما يعمل كل من "بول بريمر" القائد السابق لقوات التحالف المؤقتة في العراق، و"راي مابوس" السفير الأمريكي في المملكة العربية السعودية كعضوين في المجلس الاستشاري للمركز.⁽⁵⁷⁵⁾

وتشارك مؤسسة راند الحكومة القطرية مشروعا لتطوير مناهج التعليم القطري من خلال توفير خبراء مختصين في هذا المجال.

تعود مشاركة قطر لمؤسسة راند إلى أوائل عام 2000، عندما بدأت راند في سلسلة من المشاريع مع قادة الحكومة والفكر في قطر لبحث مجموعة من القضايا السياسية العامة، تشكلت مؤسسة قطر لمعهد راند للسياسات" في عام 2003 مع إرسال إثنين من البعثات ذات النطاق الكامل لمراد "راند" التحليلية والمتاحة لصانعي القرار في الشرق الأوسط شمال إفريقيا، وأجزاء من جنوب آسيا، وللعمل على بناء قدرات الأفراد والمؤسسات القطرية من خلال تقديم العمل والتدريب لكسب الخبرات التي تعرض لها على غرار مؤسسة راند للتحليل السياسية.⁽⁵⁷⁶⁾

حيث يبين الرئيس التنفيذي لهذا المعهد ميكائيل ريتش قائلا: "يسمح لتوسيع نشاطه أمام الحكومات وأوساط العمل، عبر الشرق الأوسط جنوب آسيا وشمال إفريقيا"⁽⁵⁷⁷⁾ التساؤلات حول التعليم ليست بعيدة عن الرهانات الإستراتيجية، أصبح الموضوع في إطار مجموعة الأحكام تم التفكير فيها جماعيا أو فرديا من طرف المنظمات الحكومية الأمريكية لـ "محاوية الأصولية عند المصدر" وفقا لمفهوم "ضد الإيديولوجية المساندة للإرهاب"، ومن جهة أخرى، العقود التي حصلت عليها مؤسسة "راند" لم تنجز إلا لتوضيح حركية جهوية ممتدة إلى الشرق الأوسط عن طريق الأمركة المالية والفكرية للنظام التعليمي عبر الجامعات الأمريكية المشهورة في بيروت والقاهرة، بالإضافة إلى دبي، أبو ظبي والكويت، إمارة شرج والأردن، بالإضافة

⁽⁵⁷⁵⁾ موسوعة المعرفة، المرجع السابق.

⁽⁵⁷⁶⁾ أسماء سعد الدين، معهد راند قطر للسياسات، (1 ماي 2015)، تاريخ الاطلاع (2017/6/1) عبر الرابط:

<http://www.almsa.com>

⁽⁵⁷⁷⁾ Jean-Loup Samaan, op.cit, p : 171.

إلى ذلك قامت دبي بتأسيس المدينة الفكرية والمدينة الأكاديمية نظير المدينة التعليمية لقطر وجامعة George Masson في الإمارات العربية المتحدة.⁽⁵⁷⁸⁾

يعتبر ولادة فرع لمؤسسة راند في قطر مركزا هاما للمساهمة في إعادة تشكيل المنطقة وفق الرؤية الأمريكية، ويزعم هذا التعاون أن هدفه من أجل حل للقضايا السياسية بحياد كامل بانتهاج الأسلوب العلمي والتحليل لإيجاد حلول من خلال تطبيق أفضل الممارسات الدولية المستخدمة في البحوث من أجل معالجة قضايا السياسة العامة الخاصة بقطر والمنطقة العربية بصفة عامة.

الفرع الأول: تقارير مؤسسة "راند" قبل أحداث 9/11

لقد ساهمت مؤسسة "راند" في رسم السياسات الأمريكية تجاه العالم العربي والإسلامي، وبالتالي يمكن القول أن أبرز تقارير وبحوث مؤسسة "راند" في الجانب السياسي إنما هي تلك المتعلقة بالعالم العربي والإسلامي ومن بين التقارير نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

من بين هذه التقارير نجد:⁽⁵⁷⁹⁾

- تقرير "سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط: القيود والخيارات"، 1970.
- تقرير "الإمكانيات الاقتصادية للبلدان العربية"، 1978.
- تقرير "الرجال والأسلحة في الشرق الأوسط: العامل البشري في تحديث الجيش"، 1979.

ويعود اهتمام مؤسسة "راند" بالشرق الأوسط والإسلام إلى عام 1999، قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر بنحو عامين، حين صدر عن المؤسسة كتابا بعنوان "مواجهات الإرهاب الجديد" الذي أعدته مجموعة من الخبراء الأمريكيين وذلك بعد تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا و تانزانيا عام 1998.

- تقرير الأمن في شمال افريقيا: التحديات الداخلية والخارجية 1993.
- تقرير "الجزائر: الدولة الأصولية القادمة، 1996.

⁽⁵⁷⁸⁾Jean-Loup Samaan, op.cit, p : 171-172.

⁽⁵⁷⁹⁾ صالح عبد الله الحساب الغامدي، المرجع السابق، ص: 51.

- تقرير: الديناميكية السياسية والأمن في شبه الجزيرة العربية في التسعينات 1993.

الفرع الثاني: تقارير مؤسسة "راند" بعد أحداث 9/11

إن تقارير مؤسسة "راند" عديدة، لكننا نحاول أن نركز على دراسة التقارير المتعلقة بالعالم العربي والإسلامي وتحليلها للوقوف على خلفياتها ودورها في رسم السياسة الخارجية الأمريكية خاصة أن تلك التقارير ليست ببعيدة عن قرارات الاعتماد والتنفيذ الأمريكية وقد اخترنا من بين هذه التقارير التي أصدرتها هذه المؤسسة التقارير التالية:

- تقرير "إسلام حضاري ديمقراطي: شركاء وموارد واستراتيجيات" (2003): الذي يعد أول وأبرز تقرير لمؤسسة "راند" يعلن صراحة ضرورة تغيير العالم الإسلامي فكريا، حيث وضع برنامجا عمليا وإستراتيجية لتنفيذها على أرض الواقع وسيتم التطرق بنوع من التفصيل لهذا التقرير في المباحث التالية.

تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة" (2007): والذي يقع في 217 صفحة منها 145 صفحة، تتضمن الدراسة والتوصيات الصادرة عام 2007، وأثار ضجة حينها، وكان يهدف إلى رسم خطة متكاملة للسياسة الأمريكية في العالم أجمع وخاصة منطقة الشرق الأوسط، وقد قدم تعريفا أمريكيا خالصا لمفهوم الاعتدال، فالمسلم المعتدل هو من يرفض الشريعة ويؤمن بالعلمانية.⁽⁵⁸⁰⁾

- كتاب بعنوان: "صعود الإسلام السياسي في تركيا": صدر عام 2008 ويتضمن الإجراءات التي ينبغي على الولايات المتحدة اتخاذها للحفاظ على تركيا مستقرة وديمقراطية وصديقة.

- تقرير بعنوان: "ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية": صدر عام 2014، يسعى إلى تقويم السنتين الأوليتين في ليبيا بعد مقتل معمر القذافي في أوت عام 2011، ويحلل الأوضاع العامة ودور المجتمع الدولي، كما يركز على عواقب الفشل في إرساء الأمن في فترة ما بعد انتهاء الحرب في ليبيا.

⁽⁵⁸⁰⁾ عبد الله الدويش، "بحث في تقارير مؤسسة راند الأمريكية"، تاريخ النشر: 2012/5/23، تاريخ الاطلاع:

عبر الرابط: 2017/5/2

تقرير: "من الاستقرار السلبي إلى الايجابي": كيف يمكن لأزمة اللاجئين السوريين أن تحسن من آفاق مستقبل الأردن⁽⁵⁸¹⁾ أعده "بين كونابل" (Ben Connable) وذلك بناء على طلب وكالة استخبارات مشاة البحرية الأمريكية من مؤسسة راند في أواخر 2013 لإعداد دراسة كيف يمكن للولايات المتحدة أن تحسن دعمها للأردن باعتبار هذه الأخيرة حليفا مهما مما يعني أن استقرار الأردن أمر حيوي بالنسبة للتحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية، يدرس هذا التقرير مدى إمكانية تأثير اللاجئين السوريين في استقرار الأردن ومن النتائج التي توصل إليها أنه بالرغم من أن أزمة اللاجئين السوريين تشكل تحديا على المدى القريب إلا أنها فرصة لتحسين التوقعات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية للأردن على المدى البعيد.

هذه الأمثلة فقط لكم كبير من التقارير التي أصدرتها مؤسسة "راند" عن العالم العربي والإسلامي، هذا بالإضافة إلى التقارير الموجزة التي تحرص هذه المؤسسة على إصدارها أو ما يسمى بالإنجليزية (Summary reports)، وهذه الأخيرة يمكن أن تكون اختصارا لتقرير طويل أو أنها تقرير مستقل جديد، والهدف منها هو تسهيل الأمر لصانعي القرار الذين لا يجدون الوقت الكافي لقراءة التقارير الطويلة.

رغم أن مؤسسة "راند" ترفع شعار الاستقلال وعدم الربحية ومعنى الاستقلال أي أنها لا تتبع الحكومة أو لأي جهة أخرى، ومعنى عدم الربحية أي أنها ليست تجارية تسعى إلى الربح، إلا أنها لا تتحرى الموضوعية حيث يؤكد "دونالد أبلسون" قائلا: "تتجه الشركات الكبرى والمؤسسات الخيرية التي تسعى إلى التأثير على المواقف العامة والسياسة العامة إلى المؤسسات البحثية التي تماثلها في الذهنية، وتستطيع إنتاج بحوث سياسة ملائمة في الوقت المناسب"⁽⁵⁸²⁾، ويؤكد كذلك على خطورة اعتماد مراكز التفكير في الدعم على الشركات والمؤسسات الخيرية، إذ يمكن أن يؤدي عدم التوافق بين أجندة المانحين وبين سياسية المؤسسة البحثية إلى نتائج خطيرة، كما حصل لمعهد أمريكي أنتربرايز (The American Enterprise) في منتصف الثمانينات حينما فشل مديره في إقناع العديد من المؤسسات الخيرية اليمينية بسياسة المعهد المحافظة مما أدى إلى سحب تلك المؤسسات دعمها عن المعهد، وكانت النتيجة أن أشرف على الإفلاس.

⁽⁵⁸¹⁾ للاطلاع على محتوى هذا التقرير باللغة العربية، تصفح الرابط التالي:

<https://www.rand.org/ar/publications.html>.

⁽⁵⁸²⁾ صالح بن عبد الله الحساب الغامدي، المرجع السابق، ص: 54.

لكن يجب التمييز بين الاستقلالية ومسألة الموضوعية، حيث أن الاستقلالية يمكن إثباتها بعدم وجود أي ارتباط ظاهر أو تبعية بين مركز التفكير وأي جهة حكومية أخرى، أما الموضوعية فتعتمد على الحجج والبراهين العلمية لإثبات وجودها أو عدمها.

أما عن مؤسسة "راند" فهي تكتب بجوار اسمها وشعارها:

Objective analyses, Effective solutions

أي: تحليل موضوعي، حلول فعالة

وفي التعريف بنفسها تورد "راند" أن لديها معايير عالية الجودة في البحث والتحليل، وأن لديها ستة ركائز ثابتة تعتمد عليها في كافة الدراسات والمشاريع وهي: الجودة، الموضوعية، التعاون المتعدد، التخصصات، الابتكار، الأطر الزمنية المرنة، العلاقة المستديمة بالعملاء.

وعن ركيزة الموضوعية تضيف مؤسسة "راند" بأنها تلتزم بالموضوعية لكي تضمن ثلاثة أمور هي: (583)

- تقييمات غير متحيزة وواقعية.

- وقائع وليس افتراضات.

- خيارات متعددة مرفقة بشروحات واضحة.

لكن مدى موضوعية وحيادية تقارير مؤسسة "راند" عن العالم العربي والإسلامي ستنتضح من خلال دراسة بعض التقارير التي أصدرتها حول هذه المنطقة من العالم.

المطلب الثاني: موقف مؤسسة "راند" من القضايا العربية بعد أحداث 9/11.

تعد مراكز التفكير من أبرز سمات المجتمع المدني والسياسي الأمريكي لما لها من تأثير مباشر أو غير مباشر على مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وهو ما

(583) ينظر: موقع مؤسسة "راند" على شبكة الانترنت:

يظهر بصورة واضحة بالنسبة للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية بصفة عامة والشرق الأوسط بصفة خاصة.

ولمعرفة موقف مؤسسة "راند" من القضايا العربية بعد أحداث 9/11، يمكننا دراسة بعض التقارير التي أصدرتها هذه المؤسسة ومن أهمها نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

الفرع الأول: قضية إتهام المملكة العربية السعودية بالإرهاب

يرى "مايكل د. ريتش" نائب الرئيس التنفيذي أن مؤسسة راند من مراكز التفكير التي تتعاون مع وكالات الدفاع والاستخبارات حيث كانت تركز حصريا على المواضيع الإقليمية والوظيفية، لكن تلك المنظمات بدأت تدعى أيضا لمساعدة المؤسسة العسكرية في معالجة التحديات الجديدة في مجالي الإرهاب والأمن القومي، ويقوم باحثي مؤسسة "راند"، الذين درسوا الإرهاب أكثر من ثلاثين عاما، بمساعدة صانعي السياسة على تطوير أسلوب تحليلي شامل للتصدي للهجمات الإرهابية، ويقومون في الوقت نفسه بكم متزايد من الأبحاث حول قضايا أخرى لحساب حكومات مختلفة حول العالم.⁽⁵⁸⁴⁾

ففي مؤسسة "راند" تم تناول الإرهاب كعدو غير تقليدي يتطلب رؤية غير تقليدية و إستراتيجية غير مسبوقة ، فأعداء اليوم (الإرهابيون) هم أعداء ديناميكيون متنوعون منظومون ، لا يمكن التنبؤ بهم ، كما أنهم يتميزون بليوننة (fluent) و قدرة على التخفي خلافا لأعداء الأمس الذين يتصفون بالسكون و التجانس و الجمود ، لذلك يرى " بريان جينكر " في مقالة بعنوان " إعادة تعريف العدو : العالم تغير و لكن عقليتنا لم تتغير " أنه حان الوقت لتبني اقترب شامل و واسع و غير تقليدي لمواجهة الإرهاب و عدم الركون إلى المنظور القديم."⁽⁵⁸⁵⁾

⁽⁵⁸⁴⁾ مايكل د. ريتش، "مؤسسة راند: كيف تتفاعل مؤسسات الفكر والرأي مع المؤسسة العسكرية"، دور مؤسسات

الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، مرجع سابق، ص: 28.

⁽⁵⁸⁵⁾ عبد العظيم بن صغير، "معضلات الحرب الأمريكية على الإرهاب خلال حكم الرئيس جورج بوش الابن

2000-2008، "مجلة دفاثر السياسة والقانون"، العدد 15، جوان 2016، ص: 424 .

وأبرز مثال على تأثير مراكز التفكير الأمريكية على السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية هو قيام مؤسسة "راند" للأبحاث في سبتمبر 2002 بوضع تقرير في منتهى الخطورة، إذ أشار التقرير إلى دور سعودي رسمي داعم للإرهاب مما يخرج السعودية من دائرة أصدقاء أمريكا، بل ويضعها في دائرة الأعداء المرشحين لمنصب العدو المحتمل ثم تسربت لاحقاً معلومات تفيد عن نصح التقرير بضرورة اتخاذ تدابير فعلية ضد السعودية، ومن بعدها إيران بوصفها المدرجة في قائمة رعاة الإرهاب⁽⁵⁸⁶⁾.

حيث أن التقرير الذي نشرته صحيفة الـ "واشنطن بوست" في 6 أوت 2002 تحت عنوان "تقرير يصور السعوديين بأنهم أعداء ويحث البنناغون على توجيه إنذار لهم"، أوصى المسؤولين الأمريكيين بأن يواجهوا إنذاراً للسعودية للكف عن دعم الإرهاب أو مواجهة العقوبات بالاستيلاء على حقول النفط وأموالها المستثمرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويشير التقرير إلى أن تغيير النظام في العراق سيؤدي إلى تغيير في السعودية التي تشكل مشكلة كبرى بسبب دورها كمولد و داعم للحركات الإسلامية "المتطرفة" - حسب رأيهم⁽⁵⁸⁷⁾- بالإضافة إلى ذلك فإن تقرير "راند" يوصي كذلك بأن توقف جميع التصريحات المعادية للولايات المتحدة وإسرائيل وأن تقدم للمحاكمة كل المتورطين في سلسلة "الإرهاب" بما في ذلك هيئة الاستخبارات السعودية، وبهذا يعيد التقرير إلى الأذهان ما تسرب في عقد السبعينيات عن وجود خطة طوارئ أمريكية تحت اسم رمزي هو "خطة كاتنغا"، تقضي بأنه في حالة حدوث تغيير في نظام الحكم في الرياض، تشجع الولايات المتحدة الأمريكية انفصال المنطقة الشرقية حيث توجد حقول النفط، عن السعودية، وتعترف بها الولايات المتحدة الأمريكية وتقوم بحمايتها، حيث يعتبر ذلك التسريب تلويحاً بالتهديد ضد السعودية.

يحتوي هذا التقرير المؤلف من 900 صفحة على 28 صفحة خصصت للسعودية تحت عنوان "نتائج ومناقشة وسرد حول بعض قضايا الأمن القومي الحساسة"، قالت إدارة جورج ولكر بوش أن هذا الجزء لم ينشر لأسباب تتعلق بالأمن القومي، إذ يتحدث عن السياسة السعودية في دعم الأصولية، وامتناع السلطات عن شن عمليات مضادة لتنظيم القاعدة وعدم التعاون مع واشنطن في هذا المجال منذ عام 1996.

⁽⁵⁸⁶⁾ دانا علي صالح البرزنجي، السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد أحداث 11 أيلول

2001، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2009، ص: 94.

⁽⁵⁸⁷⁾ نفس المرجع، ص: 224.

لكن السؤال المطروح هو لماذا المملكة العربية السعودية بالذات؟ وهذا السؤال يحتمل إجابتين كما يقول عامر مصباح في كتابه "العلاقات الأمريكية السعودية في عصر التحولات": "أحدهما الهدف هو ابتزاز السعودية، الدولة النفطية الثرية ذات الاحتياطي النفطي الأكبر في العالم، والحصول على تنازل أكثر، والدفع باتجاه رفع الحكومة يدها على صناعة النفط والاستجابة للمطالب الأمريكية النفطية داخل "أوبك" بهدف الحصول على النفط بأقل من 10 دولارا للبرميل للمحافظة على مستوى رفاه المواطن الأمريكي، والحفاظ على استمراريتها في الاقتصاد الأمريكي من الركود"⁽⁵⁸⁸⁾ أما الهدف الثاني يكمن في إتهام السعودية "بالإرهاب" بالذات، وتركيز الحملة الإعلامية والسياسية الدولية عليها هو تعبير عن الجهد الإسرائيلي لإبعاد السعودية عن الساحة الأمريكية، وزعزعة مكانها لدى الرأي العام الأمريكي وداخل شبكة الاقتصاد الأمريكي، وتفكيك وتدمير نفوذها في الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في بعض الولايات الانتخابية، ففي الانتخابات الرئاسية لعام 2000 استطاعت الجالية الإسلامية ترجيح الكفة لصالح المرشح الجمهوري جورج بوش الابن، ووقفت معه ضد "ألغور" المرشح الديمقراطي الذي كان نائبه ليبرمان" وهو أحد أقطاب اللوبي الصهيوني"⁽⁵⁸⁹⁾، وبالتالي السعودية لها أعداء داخل الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة على صعيد جماعات الضغط، وعلى وجه الخصوص اللوبي اليهودي الذي يمتلك نفوذا واسعا في الأوساط الجامعية ومراكز التفكير، الأمر الذي يفسر تأثير هذه الأوساط سلبا على صناعات القرار الأمريكي في خياراته حيال السعودية، وكذا تأثيرها على الرأي العام الأمريكي.

الفرع الثاني: مؤسسة راند و قضية احتلال العراق (2003)

كانت أفغانستان والعراق مسرحا لتنفيذ سياسة أبرز المراكز الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أصبحت أفكارها بمثابة البرنامج الذي استتبب منه بوش عقيدته الإستراتيجية لحماية المصالح الأمريكية ومن ثم فلا جدال في دور هذه المراكز في صنع وتوجيه السياسة الخارجية ابتداء من تصور المواقف وتحديد الأعداء القائمة والمحتملة إلى تحديد البدائل، الأهداف ووسائل تنفيذها.

⁽⁵⁸⁸⁾ عامر مصباح، العلاقات الأمريكية - السعودية في عصر التحولات، الجزائر: دار هومة، 2008، ص: 205.

⁽⁵⁸⁹⁾ نفس المرجع، ص: 205.

ففي العراق نجد أن عمل هذه المراكز استمر إلى ما بعد التدخل الذي كان مطلباً أساسياً لمشروع القرن الأمريكي، حيث تمت بلورة ما سمي بإستراتيجية ما بعد الحرب على العراق حيث أعلن الكونغرس في مارس 2006 عن مشروع دراسة في شكل مسح شامل تتضمن اقتراحات سميت "فريق دراسة العراق" أو ما عرف بلجنة بيكر - هاملتون"، ولإنجاز الدراسة استدعت هذه اللجنة المعهد الأمريكي للأمن ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية انتهت هذه الدراسة في 6 ديسمبر 2006 إلى انجاز تقرير سمي "تقرير فريق دراسة العراق".⁽⁵⁹⁰⁾

وقد جاء في التقرير: "الوضع في العراق خطير ومتهور، وليس هناك من مسار يستطيع ضمان النجاح، لكن يمكن تحسين الاحتمالات"، كما تضمن مجموعة من الملاحظات يمكن إيجازها في الآتي:⁽⁵⁹¹⁾

- اعتماد دبلوماسية جديدة تقوم على إجراء واشنطن حواراً مع خصومها الرئيسيين في الشرق الأوسط، ولاسيما سوريا وإيران، واللتين سبق للإدارة الأمريكية أن رفضت الحوار معهما.

- التوصية بوجوب تغيير تركيز القوات الأمريكية في العراق من دور قتالي إلى دور داعم ومساند للقوات العراقية، ويعني ذلك خفض القوات الأمريكية البالغ عددها 140 ألف جندي في العراق بنسبة النصف.

- ينبه التقرير إلى أنه لا يجب على الولايات المتحدة أن تقدم التزاماً مفتوحاً، ويوصي بسحب الوحدات القتالية الأمريكية في العراق تدريجياً بحلول عام 2008.

إن أبرز توصيات هذا التقرير قد جرى اعتمادها حتى دون الإعلان عنها، كما شكلت أساساً إطار الاتفاق الأمني في العديد من جوانبه، والذي جرى التحضير لإنجازه خلال شهر أوت من العام 2008.

على الرغم من أن إدارة الرئيس باراك أوباما قامت بسحب قواتها من العراق إلا أنه و بمجرد انسحاب القوات الأمريكية من العراق زاد تردّي الأوضاع الأمنية في المنطقة و بروز تنظيم الدولة الإسلامية

⁽⁵⁹⁰⁾ شمسة بوشنافة، "تأثير مراكز الفكر في الولايات المتحدة على صنع السياسة الخارجية"، مجلة العلوم القانونية

والسياسية، جامعة حمة لخضر - الوادي - الجزائر، العدد (05)، جانفي 2017، ص - ص: 206-207.

⁽⁵⁹¹⁾ أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً، الأردن:

دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص: 553.

الذي استدعى تدخل قوات التحالف وهو ما أعاد طرح فكرة التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة من جديد ابتداء من منتصف عام 2014 حتى نهاية 2016 تحت شعار " الحل المتأصل للإرهاب ".
- تقرير مؤسسة "راند": "الحرب بوسائل أخرى (War by other means)". (592)

بعد خمس سنوات من احتلال الولايات المتحدة للعراق، وسقوط نظام صدام حسين، واجه البلد حرباً أهلية وتزايد الاعتداءات، وفي قلب هذا العنف، يعبر المواطنون العراقيون عن رفضهم للوجود الأمريكي، والذي لم يعد يعتبر جيش تحرير وإنما جيش احتلال، مما أدى إلى التحاق الكثير بمعسكر المتمردين وظهور حركات تطرفية، كما أوجد عجز الولايات المتحدة عن تأمين البلد والخروج من هذه الدوامة كثيراً من الأفكار بمراكز التفكير والأبحاث الأمريكية، حيث نشرت مؤسسة "راند" تقريراً عام 2008 بعنوان "الحرب بوسائل أخرى" وهو تقرير بإمرة وزارة الدفاع، يهدف إلى إعادة تعريف الإستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة بالعراق. (593)

ويعد هذا التقرير عرضاً شاملاً لسلسلة من الدراسات الباحثة في أسباب التمرد المسلح العراقي ووسائل مواجهته، ولا يدعي كاتبه أنهم قد أتوا بحل فوري، إلا أنهم يبرزون قصور الإستراتيجية المستخدمة من قبل الولايات المتحدة كما يستخرجون حوصلة سنوات الحرب بالعراق وأفغانستان ليقترحوا مقاربة جديدة للصراع، ولم تعد الإستراتيجية التي تم إعدادها عسكرية بحتة، بل تتضمن أبعاداً مدنية وسياسية، تركز على التحليل النفسي والاجتماعي للعصيان المسلح، حيث أنه من المعروف أن الاستعمال الوحيد للقوة العسكرية قد يشجع ويشجع ذريعة مناصري الجهاد. (594)

وبالتالي فإن تقرير "الحرب بوسائل أخرى" أكد على الروابط الوثيقة التي تجمع مؤسسة "راند" بوزارة الدفاع والمجمع العسكري الصناعي الأمريكي، وليس هذا التقارب جديد.

كما استفاد المركب الصناعي العسكري من أحداث 9/11 من خلال الميزانيات الضخمة المخصصة للتسلح والتجهيزات.

(592) Rand Corporation, "War by other means : building complete and balanced capabilities for counterinsurgency", published 2008, available online :

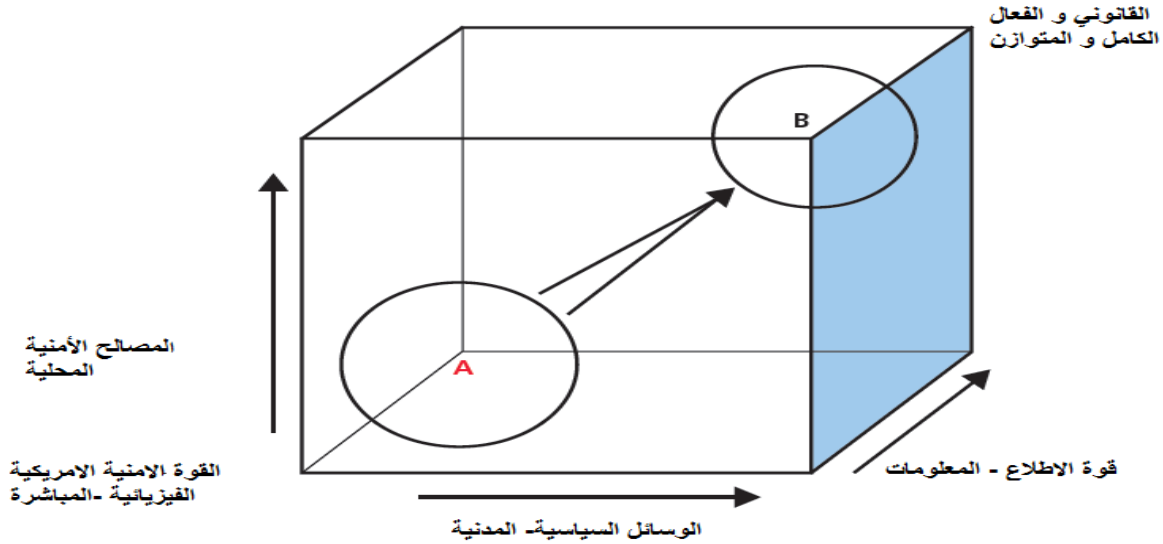
<http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs...2008/rand...592.pdf>.

(593) " La stratégie militaire des Etats- Unis en Irak revue par la Rand ", op.cit, p : 2.

(594) Idem, p 1.

الشكل رقم(14): تقوية القدرات الأمريكية لتخفيض الاعتماد على القوة المفرطة حسب تقرير راند

"الحرب بوسائل أخرى"



La source: David C. Compert and other, War by other means : Building complete and balanced capabilities for counterinsurgency, Rand National defense research institute ; Library of congress Cataloging in publication data ; 2007 ; p70.

يبين هذا الشكل الذي جاء في تقرير "الحرب بوسائل أخرى" الاتجاه الذي يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحرك وفقه من (A) إلى (B)، إذا أرادت القضاء النهائي على "التمرد الإسلامي" - حسب تقرير راند - والمساهمة التدريجية في تكوين شرعية الدولة في العالم الإسلامي تكون منسجمة مع المصالح الأمنية الأمريكية .

وحسب راند، فإن حماية الشعب يجب أن تصبح الهدف الأول للنشاطات الأمريكية في سبيل الحصول على دعم فعال من طرف الشعب في إطار مكافحة العصيان المسلح - حسب رأيها- وتوصي مؤسسة "راند" بضرورة تعزيز التعاون مع الشعب العراقي لتحسين نوعية المعلومات، وتفعيل تقاسم المعلومة، كما أنها تدعو إلى تطوير التعاون وتحديد توازن عادل بين المهام المدنية والعسكرية.

تقرير: تأثير العراق: الشرق الأوسط بعد حرب العراق، 2010 The Iraq effect: The Middle East after The Iraq war

أصبح الاحتلال الأمريكي للعراق محطة تاريخية بارزة يؤرخ لما قبلها وما بعدها في منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، وقد تعددت الدراسات والتقارير الغربية والأمريكية التي تحاول أن تستشرف مستقبل المنطقة وما سيؤول إليه الصراع، ومن أحدث تلك التقارير تقرير "تأثير العراق الشرق الأوسط بعد حرب العراق" (*)، الذي صدر عن مؤسسة "راند" عام 2010، وفي ما يلي أهم الأفكار المطروحة في هذا التقرير: (595)

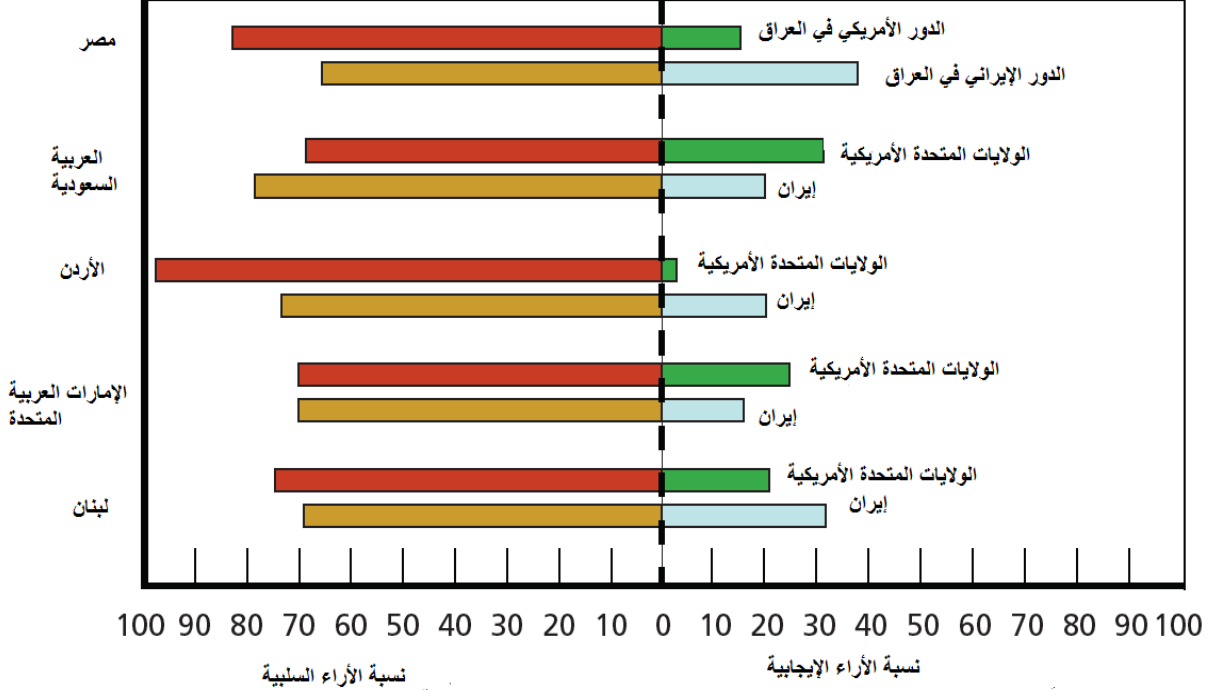
- تحول توازن القوى في المنطقة لصالح إيران على الرغم من أن الاضطرابات الداخلية في إيران بعد الانتخابات الرئاسية عام 2009، ربما تكون قد قيدت قدرة إيران على المناورة خارجيا بشكل ملحوظ.
- تعمل إيران على اغتنام الفرص وفرتها حرب العراق، ولكنها تواجه عقبات أكبر تحول دون توسيع نفوذها في المنطقة أكثر مما هو موجود ومفترض، ولا يوجد هناك شك من أن إيران استغلت وبمهارة الثغرات الإستراتيجية الحاصلة في أعقاب غزو العراق، وما نتج من ذلك من هزة قوية في النظام الإقليمي.
- وقد عملت تلك الأحداث على تصاعد نظرة العواصم العربية تجاه بروز إيران وخلق انطبعا لدى الرأي العام العربي مفاده أن إيران وبشكل أوسع التشيع هو الآن الجانب الفائق والمتفوق.
- إن بروز ونهوض إيران لم يسفر عنه إجماع للمعارضة من الأنظمة العربية السنية فقد تضمنت استجابة الدول العربية لإيران آليات مثل الارتباط والوقاية وتحقيق التوازن، وقد استجابت الأنظمة العربية وجماهيرها لصعود وبرز إيران بطرق وأشكال مختلفة ومتناقضة في كثير من الأحيان.
- وفي ها الإطار فإن التقرير من خلال استطلاع للرأي العام العربي من خلال استجواب 3400 عربي خلال الفترة من 26 فيفري إلى 20 مارس 2007 حول الدور الأمريكي والإيراني في العراق وجد أن الرأي العام العربي يرى أن التأثير الأمريكي معادل أو أكثر ضررا من التأثير الإيراني في العراق، كما يبينه الشكل الموالي:

(*) أعدت هذه الدراسة لصالح القوات الجوية في الولايات المتحدة، ومن المساهمين فيها فريدريك ويربي، داليا داساكي،

جيسيكا واتكنز، جيفري مارتيني، روبرت جوني

(595) Frederic Wehrey and other, " The Middle East after the Iraq war ", 2010 available online : <http://www.rand.org/pubs/monographs/mg892>.

الشكل رقم(15): نظرة الرأي العام العربي نحو الدور الإيراني والأمريكي في العراق



Source : Frederic Wehrey and other, "The Iraq effect : The Middle East after the Iraq war", Rand project Air force, p 31, published on 2010, (consulted 2016/2017), available online :

<http://www.rand.org/pubs/monographs/mg892>.

كما أوضح التقرير أن المحيط الإقليمي العربي انقسم منذ احتلال العراق بالغموض وعدم التحديد، وأنه على الرغم من صعود المخاوف من تآكل النفوذ الأمريكي في المنطقة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وإيران خرجتا من هذا الصراع باعتبارهما القوتين الرئيسيتين في المنطقة، وذلك في ظل أنظمة الحكم العربية، وفي ظل افتقاد فاعل نشيط يقوم بدور موازن للدور الإيراني في المنطقة.

- وقد زاد الغموض وعدم اليقين بشأن نوايا الولايات المتحدة وقدراتها في المنطقة من تقبل الدول المحلية للمساعدة من الصين وروسيا، وقد رافق مرحلة فوضى ما بعد الغزو في العالم العربي تآكل الثقة في الولايات المتحدة كضامن أمني، ونبع ذلك من إدراك مفاده تورط الولايات المتحدة في العراق، وتبدو روسيا فاعلة ونشطة في تحدي الهيمنة والنفوذ التقليدية الأمريكية.

- الأنظمة العربية ترى أن تقديم المساعدة الروسية والصينية هي وسيلة مكملة، ولا تحل محل نظام الأمن التقليدي بقيادة الولايات المتحدة.

- وقد أبرزت الحرب الوعي والمعرفة بالهوية الشيعية والسنية، ومع ذلك وفي كثير من الأحيان عملت الأنظمة على استغلال تلك الولاءات لتشويه سمعة المعارضين وإيقاف النفوذ الإيراني.

- أدى قيام غزو العراق عام 2003، والاندفاع اللاحق للأكراد العراقيين نحو الفيدرالية إلى تحريك الفاعلية الكردية في الدول المجاورة.

- تقرير "راند: دراسة شبكات مؤيدي ومعارضتي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام على تويتر"

في منتصف شهر أوت من العام 2016، نشرت مؤسسة راند بحثاً بعنوان "دراسة شبكات مؤيدي ومعارضتي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام على تويتر"، وهي الدراسة التي تم توفير موارد كبيرة لها، وأشارت نتائج مهمة، لها الأثر البالغ في تقييم المخاطر الإرهابية التي ترد عبر الانترنت وسبل التصدي لها، تركزت منهجية تلك الدراسة في تتبع التغريدات التي تؤيد "داعش" أو تعارضها على موقع "تويتر" في الفترة من 1 جوان 2014 إلى 30 أفريل 2015، حيث أمكن رصد 23 مليون تغريدة صادرة عن 771 ألف حساب، ورغم أن عدد التغريدات التي اعتبرتها الدراسة مؤيدة لـ "داعش" لم يتجاوز 4.5 ملايين تغريدة، في مقابل 18.8 مليون تغريدة معارضة، فإنه يبدو أن التغريدات المؤيدة كان أكبر وأكثر فاعلية.⁽⁵⁹⁶⁾

يعتقد الباحثون الذين أجروا الدراسة أن أسباب فاعلية التغريدات المؤيدة تكمن في وتيرتها، وسبل الترويج الإلكتروني لها، عبر استخدام التقنيات الحديثة، وبناء على هذه الدراسة فإن الحساب المؤيد يصدر نحو 60 تغريدة يومياً في المتوسط، مقابل 40 تغريدة فقط للحساب المعارض.

وفي هذا الصدد، فإن دراسة "راند" تضع بعض التوصيات التي ترى أن العمل بها يمكن أن يحد من عمليات التجنيد والاستقطاب الواسعة لمصلحة التنظيم حيث توصي "راند" باستخدام معارضي التنظيم على "تويتر" نموذج "داعش" في مقابل نموذج "تنظيم الدولة الإسلامية" لقد غيرت "داعش" اسمها رسمياً في 29 جوان 2014 من "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام" إلى "تنظيم الدولة الإسلامية"، وذلك رغبة في ضم أعضاء وأتباع من أنحاء مختلفة.

⁽⁵⁹⁶⁾ ياسر عبد العزيز، "كيف نريح معركة الانترنت مع الإرهابيين"، مجلة الدرع الوطني (2017/6/1)، تاريخ

الاطلاع (2017/6/16): عبر الرابط:

<http://nationshield.ae/home/details/research>.

ومن بين توصيات "راند" في هذا الصدد ضرورة تكثيف معارضي التنظيم لتغريداتهم كما يجب أيضا أن تواصل الحكومات المعنية جهودها في غلق الحسابات المؤيدة للتنظيم.

الفرع الثالث: مؤسسة راند و الحراك العربي

لمعرفة موقف مؤسسة راند من الحراك العربي نحاول دراسة بعض التقارير من بينها:

تقرير "نماذج الشراكة الجديدة في قطاع الأمن والعدل: تداعيات الثورات العربية"⁽⁵⁹⁷⁾ (2014):

وحسب هذا التقرير فإن المعنيين بتصميم برامج التعاون الأمني الأمريكية وتنفيذها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) يجدون أنفسهم عند مفترق طرق، حيث تزامنت التحولات الكبرى التي طرأت على المشهد السياسي في العالم العربي مع الاعلان عن تحولات على صعيد سياسات الأمن الخارجي والقومي الأمريكي ومع الحراك العربي يواجه التعاون الأمني الأمريكي عدة تحديات، ويواجه الذين يشرفون على وزارة الخارجية الأمريكية تحديا مزدوجا تمثل في: "فهم لا يطلب منهم بموجب المراجعة للدبلوماسية والتنمية وتوجيهات السياسة الرئاسية وضع تصور للمساعدة الأمنية بأساليب جديدة فحسب، وإنما يطلب منهم القيام بذلك في منطقة تشهد تقلبات كبيرة، حيث تتحول جوانب الحسابات الإستراتيجية الأمريكية القائمة منذ فترة طويلة، فمن جهة يرغم المناخ الإقليمي الجديد الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في التزاماتها الأمنية في منطقة الشرق الأوسط والتساؤل عما إذا كانت الشراكات الحالية تتماشى مع مصالحها الإستراتيجية الخاصة في مسيرتها المستقبلية كما مع مصالح الأمم الشريكة لها (...). إن حقيقة ظهور واقع اقليمي جديد توفر حافزا

⁽⁵⁹⁷⁾ شارك في انجازه كل من: مايكل ج. ماكنيرني، جنيفر د.ب. موروني، بيتر ماندافيل، تيري هايغن في مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد راند للأمن القومي الذي يختص بإنجاز الأبحاث الخاصة بشؤون الدفاع والأمن القومي لمصلحة الولايات المتحدة والتحالف الدفاعي، السياسات الخارجية، الأمن القومي، أجهزة ومنظمات الاستخبارات، للاطلاع على محتوى التقرير باللغة العربية، أنظر:

وفُرصة لإعادة النظر وربما لإعادة مراجعة أساليب ممارسة الأعمال الراسخة منذ زمن بعيد في العالم العربي". (598)

وعند قراءتنا لمحتوى هذا التقرير استوقفنا عنصر مهم فيه بعنوان الإصلاح باعتباره ضرورة استراتيجية ودور مساعدة قطاع الأمن" حيث ركز فيه أصحاب هذا التقرير على فترة الحراك الذي شهدته العديد من الدول العربية خاصة تونس، مصر، ليبيا، اليمن وسوريا والبحرين وإجراءات الإصلاح الدستوري في المغرب حيث سعت الولايات المتحدة إلى التشديد على ضرورة إيجاد أسلوب جديد لممارسة الأعمال في الشرق الأوسط أي أن الحسابات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة تتطور في ضوء الأحداث الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية وبالتالي ضرورة إعادة النظر في بعض افتراضات الإدارة الأمريكية بشأن الاستقرار والأمن في العالم العربي وما أثار انتباهنا في هذا التقرير العبارة التالية: (599) "وإن كانت المصالح الأمنية الأمريكية تعتمد على صمود الأنظمة الاستبدادية غير المستقرة بشكل متزايد، فقد تم إذا غرس بذور عدم الاستقرار في النظام نفسه الذي كانت الولايات المتحدة تعتمد عليه لسنوات من الزمن فإن الحاجة إلى حكومات إقليمية من أجل الشروع في إصلاحات ذات مغزى يصبح حجر الأساس في ضمان الاستقرار على المدى الطويل".

وهذا اعتراف صريح من قبل معدي هذا التقرير من طرف نخبة تعمل لصالح مركز "سياسات الدفاع والأمن الدولي" التابع لمعهد راند للأمن القومي الذي يهتم بالدفاع والأمن للقومي لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية بأن الإدارة الأمريكية كانت تؤيد في السنوات الماضية أنظمة عربية استبدادية على حساب الديمقراطية التي اتخذتها كشعار للتدخل في المنطقة والدليل على ذلك ما جاء في هذا التقرير من خلال القول: "فقد فضلت الإدارات الأمريكية المتتالية على مدى عدد من العقود دعم القادة الذين هم على استعداد للتعاون على مستوى تقدم المصالح الأمنية الأمريكية في المنطقة من دون إيلاء أي اعتبار يذكر لسلوكهم

(598) للإطلاع على نص التقرير بالعربية انظر: مايكل ج. ماكنيرني وآخرون، "نماذج الشراكة الجديدة في قطاع

الأمن والعدل: تداعيات الثورات العربية"، تاريخ النشر 2014، (تاريخ الاطلاع: 2017/11/20):

<http://www.rand.org>.

(599) نفس المرجع، ص: 5.

على المستوى المحلي، في الواقع فقد بلغت أعوام من السخط الشعبي ازاء الحوكمة غير الفعالة وغير الخاضعة للمحاسبة في نهاية المطاف إلى نقطة من الغليان الواضح".⁽⁶⁰⁰⁾

واقترح هذا التقرير مقارنة جديدة بعنوان المقاربة الثلاثية 3D^(*) الجديدة وذلك لدمج عمل الدبلوماسية والتنمية والدفاع في السياسة الخارجية الأمريكية حيث تعرض هذه الإستراتيجية أيضا إمكانية الارتباطات الشرطية بين المساعدة الأمنية وجهود الإصلاح خارج نطاق قطاعي الأمن والعدل أي ربط التعاون الأمني بإصلاحات ديمقراطية وسياسية أوسع.

تواجه الولايات المتحدة مجموعة من التحديات والفرص في مجال تعزيز الشراكات في قطاع الأمن والعدل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعلى خلفية الحراك العربية، أصدرت الحكومة الأمريكية توجيهها سياسيا مرتبطا بالمساعدة الخارجية عموما، ومساعدة قطاع الأمن خصوصا، وقد توصل الباحثون في راند إلى إيجاد نماذج شراكة جديدة تساعد على تعزيز التعاون في قطاع الأمن والعدل والترويج للإصلاح عبر أنحاء العالم العربي وخارجه، وبالتالي، فقد عملوا على صياغة نموذج التخطيط للشراكة المعززة الذي يركز على تحسين التخطيط التعاوني عوضا عن استخدام المساعدة كنفوذ لإرغام الشركاء على القيام بما تريده الولايات المتحدة والاستمرار في تحقيق المصالح الأمريكية في سياق إقليمي سريع التطور.

- الأزمة السورية:

بالإضافة إلى التقارير السابقة، وضعت رؤية تحليلية عام 2015 بعنوان "خطة سلام لسوريا، حيث تركز على تحديد طبيعة الدولة السورية التي قد تنشأ من الصراع، وتركز على الخطوات اللازمة لتأمين وقف إطلاق النار والحفاظ ذلك لفترة طويلة، شارك في انجاز هذا المنظور التحليلي كل من: جيمس دوبيينيز

⁽⁶⁰⁰⁾ مايكل ج. ماكنيرني وآخرون، المرجع السابق، ص: 5.

^(*) تمثل أحرف الدال الثلاثة الأحرف الأولى من المصطلحات الانجليزية: diplomacy, development, defense والتي تعني الدبلوماسية والتنمية والدفاع.

(James Dobins)^(*)، فيليب غوردون (Philip Gordon)^(**) جيفري مارتييني (Jeffrey Martini)^(***)

وحسب هذا المنظور التحليلي، فإن هناك مسارين للسلام في سوريا:⁽⁶⁰¹⁾ المسار الأول هو التركيز على تسوية اتفاق سياسي شامل بين الأطراف السورية المتحاربة والرعاة الخارجيين، بما في ذلك إصلاح مؤسسات الدولة، وتشكيل حكومة جديدة، ووضع خطة للانتخابات مع وقف لإطلاق النار وبدائية إعادة الإعمار أما المسار الثاني هو الوصول لاتفاق لوقف إطلاق النار فورا، والذي سيعقبه إجراء مزيد من المفاوضات على شكل الدولة السورية والحكومة المعاد تشكيلها.

وحسب هذا المنظور، فإن أفضل حل لوقف المذبحة في سوريا هو القبول بالمناطق المتفق عليها، والتي تأخذ بعين الاعتبار الانقسامات العرقية والطائفية.

يتضمن اقتراح إنشاء ثلاث مناطق في سوريا: واحدة متجاورة جغرافيا، واثنين غير متجاورتين، تصور المنطقة الأولى باللون البني في الخريطة رقم (03)، والتي ستكون جيبا متجاورا يسيطر عليه النظام، ويمتد من النواحي الجنوبية لدمشق عبر حمص وطرطوس وبانياس واللاذقية، ووصولاً إلى الحدود السورية مع تركيا على ساحل البحر المتوسط، بينما المنطقة الثانية باللون الأرجواني، والتي ستكون منطقة كردية غير متجاورة تضم الجزء الشمالي من التضاريس شرق حلب إلى الحسكة والقامشلي، وكذلك شمال غرب البلاد، وهو إقليم يقع بالفعل تحت السيطرة الكردية، أما المنطقة الثالثة باللون الأخضر، والتي تتألف من قسمين من الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة إلى حد كبير، وتصور المنطقة الرابعة والتي تقع تحت سيطرة داعش باللون

(*) شغل كرسي الأستاذية لشؤون الأمن والدبلوماسية في مؤسسة "راند"، وهو مساعد سابق لوزير الخارجية.

(**) عضو في مجلس العلاقات الخارجية، وقد شغل منصب منسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا، ومنطقة الخليج العربي (2013-2015) ومساعد وزير الخارجية للشؤون الأوروبية بمؤسسة "راند".

(***) محلل في شؤون الشرق الأوسط بمؤسسة "راند"، وقد أمضى عام 2014 في مكتب وزارة الخارجية لعمليات

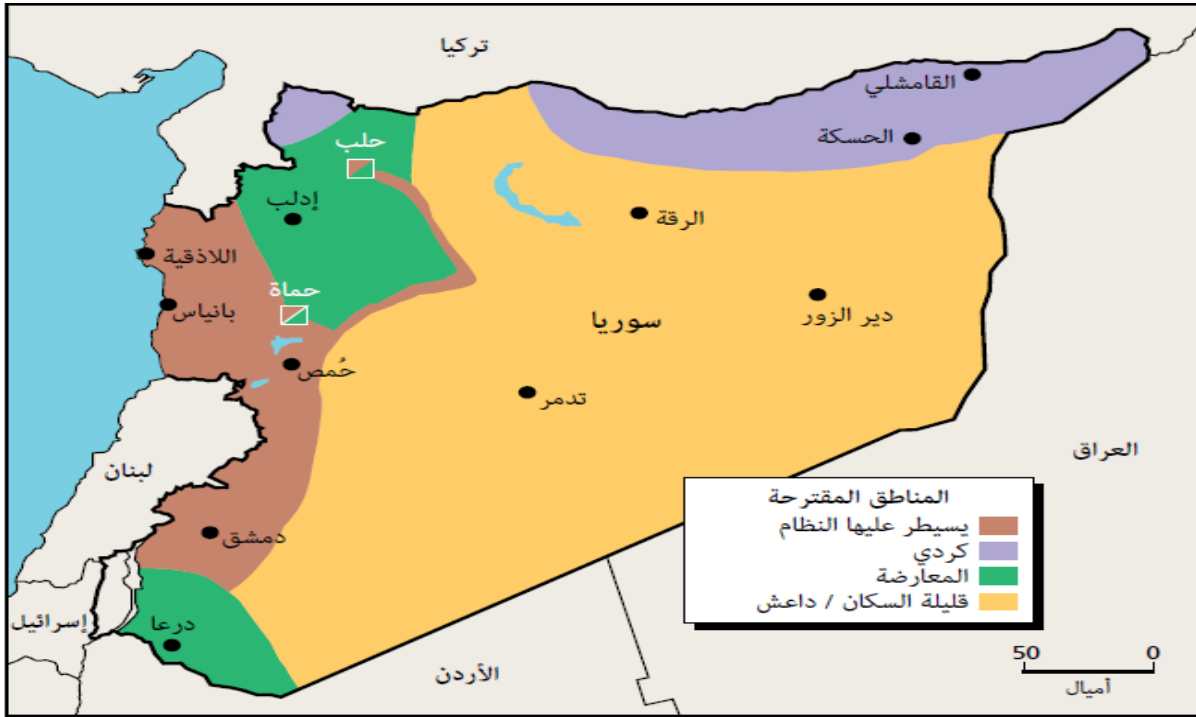
النزاعات وتحقيق الاستقرار.

(601) Rand Corporation, " A peace plan for Syria ", Arabic translation, 2015, (consulted on : 20/06/2017), available online :

<http://www.rand.org/t/pe182>

الأصفر - في حدود تاريخ الدراسة- حيث تشمل على ما تبقى من البلاد، وتقع هذه المنطقة الرابعة تحت ادارة دولية تتولى طرد "داعش" بشكل تدريجي على يد تحالف مكافحة داعش الدولي، وتدار المناطق الثلاثة الأخرى من قبل من يسيطر على الاقليم وقت إطلاق النار، وسيقع على القوى الخارجية والتي تدعم هذا الفصيل أو ذاك ضمان الالتزام بوقف اطلاق النار وهكذا تضمن روسيا وإيران التزام النظام، بينما تضمن الولايات المتحدة الالتزام الكردي في حين تضمن تركيا والأردن التزام المعارضة السنية، على أن تتعاون جميع الأطراف الخارجية لطرد "داعش".⁽⁶⁰²⁾

الخريطة رقم(03): خريطة المناطق المقترحة من طرف مؤسسة "راند" حول السلام في سوريا



RAND PE182-3

Source: Rand Corporation ;” A peace plan for Syria “,Arabic translation , 2015(consulted on 20/6/2017), available online:[Http://www.rand.org/t/pe182](http://www.rand.org/t/pe182).

ما نستنتجه من هذا التقرير أن هناك نية مبيتة من طرف مؤسسة "راند" على تقسيم سوريا من خلال وضع الخطط وخارطة الطريق التي تساعد الولايات المتحدة على تنفيذ ما تنوي القيام به.

⁽⁶⁰²⁾Pour en savoir les détails de ce projet voir :
<http://www.rand.org/t/pe182>.

ومن المنظورات التحليلية الأخرى التي جاءت بها مؤسسة "راند" نجد المنظور التحليلي بعنوان "منع انهيار الدولة في سوريا" عام 2017 الذي أعده كل من أندروباراسيليتي (Andrew Parasiliti) وكاتلين ريدي (Kathlen Reedy)، وبيكا واسر (Becca Wasser) تطرح هذه الدراسة تساؤلات حول السبل التي يمكن من خلالها أن تساهم السياسات الأمريكية في إيجاد أفضل الظروف الممكنة لتهيئة مرحلة ما بعد الصراع في سوريا، والتي من شأنها هزيمة المجموعات الإرهابية من جهة والحفاظ على مؤسسات الدولة السورية من جهة أخرى، لاسيما مع غياب إجماع إقليمي لإنهاء الحرب.⁽⁶⁰³⁾

وحسب هذا المنظور فإن السبيل الأمثل لتحقيق هذه الأهداف هو عبر التعاون مع روسيا والعمل من خلال مجلس الأمن ودعم المؤسسات المركزية للدولة السورية على أساس الدروس المستخلصة من التدخل الأمريكي في العراق وأفغانستان حيث أن مسائل الأمن والحوكمة وإعادة الاعمار في مرحلة ما بعد الصراع في سوريا تستدعي وجود سلطة مركزية بالدولة.

يوجد منهج بديل لتناول الشأن السوري الذي يقضي باعتبار الولايات المتحدة الخطوات الروسية والإيرانية المتخذة لدعم الأسد على أنها معادية للمصالح الأمريكية، وبالتالي يجب الضغط على روسيا و إيران للإطاحة ببشار الأسد من خلال التعزيزات العسكرية لقوى المعارضة السورية المعتدلة وإنشاء منطقة حظر طيران أو منطقة آمنة في شمال سوريا أو عن طريق ضربات عسكرية ضد الحكومة السورية.

وحسب هذا المنظور فإن هذا الافتراض خطير ومحفوف بالشكوك حيث قد يجبر التصعيد بشار الأسد والأطراف الداعمة له على التمسك أكثر بمواقفهم مع تحجيم مؤسسات الدولة السورية، وإضعاف التركيز على المجموعات الإرهابية في الوقت ذات، ولا تستطيع هذه الخطة كذلك التعامل مع العلاقة بين قوى المعارضة السورية "وجبهة فتح الشام"، بالإضافة إلى التحفظات التركية حول "قوات سوريا الديمقراطية"، أكثر المجموعات المسلحة المدعومة من الولايات المتحدة نشاطا في سوريا.

⁽⁶⁰³⁾ أندرو باسيليتس وآخرون، منع انهيار الدولة في سوريا، مؤسسة راند، 2017 عبر الرابط:

<http://www.Rand.org>

منظور تحليلي لمؤسسة "راند" بعنوان: إستراتيجية لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام

كتهديد عبر إقليمي (2017) A strategy to counter ISIL as a transregional threat

شارك في انجاز هذا المنظور التحليلي كل من لين إي، دايفس (Lynn E. Davis) جيفري مارتيني (Jeffrey Martini)، وكيم كراجين (Kim Cragin)، حيث تركز الإستراتيجية المقترحة للتعامل مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام كتهديد عبر إقليمي، والحاجة إلى اعطاء الأولوية لأمن الأمريكيين الداخلي .

وجاء في هذا المنظور ضرورة إعطاء الأولوية للأمن الداخلي الأمريكي من خلال محاولة الحد من جاذبية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة في نطاق أبعد من سوريا والعراق، وبالأخص في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية "وعلى وجه الخصوص، يتوجب على الولايات المتحدة إعطاء الأولوية للجهود الآيلة إلى الحد من قدرة الدولة الإسلامية في العراق والشام على تجنيد مقاتلين أجنب من الغرب والبلدان الأخرى التي تعفى من شرط الحصول على تأشيرة دخول، تم تنفيذ الكثير من هذا المجال، فقد عملت الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء فيها من أجل تعديل إطارات العمل القانونية المعتمدة لديها، بحيث يصبح تجنيد مقاتلين أجنب والسفر إلى الخارج من أجل القتال غير قانونيين على حد سواء، ويتوجب على الولايات المتحدة البناء على هذه الجهود وتوسيع المساعدة التقنية لتشمل البلدان المعنية بحيث تصبح قادرة على جميع معلومات المسافرين مسبقا ليس فقط لدى السفر إلى الخارج، وإنما أيضا بالنسبة للعائدين"⁽⁶⁰⁴⁾.

وحسب هذا المنظور فإن الولايات المتحدة بحاجة إلى إعادة تقييم كيفية تحقيق التوازن بين أهداف حملة مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والطموحات الإقليمية والسياسية للأكراد، وضرورة أخذ الحذر من الأساليب الأمريكية التي تدعم وحدات حماية الشعب الكردي والشراكة في حملتها العسكرية لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لأن ذلك سيعمل على تقويض المصالح الأمريكية في

⁽⁶⁰⁴⁾ لين إي، دايفس وآخرون، "إستراتيجية لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام كتهديد عبر إقليمي"، منظور

تحليلي لمؤسسة راند، ص: 15 (تاريخ النشر: 2017) (تاريخ الاطلاع 2018/2/1)

<http://www.Randcorporation.org/t/pe228>

اكتساب دعم عربي سني للحملة العسكرية، حيث سيغتم الأكراد (*) هذه الفرصة من أجل توسيع أراضيهم، وتواجه الطموحات الكردية أيضا خطر اندلاع صراع خطير بين الأكراد وتركيا في سوريا وبين الأكراد والائتلاف الحاكم بقيادة شعبية في العراق.

المطلب الثالث: رؤية مؤسسة "راند" للإصلاح العربي

في إطار السعي الأمريكي إلى اجتثاث أسباب الإرهاب من المنطقة التي تحولت من وجهة النظر الأمريكية، إلى "تربة خصبة لنمو أيديولوجية كراهية، ومرتعا للتطرف"، طرحت الإدارة الأمريكية مجموعتين من السياسات: روجب المجموعة الأولى للديمقراطية كعلاج لنقص الحرية، وهدفت المجموعة الثانية إلى إعادة تعريف قيمة المقاومة من خلال ربطها بالإرهاب.⁽⁶⁰⁵⁾

ومن جهة أخرى عملت الولايات المتحدة على توجيه الإسلام السياسي حيث تتم عملية تحويل اتجاهات وقوة ورصيد الإسلام السياسي العربي، وغير العربي لاحقا بتأثير من الإسلام العربي الأكثر إلهاما في أداء حركات الإسلام السياسي في العالم حسب الأبحاث الأمريكية من قوة مضادة لأمريكا والغرب والكيان الصهيوني إلى قوة يمكن توجيهها ضد أهداف معادية لأمريكا والغرب والكيان الصهيوني، تحت ذرائع سياسية مضللة ينسجها خبراء في صناعة القضايا والحوادث من خلال تقاطع مصالح مع الإسلاميين في صفقات تقوم على "تسليمهم السلطة مقابل محاربة الأعداء والمنافسين المشتركين"، وتبديل ما هو عدو استراتيجي وتحويله إلى عدو تكتيكي"، وتحويل ما هو خصم أو منافس تكتيكي إلى عدو استراتيجي"، كما هو حاصل من تحويل إيران إلى عدو خطير بدل إسرائيل بنظر بعض العرب.⁽⁶⁰⁶⁾

أصدرت مؤسسة "راند" العديد من التقارير التي تخص الشأن العربي والشرق الأوسط لمساعدة صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان من أهم تلك التقارير نذكر:

(*) و من الأمثلة على ذلك الاستفتاء على استقلال كردستان العراق يوم 2017/9/25 وكانت نتيجته 92 بالمائة لصالح الاستقلال و لقد رفضت حكومة العراق الاتحادية شرعية الاستفتاء و أصدرت المحكمة الاتحادية العليا العراقية قرارا بعدم دستورية انفصال إقليم كردستان في 20 نوفمبر 2017.

(605) إيمان أحمد رجب، المرجع السابق، ص: 187.

(606) حسن محمد الزين، المرجع السابق، ص: 107.

الفرع الأول: تقرير راند إسلام حضاري ديمقراطي، شركاء وموارد واستراتيجيات"

Civil Democratic Islam : partners, ressources, strategies

صدر هذا التقرير⁽⁶⁰⁷⁾ عن مؤسسة "راند" عام 2003، وكان من إعداد الباحثة Cheryl Benard ("شيريل بينارد"^(*))، ويقع التقرير في اثنتين وسبعين صفحة حيث يعد هذا التقرير بمثابة إستراتيجية أمريكية للتعامل مع المسلمين، وهو على درجة عالية من الأهمية، وفيه الكثير من الإجابات عن خفايا التوجهات الأمريكية تجاه المسلمين عموماً، وفي القلب منهم السلفيون.

ويشتمل التقرير على تمهيد مختصر، وأربعة فصول وأربعة ملاحق على النحو التالي⁽⁶⁰⁸⁾:

- **التمهيد:** وبه توصيف عام لحالة العالم الإسلامي، ولأهداف الولايات المتحدة الأمريكية نحو الإسلام، ودور هذا التقرير وأهميته في تحقيق تلك الأهداف.
- وبعد التمهيد يأتي مختصر التقرير، وهو ملخص دقيق لما ورد في التقرير من تفصيل ونتائج.
- **الفصل الأول:** وعنوانه "تحديد الموضوعات: مدخل إلى المجالات الفكرية للإسلام المعاصر" وفي هذا الفصل عرض التقرير بالتفصيل لما يزعم أنها قضايا مختلف عليها في العالم الإسلامي، واختصرها كذلك في جدول يوضح باختصار تلك القضايا والآراء حولها.

⁽⁶⁰⁷⁾Cheryl Benard , "Civil democratic Islam : Partners, ressources, strategies ", Rand corporation, available online :

<http://www.rand.org/pubs/mongraph-reports/MR1716.html>

^(*)ولدت "شيريل بينارد" بمدينة نيواورلينز بولاية لوزيانا جنوب الولايات المتحدة عام 1953، وهي متزوجة من "زلامي خليل راد" أحد أبرز باحثي "راند" (1993-2000) وكذلك أحد أبرز السياسيين الأمريكيين في فترتي رئاسة "بوش الابن".

بدأ اهتمامها بدراسات الشرق منذ وقت مبكر، حيث ألفت مع زلامي خليل زاد" عام 1984 كتاب "حكومة الله: الجمهورية الإسلامية في إيران"، وبعد التحاقها بمؤسسة "راند" زاد اهتمامها بالعالم العربي والإسلامي، كما حازت على عدة جوائز من بينها: جائزة "ثيودركيري" للأبحاث الاجتماعية، وجائزة دونالد، وهي عضو في العديد من اللجان الحكومية والأكاديمية الاستشارية.

⁽⁶⁰⁸⁾ للاطلاع أكثر انظر Cheryl Benard , op.cit:

- صالح بن عبد الله الحساب الغامدي، المرجع السابق، ص: 63.

• **الفصل الثاني:** وعنوانه "حيازات البحث عن شركاء لتعزيز الإسلام الديمقراطي"، وفيه عرض التقرير تفصيلا للفئات الفكرية الأربع (العلمانيون، الأصوليون^(*)، التقليديون، المجددون)، والتي رغم أنها تمثل التوجهات الإسلامية اليوم، بالإضافة إلى الصوفية التي ألحقها بهذا الفصل، كونها شريكا مناسباً للغرب.

• **الفصل الثالث:** وعنوانه الإستراتيجية المقترحة وفيه وضع التقرير إستراتيجية واضحة لتطوير الإسلام، بحيث يصبح حضارياً ديمقراطياً يتماشى مع الغرب.

بالإضافة إلى أربعة ملاحق.

حيث أوصى التقرير بوجوب محاربة الأصوليين واستئصالهم والقضاء عليهم ووجوب دعم التقليديين وتنقيفهم ونشر أعمالهم، ليشككوا بمبادئ الأصوليين، وليصلوا إلى مستوى الأصوليين في الحجة والمجادلة، وفي هذا الإطار يجب تشجيع الاتجاهات الصوفية وبالتالي الشيعية، ويجب دعم ونشر الفتاوى "الحنفية" لنقف في مقابل "الحنبلية" التي تركز عليها "الوهابية" وأفكار القاعدة وغيرها، مع التشديد على دعم الفئة المنفتحة من هؤلاء التقليديين⁽⁶⁰⁹⁾، كما أوصى التقرير بدعم العلمانيين بحذر، أي أنه دعم ملائمة العلمانية للعالم الإسلامي، كون الإسلام ذات طابع سياسي أصلاً، وكون العلمانية تشكل في العالم الإسلامي موقف أقلية لا يمكن التعويل عليها، وبناء على هذا تم تقسيم العلمانيين إلى علمانيين راديكاليين^(*) ومعتدلين:

^(*) الأصولية: كلمة جاءت في الأدبيات الغربية من عنوان سلسلة نشرات سميت "الأصول أو الأساسيات"، والتي ظهرت في أمريكا (1910-1915)، ومصطلح الأصولية يعني في بيئته الأصلية: "فرقة من البروتستانت، تؤمن بالعصمة الحرفية لكل كلمة في الكتاب المقدس، يدعي أفرادها التلقي المباشر عن الله، ويعادون العقل، والتفكير العلمي ويميلون إلى استخدام القوة والعنف لغرض هذه المعتقدات الفاسدة.

أما هذا التقرير يعرف الأصوليين بأنهم: "الذين يرفضون القيم الديمقراطية والثقافة الغربية المعاصرة، ويريدون قيام دولة جبرية متعصبة، يقصد دولة الخلافة، تحقق لهم نظرتهم المتطرفة للشريعة والأخلاق الإسلامية".

⁽⁶⁰⁹⁾ تامر طه بكر، المرجع السابق، ص - ص: 38-39.

^(*) الراديكالية: وهي تعريب للكلمة (Radicalism)، وقد ظهرت في بداية الأمر للإشارة إلى راديكالية: رجال الكنيسة الغربية في مواجهة التحرر السياسي والفكري والعلمي في أوروبا أي تعصبهم وتصلبهم وإصرارهم على الأصول القديمة دون تجديد، ومن معانيها السائدة: التطرف.

الراديكاليون: هم المتأثرون بالأفكار اليسارية المعادية لأمريكا، ولذلك لا ينبغي دعمهم، أما المعتدلون فهم الذين يرون فصل الدين عن الدولة وحصره في المجال الشخصي، وهؤلاء ينبغي دعمهم.⁽⁶¹⁰⁾

وكذلك وحسب التقرير فإنه "يجب تدعيم التقليديين ضد الأصوليين لنظير لمجموع المسلمين والمتدينين وللشباب والنساء من المسلمين في العرب ما يلي عن الأصوليين:

دحض نظريتهم عن الإسلام وعن تفوقه وقدرته، إظهار علاقات واتصالات مشبوهة لهم وغير قانونية، التوعية عن العواقب الوخيمة لأعمال العنف التي يتخذونها، إظهار هشاشة قدرتهم في الحكم وتحلفهم، تغذية عوامل الفرقة بينهم، دفع الصفويين للبحث عن جميع المعلومات والوسائل التي تشوه سمعتهم وفسادهم ونفاقهم وتجنب إظهار أي بادرة احترام لهم ولأعمالهم أو إظهارهم كأبطال وإنما كجبناء ومخبولين وقتله ومجرمين كي لا يجتذبوا أحدا للتعاطف معهم"⁽⁶¹¹⁾.

وبالتالي نستشف من هذا التقرير أنه الحل حسب أصحابه أنه لا يمكن إحداث الإصلاح المطلوب من دون فهم الإسلام الذي يقف سدا منيعا أمام محاولات التغيير، ويجب محاربة الأصوليين لأنهم يعادون الديمقراطية والغرب - حسب رأيهم - ويتمسكون بما يسمى بالجهاد ويدخل في هذا الباب السلفيون السنة وأتباع تنظيم القاعدة والموالون لهم والمتعاطفون معهم والوهابيون.

الفرع الثاني: تقرير راند: "بناء شبكات إسلامية معتدلة" (2007)

أصدرت مؤسسة "راند" تقريرا بعنوان: "بناء شبكات إسلامية معتدلة"⁽⁶¹²⁾ في مارس 2007، يمكن اعتباره مكملا للتقرير السابق، وقد شارك فيه كل من: أنجل راباسا، شيريل بينار، لويل شوارتز، بيتر سيكل.

وكان الجديد في هذا التقرير أنه اعتبر أن الصراع الموجود حاليا في معظم أنحاء العالم الإسلامي عبارة عن حرب للأفكار، وكذا دعوته إلى استخلاص الدروس من تجربة الحرب الباردة وتحديد صحتها

⁽⁶¹⁰⁾ تامر طه بكر، المرجع السابق، ص - ص: 39 - 40.

⁽⁶¹¹⁾ عبد الله الدويش، "بحث في تقارير مؤسسة راند الأمريكية"، تاريخ الاطلاع: (2016/5/1) عبر الرابط:

<http://www.dd-sunnah.net/forum/showthread.php?t=150891>.

⁽⁶¹²⁾ Cheryl Benard and other, "Building Moderate Muslim Networks", Rand : Center for Middle East public policy, 2007, available online :

<http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2007/Rand-MG574.pdf>.

في مواجهة العالم الإسلامي المعاصر وضرورة تطوير سبل تشييد شبكات إسلامية معتدلة.⁽⁶¹³⁾

كانت الدراسة موضوع هبة من طرف مؤسسة سميت ريتشاردسون

(Smith Richardson Foundation) التي تأسست عام 1935 من طرف هنري سميث

ريتشاردسون، حيث لعبت هذه المؤسسة دورا كبيرا خلال الحرب الباردة من خلال تدعيمها البحث المتعلق

بمقاومة الشيوعية وتنمية اقتصاد السوق.⁽⁶¹⁴⁾

يتناول التقرير أيضا أسباب هيمنة الأصوات الراديكالية بالرغم من تمثيلهم أقلية بين صفوف

المجتمعات المسلمة، ويبين كذلك أن تفوق الجماعات الراديكالية المنشودة يعود إلى المال والتنظيم.

وقد قدم التقرير توصيات محددة وعملية للحكومة الأمريكية بأن تدعم قيام شبكات وجماعات تمثل

التيار العلماني والليبرالي والحضاري في العالم الإسلامي، لكي تتصدى لأفكار وأطروحات التيارات الإسلامية

التي يصنفها التقرير بالجملة بأنها متطرفة، ويرى التقرير أنه لن تكون الغلبة عليها إلا بتشويه الإيديولوجيات

المتطرفة في أعين معتنقيها ومؤيديها.

يوجز الجدول رقم(11) الاختلافات الأساسية بين أجواء الحرب الباردة والأجواء التي تسود العالم

الإسلامي في الوقت الراهن حسب تقرير راند "بناء شبكات إسلامية معتدلة".

⁽⁶¹³⁾Jean-Loup Samaan, op.cit, p 141.

⁽⁶¹⁴⁾Idem, p 142.

الجدول رقم(11): التحديات التي تواجه إنشاء الشبكات الإسلامية حسب تقرير راند "بناء شبكات

إسلامية معتدلة"

الشرق الأوسط اليوم	الحرب الباردة	
غير قوي تاريخيا، لكنه في حالة تطور	قوي تاريخيا	دور المجتمع المدني
- ترى الحكومات المتسلطة من شركاء الولايات المتحدة الأمنيين في الشرق أن تنمية الديمقراطية الأمريكية، وإنشاء الشبكات المعتدلة أمر سيؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة. - لا ينظر إلى الولايات المتحدة أنها محررة.	*عداء مفتوح بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. *المجتمعات الغربية محبذة. *تتنظر دول أوروبا الغربية إلى الولايات المتحدة على أنها محررة.	- العداء بين الولايات المتحدة والمجتمع المستهدف - الحكومة المستهدفة
تستند إلى الدين	قوية	روابط فكرية وتاريخية.
تستند إلى الدين	علمانية	التوجهات للجهة المناهضة
دون سيطرة مركزية	تخضع لسيطرة مركزية	طبيعة الشبكات المعادية
أكثر تعقيدا	أقل تعقيدا	التحديات السياسية

Source: Cheryl Benard and other , "Building Moderate Muslim networks " ;Rand :Center for Middle East public policy , 2007,p:xvi, available online :

[http:// www.rand.org/content/dam/rand/public/monographs/2007/rand-MG574.pdf](http://www.rand.org/content/dam/rand/public/monographs/2007/rand-MG574.pdf)

ونجد "جين لوب سامان" Jean Loup Samaan يؤكد -حسب رأيه- أن "إنشاء شبكات إسلامية معتدلة يمكن تحديد ثلاثة نقاط تشابه بين سياق الحرب الباردة والحرب ضد الإرهاب، فإن الولايات المتحدة تواجه اليوم بيئة جيوسياسية مضطربة ومزيج من التهديدات الجديدة والمتعددة، ثم ظهرت بنية مؤسساتية

جديدة للتعامل معها اليوم: قسم الأمن الداخلي، قسم الدفاع، CIA، ومجلس الأمن الوطني وكل ذلك كما هو الحال خلال الحرب الباردة، الولايات المتحدة دخلت في الحرب والتي هي في آن واحد حرب مسلحة وحرب أفكار، والتي سيتحقق فيها النصر النهائي عندما يفقد الإيديولوجيون المتطرفون مصداقيتهم في نظر الشعب التي يتلقاها، وفي عقول من يناصرهم ضمناً⁽⁶¹⁵⁾ بمعنى أن الصراع هو صراع أفكار إضافة إلى الصراع العسكري أو الأمني وأن حسم المعركة مع الإرهاب لن يتم فقط على الساحات الأمنية أو العسكرية، ولكن أن يهزم الفكر الإسلامي في ساحة الأفكار، كما يرى التقرير أن هذا الصراع الفكري يحتاج إلى الاستفادة من التجارب السابقة، ومن أهمها تجربة الصراع الفكري مع التيار الشيوعي خلال فترة الحرب الباردة.

يوصي التقرير أن تهتم الولايات المتحدة بصناعة ودعم شبكة من التيار العلماني والليبرالي ممن تنطبق عليهم شروط الاعتدال الإسلامي بالمفهوم الأمريكي، وأن تستخدم هذه الشبكة في مواجهة التيار الإسلامي.

خصائص المسلمين المعتدلين حسب التقرير:

تعرف هذه الدراسة المسلمين المعتدلين بأنهم من يشاركون في الإيمان بالأبعاد الأساسية للثقافة الديمقراطية، ويتضمن ذلك تأييد الديمقراطية وحقوق الإنسان المعترف بها دولياً واحترام التنوع وقبول المصادر غير الطائفية للقانون ورفض الإرهاب والأنماط الأخرى غير المشروعة من العنف⁽⁶¹⁶⁾.

- الديمقراطية:

يعد الالتزام بالديمقراطية طبقاً لتصورها في التقاليد الغربية الليبرالية، وقول أن الشرعية السياسية تتبع من إرادة الشعب التي يجرى التعبير عنها من خلال انتخابات حرة وديمقراطية، من القضايا الجوهرية المحددة للمسلمين المعتدلين، ويؤمن بعض المسلمين بوجهة النظر السائدة في الغرب بأن القيم الديمقراطية تتميز

⁽⁶¹⁵⁾ Jean –Loup Samaan, op.cit, p 142.

⁽⁶¹⁶⁾ مروة صبري، "خارطة طريق أمريكية لبناء شبكات مسلمة معتدلة، مؤسسة راند الأمريكية"، دراسات إستراتيجية،

العدد (4)، جويلية 2007، ص: 67.

بطابع عالمي ولا ترتبط بأطر ثقافية أوروبية بعينها في حين يرى مسلمون معتدلون آخرون أن الديمقراطية داخل العالم المسلم لا بد وأن تعتمد على أساس التقاليد والنصوص الإسلامية.⁽⁶¹⁷⁾

ويحمل دعم الديمقراطية في طياته ضمناً معارضة الأفكار الخاصة بالدولة الإسلامية، خاصة تلك التي تجيز ممارسة السلطة السياسية من جانب نخبة دينية قامت بتعيين نفسها بنفسها، مثلما الحال في إيران.

- **القبول بالمصادر غير المذهبية في تشريع القوانين:** وهنا تشير الدراسة إلى أن أحد الفروق الرئيسية بين الإسلاميين المتطرفين والمعتدلين هو الموقف من مسألة تطبيق الشريعة، تؤكد الدراسة أن التفسيرات التقليدية للشريعة لا تتناسب مع مبادئ الديمقراطية، ولا تحترم حقوق الإنسان.⁽⁶¹⁸⁾

- **احترام حقوق المرأة والأقليات الدينية:** في هذا الصدد تشير الدراسة إلى أن المعتدلين أكثر قبولاً بالنساء، والأقليات المختلفة دينياً، ويرون احترام حقوق النساء بأن الأوضاع التمييزية للنساء والأقليات في القرآن يجب إعادة النظر فيها.

- **نبذ الإرهاب والعنف غير المشروع:** تؤكد الدراسة على أن الإسلاميين المعتدلين يؤمنون كما هو الحال في معظم الأديان بفكرة "الحرب العادلة"، ولكن يجب تحديد الموقف من استخدام العنف ومتى يكون مشروعاً أو غير مشروع.

قيمة تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة" من الناحية الإستراتيجية

يشير تقرير "راند" إلى تحولات ملموسة ومتصاعدة في الحدة فيها يتعلق بالرؤية الفكرية الأمريكية حول التعامل مع الإسلام، وكذلك مع العالم المسلم، ورغم أن التقرير يقدم مقترحات، ولا يملئ أو يقرر سياسات بعينها لصانع القرار الأمريكي، إلا أن هناك العديد من العوامل التي تجعل لهذا التقرير قيمة هامة.

ومن هذه العوامل ما يلاحظ من الجهد العلمي في إعداد التقرير الذي استغرق ثلاثة أعوام للانتهاء منه، وقوة أفكار التقرير وكذا حاجة الإدارة الأمريكية إلى المساعدة في مجال التعامل مع العالم الإسلامي.

⁽⁶¹⁷⁾ Cheryl Benard and other, op.cit, p :66

⁽⁶¹⁸⁾ باسم خفاجي، "المفهوم الأمريكي للاعتدال الإسلامي: قراءة في تقرير راند 2007"، مجلة البيان، تاريخ النشر

2014/1/19، (تاريخ الاطلاع : 2017/2/20) عبر الرابط:

<http://ar.islamway.net>.

كما أنه من المعروف أن هناك مساندة فكرية قوية لأفكار مؤسسة "راند" داخل المؤسسة السياسية الأمريكية بالعموم، وهذه الإدارة الأمريكية على وجه الخصوص.

كما أن عددا من المراكز الفكرية اليمينية المتطرفة تساند هذه الدراسة، وتدعو لأفكار مشابهة لها أيضا، مما يشكل ضغطا كبيرا في اتجاه اعتماد هذه المقترحات على شكل سياسات أمريكية للمرحلة القادمة، وكل ذلك يجعل لهذا التقرير قيمة إستراتيجية هامة⁽⁶¹⁹⁾.

- لقد حرصت الإدارة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001، وشاركها العديد من مراكز التفكير على التأكيد أنها ليست في حالة حرب مع العالم الإسلامي، وإنما المواجهة هي فقط ضد التيارات المسلحة التي هاجمت الولايات المتحدة الأمريكية، تصورت شعوب العالم الإسلامي، ومعها العديد من التيارات الإسلامية، أن إعلان عدم مساندة التيارات المسلحة سيكون كافيا لتجنب العالم الإسلامي مشكلات الصدام الفكري والحضاري والعسكري مع الولايات المتحدة والغرب، ولكن الأعوام التي تلت أحداث سبتمبر أظهرت حدوث تحول آخر في الفكر الأمريكي، وهو الانتقال من معاداة التيارات المسلحة فقط، إلى إظهار العداء والتخوف من معظم تيارات العمل الإسلامي سواء في أمريكا وأوروبا، أو في العالم العربي والإسلامي.

يركز تقرير مؤسسة راند 2007 إلى جهود أمريكا في تقليل موجة التطرف، ويشير إلى أن الدعوات الديمقراطية قد تسببت في خسائر حقيقية للولايات المتحدة، لأنها قد تأتي بالإسلاميين إلى السلطة، وهو ما يتعارض مع المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة، وينبه إلى أهمية الإنفاق الأمريكي على الجهود الإنسانية والخدمات في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي من أجل منافسة التيار الإسلامي، فإنشاء مؤسسات علمانية تقدم نفس الخدمات التطوعية التي تقدمها المنظمات الإسلامية، سواء كانت قوافل طبية أو كفالة يتيم أو دعم أسري وغيرها، هدف أساس روج له التقرير مستشهدا بمقولة لمنسق السلام السابق في الشرق الأوسط دينيس روس الذي صاغ مصطلح "الدعوة العلمانية"⁽⁶²⁰⁾.

⁽⁶¹⁹⁾ باسم خفاجي، المرجع السابق، ص: 47.

⁽⁶²⁰⁾ مركز "راند" الأمريكي، "الإسلام المعتدل" بمواصفات أمريكية ! هل هو الحل؟"، 2007/9/14، (تاريخ

الاطلاع: 2017/8/14)، متحصل عليه:

الفرع الثالث: تقرير مؤسسة "راند": التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة

من حول العالم.

هو كتاب⁽⁶²¹⁾ نشرته مؤسسة "راند" عام 2012، حيث جاءت هذه الدراسة التي أسفرت عن خروج هذا المنشور للنور كنتاج لبرنامج مؤسسة "راند" المتواصل للأبحاث القائمة على المبادرة الذاتية، ويتم دعم مثل هذه الأبحاث بصورة جزئية، بواسطة الجهات المانحة لمؤسسة "راند"، وكذا من مخصصات عقود "راند" للأبحاث المستقلة والتطوير عن تشغيل مراكز الأبحاث والتطوير التابعة لها والممولة فيدراليا من وزارة الدفاع الأمريكية، تم إجراء هذا البحث داخل المركز الدولي للسياسات الأمنية والدفاعية بقسم بحوث الأمن القومي التابع لمؤسسة "راند".⁽⁶²²⁾

من المشاركين في تأليفه كل من "لوريل إي ميلر" و"جيفري مارتيني" لمعرفة الظروف والقرارات التي يمكن أن تؤثر على نجاح إرساء الديمقراطية في الدول التي تمر بمراحل انتقالية سياسية، وكذا التعرف على التحديات التي تواجه عملية إرساء الديمقراطية في العالم العربي، واقتراح الحلول التي يمكن للمجتمع الدولي مساعدة الدول التي تمر بظروف التحول السياسي.

وتم إيجاز هذا التقرير من طرف مؤسسة راند تحت عنوان "آفاق الديمقراطية في العالم العربي" بمشاركة كل من "لوريل ميلر"، "كبت جيجليو"، "ارين - اليزابيث جونسون" حيث تم التركيز فيه على النقاط الأساسية .

ومن جهة أخرى وضع هذا الموجز بعض التوصيات حول المناهج المتعلقة بالسياسة الدولية التي تساعد على الانتقال إلى الديمقراطية في الدول العربية ومن بين هذه التوصيات نذكرها بإيجاز:⁽⁶²³⁾

⁽⁶²¹⁾ Laurel E. Miller and other , " Democratization in the arab world : Prospects and lessons from around the globe ",18/7/ 2012, available online :

<https://www.rand.org/pubs/monographs/MG1192.html>

⁽⁶²²⁾ Idem, p4.

⁽⁶²³⁾ للاطلاع على تفاصيل التوصيات، أنظر :

موجز لمؤسسة راند: "آفاق الديمقراطية في العالم العربي"، المرجع السابق، ص - ص: 3-4.

- التخطيط لتقديم المساعدة والمشورة باستمرار على المدى الطويل خصوصا في ليبيا واليمن وبعض الدول التي تواجه تحديات بناء مؤسسات الدولة.
- التركيز على المساعدات الأجنبية الموجهة لبناء المؤسسات والعمليات الديمقراطية، من خلال دعم الانتخابات وبناء المجتمع المدني، ودعم المؤسسات الإعلامية المستقلة وجمعيات مكافحة الفساد ومراقبة حقوق الإنسان.
- دعم ترسيخ المراقبة المدنية على المؤسسات الأمنية من خلال المساعدة على تحويل المؤسسات العسكرية وأجهزة الأمن الداخلية إلى مؤسسات مهنية، والمساعدة في تطوير الهياكل البرلمانية وهياكل الرقابة الأخرى من خلال المساعدة الأمنية، الاتفاقيات الأمنية، التدريبات المشتركة.
- تشجيع إنشاء هياكل يعزز ويدعم كل منها الآخر حيث أن بعض الدول العربية فإن الحصول على مساعدة من دول غربية من خلال منظمة إقليمية أمر مستساغ أكثر من الحصول عليها من خلال اتفاقيات ثنائية.

لكن ما نلاحظه من خلال مناهج السياسات التي قد تحسن فرص النجاح للتحول الديمقراطي للدول التي تمر بالمرحلة الانتقالية أن مؤسسة "راند" تشجع التدخل الخارجي لنشر الديمقراطية وفقا للمنظور الأمريكي لكن في حقيقة الأمر فإن ذلك لها أهداف خفية كما يقول محمد مراد: "الديمقراطية التي تروج لها الولايات المتحدة ليست أكثر من حملات دعائية تهدف بالنتيجة إلى إلغاء الحواجز والسدود التي تحول دون حرية رأس المال وتوفير المناخات الملائمة لحركة دائمة من المتراكمة المالية، فالولايات المتحدة في عصر العولمة، تعيش حالة من التحول في مفاهيم الديمقراطية من ديمقراطية الطبقة الرأسمالية التي عرفت الدولة السيادية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين إلى ديمقراطية الشركة العملاقة التي باتت تقف فوق الدولة"⁽⁶²⁴⁾.

أما أبرز أهداف المشروع الأمريكي في مجال تشجيع الديمقراطية في الدول العربية تتمثل في:⁽⁶²⁵⁾

- أن تكون النخبة المحلية الحاكمة على صلة بأمريكا والغرب وموالية لها.

⁽⁶²⁴⁾ محمد مراد، المرجع السابق، ص: 375.

⁽⁶²⁵⁾ نفس المرجع، ص: 376.

-
- أن تكون المؤسسات منفتحة لمشاركة المواطنين ولكن بطرق حصرية واضحة.
 - أن تجري الانتخابات بشفافية لكن ضمن خيارات مخطط لها سلفاً، بحيث ينبغي التأكد من أن النخبة التي تخوضها هي وحدها المسموح.
 - يوجه الرأي العام بشكل دقيق من خلال الرقابة الذاتية واستطلاعات الرأي التي تتحول إلى قوة تهيمن على خيارات الناس.
 - أن تكون الحياة العامة غير مسببة، بحيث يتم الفصل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي، فالسياسة تدار بواسطة محترفين وبواسطة مؤسسات المجتمع المدني في حين يتحول بقية الناس عملياً إلى متفرجين يشاركون بين الحين والآخر في انتخابات مخطط لها بدقة، ويشغلون بأمورهم الحياتية وهمومهم المعيشية.
 - خلق قوى سياسية وحزبية متعددة حتى يشاع أن المناخ السائد هو مناخ ديمقراطي، لكن هذه القوى والأحزاب هي مجموعات شديدة التأييد والولاء للولايات المتحدة وللغرب عموماً لتكون في النهاية جزءاً من "الكفاح" السياسي ضد قوى الأصولية واليسار العلماني.⁽⁶²⁶⁾

⁽⁶²⁶⁾ محمد مراد، المرجع السابق، ص: 376.

المبحث الثالث: حدود التأثير لمؤسسة "راند" في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

تجاه القضايا العربية بعد أحداث 9/11

إن عملية تحديد برنامج الأبحاث هي عملية تفاعلية، تبدأ بتطوير خطة أبحاث طويلة الأمد تتم مراجعتها سنويا، وتسمح المناقشات المتواصلة بين مسؤولي الأبحاث في "راند" والضباط العامين أو المدنيين لتطوير برنامج أبحاث سنوي في الدراسات المنفصلة والتي يصادق عليها مجلس استشاري رفيع المستوى .

إن الهدف الأساسي من إنشاء مؤسسة "راند" هو القيام بالدراسات الدقيقة والأبحاث العلمية لتحسين أو تشكيل السياسات الأمريكية وعمليات صنع القرار السياسي والعسكري، وإعطاء وجهات النظر والخيارات والبدائل، لكن جدول أعمال مؤسسة "راند" مرهون بالأولويات التي تحددها الحكومة الأمريكية.

المطلب الأول: حدود تأثير مؤسسة "راند" على مستوى السياسات و القوانين الأمريكية تجاه

القضايا العربية بعد أحداث 9/11

قد سجلت أحداث سبتمبر 2001 دخول المحافظين الجدد إلى دوائر صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية تحت مسمى "ولسونية الخط الصعب" أو "الولسونية الجديدة"، والتي تركز على مبدأ "وودرو ولسن" (Woodrow Wilson) الرئيس الأمريكي الأسبق القائم على جعل العالم مكانا آمنا للديمقراطية.⁽⁶²⁷⁾

تحتل معركة الأفكار موقعا متقدما في الإستراتيجية الأمريكية خاصة في حقبة بوش تجاه العالم الإسلامي، وهي في الحقيقة مستوحاة من الحقل العسكري، وتم استخدامها على امتداد الحرب الباردة لمواجهة الخطر الشيوعي.

⁽⁶²⁷⁾Jean Frédéric, Légare- Tremblay, " les influences idéologique sur la politique étrangère de George W Bush ", Symposium, Octobre 29-30, 2004, p- p : 3-4.

الفرع الأول: على مستوى السياسات الأمريكية تجاه القضايا العربية

من المعلوم أن إدارة بوش عملت على استتساخ الكثير من أساليب المواجهة التي استخدمتها منها الإدارات الأمريكية السابقة، خصوصا خلال حقبة الحرب الباردة وتطبيقها على العالم الإسلامي اليوم، وربما يعود ذلك إلى كون فريق المحافظين الجدد، سواء الذين أحاط بهم بوش نفسه، أم أولئك النافذون في المراكز البحثية مثل أمريكيان أنتريرايز، هيريتاج، هيدسون، راند، وغيرها هم شديداً التأثير بميراث الحرب الباردة.

تتغذى أفكار هذه المؤسسات البحثية ومجمل الأشخاص النافذين في إدارة بوش من إستراتيجيات المواجهة بمعناها الواسع، التي تعد الحرب النفسية وما يسمى "بمعركة الأفكار" أحد عناصرها الأساسية، وما يلفت الانتباه هنا هو أن القاموس السياسي والرؤية العامة لفريق المحافظين الجدد سواء المنبثون في قلب الإدارة الأمريكية أو مجمل المؤسسات والمراكز البحثية يتغذيان إلى حد بعيد من الحقل العسكري واستراتيجيات المواجهة التي ألفوها جيداً، تواجه الولايات المتحدة الأمريكية اليوم بحسب فريق المحافظين الجدد، عدواً جديداً اسمه "الإرهاب الإسلامي" أو "الفاشية الإسلامية"، مثلما كانت تواجه قبل ذلك الخطر الشيوعي، ولا يمكن ربح هذه المعركة إلا بنقل المنازلة الواسعة إلى ساحة العدو، واستخدام الكثير من الآليات والوسائل التي تم تجربتها في حقبة الحرب الباردة، وبينت درجة عالية من النجاح والنجاعة⁽⁶²⁸⁾.

ومن خلال تقرير راند لعام 2007 الذي جاء بعنوان: "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، يحاول إقناع القارئ أن أحداث سبتمبر من عام 2001، مثلت خطراً حقيقياً على الأمن الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يشابهه الخطر السوفيتي في منتصف القرن الماضي، ولتأكيد أوجه الشبه مع الحرب الباردة، يرى معدو التقرير أن الولايات المتحدة قد لجأت تلقائياً إلى تكوين جهاز إداري ضخم تمثل في إنشاء وزارة الأمن الداخلي الأمريكية، وجمع أجهزة الاستخبارات تحت مظلة واحدة، وهو أمر شبيه بما حدث خلال الحرب الباردة التي شهدت بداياتها في عام 1947 تكوين وزارة دفاع ومجلس الأمن القومي وكذلك وكالة المخابرات المركزية.

⁽⁶²⁸⁾ رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، بيروت، لبنان: مركز صناعة الفكر

للدراستات والأبحاث، ط4، 2015، ص-ص: 65-66.

كما يؤكد التقرير أن طبيعة الصراع مع الاتحاد السوفيتي قد تحولت سريعا إلى مواجهة فكرية تعكس التنافس حول قيادة البشرية في إشارة إلى أن نفس الأمر يتكرر مع العالم الإسلامي.

لكن أوجه عدم التشابه بين واقع الحرب الباردة، وبين الواقع المعاصر فيتخلص أيضا في ثلاث نقاط هي: (629)

- إن الحرب الباردة كانت دولة في مواجهة دولة
- هناك إمكانية للتفاوض
- يمكن معرفة أهداف وأطماع الطرف المنافس، فبينما كان للاتحاد السوفيتي أراضي وحدود وشعوب يجب حمايتها، فإن التيارات المسلحة التي استهدفت الولايات المتحدة ليست كذلك.

لكن من جهة أخرى فإننا نجد أن جهاز المخابرات الأمريكي (CIA) وجهاز المخابرات الدولية البريطانية "أم 16، M16"، وفي أجواء الحرب الباردة كان يرعيان ويمولان العديد من الواجهات الثقافية والنشريات الفكرية على خلفية مواجهة الشيوعية وتجفيف منابعها، وعلى رأس هذه المؤسسات الشهيرة مجلس الحرية الثقافية (Congress for cultural Freedom)، ومجلة اللقاء (Encounter) التي جمعت قطاعا واسعا من المثقفين، وخصوصا من ذوي الخلفية اليسارية المناهضين للشيوعية، وفعلا ثمة توجه قوي اليوم لصنع مؤسسات وشبكات مماثلة في العالم الإسلامي بغية إعادة تشكيل الحقل الثقافي والتصورات العامة في المجتمعات الإسلامية بما يخدم الاستراتيجيات الغربية والأمريكية على وجه الخصوص. (630)

ويهدف تحسين صورة الولايات المتحدة في العالم الإسلامي تم استحداث مهمة مساعد وزير الخارجية للدبلوماسية والشؤون العامة، وتعيين "كارن هيوز" المقررة من بوش الابن للقيام على رأسها منذ سنة 2005 في محاولة لتحسين صورة أمريكا في العالم الإسلامي، وذلك بهدف تعزيز النشاط الدبلوماسي وحملات العلاقات العامة.

(629) باسم خفاجي، المرجع السابق، ص: 22.

(630) pour savoir plus voir :

Francis Stonor Saunders, **Who paid the pipe, CIA and the cultural cold war**, London : Granta books, 1999

أما في ملف الناشطين الإسلاميين، كلفت الإدارة الأمريكية مؤسسة "راند" من خلال فرعها الرئيسي في العالم العربي في العاصمة القطرية الدوحة بوضع إستراتيجية جديدة للتعامل مع العالم الإسلامي، وتم وضع عدة دراسات لهذا الغرض من بينها تقرير "بناء شبكات إسلامية معتدلة" عام 2007 وبمساعدة من دولة قطر تم التواصل مع قاعدة الحركات الإسلامية والشخصيات الإسلامية المؤثرة التي تصنف بأنها حركات معتدلة أو المستعدة للانخراط بمشروع الشبكات المعتدلة، وتم التباحث معها في أوجه التعاون والتدريب والتمويل، كما لعبت النخب الفكرية والسياسية المصنفة بأنها ليبرالية وعلمانية دورا في الترويج لفكرة "الإسلام المعتدل" عبر مؤسسات خاصة تجتذب وتمول الشخصيات العربية من خلال المنظمة العربية للديمقراطية.⁽⁶³¹⁾

حيث أن المؤسسة العربية للديمقراطية هي منظمة مدنية عربية دولية مستقلة، تأسست في 27 ماي 2007 للدعوة للديمقراطية كثقافة بمبادرة من دعاة الديمقراطية العرب وبمباركة من دولة قطر التي جعلت من عاصمتها الدوحة مقرا للمؤسسة.

تهدف المؤسسة إلى المساهمة في دعم وتطوير الديمقراطية في المنطقة العربية من خلال دعم الهيئات والنشطاء العاملين في هذا المجال، وتعبئة كل الموارد محليا وإقليميا ودوليا. رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بالمبادرة التي تبنتها قطر لإنشاء المؤسسة العربية للديمقراطية في الدوحة، وأكدت الخارجية الأمريكية أهمية إنشاء هذه المؤسسة وتركيزها على الالتزام بترويج الديمقراطية وتساوي الفرص عبر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ومع ذلك أبدى البعض تخوفا من إشكاليتين يمكن أن يثيرهما إعلان هذه المؤسسة وهما:⁽⁶³²⁾

- 1- أنها تتطوي على نوع من التدخل في شؤون الدول العربية الأخرى.
- 2- أنها تهيء إمكانية حفز النظام العربي الرسمي إلى دائرة دعم المؤسسات النشيطة في مجال الإصلاح ومنظماتها الديمقراطية.

⁽⁶³¹⁾ للاطلاع أكثر أنظر:

حسن محمد الزين، المرجع السابق، ص: 162.

⁽⁶³²⁾ العزب الطيب الطاهر، "المؤسسة العربية للديمقراطية" (تاريخ الاطلاع: 2017/6/7)

<http://www.qatarconferences.org>

دور قطر كمركز لإسناد الاستراتيجيات الأمريكية للتحويلات الديمقراطية العربية

تشير المعطيات إلى جانب من الدور المرسوم لقطر، فبعد إقامة القواعد العسكرية الأمريكية الضخمة في الدوحة، افتتحت مؤسسة "راند" فرعها الأهم في العالم العربي والشرق الأوسط في الدوحة، وافتتح معهدا "بروكنغر" ومركز "سابان" فرعيهما في العالم العربي في الدوحة أيضا، بالإضافة إلى المنظمة العربية للديمقراطية، مع تواجد فرع للمركز العربي للأبحاث وصناعة السياسات.

لكن لمركز أبحاث "راند" ومؤسسة قطر فاونديشن (Qatar Foundation) الدور المركزي في إجراء بناء الأرضية ومد الاتصالات اللازمة لصناعة الشبكات الإسلامية المعتدلة، ورعاية الشبكات الليبرالية الديمقراطية، وترتيب أسس التنسيق والشراكة والتواصل بين المنظومتين تحت إشراف القيادة الأمريكية الوسطى في قطر، خاصة أن مؤسسة راند هي الذراع البحثي للبنتاغون، ولهذا وضعت في صلب عملها تأسيس بنك بأسماء الشخصيات والمفاتيح وقاعدة بيانات Data عن الأفراد والمنظمات والأحزاب ضمن آلياتها الإجرائية والتشغيلية للشركاء الذين سينخرطون في هذه الإستراتيجية عبر السفارات الأمريكية أو عبر معاهد للتدريب على الديمقراطية أو عبر بعض مراكز الأبحاث أو عبر آليات وأساليب الجمعيات والشبكات السرية⁽⁶³³⁾.

ودولة قطر تمسك بخيوط مهمة عبر الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين برئاسة الشيخ القرضاوي الذي له اتصالات مع قادة الحركات الإسلامية في المنطقة ويمثل مرجعية للمجموعات الإسلامية المعتدلة من خلال فتاويه المعتبرة "وسطية" والوسطية هي الجسر الذي عبرت عليه مؤسسة راند من خلال برنامجها "بناء شبكات إسلامية معتدلة"، بالإضافة إلى تدعيم قطر مؤسسة النهضة للتغيير وإطلاق الطاقات الإنسانية، وكذا تعتبر قطر هي مركز الإعلام العربي الصانعة للسياسات الإقليمية والدولية من خلال شبكة قناة الجزيرة التي تستقطب الآلاف من المحللين والكتاب من نخبة المثقفين العرب، وهكذا تتهم الدوحة القطرية أنها مركزا لإسناد السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط.

⁽⁶³³⁾ حسن محمد الزين، المرجع السابق، ص: 210.

القضية الفلسطينية:

تحدث الرئيس الأمريكي بوش الابن عام 2008 عن ضرورة قيام الدولة الفلسطينية وإذا بحثنا عن خلفيات ذلك فإننا نجد أن "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى" أصدر بياناً موقفاً من مديره "روبرت شالوف" (Robert Chalouf) بعنوان الجدار الجديد قال فيه: "إن الجدار منح الأمل لأول مرة منذ الانتفاضة للشرق أوسطيين في إقامة سلام حقيقي بين الإسرائيليين والفلسطينيين وشن حملة على جورج بوش قائلاً إن الجدار يحدد إمكانية إقامة دولتين إسرائيلية وفلسطينية، وهو الحل الذي كاد أن يتلاشى بسبب حرب الألف يوم أي الانتفاضة وأن الجدار هو الحل الوحيد لأنه ما كان يمكن نزع سلاح المنظمات الفلسطينية ولو على يد أكثر المعتدلين"⁽⁶³⁴⁾، ومن جهة أخرى استجابة للخطة التي جاءت بها مؤسسة "راند" عام 2005 بشأن "الدولة الفلسطينية الجديدة" المقترحة تقترح الدراسة التي أعدها "راند" في 27 أبريل 2005 توصيات شاملة لنجاح دولة فلسطينية مستقلة فركزت على الحوكمة والأمن الداخلي والتنمية الاقتصادية والموارد المائية والصحة والتعليم.⁽⁶³⁵⁾

بينما يقترح تقرير آخر مرفق له وضعه مركز مؤسسة راند للسياسة العامة في الشرق الأوسط بعنوان: "القوس: بنية منهجية لدولة فلسطينية" ممراً جديداً من شمال الضفة الغربية إلى قطاع غزة سيساعد في تحقيق الأهداف المحددة في التقرير الأول ولتمكين الفلسطينيين من التغلب على النمو السريع في عدد السكان.

وحسب هذه الدراسة فإن "القوس" الذي يربط بين قطاع غزة والضفة الغربية بينما يوحد الضفة الغربية بحد ذاتها، هو تصميم يهدف إلى تعزيز كيان فلسطيني اقتصادي وسياسي واجتماعي متماسك ومتكامل، كما نأمل أن يكون ملتصقاً، والقوس لا يرتبط الفلسطينيين فحسب ببعضهم فقط، بل أيضاً بالعالم الخارجي، وعلى

⁽⁶³⁴⁾ جمال أبو الراب، المرجع السابق، ص- ص: 88-89.

⁽⁶³⁵⁾ Rand, " Building à successful Palestinian State ", published on 2006, consulted on : 20/12/2017, available online : <http://www.rand.org/pubs/monographs/MG14622.htm>.

المدى الطويل، من المؤكد أن التنمية الاقتصادية الفلسطينية ستعتمد اعتمادا حاسما على الصادرات ، لذا فإن البنية التحتية التي تربط الضفة الغربية بالمرافئ والمطارات حيوية لنجاح فلسطين كدولة".⁽⁶³⁶⁾

وتضع هذه الدراسة عدة شروط لنجاح دولة فلسطينية مستقلة من بينها توفير السلام والأمن للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء وضرورة عدم تشكل الدولة الفلسطينية أي تهديد على إسرائيل وتوفير الموارد المالية لبناء دور الشرطة والقضاء.

إن أبرز الدراسات والتي لوحظ أن البيت الأبيض يطبق توصياتها هي تلك التي جاءت بها مؤسسة "راند" بعنوان بناء شبكات مسلمة معتدلة، ولكن الإدارة الأمريكية تراجعت عن هذه الإستراتيجية استجابة لضغوط عديدة منها:⁽⁶³⁷⁾

أولا: ضغط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الذي يسمى "إيباك" والذي يعمل لحساب السياسة والمصالح الإسرائيلية، وهو بدوره لا يفرق بين المسلمين المعتدلين وغيرهم، حيث يرى أن الكل أعداءه، سواء كانوا ينتمون إلى القيادات الإسلامية أو القومية، لأن إستراتيجية إسرائيل ترى ضرورة استئصال البؤر التي تقاوم الاحتلال الإسرائيلي سواء كانت قومية أو إسلامية.

ثانيا: فوز التيارات الإسلامية في الانتخابات البرلمانية اللاحقة في كثير من المناطق العربية، جعل عملاء ووكلاء المشروع الأمريكي الإسرائيلي في المنطقة العربية في ضعف وتراجع مستمرين، مما أزعج الحكومة الإسرائيلية وبعض النظم العربية، الأمر الذي اقنع الإدارة الأمريكية بضرورة التراجع عن وعودها بضرب الديكتاتورية ونشر الديمقراطية.

يأخذ المراقبون على راند مأخذ عدة منها نزعتها العسكرية القوية، ووقوفها مع الحروب الإستباقية التي شنتها الإدارة الأمريكية، كما ترتبط المؤسسة بعلاقات متميزة بشركات تصنيع الأسلحة وأجهزة الاستخبارات، مما جعلها هدفا للكثير من نظريات المؤامرة حتى داخل البلاد.

⁽⁶³⁶⁾ Pour en savoir plus voir : ‘ ‘ The arc : A formal structure for a Palestinian state ‘ ‘, Rand, 2005, consulted on 20/12/2017, <http://www.rand.org/pubs/monographs/MG327.htm/>

⁽⁶³⁷⁾ هاشم حسين الشهواني، المرجع السابق، ص: 242.

ومن الملاحظ أن الإدارة الأمريكية قد أخذت في اعتبارها العديد من التوصيات التي جاءت في تقرير "الشرق الأوسط بعد احتلال العراق" لعام 2010 الذي أصدرته مؤسسة "راند" ، وذلك عند إعداد إستراتيجية الأمن القومي التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي باراك اوباما ، حيث أن من أهم المبادئ الأساسية التي ارتكزت عليها الإستراتيجية لتنشيط الدور الأمريكي العالمي هي الضغط على الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة الأخرى للقيام بما عليها من مسؤوليات ، والتعاون مع الآخرين وليس ضدهم ضمن ترتيبات عالمية مشتركة⁽⁶³⁸⁾، بالإضافة إلى تشجيع الأنظمة العربية على اعتماد المزيد من سياسات الإصلاح كجزء من

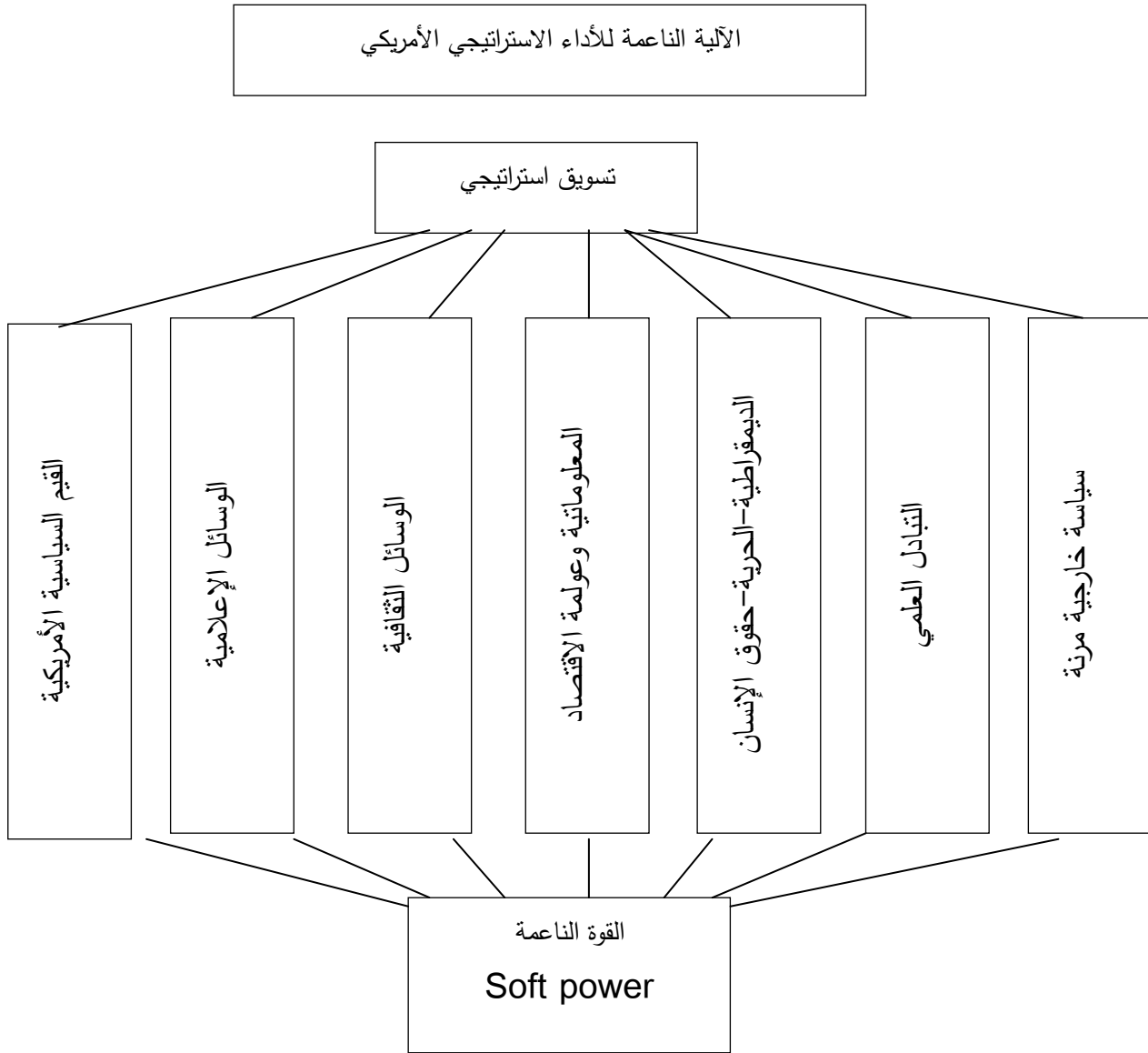
حملة طويلة المدى لمكافحة التطرف، وضمان فاعلية الشركاء الرئيسيين للولايات المتحدة.

كما تعطي الإستراتيجية الجديدة الأولوية للدبلوماسية وترتكز على "القوة الناعمة" وعلى محاولة التواصل، وتجعل الخيار العسكري آخر الحلول، وتشجع الشراكة الدولية خارج إطار الدول الحليفة لتشمل دولا وقوى أخرى مثل روسيا والصين والهند.

⁽⁶³⁸⁾ "الشرق الأوسط بعد احتلال العراق"، السياسة الدولية، 6 جوان 2011، تاريخ الاطلاع: 2017/7/5، عبر

الرابط:

الشكل رقم (16): الآلية الناعمة للأداء الاستراتيجي الأمريكي



المصدر: محمد وائل القيسي ، الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد عام 2008، إدارة باراك أوباما انموذجا، بيروت: العبيكات للنشر، 2016، ص: 185.

فقد عمدت إدارة باراك أوباما إلى تطبيق أسلوب الآليات الناعمة على الصعيد الخارجي إبتداء من عام 2008، والتي تركز على عملية التسويق الاستراتيجي للقيم الثقافية والمفاهيم الأمريكية وعولمة الاقتصاد الحر بغية التأثير في الآخرين عبر الجاذبية الأمريكية من خلال القوة الناعمة.

وفي هذا السياق يقول "مايكل رنر": "إنه لنصف قرن ظلت الولايات المتحدة تستثمر جهودها وكل إمكاناتها لإبقاء منطقة الخليج داخل دائرة نفوذها الجيوبوليتيكية، واشتملت هذه الجهود على أشياء عديدة منها إسقاط الحكومات المعادية، وتأييد الأنظمة الموالية، وإعطاء الحلفاء كميات هائلة من السلاح، وأيضاً الحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية، وأخيراً التدخل المباشر وغير المباشر في شؤون المنطقة، والكثير من هذه السياسات تضمنت تغيير وانتقال التحالفات مع دول المنطقة وعنف متكرر على نطاق واسع وفي واشنطن كانت ملاحقة البترول والسعي إلى السيطرة عليه أهم من حسابات الديمقراطية وحقوق الإنسان"⁽⁶³⁹⁾، وهذا ما ينطبق على المنطقة العربية ككل في إطار تحقيق الهيمنة الأمريكية والدفاع عن مصالحها في المنطقة.

بشيء من الإجمال يمكن القول أن رؤية المحافظين الجدد بعد أحداث 9/11 قد تغذت من أربعة عوامل رئيسية مترابطة فيما بينها هي: ⁽⁶⁴⁰⁾

أولاً: ميراث الحرب الباردة، وما ولدته عندهم من شعور عميق بأهمية المواجهة الشاملة بشقيها العسكري والإيديولوجي مع "إمبراطورية الشر"، فهم يرون أنه لولا إستراتيجية المواجهة الشاملة هذه التي نهجتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة وخصوصاً في حقبة ريغان، لما كان من الممكن دحر الخطر الشيوعي وانتصار المعسكر الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: الانتقاد الشديد لحقبة كلينتون، ووسمه بالضعف والتراخي في الدفاع عن المصالح الأمريكية في العالم، كان هؤلاء يرون في الرئيس الأمريكي السابق مجرد مثقف ليبرالي ضعيف يبحث عن الوفاق وترضية القوى الدولية الأخرى، أكثر من خدمة المصالح الأمريكية، في وقت لم يعد ثمة ما يوجب مثل هذه التوصيات أصلاً بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى في العالم ، وقادرة على فرض شروطها على الجميع.

⁽⁶³⁹⁾ محمد رياض، "العدوان على العراق نموذج للهيمنة الأمريكية" في: الطرق إلى عولمة بديلة ديمقراطية، مرجع

سابق، ص - ص: 185 - 186.

⁽⁶⁴⁰⁾ رفيق عبد السلام، المرجع السابق، ص - ص: 76 - 77.

ثالثا: صناعة مواطن خطر جديدة لابد من أن تحشد ضدها القوة الأمريكية، هكذا تم التركيز على الصين وروسيا في الساحة العالمية، وعلى العراق وإيران وفلسطين في الساحة الشرق أوسطية، باعتبارها مواطن التهديد الجديد التي يتوجب مواجهته بكل حزم وقوة قبل استفحاله ومن هنا بدأت تتشكل الجينات الأولى لنظرية الضربات الاستباقية التي تبلورت في إستراتيجية الأمن القومي التي تم اعتمادها رسميا عام 2002.

رابعا: تتأسس فلسفتهم السياسية ورؤيتهم العامة للعلاقات الدولية على الميراث الهوبزي^(*) المعاد إنتاجه في ثوب ما يسمى بالواقعية الجديدة، فبموجب هذه الرؤية من حق القوي أن يفرض قانونه الخاص على الآخرين ويملي عليهم الإذعان لشروطه وأجندته الخاصة مادام صاحب اليد العليا من جهة الاقتدار العسكري والاقتصادي.

و في هذا السياق عمل هذا الفريق على تضخيم المخاطر المتأتية من العالم العربي والإسلامي بعد أن تبدد الخطر الشيوعي وبالتالي الدعوة إلى تبني سياسة خارجية هجومية لقطع الطريق أمام أي قوة جديدة يمكن منافسة القيادة الأمريكية أو الوقوف في وجهها.

خارطة طريق أمريكية لتقسيم الدول العربية:

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية خارطة طريق في إطار الحراك التي شهدته العديد من الدول العربية منذ 2011، وذلك لتقسيم خمسة دول عربية إلى 14 دويلات وهي: سوريا، العراق، ليبيا، اليمن، العربية السعودية، وذلك عبر دراسة نشرتها صحيفة نيويورك تايمز New York Times، حيث تعتبر سوريا الدولة الأولى التي سيمسها التقسيم نتيجة الحرب الأهلية والاضطرابات السياسية مع احتمال تزايد التعددية الطائفية والدينية فيها.

حسب الخريطة المبينة في الملحق رقم(4) التي توضح الدول المعنية بالتقسيم، حيث ستكون هناك دولة العلويين للمجموعة الموالية لبشار الأسد والتي ستكون على ساحل البحر الأبيض المتوسط، دولة الأكراد

(*) نسبة إلى الفيلسوف الانجليزي توماس هوبز الذي عاش في القرن 17 م.

في الشمال هذه الدولة ستضم المواطنين الأكراد العراقيين والسوريين، وفي المنطقة الوسطى دولة السنة والتي ستضم السنة العراقيين والسوريين والدولة الثالثة تكون شيعية في الجنوب.⁽⁶⁴¹⁾

ليبيا هي الدولة الثانية التي سيسميتها التقسيم هي الأخرى حسب الإستراتيجية الأمريكية وذلك لأسباب قبلية، ستقسم إلى ثلاثة دويلات، الدولة الأولى في الشمال الشرقي حول العاصمة طرابلس ، والثانية في الشرق مع بنغازي كعاصمة لها، والثالثة ستكون دولة فزان.⁽⁶⁴²⁾

ومن جهة أخرى اليمن ستقسم إلى اليمن الشمال ويمين الجنوب ، والمملكة العربية السعودية ستقسم إلى خمسة دول وذلك لأهداف قبلية وطائفية حيث في الوسط ستشكل دولة الوهابيين ، وأخرى في الشرق حول مكة، المدينة وجدة، والدول الثلاثة الأخرى في الشمال، الشرق والجنوب.

الأمريكيون وضعوا سيناريوهات في ظل تقاوم الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط والصراعات تؤشر على أن هذه المنطقة ستكون أكثر دموية.

للتذكير أن الخريطة الحالية لدول الشرق الأدنى وضعت من طرف الاحتلال الفرنسي والانجليزي عام 1916 بعد اتفاقية سايكس بيكو، التساؤل المطروح هل الولايات المتحدة الأمريكية تريد تشكيل جديدة لهذه المنطقة؟ يبدو واضحا أن هناك بعض الدوائر في واشنطن تعمل لإعادة تشكيل العالم العربي وفقا لمصالحها الجيوبولتيكية⁽⁶⁴³⁾، وهذا ما يتوافق مع الرؤية التحليلية لمؤسسة "راند" التي جاءت بعنوان "خطة سلام لسوريا" عام 2015 والتي تركز على مسارين للسلام ويتضمن اقتراح تقسيم سوريا إلى عدة مناطق كما سبق دراسته في المطلب المتعلق بموقف مؤسسة راند من القضايا العربية.

⁽⁶⁴¹⁾Elyas Nour, ' Une stratégie américaine pour diviser 5 pays arabes en 14 petits Etats', p 1(30/9/2013), (consulted on 1/6/2017).

<http://www.algerie-focus-com/2013/09/uneplusieurs-petits-etats> .

⁽⁶⁴²⁾Elyas Nour, Op.cit , p 2.

⁽⁶⁴³⁾Idem, p 2.

الفرع الثاني: على مستوى القوانين والقرارات الأمريكية المتعلقة بالقضايا العربية

يمارس الكونغرس نفوذا حاسما في سياسة الولايات المتحدة إزاء المنطقة العربية أكثر من أي مكان آخر في العالم، وعلى الرغم من أن للرئيس نفوذا ومرونة أكثر في مناطق أخرى، إلا أن يديه تميلان إلى أن تكونا مقيدتين عندما يتعلق الأمر بالمنطقة العربية.

وهناك عدة أسباب لتزايد دور السلطة التشريعية الأمريكية نذكر منها: (644)

إن مساهمة الكونغرس مؤثرة بشكل خاص لأن المسائل التي تؤثر في الولايات المتحدة في المنطقة تعتبر ذات طبيعة طويلة المدى وعالمية: المساعدات الأمريكية لإسرائيل، والصراع العربي-الإسرائيلي، والأمن ووفرة وتكلفة النفط، وتهديد الشيوعية سابقا.

إن الأهمية المتزايدة للكونغرس في رسم السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية لا يمكن فهمها إلا في إطار السياسات الأمريكية الداخلية، فجماعات الضغط تكون أكثر فاعلية في التأثير في الكونغرس من الرئاسة، ولا تكاد تقوم أي خلافات بشأن الخطوط العريضة للسياسات الأمريكية في المنطقة العربية بين الفرعين التشريعية والتنفيذي، فكلا الفرعين له نظرة متشابهة تجاه جوهر المصالح الأمريكية حماية إسرائيل وإمداد النفط.

ومن الأمثلة على بعض القوانين الأمريكية المتعلقة بالدول العربية بعد أحداث 9/11 نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

1- قرار تخويل استخدام القوة العسكرية ضد العراق

يمنح دستور الولايات المتحدة الكونغرس سلطة تحديد الوقت الذي تخوض فيه الولايات المتحدة حربا ضد دولة أخرى، ففي المادة الأولى، الفقرة الثامنة "يمنح الدستور الأمريكي الكونغرس سلطة: إعلان الحرب،

(644) فواز جرجس، المرجع السابق، ص: 82.

ومنح كتب تحديد النوعية والانتقام، وسن قوانين تتعلق بالأسرى في البر والبحر".⁽⁶⁴⁵⁾

فيما يتعلق بالوضع مع العراق، تقدم الرئيس إلى الكونغرس طلبا تخويله، فمنحه الكونغرس هذا التخويل، وفي مقدمة القرار الذي صدر عن الكونغرس بهذا الشأن، تمت مراجعة العلاقة مع العراق منذ حرب الخليج.

ويعد نص القرار نموذجا من الدعاية المبالغ بها ضد العراق، وخصوصا فيما يتعلق بتهديد العراق المفترض للولايات المتحدة، يدعم القرار جهود الرئيس في العمل مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لفرض قرارات المجلس على العراق، والتأكيد من التزام العراق بها.⁽⁶⁴⁶⁾

وقد سبق وأن تطرقنا في الفصول السابقة إلى دور مراكز التفكير الأمريكية، وعلى رأسها مشروع القرن الأمريكي، وكذا مؤسسة "راند" في الدعوة إلى ضرب العراق واحتلاله واختلاق الذرائع، وجاء قرار تخويل استخدام القوة العسكرية ضد العراق ليؤكد النية المبيتة للإدارة الأمريكية، وكل من يدور في فلكها لضرب العراق.

2- قانون محاسبة سوريا (2004)

إن اعتماد حركة المحافظين الجدد على نفوذ مراكز التفكير التي استقطبت عددا كبيرا من رجال الفكر والسياسة الأمريكية اليمينيين، الذين ارتبطوا عضويا وفكريا بالحركة، يستند على ما لهذه المراكز من النفوذ والتأثير لدى الإدارات الأمريكية، فإن أبحاثها ودراساتها لعبت دورا مهما في مسيرة القرار السياسي للإدارات الأمريكية المتعاقبة، وهذا ما بدا واضحا في السلوك الذي انتهجته إدارة الرئيس جورج بوش الابن عندما تبنت معظم الأفكار المتشددة بدعم من تلك المراكز، التي تدين بالولاء لحركة المحافظين الجدد.

ومن ابرز مراكز التفكير الأمريكية التي ساهمت في دعم سياسة المحافظين الجدد في الضغط على سوريا نجد: معهد المشروع الأمريكي الجديد، معهد التراث، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، معهد

⁽⁶⁴⁵⁾ U.S.Constitution ;Article 1,Section 8 : Powers of Congress ,available onlie

<http://www.usconstitution.net/const.pdf>

⁽⁶⁴⁶⁾ ميشيل راتنر وآخرون، ضد الحرب في العراق، تر: إبراهيم الشهابي، دمشق: دار الفكر، 2003، ص: 45.

هدسون، المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، معهد مشروع القرن الأمريكي الجدد، مؤسسة "راند" عملت الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام مجلس الأمن الدولي كأداة لتنفيذ ما جاء في مشروع القرن الأمريكي تجاه سوريا، وقد لعبت جماعات الضغط ومراكز التفكير دورا مهما في إعداد قانون محاسبة سوريا وإصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 عام 2004، والذي تم إقراره من طرف الكونغرس الأمريكي في 11 نوفمبر 2003 صوت مجلس الشيوخ على قانون محاسبة سوريا بالأغلبية، وقع الرئيس بوش الابن على مشروع القانون ليصبح قانونا في 12 ديسمبر 2003، تضمن العقوبات التي فرضها الرئيس جورج بوش الابن على سوريا.

من بين الادعاءات الأمريكية التي اتخذتها الولايات المتحدة كذريعة لاتخاذ هذا القرار ضد سوريا نذكر (647):

دعم سوريا للجماعات الإرهابية الفلسطينية، ووجودها العسكري المستمر في لبنان، سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وأعمالها الهادفة إلى تفويض الجهود الدولية بالنسبة إلى بسط الاستقرار في العراق وإعادة إعمارها.

أما العقوبات الواردة في هذا القرار وفقا للبيان الذي أصدره البيت الأبيض في 11 ماي 2004 نذكر: (648)

- حظر تصدير منتجات أمريكية.
- حظر استثمار أو عمل الشركات الأمريكية في سوريا.
- حظر تنقل الدبلوماسيين السوريين بدائرة نصف قطرها 25 ميلا من مركز عملهم في الولايات المتحدة الأمريكية.
- منع شركات النقل الجوي السورية من الانطلاق أو الهبوط في الولايات المتحدة الأمريكية أو التحليق في أجوائها.
- تخفيض اتصالات الولايات المتحدة الأمريكية الدبلوماسية مع سوريا
- منع الأشخاص أو الكيانات الأمريكية من القيام بإجراء أية معاملات ملكية مع الحكومة السورية

(647) disponible online :

<http://whitehouse.gov>

(648) Idem

- منع الأشخاص أو الكيانات الأمريكية من القيام بإجراء أية معاملات ملكية مع الحكومة السورية.

3- الدور الأمريكي في سن قانون النفط العراقي 2006

سارع الرئيس بوش الابن بعد احتلال العراق إلى تعيين "فيل كارول" (Vill Karoul) وهو مدير سابق رفيع المستوى لمؤسسة أمريكية ليتولى إدارة صناعة النفط العراقية، ثم اصدر بوش في 12 جانفي أمرا تنفيذيا برقم (013303) منح بموجبه حصانة لشركات النفط على جميع الأنشطة والتعاملات الخاصة بالنفط العراقي، وفي اليوم نفسه، وتحت ضغط أمريكي بريطاني اصدر مجلس الأمن القرار رقم 1483^(*) الذي رفع العقوبات السابقة وسمح لسلطات الاحتلال ببيع النفط العراقي وإيداع العائدات في حساب تديره السلطة نفسها. (649)

إن أولى بوادر التطبيق العملي لتوجه أمريكا في استغلال نفط العراق يتضح في سعي السفير الأمريكي "بول بريمر (Paul Bremer)" لتحقيق طموحات المستثمرين الأجانب، الذي تم تأصيله في الدستور العراقي الجديد، من خلال تأكيده على إصلاح الاقتصاد العراقي في إطار أسس الاقتصاد الحديث، بطريقة تضمن الاستثمار الكامل لكل ثرواته، وتنويع هذه الثروات ، وتطور القطاع الخاص.⁽⁶⁵⁰⁾

وقد بدا الحديث عن القانون قبل الاحتلال الأمريكي للعراق، وكانت أمنية غالية طالما تمنها كثير من مسعري الحرب، وكان الحديث في بداية الأمر عن ضرورة خصخصة قطاع النفط، وقد كلفت وزارة الخارجية الأمريكية القانوني رونالد جانكر (Ronald Ginker) بمتابعة تمرير القانون، ولما سئل المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية عن مساهمة الأمريكيين في قانون النفط العراقي الجديد، قال: "إن رجالنا يساعدون العراقيين في كتابة وتمرير القانون"⁽⁶⁵¹⁾، لقد ضغطت الإدارة الأمريكية على الحكومة العراقية لسن قانون

(*) قرار استغلال النفط العراقي ، مجلس الأمن للأمم المتحدة ،الجلسة رقم 4761 المنعقدة في 22 ماي 2003 .

(649) سلمان علي حسين، "جماعات المصالح والضغط ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي"، مجلة

المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، العدد (27)، 2009، ص: 102

(650) حسين الرشيد، "الثروة النفطية العراقية في السياسة الأمريكية"، التقرير الاستراتيجي السادس، مركز البيان

للبحوث والدراسات (2010/12/23) تاريخ الاطلاع: 2015/1/1، ص: 415 عبر الرابط

<http://www.albayan.co.uk/Foles/articles/5-1-7-pdf>.

(651) نفس المرجع، ص: 416.

النفط والغاز، واشترطت في أكثر من مناسبة أن مساعداتها للحكومة العراقية مشروطة بالتطور السياسي، وفي مقدمته تمرير قانون النفط والغاز واشترط الكونغرس الأمريكي الشرط ذاته من أجل تمويله للعمليات العسكرية في العراق، ولم تكف الإدارة الأمريكية بالقانون فقط بل تدخلت لتوقيع العقود لصالح شركاتها النفطية الكبرى.

4- مشروع قانون "العدالة ضد رعاية الإرهاب" 2016

قبل شهرين من مغادرة الرئيس أوباما البيت الأبيض وإجراء انتخابات رئاسية جديدة تبنى الكونغرس الأمريكي بمجلسيه النواب والشيوخ قانون "العدالة ضد رعاية الإرهاب"⁽⁶⁵²⁾. المعروف اختصاراً "جاستا" الذي يسمح للمواطنين الأمريكيين بمحاكمة أي دولة، كما يجيز لعائلات ضحايا تفجيرات 2001/9/11 خاصة مقاضاة الدول التي يثبت تورطها في العملية، والحصول على تعويضات منها.

قدم السيناتور الديمقراطي جاك شومر (Jack Chomer)، والسيناتور الجمهوري جون كورنين (John Corneen) مشروع قانون "جاستا" على مجلس الشيوخ الأمريكي للتصويت عليه، وبعد ذلك صادق عليه نواب الكونغرس الأمريكي ثم رفع إلى الرئيس الأمريكي للموافقة عليه، بيد أن هذا الأخير أعلن رفضه واستخدم حق الفيتو ضد القانون على أساس التخوف من قيام بعض الدول بسن قانون مشابه على الأفراد والساسة والجنود الأمريكيين الذين شاركوا في أعمال عنف أو تعذيب كما حصل لسكان مدينة هيروشيما اليابانية، وفي الفيتنام والعراق وغيرهم.

إلا أن مجلس الشيوخ والنواب لم يكثرنا بتحذيرات أوباما، وأعاد التصويت ، فأيد تعطيل الفيتو الرئاسي 348 نائباً، مقابل 77 نائباً، وفي مجلس الشيوخ أيد التعطيل 97 سيناتورا مقابل سيناتور واحد⁽⁶⁵³⁾. وذلك في 28 سبتمبر 2016، ومشروع القانون أثار توترات مع المملكة العربية السعودية التي هددت ببيع مليارات من سندات الخزينة الأمريكية للأوراق المالية وغيرها من الأصول، إذا تم تمريرها هذا المشروع .

(652) " justice against sponsors of terrorism act ".(consulted on 10/1/2017)

<http://www.congress.gov/Bill/114th-congress/senats-Bill/2040>.

(653) الفكر الاستراتيجي للدراسات ، " العلاقات السعودية الامريكية بعد قانون جاستا " ، (2016/10/11)، (تاريخ الاطلاع

<http://fikercenter.com/position-papers/saudi-u-s-relation-post-jasta-law>

(2018/7/25:

ومن الناحية القانونية يؤكد المختص في القانون الدولي احمد سعد عبد الله البوعينين أنه " إذا كانت فترة التقاضي من خلال قانون جاستا قد حددت ب 15 سنة، و قد يتم من خلالها تجميد أصول الأموال للدول و الأشخاص المشتبه بصلتهم بأعمال إرهابية، فمبدأ المعاملة بالمثل من خلال القانون قد يعرض الولايات المتحدة الأمريكية لإجراءات قضائية جزائية عن العديد من الأعمال الإرهابية و العملياتية و الاستخباراتية في اليابان، الفيتنام، بنما، العراق، ليبيا، سوريا، البحرين و حتى في الداخل الأمريكي. (654)

مرسوم ترامب حول الهجرة (جانفي 2017)

وافقت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية على العمل جزئياً بتنفيذ مرسوم ترامب حول الهجرة الذي يحظر دخول مواطني ست دول إسلامية إلى البلاد وقررت المحكمة النظر بشأن قانونية المرسوم وبذلك بالإمكان تطبيق هذا المرسوم بحق كل من لم يقم علاقة حسن نية مع شخص أو كيان في الولايات المتحدة(655).

ويعتبر هذا القرار انتصاراً نسبياً لترامب الذي سبق أن علق عدد من القضاة العمل بمرسومه في إطار محاكم ابتدائية ومحاكم استئناف.

ويعني هذا القرار الذي اتخذته أعلى سلطة قضائية أمريكية، أنه لن يسمح لأي مواطن من سكان هذه الدول الست غير المعروف تماماً من قبل السلطات الأمريكية بدخول الأراضي الأمريكية، والدول المعنية بمرسوم ترامب هي سوريا، ليبيا، إيران، السودان، الصومال واليمن، كما وصف ترامب هذا القرار بالانتصار للأمن القومي، رغم أن المرسوم لاقى احتجاجات عارمة داخل الولايات المتحدة منذ الإعلان عنه في أواخر جانفي 2017، ويعتبره المنتقدون بأنه عنصري ويستهدف المسلمين في انتهاك للدستور الأمريكي.

(654) أحمد سعد عبد الله البوعينين ، " قراءة حول القانون الأمريكي جاستا " ، مجلة اتجاهات سياسية ، برلين:

المركز الديمقراطي العربي ، المجلد (1) ، كانون الأول 2017 ، ص: 134.

(655) " المحكمة العليا الأمريكية تسمح بتطبيق جزئي لمرسوم ترامب حول الهجرة" ، قناة فرانس 24 ، 2017/06/26 ،

(تاريخ الاطلاع 2017/08/14) عبر الرابط: [Http://www.France24.com](http://www.France24.com)

وإذا بحثنا عن خلفيات هذا المرسوم فإننا نجد عدة شهادات قدمها باحثو مؤسسة "راند" أمام مجلس الشيوخ الأمريكي تحذر فيها من التهديدات التي يشكلها المقاتلون الأجانب في ساحات القتال في سوريا والعراق على الأمن القومي الأمريكي ومن هذه الشهادات نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- شهادة سيث جونز بعنوان "الملاجئ الآمنة للجهاديين في سوريا والعراق وتداعياتها على الولايات المتحدة" المقدمة للجنة الأمن القومي بتاريخ 24 جوان 2014.

- شهادة بين كونابل بعنوان: "هزيمة الدولة الإسلامية في العراق والشام" المقدمة للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بتاريخ 17 سبتمبر 2014

- شهادة بعنوان: "التهديد الاستراتيجي المتنامي للإسلام المتطرف والإيديولوجية الإسلامية" المقدمة لمجلس الشؤون الخارجية بتاريخ 12 فيفري 2015.

- شهادة بعنوان: "بعقر ديارك تكون المعارك: التهديد الذي يشكله الجهاديون الأجانب العائدون من سوريا والعراق"⁽⁶⁵⁶⁾، من طرف "براين مايكل جينكس" مقدمة لمجلس الأمن القومي في مجلس الشيوخ بتاريخ 12 ماي 2015 وعند الاطلاع على هذه الشهادة استوقفتنا الخطة المقترحة لاعتراض المقاتلين الأجانب قبل أن يكونوا قادرين على تنفيذ أي عمل إرهابي ضد الولايات المتحدة والتي تصب كلها في الجهود المخبرانية التي تحدد المجموعات المشتركة في التخطيط لعمليات ضد أهداف غربية ووضع قاعدة بيانات الكيانات والأشخاص الإرهابية وقائمة منع الطيران وقواعد البيانات المخبرانية الأخرى، نضع سطرًا أحمرًا تحت عبارة قائمة منع الطيران، ونفس الشيء نجده في الاقتراح الذي مفاده وضع نظام الكتروني للتزخيص بالسفر وهو يجعل كل تأشيرة مطلوبة تخضع لكشف على قاعدة بيانات الإرهاب قبل منحها للشخص، بالإضافة إلى اقتراح تصوير الركاب قبل ركوب الطائرة وبعد الوصول إلى الأراضي الأمريكية وهو ما تم التوصية به في العديد من المراكز الفكرية والمخبرانية الأمريكية الأخرى.

⁽⁶⁵⁶⁾ براين مايكل جينكس، "التهديد الذي يشكله الجهاديون الأجانب العائدون من سوريا والعراق"، ترجمة: نضال

المصري، نخبة الفكر، تاريخ النشر مارس 2015، تاريخ الاطلاع: 2017/5/20 عبر الرابط:

<https://ommahpost.com/wp-content/uploads/2015/04/tesimony.pdf>

المطلب الثاني: سبل مواجهة العرب لتقارير مؤسسة "راند" حول القضايا العربية

لقد أعدت هذه الدراسة للتعرف على التقارير الصادرة عن مؤسسة "راند"، ثم إتاحة الفرصة للباحثين والمفكرين في العالم العربي والإسلامي للتعرف على الأفكار والخطط التي تحاك ضد العرب والمسلمين ، ومن بين المقترحات لمواجهة تلك الأفكار نذكر:

الفرع الأول: على مستوى المفاهيم

1- ترجمة التقارير وإتاحتها: لصانعي القرار في العالم العربي والإسلامي من العلماء والسياسيين والتعاون وتنسيق الجهود لمواجهة ما جاء في التقرير.

2- تحرير وضبط مصطلح الاعتدال: إعداد رد فكري يتناسب مع الطرح الذي قدمه تقرير مؤسسة راند 2007 فيا يتعلق بمفاهيم الاعتدال، والتحذير من اختطاف المصطلح من قبل أنصار التحرر والعلمانية والليبرالية في العالم العربي والغربي على حد سواء، أن يؤكد المفكرون والباحثون والعلماء والدعاة على مفاهيم الاعتدال الحقيقية التي دعا إليها الإسلام، وتوجتها وسطية الأمة المسلمة، وحثت عليها العقول الصحيحة، وليس التشريعات العلمانية الموجهة سياسيا لقمع الآخر ، وإفساد العقول، ومحاربة الأديان.⁽⁶⁵⁷⁾

3- التصدي للمواجهة الفكرية الغربية:

من المعروف أن الإيمان بسمو الحضارة الأمريكية وصلاحيتها الكونية الشاملة يمثل أحد ثوابت الخطاب السياسي الأمريكي، وقد تنبه إلكسيس دي توكفيل، في كتابه حول الديمقراطية الأمريكية الصادر عام 1830 إلى هذه الحقيقة، ملاحظا أن الأمريكيين يشعرون في قرارة أنفسهم بأنهم "الشعب الوحيد المتدين والمتور والحر"، وهو المعنى نفسه الذي عبر عنه مفكر أمريكي معاصر، هوبنجامين بربر بقوله: "في كامل تاريخنا احتفظنا بفكرة أمريكا بريئة في مواجهة عالم صعب وفساد".⁽⁶⁵⁸⁾

⁽⁶⁵⁷⁾ باسم خفاجي، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام، المرجع السابق، ص: 55.

⁽⁶⁵⁸⁾ مجدي كامل ، جين شارب، مهندس ثورات اللاعنف، دمشق: دار الكتاب العربي، ط1، 2014، ص: 120.

الفرع الثاني: على مستوى الإعلام

عشرات الفضائيات الآن تنتشر في المنطقة العربية وعناوين صحفية لا تزال مقروئيتها متواصلة، ومضامين إعلامية مرئية أخرى كثيرة متوفرة للجمهور والخطاب الإعلامي هناك يراهن على مزيد من الحضور أمام استراتيجيات إعلامية قوية من خارج المنطقة العربية تفرض نفسها على الجمهور العربي الواسع عبر الأرقام الصناعية، بعد أن تم تجهيز العالم كله اتصاليا وثقافيا، بالأنظمة الرقمية وبفكرة العولمة، بحجة بناء المجتمعات المرئية وتعزيز الديمقراطيات هو المشهد الذي يحيلنا إلى قراءة أخرى للخريطة الإدراكية للعقل العربي المتأثر أو المتفاعل أو المتجاوب كثيرا مع حضارة المرئي.⁽⁶⁵⁹⁾

لقد حولت العولمة الايدولوجيا إلى فيديولوجيا (Vedeologie) قائمة على أشرطة سمعية بصرية، فالفيديولوجيا أكثر ضبابية وأقل وثوقية من الإيديولوجيات السياسية التقليدية، لكنها مع هذا تتجح في زرع القيم الجديدة التي يحتاج إليها ازدهار أفكار معينة، لأنها تجمع بين الصوت والصورة ومالهما من تأثير على طريقة الإقناع للجماهير، إنها إيديولوجيا تفرض على الشعوب اختيارا مستحيلا، إما التقليد الأعمى للغرب الذي يقطعها عن ثقافتها الخاصة، أو سلب الهوية و ثورة التشبث بالهوية التي تفصل هذه الشعوب عن الحداثة، وهو الغاية التي تبحث عنها وسائل الإعلام الغربية محاولة ربط الجماهير بوسائل الإعلام ومحتواها بغض النظر عن صدقيتها من عدمها.⁽⁶⁶⁰⁾

وفي إطار دفاع الشعوب العربية عن ذاتيتها يجب مشاركة الجميع في تقديم الصورة الصحيحة للعرب والمسلمين وثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم للشعوب الأخرى، وعدم ترك الفرصة لهؤلاء المغرضين الغربيين عموما والأمريكيين خصوصا، وذلك من خلال إنتاج إعلامي متميز يقدم عبر وسائل الإعلام العربية الموجهة بلغات

⁽⁶⁵⁹⁾ صليحة بودفة، "حضارة المرئي: ثنائية الذات والمعنى في البيئة العربية" دراسات إستراتيجية، الجزائر: مركز

البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد (10)، مارس 2010، ص: 71.

⁽⁶⁶⁰⁾ رعد حميد توفيق صالح البياتي، "أثر البعد الديني في الإعلام الأمريكي العولمي الجديد"، مجلة المستنصرية

للداسات العربية والدولية، العدد (37)، 2012، ص- ص: 114 - 115.

أجنبية، وعبر شبكة الانترنت، ومن بين آليات الخطة الإعلامية العربية والإسلامية لمواجهة الحملة الشرسة التي تشنها بعض مراكز التفكير الأمريكية ومن ورائها بعض وسائل الإعلام نذكر: (661)

- الدعوة إلى تظافر الجهود العلمية من خلال المؤسسات الأكاديمية الإعلامية، والهيئات المختصة بالشؤون الإعلامية في العالم الإسلامي لوضع إستراتيجية إعلامية متكاملة طويلة المدى لتصحيح الصورة المشوهة عن العرب والمسلمين وقضاياهم العادلة.

الدعوة إلى إقامة منتدى فكري عالمي يسعى إلى فتح قنوات للحوار مع العلماء والخبراء والأكاديميين في الغرب حول كل ما من شأنه إبراز المفاهيم الصحيحة للإسلام باستخدام المداخل الإقناعية الصحيحة للعرب والمسلمين، وتفنيد الأكاذيب التي دأبت أجهزة الدعاية الصهيونية على ترويجها بصفة دائمة.

- دعوة منظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها إلى وضع التشريعات والقوانين التي تمنع التطاول على الرسالات والأديان السماوية، وتحض على احترام مختلف الطوائف وعدم المساس بعقائدها.

- ضرورة إنشاء جهاز إسلامي للإنتاج الإعلامي يتولى إنتاج برامج وأفلام وتقارير إخبارية وغيرها تتناول الصورة الحقيقية للإسلام والمسلمين، ونقلها للشعوب الأخرى من خلال القنوات الفضائية وشبكة الانترنت، وبلغات الشعوب الغربية.

- إنشاء شبكة إسلامية للمعلومات، يتم من خلالها نقل المعارف والمعلومات في مختلف الدول الإسلامية بما يساعد على تبادل المعلومات والخبرات خاصة في المجالات المرتبطة بتصحيح صورة الإسلام والمسلمين لدى المجتمعات الغربية.

إن بعض المراكز الفكرية الأمريكية تعمل على حشد الآراء والتوجهات من أجل المواجهة مع العرب والمسلمين سواء اقتنعنا بذلك أو استمر البعض منا في الدعوة إلى الحوار وقبول التعايش.

(661) "دور وسائل الإعلام في تصحيح صورة الإسلام"، منتديات ستار تايمز، (2010/10/2)، تاريخ الاطلاع

(2017/8/20)، عبر الرابط:

الفرع الثالث: على مستوى الإمكانيات المادية

إن مواجهة الهجمة الفكرية من الغرب ضد العرب و المسلمين تستلزم رصد إمكانيات تتناسب مع طبيعة المواجهة، إننا بحاجة إلى إستراتيجية تكاملية، وأن تتكاتف الدول العربية بمختلف توجهاتها لدعم الموقف العربي ضد ما يحاك ضدها.

إن الأموال التي تبذر في مواضع لا تخدم مصالح الشعوب العربية و الميزانيات الكبيرة المخصصة لشراء الأسلحة التي تستخدمها بعض الأنظمة العربية لقمع شعوبها لا بد من استغلالها و تغيير وجهتها في صالح هذه الشعوب، فالدول العربية بحاجة إلى تكاتف الجهود لمواجهة ما يحاك ضدها من غزو ثقافي و فكري و استراتيجيات لتقسيمها تنتج خيوطها على يد مراكز التفكير الأمريكية المغرضة.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للسياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية

إن الصورة العامة التي منحتها أحداث 2001/9/11 هي أن الولايات المتحدة الأمريكية كلما أصابها مأساة كانت محل معاملة متميزة من قبل العالم، واتجهت إلى نهج سياسة أحادية متطرفة وتبني مواقف انفرادية، وبالتالي فإن الآفاق المستقبلية للسياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة سيناريوهات وفقا للدور الذي ستلعبه في المنطقة ووفقا لرؤية باحثي مؤسسة "راند" في بعض القضايا.

الفرع الأول: سيناريو تزايد الدور الأمريكي في المنطقة العربية

يعود واحد من كبار الواقعيين الجدد في الولايات المتحدة "جون ميرشايمر" في مقالة نشرت في العدد الأخير عام 2014 من مجلة المصلحة الوطنية (The National Interest)⁽⁶⁶²⁾

ليصف الولايات المتحدة بالقوة المعنوية حيث يهاجم "ميرشايمر" في هذه المقالة التوسع المفرط من جانب الولايات المتحدة في التدخل في شؤون العالم، وهو ما يزيد من تفاقم المشاكل وليس حلها، والتصرف على

⁽⁶⁶²⁾John Mearsheimer, "America Unhinged", The National Interest, N°: 129, January-February, 2014, p: 9-30

نحو يوحي بأن العالم كله يمثل "مصلحة وطنية أمريكية" وذلك تحت ذرائع واهية.⁽⁶⁶³⁾

ويعطي "ميرشايمر" مثالا على ذلك بالدور الأمريكي المبالغ فيه بخصوص البلدان العربية التي شهدت حراكا وتحديدا مصر وسوريا وليبيا، حيث ينتقد "ميرشايمر" الدعاوى التي تزعم أن التدخل الأمريكي في هذه المناطق حيوي وضروري حسب رأيهم_ لعدة أسباب منها:

1- ما يحدث في أماكن مثل سوريا ومصر ذات أهمية حيوية للولايات المتحدة، سواء لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة أو لمواجهة أعدائها هناك.

2- هناك قضية أخلاقية للتدخل على الأقل في حالة سوريا، وهي الدفاع عن الشعب السوري من النظام الذي يشن حربا ضد المواطنين العزل.

3- أن الولايات المتحدة يمكنها معالجة مشاكل في هذه البلدان وإدارتها بنجاح وسهولة.

وحسب "ميرشايمر" فإن الولايات المتحدة هي السبب الرئيسي في الفشل الذي أصاب السياسة الخارجية الأمريكية حول العالم وليس فقط في الشرق الأوسط إلى درجة أنها هي السبب الرئيسي في وجود مشكلة الإرهاب مستدلا بذلك بفشل السياسة الأمريكية من منع وقوع إبادة جماعية في سوريا وفشلها كذلك في العراق وأفغانستان.

وطبقا لرؤية "الت" ولأطروحات نظرية توازن التهديد (Balance of threat) فقد أدت السياسات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية بعد أحداث 9/11 وانتهاجها لاستراتيجيات مثل الدبلوماسية الإكراهية والحروب الوقائية والاستباقية إلى أن يصبح العالم مكانا أقل استقرارا وأمنا عما كان قبل 9/11، وعلى العكس تماما مما كانت تأمله هذه الإدارة وقد أدت مثل هذه السياسات إلى تراجع الصورة الإيجابية للولايات المتحدة على مستوى الرأي العالمي من جانب، وارتفاع معدل شعبية قوى دولية أخرى، وتزايد جاذبيتها كالصين والاتحاد الأوروبي في مخيلة العالم، فقد أظهرت دراسة قامت بها جامعة "ماريلاند" أن من بين 23 دولة على امتداد العالم، أظهرت النتائج أن غالبية 15 دولة تنظر إلى الدور الأمريكي في العالم نظره سلبية، بينما ترى 6 دول

⁽⁶⁶³⁾ -أحمد محمد أبو زيد، "الواقعيون الجدد ومستقبل القوة الأمريكية: مراجعة للأدبيات"، المجلة العربية للعلوم

فقط أن الدور الأمريكي في العالم إيجابي، فمن يرون إيجابية الدور الأمريكي لا تتعدى نسبتهم 38 بالمائة مقارنة بحوالي 47 بالمائة يرونه سلبيا، ومن بين هذه الدول أقرب حلفاء الولايات المتحدة كبريطانيا والفلبين.⁽⁶⁶⁴⁾

إن نوعية القطبية الدولية (International Polarity) التي ستبرز خلال النصف الثاني من هذا القرن سوف تؤثر في الوحدات الدولية والفاعلين وسلوكياتهم:

فإذا تحول النظام الدولي إلى نظام ثنائي القطبية (Bipolarity) أي الولايات المتحدة والصين، فمن المتوقع أن تعود أجواء الحرب الباردة من جديد وبالتالي فإن بعض الدول العربية مثل السعودية، مصر، إمارات الخليج العربي وسوريا وغيرها ستكون ساحة للحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين وربما أيضا روسيا، الهند وأوروبا، وبالتالي ستظل الدول العربية ساحة إستراتيجية للقوة العظمى الساعية إلى السيطرة على مناطق استخراج النفط والتحكم في شريان المواصلات في العالم (قناة السويس، مضيق جبل طارق، مضيق هرمز).

أما في حال بزوغ نظام دولي متعدد الأقطاب (Multipolarity)، فتسوده التنافسات والتحالفات المضادة نتيجة سيادة الشعور بعدم التيقن والشك والارتياب في نيات وتحركات القوى الدولية... وفي هذه الحالة فإنه سيطلب من أقطار الحراك العربي سياسة خارجية حذرة للغاية وعقلانية إلى أبعد الحدود وهادئة إلى حد السكون نظرا إلى أن طبيعة البنية الدولية المتعددة القطبية تجعل من احتمالية الوقوع ضحية الحسابات والتصورات الخاطئة حقيقة واقعة نتيجة عدم الثقة والتيقن من نيات الأطراف الدولية الأخرى.⁽⁶⁶⁵⁾

الفرع الثاني: سيناريو تراجع الدور الأمريكي في المنطقة العربية

أثبتت سنوات ما بعد أحداث 11 سبتمبر أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تقود العالم بمفردها ليس بسبب تدني قدراتها الاقتصادية فقط، وإنما بسبب مكانتها المعنوية كقوة مهيمنة يمكن الوثوق في قدرتها على قيادة النظام الدولي، كما أن التعثر الأمريكي في العراق كان نقطة تحول في الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، فبسبب الحرب على العراق أصبحت الولايات المتحدة مديونة وتراجعت قيمة عملتها،

⁽⁶⁶⁴⁾ أحمد محمد أبو زيد، المرجع السابق، ص: 14

⁽⁶⁶⁵⁾ نفس المرجع، ص: 32

وتواجه أزمة اقتصادية طاحنة⁽⁶⁶⁶⁾، حيث لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية كما كانت في السابق، فقد أثبتت أحداث 11 سبتمبر 2001 أن الهيمنة الأمريكية على العالم في تراجع، فزيادة على أنها لم تستطع أن تحمي أراضيها من هذه التفجيرات بالرغم من امتلاكها تكنولوجيا وأجهزة رقابة متطورة، فإنها فشلت في الدول التي احتلتها بعد هذه الأحداث وهي أفغانستان (2001)، والعراق (2003)، بالإضافة إلى طلبها مساعدة كافة دول العالم للتصدي لظاهرة الإرهاب.⁽⁶⁶⁷⁾

إن دخول قوى عظمى مثل الصين إلى المنطقة العربية على إثر تراجع دور الولايات المتحدة، وبالتالي فإن اعتماد الصين على أقطار الخليج العربي في توريد احتياجاتها المتزايدة من النفط، ستعمل على ضمان وصول البترول إلى أسواقها وبأسعار منخفضة من خلال تقوية علاقاتها على الدول المصدرة للنفط وبناء شبكة من التحالفات مع القوى الإقليمية في المنطقة.

وحسب التقرير الذي نشرته مؤسسة "راند" تحت عنوان "الصين في الشرق الأوسط: التتين الحذر"⁽⁶⁶⁸⁾ عام 2016 فإن الشرق الأوسط سيبقى أكبر مصدر للواردات النفطية إلى الصين، وهذه هي أهمية الشرق الأوسط الإستراتيجية بالنسبة للصين.

أما بالنسبة إلى روسيا فإنها ستسعى هي الأخرى جاهدة إلى تدعيم نفوذها التقليدي في المنطقة وتجديده مستغلة إرث سلفها الاتحاد السوفيتي وعلاقاته الممتدة مع قوى إقليمية كبرى في المنطقة مثل: مصر، إيران وإسرائيل حيث لوحظ مساع حثيثة من جانب روسيا لإحياء الإمبراطورية الروسية، وتحدي الهيمنة الأمريكية كما في الأزمة السورية، ومن قبلها أزمة البرنامج النووي الإيراني وحتى في حرب احتلال العراق

⁽⁶⁶⁶⁾ عبد الحكيم عمار نابي، أبو القاسم أحمد أبو هديمة، "المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي"، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد (8)، (د. س. ط) ص: 127

⁽⁶⁶⁷⁾ عبد الوهاب بن خليف، جيوستراتيجية العلاقات الدولية: المتغيرات، القواعد والأدوار، الجزائر: دار قرطبة، ط 1، 2016، ص-ص: 222-223

⁽⁶⁶⁸⁾ للإطلاع على تفاصيل هذا التقرير أنظر: <http://www.rand.org/t/RR-1229>

عام 2003⁽⁶⁶⁹⁾ كما أن روسيا بحاجة إلى التنسيق والتعاون مع الأقطار العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي خصوصا العربية السعودية.

يوصي التقرير الذي أصدرته مؤسسة "راند" عام 2017 الإدارة الأمريكية على ضرورة استخدام القوة على الإرغام⁽⁶⁷⁰⁾ الذي جاء بعنوان: "قوة الإرغام: مواجهة الأعداء بدون حرب" وما شد انتباهنا عند قراءة هذا التقرير العنصر المتعلق باستغلال موارد الطاقة حيث جاء فيه: <<تاريخيا، تلاعبت الدول العربية وروسيا بموارد الطاقة مثل النفط والغاز الطبيعي مستخدمة إياها كوسيلة للإرغام، تشير الاتجاهات الحالية إلى أن المستقبل سيكون مختلفا تماما، فقد ارتفع الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة خلال سنوات قليلة من 5 ملايين إلى أكثر من 9 ملايين برميل في اليوم، ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي بشكل ملحوظ وإن كان معظمه في البلدان غير الغربية مثل الصين، بينما تركز معظم ارتفاع الإنتاج في الولايات المتحدة وبلدان غربية أخرى على أدنى التقديرات، ستكون الولايات المتحدة وحلفاؤها بمن فيهم الدول غير المنتجة في وضعية أقل ضعفا، أكثر من ذلك مع تحول الولايات المتحدة إلى مصدر رئيسي للغاز الطبيعي المسيل (...). قد تجد نفسها مالكة لخيار إرغامي جديد>>⁽⁶⁷¹⁾، أي ستحاول الولايات المتحدة مواجهة الدول المنتجة والمصدرة للنفط والتضيق عليها.

ومن جانب آخر ستكون لمصر في المرحلة القادمة حساسية كبيرة تجاه أي محاولة لزراعة الاستقرار ونشر الاضطراب في البيئة الإقليمية المحيطة بها، وكذا فإن القوى الإقليمية التقليدية والصاعدة في المنطقة العربية على رأسها مصر والسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي ستقف في وجه القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة إن حاولت العمل على عدم استقرار المنطقة العربية.

⁽⁶⁶⁹⁾ أحمد محمد أبوزيد ، مرجع سابق، ص: 34

⁽⁶⁷⁰⁾ القدرة على الإرغام تتضمن العقوبات الاقتصادية والإجراءات السياسية العقابية، والعمليات الإلكترونية، والعمليات الاستخباراتية السرية والمساعدة العسكرية، والحملات الدعائية والتضييق على التجارة أو التحكم فيها، والحظر على البضائع والأشخاص، ودعم المعارضة السياسية، حيث القاسم المشترك بين هذه الأدوات هو قدرتها على لوي السياسات وكسر الإيرادات أو إرخاء قبضة الدول المعنية على زمام السلطة

⁽⁶⁷¹⁾ ديفيد يسغومبرت، هانس بيننديك، "قوة الإرغام: مواجهة الأعداء بدون حرب"، منشورات "راند" 2017، تاريخ الاطلاع:

الفرع الثالث: سيناريو استمرار الدور الأمريكي في المنطقة العربية

تعتبر الولايات المتحدة من الفواعل المهمة على الساحة الدولية وانطلاقاً من مبدأ سعي الولايات المتحدة لعدم بروز أي إيديولوجيا عالمية تتنافس سعيها لتعزيز سلطتها على العالم وبرز حديث عن إقامة حلف "ناتو" عربي أو شرقي أوسطي، فإن الولايات المتحدة في ظل حكم ترامب ستعمل على جعل العلاقات بين الأنظمة العربية أكثر مصلحية، وبالتالي فإن الخطوط العريضة لمستقبل السياسات الأمريكية في المنطقة العربية تتمثل في:

الأنظمة العربية:

المزيد من الانخراط في اقتصاد السوق هو الأولوية الكبرى للولايات المتحدة فيما تريده من الأنظمة العربية، وهذا الانخراط يقتضي ابتعاد الأنظمة العربية عن كل إيديولوجية قد تدفع إلى الحمائية الاقتصادية، لذا فإنه من المتوقع أن تبذل الإدارة الأمريكية مزيداً من الضغوط في هذا الاتجاه.⁽⁶⁷²⁾

سيكون للأوضاع الاقتصادية المتردية التي مازال يعانيها النظام العالمي منذ عام 2008 بالغ الأثر في مستقبل السياسات الخارجية للدول كافة ومنها الدول العربية والمساعدات الخارجية، ونتيجة للتدهور الاقتصادي للدول العربية فإنه سيزداد حجم السخط الشعبي وتساعد أعمال التظاهر والاحتجاج.

وفي هذا السياق نجد مؤسسة "راند" وضعت دراسة مستقبلية لآفاق الديمقراطية في العالم العربي حيث تخلص هذه الدراسة إلى استعراض عدة مناهج تتعلق بالسياسات التي قد تزيد من احتمالات التحول الديمقراطي إذا تبعها قادة الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية نلخصها في النقاط التالية:

- مشاركة الإعلاميين في العملية السياسية يساعد على استقرار المرحلة الانتقالية.

- التدرج في فرض الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية.

- وضع الدستور بما يخدم أهداف محددة تخص بالدولة.

⁽⁶⁷²⁾ مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، "مستقبل العلاقات العربية الأمريكية بعد فوز ترامب"، تاريخ الاطلاع:

http:// www.Fiker center. com عبر الرابط: 2017/12/28

- تأجيل العدالة الانتقالية خاصة عند محاسبة أعضاء النظام السابق.
- التركيز على المساعدات الأجنبية لبناء المؤسسات والعمليات الديمقراطية من خلال الانتخابات وبناء المجتمع الديمقراطي.
- وفي دراسة أخرى لمؤسسة "راند" بعنوان "ليبيا ما بعد القذافي (2014)" يخلص هذا التقرير إلى أنه يمكن للولايات المتحدة وحلفائها القيام ببعض الأمور لتحسين فرص التوصل إلى نتيجة إيجابية في ليبيا من بينها:
 - تدعم الدعم لعملية المصالحة الوطنية التي من شأنها تكمل عملية وضع الدستور وبناء الثقة بين القوى القبلية والإقليمية، وتسهيل نزع السلاح.
 - تعزيز قوات الأمن الوطني في ليبيا ومساعدتها في تقوية حرس الحدود.
 - مساعدة ليبيا في تقوية الإدارة العامة بها.
- الإعداد لإمكانية التدخل مرة أخرى بقيادة الأمم المتحدة، وفي حالة رفض مجلس الأمن، فإن حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي سوف يحتاج إلى التصرف بشكل مستقل أو بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.
- ونلاحظ في النقطة الأخيرة من هذه النقاط أن مؤسسة "راند" تشجع التدخل في الأزمة الليبية بأي طريقة في إطار "الغاية تبرر الوسيلة"، ولا يخفى على أحد الأهداف المرجوة من هذا التدخل ألا وهي تقاسم ثروات ليبيا النفطية التي تسيل لعاب العديد من الدول الأجنبية على رأسها الولايات المتحدة.
- أما بالنسبة للقضية السورية فإن باحثي مؤسسة "راند" وضعوا خطة مقترحة لسوريا ما بعد الصراع من خلال التقرير بعنوان: "منع انهيار الدولة في سوريا"⁽⁶⁷³⁾ حيث يرى أصحاب هذا التقرير أن سوريا ما بعد الصراع ستكون دولة ضعيفة وبالتالي لحماية المصالح الأمريكية ومنع انهيار الدولة في سوريا لا بد من:

⁽⁶⁷³⁾ كاتلين ريدي وآخرون، "منع انهيار الدولة في سوريا"، منشورات "راند"، تاريخ الاطلاع: 2017/12/28

1- الشراكة الأمريكية الروسية في إطار مجلس الأمن لتحديد القيود المفروضة على الأطراف الإقليمية في سوريا بالإضافة إلى منح الشرعية لوضع خطة نهائية لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع.

ونلاحظ هنا أن أصحاب هذا التقرير يولون أهمية للدور الأمريكي في إعادة إعمار سوريا لفتح مجال الاستثمار الأمريكي في سوريا.

2- التنسيق العسكري والاستخباراتي بين الولايات المتحدة وروسيا ضد تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، وفرض العقوبات على الجهات والأفراد الذين يوفرون الدعم لهم.

3- السعي للحصول على الدعم التركي لتسوية مرحلة ما بعد الصراع وذلك بمعارضة إقامة أي كيان مستقل على الحدود التركية.

4- ينبغي للولايات المتحدة رفض كافة الخطط التي تدعو إلى تجزئة سوريا أو تقسيمها، فقد تؤدي "الحكومة المحلية" في مرحلة ما بعد الصراع على حساب الدولة السورية إلى إضعاف إمكانيات تحقيق استقرار طويل الأمد.

يبدو أن السياسة الأمريكية المقبلة في سوريا ستكون استمرارا لسياسة أوباما، ولكن بشكل أكثر حدة ضد النفوذ الإيراني وتساها مع النفوذ الروسي، تمهيدا لعقد صفقة اتفاق وطني شبيه باتفاق الطائف في لبنان وإلتزام ذلك ستكون كل من المنظمات الجهادية والمليشيات الطائفية الموالية لإيران هي موضع الاستهداف الأمريكي سواء بشكل مباشر أو عن طريق آخرين.⁽⁶⁷⁴⁾

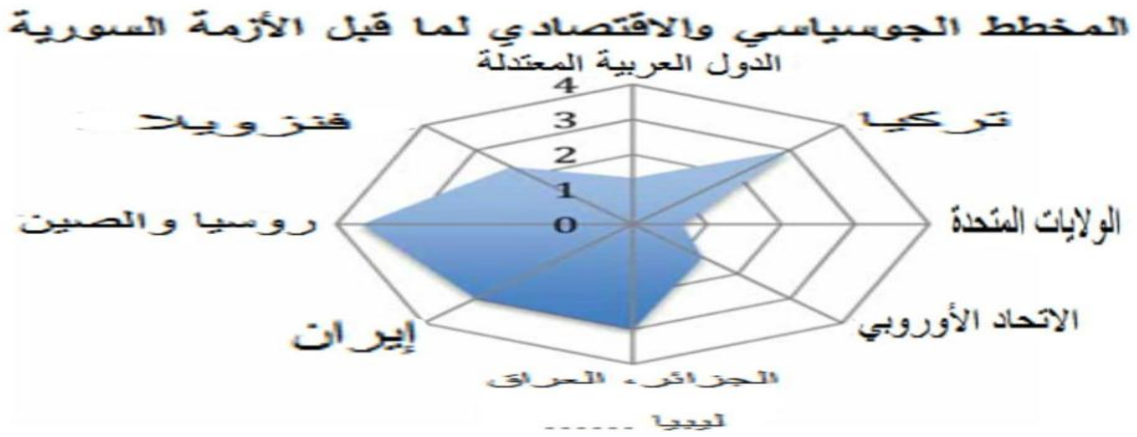
و من جهة أخرى نجد ميرشايمر رائد الواقعية يرى أنه يجب على الولايات المتحدة أن تحد من تدخلاتها العسكرية في مناطق المصالح الإستراتيجية ، بحيث أن مصلحة الولايات المتحدة الأهم في المنطقة الممتدة من شرق البحر المتوسط إلى الخليج هي ضمان تدفق النفط بحرية ، و منع أي دولة من السيطرة على

⁽⁶⁷⁴⁾ مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، المرجع السابق.

مصادر الطاقة، وباعتبار سوريا لا تملك نفطا أو أي رغبة في الهيمنة على منطقة الخليج، فإن ما يحدث فيها يعتبر ذو أهمية محدودة للولايات المتحدة.⁽⁶⁷⁵⁾

قام الباحث "خلدون خاشانه" بالاستعانة بالنموذج الجيوسياسي لتبسيط مجموعة المصالح المتنافسة الجيوسياسية والاقتصادية باستخدام الرسم البياني كأداة هندسية تصور نقاط القوة في العلاقات الجيوسياسية والاقتصادية لسوريا في علاقاتها مع دول أخرى.⁽⁶⁷⁶⁾

الشكل رقم (17): المخطط الجيوسياسي و الاقتصادي لما قبل الازمة السورية



Source: Khaldoun Khashanaha , ‘ ‘ The Syrian crisis :a systemic framework contemporary ‘ ‘ , Arab affairs , vol .7,n.1, 2014 , p.1.

يشير هذا الشكل إلى صنفين من الدول:

دول اليمين وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، تركيا.

دول اليسار وهي: روسيا، إيران، الصين.

يرى الباحث خلدون أن الإصلاح في سوريا سيكون هزيمة لليمين وانتصارا للييسار، بينما تغيير النظام سيكون انتصارا لليمين و هزيمة للييسار .

⁽⁶⁷⁵⁾ سمر سحقي ، "الأزمة السورية وخارطة المصالح الأمريكية بعد 2011: قراءة جيوسياسية"، مجلة دراسات و أبحاث

، العدد (25)، ديسمبر 2016 ، ص: 13.

⁽⁶⁷⁶⁾ نفس المرجع، ص: 12.

أما مصر فإنه يعد انتخاب ترامب في صالح النظام المصري برئاسة عبد الفتاح السيسي بحكم أن ترامب موقفه مناهض لحركات الإسلام السياسي خاصة جماعة الإخوان المسلمين مما يعني أن فرص تحسن العلاقات المصرية الأمريكية تبقى فرضية قوية بما يضمن تلقي دعم مصر دعماً سياسياً واقتصادياً خلال ولاية ترامب ومن جهة أخرى المسار المستقبلي للسياسة الأمريكية في العراق هو الدفع باتجاه دراسة الفدرلة وهو ما تعارضه إيران وحلفاؤها.

القضية الفلسطينية:

تبقى القضية الفلسطينية هي القضية المركزية في الشرق الأوسط، وإذا كان عهد أوباما الديمقراطي قد أدى إلى بعض الانتصارات المعنوية للفلسطينيين مثل توصيات بعض البرلمانات في أوروبا وقرار اليونسكو اعتبار الأقصى آثاراً إسلامية فإن حتى هذه الانتصارات المعنوية قد تشهد تراجعاً في عهد ترامب، وقد يقود ذلك إلى مزيد من تفجر الأوضاع في الداخل الفلسطيني.⁽⁶⁷⁷⁾

وهذا ما حدث بالفعل بعد إعلان الرئيس ترامب عن قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل⁽⁶⁷⁸⁾ ونقل السفارة الأمريكية من "تل أبيب" إلى "القدس" في 6 ديسمبر 2017 وبذلك فقد دق القرار المسمار الأخير في نعش محادثات السلام واتفق أوسلو.

وبالتالي لا نأمل في أن تلعب الولايات المتحدة دوراً كوسيط في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي حيث جاء هذا القرار حسب توقعات جون ميرشهايمير John Mearsheimer وستيفن والت Stephen Walt اللذين كتباً قبل عشرة أعوام أنه: <>من الصعب تحديد حدود اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة وأنه يشمل

⁽⁶⁷⁷⁾ سمر سحقي، المرجع السابق، ص: 08

⁽⁶⁷⁸⁾ تم تصويت 128 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد هذا القرار رغم التهديدات الأمريكية بمنع

المساعدات لهذه الدول.

ائتلافا رخوا من الأفراد والمنظمات الذين يسعون حثيثا لتحويل بوصلة السياسة الخارجية الأمريكية نحو الوجهة المؤيدة لمصلحة إسرائيل<>. (679)

الحركات الإسلامية:

يرى الرئيس ترامب في الحركات الإسلامية بمختلف أشكالها عدوا رئيسيا للولايات المتحدة، وستقوم إدارته على العمل على تفكيكها وإضافة العديد منها إلى قائمة المنظمات الإرهابية، وبالتالي ستواصل الولايات المتحدة مزيدا من الضغوط على هذه الحركات خاصة حركة الإخوان المسلمين في مصر وحركتي فتح وحماس في فلسطين.

النووي الإيراني وأمن الخليج:

على الرغم من تصريحات ترامب السلبية تجاه دول الخليج، يبقى الارتباط القوي بين الدول الخليجية والولايات المتحدة وسيطرة الأولى على تجارة النفط الدولية المسعرة بالدولار، يجعل محاولة أمريكا فك ارتباطها بدول الخليج بعيد المنال.

العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط:

نشرت مؤسسة "راند" تقريرا عام 2017 بعنوان "مستقبل العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط" (680)، تضمن أربعة سيناريوهات، وعند القراءة المتأنية لها شد انتباهنا العبارة التي وردت ضمن السيناريو الثالث الذي يتحدث عن ارتداد الصراع الطائفي المتصاعد خاصة في اليمن وسوريا إلى صراع إقليمي من شأنه أن يهيئ العربية السعودية وإيران لمواجهة عسكرية ويقول بهذا الصدد: <وقد تخلت الولايات المتحدة إلى حد كبير عن جهودها الرامية إلى إيجاد حل للصراع واختارت بدلا من ذلك السماح للجهات المتحاربة بإرهاق

(679) محمد الشرقاوي، "ما بعد قرار ترامب بشأن القدس: مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط"، (2017/12/21)، تاريخ الاطلاع: 2017/12/29

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/12/171220123926906/htm/>

(680) وليام يونغ وآخرون، "مستقبل العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط"، منشورات مؤسسة راند، 2017، تاريخ الاطلاع:

<https://www.rand.org/ar/publications.htm/>، عبر الرابط: 2017/12/29

بعضها البعض»⁽⁶⁸¹⁾ وبالتالي فإن سياسة "ترك الجهات المتحاربة تستنفذ بعضها" هو أحد عناصر السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ما يحدث في اليمن وسوريا وهذا ما يذكرنا بسياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية خلال الحرب العراقية الإيرانية السابقة.

وبالتالي فإن السيناريو الذي نراه قابل للتحقيق مستقبلا في ظل إدارة ترامب هو المواءمة بين تطلعات ترامب و المصالح الأمريكية انطلاقا من أن النظام الأمريكي جمهوري مؤسسي وليس ملكيا ومن كون النظام الأمريكي منظومة متكاملة ،تتمسك كل سلطة فيه بصلاحياتها ، فمن المتوقع أن تعمل تلك المنظومة على تهذيب سياسة إدارة ترامب المتهورة ولو بالحدود الدنيا في ظل سيادة الدستور و القانون.

رغم ضعف النظام الإقليمي العربي في النظام الدولي الحالي إلا أنه لن يزداد قوة مستقبلا للمؤشرات التالية:⁽⁶⁸²⁾

- تفكك الدول العربية المشكلة للنظام الإقليمي العربي وذلك منذ 2003 .
- انشغال الدول العربية بإعادة البناء بعد أزمت الحراك العربي التي ميزتها منذ 2010.
- احتمالية إعادة تقسيم خارطة الإقليم العربي وفقا لمعطيات ما بعد الحراك العربي .
- تشرذم الدول العربية إن فرضنا أنها أعادت بناء ذاتها من جديد حسب الأقطاب في أي سيناريو محتمل للنظام الدولي وهو ما يعيق إعادة بناء النظام الإقليمي العربي ، وقد اتضح ذلك جليا منذ تأزم العلاقات الخليجية - الخليجية في ظل الأزمة القطرية.

⁽⁶⁸¹⁾ وليام يونغ وآخرون، المرجع السابق، ص: 10.

⁽⁶⁸²⁾ عربي لادمي محمد ، " سيناريوهات النظام الدولي بعد 20 يناير 2017 وانعكاساته على النظام الإقليمي العربي " ، مجلة اتجاهات سياسية ، العدد (2) ، يناير 2018 ، ص: 23.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة الذي يدور فحواها حول دور مراكز التفكير الأمريكية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 2001/9/11 مع دراسة نموذج مؤسسة "راند" نتوصل إلى أن لمراكز التفكير الأمريكية أثر ملموس على السياسة الخارجية الأمريكية وطبيعة توجهاتها والأدوات التي تستخدمها في تنفيذها وعلى هذا نؤكد ما جاء في الفرضيات التي طرحناها في مقدمة هذه الدراسة، ويمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- إن مراكز التفكير الأمريكية تلعب دورا في عملية صنع القرار السياسي الأمريكي إذ تؤدي هذه المراكز أدوارا تتعدى الطابع البحثي و الصبغة الأكاديمية إلى التأثير في توجيه عملية صنع القرار السياسي الأمريكي.
- تأكيد تواصل مراكز التفكير في الولايات المتحدة الأمريكية مع مواقع صناعة القرار الخارجي ومواقع العمل السياسي لتبادل الأفكار والخبرات، وتبني المشاريع المتعلقة بالإستراتيجية الأمريكية وبأمن الولايات المتحدة القومي.
- استقطاب واستخدام كل الطاقات البشرية الأمريكية ذات الخبرة العالية في حلقات دوائر صنع القرار من خلال إثراء البحوث والدراسات والندوات والحلقات الدراسية التي تصب في بوتقة خدمة المصالح الأمريكية وتنفيذ مخططات صانع القرار الأمريكي تجاه القضايا العربية خاصة بعد أحداث 9/11.
- تعد مراكز التفكير الأمريكية بمثابة مراجعات لتقييم عمل الإدارة الأمريكية وإعطاء بدائل ومقترحات لها للتوصل إلى بديل صالح للتنفيذ وفقا للرؤية الأمريكية وصانعي قراراتها الخارجية.
- تعتبر مراكز التفكير الأمريكية امتدادا للسياسة الأمريكية وتشاطرها وظيفية بلورة ورسم السياسات بحكم أنها تخضع لسيطرة بعض النخب التي لها نفوذ، وخاصة في مجال صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بنتيجة تعدد التهديدات الافتراضية التي يمكن أن تمس الأمن والمصالح الأمريكية ومحاولة الولايات المتحدة التكيف مع الرهانات الأمنية الجديدة خاصة بعد أحداث 9/11 والتركيز على الصراعات غير الموازية التي ينعدم فيها التكافؤ على المستوى النوعي في ما يخص الوسائل المستعملة وأنماط الأعداء والقيم التي يعتقونها في ظل تراجع دور الدولة في هذا النمط من الصراعات حيث لم تعد هي أساس التفاعل التصارعي، بل إن الدين والثقافة والإيديولوجيات أصبح لها دور حاسم في هذا النوع من الصراعات ويعتبر صامويل هنتغتون أن النصف الأول من القرن العشرين هو عصر الحروب العالمية، والنصف الثاني عصر الحرب الباردة، أما في القرن الحادي والعشرين فقد بدأ عصر حرب المسلمين على

أساس أن أحداث 9/11 وما ترتب عليها بمثابة هجوم على الحضارة الغربية وأن المسلمين هم "البرابرة الجدد" على حد تعبيرهم.

- كما يصنف أغلب الباحثين مراكز التفكير الغربية ودورها على أن هناك نوعين من هذه المراكز الأول يقدم دراسات و تحليلات موضوعية ويسعى وراء الحقيقة دون إرضاء الحكومة أما الصنف الآخر يحرص على إرضاء الحكومة ويسعى لتبرير ما تقوم به وتأييدها وهذا ما ينطبق على بعض مراكز التفكير الأمريكية.

- كما أصبحت مراكز التفكير الأمريكية ليست مراكز للدراسات والأبحاث من أجل العلم والحقيقة، إنما تسعى لخدمة سلطة المعرفة في البلدان التي تتبعها وهذا ما توصلنا إليه من خلال هذه الدراسة عن فتح مؤسسة راند فرعا لها في قطر لتمرير أجندات سياسية في هذا البلد العربي وبقية الدول العربية الأخرى.

- لكل رئيس أمريكي مركز فكري أو عدة مراكز ممن يجد فيهم الأقرب إلى تحقيق رؤيته عبر مده بخبراء الإدارة الأمريكية أو عبر تبني المشاريع البحثية التي يقدمونها.

- قياس قوة هذه المراكز وتأثيراتها على رسم السياسة الخارجية الأمريكية تبقى تابعة للنخبة السياسية التي تقود النظام السياسي الأمريكي ، وأن المراكز المقربة من المركب الصناعي العسكري ذات ثقل كبير في رسم السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية من خلال التواجد المكثف لأعضاء هذه المراكز في الاجهزة البيروقراطية : البيت الابيض ، البنتاغون ، مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية .

- لقد أدت التصورات لدى مراكز التفكير الأمريكية دائما لا الوقائع الفعلية الدور المهيمن في صياغة المواقف العامة و في تفكير صانعي القرار الخارجي بشأن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وكان التصور العام أن الإسرائيليين ضحايا و أن الكراهية تملأ قلوب الفلسطينيين، ولقد كان ضمان وجود إسرائيل دعامة في السياسة الأمريكية الشرق أوسطية وكان ضمان أمن إسرائيل الهدف الأمريكي طوال عملية السلام.

- حسب رؤية مراكز التفكير الأمريكية للقضية الفلسطينية فإن اسرئيل معرضة للانهايار والسقوط على الأمد البعيد ومهددة من قبل العرب والمسلمين، كما تدعو إلى ضرورة العمل على إنقاذها وحمايتها ودعوة صانعي القرار الأمريكي لإعداد العدة لذلك ومن جهة أخرى نجد أن مراكز التفكير الأمريكية

عموما ومؤسسة "راند" خصوصا تحمل شعار الموضوعية والاستقلالية لكنها عند دراستها للقضايا العربية تقف مع الإدارة الأمريكية خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي لأن إسرائيل خط أحمر لا يمكن المساس به.

- ومن المشاريع التي وجدت حيز التنفيذ في سياسات الإدارة الأمريكية نجد مشروع القرن الأمريكي الجديد الذي وضع الخطط و الاستراتيجيات وتم تبنيها في عهد إدارة بوش الابن في سياسات متعددة منها الحرب الأمريكية على العراق في 2003.

- إن الحرب على العراق والتي ادعت الولايات المتحدة أنها جزء من الحرب الأمريكية على الإرهاب في إستراتيجيتها لما بعد أحداث 2001/9/11 هي ترجمة لرؤى أصحاب مشروع القرن الأمريكي الجديد و تمثل تناغم بين الفكر و السياسة الموجهة.

- إن مراكز التفكير الغربية تعتبر امتدادا لتقاليد الاستشراق الغربي المعروفة إبان مرحلة الاستعمار الكلاسيكي السابق، لكننا الآن نواجه مشكل جديد من هذه المراكز البحثية والأخطر ما فيها هو تفكيكها للأجندة الكبرى، وعند فحصنا لمراكز التفكير الأمريكية نجد أنها فقدت مصداقيتها بعد الإحتلال الأمريكي للعراق، فبعد أن كانت تدعي أنها رمز الموضوعية و النزاهة، لكنها أصبحت مطية تستخدمها الإدارة الأمريكية لتمير سياستها أو تيريرها حيث أصدرت بعض المراكز الفكرية الأمريكية تقارير مضللة وكاذبة لتبرير الغزو الأمريكي للعراق.

- عمل الرئيس باراك أوباما على إعادة ترتيب أولويات سياسته الخارجية في المنطقة العربية من خلال عدم الاستمرار في جعل العراق هي القضية الأساسية و عمل على تخفيف الوجود العسكري الأمريكي في العراق إلا أنه عاد إلى العراق و سوريا بذريعة محاربة "داعش"، أما الرئيس ترامب فإنه رفع شعار " أمريكا أولا " و بالتالي سيتبنى منظورا واقعيا في سياسته الخارجية وذلك بالتراجع عن الاهتمام بقضايا الديمقراطية و الحريات و حقوق الإنسان تجاه القضايا العربية في ظل الحراك الذي تعيشه المجتمعات العربية.

وتعبأ العديد من الباحثين في مراكز التفكير الأمريكية لتكريس مقولة صدام الحضارات من خلال التحليلات التي سعت إلى منح الصدقية والقوة التفسيرية لفكرة الصدام الحضاري في إطار شعار رجل الدين الأمريكي "فرانكلين غراهام": "إله الإسلام ليس إلها والإسلام دين شرير وغادر".

قد أحدثت التصريحات والتعابير والشعارات التي وظفتها مراكز التفكير الأمريكية ووردت على لسان كبار المسؤولين الأمريكيين نقاشا كبيرا ووجد فيها دعاة الصدام مع العرب والمسلمين تدعيما لصحة حتمية الصراع بين الغرب والإسلام، وعلى الرغم من المحاولات لتصحيح هذه التصريحات إلا أن ذلك لم يخفف من شحنتها الدعائية الحربية.

إذا عوض الوقوف وراء حتمية المواجهة الحضارية والقيام بالتعبئة لحملات وتحالفات لخوض الحرب ضد العرب والمسلمين بذريعة الإرهاب ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية والمراكز الفكرية التابعة لها محاربة الفقر واللامساواة التي تعيشها الشعوب العربية وانتهاج سياسة عادلة مع مختلف الصراعات والمشاكل الدولية وخاصة في المنطقة العربية حتى لا تتحول أفكارهم إلى خطر سياسي على العالم كله.

وقد جعلت أحداث 2001/9/11 المنطقة العربية محل استقطابات دولية تتقاطع داخلها السياسات الإقليمية مع سياسات الدول الكبرى لكنها كشفت في نفس الوقت الخلل البنوي للدول العربية وهذا ما قوى من الضغوط الخارجية بذريعة الإصلاح العربي وحماية حقوق الإنسان أو بذرائع أخرى وهذا ما رأيناه خاصة في ظل الحراك العربي.

وعموما فإن من بين الأسباب التي أدت إلى إخفاق العرب في الحصول على موقع ومنصف ومحترم في الولايات المتحدة هو أن البلدان العربية ممزقة ومشتتة ومتناحرة، فنادر ما تمكنت هذه البلدان العربية من الوقوف في جبهة موحدة وما زاد الطين بلة هو الاستنجد والاستقواء لبعض الحكام العرب بالولايات المتحدة عند طلب المساعدة وبالتالي فتح مجال التدخل الأمريكي في القضايا العربية.

إن بناء الوعي القومي العربي الجماعي لا يتأتى إلا بالوعي العميق لأبعاد الإستراتيجية الأمريكية تجاه القضايا العربية على مختلف الأصعدة للتصدي للأخطار المحدقة، ولإيجاد إستراتيجية عربية موحدة للوقوف في وجه مراكز التفكير الأمريكية الساعية إلى تقنين الدول العربية وتمزيق شعوبها إلى طوائف متناحرة.

وبالتالي فالدول العربية أمام تحديات مختلفة فلا بد من مراجعة أسباب الهزائم التي منيت بها عبر تاريخها للاستعداد لمرحلة جديدة كما أن تفكيك الظواهر وتحليلها وإعادة تركيبها هو الخطوة الأولى وافتقاد الدول العربية لمراكز التفكير وإن وجدت فإنها لا تتوفر لها النفوذ ولا الاعتبار نظرا لاستبداد الأنظمة العربية التي لا تمنح هامشا من الحرية لهذه المؤسسات والمراكز الفكرية والتي جعلت منها وسيلة لتبرير سياساتها

وتغطية لاستبدالها، في حين يجب توجيه مراكز التفكير العربية لمواجهة كل ما يحاك ضد القضايا العربية من طرف المراكز الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً، وكذا تفادي التمويل الغربي للمراكز العربية لأهداف مقصودة ومشبوهة لأن هذا التمويل يعتبر ثغرة من الثغرات العديدة لتوجيه مراكز التفكير العربية لتنفيذ أجنداث أمريكية في المنطقة العربية وتحقيقاً لأهدافها المنشودة.

إن مراكز التفكير مكون مهم في تاريخ الولايات المتحدة وحاضرها وأن إمكانيات استحداث هذا النمط من المراكز الفكرية في غير البيئة الأمريكية لا تؤتي الثمار نفسها التي شهدناها في بيئتها الأصلية، ولكننا لا نستبعد ظهور مراكز تفكير مماثلة لها في غير فضائها الجغرافي والتاريخي والثقافي التي نشأت فيه.

إن العلاقة المركبة والمعقدة بين الفكر والقوة والسلطة ما كان لها أن تنتج بنسبة معتبرة في الولايات المتحدة الأمريكية لولا توفر المناخ الملائم لذلك واعتبار الفكر المستقل مصدر قوة معرفية وإيديولوجية وهذا ما يعسر استنبات نظير لها في بيئات أخرى لا تتوفر على الشروط المطلوبة اتجاهات القوة التي تتحرك في الفضاء الأمريكي ليست إلا مظهراً من مظاهر قوة خفية أو ناعمة هي قوة الفكر، وأن الفكر لا يكون قويا ما لم يكن وليد جهد ليس جماعي فحسب، وإنما مؤسسيا تنهض به تشريعات وتضمن نجاحه بيئة ديمقراطية.

فالمعرفة تؤثر على السلطة وبالتالي فإن السلطة توظف المعرفة لتحقيق السيطرة وضمان المصالح لأن الإيمان بأن المعرفة قوة قاد إلى إقامة مراكز التفكير القادرة على إنتاج المعرفة.

ومن جهة أخرى تعتبر مؤسسة راند الأمريكية نموذجاً على القوى الخفية التي تخطط لمستقبل الدول والشعوب من خلال اختراقها للمجتمعات العربية عبر تواصلها مع مؤسسات المجتمع المدني ومراكز التفكير وبعض المؤسسات الثقافية، وحتى مع الهيئات العليا في هرم السلطة حتى قيل أن مؤسسة راند تعطي دروساً في السياسة الخارجية ليس لبلادها، وإنما لسائر البلدان الأخرى في العالم.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

1- الكتب:

- 1- إبراهيم قصي عبد الكريم، أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية، النفط السوري نموذجاً، دمشق، منشورات الهيئة السورية للكتاب، 2007.
- 2- أبو الراب جمال، "صناعة القرار السياسي و محدداته الخارجية الأمريكية: دراسة نظرية و مفاهيمية"، في: الشرق الأوسط في ظل أجنادات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الإنتقالية بين حكم أوباما و ترامب، برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، ط1، 2017.
- 3- أبو النصر بهجت و آخرون، حال الأمة العربية (2011 - 2012): معضلات التغيير و آفاته، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012.
- 4- أحمد رجب إيمان، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أبريل 2010.
- 5- أمين الرفاعي، علي محمد، القوة الناعمة و أثرها في مستقبل الهيمنة الأمريكية، بيروت، لبنان، ط1، 2016.
- 6- أمير نور، العالم العربي على موعد مع "سايكس-بيكو" جديد، الجزائر، عالم الأفكار، 2014.
- 7- أندرسون جيمس، صنع السياسات العامة، تر: عامر الكبيسي، قطر، الدوحة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 1998.
- 8- بادي بتران، فيدال دومينيك، أوضاع العالم 2010، تر: مؤسسة الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2010.
- 9- البار أمين، بسكري منير، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، دار الوفاء لنديا الطباعة و النشر، ط1، 2014.
- 10- برجاس حافظ، الصراع الدولي على النفط العربي، بيروت، لبنان، بيسان للنشر و التوزيع و الاعلام، 2000.
- 11- البرزنجي دانا علي صالح، السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد أحداث 11 أيلول 2001، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2009.

- 12- البقاعي مرّح، "مقدمات أمريكية لفصول الربيع العربي" في: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير: أربع سنوات من التغيير، بيروت، لبنان، مؤسسة الفكر، ط1، 2014.
- 13- بن خليف عبد الوهاب، جيوسياسية العلاقات الدولية، المتغيرات، القواعد، الأدوار، الجزائر، دار قرطبة، ط1، 2016.
- 14- بن سلطان عمار، الثابت و المتغير في العلاقات الأمريكية العربية: دراسة في عوامل الاختراق الأمريكي للوطن العربي، الجزائر: للدراسات و النشر و التوزيع، 2012.
- 15- بن عيسى لزهرة، انعكاسات 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2015.
- 16- بوشية ستيفن، رويو مارتين، مراكز الفكر ، أدمغة حرب الأفكار ، تر : ماجد كنج ، دار الفارابي ، ط1، 2009 .
- 17- بيليس جون، سميث ستيف ، عولمة السياسة العالمية، دبي الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.
- 18- تامر طه بكر، السلفية بعيون غربية، الرياض، مركز البيان للبحوث و الدراسات، ط1، 1436 هـ.
- 19- تشارلز كيجي، يوجين وينكوف، السياسة الخارجية الأمريكية و مصادرها الداخلية، رؤى و شواهد، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2004.
- 20- التنير سمير، أمريكا من الداخل: حروب من أجل النفط، بيروت، لبنان، 2010.
- 21- جراد نجيب، نظرية نهاية التاريخ عند فرانسيس فوكو ياما، تونس، الدار التونسية للكتاب، 2013.
- 22- جرجس فواز، السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ و من يصنعها؟، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000.
- 23- جمال الدين محمد العزب هبة، دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة، دراسة حالة إسرائيل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2015.
- 24- جندلي عبد الناصر، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، الجزائر: دار قانة للنشر و التجليد، ط1، 2010.

- 25- جيمس بتراس، الثورة العربية و الثورة المضادة أمريكية الصنع، تر: فاطمة نصر، القاهرة، مكتب سكور للنشر، 2016.
- 26- جين شارب، من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، تر: خالد دار عمر، بوسطن، مؤسسة ألبرت أينشتاين، ط2، 2003.
- 27- حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، بيروت، لبنان، دار القلم الجديد، ط1، 2013.
- 28- حسين خليل، النظام العالمي الجديد و التغييرات الدولية، بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1، 2004.
- 29- الحمداني ريا قحطان، الاسلاموفوبيا: جماعات الضغط الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، دار الكتب المصرية العرب للنشر و التوزيع، 2011.
- 30- حمداوي جميل، سيكيولوجيا النخب، النخبة المغربية أنموذجاً، شبكة الألوكة، ط1، 2016.
- 31- حمود عبد الحليم، كواليس الدعاية الأمريكية، بيروت، لبنان، دار الهادي للطباعة و النشر، ط1، 2008.
- 32- حميد وش فاروق، الجماعات الضاغطة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
- 33- خليل وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن و شروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، يناير 2013.
- 34- خليفة عبد السلام، خليفة الشاوش، الإرهاب و العلاقات العربية - الغربية، ط1، عمان الأردن، 2008.
- 35- رانتر ميشيل، ضد العرب في العراق، تر: ابراهيم الشهاني، دمشق، دار الفكر، 2003.
- 36- رحاب نوفل، مشروع مقاومة تقسيم العراق و تفتيته، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2015.
- 37- الزبيدي وليد و آخرون، حال الأمة العربية (2009 - 2010): النهضة أو السقوط، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

- 38- سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرين، عمان، الأردن، ط1، 2003.
- 39- السعدون حميد حمد، الغرب و الإسلام و الصراع الحضاري، عمان، الأردن، دار وائل للطباعة و النشر، 2002.
- 40- سكيد مورماكس، كارتر و انك مارشال، نظام الحكم في أمريكا، تر: نظمي لوقا، القاهرة، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2011.
- 41- السليمي منصف، صناعة القرار السياسي الأمريكي، القاهرة، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997.
- 42- السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكالات الفكرية و الإستراتيجية، بيروت، لبنان، ط1، 2004.
- 43- شاهر اسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.
- 44- شبلي سعد شاكر، الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس باراك أوباما، عمان، دار حامد للنشر و التوزيع، ط1، 2013.
- 45- الشمري محمد بن عبد الله، الثاني عشر من سبتمبر، الرياض، العبيكات للنشر، ط1، 2007.
- 46- صاغور هشام، دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014.
- 47- صامويل هنتعتون، صدام الحضارات و إعادة بناء النظام العالمي، طرابلس، دار الجماهيرية، 1999.
- 48- صايح مصطفى، السياسة الأمريكية تجاه الحركات الاسلامية، الجزائر، دار قرطبة، 2010.
- 49- طاشمة بومدين، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم، الأدوات، و الاقتراحات، الجزائر، دار الأمة، 2013.

- 50- عبد السلام رفيق، الولايات المتحدة بين القوة الصلبة و القوة الناعمة، بيروت، لبنان، مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث، ط4، 2015.
- 51- عبد الفتاح بشير، تجديد الهيمنة الأمريكية، الدوحة، قطر، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010.
- 52- عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي و الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة مقارنة في الأفكار و العقائد و وسائل البناء الإمبراطوري، عمان الأردن، دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1، 2009.
- 53- العبدوي جلييلة، الثورات العربية: الأسباب و التداعيات: دراسة مقارنة بين تونس و مصر، الجزائر، دار قانة للنشر و التوزيع، 2016.
- 54- علاء عبد الحفيظ محمد، الموازنة بين اعتبارات الأمن و الممارسة الديمقراطية، التجربة الأمريكية نموذجاً، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ط1، 2014.
- 55- علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المنظومة إلى الشبكة، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2012.
- 56- عودة جهاد، هيكل العلاقات العربية-الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ط1، 2010.
- 57- غريفتش مارتن، أوكلاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008.
- 58- فارس الهيثي صبيري، العالم الإسلامي و المتغيرات الدولية من وجهة نظر جيوبولتيكية، عمان، الوراق للنشر و التوزيع، ط1، 2010.
- 59- فوكوياما فرانسيس، أمريكا على مفترق الطرق، تر: محمد محمود التوبة، ط1، الرياض، شركة العبيكات للأبحاث و التطوير، 2007.
- 60- القروي هشام، مراكز البحوث الأمريكية ودراسات الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر، بيروت: مركز نماء للبحوث و الدراسات، ط1، 2013.

- 61- قط سمير، نظريات الأمن في العلاقات الدولية: مفاهيم و مقاربات، الجزائر، دار علي بن زيد للطباعة و النشر، 2016.
- 62- كاستلز ستيفن، ميلر مارك، عصر الهجرة، تر: منى الدروي، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط1، 2013.
- 63- كالينيكوس إيكس، الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، تر: مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، (د.س.ط).
- 64- كريستيان رويس سميث، البنائية في نظريات العلاقات الدولية، تر: محمد صفار، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2014.
- 65- الكيلاني، ماجد العرسان، صناعة القرار الأمريكي، عمان دار الفرقان، ط1، 2009.
- 66- مجدان محمد، تحليل العلاقات الدولية، دراسة في المفاهيم الأساسية و المدارس الكبرى، الجزائر، دار المواهب للنشر و التوزيع، 2015.
- 67- مجدي كامل، جين شارب، مهندس ثورات اللاعنف، دمشق، دار الكتاب العربي، ط1، 2014.
- 68- محافظة علي مفتاح، العرب و العالم المعاصر، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر، 2009.
- 69- المحجوب بن سعيد، الإسلام و الإسلاموفوبيا: الإعلام الغربي و الإسلام: تشويه و تخويف، دمشق، دار الفكر، ط1، 2010.
- 70- محمد الصواني يوسف، نظريات في العلاقات الدولية، بيروت، منتدى المعارف، ط1، 2013.
- 71- محمد العيثاوي ياسين، السياسة الأمريكية بين الدستور و الحقوق السياسية، عمان، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2008.
- 72- محمد الهيبي، فائز صالح، إشكالية الخوف من الإسلام: بين الرؤية الغربية و الواقع الإسلامي، حلب، دار النهج، 2009.
- 73- محمد أنور فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2006.

- 74- محمد صادق اسماعيل، البحث العلمي بين المشرق العربي و العالم الغربي: كيف نهضوا و لماذا تراجعنا، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب و النشر، 2014.
- 75- محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية و العرب، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، ط1، 2005.
- 76- محمود الأفداحي هشام، السياسة الخارجية و المؤتمرات الدولية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012.
- 77- مشري عبد القادر، الأحزاب السياسية في الديمقراطية الغربية، الجزائر، دار الخلدونية، ط1، 2010.
- 78- مصباح عامر ، العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2009.
- 79- _____، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2006.
- 80- _____، العلاقات الأمريكية-السعودية في عصر التحولات، الجزائر، دار هومة، 2008.
- 81- مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، القاهرة، العربي للنشر، ط1، 2013.
- 82- المعيني خالد، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دمشق، سوريا: دار كيوان، ط1، 2009.
- 83- مقري عبد الرزاق، صدام الحضارات: محاولة فهم، أبعاد و أسباب و مآلات العدوان الأمريكي على الأمة الإسلامية، مصر، مركز المنصورة، ط1، 2004.
- 84- ميدفيتز توماس ، مراكز الابحاث في أمريكا ، تر : نشوى ماهر كرم الله ، الدوحة :ممنتدى العلاقات العربية و الدولية ، 2015 .
- 85- مير شايمر جون، والت سنتيفن، أمريكا المختطفة: اللوبي الإسرائيلي و سياسة الولايات المتحدة الخارجية، تر: فاضل جنكر، الرياض، مكتبة العبيكات، ط1، 2006.
- 86- ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007 .

- 87- نوري النعيمي أحمد، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً، عمان، الأردن، دار الزهران للنشر و التوزيع، ط1، 2005.
- 88- نيفين عبد المنعم مسعد و آخرون، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004.
- 89- هادار ليون، عاصفة الصحراء: فشل السياسة في الشرق الأوسط، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 2005.
- 90- الهيثم زعفان، التمويل الغربي و شراء الفكر في العالم العربي، القاهرة، المركز العربية للدراسات الإنسانية، 2010.
- 91- ورداني يوسف و آخرون، حال الأمة العربية (2014 - 2015): من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.
- 92- الويتز لاري، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية. تر: جابر سعيد عوض، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 1996.

2- المجالات

- 1- أحمد محمد أبو زيد، "الواقعيون الجدد و مستقبل القوة الأمريكية: مراجعة للأدبيات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان (43 - 44)، صيف - خريف 2014.
- 2- أشرف محمد عبد الله ياسين، "السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (26)، 2010.
- 3- أنس حسن حميد، "دور المراكز البحثية في صنع القرار السياسي، الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد (50)، 2015.
- 4- بالجيلالي محمد، "تداعيات السلوك الأمريكي الخارجي بعد وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض"، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية، المجلة (3)، العدد (2)، 2018.
- 5- بان غانم أحمد الصائغ، "الولايات المتحدة و التحول الديمقراطي في الدول العربية"، مجلة التربية و العلم، بغداد، جامعة الموصل، العدد (4)، المجلد (18)، 2011.
- 6- باي أحمد، " السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و قضية التحول الديمقراطي في العالم العربي"، دراسات استراتيجية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2006.

- 7- بلعور مصطفى، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، دراسات استراتيجية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، العدد (14)، مارس 2011.
- 8- بن حمادي عبد القادر، العيد محمد، "الشراكة الاقتصادية الأمريكية المغاربية بين إعادة تفعيل الإتحاد المغاربي و تحقيق المكاسب الاستثمارية النفعية"، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، الجزائر، جامعة باتنة، العدد (7)، جويلية 2014.
- 9- بن صغير عبد العظيم، "معضلات الحرب الأمريكية على الإرهاب خلال حكم الرئيس جورج بوش الابن (2000 - 2008)"، دفاتر السياسة و القانون، العدد (15)، جوان 2016.
- 10- بوبوش محمد، "قضايا العرب و الشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (462)، أوت 2017.
- 11- بودفة صليحة، "حضارة المرئي: ثنائية الذات والمعنى في البيئة العربية"، دراسات استراتيجية ، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية، العدد (10)، مارس 2010.
- 12- بورياح سلمة، "مراكز الأبحاث و آليات تأثيرها على صنع السياسات العامة"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد (3)، العدد (2) ، 2016.
- 13- البوعينين، أحمد سعد عبد الله، "قراءة حول القانون الأمريكي جاستا"، مجلة اتجاهات سياسية، برلين، المركز الديمقراطي العربي، المجلد (1)، كانون الأول 2017.
- 14- تالميستر جوليا، "هل تشكل الهجرة تهديدا للأمن؟" تر: نبيل عاشوري، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، جامعة باتنة، المجلد (7)، العدد (7) ، 2018 .
- 15- حامد فهمي شيرين، "مصر بعد 3 يوليو 2013 في ضوء التقارير الإستراتيجية الأمريكية"، مجلة أمتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، (د س، ط).
- 16- حسن حارث، "السياسة الأمريكية تجاه تنظيم داعش"، سياسات عربية، العدد (16)، سبتمبر 2015.
- 17- حسين الشهواني هاشم حسن، "مراكز الأبحاث الأمريكية و أثرها في السياسة الخارجية الأمريكية إزاء القضايا العربية"، دراسات إقليمية، العدد (8)، 2008.

- 18- الخزندار سامي، الأسعد طارق، "دور مراكز الفكر و الدراسات في البحث العلمي و صنع السياسات العامة"، دفاتر السياسة و القانون، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد (6)، جانفي 2012.
- 19- خلف محمود، "المخابرات الأمريكية: الهيكل التنظيمي و المهام الرئيسية"، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات، العدد (154)، أكتوبر 2003.
- 20- خليل وليد محمود، "دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن و شروط الانتقال إلى فاعلية أكبر"، سلسلة دراسات، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، يناير 2013.
- 21- خليل نامق بسمة، "مؤسسات مخازن التفكير و دورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي"، مجلة القادسية للقانون و العلوم السياسية، بغداد، العدد (2)، المجلد (2)، كانون الأول، 2009.
- 22- دويدار محمد، "الأصول الفكرية للاستراتيجية الأمريكية"، قضايا فكرية من أجل تأصيل العقلانية و الديمقراطية و الإبداع، القاهرة، مكتبة مدبولي، جانفي 2005.
- 23- زايد عبيد الله مصباح، "السياسة الثقافية الأمريكية تجاه الوطن العربي: دبلوماسية ثقافية أم إمبريالية ثقافية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (427)، سبتمبر 2014.
- 24- زريق نفيسة، غربي عزوز، "الخطاب الإعلامي و السياسي الغربي و تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا"، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، جامعة باتنة، العدد (11)، جويلية 2017.
- 25- زياني صالح، "غرف التفكير و إشكالية تطوير أداء العمل البرلماني في المنطقة المغاربية، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، الجزائر، جامعة باتنة، العدد (2)، جانفي 2012.
- 26- ساري حنفي، "الهجرة القسرية في الوطن العربي: إشكاليات قديمة جديدة"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (427)، سبتمبر 2014.
- 27- سحقي سمر، "الأزمة السورية و خارطة المصالح الأمريكية بعد 2011: قراءة جيوسياسية"، مجلة دراسات و أبحاث، جامعة الجلفة، العدد (25)، ديسمبر 2016.
- 28- السعيد سعد، محمد علي محمود، "تطبيقات نظرية النخبة و نظرية الدومينو في بلدان الربيع العربي"، مجلة الكوفة، بغداد، العدد (17)، (د. س. ط).

- 29- سلمان علي حسين، "جماعات المصالح و الضغط و دورها في صنع القرار السياسي الأمريكي"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العراق، العدد (27)، 2009.
- 30- شاعة محمد، "المقاربة الواقعية و تحليل السياسة الخارجية: طموح تقليص الهوة بين رؤية النظرية العامة و مقتضيات الحالات الخاصة"، دراسات استراتيجية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، العدد (15)، جوان 2011.
- 31- صالح البياتي، رعد حميد توفيق، "أثر البعد الديني في الاعلام الأمريكي العولمي الجديد"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد (37)، 2012.
- 32- صبري مروة، "خارطة طريق أمريكية لبناء شبكات مسلمة معتدلة، مؤسسة راند الأمريكية"، دراسات استراتيجية، العدد (4)، جويلية 2007.
- 33- الصواني يوسف محمد، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، المستقبل العربي، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (426)، أكتوبر 2013.
- 34- عباس الربيعي كوثر، "التطور الأمريكي للتحولات في المنطقة العربية"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية، بغداد، العدد (17)، 2013.
- 35- عبد الحسين بلسم، "دور الإعلام الأمريكي في السياسات الخارجية"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية، جامعة الكوفة، العدد (18)، 2014.
- 36- عبد العظيم محمد حنفي، "العلاقة بين نوع النظام السياسي و طريقة إنفاق إيرادات النفط"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (535)، يوليو 2008.
- 37- عبد الغني عماد، "دبابات الفكر الجديدة، صانعوا القرار و الحكومة الخفية في أمريكا"، مجلة المتابع الإستراتيجي، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، 2005.
- 38- عبد الكريم عمار نابي، أبو القاسم أبو هديمة، "المتغيرات الدولية و أثرها على الوطن العربي"، مجلة العلوم القانونية و الشرعية، العدد (8)، (د.س.ط).
- 39- عبد اللطيف أميمة، "مراكز الفكر الأمريكي، راند" نموذج للتفاعل مع المؤسسة العسكرية"، مجلة المتابع الاستراتيجي، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، ماي 2005.

- 40- العبد الله عمر و آخرون، "دور مراكز الأبحاث و الدراسات في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، المجلد (30)، العدد (2)، 2008.
- 41- عبد الناصر محمد سرور، "دوافع و تداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكريا في عام 2003"، مجلة جامعة الأقصى، المجلد (14)، العدد (1)، 2010.
- 42- عربي لادمي محمد، "سيناريوهات النظام الدولي بعد 20 يناير 2017 و انعكاساتها على النظام الإقليمي العربي"، مجلة اتجاهات سياسية، العدد (2)، يناير 2018.
- 43- عمرو عبد العاصي، "اللوبي الإسرائيلي و السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر بعد الثلاثين من حزيران/ يونيو 2013"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (436)، يونيو 2015.
- 44- عوض محسن، "الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي و الفعل الثوري (2001 - 2011)"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (388)، أبريل 2011.
- 45- عيدان المجمعوي محمد شطب، "النخبة السياسية و أثرها في التنمية السياسية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية، بغداد، العدد (4)، السنة (1)،
- 46- فوزية قاسي، "الحرب على الإرهاب و مفهوم الأمن كمنهجية خطابية"، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، جامعة باتنة، العدد (5)، جوان 2013.
- 47- قاسمي سعيد، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنظمة العربية بعد 11 سبتمبر: منظار بنائي"، دراسات استراتيجية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، العدد (16)، سبتمبر 2011.
- 48- كعسيس خلاصي خليفة، "الربيع العربي بين الثورة و الفوضى"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (421)، مارس 2014.
- 49- كفاح عباس رمضان الحمداني، "الإستراتيجية الأمريكية في دول المغرب العربي"، دراسات إقليمية، بغداد: جامعة الموصل، العدد (23)، 2011.
- 50- ليثيم فتيحة، "الدور الغربي في انفصال السودان: الأهداف و الوسائل"، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، الجزائر، جامعة باتنة، العدد (2)، جانفي 2012.

- 51- محمد إبراهيم منصور، "الدراسات المستقبلية: ماهيتها و أهمية توطينها عربيا"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (416) ، أكتوبر 2013 .
- 52- مظفر حكمت البرازي، "صادرات النفط و الغاز الطبيعي من الدول الأعضاء و الممرات المائية العالمية لشحنات البترولية"، مجلة النفط و التعاون العربي، الكويت، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلة (4)، العدد (148)، شتاء 2014.
- 53- مير شايمر جون، هارفارد ستيفان والت، "اللوبي الإسرائيلي و السياسة الخارجية الأمريكية"، تر: مجلة دراسات استراتيجية، دراسات استراتيجية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، العدد (2)، جوان 2006.
- 54- ناصوري أحمد، "دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، دمشق، المجلد (21)، العدد (1)، 2005.
- 55- نافعة حسن، "التداعيات الدولية للحرب الإسرائيلية على لبنان"، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (332)، أكتوبر 2006.
- 56- النعيمي أحمد نوري، "البنوية العصرية في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد (46)، 2013 .
- 57- الهزاط محمد، " الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، شؤون عربية، العدد (114)، صيف 2003.
- 58- هوداف عبد الله، "هل تحقق الديمقراطية السلام؟ مراجعة عامة لنظرية السلام الديمقراطي"، دراسات استراتيجية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، العدد (17)، مارس 2012.
- 59- هياجنة عدنان، "الاستراتيجية الأمريكية تجاه تحديات الأمن الإقليمي لدول الجوار الخليجي: بين الثابت و المتغير"، دراسات، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية و الدولية و الطاقة، المجلد (2)، العدد (1)، 2015.
- 60- وائل إسماعيل، "الولايات المتحدة الأمريكية و موقفها من الديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، جامعة المستنصرية، العدد (33)، 2001.

- 61- يحيى سعيد قاعد، علا عامر الجعب، "وثيقة الأمن القومي الأمريكي: قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب"، قراءات استراتيجية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز التخطيط الاستراتيجي، السنة (10)، العدد (20)، أبريل 2018.
- 62- بوشنافة شمسة، "تأثير مراكز الفكر في الولايات المتحدة على صنع السياسة الخارجية"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، جامعة الوادي، العدد (5)، جانفي 2017.
- 63- "مراكز الدراسات الأمريكية و صناعة القرار"، دراسات إستراتيجية، العدد (1)، تشرين الأول، 2008.

مذكرات و أطروحات :

- 1- إبراهيم بن عبد الرحمن الهدلق، المراكز الفكرية الأمريكية و صناعة الاستراتيجيات ، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط انموذجا ، مذكرة ماجستير في الدراسات الاستراتيجية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، كلية العلوم الاستراتيجية ، الرياض ، 2010 .
- 2- أحمد سليم عبد الله، دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001 - 2013)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، 2013 - 2014.
- 3- بوروبي زكرياء، النخبة السياسية و إشكالية الانتقال الديمقراطي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع الرشادة و الديمقراطية، الجزائر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.
- 4- حداد شفيعة، واقع التحالف الاستراتيجي الأمريكي - التركي بعد غزو العراق، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، الجزائر، جامعة باتنة، 2011 - 2012.
- 5- نصر محمد علي الحسني، النظام الحزبي و أثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية (دراسة حالة الحرب على العراق 2003)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، جامعة النهريين، كلية العلوم السياسية، 2012.
- 6- صالح عبد الله الحساب الغامدي، الاسلام الذي يريده الغرب : دراسة تحليلية نقدية لتقرير مؤسسة راند: إسلام حضاري ديمقراطي: شركاء و موارد و استراتيجيات - دراسة تحليلية -، مذكرة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الدعوة و أصول الدين، قسم الدعوة و الثقافة الإسلامية، 1436 هـ .

- 7- عقابي خميسة، النفط في العلاقات الأمريكية - العربية، دراسة حالة الجزائر (1990 - 2014)،
مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية و استراتيجية، جامعة بسكرة، 2014
- 2015.

المؤتمرات

- نيللي كمال الأمير، "دور المراكز البحثية في تشكيل الرأي العام و صورة الآخر: دراسة حالة مركز
الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة"، المؤتمر الدولي: استطلاعات الرأي العام و اتخاذ القرار: بين
النظرية و التطبيق، 6 - 8 فيفري 2007.

التقارير

- 1- تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة و التروح و التنمية في منطقة عربية متغيرة
https://publications.iom.int/system/files/pdf/sit_rep_arb.pdf
2- ملخص تقارير بروكنجر لعام 2002: تقرير "هل يمكن أن تساهم المساعدات الأجنبية في
القضاء على الإرهاب". <http://www.albayan.co.uk/StrategicReportView.aspx?Id=29>.

المواقع الإلكترونية

- أبلسون دونالد، "مؤسسات الفكر و الرأي و سياسة الولايات المتحدة الأمريكية: نظرة تاريخية"، دور مؤسسات الفكر و
الرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، منشورات وزارة الخارجية الأمريكية، نوفمبر 2002، تاريخ الاطلاع
<http://net/book/save.php?action=saveattach id=323>
- براين مايكل جنكس، "التهديد الذي يشكله الجهاديون الأجانب العائدون من سوريا و العراق"، تر: نضال المصري،
نخبة الفكر، تاريخ النشر (مارس 2015)، تاريخ الاطلاع (2017/05/20)، عبر الرابط:
<http://ommahpost.com/wp-content/uploads/2015/tesimony.pdf>
- بن عمار ابراهيم، طيبي محمد بلهاسمي الأمين، "دور خبراء مراكز الأبحاث الأمريكية في ظل الراهن العالمي
المتأزم، المركز الديمقراطي العربي، 2018/4/6، (تاريخ الإطلاع 2019/1/18):
<https://democraticac.de/?p=53522>
- بوكروح عبد الوهاب، "إكتفاء أمريكي ذاتي من النفط سيغير من أولوياتها بالمنطقة العربية"، يومية القدس العربي
الإلكترونية (2013/11/10)، تاريخ الاطلاع (2016/01/20)، عبر الرابط:
<http://www.alquds.co.uk/pp:102119>

- بولمكاحل إبراهيم، "تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية و السياسة الخارجية"، (2011/05/21)، تاريخ الاطلاع (2016/11/21) عبر الرابط: <http://www.academia.edu>
- بيومي علاء، "عرض تقرير: شوكة الخوف: جذور الاسلاموفوبيا في أمريكا"، مركز التقدم الأمريكي، أوت 2011، تاريخ الاطلاع (2016/10/20)، على الرابط: <http://www.doha-instita.com/release/F608e7c4-383c-4edo-ab21-5>
- خفاجي باسم، "التوجهات الأمريكية التي تساهم في صناعة القرار السياسي بعد أحداث 11 سبتمبر"، (2004/01/11)، تاريخ الاطلاع (2016/06/06)، عبر الرابط: <http://www.islamdialy.org/Ar/Scholars/274.Article.html>
- خفاجي باسم، "المفهوم الأمريكي للاعتدال الإسلامي: قراءة في تقرير راند 2007"، مجلة البيان، تاريخ النشر (2014/01/19)، تاريخ الاطلاع (2017/02/20)، عبر الرابط: <http://ar.islamway.net>
- دايفد سيغوميرت، هانس بيننديك، "قوة الإرغام: مواجهة الأعداء دون حرب"، منشورات راند 2017، تاريخ الاطلاع (2018/02/23)، متحصل عليه: <http://www.rand.org/t/rr1000>
- الدويش عبد الله، "بحث في تقارير مؤسسة راند الأمريكية"، تاريخ النشر (2012/05/27)، تاريخ الاطلاع (2017/05/02)، على الرابط: <http://www.dd.surrah.net/fotm/showtheread.php?t=150891>
- الرشيد حسين، "الثروة النفطية العراقية في السياسة الأمريكية"، مركز البيان للبحوث و الدراسات، (2010/12/23)، تاريخ الاطلاع (2015/01/01)، عبر الرابط: <http://www.albayan.eo.uk/Fobs/articles/5-1-7poly>
- زين العابدين بشير، "تطور فكرة تقسيم المشرق العربي في مراكز الفكر الغربية (2001 - 2013)"، تاريخ النشر (2013/11/09)، تاريخ الاطلاع (2016/06/01)، عبر الرابط: <http://alass.me/articles/view/14722>
- سعد الدين أسماء، معهد راند قطر للسياسات، (2015/05/01)، تاريخ الاطلاع (2017/06/01)، عبر الرابط: <http://www.almarsa.com>
- شرارة نسمة، "العالم العربي و الإسلامي بعد 9/11: أزمة تحتاج إلى اصلاح، دراسة في فكر الدبابات الأمريكية، تاريخ الاطلاع (2016/06/10) متحصل عليه: <http://www.hadaracenter.com/pdf>
- الشرفاوي محمد، "ما بعد قرار ترامب بشأن القدس: مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط"، (2017/12/21)، تاريخ الاطلاع (2017/12/29)، على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/ar/report/2017/12/1712201223906.html>
- عبد العزيز ياسر، "كيف نريح معركة الأنترنت مع الإرهابيين"، مجلة الدرع الوطني، (2017/06/01)، تاريخ الاطلاع (2017/06/16)، عبر الرابط: <http://nationshield.ae/home/details/research>
- عريض سالم، "مراكز البحوث الأمريكية أو مصانع صنع القرار"، الحوار المتمدن، العدد 4295، تاريخ النشر (2014/03/16)، تاريخ الاطلاع (2017/11/01)، على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=405748>

- علاء إبراهيم رجب، "دور المراكز البحثية الأمريكية في عملية صنع القرار السياسي دراسة حالة مؤسسة راند"، (22 جوان 2018)، تاريخ الاطلاع (2018/08/08)، عبر الرابط: <http://www.acrseg.org/40792>
- علي بشار أغوان، "القوة الذكية و المجالات التطبيقية في الاستراتيجية الأمريكية (مصر، تونس، ليبيا) كمثل تطبيقي"، تاريخ النشر (2011/06/30)، تاريخ الاطلاع (2016/07/01)، عبر الرابط: <http://www.hachiri.net/articles/politics.Ande-events/>
- القاضي عادل، "حكومات أجنبية تبرعت لمراكز أبحاث أمريكية للتأثير على صناعات القرار"، (2014/09/08)، تاريخ الاطلاع (2017/03/02)، عبر الرابط: <http://www.almoslimoun.net/article-view.php?id=12506#sthash.yoholxddd>
- كاتلين ريدي و آخرون، "منع انهيار الدولة في سوريا"، منشورات راند، تاريخ الاطلاع (2017/12/28)، متحصل عليه: <http://www.rand.org/ar/publication.html>
- لين إي دافيس و آخرون، "استراتيجية لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق و الشام كتهديد عبر إقليمي"، منظور تحليل لمؤسسة راند، تاريخ النشر (2017)، تاريخ الاطلاع (2018/02/01)، على الرابط: <http://www.Randcorporation.org/t/pe228>
- ماكينري مايكل و آخرون، "نماذج الشراكة الجديدة في قطاع الأمن و العدل: تداعيات الثورات العربية"، تاريخ النشر (2014)، تاريخ الاطلاع (2017/11/20)، على الرابط: <http://www.rand.org>
- ماهر أميرة: "أوروبا و رسائل داعش بين هجمات باريس و تفجيرات بروكسل"، أخبار مصر، (2016/03/28)، تاريخ الاطلاع (2016/10/20)، عبر الرابط: <http://www.egynews.net>
- محمد سليمان أبو رمان، "الديمقراطية و التحديث في خدمة مصالح الدول الكبرى: البعد الثقافي في مشروع الشرق الأوسط الكبير، تاريخ الاطلاع (2016/06/02)، عبر الرابط: <http://www.islamtoday.net/sachmam/services/sereat.28.3428.html>
- محمد عبد الله يونس، "رؤية المراكز الحسية للعالم الجديد في رئاسة أوباما، تقرير واشنطن"، المركز اللبناني للأبحاث و الاستشارات، (23 جانفي 2010)، تاريخ الاطلاع (2016/05/01)، متحصل عليه: <http://www.center.lcrc.com/index.php?5=4eid-1418>
- منذر سليمان، "مراكز الأبحاث ترسم خريطة سياسات ترامب المقبلة"، (2017/01/07)، تاريخ الاطلاع (2017/08/20)، عبر الرابط: <http://www.almaydeen.net/butterfly-effect/783778>
- ويليام يونغ و آخرون، "مستقبل العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط"، منشورات راند، (2017)، تاريخ الاطلاع (2017/12/29)، متحصل عليه: <http://www.rand.org/ar/publications.html>
- ياسر صالح، "12 عاما على أحداث 11 سبتمبر 2001 و تداعياتها"، تاريخ الاطلاع (2016/06/01) متحصل عليه: <http://www.Iraqicp.com/index.php/sectionf>

- "تأثير العراق: الشرق الأوسط بعد حرب العراق"، تر: مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية، عبر الرابط:
<http://www.alkashif.org>
- "دور وسائل الإعلام في تصحيح صورة الإسلام"، منتديات ستار تايمز (2010/10/02)، تاريخ الاطلاع (2017/08/20)، عبر الرابط: <http://www.startimes.com>
- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، "العلاقات السعودية الأمريكية بعد قانون جاستا"، (2016/10/11)، تاريخ الاطلاع (2018/07/27)، عبر الرابط:
<http://fikercenter.com/position-papers/saudi-u-s-s-relation-post-j>
- مبادرة الإصلاح العربي، "تاريخ الاطلاع (2016/01/20)، عبر الرابط: <http://www.arab-reform.net>
- "ماذا تعرف عن مشروع راند الأمريكي"، تاريخ الاطلاع (2017/06/01)، عبر الرابط:
http://alfeth.com/vb3/showthread.php?t=30538_asta-law
- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، "مستقبل العلاقات العربية الأمريكية بعد فوز ترامب"، تاريخ الاطلاع (2017/12/28)، متحصل عليه: <http://www.fikercenter.com>
- ملف الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية، "الثورات العربية المتواصلة و ربيع الديمقراطية العربية"، مارس 2011، تاريخ الاطلاع (2016/08/06)، عبر الرابط: <http://Alkashif.org>
- منتديات شبكة الألوكة، "تقرير راند 2007"، (2010/04/01)، تاريخ الاطلاع (2017/06/01)، على الرابط:
<http://www.alukah.net>
- موسوعة المعرفة، "مؤسسة راند"، تاريخ الاطلاع (2017/06/01)، على الرابط: <http://www.marefa.org>
- مركز "راند" الأمريكي، "الإسلام المعتدل بمواصفات أمريكية، هل هو الحل؟"، (2007/01/14)، تاريخ الاطلاع (2017/08/14)، متحصل عليه: <http://khelafah.wordpress.com>
- "المحكمة العليا الأمريكية تسمح بتطبيق جزئي لمرسوم ترامب حول الهجرة"، قناة فرانس 24، (2017/06/26)، تاريخ الاطلاع (2017/08/14)، عبر الرابط: <http://www.france24.com>
- "الشرق الأوسط بعد احتلال العراق"، السياسة الدولية، (06 جوان 2011)، تاريخ الاطلاع (2017/07/05)، عبر الرابط: <http://www.siyassa.org.eg/newscontent/5/25/1570>

1/ Dictionaries

Catherine Soanes , The paperback Oxford english dictionary , USA, New York , Oxford University press , 2001 .

2/- Books

- 1- Abelson Donald, **A capital idea : Think tanks and US foreign policy**, Canada : Library and archives canada cataloging in publication, 2006.
- 2- Ashn M.Gsolo, **HandBook of research on political activism in the information age**, USA : Library of congress Cataloging in publication paper, 2014.
- 3- Brooks Stephen and other, **Thik tanks, foreign policy and geo-politics : Patheways to influence**, London and NewYork : Rontledge Taylor and Francis Group, 2017.
- 4- Burchill Scott and Other, **Theories of international relations**, New York : Palgrave Macmillion, 3rd edition, 2005.
- 5- Bruce L.R Smith, **The Rand corporation : Case Study of a nonprofit advisory corporation**, USA : Harward University press, 2013.
- 6- Cynthia Weber, **International relations theory : article introduction**, 2nd edition, London and New York, Routlelde, 2005.
- 7- Charles philippe David, Jean Jacques Roche, **Theories de la secutité : Definition, Approches et concept de sècurite international**, Paris ; Montchrestien, 2002.
- 8- Chris Brown, Ainkey Kirsten, **Understanding international relations**, New York : Palgrave Macmillion, 3rd edition, 2005.
- 9- Compert Dadid C. and other, **War by other means : Building Complete and balanced capabilities for counterinsurgency**, Rand National defence research institute, Library of congress Cataloging in publication data, 2007.
- 10- Donnelly Jack and other ,**Theories of international relations**, New york : Library of congress cataloging, 2nd edition, 2001.
- 11- Dumbrell Jhon, **American foreign policy : Carter to Clinton**, New York : Martin Press, 1975.
- 12- Elliott Duong Mai, **Rand in southeast Asia : An history of the Vitnam war Erea**, USA : Library of congress Cataloging in publication Data, 2010.
- 13- Fraser Cameron, **US foreign Policy after the Cold war : Global hegemon or reluctant sherieff ?**, London and New York : Routledge Taylor and Francis group, 2005.
- 14- G.Mc Gann James, 2015 Global go to Think tank index report university of Pennsylvania, 2016.
- 15- ———, **Think tanks and policy advice in the united States : Academics, advisors and advocates**, London and New York : Routlelge Taylor and Francis Group, 2007.
- 16- Griffiths Martin, **Fifty key thinkers in international relations**, USA : New York : Routlelge, 1999.

- 17-—————, **International relation, theory for the twenty first century : An introduction**, London and New York : Routledge Taylor and Francis Group, 1st published, 2007.
- 18- Graham Thomas, **Public opinion and US foreign policy decision making**, New York : St Martin Press, 1991.
- 19- Gray Colin, **War, Peace and international relations**, London and New York : Routledge Taylor and Francis group, 2007.
- 20- Howarda J. Wiarda, **Think tanks and foreign policy : The foreign policy research Institute and presidential politics**, USA : Library of Congress cataloging in publication data, 1992.
- 21- Huntington Samuel , **The clash of civilization and the remaking of world order** , New York, Simon and Schuster , 1996.
- 22- Kubilay Yodo Arin, **Think tanks : The brain trusts of US foreign policy**, Germany : Springer RS, 2014.
- 23- Moravcsik Andrew, ‘‘Liberal international relations theory : A scientific assessment ‘’, in : Elman Colin and Findus Elman Meriem, **Progress in International relation theory**, Appraising the field combridge : mit press, 2003.
- 24- M.J.C Vile, **Politics in the USA**, USA : Library of Congress cataloging data, 2007.
- 25- Nana de Graff, Van Apeldoorn Bastiam, **America’s post-cold war grand strategy-makers and the policy planning net work**, USA : San Francisco, 2013.
- 26- Ramos Leonardo, Zahran Geraldo, ‘‘ from hegemony to soft power : Implications of a conceptual change, in : **soft power and U.S foreign policy : The critical, Historical and Contemporary perspectives**, London and New York : Routledge Taylor and Francis Group, 2010.
- 27- Samaan Jean-loup, Roche Jean-Jacques, **La Rand corporation (1989 – 2009) : La reconfiguration des savoirs strategique aux Etats-Unis**, Paris : L’harmattan, 2010.
- 28- Stonor Francis, **Who paid the pipe, CIA and the cultural cold war**, London, Granta Books, 1999
- 29- Viotti Paul, Kauppi Mark; **International relations theory : Realism, Pluralism , Globalism and beyond** , London : allyn bacon , 1999 .
- 30- Wogan Chris, **America and new american century : The hidden history behind america’s war on terror and the futur of world order**, New York , 2006.
- 31- Wayne Stephen, **The politics of american gouvernement**, New York, St Martin Press, 1997.

3/- Reviews

- 1- Abelson Donald, ‘‘ Think Tanks and US foreign policy ‘’, **U.S foreign policy agenda**, N°3, November 2002.
- 2- Bojovic Iztok, ‘‘ Think Tanks in the USA’’, **Western balkans security observer**, N°12, January-March 2009 ;
- 3- Bas Amelie, ‘‘ Think Tanks et politique étrangère Americaine : Le cas des decisions stratégiques en Iraq ‘’, **ResMilitaires**, Vol 2, N°2, Hiver-Printemps 2011.

- 4- Derk Bienen and other, "Societal interest policy networks and foreign policy : An outline of Utilitarian Liberal foreign policy theory", **germany**, N°33, 2000.
- 5- Eisenstaedt Michael, Pollok David," Asset test : How the United States benefits from its alliance with Israel ", **Strategic report**, The washington Institute for near East Policy, 07/09/2012.
- 6- Fukuyama Francis, " Their target : The modern world ", **Newsweek**, January 2002.
- 7- Faupain Alain, " La pensée au service de l'action : les Think Tanks Americains ", **Revue internationale et strategique**, N°52, 2003.
- 8- Gideon Rose, " Neoclassical realism and theories of foreign policy ", **World politics**, Vol 51, N°1, October 1998.
- 9- Jean Frederic, Legare Tremblay, " Les influences idéologiques sur la politique étrangère de George W. Bush ", **Symposium**, Octobre 29-30, 2004.
- 10- Keskin Tugrul, Halpern Patrick, " Behind closed doors elite politics, think tanks and US foreign policy ", **InsightTurkey**, Vol 7, N°, april-june 2005.
- 11- Khashanaha khaldoun, " The Syrian crisis : a systemic framework contemporary ", **Arab affairs**, Vol 7, N°1, 2014.
- 12- Lindemann Thomas, "Les guerres américaines dans l'après guerre froide, entre national et affirmation identitaire", **Raisons politique**, N°13, 2004.
- 13- Martine Philippe, "Printemps arabe et la fin de l'histoire ", **Regard Critique**, Vol 6, N°3, october 2011.
- 14- Mohamed Ahmed, " US think Tanks and the politics of expertise, Value and impact ", **The political Quarterly**, Vol 79, N°4, October-December, 2008.
- 15- Mearsheimer John, " America unhinged ", **The National Interest**, N°129, January-February, 2014
- 16- Medvetz Thomas, " Les Think tanks aux Etats-Unis, L'émergence d'un sous-espace de production des savoirs ", **Revue : Actes de la recherche en science sociales**, N° 176 – 177, 2009.
- 17- Patrick Gilroy, "Have Think Tanks in Washington D.C. Become Politicized?", **Hertie Student Paper Series**, p10, N 1,2012, (consulted on: 20/5/2016):
<https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00817797/document>
- 18- Rich Michael, " Rand : How think tank interact with the military ", **U.S foreign policy agenda** : U.S departement of State, N°3, November 2002.
- 19- Tonelson Alan," Super power without a sword", **Foreign affairs**, Vol 72, N°3, Summer 1993.
- 20- Trudel Joanie, " 2001-2011 : une decennie d'urgence aux etats-Unis ", **Regard Critique**, Vol 6, N°3, october 2011.
- 21- Trubouitz Peter, " Structure and choice in foreign policy Analysis", **Mexico centoside investigation agency economics**, N°79, 2001.
- 22- Urrutia Olivier, " The role of think tanks in the definition and application of defence policies and strategies ", **Revisit del Institutos Espanola de Estudiostrategicos**, N°2, 2013.
- 23- Warren P.Strobel, " The Media : influencing foreign policy in the information age ", **U.S.foreign policy Agenda**, Volume 5, N°1, March 2000.

4/- Conferences

Zaytsev Dmitry, Kononova Alescandra, " Think Tanks impact on foreign Arab spring in embeddeb democracies : case of USA", Paper draft subtimitted for presentation at the 2nd international conference in Milan (Italy), july 4, 2015.

5/- Internet links

- Arjiomand Said Amir, " Can Relational analysis break a taboo ? A Middle Eastern perspective ", Social science Research Council, Consulted on (15/10/2016) : <http://www.ssrc.org/sep11/essays/arjomand.html>
- Benard Cheryl, " Civil democratic islam : patners, resources, strategie ", Rand corporation, Available online : <http://www.rand.org/pubs/monograph-reports/MR1716.html>
- Benard cheryl and other, " Building moderate Muslim networks ", Rand : center for Middle East public policy, 2007, <http://www.rand.org/content/dam/rand/pbs/monogrophs.2007/Rand-MG574.pdf>
- Bensaada Ahmed, " Les Etat-Unis et le « Printems arabe »", (14/12/2011), Consulted o (02/06/2016) : <http://www.Ahmed-Bensaada.com>
- Buzan Barry and other, " The logic of anarchy : Neorealism to structural realism ", Consulted on (15/01/2016), available online : <http://www.ciaonet.org/bookBuzan/auth.html>
- Cakmak Cenap," American foreign policy and September 11", Consulted on (01/06/2016), available online : <http://Sam.gov.Tr/Wp-content/UpLoady.cenap-Cakmak.pdf>
- Edward.P, Joseph and Micheal T, OHanlon, " The case for soft partitien in Iraq ", Saban Center for Middle East policy at the Brooking Institution, June 2007, Consulted on (06/02/2017) : <http://www.Brooking.edu/Wp-content/Uploads/2016/06/06iraq-Joseph.pdf>
- Etienne de Bayser Paul," La Rand corporation, Observatoire des Think Tanks", (31/12/2006), en site : <http://www.oftt.eu/think-tank/monograhs/article/La-rand-corporation>
- Ezzat Ibrahim, " Arab and American Thnik Tanks : New possibilities for cooperation ? New engines for reform ?" The sabam Center for Middle East policy at the Brooking Institute, October 2004, Consulted on (20/11/2015) : <http://www.Brooking.edu>
- G.McGann James;2017 Global go to Think Tank Index Report ; University of Pennsylvania , published on ; 31/1/2018 , consulted on 7/5/2018 , available online : https://repository.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1012&context=think_tanks
- Ghioua Kaaram," Le nouveau monde arabe dessinee par les americains", 2 cotobre 2013, Consulted on (27/06/2018) : <http://www.Expressionz.com/international/182180-lenouveau-arabe>
- Hunter Shireen, " Modernization and democratization in the Muslim Worlg : Obstacles and remedies", Center for strategic and International Studies, Consulted on (01/06/2016) : <http://www.csis.org>

- Higley John, " Elite Theory in political sociology ", University of Texas at Austin, (20/12/2016), available online : <http://www.paperroom.ipsa.org/papers/paper-4036.pdf>
- Jacobs Frank, Khanna Parag, " The new world ", Consulted on : <http://www.Nytimes.com/interactive/2012/09/23/Lepinion/Sundy.TheNew.World.html>
- Laurel E. Miller and other, " Democratization in the Arab world : Prospects and lessons from Around the globe ", 18/07/2012, available online : <http://www.rand.org/pubs/monographs/MG1192.html>
- "La toupie", Dictionnaire de politique: <http://www.toupie.org/dictionnaire/Islamophobie.html>
- Nour Elyas, " Une strategie americaine pour diverser 5 pays arabes en 14 petits Etats", 30/09/2013, consulted on (01/06/2017) : <http://ww.algerie-focus.com/2013/09/uneplusieurs-petits-etats>
- Ottaway Marina and other, " The New Middle East ", Carnegie Endowment, published (25/02/2008) : <http://Carnegieendowment.org>
- Pierre le petit, " Le role des Think Tanks ", Notre Europe etudes et recherches, Consulted on (15/02/2015), available online : <http://www.institutedeloed.eu/media-thinktanks.pdf>
- Rand corporation, " A peace plan for syria ", Arabic translation, 2015, Consulted on (20/06/2017) <http://www.rand.org/t/pc182>
- Rand, " Building a successful Palestanian State ", published on 2006, consulted on (20/12/2017), available online : <http://www.rand.org/pubs/monographs/MG14622.html>
- Rand Leadership, " Michel D.Rich ", consulted on (08/06/2017) : <http://www.Rand.org/ar/about/leadership.html>
- Rand corporation Annual report 2016, consulted on (20/08/2017) : <http://www.rand.org/about/galance.html>
- Rand Corporation, " War by other means : building complete and balanced capabilities for comterinsurgency ", 2008 : <http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs...2008/rand/592.pdf>
- Rittberger Volker, " Approaches to the study of foreign policy derived from International relations theories", Consulted on (20/05/2016), available online : <http://www.isanet.org/Noarchine/Rittberger.html>
- Sebastian Sofia, Closes Jonas, " Atrocity Prevention throught dialogue : Challanges in dealing with violent extremist organization ", United States Institute of Peace, Special report Washington D.C, August 30 , 2016 : <http://www.usip.org>
- Wehrey Frederic and other, " The Middle East after the Iraq war ", 2010, available online : <http://www.rand.org/pubs/monographs/mg892>
- _____, " The Iraq effect : The Middle East After the Iraq war ", Rand project Air force, published 2010, Consulted on (20/06/2017) : <http://www.rand.org/pubs/monographs/mg892>
- Wehrey Fredric, Dunne Michele, ' U.S-Arab Counter terrorism cooperation in a region ripe for extremism ", Carengie endowment, Published on '23/10/2014), Consulted on (02/01/2017) : <http://Carnegieendowment.org>

- "America foreign policy and Islamic renewal", Consulted on (20/06/2017) : <http://connections-gj.org>System/Files/05.04.02.pdf>
- "Carnegie", Consulted on (21/12/2015), available online : <http://carnegieendowment.org>
- "Economic Policy Institute", Consulted on (20/06/2016), available online : <http://www/Epi.org/about>
- "Hudson", Consulted on (27/12/2015), available online : <http://www.Hudson.org>
- "Justice against sponsors of terrorism act", Consulted on (10/01/2017) : <http://www.congress.gov/Bill/114th-congress/sentas-Bill/2040>
- National U.S-Arab chamber of commerce, February 7,2017, Consulted on (08/03/2017) : <http://www.nusacc.org>
- Stockholm International Peace research Institute, "Asia and the Middle East lead : rising trends in arms imports", 12/03/2018, consulted on (04/08/2018) : <http://www/sipri.org/news/press-release/2018/asia-and-middle-East-lead>
- SIPRI arms transfers Database, generated on (15/08/2018), consulted on (20/08/2018) : <http://www.sipri.org/databases/armstransfers/sources-and-methods/>
- Security council report, USA, 19/02/2014, consulted on (20/01/2016) : <http://www.SecurityCouncilReport.org/aft/CF/7>
- "PNAC, Rebuilding America's defence Strategy forces and resources for a New-Century", available online : <http://www/new-americancentury.org>
- The council on foreign relation (CFR), Consulted on (20/06/2016), available online : <http://www.CFR.org/about/outreach/index.html/>
- The constitution of the United States of America, article 2 : The executive branch, 1992, available online : <http://www/USconstitution.net>
- The UN refugee Agency, Available online : <http://www.unhcr.org>
- Think Tank Monitor, Weekly report (30/09/2016) Consulted On (02/01/2017), available online : <http://ThinkTankMonitor.org/weekly-report/weekly-report-aradic>
- USA today/Gallup, "Anti-Muslim Sentiments Fairly commonplace", available online: 10 Aout 2006, Consulted on (02/09/2016) : <http://www.gallup.com/poll/24073/antimuslimSentiments-Fairly-Commonplace.aspx>

الملاحق

الملحق رقم 1: ترتيب الدول الأولى التي تملك أكبر عدد من مراكز التفكير في العالم

المرتبة	الدولة	عدد مراكز التفكير
1	الولايات المتحدة الأمريكية	1872
2	الصين	512
3	المملكة المتحدة	444
4	الهند	293
5	ألمانيا	225
6	فرنسا	197
7	الأرجنتين	146
8	اليابان	116
9	روسيا	103
10	كندا	100
11	البرازيل	93
12	جنوب أفريقيا	92
13	السويد	89
14	هولندا	76
14	سويسرا	76
15	المكسيك	74
16	النمسا	68
17	إسرائيل	66
18	إيران	64
19	إسبانيا	63

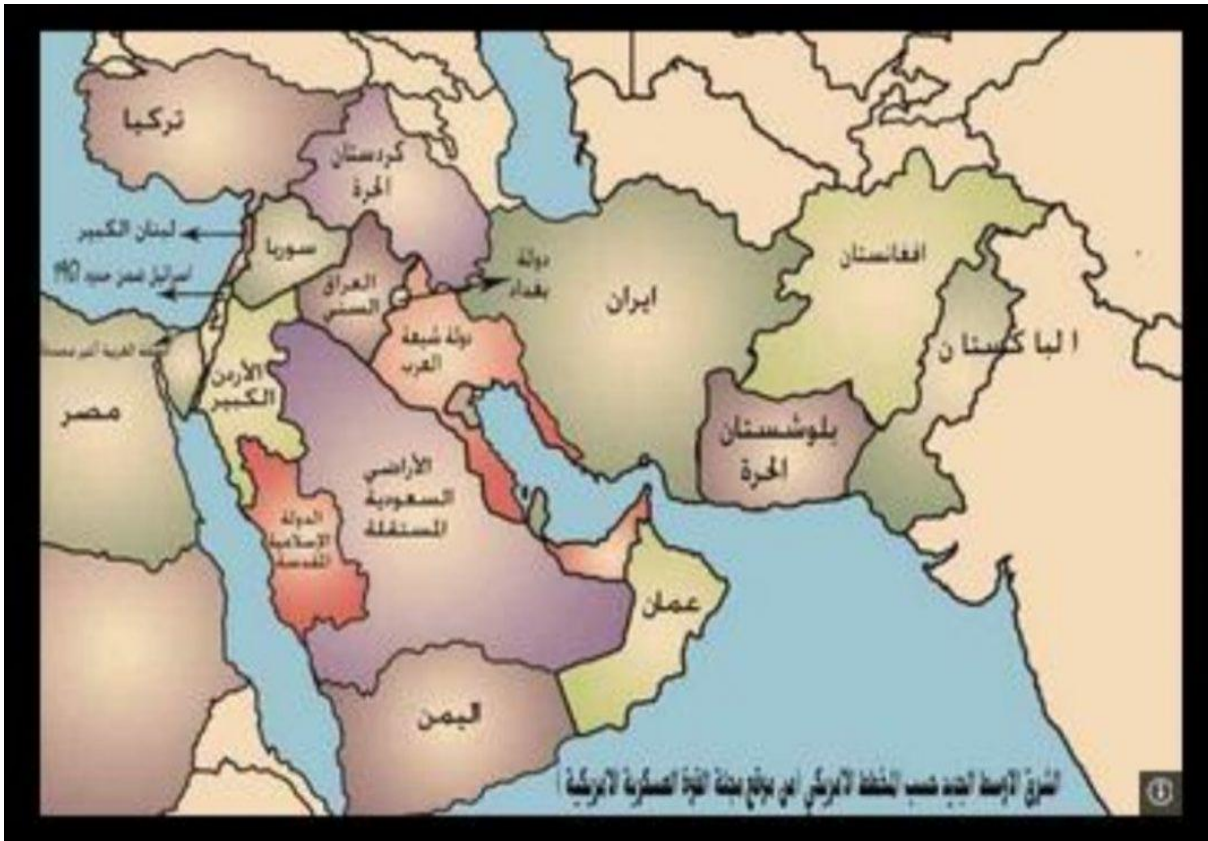
Source : James G.McGann;2017 Global go to Think Tank Index Report ; University of Pennsylvania , p-p:37-38 , published on ; 31/1/2018 , consulted on 7/5/2018 , available online : https://repository.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1012&context=think_tanks

الملحق رقم 2: ترتيب أحسن مراكز التفكير في العالم حسب جامعة بنسلفانيا لعام 2017

1. Brookings Institution (United States)
2. French Institute of International Relations (IFRI) (France)
3. Carnegie Endowment for International Peace (United States)
4. Bruegel (Belgium)
5. Center for Strategic and International Studies (United States)
6. Chatham House (United Kingdom)
7. Fundação Getúlio Vargas (FGV)
8. Heritage Foundation (United States)
9. RAND Corporation (United States)
10. International Institute for Strategic Studies (IISS) (United Kingdom)
11. Woodrow Wilson Center for International Scholars (United States)
12. Center for American Progress (CAP) (United States)
13. Council on Foreign Relations (CFR) (United States)
14. Japan Institute of International Affairs (JIJA) (Japan)
15. Cato Institute (United States)
16. Konrad Adenauer Foundation (KAS) (Germany)
17. Peterson Institute for International Economics (PIIE) (United States)
18. Friedrich Ebert Foundation (FES) (Germany)
19. Korea Development Institute (KDI) (Republic of Korea)
20. German Institute for International and Security Affairs (SWP) (Germany)

Source : James G.McGann;2017 Global go to Think Tank Index Report ; University of Pennsylvania , p:62 , published on : 31/1/2018 , consulted on 7/5/2018 , available online : https://repository.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1012&context=think_tanks

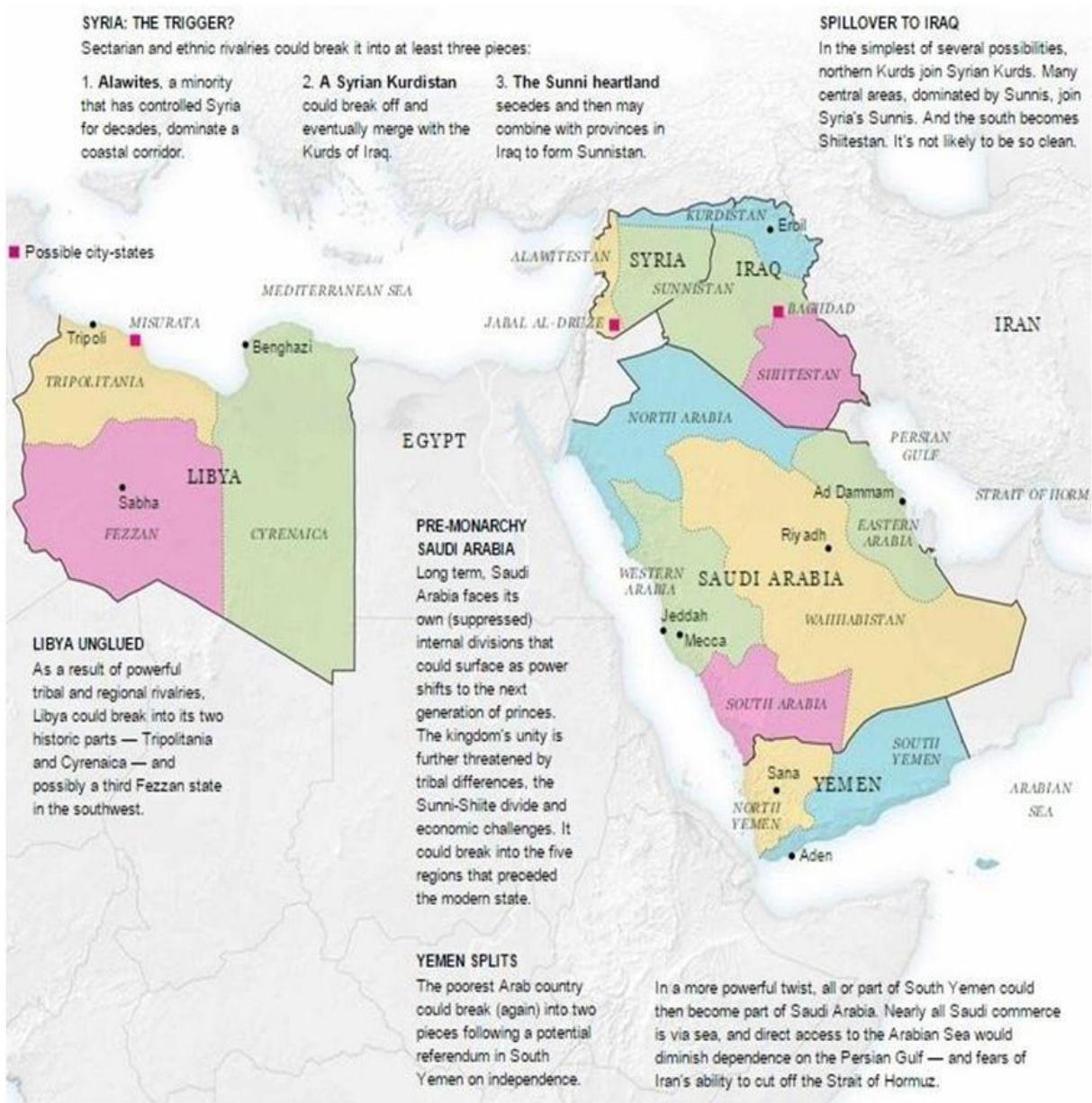
الملحق رقم 3: خريطة المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الجديد



المصدر: بشير زين العابدين، المرجع السابق، عبر الرابط:

<https://alasd.ws/articles/view/14722>

الملحق رقم 4: خريطة المشروع الأمريكي لتقسيم الدول العربية إلى دويلات



المصدر: إسرائيل شاحاك، "سايكس بيكو 2016: خرائط تقسيم المنطقة بين الواقع و الأساطير"، تاريخ

النشر: 2015/3/26، تاريخ الاطلاع: 2017/1/1، عبر الرابط:

https://www.sasapost.com/wp-content/uploads/032715_2059_201610.jpg

الفهرس

أولاً: فهرس الموضوعات

الصفحة	العنوان
أ - س	مقدمة
118-13	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة
14	المبحث الأول: ماهية مراكز التفكير
15	المطلب الأول: تعريف مراكز التفكير
15	• الفرع الأول: تعريف مراكز التفكير لغة
16	• الفرع الثاني: تعريف مراكز التفكير اصطلاحاً
20	• الفرع الثالث: علاقة مراكز التفكير بالمفاهيم الأخرى
25	المطلب الثاني: نشأة و تطور مراكز التفكير الأمريكية
25	• الفرع الأول: مراحل تطور مراكز التفكير الأمريكية
31	• الفرع الثاني: تمويل مراكز التفكير الأمريكية
34	المطلب الثالث: أنواع مراكز التفكير الأمريكية
34	• الفرع الأول: تصنيف مراكز التفكير
38	• الفرع الثاني: التوجهات الفكرية و السياسية لمراكز التفكير الأمريكية
49	• الفرع الثالث: التصنيف البنوي لمراكز التفكير الأمريكية
54	المطلب الرابع: دور مراكز التفكير
57	• الفرع الأول: دور مراكز التفكير في الدول الغربية
63	• الفرع الثاني: دور مراكز التفكير في العالم العربي
65	المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لدور مراكز التفكير الأمريكية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 09/11
65	المطلب الأول: النظرية الواقعية الجديدة
65	• الفرع الأول: مآخذ الواقعية الجديدة على الواقعية التقليدية
67	• الفرع الثاني: الفرضيات الرئيسية للواقعية الجديدة

70	• الفرع الثالث: الواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية
74	المطلب الثاني: الليبرالية النفعية و مستوى التحليل التحتي
74	• الفرع الأول: الفرضيات الأساسية للنظرية الليبرالية
75	• الفرع الثاني: أسس الليبرالية النفعية
76	المطلب الثالث: النظرية البنائية و أثر المتغيرات المجتمعية و الثقافية
77	• الفرع الأول: الفرضيات الأساسية للنظرية البنائية
78	• الفرع الثاني: أهمية المتغيرات المجتمعية و الثقافية
80	المطلب الرابع: اقتراب النخبة
81	• الفرع الأول: الاتجاه التنظيمي
85	• الفرع الثاني: الاتجاه النظامي
86	• الفرع الثالث: الاتجاه الاقتصادي
	المبحث الثالث: آليات تأثير مراكز التفكير الأمريكية على صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية
89	المطلب الأول: صنع السياسة الخارجية الأمريكية
89	• الفرع الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية
102	• الفرع الثاني: المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية
104	• الفرع الثالث: مدارس التفكير الاستراتيجي الأمريكي
106	المطلب الثاني: استراتيجيات مراكز التفكير الأمريكية للتأثير في السياسة الخارجية الأمريكية
106	• الفرع الأول: طرق تأثير مراكز التفكير على السياسة الخارجية الأمريكية
113	• الفرع الثاني: وسائط نفاذ تأثيرات مراكز التفكير
114	• الفرع الثالث: علاقة مراكز التفكير الأمريكية بالأحزاب السياسية
116	المطلب الثالث: شواهد على تأثير مراكز التفكير الأمريكية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية قبل أحداث 2001/09/11

116	• الفرع الأول: شواهد على تأثير مراكز التفكير الأمريكية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية قبل الحرب الباردة
117	• الفرع الثاني: شواهد على تأثير مراكز التفكير الأمريكية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية خلال و بعد الحرب الباردة
193-119	الفصل الثاني: الدول العربية في منظور الولايات المتحدة الأمريكية و مراكزها الفكرية بعد أحداث 2001/9/11: بين تعدد الرؤى و وضع الاستراتيجيات
120	المبحث الأول: اتجاهات الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 9/11
120	المطلب الأول: 11 سبتمبر 2001: الحدث و المفهوم
121	• الفرع الأول: دلالات أحداث 11 سبتمبر 2001
123	• الفرع الثاني: النماذج التحليلية لأحداث 9/11
126	المطلب الثاني: أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 9/11 حسب مراكز التفكير الأمريكية
126	• الفرع الأول: التصورات العامة لمراكز التفكير للسياسة الخارجية الأمريكية
128	• الفرع الثاني: المحافظون الجدد كنخبة سياسية مسيطرة
130	• الفرع الثالث: التوجه العام للسياسة الأمريكية بعد أحداث 9/11
131	المطلب الثالث: مواقف مراكز التفكير الأمريكية من أحداث 9/11
132	• الفرع الأول: موقف التيار اليميني من مراكز التفكير الأمريكية من أحداث 9/11
133	• الفرع الثاني: موقف مراكز التفكير الأمريكية لتيار الوسط من أحداث 9/11
134	• الفرع الثالث: موقف مراكز التفكير الأمريكية لتيار اليسار الليبرالي
136	المبحث الثاني: المنطقة العربية في الإدراك الأمريكي بعد أحداث 9/11
136	المطلب الأول: أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة العربية
136	• الفرع الأول: تطور أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة العربية
138	• الفرع الثاني: المنطقة العربية و الأمن القومي الأمريكي
140	المطلب الثاني: حدود الرؤية الأمريكية للمنطقة العربية بعد أحداث 9/11
141	• الفرع الأول: تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية للدول العربية بعد أحداث 9/11
142	• الفرع الثاني: الحرب الوقائية في السياسة الأمريكية

146	المطلب الثالث: المنطقة العربية بعد أحداث 9/11 حسب دراسات مراكز التفكير الأمريكية
146	• الفرع الأول: دراسات مراكز التفكير الأمريكية لمراجعة السياسة الأمريكية تجاه العالم العربي و الإسلامي
148	• الفرع الثاني: أزمة التحديث في العالم العربي حسب مراكز التفكير الأمريكية
153	المبحث الثالث: استراتيجيات الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية بعد أحداث 9/11
155	المطلب الأول: مشروع الشرق الأوسط الكبير
156	• الفرع الأول: مفهوم مشروع الشرق الأوسط الكبير
157	• الفرع الثاني: مضمون مشروع الشرق الأوسط الكبير
167	• الفرع الثالث: ردود الأفعال تجاه مشروع الشرق الأوسط الكبير
169	المطلب الثاني: الفوضى الخلاقة و مشاريع تقسيم المنطقة العربية بعد أحداث 9/11
169	• الفرع الأول: تطور فكرة التقسيم و التسويق لمشاريع الحكم الفيدرالي عبر دعم القوى المجتمعية (2001- 2007)
179	• الفرع الثاني: الدعوة إلى دعم مطالب المعارضة الراديكالية بالانفصال السياسي و الحكم الذاتي (2007- 2011)
182	• الفرع الثالث: مرحلة الحراك العربي و ظهور مفهوم التجزئة داخل الحدود (2011- 2018)
184	المطلب الثالث: توظيف القوة الذكية في فرض جدول الأعمال السياسية الأمريكي على العالم العربي بعد أحداث 9/11
184	• الفرع الأول: ضبط مصطلح القوة الذكية
187	• الفرع الثاني: آليات القوة الذكية
191	• الفرع الثالث: التكيف الاستراتيجي الأمريكي مع الحراك العربي
305-194	الفصل الثالث: السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 9/11 : المظاهر و التداعيات
196	المبحث الأول: مظاهر السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 9/11/ 2001
196	المطلب الأول: السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد أحداث 9/11: بين الثابت و المتغير

196	• الفرع الأول: تطور السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد أحداث 9/11
202	• الفرع الثاني: تأثير اللوبي الإسرائيلي و مراكزه الفكرية على السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية
208	المطلب الثاني: احتلال العراق عام 2003
208	• الفرع الأول: مشروع القرن الأمريكي الجديد و احتلال العراق
211	• الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في صنع قرار احتلال العراق 2003
216	المطلب الثالث: المحافظون الجدد و سوريا و لبنان
216	• الفرع الأول: المحافظون الجدد و سوريا
218	• الفرع الثاني: المحافظون الجدد و لبنان (حزب الله اللبناني)
219	المطلب الرابع: السياسة الأمريكية تجاه الحراك العربي
219	• الفرع الأول: قدرة معهد بروكنجز و مجلس العلاقات الخارجية في تحديد أجندة صانعي القرار الأمريكي تجاه الحراك العربي
223	• الفرع الثاني: المجالات التطبيقية للقوة الذكية في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الحراك العربي
227	المبحث الثاني: انعكاسات السياسة الأمريكية على الدول العربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001
227	المطلب الأول: الانعكاسات السياسية للسياسة الأمريكية على الدول العربية بعد أحداث 9/11
228	• الفرع الأول: المواقف العربية من أحداث 9/11
230	• الفرع الثاني: انعكاسات أحداث 9/11 و الحرب ضد الإرهاب على السياسة الأمريكية تجاه قضية الديمقراطية في الدول العربية
234	المطلب الثاني: الانعكاسات الأمنية للسياسة الأمريكية على الدول العربية بعد أحداث 9/11
234	• الفرع الأول: تداعيات قرار احتلال العراق 2003
239	• الفرع الثاني: التعاون الأمريكي - المغربي لمحاربة الإرهاب

241	• الفرع الثالث: تداعيات التدخل الأمريكي في الحراك العربي
245	المطلب الثالث: الانعكاسات الاقتصادية للسياسة الأمريكية على الدول العربية بعد أحداث 9/11
245	• الفرع الأول: السيطرة الأمريكية على النفط العربي
252	• الفرع الثاني: المساعدات المالية و الضغوط الاقتصادية الأمريكية على الدول العربية
256	• الفرع الثالث: أثر الحراك العربي على العلاقات الاقتصادية الأمريكية- العربية
259	المطلب الرابع: الانعكاسات الاجتماعية و الثقافية للسياسة الأمريكية على الدول العربية بعد أحداث 9/11
259	• الفرع الأول: الإسلاموفوبيا و إعادة استحضار الصور النمطية السلبية عن المسلمين
270	• الفرع الثاني: تزايد عدد اللاجئين العرب و تداعياته
272	• الفرع الثالث: تغيير المناهج التربوية في الدول العربية
275	المبحث الثالث: حدود التعاون بين مراكز التفكير الأمريكية و العربية
275	المطلب الأول: صورة مراكز التفكير الأمريكية في العالم العربي
276	• الفرع الأول: العوامل المؤثرة في النظرة العربية لمراكز التفكير الأمريكية
277	• الفرع الثاني: مراكز التفكير الأمريكية المدافعة عن مقاربة السلام مع العالم العربي
286	المطلب الثاني: مراكز التفكير العربية
287	• الفرع الأول: مراكز التفكير التابعة لمكتبة الإسكندرية
288	• الفرع الثاني: المركز العربي للدراسات السياسية و الإستراتيجية
289	• الفرع الثالث: مبادرة الإصلاح العربي
291	المطلب الثالث: التحديات التي تواجه مراكز التفكير الأمريكية و العربية
292	• الفرع الأول: التحديات التي تواجه مراكز التفكير الأمريكية
296	• الفرع الثاني: التحديات التي تواجه مراكز التفكير العربية
301	• الفرع الثالث: سبل تطوير مراكز التفكير العربية

398-306	الفصل الرابع: دور مؤسسة راند في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 9/11
308	المبحث الأول: مؤسسة راند: نشأتها و تطورها
308	المطلب الأول: نشأة مؤسسة راند و أجدتها البحثية
308	• الفرع الأول: نشأة مؤسسة راند
311	• الفرع الثاني: المحاور البحثية لمؤسسة راند
317	المطلب الثاني: القوى البشرية و المادية لمؤسسة راند
317	• الفرع الأول: فريق العمل لمؤسسة راند
320	• الفرع الثاني: مجلس إدارة مؤسسة راند
323	• الفرع الثالث: مصادر تمويل مؤسسة راند
326	المطلب الثالث: أهمية مؤسسة راند و مكانتها في الولايات المتحدة الأمريكية
331	المبحث الثاني: مؤسسة راند و القضايا العربية: التوجهات و المواقف
331	المطلب الأول: اهتمام مؤسسة راند بالعالم العربي و الإسلامي
333	• الفرع الأول: تقارير مؤسسة راند قبل أحداث 9/11
334	• الفرع الثاني: تقارير مؤسسة راند بعد أحداث 9/11
336	المطلب الثاني: موقف مؤسسة راند من القضايا العربية بعد أحداث 9/11
337	• الفرع الأول: قضية اتهام المملكة العربية السعودية بالإرهاب
339	• الفرع الثاني: مؤسسة راند و قضية احتلال العراق (2003)
346	• الفرع الثالث: مؤسسة راند و الحراك العربي
353	المطلب الثالث: رؤية مؤسسة راند للإصلاح العربي
354	• الفرع الأول: تقرير راند: إسلام حضاري ديمقراطي: شركاء و موارد و استراتيجيات (2003)
356	• الفرع الثاني: تقرير راند: بناء شبكات إسلامية معتدلة (2007)

362	• الفرع الثالث: تقرير راند: التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات و دروس مستفادة من حول العالم (2012)
365	المبحث الثالث: حدود التأثير لمؤسسة راند في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 9/11
365	المطلب الأول: حدود تأثير مؤسسة راند على مستوى السياسات و القوانين الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 9/11
366	• الفرع الأول: على مستوى السياسات الأمريكية تجاه القضايا العربية
377	• الفرع الثاني: على مستوى القوانين و القرارات الأمريكية المتعلقة بالقضايا العربية
384	المطلب الثاني: سبل مواجهة العرب لتقارير راند حول القضايا العربية
384	• الفرع الأول: على مستوى المفاهيم
385	• الفرع الثاني: على مستوى الإعلام
387	• الفرع الثالث: على مستوى الإمكانيات المادية
387	المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للسياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية
387	• الفرع الأول: سيناريو تزايد الدور الأمريكي في المنطقة العربية
389	• الفرع الثاني: سيناريو تراجع الدور الأمريكي في المنطقة العربية
392	• الفرع الثالث: سيناريو استمرار الدور الأمريكي في المنطقة العربية
399	الخاتمة
405	قائمة المراجع
430	الملاحق
436	فهرس الموضوعات
444	فهرس الجداول
444	فهرس الخرائط
445	فهرس الأشكال

446	فهرس الملاحق
447	ملخص

ثانيا: فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف مراكز التفكير حسب الاستقلالية	37
02	أنواع مراكز التفكير	37
03	التصنيف السياسي لمراكز التفكير الأمريكية	39
04	الفرق بين الواقعية التقليدية و الواقعية الجديدة	68
05	قدرة معهد بروكينجز في تحديد أجندة صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية و تنفيذهم لاقتراحاتهم	220-219
06	قدرة مجلس العلاقات الخارجية في تحديد أجندة صانعي القرار في الولايات المتحدة و تنفيذهم لاقتراحاتهم	222-221
07	أفضل وجهات استيرادية في العالم العربي	257
08	الواردات الأمريكية من النفط الخام و المنتجات البترولية من الدول العربية	258
09	البلدان الخمسة الأولى في المنطقة العربية من حيث عدد النازحين داخليا بسبب النزاع و العنف	270
10	مؤشرات فاعلية مراكز التفكير في بعض الدول	292
11	التحديات التي تواجه إنشاء الشبكات الإسلامية حسب تقرير راند "بناء شبكات إسلامية معتدلة"	358

ثالثا: فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
1	توزيع مراكز التفكير في العالم	28
2	فروع مؤسسة " راند " عبر العالم	323
3	المناطق المقترحة من طرف مؤسسة " راند " حول السلام في سوريا	350

رابعاً: فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الدول العشر الأولى في العالم من حيث عدد مراكز التفكير	29
02	مخطط توزيع الخبراء في مراكز التفكير الأمريكية حسب مساراتهم المهنية و السياسية	51
03	مخطط ترتيب مراكز التفكير الأمريكية في الفضاء الاجتماعي حسب المسارات المهنية	52
04	مراكز التفكير في الفضاء الاجتماعي	55
05	مخطط توضيحي لصناعة قرار السياسة الخارجية الأمريكية	101
06	كيفية و آلية تأثير مراكز التفكير على السياسة الخارجية الأمريكية	108
07	شبكة التخطيط السياسي للرؤساء الأمريكيين (كلينتون، بوش الابن، أوباما)	154
08	نسبة الواردات من الأسلحة للدول العربية في الفترة (2001-2017)	237
09	الدول الأولى من حيث الانفاق العسكري في العالم (2017)	238
10	التنظيم الداخلي لمؤسسة " راند "	312
11	الدرجات العلمية لباحثي مؤسسة راند	318
12	التخصصات العلمية لأعضاء مؤسسة راند	318
13	توزيع إيرادات مؤسسة راند	325
14	تقوية القدرات الأمريكية لتخفيض الاعتماد على القوة المفرطة حسب تقرير راند "الحرب بوسائل أخرى"	342
15	نظرة الرأي العام العربي نحو الدور الإيراني و الأمريكي في العراق	344
16	الآلية الناعمة للأداء الاستراتيجي الأمريكي	373
17	المخطط الجيوسياسي و الاقتصادي لما قبل الأزمة السورية	395

خامسا: فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
431	ترتيب الدول الأولى التي تملك أكبر عدد من مراكز التفكير في العالم	1
432	ترتيب أحسن مراكز التفكير في العالم حسب جامعة بنسلفانيا لعام 2017	2
433	خريطة المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الجديد	3
434	خريطة المشروع الأمريكي لتقسيم الدول العربية إلى دويلات	4

ملخص

يدور هذا البحث حول دور مراكز التفكير الأمريكية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مع دراسة مؤسسة "راند" كنموذج ، و من خلاله نجد أن هذه المراكز حاولت استغلال هذه الأحداث للتأكيد على دورها في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية ، كما أعادت تركيز أبحاثها أكثر نحو إنتاج الأفكار التي تدور حول إعادة النظر في العلاقات الأمريكية - العربية وبالتالي أصبحت القضايا العربية محل تحليلات متعددة حول مسؤوليتها عن إفراز الإرهاب والتأثير على الأمن القومي الأمريكي، وبالتالي لمواجهة ذلك يقتضي تغييرات في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنطقة العربية.

شددت الولايات المتحدة بعد أحداث 9/11 على استخدام نمطين من التدخل في المنطقة العربية: النمط الأول يعتمد على القوة العسكرية خاصة حالي العراق وليبيا وسوريا والثاني: فرض الإصلاح السياسي، حيث يعتبر الحراك الذي شهدته المنطقة العربية مقدمة للفوضى الخلاقة التي جاءت بذورها من أفكار مراكز التفكير الأمريكية وتبنتها الإدارة الأمريكية دون اغفال لدور الشعوب العربية المهمشة في تحريكها وما نتج عن ذلك من عدم الاستقرار المزمن وتفاقم الاختراق الخارجي.

ومن مراكز التفكير التي كان لها دور في صناعة القرار الخارجي للولايات المتحدة نجد "مشروع القرن الأمريكي الجديد" ومؤسسة " راند" والتي نسجت معالم الاستراتيجية الأمريكية لاحتلال العراق عام 2003 الذي يعتبر المثال الأخطر للعمل العسكري الأمريكي في المنطقة العربية وكذا تنفيذ الإدارة الأمريكية للعديد من الأفكار التي جاءت بها المراكز الفكرية الأخرى.

وبصفة عامة نجد أن عناصر الهوية التي تحكم التصورات الأمريكية سواء على المستوى الرسمي أو على مستوى مراكز التفكير أعيد استحضارها بعد أحداث 9/11 من خلال استحضار الآخر (العربي) في مقابل الأنا (العربي) وما يشكله من تهديد واعتماد الصور النمطية المترسخة في المخيال الأمريكي، والتي تم إسقاطها على المنطقة العربية.

Abstract

This research addresses the role of US think tanks in the American foreign policy-making towards Arab issues after the events of 11 September 2001. It studies the Rand Foundation as a model and suggests that these centers tried to exploit these events to emphasize their role in guiding the US foreign policy towards Arab issues, and to re-focus their research more on producing ideas revolving around the review of US-Arab relations. Moreover, Arab issues become the subject of many analyzes on their responsibility for creating terrorism and influencing national security. Therefore, to confront this situation, political, economic, social and cultural systems in the Arab region require changes.

After the events of 11/9, the United States stressed the use of two types of intervention in the Arab region: the first type depends on the military force, especially the cases of Iraq, Libya and Syria. The second is the imposition of political reform. The movement witnessed in the Arab region is an introduction to the creative chaos grown by American think tanks and adopted by the US administration without forgetting the role of marginalized Arab peoples in moving it, the resulting chronic instability and the exacerbation of external penetration.

The New American Century Project and the Rand Foundation are two of the think tanks that played a role in the US foreign policy-making. They laid out the US strategy for the occupation of Iraq in 2003, the most dangerous example of the US military action in the Arab region. Moreover, the US administration has implemented many ideas suggested by other think tanks.

In general, identity elements that govern American perceptions both at the official level and at the level of think tanks were re-introduced after the events of 11/9 by invoking the other (Western) versus the ego (Arab) with the threat it poses, and adopting stereotypes rooted in the American imagination and dropped on the Arab region.